



اسرائيليون  
وعرب

سلسلنا  
النشر



اليغاز ربعيري

# ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي

ترجمة: بدر الرفاعي



# ضباط الجيش

## في السياسة والمجتمع العربي

الناشر  
سميثا للنشر  
المدير المسئول  
راوية عيد العظيم  
رئيس التحرير  
مصطفى الحسينى

١٨ ش ضريح سعد - القصر العيني  
القاهرة - ج . م . ع - ت: ٣٥٤٧١٧٨

ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى  
الطبعة الأولى - ١٩٩٠

ARMY OFFICERS  
IN  
ARAB POLITICS AND SOCIETY  
ELIEZER BEERI  
PRAEGER . PALL MALL  
1970

القلائ : عماد حليم  
الإخراج الفني : ايناس حسنى  
إهداء 2005  
أ/إبراهيم منصور تجميع  
القاهرة





١

اليعازر بعيري

# ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي

ترجمة: بدر الرفاعي





اسرائيليون...

و...

عرب.

فى هذه المكتبة الجديدة، تقدم مسجنا للنشر، كتباً اختيرت بعناية هدفها  
اطلاع القارئ العربى على مناحى التفكير الاسرائيلى، والصهيونى عامة فى  
شؤون العرب  
وهذه المكتبة هى أحد شقى منظور متكامل، شقه الآخر مكتبة أخرى يبدأ  
إصدارها قريباً؛ عنوانها عرب.. و... إسرائيليون

اسرائيليون وعرب

المحرر: بدر الرفاعى

عرب واسرائيليون

المحرر: عمرو كمال حمودة

## يصدر فى هذه المكتبة

١- الحرب العربية- الاسرائيلية

تأليف: حاييم هرتزوج

٢- القنبلة الخفية

(القنبلة النووية الاسرائيلية)

تأليف: فرانك بارناى

٣- قرارات اسرائيل المصيرية

تأليف: ريهوشو فاط حركابى

## من المترجم

فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، وقعت مصر مع العدو الإسرائيلى اتفاقية السلام. وبعد عامين من توقيع الاتفاقية، أبرم الاتفاق الثقافى فى ٨ مايو ١٩٨٠. وبعد عامين آخرين، وفى ٨ مايو ١٩٨٢، قام فى قلب القاهرة «المركز الاكاديمى الإسرائيلى» - أبرز الإنجازات للموسسة لاتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية - بهدف الدراسة المباشرة للواقع المصرى من كافة جوانبه، كخطوة أولى لإحكام السيطرة على العقل المصرى وتوجيه اختياراته\*. فعما لاشك فيه أن المعرفة الاجتماعية والسياسية والثقافية لها أثرها الحاسم فى إحراز النصر على العدو، بل إننا لانجاوز الحقيقة إن قلنا إن إدارة الصراع سياسيا على ضوء تلك المعرفة قد تمكن صانع القرار من إدارة الصراع وإنجاز الهدف نون اللجوء إلى المواجهة العسكرية. ولقد برزت أهمية هذه المسألة بشكل واضح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وحظيت منطقة الشرق الأوسط بالذات باهتمام كبير، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كونية جديدة، ذات مصالح استراتيجية فى المنطقة. وقد استلزم ذلك إعادة النظر فى «الاستشراف»، وظهور مايسمى بـ "Area study" ومؤسساتها، مثل «مركز هارفارد للشئون الدولية» ومركز برنستون للدراسات الدولية» ومعهد دراسات الشرق الأوسط» وجامعة دراسات الشرق الأوسط.. وغيرها كثير. كما أدى الأمر إلى ظهور مؤسسات تتولى عملية تمويل هذه الأنشطة، وأبرزها : «كارنجى»، «روكفلر»، «فورد»، «راند»، الخ\*. ولم تتخلف إسرائيل فى هذا المجال، وبدأت منذ وقت مبكر فى الاهتمام بهذا النوع من النشاط. ويمكننا أن نرصد عددا من المؤسسات العاملة فى المجال، مثل مركز «شيلواح» لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الذى تأسس فى أوائل عام ١٩٦٧، وقسم الاستشراف بالجامعة العبرية بالقدس، وقسم تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا، ومركز دراسات الشرق الأوسط بنفس الجامعة، ومعهد الدراسات الاستراتيجية، وقسم الدراسات الإسلامية بالجامعة العبرية.. وغيرها من المعاهد والمراكز المتخصصة التى قدمت العديد من الدراسات والكوادر العاملة فى هذا المجال.

---

\* المزيد من المعلومات عن المركز ونشاطاته انظر : عرفة عبده على، «تهويد عقل مصر»، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٨٩، وايضا : د. رفعت سيد أحمد، «وصف مصر بالعبرى»، دار سينا للنشر ١٩٨٩.

\*\* من الملفد فى هذا الصدد الرجوع إلى الدراسة القيمة المعنونة : «شبكة دراسات وابحات الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة الأمريكية» (بالانجليزية) والمنشورة فى العدد ٢٨ بمجلة "Merip Reports" الأمريكية.

لقد كانت معاهدة السلام «المصرية - الإسرائيلية» بمثابة الختام للجهاد الأصغر.. الجهاد الأسهل والأوضح، حيث العدو المحدد.. جندى ومدفع. لكنها كانت، في الوقت نفسه، تشيينا لمرحلة جديدة من الصراع أشد ضراوة، ذات وسائل أكثر تمويها وخداعا، معركة هدفها الأساسي العقل العربي والإرادة العربية. ومن هنا، فإن التصدى للأهداف الصهيونية في ثوبها الجديد يستوجب مواجهة من نوع آخر، تقوم على الدراية والمعرفة.

وفي هذا الإطار، تأتي ترجمتنا لكتاب «ضباط الجيش في السياسة» والمجتمع العربي»، كبادرة لجهد في هذا الاتجاه. فالكتاب ليس مجرد استعراض ومناقشة لدور ضباط الجيش في الوطن العربي كما يوحي عنوانه، وإنما هو نموذج للنظرة الإسرائيلية الصهيونية للعقل والتاريخ العربي.. رؤية شاملة وتعبير نمونجي عن المنظور الصهيوني العام للعرب وتاريخهم وثقافتهم، على درجة عالية من الوضوح والدقة. وربما كان هذا هو السبب وراء تبني اثنتين من كبريات دور النشر - إحداهما أمريكية والأخرى بريطانية - لهذا الكتاب وإصدار طبعته الانجليزية إصدارا مشتركا. فالكتاب يتعرض للتاريخ العربي منذ انقلاب «بكر صدقي» في العراق عام ١٩٣٦، وحتى عام ١٩٦٦، وهو العام الذي صدر فيه الكتاب في طبعته العربية. وعند نشر الكتاب باللغة الانجليزية عام ١٩٧٠، كانت حرب ١٩٦٧ قد وقعت، فاضاف الكاتب بعض التعليقات والملاحظات.

### عن الكاتب و الكتاب :

إليعازر يعيرى (وكان اسمه فيما سبق «إرنست باور» Ernst Bauer) من مواليد ١٩١٤ بـ ايم بألمانيا. أتم دراسته بجامعة برلين، ثم هاجر إلى فلسطين في ١٩٣٧. التحق بالجيش ا إيثلي، وشارك في حرب ١٩٤٨. انضم إلى حزب «المابام»<sup>\*</sup>، وكان مسؤولا عن شؤون ال العرب بالحزب، كما عمل مديرا لدائرة العمال العرب بوزارة العمل الإسرائيلية. شارك تحرير عدد من الدوريات المتخصصة في الشؤون العربية، وأسهم في نشاطات المعهد يهودى العربى فى «بيت بيرل» التابع للهستدروت، وله أبحاث حول التعايش اليهودى العربى، وإمكانات دمج إسرائيل فى المنطقة ا

وتناول الكاتب أمين لمنهج حزبه (المابام)، ذلك النهج الذى يسعى إلى التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية، وهو أمين فى نفس الوقت للسياسات القومية البراجماتية للحزب والتي تتناقض مع شعاراته. فهو عند التحليل النظرى يرتدى مسوح المنهج الاشتراكي العلمى، أما عندما يتعرض للقيادات العربية ومنجزاتها، فإن تلك المسوح سرعان ما تنسقط عنه.

<sup>\*</sup> تأسس فى يناير ١٩٤٨، فى إطار الجهود لتوحيد ماسمى بيسار الاحزاب الصالية، بعد الانشقاق الذى وقع فى حزب «المابام» عام ١٩٤٤. انظر : هانى عبد الله، الاحزاب السياسية فى إسرائيل، بيروت ١٩٨١، ص ١٧٩.

فهو يحاول أن يقدم عمله كببحث فيما يسمى بـ «سوسيولوجية التاريخ»، لكن محاولته هذه تنكشف عن عملية «غسيل مخ» للقارئ، وبالذات القارئ الأوروبي الذي يتوجه إليه المؤلف.. محاولة لتقديم صورة مفرضة - بالطبع - للتاريخ العربي الحديث. فالكاتب حريص - بل هو يلج - على ربط الحركات السرية العربية بالنازي وأيديولوجيته. وهو يمدّ الخط على استقامته ليصبح الصراع العربي الإسرائيلي صراعاً أيديولوجياً.. الأيديولوجيات النازية للضباط العرب، الذين وصلوا إلى الحكم، في مواجهة حركة التحرر الإسرائيلية! الأمر الذي يلفي حقائق الجغرافيا والتاريخ، والحقوق العربية المشروعة. ولا يتوقف الأمر عن هذا الحد، فهو يتناول الاشتراكيات العربية باعتبارها اشتراكيات قومية بالمعنى النازي وهو يعتبر كل دعاة الوحدة العربية يمينيين ورجعيين، أما دعاة الانقسام والتجزئة فهم وحدهم التقدميون.

والكاتب وهو يتعاطف - بالطبع - مع الأقليات العرقية والدينية في المنطقة، بل ويحرضها من طرف خفي. كما يرفض القومية العربية، ويعتبرها عائقاً أمام التقدم الاجتماعي، وهو في كل ذلك يتفق مع الحلم الصهيوني بتقسيم المنطقة العربية إلى كيانات قومية على أسس عرقية ودينية.\* والكاتب لا تختلف نظريته إلى القضية الفلسطينية عن نظرة اليمين الإسرائيلي، فهو يراها قضية لاجئين. كذلك، فإن الكتاب لا يخلو من محاولات مستمرة للإيقاع بين أقسام المجتمع العربي المختلفة. وبين نوله بعضها البعض، وبين القيادة والقاعدة في تلك القول.. وكلها أمور معتادة في الكتابات الصهيونية التي تتعرض للعرب، وهي أمور رأيت عدم التعليق عليها لوضوحها الشديد أمام القارئ.

وربما كان الفارق الأساسي بين الطبعة العبرية والطبعة الانجليزية هو شماعة المؤلف الفجة لهزيمة العرب في ١٩٦٧. وهي شماعة لا تتفق وقناع العلم الذي يضعه الكاتب والكتاب لم يلحق بالطبع بالانتصار العربي في أكتوبر ١٩٧٣.

#### عن الترجمة :

عقبتان أساسيتان صادقتا هذه الترجمة. الأولى، هي مطابقة النصوص المأخوذة عن أصل عربي على النص الأصلي الذي أخذ عنه الكاتب والتحقق من دقة الترجمة. وقد استدعى ذلك الرجوع إلى المراجع والكتب التي أخذ عنها المؤلف، وهي كثيرة. ويعد مطابقة الترجمة على الأصل، قمت بإيراد الأصل.

أما العبة الثانية فتتعلق بتحقيق المصطلح. فكلمة Desert Corps ، على سبيل المثال، التي تعبر عن وظيفة حرس الحدود في مصر، يستخدم للتدليل عليها مصطلح «حرس البادية» في

\* انظر : «المخطط الصهيوني للشرق الأوسط في الثمانينات»، الأهرام الاقتصادي، ١٨ أكتوبر ١٩٨٢.

الأردن، أما في سوريا فيطلق عليها «قوى العشائر». وهذا مثال واحد من مصطلحات كثيرة، كان على تتبعها وإيراد المقابل المستخدم في البلد موضع الحديث، بل وأحيانا في الفترة التاريخية موضع الحديث. كذلك، فقد قمت بمراجعة أسماء الأشخاص والأماكن على المراجع العربية، قدر الإمكان. وكان على، بعد ذلك، أن استوثق من المراجع العربية من صحة بعض ما أورده الكاتب من معلومات أو وقائع.

وقد رأيت ترجيل هوامش الكاتب إلى نهايات الفصول، محتفظا بهامش الصفحة لوضع بعض الملاحظات... فجميع الهوامش بأسفل الصفحات من وضع المترجم.

بدر الرفاعي



## شكر

أحد لزاماً على أن أتوجه بالشكر والتقدير لعدد من الزملاء والأصدقاء الذين كانوا عوناً لى فى تحقيق النصوص والمصطلحات الواردة بهذا الكتاب. وأخص بالذكر الاستاذ جلال السيد، الصحفى والكاتب بجريدة الجمهورية، الذى أتاح لى بعض المراجع النادرة بمكتبته الخاصة، والاستاذ أحمد منصور، أمين مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية على ما قدمه من عون. كذلك لا يفوتنى أن أتوجه بالشكر إلى العاملين بمركز الميكروفيلم بالأهرام والأخبار على ما أبدوه من سعة صدر فى البحث عن الدوريات واستخراجها.

أما الصديق الأديب سليمان فياض، فله عميق التقدير والعرفان على تفضله بقراءة مخطوطة الترجمة وتصحيحها لغوياً، وعلى ما أبداه من ملاحظات موضوعية قيمة.

المترجم



## مقدمة المؤلف للطبعة الانجليزية

هذه هي الطبعة الانجليزية من كتابنا «ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربى»، الذى صدر للمرة الاولى بالعبرية فى عام ١٩٦٦. وفى هذه الطبعة أجرينا اختصارا فى بعض المواقع، وتقديما وتأخيرا- اقتضته الظروف - فى مواضع أخرى. كما قمنا بتصحيح بعض الأخطاء التى اكتشفها المراجعون، والاستمانة بالأدبيات التى ظهرت حديثا فى فهم بعض الحوادث القديمة. وتتصب الاختلافات الأساسية على الفترة الواقعة فيما بين ربيع ١٩٦٦ وخريف ١٩٦٧، وتتدخل فى إطارها حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، وما ترتب عليها من نتائج فورية. ومن تلك النتائج حدثان هامان يعتبران نهاية لحقبة وبداية لحقبة جديدة، ونقصد بهما انتحار المشير عامر، ثم الإطاحة بالمشير السلال. كذلك، فقد توسعنا فى ملاحظتنا وتقييماتنا بعد أن أجرينا حوارات ولقاءات موسعة مع الضباط المصريين والسوريين والأردنيين الذين وقعوا فى أسر إسرائيل، فى يونيو ويوليو ١٩٦٧.

إن هذا الكتاب من وضع كاتب يهودى إسرائيلى، يتعرض لأحداث سياسية وتطورات اجتماعية فى العالم العربى فى عصرنا الراهن، فى وقت يسود فيه الصراع والتوتر بين الشعبين. كما أن الباحثين عن السلام لم يحرزوا نجاحا يذكر. ولا ادعى لنفسى حياد المراقب، أو اللامبالاة تجاه القضايا محل النزاع. وحتى لو تحققت لى هذه الرغبة فإن القارئ لن يصدقنى. وعلى العموم، فإن موقفا واضحا أمام الكاتب والقارئ لأكثر موضوعية من ميل التاريخ المعاصر إلى اعتبار الصراعات الراهنة حقيقة مطلقة وأبدية.

إن جميع أشكال البحث، سواء تلك التى تتبنى مايسمى بالموقف الموضوعى أو الحيادى، أو تلك التى تتخذ موقفا مسبقا، يمكنها أن تسمى استخدام الحقائق.. إما عن طريق الاختيار العشوائى، أو عن طريق الخطأ فى تقدير الأهمية النسبية للقضايا موضع البحث. وأكبر الكبار فى هذا الصدد هو تجميع الحدود بين الوقائع، وبين التحليل أو التقييم التاريخى. ولقد آليت على نفسى أن أورد الحوادث كما وقعت، ثم أقوم بتحليلها. لكننى لم أحجم عن التقييم والتوصل إلى نتائج بعينها. كما أننى، فى الوقت نفسه، بذلت جهدا كبيرا للفصل بين الوصف والتحليل، والاستنتاج والتقييم.

ويتضمن الكتاب الكثير من النقد - العنيف أحيانا - لعدد من مظاهر الحياة العربية، ويصفه خاصة لمسألة تدخل سلك الضباط فى الحياة السياسية. وقد يرى البعض فى ذلك نوعا

من العداء الدفين ، لكن العكس صحيح. فالتقدي قائم على أساس أن من يقوم بفعل قاتل على الإتيان بعكسه. وليست هناك حماسة أكبر من الفهم «المتسامح» لظاهرة سائدة عند شعب آخر، في الوقت الذي تستنكرها فيه، في وطنك. إذ إن هناك اتجاها يرى أن هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الموقف التقدمي والمستنير عند التعرض للتخلف. والحقيقة إن هذا شكل من الإزدراء المتعالي.

ويتعرض العديد من فصول الكتاب للتاريخ المعاصر. وقد يثور التساؤل حول ما إذا كان الوقت ملائما للكتابة عن حركات الضباط الحديثة في وقت لا تتوافر فيه للكاتب الوثائق الكافية من سجلات البلاد المعنية . ولاريب أن هناك مسائل معينة يستحيل التحقق من تفصيلاتها بدقة مطلقة. ولكن لا يمكن أيضا، الجزم بإمكانية الكشف عن تلك الأمور مستقبلا. وحتى بالنسبة للباحث الذي سوف تتاح له كل المواد الوثائقية، فإنه لن يجد بها ما يفيد في دراسة الحركات السرية للضباط العرب. لأن طبيعة هذه الحركات ، وعادات القائمين بها، لم تسمح بتسجيل اجتماعاتهم، أو تبادل الخطابات أو كتابة اليوميات. وحتى لو نشرت تقارير أجهزة المخابرات العربية ومخابرات بعض الدول الأجنبية ، فإنه لن تحوى سوى خليط من الوقائع، والتخمينات، والشائعات، والشبهات، والقذح.

إن مصدرنا الأساسي لدراسة حركات الضباط العرب هو بيانات وتصريحات قادة الانقلابات أنفسهم، تلك المواد التي تنشر بكثافة بعد وصول هؤلاء القادة إلى الحكم. من مذكرات ، وأحاديث وخطب، وشهادات أمام المحاكم . وهذه الإفادات ليست موضوعية بحال. فذاكرة الكاتب عن الماضي تتأثر ، بلاشك ، بعلاقته بزملائه أو معارضيه وقت الكتابة. ووفق ذلك ، فإن كتاب السير الذاتية والمؤرخين لم يكونوا دائما من المهتمين بالكشف عن الحقيقة بعد ذاتها . فتاريخهم يتداخل مع الدعاية ، ويعمل كأداة لتوجيه الرأي العام ، وغرس أفكار بعينها. وعليه، فعند تحري الحقيقة التاريخية في قضايا كهذه، فلا فرق هنالك بين التحليل المقارن للمواد المتاحة مع الإدراك الكامل لحدودها، وما يمكن أن تضفيه أية معلومات موضوعية أو وثائق قد تفرج عنها السلطات مستقبلا. ولكل هذه الاعتبارات ، فإننا لانرى فرقا جوهريا بين دراسة تكتب الآن وبين أى بحث يمكن إنجازه مستقبلا. سواء في إسرائيل أو في أى مكان آخر.

اليغازد بعيري

يونيو ١٩٦٩

## مدخل

### نظرية «المسلك الطبيعي»

فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، أذاع راديو الخرطوم البيان الأول لرئيس الأركان السودانى «إبراهيم عيود» حول انقلابه الذى وقع أثناء الليل.

وقد كان بيان عيود ، من نواح كثيرة، مجرد نموذج لـ «البيان رقم ١» الذى يميز الانقلابات العسكرية فى البلاد العربية، أو الـ Pronunciamento المعتاد عند متمردى أمريكا اللاتينية. الشئ الوحيد الجدير بالملاحظة فى بيان رئيس الأركان السودانى هو تعبيره عن فلسفة سياسية عامة.

فالبيان، بعد أن يرسم صورة قاتمة للأزمة التى مرت بها البلاد ، يقول: «وتنتيجة لذلك ومن المسلك الطبيعى أن ينهض جيش البلاد ورجال الأمن لإيقاف هذه الفوضى، ووضع حد نهائى لها»<sup>(١)</sup>

تحدد الانقلاب إذن بوصفه «المسلك الطبيعى».

إن بيان رئيس الأركان يعبر عن وجهة نظر واسعة الانتشار ترى أن الانقلاب ، وإقامة دكتاتورية عسكرية، ينبغى النظر إليه باعتباره المسار الطبيعى فى التطور السياسى للدول العربية فى العصر الحديث.

كان ذلك هو رأى الكثيرين فى السودان وفى غيرها من البلاد العربية، وكذلك عدد من المراقبين الأجانب للواقع السياسى العربى. ألم تكن هناك بالفعل ، أنظمة للحكم يرأسها ضباط الجيش فى مصر وسوريا والعراق .. وهى البلاد العربية الرائدة فى الشرق الأوسط؟ وحتى فى لبنان، كانت الحرب قد انتهت وانتخب رئيس الأركان «شهاب» كرئيس للجمهورية.

إنه لأمر شائع الحدوث فى الدول العربية فى العصر الحديث، أن تنظم مجموعة من ضباط الجيش حركة سرية ، ثم تستولى على السلطة بواسطة انقلاب عسكري وتحكم مباشرة لفترات تطول أو تقصر، دون أن تعهد - فى معظم الأحيان- بتسيير الأمور إلى حكومة منتخبة.

كان العراق أول من شهد هذا النوع من الانقلابات فى ١٩٣٦. ومنذ ذلك الحين ومعظم البلاد العربية فى الشرق الأوسط عرضة للانقلابات ومحاولات الانقلاب من جانب الضباط . وفى أبريل ١٩٤٩، وبعد أيام قليلة من انقلاب «الزعيم» كتب أحد الصحفيين يقول بأن الانقلاب هو «المسار الطبيعى للموقف فى البلاد»<sup>(٢)</sup>، ومنذ ذلك الحين وهناك قبول متزايد للقول بأن

الانقلابات العسكرية هي «المسلك الطبيعي» في التاريخ العربي الحديث.

لقد زرعت حكومات الضباط هذه النظرية ، وتمهّدتا بالرعاية ، واجتهدت في ترسيخها ، ففي خطابه في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ ببورسعيد، ولم تكن قد مرت أسابيع على انقلاب «السلال» باليمن، يتنبأ ناصر بقرب ظهور «سلال سعودي» و«سلال أردني» يقتلعان الحكم الملكي في هذين البلدين<sup>(٣)</sup> . فوصول ضباط الجيش الى الحكم أصبح ضرورة تاريخية.

وناصر - أيضا - هو صاحب البرنامج التطبيقي للنظرية التي أناطت بالضباط الدور التاريخي ، باعتبارهم طليعة ثورية للعالم العربي. وفي كتابه «فلسفة الثورة» يوضح أنه بعد فشل ثورة ١٩١٩ «كان الموقف السائد هو الذي يفرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل . كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب ما بين أفرادها إطار واحد، يبعد عنهم ، إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات.. وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب.. وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض .. وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المالية ما يكفل لهم عملا سريعا حاسما.. ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش.. وهكذا لم يكن الجيش - كما قلت - هو الذي حدد دوره في الحوادث ، وإنما العكس كان أقرب إلى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن»<sup>(٤)</sup>. وفي مكان آخر من نفس الكتاب يتساءل «ناصر:» هل كان يجب أن نقوم نحن الجيش، بالذي قمنا به في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. لماذا وجد جيشنا نفسه مضطرا للعمل في عاصمة الوطن ، وليس على حدوده؟ كنا نشعر شعورا يمتد إلى أعماق وجودنا بأن هذا الواجب واجبنا، وإنما إذا لم نقم به نكون كأننا قد تخلىنا عن أمانة مقدسة نيط بنا حملها»<sup>(٥)</sup>.

وينفس الروح يقول «قاسم» في ١٩٦٠، بأن الجيش «لو لم يقم بهذه الثورة لما استطاع إخواننا خارج الجيش انتزاع حقوقهم بالطرق السلمية . إذ إنهم كانوا قد اخضعوا وغلبوا على أمرهم»<sup>(٦)</sup> وهناك تعبيرات لاتحصى عن هذه المقولة يمكن استخلاصها من كتابات وأقوال الساسة العسكريين العرب. كما أن فكرة الدور التاريخي المنوط بالضباط العرب تحقق انتشارا خارج العالم العربي. وملاحظه «كنجلى مارتن» المحرر بمجلة «نيوستيسمان» خير شاهد على ذلك، فهو يرى أن «نمو الشعور الوطني في البلدان المتخلفة يجعل بقاء الاستعمار مستحيلا ، أو على الأقل غير مجز. وعندما يستيقظ وعي هذه البلدان على الفجوة بين فقرها وثراء الغرب الصناعي، واستعمارها الطفيلي ، يكون هذا بداية النهاية للإقطاع. وفي العالم العربي ، فإن الجيش هو القوة الوحيدة القادرة - عندئذ - على إنجاز الثورة المطلوبة»<sup>(٧)</sup>. إنها مجرد صياغة أكثر تعقيدا لنظرية «المسلك الطبيعي» منذ عيود وناصر ، وقاسم.

ويقدم «د. روستو» تنويعات على نفس الرأي . فهو يرى حكم الضباط باعتباره استمرارية تاريخية: «كان الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم عرضة للغزو العسكري عبر التاريخ، ومعظم

دوله قامت كنتيجة للفتوحات. وكان للأعمال العسكرية دور كبير في معظم التغيرات التي طرأت على نظم هذه البلاد. والثقافة التقليدية للمنطقة مستمدة من دين يضافى على العسكرية هيبه وشرعية. كما أن الجهود التي بذلت لتحديث الثقافة التقليدية عززت - بشكل مباشر أو غير مباشر - الدور القائد للقوات المسلحة ورجالها. وعلى ضوء هذه الخلفية، لا يصح أن ننظر إلى الدور البارز والحاسم للجيش في أوضاع الشرق الأوسط الراهنة باعتباره أمراً عارضاً مخالفاً لوضع دستوري طبيعي، بل على أنه وضع تاريخي وطبيعي. وعلى العكس من ذلك، فإن الفترات العرضية التي شهدت حكومات سلمية دستورية، بقيادات مدنية (تركيا من ١٩٢٢-١٩٦٠، لبنان من ١٩٤٥-١٩٥٨، وإسرائيل منذ ١٩٤٨ ينبغي اعتبارها وضعاً استثنائياً؟<sup>(٨)</sup> إن هذا تعميم شديد الجراءة والتبسيط. لكن «روستو» عندما يتعرض لطبيعة الحكم العسكري، فإنه يتحلى بالحذر. فهو يقول: «إن النجاح النهائي للنظام العسكري يعتمد على قدرته على إقامة أو السماح بقيام مؤسسات مدنية دستورية تهد مستقبلها من التدخلات العسكرية.. وبإختصار، إقامة نظم سياسية لا تتحول مؤسساتها إلى أبواق.»<sup>(٩)</sup> وبالرغم مما يبدو - في إطار منطقة هذا- من أن الحكم العسكري لم يؤد دوره التاريخي، إلا أن وجهة نظر «روستو» ينبغي أن تصنف ضمن الفريق الذي يرى الانقلابات العسكرية بوصفها «المسلك الطبيعي».. وهذا الفريق هو صاحب نظرية الضرورة التاريخية لحكم الضباط في العالم العربي.

وهذه النظرية تندرج تحتها ثلاث افتراضات:

- ١ - يعيش العالم العربي حالة شديدة من التخلف وأزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق التغيير الثوري للبناء الاجتماعي والنظام السياسي.
  - ٢ - ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب، باستثناء ضباط الجيش.
  - ٣ - الضباط لديهم القدرة على التأثير في هذا التغيير.
- وعطينا أن ندرس كلا من هذه الفرضيات على حدة. وقبلنا بإحداها، لا يلزمنا تلقائياً بقبول الأخرى.

فلا جدال في صحة الفرض الأول. إذ إن شعوب آسيا وأفريقيا تدرك الآن، تماماً، تخلفها الاقتصادي والسياسي مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة، بل وحتى بالدول الاشتراكية النامية. وهي تعلم أنه لا مجال للحاق بهذه الدول، أو حتى لتقليل الفجوة، إذا لم يطرأ على حياتها تحول جذري. ومنذ ثمانين عاماً، كان جمال الدين الأفغانى يتسائل. «إن الديانة المسيحية بنيت على المسألة والمياسرة في كل شيء. والديانة الإسلامية وضع أساسها على طلب الغلب والشوكة. والإفتتاح والعزة ورفض كل قانون يخالف شريعتها.. ومن وأزن بين الديانتين حار فكره - كيف اخترع مدفع كروب، والمترايوز وغيرهما بأيدي أبناء الديانة الأولى قبل الثانية!.. فأتى عون من الدهر أخذ بأيدي الأمة المسيحية- فقدمها إلى مالم يكن في قواعد

دينها؟- وأى صدمة من صدماته دفعت في صدور المسلمين - فأخترتهم عن تعاطي الوسائل لما هو أول مفروض في دينهم<sup>(١٠)</sup> \* وفي عام ١٩٣٠ طرح شكيب أرسلان السؤال نفسه بصورته الكلاسيكية في مقالات له بعنوان: «لماذا تخلف المسلمون؟ ولماذا يتقدم الآخرون؟»<sup>(١١)</sup> وإلى يومنا هذا لا يزال هذا السؤال يسيطر على أذهان العرب والمسلمين، وإذا كان ماضيهم حافلا برجالات دولة ومفكرين يأملون في البعث عن طريق التطور التدريجي الهادئ، فجميعهم اليوم على قناعة تامة بأن الثورة هي الأمل الوحيد. لقد صارت كلمة الثورة هي المعبر الوحيد عن الرغبة في التحرر والتقدم في الفكر السياسي العربي، وأصبح النعت «ثوري» هو أنبل ما يتمنى أن ينعت به العربي.

الفرض الثاني في نظرية "المسلك الطبيعي" يرى أن العنصر المناط به تحرير العالم العربي من التبعية للخارج، ومن الفساد في الداخل، هو عنصر الضباط. وتقدم هذه المقالة كتبرير للانقلابات العسكرية العربية باعتبارها ضرورة تاريخية. وقد صاغ عنة المتابعين لهذا الرأي ايدولوجية تؤكد على أن الدور التاريخي الذي حددته تعاليم ماركس وانجلز للطبقة العاملة، منوط - في العالم العربي - بضباط الجيش، بحيث تكون تنظيمات كالضباط الأحرار بمثابة الطليعة القائدة.. وتحل "فلسفة الثورة" محل "البيان الشيوعي".

إن هذا المدخل يسهل فهم الأحداث وتكرار ظواهر يعينها، فبالرغم من تكرار الانقلابات في هذه البلاد، لم تجر محاولة واحدة لإحداث ثورة اجتماعية.

فالبلاد العربية، حديثة الاستقلال، تعاني فراغا في السلطة يجذب الضباط. والطبقة الحاكمة التقليدية من كبار ملاك الأراضي، وأصحاب المهن الحرة المنحدرين عن هذه الطبقة، وعن العاملين في خدمتها، غير قادرة على الاحتفاظ بالسلطة. ومعارضتها للتقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشير بوضوح إلى تخلف حكمها. ولكن، من يستطيع أن يخلف هذه الطبقة؟.. الطبقة الوسطى مازالت ضعيفة، فهي فقيرة ماليا، وتنقصها القيادة السياسية المسلحة بأيديولوجية واضحة وشاملة. والعديد من المثقفين لا يزالون مرتبطين بمصالح أسلافهم ملاك الأراضي. والطبقة العاملة، وهي في معظمها ذات أصول ريفية، مازالت ضئيلة العدد، وقليلة الخبرة، وغير موحدة، وتفتقد إلى الوعي الطبقي، ومتخلفة فنيا. كذلك يعوق نضال العمال جيش من الفلاحين المتعطلين المتأهبين في أي وقت للحلول محل العمال المضربين. والملايين من هؤلاء الفلاحين فقراء، يستعبدون مستغلونهم سياسيا وروحيا. أي الطبقات إذن، أو القوى الشعبية، تستطيع إقامة نظام يضمن الاستقرار والتنمية في آن؟.

لقد بذلت المحاولات في عدد من البلاد العربية لتنظيم الدولة على غرار الديمقراطية

---

\* طابقنا هذا النص ونقلناه عن كتاب "خاطرات جمال الدين الافغانى الحسيني"، محمد باشا المخزومي، ١٩٨٠ - دار الحقيقة، بيروت. ص ٢٢٣ - ٢٢٦.



البرلمانية الأوروبية. لكن هذا النمط - الذي أخفق وتفسخ في عدد من دول أوروبا - سرعان ما انهار في العالم العربي. ويمكن الإدعاء بأن البرلمانية لم تمنح الوقت الكافي كي تتواءم مع الظروف الخاصة للمجتمع العربي. كما يمكن القول بأن البديل لم يكن أفضل.. أو حتى أسوأ، ومع ذلك فإن فشل البرلمانية الغربية - أو ما قدم باعتباره كذلك مازال مستمرا.

فلا عجب، إذن، من أن أية أزمة تواجه أي بلد عربي يمكن أن تهز أسس الدولة من جذورها. والسلطة تبدو متواجدة في الشارع بشكل غير معلن. والضباط في مثل تلك الأوقات يعتبرون أنفسهم مسئولين عن حماية البلاد من الفوضى. فالجيش، وفقا لتوصيفه وطبيعته، هو كيان وطني يمثل كل الشعب بعيدا عن الاعتبارات الطائفية. وهو أكثر القوى تنظيما وكفاءة في البلاد.. كيان منضبط، ويحتكر القوة الجسدية، ولا يتردد في استخدامها.

وكتب أهارون كوهين عند حديثه عن الأحداث التي وقعت في مصر صيف ١٩٥٢، يقول : ولما كان الحكام القدامى غير قادرين على الاحتفاظ بالسلطة، والطبقة الوسطى أضعف من أن تستولى عليها، والطبقة العاملة غير مؤهلة لهذه المهمة، قام الضباط بملء الفراغ السياسي الناشئ.<sup>(١٢)</sup> ويقدم "روستو" تقييما مخالفا بعض الشيء. إذ يقول : «ليس من الدقة أن ننظر إلى الجيش باعتباره مائلا للفراغ، والأصح أنه تحرك للخروج من المأزق»<sup>(١٣)</sup> والفارق بين المفهومين - الفراغ والمأزق - ليس كبيرا. فكلاهما يقود إلى نفس النوع من المأزق، ونفس النوع من الحل.

هذا تفسير عام، ومقبول أيضا. ويمكن التذليل عليه بالعديد من البراهين، أهمها أنه كانت هناك - في مصر وسوريا والعراق - عناصر لديها الوقت وقشلت في الاستيلاء على السلطة، بينما نجح الضباط في ذلك. على أن الفرضية الخاصة بالمهمة الثورية للضباط تحتاج إلى تدقيق. هل يمكن أن نعتبر تكرار هذه الحالات النسبي فيما بين الثلاثين والسنتين قاعدة قابلة للتطبيق على العالم العربي؟ هل ما حدث كان حتميا؟ وهل قدر للاتجاه الذي ساد الماضي القريب أن يستمر في المستقبل؟ هل يضعف، أم يقوى؟ ما الذي يجمع بين مجموعات الضباط في مختلف البلاد، وما الذي يميزها عن بعضها البعض في الفترات المختلفة؟

إن تكرار الانقلابات يبين أنها ليست ظاهرة مؤقتة. لكن التكرار في حد ذاته ليس دليلا كافيا على أنه لم تكن، ولن تكون، هناك قوى أخرى بجانب الضباط يمكنها التأثير في النظام التقليدي. ولتوضيح ذلك نقول : الجيش يمتلك قوة متميزة وتنظيما هرميا عالي التطور، ويمتلك القدرة على التحرك السريع، وهو - بعكس الحزب السياسي - ليس بحاجة إلى إجماع المتطوعين لتغيير نظام ما أو دعمه. ولكن ، هل هذا كاف للإقرار بأن القوى الأخرى غير موجودة على الإطلاق، ألم تكن الدكتاتورية العسكرية في السودان - التي استولت على السلطة في ١٩٥٨ له مسلك طبيعي» للأحداث - هي نفسها التي أطاحت بها انتفاضة المدنيين

بعد أن استشرى فسادها؟ وفي أمريكا اللاتينية هناك تخلف وحاجة إلى تغييرات ثورية .. وهناك أوضاع شبيهة بتلك القائمة في العالم العربي.. وهناك أيضا تتكرر الانقلابات ولكن ظهورها كاسترو- قدم الدليل على وجود القوى الأخرى . ونحن لا نتحدث- بشكل ميكانيكي- عن وجود تشابه بين كوبا والبلاد العربية، أو حتى بين السودان ومصر والعراق، وعلى أية حال، فهناك حقيقة واحدة واضحة: سواء قبل المرء، أو لم يقبل لإقرار بأن وصول الضباط إلى الحكم هو السبيل الوحيد للخروج من المأزق أو ملء الفراغ، أو إذا تحفظنا في قبول ذلك باعتباره تجسيدا لضرورة تاريخية ، فإن هذه الظاهرة لا يمكن اعتبارها مصادفة تاريخية.

الفرضية الثالثة في نظرية «المسلك الطبيعي» ترى أن الضباط ، بالإضافة إلى مسئوليتهم عن ملء الفراغ ، مؤهلون وقادرون على إحداث تحولات ضرورية وثورية في العالم العربي. وهذه الفرضية تجد ما يؤيدها في التاريخ العربي، فمع بدء الإصلاحات في الجيش العثماني، في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، كان القطاع العسكري أول وأقدم القطاعات في البلاد الإسلامية اتصلا بالمدنية الأوروبية. كان الضباط هم طليعة التغيير. وجرى هذا في وقت كان بإمكان السلطان العثماني في القرن التاسع عشر، أو إمام اليمن في القرن العشرين، أن يمنع تدريس النظرية الإلحادية التي ترى أن الأرض تدور حول الشمس. لم يكن نقص الأطباء يقلل من سلطانهما، بل العكس صحيح. ومع ذلك ، فعندما أشار الأفغانى الى اختراع البندقية الآلية لم يتوان المسلمون في الحصول عليها، وتعلم كيفية استخدامها، يفرض تأمين سلطتهم في مواجهة الأعداء في الداخل والخارج. إلا أنهم في الوقت الذي تهافتوا فيه على حيازة الحافة القاطعة لتلك المدنية، كانوا يقفون بعناد ضد علوم أوروبا وفكرها السياسى. وفي الفترة ما بين غزو نابليون لمصر والحرب العالمية الأولى، كان معظم معلمى الفنون العسكرية في مصر وتركيا من الأوروبيين والأمريكيين. كما تزايدت بعثات الضباط لتلقى الدراسات المتقدمة في كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا. وبالطبع، لم يدرس هؤلاء التكتيك العسكري وفنون القتال فقط، وإنما نالوا أيضا قسطا من المعارف العامة، وأصابوا شيئا من الأفكار الثقافية والسياسية.. وتأثروا بصفة خاصة بالأفكار القومية ويقوة الدولة الدستورية.

لقد أصبح الضباط هم حملة مبادئ الإصلاح والقومية الحديثة . وكان ضباط الجيش على رأس الحركات التقدمية ، مثل ثورة «تركيا الفتاة» ١٩٠٨، التي أسفرت عن قيام جمهورية أتاتورك العلمانية، والتمرد المصرى بقيادة أحمد عرابى فى ١٨٨١. على أن الأمر بعد الحرب العالمية الثانية لم يظل كما كان عليه في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى . فقد استقر احتكار الدولة للقوة العسكرية ، بيد الضباط . ففي العديد من

البلاد العربية تسلم الضباط ، ولأول مرة ، هذه القوة بعد انتهاء النظام الاستعماري. لكن الضباط لم يكونوا وحدهم الذين يحتكرون الأفكار القومية والتعليم الحديث، إذ ظهرت وانتشرت جماعات اجتماعية جديدة تركز تعاليمها وطموحاتها على كسر قيود التقليدية. وتضم هذه الجماعات الموظفين والإداريين والفنيين والمهنيين.. أى الطبقة الوسطى الجديدة. وهذه الطبقة على مستوى العالم، وخاصة فى الشرق الأوسط ، تعمل نظير الأجر. وهى طبقة لا طموح لديها فى امتلاك المؤسسات التى تعمل بها، وبالتالي لاصالحة لها فيها. فمن صالحها- إذن - أن تؤول هذه المؤسسات إلى الدولة ، التى تمتلك بالفعل قطاعا كبيرا منها. وفى هذه الحالة يصبح أفراد الطبقة بمثابة الصفوة الحاكمة فى البلاد. ويرصد «م. هالبرن» بدقة ظهور هذه الطبقة الوسطى المأجورة باعتبارها أنشط القطاعات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فى المجتمع.. من المغرب إلى باكستان<sup>(١)</sup> .

أى مكانة يشغلها الضباط فى هذا الحلف؟ «هالبرن» يعتبرهم جزءا مهما من «الطبقة الوسطى المأجورة الجديدة» ومثالا بارزا لها. وهم يمتلكون كفاءات ذات أهمية فى دفع الثورة الاجتماعية فى الشرق الأوسط. «كلما تزايد تحديث الجيش ، كلما شكل بتركيبه وتنظيمه وروحه وقدراته وأهدافه، تحديا راديكاليا للنظام السياسى القائم. لقد تلقى الجيش التكنولوجيا بترهاب شديد . وكان نفعها وقوتها محل تقدير . أما النظام السياسى، فقد كان يعانى قصورا وعجزا وترددا، ونهما فى استهلاك منتجات العلم الحديث. وفى داخل الجيش، بدأ يظهر شعور بالتميز، وسادت المزايا الفنية والاقتصادية، وتكرست العصبية، وهى أمور لم تظهر بنفس الصورة فى قطاعات المجتمع الأخرى» وعندما أصبح الضباط يمثلون مصالح وآراء الطبقة الوسطى الجديدة، أصبح الجيش يشكل أكثر الأدوات قوة فى يد هذه الطبقة . إن القوة الجبارة للجيش تكمن فى ذلك النوع من الرجال الذين يلتحقون به، والفرص المتاحة لهم، وضعف المؤسسات المنافسة. وعلى عكس معظم الأحزاب فى الشرق الأوسط، تتمتع الجيوش بالانضباط وحسن التنظيم ، والقدرة على العمل دون الحصول على موافقة المتطوعين.. كما هو الحال فى الأحزاب . وعلى عكس بيروقراطيات الشرق الأوسط، فالجيوش أقل ميلا لتوسيع المسئولية داخل التسلسل الهرمى للقيادة، وأكثر ميلا للتمرد على الأوضاع القائمة. وهذا الجمع بين الانضباط والتحدى يظل فريدا بين تنظيمات المجتمع فى الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup>.

وينظر «هالبرن» إلى سلك الضباط ونشاطاته السياسية باعتباره مظهرا من أوضح مظاهر التحديث . ولكن يظل من الضرورى اختبار صحة القول بأن السمة الاجتماعية للضباط ودورهم التاريخى متماثلة من «المغرب إلى باكستان». إذ ينبغى التحقق مما إذا كانت الجماعات الكثيرة المتباينة من الضباط التى ظهرت فى الحياة السياسية العربية، خلال الجيل الأخير، تعبر جميعا عن اتجاه واحد ، وأن تتسائل عما إذا كانت تقف دائما إلى جانب التقدم.

إن ما يميز به الضباط من قوة وتنظيم ، وتركيز السلطة في يد حفنة صغيرة ، هو أداة عمياء يمكنها أن تخدم أهدافا سلبية كما يمكن أن تركز لخدمة أهداف ايجابية على حد سواء. وأخيرا، فإن الدور التاريخي للضباط الذين صاروا زعماء لدولهم، ينبغي أن يقيم على ضوء أعمالهم.. فأنت لاتعرف مذاق الطعام إلا إذا أكلته.

وفوق ذلك ، وحتى لو سلمنا بأنه لم يكن هناك مخرج من الأزمة في مصر والعراق ، فيما بين ١٩٥٠- ١٩٦٠ ، إلا بصعود الضباط الأحرار في كل من البلدين ، فسنظل عاجزين عن أن نقرر: لماذا والمصلحة من خرج ناصر من صراعه مع نجيب منتصرا؟! أو سبب انتصار قاسم - في صراعه مع عارف - في البداية، ثم استيلاء الأخير على السلطة بعد ذلك بأربع سنوات ونصف. إن نظرية «المسلك الطبيعي» شأن جميع النظريات الحتمية، يمكن أن تصرف نظرنا عن اكتشافات شاملة وتفصيلية مثل هذه وغيرها . و«المسلك الطبيعي» مصطلح مستعار من علم البيولوجيا، مثل غيره من المفاهيم الأخرى التي أصبحت شائعة في القرن العشرين ، كالفضاء الحي .. والصراع من أجل البقاء .. والتعايش .. إلخ.

وهي نظرية تحمل في داخلها نموا عضويا قائما على قوانين جوهرية ، ترتبط بسببية تعمل في الحياة الاجتماعية والتاريخ عملها في الطبيعة. ولكن قياسا دقيقا للتشبيه سوف يقودنا إلى مقارنة للحركات بين السياسة والشطرنج. ففي أي موقف ، ليست كل الحركات ممكنة.. قليل منها فقط يمكن القيام به، والاعتباط غير وارد. ومع ذلك ، فهناك دائما اختيار بين عدد من الحركات المختلفة الممكنة. هناك حركات تقود إلى النصر، وهناك غيرها يضعف الموقف، ويحدث أحيانا أن تكون حركة معينة هي السبيل للخروج من الموقف الصعب وتحقق مزايا مؤقتة ، ولكن بتقدم اللعب يتضح خطأ هذه الحركة.

إن الكولونيالات العرب يميلون إلى الاعتقاد بأنهم أبطال كذلك على رقعة الشطرنج السياسية. وهم يلعبون - بلاشك - بقطع ثمينة. لكن لعبتهم بحد ذاتها، ينبغي مراجعتها وتحليلها.

- ١ - أمين سعيد. تاريخ العرب الحديث، قسم ١٥، الجمهورية العربية المتحدة، ج٢، القاهرة ١٩٦٠، ص ١٩٥.
- ٢ - غسان تويني، منطق القوة، بيروت ١٩٥٤، ص ٦٦.
- ٣ - الأهرام، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ١٩٦٢.
- ٤ - جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الانتطاع العاشر، القاهرة (١٩٥٤)؛  
Gamal Abdul Nasser, Egypt's liberation, washington, D.C, 1955, 24-3.
- ٥ - نفسه، ص ١٩ - ٢٠ في النسخة العربية، وص ٣٠ - ٣٢ في النسخة الانجليزية.
- ٦ - MER 1960, 232.
- ٧ - The New Statesman, London, 16 February 1962.
- ٨ - Dankwart A. Rustow, 'The military in Middle Eastern society and politics', in sidny fisher, ed., The military in the middle East. Columbus, Ohio, 1963, 9.
- ٩ - المرجع السابق ص ١٩.
- ١٠ - العروة الوثقى، ٣ أبريل ١٨٨٤، - نقلا عن السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٥٧.
- ١١ - نقلا عن المسنار، القاهرة في Wilfred Cantwell Smith, Islam in Modern history, princeton 1957, 54.
- ١٢ - Aharon Cohen, Ha'olam ha'aravi shel yameynu, Merhavia 1958, 261.
- ١٣ - Rustow, 12.
- ١٤ - Manfred Halpern, the politics of social change in the Middle East and North Africa, princeton 1963, 52.
- ١٥ - نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٦٠.



القسم الأول  
صراع الضباط من أجل السلطة

---

«من يعرف الشرق لا يدهش لشيء»

ر.ف. بيرتون ١٨٧٩\*

\* R. F. Burton, in a letter to Ch. Chaille'- long, 14 june 1879, quoted in ch. long, My life in Four Continents, London 1912, vol.2. 240.





## (١) العراق من ١٩٣٦ - ١٩٤١

فى أكتوبر ١٩٣٢، تم قبول العراق كعضو بعصبة الأمم، وانتهى الانتداب البريطانى على البلاد. فقد كان العراق أول دولة عربية، فى العصر الحديث، تحصل على الاستقلال، كما شهد أيضا أول تجربة للانقلاب العسكرى.

فى الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦، ظهرت فى سماء بغداد خمس طائرات مقاتلة من طائرات سلاح الجو الملكى، تلقى بالمشورات. وكانت تلك المنشورات موقعة باسم الزعيم\* بكر صدقى بوصفه «قائد القوة الوطنية الاصلاحية».

وبكر صدقى كردى الأصل، عمل ضابطا بالجيش العثمانى، وشارك فى نشاطات الحركة الوطنية العربية قبل الحرب العالمية الأولى.<sup>(١)</sup> وقد حقق مكانة بارزة فى الجيش العراقى فى ١٩٣٣، عندما خطط وأشرف على قمع الانتفاضة الاشورية\*\* وأمر قواته بذبح الاهالى العزل<sup>(٢)</sup>. وفى ١٩٣٥، كان قائدا للقوات التى قامت بقمع هبات الفرات الأوسط. أما وقد اعتبرت قسوته شجاعة، فقد رقى من عقيد إلى زعيم. وقد شغل فى ١٩٣٦ منصب قائد الفرقة الثانية بكر كوك. وعندما سافر طه الهاشمى، رئيس الأركان، إلى تركيا فى أكتوبر عين بكر صدقى نائبا له.

وهكذا، استقل نائب رئيس الأركان منصبه المؤقت ليقوم بانقلابه العسكرى، وليقدم سابقة، سوف تشهدها الساحة العربية كثيرا فيما بعد.

كانت المنشورات التى أُلقت بها الطائرات موجهة إلى «الشعب العراقى النبيل»، وتضمنت البيانى التالى: «إن الجيش العراقى، الذى يتكون من أبناءكم، قد نفذ صبره من الأوضاع التى تعانون منها بسبب تصرفات الحكومة، التى لاهم لها سوى المصالح الشخصية، والإهمال الكامل لمصالح الشعب. ولذلك، فالجيش يطالب صاحب السمو الملك بحل مجلس الوزراء، وتشكيل مجلس جديد يضم رجالا مخلصين برئاسة حكمت سليمان»<sup>(٣)</sup>.

بعد ذلك بساعة، أرسل الملك يستدعى السفير البريطانى للتشاور. وبعد ذلك بقليل، عقد

---

\* الزعيم: رتبة عسكرية تقابل رتبة العميد. (فيما يخص الرتب العسكرية راجع الملحق الممنون «رتب الضباط العرب».

\*\* الاشوريون: هم طائفة من النساطرة المسيحيين وتلقن قضائى (جولاك وحدك) فى الأناضول - راجع طليم أحمد، موجز تاريخ العراق الحديث (١٩٢١ - ١٩٥٨) - دار ابن خلدون - ص ٩٧.

مجلس الوزراء اجتماعاً طارئاً برئاسة الملك. حضر السفير البريطاني جانباً منه. وكان بين الحضور ياسين الهاشمي رئيس الوزراء، ونوري السعيد وزير الخارجية، ومن تصادف وجوده من الوزراء بالعاصمة، باستثناء رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية، الذي قرر البقاء بمقر وزارته لمراقبة الأوضاع الأمنية. وأثناء انعقاد المجلس سلم حكمت سليمان، المرشح لرئاسة الوزارة إلى كبير الياوران رسالة موجهة إلى الملك. وكانت الرسالة موقعة من كل من بكر صدقي، والزعيم عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى المتمركزة في بغداد، والخطاب يشبه المنشورات من حيث الصياغة والمضمون، ولكنه كان يتضمن إنذاراً. فالجيش - كما ورد في الخطاب - يطالب بتعيين رئيس الوزراء الجديد «خلال ثلاث ساعات»، وإلا فإن الجيش «سوف يقوم بواجبه لتنفيذ هذا المطلب خدمة للمصلحة العامة» (٦). كانت المنشورات مكتوبة بالالة الطابعة (٧)، لكن التمرد كان منظماً. ففي اليوم السابق، وفي إطار مناورات الخريف، قامت القوات التي يقودها بكر صدقي باحتلال مواقعها في قراغان، على مبعده ٨٠ ميلاً شمالي بغداد، وفي بلدروز، التي تبعد ٥٥ ميلاً عن العاصمة. وفي أثناء الليل دخلت القوات إلى بعقوبة التي تبعد ٣٥ ميلاً عن العاصمة، فاحتلت المدينة وقطعت خطوط التليفون والتلغراف مع بغداد، واستعدت للتقدم نحو العاصمة. وبمجرد ظهور الطائرات في سماء بغداد بدأ الضباط في توزيع بيانات الانقلاب في قطاعات العاصمة المختلفة.

لقد كانت المفاجأة تامة للحكومة. ولم ير رئيس الأركان ضرورة لقطع زيارته لتركيا والعودة لاسترداد منصبه من بكر صدقي. في الوقت الذي كان نوري السعيد يستعد فيه للتوجه إلى السعودية لاستئناف المحادثات الجارية، آنذ، بين البلدين.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف، أي في موعد المهلة التي حددها الإنذار، قامت خمس طائرات بالتحليق مرة أخرى فوق بغداد، بقيادة الرائد محمد علي جواد قائد القوات الجوية. ولكنها لم تلق بالمنشورات هذه المرة، وإنما قذفت بأربع قنابل. واحدة منها بالقرب من مقر رئيس الوزراء وأحدة بالقرب من مبنى البرلمان، تسببت في مقتل سبعة من المواطنين. وكانت هذه القنابل إثباتاً كافياً للقوة مما دفع ياسين الهاشمي لتعجيل بتقديم استقالة حكومته. وفي اليوم نفسه عهد الملك إلى حكمت سليمان بتشكيل حكومة جديدة. وفي الخامسة مساء قاد بكر صدقي استعراضاً عسكرياً طاف به شوارع بغداد، على غرار استعراض موسوليني في روما.

ومثلما كان إلقاء القنابل ضرورياً، من وجهة نظر المتمردين، كذلك كان التخلص من الهاشمي وزير الدفاع، واللواء جعفر العسكري. وكان جعفر من أكثر الشخصيات احتراماً في الجيش العراقي. ففي أثناء الحرب العالمية الأولى، كان من قادة جيش الشريف العربي... جيش «الثورة العربية الكبرى» ضد الأتراك في الحجاز. وعمل وزيراً للدفاع في حكومة العراق

الأولى (١٩٢٠)، وترأس الوزارة بعد ذلك مرتين، وكان متزوجا من أخت نوري السعيد، وأخته زينة نوري. كما خدم أخواه، علي رضا وتحسين، كضباط بجيش الشريف، وتوليا وظائف إدارية وديبلوماسية مهمة في العراق. وهناك كثيرون يعتبرون جعفر العسكري «أبو الجيش العراقي».

ظهر يوم الانقلاب ذهب جعفر وفوضا من قبل الملك، لمقابلة بكر صدقي - في معسكره بالقرب من بغداد، وذلك للتفاوض معه. وعندما علم بكر صدقي بوصول وزير الدفاع، صمم على قتله. في البداية، دعا بعض أنصاره للقيام بهذه المهمة ولما لم يتقدم أحد منهم، أمر أربعة منهم بإطلاق النار على جعفر. وقد دفنت الجثة - دون مراسم - في فناء مكشوف. وكان لهذا الاغتيال أثره البعيد.

كان العسكريون ممثلين في الوزارة الجديدة بشخص واحد هو الزعيم عبد اللطيف نوري، وزير الدفاع. أما بكر صدقي، فقد فضل أن يبقى خارج مجلس الوزراء، واكتفى برئاسة أركان الجيش. وكان في الحقيقة أكبر من الوزارة.

كانت وزارة حكمت سليمان مختلفة عما سبقها من وزارات ليس فقط في طريقة تشكيلها، وإنما أيضا لأنها ضمت - للمرة الأولى - عناصر قيادية من اليسار. فقد عين كامل الجادرجي، الممثل البارز للاشتراكية في العراق، وزيرا للشؤون الاقتصادية والأشغال العامة. وآلت معظم السلطة الحكومية إلى مجموعة «الأهالي»، التي كانت تتكون من الاشتراكيين والإصلاحيين الليبراليين، ممن التقوا مع مجموعة بكر صدقي على هدف تحرير البلاد من التبعية البريطانية.

وكانت الحكومة الجديدة نوعا من الائتلاف العريض بين القادة التقدميين يدعمهم رجال الجيش، أو هي أشبه بالجبهة الشعبية التي كانت قائمة في فرنسا آنذاك. وكانت مجموعة «الأهالي» نفسها تضم خليطا متمائزا.. من اليمين بقيادة عبد القادر إسماعيل، إلى الديموقراطيين البرجوازيين. وفي ١٩٢٤، عقد اتفاق سرى مؤقت بين هذه المجموعة وبين بكر صدقي وعبد اللطيف نوري<sup>(٩)</sup>. وكان الوسيط الرئيسي بين «الأهالي» والضباط وقنات المعارضة الأخرى هو حكمت سليمان، الذي أصبح فيما بعد رئيسا لحزب «الإخاء» الذي تبني مطلب مراجعة المعاهدة الأنجلو عراقية لعام ١٩٣٢. وحكمت سليمان من أصل تركماني، وهو أخ أصغر غير شقيق للمشير محمود شوكت، الذي قام بالهجوم على استانبول في أبريل ١٩٠٩، عندما كان قائدا للجيش الثالث العثماني، وذلك لقمع الانتفاضة ضد «تركيا الفتاة» وعزل السلطان عبد الحميد<sup>(١٠)</sup>. لم يكن التمرد العسكري بعيدا عن تفكير حكمت سليمان، ولكن من

\* كان ظهور هذه الجماعة في الثلاثينيات، ولعبت دورا بارزا في تاريخ العراق الفكري والسياسي الحديث والمعاصر. لمزيد من التفاصيل راجع: فؤاد حسين الوكيل. جماعة الأهالي في العراق. ط ٢، ١٩٨٦.

الصعب اعتباره ممثلاً للقوى التقدمية، فهو يمتلك مساحات من الأراضي تزيد على ٢٠ ألف فدان.<sup>(١١)</sup>

وإذا ما فكر حكمت سليمان أو «الاهالي» في تلقي الدعم من الجيش لإقامة حكومة جبهة شعبية، فقد أخطأوا، فالخطيط للانقلاب واختيار توقيته، كان من تدبير بكر صدقي وحده. فهو لم يخبر عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى إلا في ٢٢ أكتوبر، أي قبل الموعد بأسبوع واحد. كما تأخر علم حكمت سليمان إلى ما بعد ذلك في المرحلة الأخيرة. أما قادة «الاهالي» فلم يعلموا إلا قبلها بثلاثة أو أربعة أيام<sup>(١٢)</sup>. لقد جاءت الحكومة الجديدة عن طريق انقلاب عنيف قام به جزء من الجيش، وسرعان ما انكشف الوهم بأن دور الجيش سيقف عند حد تغيير الوزارة. ففي ١٠ نوفمبر، ولم يكن قد مضى أسبوعان، تلقى رئيس الوزراء رسالة من وزير الدفاع الزعيم عبد اللطيف نوري تتضمن طلباً - والأصح أمراً - للوزراء بأن يصدروا التعليمات إلى مرء وسهم بضرورة معاملة الاهالي الذين يراجعونهم في الشؤون الرسمية بكل عطف ولطف. وهي في حد ذاتها خطوة جيدة وحكيمة، ولكنها جاءت في شكل توجيه من وزير الدفاع إلى رئيس الوزراء، وأظهرت بوضوح من الذي يوجه مقاليد الأمور في البلاد<sup>(١٣)</sup>.

وسرعان ما انداحت الآمال العريضة في إحداث تغييرات اجتماعية لتحل محلها خيبة مريرة. فبرامج الإصلاح، مثل تأمين بعض الصناعات، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين والسماح لاتحادات العمال بممارسة نشاطها - وكلها ضد إرادة بكر صدقي، لم تر النور. وثبت خطأ كل الذين اعتقدوا - سواء داخل العراق أو خارجه - بأن حكومة بكر صدقي هي أول حكومة عربية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية، حتى وإن كانت تضم عناصر تقدمية حقيقية. لقد استخدم بكر صدقي هذه العناصر في الاستيلاء على السلطة وتسيير شؤون الدولة، بل وتعلم منهم، لكنه لم يكن على استعداد لأن يشاركه الحكم أو لتسليم مقاليد البلاد لهم. وهكذا، أسفر الانقلاب عن مولد الديكتاتورية العسكرية.

وتحول بكر صدقي إلى ديكتاتور يستأثر بالنفوذ والميزات. وكان طبيعياً أن يقترح البرلمان في أبريل ١٩٣٧، أن تقيم الدولة تمثالاً له<sup>(١٤)</sup>. لكن بكر عندما أحسن برد الفعل السئ لمثل هذا الاقتراح، أعلن عدم رغبته في مثل هذا التكريم. أما بالنسبة لأسرته، فقد ذاع فسادها. إذ يقال إنه أرسل زوجته الثالثة (حيث سبق له أن تزوج وطلق مرتين) وهي راقصة نمساوية إلى الخارج بنية تطليقها كي يتزوج من إحدى أميرات الأسرة المالكة<sup>(١٥)</sup>. ويعد سقوطه، روى محسن أبو طيخ، وهو من زعماء القبائل البارزين، أن بكر صدقي طلب منه العون لتأييد خطته التي تهدف إلى إقصاء الملك واغتيال بعض القيادات السياسية<sup>(١٦)</sup>. وعلى الرغم من عدم وجود دليل واحد على هذه الخطة، إلا أنه من الصعب أن ننظر إلى رواية أبو طيخ المفصلة على أنها محض افتراء.

كان الانقلاب العراقي في ١٩٣٦، العمل الأول من نوعه. وقد لاحظ أحد المراقبين البريطانيين النباه على الفور أنه «من أكثر البدع ترويعاً». كما لاحظ «أن الانتصارات التي حققها الجيش على رجال القبائل من الشيعة في الفرات الأوسط، وعلى اليزيديين في الشمال، وغيرهم قد أعطى الجيش ثقة بغير حدود»<sup>(١٧)</sup>. وهكذا ، كان ماحدث بداية لنهاية مجهولة العواقب.

لقد كان انقلاب بكر صدقي نموذجاً للعديد من الانقلابات التي تلت ، سواء من حيث التنظيم أو المجرى الذي سارت فيه. كذلك تطابقت النهايات التي انتهت إليها الديكتاتورية العسكرية .. أي الإطاحة بها بواسطة فريق آخر من الضباط.

كان من الممكن لمجموعة الضباط أن تنجح في الحكم لو أنها كانت موحدة . لكن بكر لم ينجح هذه الوحدة. فقد كان العديد من كبار الضباط يعاينونه لعدد من الأسباب. أحدها ذكرى اغتيال جعفر العسكري. كما زاد من سخط الضباط سوء معاملة بكر صدقي لهم ، تلك المعاملة التي لم تكن معاملة المدنيين بأقل منها، وحياة الفجور التي كان يحياها هو وعائلته. أما ثالث هذه الأسباب، فهو المعارضة الوطنية والفكرية لنظامه. إذ كانت الانقسامات العميقة التي تمرق المجتمع العراقي والدولة تعكس نفسها على ضباط الجيش. الصراعات بين السنة والشيعة .. وبين العرب والأكراد . فبكر صدقي من أصل كردي. وصحيح أن عبد اللطيف نوري العربي الأصل شاركه في الانقلاب، لكن سرعان ما وضع أن بكر لم تكن لديه النية في إشراك أحد في السلطة السياسية، أو تكوين قيادة جماعية من الضباط. وبينما يرى «خدوري» أنه لم تكن لدى بكر طموحات كردية ، يؤكد «جرويا» أنه كان يريد إقامة دولة كردية<sup>(١٨)</sup>. وعلى أية حال ، فهو قد استبعد العرب من المناصب القيادية في الجيش والوظائف المدنية ، وأهل الأكراد محلهم. وهو لم يكن ميالاً لفكرة العروبة التي كان يتبناها الضباط العراقيون العرب الذين كان شعارهم «عراق عربي»، بل كان يرفع في المقابل شعار «العراق للعراقيين»، الذي يقدم شخصية قومية مزدوجة للدولة في مواجهة طموحات الوحدة العربية. وفي مجال التطبيق ، فقد وجدت هذه التحفظات تعبيراً عنها في تقوية العلاقات السياسية مع تركيا. وكانت صداقة حكمت سليمان، رئيس الوزراء - وهو تركماني الأصل - المتزايدة لتركيا موضع شك من جانب الوطنيين العرب. فهو لم يكن مجرد الأخ غير الشقيق لمحمد شوكت ، وإنما تلقى هو نفسه تعليمه في استانبول. وعندما أمضى عدة أشهر في زيارة تركيا عام ١٩٣٥، عاد بعدها ليشتد بنظام أتاتورك باعتباره النموذج الأمثل<sup>(١٩)</sup>.

ولم يكن بكر صدقي غافلاً عن تصاعد المعارضة ضد نظامه . وكان يتخذ احتياطات خاصة للحفاظ على حياته . فهو لم ينم في مكان واحد ليلتين متتاليتين. لكن كل احتياطاته ذهبت هباءً. ففي العاشر من أغسطس ١٩٣٧، بدأ بكر رحلته إلى تركيا لمتابعة المناورات. وفي اليوم

التالى توقف فى الموصل عدة ساعات للراحة. ولم يفادر المطار لأسباب أمنية. وبينما كان مسترخيا وسط عدد من أصدقائه، ظهر فجأة الرقيب محمد صالح تلغفرى وأطلق عليه الرصاص، فأرداه قتيلا ومعه صديقه ومعاونه جواد ، قائد القوات الجوية.

كان تخطيط الاغتيال متقنا. وكان المتآمرون سبعة من الضباط بقيادة العقيد عزيز يالملى، رئيس نادى الضباط بالموصل. وهناك احتمال أن يكون المتآمرون قد تلقوا دعما من الخارج. فالصباغ، وهو أحد الضباط السبعة، يقول فى مذكراته: «وقامت فى عهد بكر صدقى وزارة حكمت سليمان، فشجعتنا كافة الدول العربية على اسقاطها»<sup>(٢٠)</sup>. وبالرغم من أنه لم يوضح شكل هذا التشجيع ، فليس ثمة ما يؤكد على أن قوله مجرد مبالغة من جانبه. كما أنه لا يذكر، على مدى صفحات الكتاب ، واقعة محددة للدعم من خارج العراق.

ولم يقتنع المتآمرون بمجرد إزاحة بكر صدقى، فقد كان هدفهم هو إقامة حكومة تعتمد على نفوذهم. وعندما طلب اليهم - بعد عملية الاغتيال بيومين- الحضور الى بغداد، كان جوابهم هو إعلان العصيان. وفى ١٤ أغسطس صرح الزعيم العُمري ، قائد الفرقة الأولى المتمركزة بالموصل: «لقد أعلن الجيش عصيانه كى يحمى ضباطه الأبرياء .. ونحن نعلن انفصالنا عن بغداد»<sup>(٢١)</sup> وقد حاول أعوان بكر صدقى فى العاصمة القضاء على التمرد، ولكن سرعان ما اكتشفوا أن قادة الجيش فى السليمانية وكركوك شمالا والديوانية جنوبا، من أنصار المتمردين. كما انضم الى المتمردين الزعيم سعيد التكريتى قائد الفرقة الثالثة ببغداد ، بدعوى الحيلولة لىون وقوع حرب أهلية واضمان وحدة الجيش. ورأى حكمت سليمان أن مصير حكومتهم قد تقدر، فقدم استقالته فى ١٧ أغسطس ، وتشكلت حكومة جديدة فى نفس اليوم.

وأراد جميل المدفعى، رئيس الحكومة الجديدة، أن يرسى مبدأين: الأول، هو منع تدخل الجيش فى شئون السياسة، والثانى هو «إسدال الستار» على أحداث الماضى القريب.. أى العفو عن اشتراكوا فى اغتيال كل من العسكري وبكر صدقى. وقد تحقق له المبدأ الثانى لىون الأول. ففى الوقت الذى «اسدل فيه الستار» ، استمر تدخل الضباط فى الحياة السياسية، ويصويرة أكبر مما مضى.

استمرت وزارة المدفعى فى عملها مدة تزيد على ١٥ شهرا، وهو أمر غير مألوف فى العراق. لكن مظهر الاستقرار الذى كان باديا على السطح، كان خادعا.

وفى ١٩٢٨، قررت مجموعة من الضباط أن تعد نفسها لتصبح صاحبة اليد العليا فى الدولة، وقد عرفت هذه المجموعة باسم «مجموعة السبعة». وكانت تضم خمسة من الضباط السبعة الذين اشتراكوا فى اغتيال بكر صدقى.

كان أكثر هؤلاء الضباط عزما صلاح الدين الصباغ، الذى كان برتبة المقدم آنذاك، ويشغل منصب رئيس العمليات بقيادة الأركان العامة، وهو من مواليد الموصل ١٨٩٩. وأصل أسرته

من دمياط بمصر، ثم رحل جده إلى صيدا بلبنان. وفي أواخر القرن الماضي انتقل والده إلى الموصل، حيث زاول العمل هناك، وأصبح من ملاك الأراضي. التحق صلاح الدين بمدارس الموصل، ثم أكمل دراسته الثانوية بمدارس بيروت. وفي عام ١٩١٤ التحق بالأكاديمية العسكرية باستانبول، وفي ١٩١٧ خدم بجبهتي مقدونيا وفلسطين كملزم ثان بالجيش العثماني. وعمل بعد ذلك بجيش فيصل بسوريا. ثم التحق بالجيش العراقي بدءاً من عام ١٩٢٦. وفي ١٩٢٤ أتم دورات عسكرية في كل من الهند وانجلترا وكانت زوجته - أم ولده البكر - انجليزية، وتوفيت بعد سنتين من زواجها به.<sup>(٣٢)</sup>

وثاني المجموعة، هو المقدم محمود سليمان، وهو من مواليد بغداد في ١٨٩٨. خدم كملزم بالجيش العثماني، ثم التحق بعد ذلك بالجيش السوري. عمل اعتباراً من ١٩٢٥، بالجيش العراقي، وكان معاوناً للملك فيصل ثم الملك غازي. خدم بوحدة الفرسان التي صارت سلاح المدرعات فيما بعد. تاهل كطيار، وأصبح بعد ذلك قائداً للقوات الجوية<sup>(٣٣)</sup>.

أما كميل شبيب، فهو مقدم بالمدفعية. ولد في بغداد في ١٨٩٥، وبدأ الخدمة - مثل زملائه - ملازماً بالجيش العثماني ثم السوري، والتحق بالجيش العراقي منذ تأسيسه في ١٩٢٦. ويعد لعائلة الوادي المعروفة بصلة قرابة، من ناحية أمه، وهو أضعف شخصيات المجموعة. والمقدم فهمي سعيد، هو رابع المجموعة. ولد بالسليمانية في ١٨٩٨. ينتمي أبوه لقبيلة العنكب بدجلة الأوسط، أما أمه فتركية. كانت زوجته من أقرباء نوري السعيد. وقد خدم كضابط بالجيش العثماني، والسوري، والعراقي. وهو أكثر المجموعة حساسية ومزاجية. أما عزيز ياملكي، فهو المتأمر الرئيسي في عملية اغتيال بكر صدقي. وظل على ارتباطه بالضباط السياسيين حتى عام ١٩٣٨، وتضائل نفوذه في عام ١٩٣٩. وفي ١٩٤٠ ترك المجموعة. كان في عام ١٩٣٨ برتبة العقيد ويعمل بقيادة النقل الآلي. كان أبوه، «المنرو» مصطفى باشا، رئيساً للمحكمة العسكرية العثمانية التي حكمت على أتاتورك بالإعدام. وكان عمه، عزيز باشا، سكرتيراً للسلطان. وقد ولد العقيد ياملكي في ١٨٩٢. وبالرغم من أنه كردي، إلا أن تعليمه تركي من الناحية العملية. فعندما طلب إليه الإدلاء بشهادته في إحدى القضايا أمام «محكمة الشعب» في ١٩٥٨، طلب السماح له بإلقاء شهادته باللغة التركية، لأن لفته العربية ليست جيدة<sup>(٣٤)</sup>.

عمل هؤلاء الضباط الخمسة معاً، حتى من قبل عملية اغتيال بكر صدقي. وقد انضم إليهم فيما بعد أثنان من كبار الضباط هما: حسين فوزي وأمين العمري. وكان حسين فوزي قد رقى إلى رتبة الفريق وعين رئيساً للأركان خلفاً لبكر صدقي. وهو من أب كردي وأم عربية. وقد حاول قصارى جهده الوقوف موقف الحياد بين الفرق المتصارعة في الجيش، مزيماً إجناس الأقوى<sup>(٣٥)</sup>. كذلك لم يكن أمين العمري من الشخصيات السياسية. وكان يعمل بقيادة الفرقة

بالموصل وقت اغتيال بكر صدقي. وقد رفض تسليم القتلة لسلطات بغداد، إما نتيجة لضغط وقع عليه، أو لأنه اختار الانضمام للمتآمرين وقاء لذكرى استاذة جعفر العسكري. وينتمى العمري لواحدة من أسر الموصل العريقة. وفي ١٩٣٥، أصدر كتاب «تاريخ الحرب في العراق، ١٩١٤-١٩١٨» في ثلاثة أجزاء وفي ١٩٣٨ رقى إلى رتبة الفريق وعين قائدا للفرقة الأولى ببغداد<sup>(٢٨)</sup>.

بالطبع، لم يغب عن الحكومة التقاء هذه المجموعة، وقد حاولت إحباط أية محاولة لتدخل الضباط في الشؤون السياسية، لكن محاولاتها أدت إلى نتيجة عكسية.

ففي ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨، أجرى المدعى تغييرا وزاريا، وأسند منصب وزير الدفاع الذي كان يشغله شخصيا إلى صبيح نجيب، وهو ضابط سابق بالجيش. درس بالأكاديمية العسكرية باستانبول، وكان عضوا بجماعة «العهد»، وهو التنظيم السري للضباط العرب بالجيش العثماني. التحق في ١٩١٤ بجيش فيصل بسوريا. وعندما أصبح فيصل ملكا على العراق، عينه معاونًا له. كما شغل بعد ذلك منصب المفتش العام للبوليس. ومن موقعه هذا انتقل للعمل بالخارجية، فعمل في البداية بمفوضية برلين، ثم وزيرا لدى تركيا، ثم مندوبا للعراق لدى عصبة الأمم، ثم وزيرا عاما بوزارة الخارجية<sup>(٢٩)</sup>.

ومن خلال منصبه الجديد، كوزير للدفاع، حاول نجيب أن يفرض سلطة الحكومة على الجيش. وكضابط سابق، ولادة خدمته في العمل الوزاري، والتي تفوق مدة خدمة المدعى -الذي أعطى الجانب الأكبر من جهده لرئاسة الوزارة - أخذ نجيب صبيح يتدخل شخصيا في العديد من المسائل المهمة. وكان هذا المنحى سببا في إغضاب الضباط. «فقد اعتاد استدعاء كبار الضباط ليقدموا تقاريرهم أمامه، بوصفه وزيرا، كما لو كانوا من صفار الأنفار»<sup>(٣٠)</sup> ولم تكن معارضة «السبعة» موجهة ضد أهدافه، وإنما ضد سطوته. فصبيح لم يعترف بهم كممثل وحيد للجيش، بل حاول أن يرفع الآخرين إلى مستواهم. وهذا مادفع الصباغ إلى أن يتهمه بأنه «حنث بالعهد التي قطعها على نفسه في بيته... تنكر صبيح نجيب لوعده». انقلب علينا وأخذ بمبدأ «فرق تسد» وهي الطريقة المفضلة - الانجليز «لأن صبيح يحب الانجليزية»<sup>(٣١)</sup> وفي النهاية، قرر «السبعة» الإطاحة بالمدعى.

ويعد الصباغ سبعة أسباب لهذا القرار، من بينها «تخاذل الحكومة عن مساندة الثورة، في فلسطين» - وهو إدعاء أصبح يريده كل زعيم عربي في مواجهة خصومه. أما السبب الحاسم، فقد كان هو خوف «السبعة» من أن يتأثر نفوذهم أمام موقف المدعى وصبيح نجيب، وهو خوف له ما يبرره.

وفي ديسمبر ١٩٣٨، علم «السبعة» أن الحكومة تنوى إحالة عدد من ضباط الجيش إلى الاستيداع. فقاموا بإرسال المقدم سعيد يحيى الخياط، في ٢٣ ديسمبر، إلى وزير الدفاع



للتحرى عن صحة ذلك، وعندما عاد الخياط يؤكد صحة عزم الحكومة، قرروا العمل<sup>(٣٦)</sup>. وفى اليوم التالى، كانت قوات معسكر الرشيد القريبة من بغداد على أهبة الاستعداد للاستيلاء على العاصمة. وكان مجرد التهديد بالتحرك العسكرى كافيا كى تستقيل الحكومة. وفى المساء أبلغ ياملكى رئيس الوزراء بأن الجيش سوف يعلن التمرد إذا لم يقدم استقالته. وفى الحال، أبلغ المدفعى وزرعه باستقالته. وفى اليوم التالى، ٢٥ ديسمبر، قامت الحكومة الجديدة بأداء اليمين.

وهكذا، للمرة الثالثة، تفرض مجموعة من الضباط إرادتها على العراق، ولاتكتفى بتحديد من يرحل، ولكنها تختار خليفته. وكان الخليفة هذه المرة هو نورى السعيد. وعلى ضوئه ما انكشف، فيما بعد، من صراعات بين نورى وهؤلاء الضباط، والتي جعلت منهم أعداء الداء. فإن اختيارهم لنورى كى يتولى رئاسة الوزارة فى ديسمبر ١٩٢٨، لأمر يثير الدهشة. فالصباغ يعرب بعد ذلك بسنوات عن ندمه لعدم الأخذ بنصيحة الملك غازى، الذى كان معارضا لتولى نورى الوزارة. والحقيقة أنهم فرضوه على الملك وعلى البلاد، وأن نورى السعيد، الذى أصبح رئيسا للوزراء للمرة الثالثة، جاء عن طريق انقلاب عسكرى.. أو على الأقل عن طريق التلويح به.

ونورى السعيد بدأ حياته - شأن كثيرين من القيادات العراقية - كضابط بالجيش. وفى عام ١٩١٠، عندما كان عمره ٢١ عاما، أنهى دراسته بالأكاديمية العسكرية باستانبول. واشترك، بوصفه ضابطا بالجيش العثمانى، فى حرب البلقان ١٩١٢. وفى عام ١٩١٤ التحق به العهد، وفى نفسى العام ترك الجيش العثمانى، وتوجه إلى البصرة عبر القاهرة<sup>(٣٧)</sup>. وفى نوفمبر، هاجمت الجيوش البريطانية البصرة، حيث وقع نورى أسيرا. وفى ١٩١٥ تم ترحيله إلى الهند، حيث مكث هناك حتى ديسمبر. وتوجه بعد ذلك إلى القاهرة حيث التحق بالقوات العربية التى كانت تحارب إلى جانب الحلفاء. وفيما بين ١٩١٤-١٩١٥ لم يكن له نشاط يذكر، وربما كان يفكر فى إمكانية استخلاص الحقوق العربية عن طريق الحرب مع الجانب التركى، وهو ما فعله بعد ذلك. وفى ١٩١٦، ذهب إلى الحجاز. وفى اثناء الحرب صار رئيسا لأركان جيش الشريف، الذى كان يقوده آنذاك صهره جعفر العسكرى. واشترك فى فتح دمشق. ثم رقى بعد ذلك إلى رتبة اللواء، وأصبح أول رئيس لأركان الجيش العراقى تحت قيادة جعفر العسكرى كوزير للدفاع. وفى ١٩٣٠، أصبح رئيسا للوزارة للمرة الأولى. وقد تولى المناصب الوزارية حوالى ١٣ مرة. فقد كان وزيرا للخارجية فى وزارة الهاشمى، التى أطاح بها انقلاب بكر صدقى. وفى يوم الانقلاب لجأ إلى السفارة البريطانية، وتمكن من الهرب إلى مصر، ثم عاد إلى العراق فى عهد حكومة المدفعى.

فى ديسمبر ١٩٢٨، كانت ميل نورى لبريطانيا واضحة بقدر وضوح عداء السبعة لها،

ومع ذلك أصر الضباط على تعيينه رئيساً للوزراء. (٣٥) فما الذى أدى إلى هذه الشركة الغريبة؟  
يلقى العداء المشترك لرجال بكر صدقى، الباقيين بالخدمة، كأحد عناصر الاتفاق بينهما.  
فبينما كان نوري تواقاً للانتقام لمقتل جعفر العسكري، صديقه وصهره، كان الصباغ يخشى  
من انتقام اتباع بكر صدقى بعد اغتياله. وكانت خطة صبيح نجيب لاستبعاد عدد من اتباع  
«السبعة» وإحلال معارضتهم بمثابة تحذير لكل من «السبعة» ونوري، وهذا ما قرب بينهم.  
وهناك عامل آخر وراء اتفاق نوري مع «السبعة»، ألا وهو التنافس القديم بينه وبين المدفعى.  
فمنذ أن أجبر نوري على تقديم استقالة وزارته في أكتوبر ١٩٣٢، لم يشغل أكثر من منصب  
وزير الخارجية في عدد من الوزارات، ويمرر الوقت ازداد توجساً إلى منصب رئاسة الوزارة.  
وتوصل إلى الاستنتاج بأنه لن يستطيع تحقيق هدفه إلا بدعم من «السبعة»، كما حدس أنه  
يمكنه التخلص من الاعتماد عليهم بعد أن يحقق هدفه.

أما عن دوافع «السبعة» في تحالفهم مع نوري السعيد - غير عدائهم المشترك لاتباع بكر  
صدقى - فهي أقل وضوحاً. وربما يكون نوري قد خدعهم أثناء المفاوضات السرية التي جرت  
بينهم قبل الإطاحة بحكومة المدفعى. وإذا صح ذلك، فإنه يصبح من غير العسير أن نفهم  
ما حدث بعد ذلك... أى انتقال «السبعة» إلى موقف الكراهية الشديدة لنوري بعد اكتشافهم  
للخدعة.

أما وزير النفاق في حكومة نوري السعيد، فهو طه الهاشمي. وهو طراز آخر من رجال  
الجيش المحنكين، صعد من الخدمة في الجيش العثماني وجيش الشريف إلى قمة الحياة  
العسكرية والسياسية في العراق. وهو أخ لياسين الهاشمي، رئيس الوزراء الذي أطاح به  
انقلاب بكر صدقى ومات في المنفى بعدها بأسابيع قليلة. وكان طه عند وقوع الانقلاب يشغل  
منصب رئيس الأركان لـ ١٥ عاماً خلت. وكان الوحيد الذي يحمل رتبة العميد، أعلى رتبة  
بالجيش العراقي. وكان كبار الضباط، باستثناء «السبعة»، يجلونه كمعلم وقائد ويقدرُونَ أمانته.  
ركانت العلاقة بينه وبين نوري تقوم على أساس الالتقاء في الآراء العامة وعلى الصداقة  
الشخصية، في الوقت الذي التقى فيه مع «السبعة» على أرضية العداء المشترك لاتباع بكر  
صدقى. وقد لعب دوراً رئيسياً كوسيط في الاتصالات السرية التي سبقت انقلاب ديسمبر  
١٩٣٨. وهو الذي لعب دوراً في محاولة راب الصدع بين نوري و «السبعة» عندما اتسعت  
الهوة بينهم فيما بعد. وعندما لم يستطع أن يكون صديقاً للطرفين، إنحاز إلى نوري. ويرغم  
ذلك ظل «السبعة» ينظرون إليه باحترام. ويرى الصباغ أن طه كان «مأخوذاً بسحر» نوري. (٣٦)  
وفي ٢٤ ديسمبر، عندما «دُعِيَ» نوري لتشكيل الحكومة أبدى تمعناً، تحت دعوى أنه  
يعارض تدخل العسكريين في السياسة. ولم ير أنه من «المناسب» أن يقبل، إلا عندما أبلغه  
الأمير زيد عم الملك ويحضر ممثلين للبرلمان، بأن الملك لم يعينه وفقاً لرغبة الجيش، وإنما

بمقتضى الدستور. (٣٧) والحقيقة إن ذلك لم يكن مجرد تظاهر، وإنما أراد نوري أن يكون معلوما للجميع أنه ليس مجرد تابع لمجموعة «السبعة»، حتى بالرغم من أنه لم يبغض ماقدومه من أجل إزاحة الحكومة السابقة.

أما مجموعة «السبعة»، فقد كان لها رأى آخر. بل إن الصباح يذكر أنه كان هناك اتفاق محدد بين مجموعته ونوري على «تحويل الجيش صلاحية إبداء الرأى فى كل أمر يتعلق باستقالة الوزارات وقيامها، وفى انتقاء رؤسائها». (٣٨) وعلى أية حال، فقد كان نوري - بوصفه رئيسا للوزارة - يتشاور سرا، من وقت لآخر، مع الضباط الذين رفعوه للحكم. ولم يمض وقت طويل حتى عاد الجيش إلى التدخل السافر فى شئون السياسة.

فى ٤ ابريل ١٩٣٩ توفى الملك غازى إثر حادث سيارة. وطرحت مسألة من يصبح وصيا على ولى العهد الصغير : الأمير زيد أخو الملك فيصل الأول.. أم الأمير عبد الإله، ابن أخت فيصل وأخو أرملة غازى ٩. كان عمر زيد آنذاك ٤١ عاما، بينما عمر عبد الإله ٢٦ عاما. من المحتمل أن يكون الصباح ورفاقه رأوا أنه يمكنهم تطويع الأمير الصغير وفقا لمشيئتهم، إضافة إلى علاقتهم الوطيدة به. ومن هنا أصر «السبعة» على تعيين عبد الإله وصيا على العرش. وعلى حد قول الصباح، فقد «كان للجيش اليد الطولى فى حل هذه العقدة». (٣٩) وهذا حقيقى. للمرة الثانية، خلال ثلاثة شهور، ينصب الضباط رجلا سرعان ما ينقلب إلى عدو لنود لهم.

وعندما يستعيد الصباح وزملاؤه، بعد ذلك، ماحدث يكون تعليقاتهم : «مساكين أولئك الضباط، إنهم كالشموع تحترق لتتير لغيرها».

لم يسفر تدخل الضباط هذه المرة عن نشوب صراع مع رئيس الوزراء، لأن نوري نفسه كان راغبا فى تولية عبد الإله. لكن الواقعة كشفت عن نية الضباط فى فرض إرادتهم عندما تدعو الضرورة الى ذلك. ولن يمضى وقت طويل حتى تظهر ذريعة لهذا التدخل.

فى سبتمبر ١٩٣٩، نشبت الحرب العالمية الثانية، لتضاعف من الصراعات الدائرة فى البلاد. فقد كانت معاهدة ١٩٣٠ تلزم العراق بالوقوف إلى جانب بريطانيا فى حال دخول الأخيرة فى حرب. والأهم من كل بنود المعاهدة هو أن العراق فى ١٩٣٩، كان لايزال تحت السيطرة البريطانية. وربما، لهذا السبب بالذات، كان كثير من العراقيين يبدون تعاطفهم مع المانيا. وقد ركزت النازية دعايتها على العراق أكثر من أى بلد عربى آخر، وحققت فى ذلك نجاحا كبيرا، الأمر الذى دفع مفتى القدس إلى اختيار بغداد ملجأ له وقاعدة لعملياته، بدءا من أكتوبر ١٩٣٩. وفى الوقت نفسه، كان مؤيدو بريطانيا أكثر رسوخا وإخلاصا فى العراق، مقارنة بأى بلد عربى آخر، وعلى رأسهم نوري السعيد.

وعندما نشبت الحرب، أقترح نوري أن يطن العراق الحرب على المانيا، بينما فضل الآخرون الوقوف على الحياد. ثم توصل الفريقان إلى حل وسط يقضى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع

ألمانيا. وهكذا اضطر «جروب» الوزير الألماني المتعدد الصلات والنفوذ إلى مغادرة بغداد. ولم يتوقف الصراع بين المواليين لألمانيا، والموالين لبريطانيا.

وكان الموقف من المواطنين الألمان من أعقد المشكلات التي ظهرت آنذاك. إذ قامت الحكومة العراقية باعتقالهم وتسليمهم للبريطانيين، الأمر الذي انتقدته المعارضة بشدة. كما أن قوانين الطوارئ، التي فرضت قيوداً على الحريات المدنية، والانتصار السريع الذي حققته ألمانيا في يولندا، وضعف بريطانيا أمام أعدائها في أوروبا، والاتفاق الألماني السوفيتي في شتاء ١٩٣٩-١٩٤٠.. كل ذلك أضاف - لاشك - مزيداً من الوقود إلى شعلة الدعاية النازية.

وفي ١٨ يناير ١٩٤٠ اغتيل رستم حيدر وزير المالية. وهو - مثل طه الهاشمي - من كبار مؤيدي نوري السعيد. وبالرغم من أن الاغتيال تم بدافع الثأر الشخصي من جانب أحد الموظفين الذين طردوا من الخدمة بسبب الفساد، إلا أن نوري قرر أن يستغل تعاطف الجاني مع النازي. فقرر تحويل الجاني إلى محاكمة شملت عدداً كبيراً من قادة المعارضة. وعلى الرغم من أن المحكمة العسكرية اضطرت إلى تبرئتهم، إلا أن المعارضة كانت قد ضعفت وانهارت قواها.

وفي منتصف فبراير، قرر نوري السعيد الاستقالة وطلب أن يحل محله رشيد عالي الكيلاني، واقترح أن يستمر طه الهاشمي وزيراً للدفاع، على أن يتولى هو وزارة الخارجية. ومرة أخرى تتكرر الظاهرة الغريبة .. ظاهرة قيام أحد الساسة بوضع رجل في السلطة سرعان ما ينقلب إلى عدو لذلك الرجل. فالصباغ جعل من نوري رئيساً للوزراء، ومن عبد الآله وصياً على العرش. ثم يجيء نوري الآن مطالباً بتسليم الوزارة إلى رشيد عالي. ما الذي دفع نوري إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة الغريبة ؟

أما عن رشيد عالي الكيلاني، فهو حفيد عبد القادر الكيلاني، أحد فلاسفة القرن الثاني عشر، وواحد من كبار رجال الدين والمتصوفة، ومؤسس الطريقة الصوفية القادرية، القائمة حتى اليوم، ولها اتباع كثيرون في العالم الإسلامي من موريتانيا إلى الهند. وتعتبر مقبرته ببغداد، والتي ترعاها أسرته، مقاماً مقدساً يحج إليه المريدين. وقد ورث عنه حفيده النبوغ والعلم. وشغل رشيد منصب رئيس الوزراء للمرة الأولى في ١٩٣٣. وفي ١٩٣٩ كان رئيس البلاط الملكي وهو منصب ذو نفوذ كبير، خاصة إذا كان الملك طفلاً والوصي ضعيف الشخصية لا يتجاوز عمره السادسة والعشرين. كما كان المنصب متحرراً من المسؤولية المباشرة. وكان نوري السعيد يعلم تمام العلم معارضة رشيد عالي لسياسته الموالية لبريطانيا. وكان يأمل بوضعه على رأس الحكومة، في توسيع قاعدتها، وكذلك توريث رشيد وبذعه إلى إعلان موقفه سافراً. فلما أن يعلن تأييده لبريطانيا، وبذلك لا يمكنه معارضة نوري في المستقبل، وأما يسفر عن معارضته، وهنا تحل به الكارثة، ويفقد نفوذه إلى الأبد.

وفى ١٤ فبراير ١٩٤٠، التقى نوري بالضباط، وأبلغهم خطته. صدمت الخطة الضباط، وأعلن فهمي سعيد معارضته الشديدة، وقال لنوري : «أنت تعلم لماذا اسندت رئاسة الوزارة إليك وكيف تم ذلك\*، لقد ألبنا علينا بسبب ذلك خصومات كنا فى غنى عنها، ولم يبق وزير سابق لم يناهسنا العداوة هو وأتباعه، فكأن عداوة اتباع بكر صدقى لا تكفيها.. إن الفاس سوف تقع على هذا الرأس، على رؤسنا ياباشا.. وأنتم دائماً على ساحل السلامة»<sup>(١٠)</sup>

وعلى مدى اليومين التاليين ازدادت هذه الخلافات بين الضباط، الأمر الذى استدعى تكثيف المشاورات. وتقرر بشكل نهائى، استقالة نوري السعيد. أما حسين فوزى رئيس الأركان، وأمين العمرى قائد الفرقة الأولى، وعزيز ياملكى فقد وافقوا على تعيين رشيد على، شريطة حرمان نوري السعيد وطه الهاشمى من أية مناصب وزارية.

واستقالت الحكومة فى ١٨ فبراير، وفى اليوم نفسه أجرى الضباط تصويتاً فيما بينهم أسفر عن ظهور أقلية تتكون من كل من فوزى والعمرى وياملكى، ضد أغلبية مكونة من الصباغ وفهمي سعيد وشبيب وسلمان وإسماعيل نامق قائد الفرقة الثالثة. وهناك اثنان لم يحضرا الاجتماع، ولكنهما صوتا لصالح الأغلبية، وهما إبراهيم الراوى قائد الفرقة الرابعة والمقدم سعيد يحيى الخياط.

لم ترسخ الأقلية لقرار الأغلبية، خاصة وأن هذه الأقلية كانت تضم رئيس الأركان وقائد الفرقة المتمركزة فى العاصمة. وحسب ما يذكر الصباغ، فقد جرى الاتفاق «على أن تكون أصواتنا حرة لاتأثر بالمنصب والرتبة كما هو الأمر فى القواعد العسكرية التى تقضى بإعطاء الكلمة للأمر، وفرض الطاعة على المأمور، فيكون لكل عضو من المجتمعين صوت واحد... وهكذا أصبح رأى أكثرية هؤلاء الأعضاء هو رأى الجيش»<sup>(١١)</sup> لكن كبار ضباط الجيش العراقى اعتادوا، خلال السنوات الثلاث الماضية، عدم الخضوع لقانون. ولا يمكن لرئيس الأركان أن يخضع لقرار صادر عن رؤوسه، فقام بإبلاغ الوصى برفض الجيش لوجود نوري السعيد وطه الهاشمى ضمن الوزارة الجديدة. لكن الوصى لم يأخذ بطليبه، نظراً لعلمه بأن حسين فوزى لايعبر عن أغلبية الضباط. ومن ناحية أخرى لم يكن رشيد على راغباً فى التورط فى مثل هذا المأزق، وانتهى به الأمر إلى رفض رئاسة الوزارة.

أدى طموح الضباط فى تولية وعزل رؤساء الوزارة إلى صدع فى صفوفهم. ففي ٢١ فبراير رفع العمرى حالة الاستعداد فى فرقته الأولى بمعسكر الشاش غربى بغداد، ورد رجال الصباغ بالمثل حيث تم استنفار الفرقة الثالثة بمعسكر الرشيد جنوبى بغداد، بقيادة نامق. واتضح، فيما بعد، أن الفرقة الثانية بكر كوك تحت قيادة أمين زكى، والرابعة بالديوانية بقيادة

\* وردت فى الانجليزية ماترجمته : «أنت تعرف جيداً كيف يصنع رؤساء الوزارة».

إبراهيم الراوي تقفان إلى جانب الصباغ. وفي ظل هذه الظروف، عرض الوصي على نوري العودة إلى رئاسة الوزارة، فقبل على الفور. وكان من أوائل الإجراءات التي اتخذها، إحالة الضباط الثلاثة الذين ارادوا إبعاده إلى الاستبداد، وتعيين أصدقاء الصباغ في مناصبهم. وهكذا حل أمين زكي محل قوزي في رئاسة الأركان، وأصبح كامل شبيب رئيساً للفرقة الأولى بدلاً من العمري.

أسفرت الأزمة بتعقيدها عن بروز شخصية الصباغ. وبعد التخلص من العمري وفوزي وياملكي، خلت الساحة من الضباط المنافسين له على القيادة. وكان الضباط البريطانيون في العراق - الذين كانت مخابراتهم تواليهم بكل مايدور في البلاد - هم الذين ابتكروا تعبير «المربع الذهبي المتوج». والمربع هم الصباغ، وسلمان، وشبيب، وفهمي سعيد، أما التاج فهو طه الهاشمي. وفي مارس ١٩٤٠، حاول طه الهاشمي أن يحد من النفوذ المتزايد للصباغ، فقام بنقله من منصبه كرئيس للعمليات بالقيادة العامة إلى قائد للفرقة الثالثة. ولم يرض الصباغ عن النقل، بالرغم من أنه لم يؤثر في نفوذه. فالفرقة الثالثة، تتمركز في بغداد، وتعتبر أقوى فرق الجيش العراقي الأربع إعداداً وتسليحاً، كما أن جميع مراكز القيادة لازالت بيد أصدقائه.

لم يتخل نوري السعيد عن خطته لتولية رشيد عالي رئاسة الوزارة، كي يشاركه مسؤولية السياسة الموالية لبريطانيا والمرفوضة شعبياً. ولكي تنجح محاولته الثانية لتفنيذ هذه الخطة كان عليه أن يقنع رشيد عالي بأحقية في هذا المنصب، وأن يقنع المربع الذهبي بأن رشيد لن ينقل عنهم. ولكي ينجح هذه المهمة المعقدة، كان على نوري أن يجند شخصية تحظى باحترام كبير ومعروفة على مستوى العالم العربي بوطنيتها التي لا تتزعزع، وعلى دراية كبيرة بالوضع العراقي، بشرط ألا تكون هذه الشخصية عراقية حتى تكون بعيدة عن مظنة الطمع في منصب. ولم يكن هناك من تنطبق عليه كل هذه الصفات بحذافيرها سوى مفتي القدس، وهادي الحكيم، الذي كان له دور بارز في الحياة العراقية، وكان يقدر له عضويته بحزب «الإخاء»، الذي عارض بشدة الاتفاقية الانجلو - عراقية في ١٩٣٠. كما كانت له علاقات بالضباط «منذ بضع سنين»، كما يقول الصباغ، (١٢) لم يكن رشيد عالي والصباغ قد التقيا أو تحدثا قبل مارس ١٩٤٠. ومن الواضح أن لقاءهما الأول، الذي رتب له المفتي، كان لقاء تعارف بين كل منهما وبينهما وبين المفتي. (١٣)

وفي ٣١ مارس ١٩٤٠، ولم تكن قد مرت ستة شهور على الاستقالة وإعادة التكليف، قدم نوري السعيد استقالة حكومته مرة أخرى، وتم تكليف رشيد عالي في اليوم نفسه. وسرعان ما وجد الصباغ في رشيد عالي الكيلاني ضالته. إذ كان من بين الإجراءات الأولى

التي اتخذها رشيد، إصداره الأوامر بتدبير السلاح للجيش من إيطاليا واليابان.. تلك الأسلحة التي كانت بريطانيا لا تستطيع - أو لا ترغب - تقديمها. <sup>(٤١)</sup> وقد فعل هذا دون استئذان من البريطانيين، أو حتى إحاطتهم بالأمر. وليس هناك شيء يضمن ولاء الجيش لرئيس الوزراء مثل إمدادات السلاح.

كما وقعت أحداث أخرى جعلت العلاقة بين «المربع الذهبي» ورشيد عالي تنتقل من التعاون الحذر إلى التحالف التام. وهذه الأحداث، وإن وقعت بعيدا جدا عن العراق، إلا أنها كانت قريبة للغاية من قلوب القادة العراقيين. ففي إبريل ١٩٤٠، استولى هتلر على الدانمرك والنرويج في هجوم خاطف، وفي مايو اكتسحت قواته الأراضي الواسعة، وفي يونيو غزا فرنسا، ثم دخلت إيطاليا الحرب.

ويدأ أن انجلترا - التي يمتقونها - لن تبقى طويلا. ففي ٢١ يونيو، أرسل المفتى من بغداد برسالة سرية إلى ثون بابن، سفير ألمانيا في انقرة. يعبر فيها «باسم الأمة العربية في كل مكان» عن مشاعر «السعادة الغامرة وعميق التقدير» على الانتصارات التي حققها هتلر «القائد العظيم والمعلم». <sup>(٤٢)</sup> وإذا لم تكن كلمات المفتى باسم الأمة العربية كلها، فإنها، بالتأكيد كانت باسم رشيد والصباغ ورفاقهما. لكنهم لم يكونوا قادرين على الجهر بدخائلهم. فبالرغم من أن الأسد البريطاني كان يلفظ أنفاسه في أوروبا، إلا أن مخالفه في العراق كانت لاتزال قوية وإجابة عن تساؤلات رشيد عالي والمفتى حول إمكانية إعلان الحرب على البريطانيين، قدم الضباط الأربعة إجابة عسكرية واضحة: لا يمكن الإغارة على البريطانيين مالم يتوافر للجيش العراقي - علاوة على ما يملكه من عتاد - «خمسون دبابة عصرية متوسطة، وخمسون أخرى خفيفة وأسلحة مقاومة للدبابات، وقوة جوية حديثة بإمكانها أن تديم ماتي طائرة». <sup>(٤٣)</sup>

وهكذا، لم يكن أمام غلاة الموالين للمحور في ١٩٤٠، أكثر من أن يقترحوا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. بل إنه لم يكن بمقدورهم أن يطرحوا هذا الاقتراح علنا. ومن الجانب الآخر، اقترح نوري السعيد قطع العلاقات مع إيطاليا، وأرسل اثنتين من فرق الجيش العراقي الأربع إلى الجبهة.. البلقان أو ليبيا. كما الملح إلى أن تكون القوات تحت قيادة الصباغ، لكن الضباط رفضوا هذا الاقتراح بشدة.

كانت السياسة المعلنة لحكومة رشيد عالي - مثل سلفه - هي احترام الاتفاق الانجلو - عراقي. لكن مفاوضات طويلة كانت تجرى مع الألمان في الكواليس. وكان المفتى هو الوسيط الأساسي في هذه المفاوضات. وكان الألمان يدركون أنه لا يتحدث باسم الحكومة وحدها، وإنما باسم قادة الجيش أيضا. <sup>(٤٤)</sup> وحتى نوري السعيد كان يسعى لإقامة علاقات مع الألمان. وربما كان دافعه إلى ذلك هو الحصول على مزايا لنفسه ولبلده، دون تحسب للعواقب. وربما كان مدفوعا برغبته في معرفة نوايا غرمائه. وربما لكل هذه الأسباب مجتمعة. <sup>(٤٥)</sup> ولكن، ولحسن

حظه، لم يكن الألمان يرغبون في إقامة علاقات معه. وعلى أية حال، فقد كان توجه نوري الثابت هو تأييد بريطانيا، سواء كان ذلك يعني العداء للنازية أو للسوفييت. من ناحية أخرى، كان رشيد عالي وبقية الوطنيين المواليين لألمانيا في العراق، في صيف ١٩٤٠، يقعون أكثر فأكثر تحت نفوذ المفتي. وقد تحول الصراع الناشب بين الفصائل المختلفة إلى مواجهة مكشوفة أثناء جلسة لمجلس الدفاع الأعلى في يوليو أو أغسطس ١٩٤٠ (لم يذكر أحد ممن تناولوا الواقعة تاريخاً محدداً لها).<sup>(٤٩)</sup> ضم الاجتماع كلا من رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والخارجية، وعدداً آخر من الوزراء وكبار ضباط الجيش. وعلى الرغم من أن الصباغ وشييب لم يكونا من أعضاء المجلس، فقد دعيا للاجتماع بناءً على اقتراح من نوري السعيد، لأن الصباغ «مطلع على الأمور من أولها».<sup>(٥٠)</sup> وقد قدم نوري اقتراحين: قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، ومنح بريطانيا تسهيلات للتمركز العسكري والتنقل على الأراضي العراقية. وثار نقاش حاد بين المجتمعين، مما حدا برئيس المجلس - طه الهاشمي - رئيس الأركان - إلى فض الاجتماع. وكان السبب وراء تلك الحدة مذكورة تليت في الاجتماع. وهي مقدمة من الصباغ باسم قيادة الأركان العامة. وكان واضحاً أن الصباغ يؤيد رشيد عالي بقوة مما أثار دهشة نوري، الذي كان، حتى تلك اللحظة، لا يعتقد أن الأربعة يعارضونه. ويعد الاجتماع، لم يتبادل نوري والصباغ كلمة واحدة. فقد أصبح الشقاق علنياً.. وأبدياً.

لم يكن البريطانيون على علم بمجرى الصراع بصورته السابقة. فعندما أرسل السفير البريطاني، بناءً على تعليمات من لندن، إلى الخارجية العراقية مستعلماً عن نوايا الحكومة تجاه علاقتها بدول المحور، وعندما تلقى رداً غامضاً، أعلن السفير في نهاية نوفمبر أن رئيس الوزراء العراقي مازال يتمتع بثقة بريطانيا. وفي لندن، أكد لورد هاليفاكس «برغم علمه بخطورة الخطوة أن السفير يعبر عن موقف حكومته».<sup>(٥١)</sup> وقد تعرض رشيد عالي لضغوط شديدة من جانب البريطانيين والوصي لحمله على الاستقالة. لكنه رفض أن يرحل مرة أخرىلقى الضباط الأربعة بثقلهم خلفه. وهددوا بتدخل الجيش إذا ما أجبر رئيس الوزراء على الاستقالة، فاستسلم الوصي. ولكن في ٣٠ يناير ١٩٤١، علم رشيد عالي أن أغلبية البرلمان العراقي تعارض سياسته، وأن النية مبيتة للتصويت على سحب الثقة من حكومته، فطلب رشيد إلى الوصي حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة. لكن خطته فشلت. إذ لم يلب الوصي الطلب، وتسلم من العاصمة سراً متوجهاً إلى الديوانية، حيث تتمركز الفرقة الرابعة بقيادة إبراهيم الراوي. وكان الراوي، بالرغم من علاقته بالصباغ، على صلة أيضاً بالبيت المالكي وينوري السعيد. فهو من ضباط الجيش العثماني ذوى الأصل العراقي الذين التحقوا بجيش الشريف أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان في وقت من الأوقات، معاون الشخصى للأمير على، أبو عبد الإله. الوصي على العرش.<sup>(٥٢)</sup> وهو شخص لامبول سياسية له. وكان في يناير ١٩٤١، قائد الفرقة الوحيد الذي يمكن للعرش أن يعتمد عليه.

بمجرد العلم بمغادرة الوصي لبغداد، عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ورئيس



الأركان أمين زكي، و«المربع الذهبي». ورأى البعض أنه لا ينبغي أن يكون هناك تردد، حتى لو أدى الأمر إلى نشوب حرب أهلية» - وقال فهمي سعيد شيئا بسيطا وواضحا : «الجيش آلة صماء بيد الحكومة بشرط أن تكون وطنية ليس للأجانب تأثير عليها، وبشرط أن يتأكد للجيش وللشعب أن القائم على رأس الحكم يبتغي مصلحة البلاد لا مصلحة الأجنبي». (٢٧) وبالطبع، لم يكن هناك شك فيمن هو المخلص للمصالح الوطنية. وإذا ماثار خلاف حول ذلك، فإن على الجيش أن يقرر من هو المخلص. ومن الخائن. وقد بز الصباغ فهمي سعيد في الحديث عندما قال : «إن الجيش لا يطبق أن يرى الجيوش الأجنبية تجوب بلاده وهي مدججة بالسلاح، فلا يبدى حراكا، بل يقوم بواجب الشرطة والدرك، وينفذ مايطيب لجيوش العلوج، ويسفك دماء زكية من أحرار الأمة ليوطد الأمن في البلاد في سبيل هتك حرماناتها. لن يكون ذلك وفي العراق جيش من أبنائه البررة لأنه ينافى شريعة محمد وأخلاق العرب». على أن الموقف النهائي للصباغ لم يكن على مستوى خطبته الرنانة. فبعد ثورته العارمة هذه، نصح رشيد عالي بالاستقالة بقوله : «ليكن للوصى مايريد، ولتستقل الوزارة، ثم نرى ماسيكون، وللبلاد رب يحميها وشعب ينود عنها».

وفي نفس الاجتماع، أعلن رشيد عالي عن نيته في الاستقالة، وقام الحاضرون بصياغة خطاب الاستقالة. وكانت كلمات الخطاب قوية، تنهم الوصى بالاستسلام أمام الأجانب. كان موقف الصباغ بحججه العنيفة ونتائج المعتدلة. تراجعا تكتيكيا يهدف إلى الحفاظ على قوته لحين تأتي اللحظة المناسبة. وأخذ في التو واللحظة يخطط للاستمرار. فهو يعلم تماما أنه لايقامر بمصيره الشخصى فقط، وإنما بمستقبل بلاده ومصير رفاقه. وهذا ما جعله يوجه الخطاب إلى المجتمعين قائلا : «إن الوصى وزملاءه إنما يهدقون من وراء مناوراتهم، إلينا نحن العسكريين، لا إليكم أنتم الوزراء. ذلك لأن الانكليز لن يهدأ لهم بال طوال وجوبنا على رأس الجيش... أما نحن فسنعرض الآن الى هجوم [الوصى وزملائه مباشرة، وسيقصدوننا رأسا]، وسيعملون على اقصائنا من الجيش... لكننا نقطع على أنفسنا عهدا أننا لن نفصح لهم المجال فهل تؤيدوننا على ذلك كما تؤيدكم ؟». ويخبرنا الصباغ بأن الوزراء أجابوا : «أجل، ونقسم على ذلك».

لكن الصباغ لم يركن كثيرا إلى الاعتماد على يمين الولاء يقسمه مجموعة من الوزراء على وشك ترك الوزارة عنوة، فأتخذ عدد من الخطوات لضمان تولي رئيس جديد للوزراء من اختياره هو. وكانت نية الوصى متجهة لتعيين محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان. فاشاع «الأربعة» أن هذا التعيين يمكن أن يقود البلاد إلى حرب أهلية، وطالبوا بتعيين طه الهاشمي. وأمام هذا التهديد انسحب الصدر، واقترح بنفسه ترشيح الهاشمي، الذى تولى الوزارة بالفعل.

كان «الأربعة» يعتبرون الهاشمي أقرب إليهم من الآخرين، الذين لم يكن تأييدهم لرشيد عالي تائيدا صريحا. فقد كان هو «التاج» لـ «المربع الذهبي المتوج». والآن وقد أصبح رئيسا للوزراء، فقد توقعوا أن يعتمد عليهم في أداء مهامه. أما عن طه الهاشمي، فقد أراد من جانبه التوفيق بين الوصي و «الأربعة»، وإيجاد أرضية مشتركة بين المفتي ونوري السعيد. وكان الخلاف الرئيسي ينور حول قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، والموقف من الضباط الأربعة. ولم يكن من الممكن الفصل بين النقطتين. وقد استمرت الاتصالات مع الألمان - التي بدأت برعاية رشيد عالي كرئيس للوزراء - في عهد طه الهاشمي. <sup>(٥٤)</sup> كما تزايدت ضغوط بريطانيا من أجل قطع العلاقات مع إيطاليا، في الوقت الذي اشتدت فيه معارضة «الأربعة» لمثل هذا الإجراء.

وفي أواخر مارس أصدر الهاشمي، الذي كان يشغل أيضا منصب وزير الدفاع، قرارا ينقل كامل شبيب من قيادة الفرقة الأولى إلى قيادة الفرقة الرابعة. <sup>(٥٥)</sup> كان شبيب أضعف الأربعة، وكانت الفرقة الأولى تعسكر بالعاصمة، بينما الفرقة الرابعة، وهي أضعف فرق الجيش العراقي تعسكر بالديوانية في الجنوب. كانت دلالة القرار واضحة ولم تترك شكا حول طبيعة الخطوة التالية. وكانت الخطوة التالية هي نقل الصباح، أقوى الأربعة، من قيادة الفرقة الثالثة أقوى الفرق والمتركة في العاصمة، إلى قيادة الفرقة الثانية بالموصل. وبعد أن تشاور مع رفاقه، رفض شبيب الانصياع لأمر النقل. وكان الهاشمي ينوي إلغاء أمر النقل مقابل تعهد «الأربعة» بعدم التدخل في الشؤون السياسية مستقبلا. لكن الضباط كانوا قد قرروا التخلص من غرمانهم نهائيا.

وفي مساء ١٢ أبريل، وفي منتصف الليل تقريبا، توجه أمين زكي رئيس الأركان، وفهمي سعيد قائد سلاح المدرعات إلى منزل رئيس الوزراء، وأخبراه بأن قوات الجيش بالعاصمة قد وضعت في حالة تأهب، كما وضع قصر الوصي تحت الحصار، وأجبراه على توقيع خطاب استقالته تحت التهديد. وكان الضباط ينوون اتباع نفس الطريقة لإجبار الوصي على تعيين رشيد عالي رئيسا للوزارة. لكن الوصي تمكن من الهرب تحت جنح الظلام، بالرغم من الحصار المفروض على القصر بواسطة الجيش. وأمكنه - بمساعدة المندوب الأمريكي - الوصول إلى الحبيانية في اليوم التالي. ومن هناك توجه إلى البصرة ومنها إلى شرق الأردن. كما استطاع نوري السعيد أن يفادر بغداد، وأن يلحق بالوصي في عمان.

وهكذا، في ست مناسبات، خلال الفترة من أكتوبر ١٩٣٦ وحتى مارس ١٩٤١، كان الضباط هم العنصر الحاسم في عزل وتعيين رؤساء الوزارة العراقية، عن طريق استخدام القوة أو التلويح بها، وكذلك الحال بالنسبة لتعيين الوصي على العرش بعد وفاة الملك غازي. في البداية جاءت مجموعة بكر صدقي، ثم تلتها مجموعة «السبعة» بقيادة ياملكي، وجاء بعدهم

«المربع الذهبي» بقيادة الصباغ. وحتى نهاية مارس ١٩٤١، كان هناك حرص - في كل التغييرات التي حدثت - على الالتزام بالدستور من حيث الشكل على الأقل. أما الآن، فإن الوصي على العرش غير موجود كي يجبره قادة الجيش تحت التهديد. لكن حتى هذا المظهر استغنوا عنه. ففي ٣ أبريل أعلن أمين زكي رئيس الأركان أن «الجيش كلف رشيد عالي الكيلاني» بتشكيل «حكومة للدفاع الوطني». (٥٦) وبعد عدة أيام دعا رشيد عالي البرلمان إلى الانعقاد وإقرار الوضع الجديد. وكان هناك تصميم إجماعي على عزل الوصي وتعيين الشريف شرف، أحد أفراد الأسرة المالكة، بدلا منه. وبعد سقوط رشيد عالي، اعتبرت كل هذه الإجراءات غير شرعية. فطبقا للدستور، من حق الوصي وحده دعوة البرلمان للانعقاد. كما أن الاجتماع تم بحضور أقل من نصف الأعضاء، ولم يكن تصويت من حضر معبرا عن إرادته الحرة.

كانت حكومة رشيد عالي تعتمد اعتمادا كليا على قادة الجيش والمفتى. وكانت الهيئة المحكمة عبارة عن لجنة تكونت في ٢٨ فبراير ١٩٤١، وتضم سبعة أشخاص. ولم يذكر الصباغ في مذكراته سوى أسمائهم الحركية.. «أسماء مستعارة لكرام ليس بوسعي الآن أن أذكر أسماءهم، لهم مكانة سامية بين أرباب القوة الإجرائية والسياسية في العراق وفلسطين وسورية». (٥٧) أما الآن، فإن شخصياتهم الحقيقية صارت معروفة دون شك. وفوق ذلك، يسجل جرويا - وزير المانيا السابق بالعراق والمسئول في ذلك الحين عن الشؤون العراقية بالخارجية الألمانية - بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ وجود لجنة سرية «للتعاون مع الدول العربية» ومقرها بغداد. ورئيسها وأعضاؤها هم أنفسهم أعضاء لجنة ١٩٤١. إضافة إلى ممثلين عن ملك العربية السعودية، ومثلها عن سوريا أحدهما شكرى القوتلي. (٥٨)

كانت لجنة ١٩٤١، والمكونة من العراقيين فقط. باستثناء المفتى، موالية ولا تاما لألمانيا. ولم تكن مجرد كيان للتشاور والتعاون، بل تعمل وفق قسم يتلوه العضو، وفيه «يعاهد الله على أن يجعل من مضمون القسم نبراسا يسير على هديه في كل تصرفاته، يعاهد الله على أن يعمل بكل ماأوتي من قوة لإنقاذ البلاد العربية... وأن يكون «مصطفى» ناظما لنا ورئيسا مطاعا». (٥٩)

و «مصطفى» رئيس اللجنة، هو المفتى. أما الأعضاء، فكان ثلاثة منهم من الضباط : الصباغ، وفهمى سعيد، ومحمود سلمان، ثم ثلاثة من المدنيين : يونس السبعاولي، وهو عربي قومي متعصب ومن المعجبين بهتلر، وقام بترجمة كتابه «كفاحي» إلى العربية، وعمل وزيرا للشؤون الاقتصادية بوزارة رشيد عالي الكيلاني. ثم ناجي شوكت، الذي كان وزيرا للعدل ضمن وزارة رشيد عالي أيضا، ثم وزيرا للدفاع في وزارة رشيد عالي ١٩٤١، وكان يتولى الاتصالات السرية مع فون بابين، السفير الألماني بتركيا. أما الثالث فهو رشيد عالي الكيلاني.

كان تشكيل حكومة رشيد عالي في ابريل ١٩٤٦، بعد شهر واحد من قيام اللجنة السرية واتخاذ ذلك شكل الانقلاب «بناء على طلب الجيش»، أمرا قويا الدلالة. إذ كان شهر ابريل من الأشهر الحرجة في تطور الحرب العالمية الثانية. ففي ذلك الشهر اجتاحت القوات الالمانية يوجوسلافيا واليونان، وتوغلت في شمال افريقيا حتى وصلت إلى السلم على الحدود المصرية. وتوجه هجومهم العسكري نحو الشرق، ومالت انتصاراتهم قلوب اصدقائهم في بغداد أملا وزادتهم جسارة. ومن ناحية أخرى عزم البريطانيون على تعزيز مواقعهم في البلاد.

ففي ٢٨ ابريل أعلن السفير البريطاني ان قوة بريطانية قوامها ألفي جندي سوف تصل إلى البصرة في اليوم التالي، قادمة من الهند. وأعلن رشيد عالي ان حكومته لن تسمح بنزولهم قبل رحيل الكتائب البريطانية التي وصلت من قبل. وكان الجميع يعلمون ان البريطانيين لن يقبلوا هذا الشرط. وفي ٢٩ ابريل حل الجنود البريطانيون بالبصرة. وفي أول مايو، حاصر الجيش العراقي القاعدة الجوية الملكية البريطانية بالحبانية، والتي تبعد ٥٠ ميلا إلى الغرب من بغداد. ولم تترك القوة البريطانية الصغيرة - أقل من ثلاثة آلاف من شباب المجندين الأقوياء، نصفهم من الأثريين - للقوات العراقية، فرصة تحديد موعد الهجوم. ففي فجر الثاني من مايو، أقلعت الطائرات البريطانية من قاعدة الحبانية لقصف المواقع العراقية. وهكذا بدأت الحرب الانجليزية - العراقية.

وتحققت، أخيرا، أمنية الصباغ.. حرب علنية ضد الأعداء البريطانيين. إذ كان الصباغ أكثر تطرفا من رشيد عالي والمفتي. وأثناء الأسابيع الأولى للحرب، عرضت تركيا وساطتها. وفي ٨ مايو اقترحت حلا وسطا تعترف بريطانيا بمقتضاه بحكومة رشيد عالي، مقابل موافقة العراقيين على نزول القوات البريطانية بأراضيهم. وكان رشيد عالي ميالا للموافقة، لكن الصباغ رفض الاقتراح وهدده بإطلاق النار عليه. فهدد رشيد عالي بالتوقيع على الاتفاق، لكن المفتي هو الذي أثناء هذه المرة. (١) وهكذا فشلت جميع محاولات الوساطة، واستمرت الحرب. ونجح «المربع الذهبي» مرة أخرى في فرض كلمته على الحكومة والبلاد... ولكنها كانت المرة الأخيرة.

كان المفتي ورشيد عالي على اتصال، منذ فترة طويلة، بالحكومة الالمانية. ومنذ صيف ١٩٤٠، والاتصالات السرية قائمة مع السفير الألماني بأنقرة ووزير الخارجية ببرلين، للتباحث حول التعاون الألماني - العراقي سياسيا وعسكريا. لكن الإعلان الفعلي للحرب لم يتم بالتنسيق مع المانيا. صحيح أن وزير الخارجية «روينتروب» كان يدفع العلاقة بين بغداد وبريطانيا في طريق أزمة علنية، إلا أن القيادة العسكرية الالمانية - بما تحمله من أعباء - كانت أكثر حذرا. وهاجر نفسه كان يعد لغزو روسيا، ولم يكن مستعدا لفتح جبهة جديدة. وفي ٣٠ ابريل ١٩٤١ حدد هتلر يوم ٢٢ يونيو موعدا لبدء تنفيذ خطة «بريوسا»، المعدة للهجوم

ضد الاتحاد السوفيتي. ولم يكن اندلاع القتال في العراق، بعد ذلك بيومين، واردا بخطته. لكنه أعطى أوامره في ٣ مايو، بعد ثلاثة أيام من بدء القتال، بالتحرك الجوي نحو العراق. وفي أوامر يوم ٢٢ مايو أعطى الانتفاضة العراقية «أهمية خاصة» في إعاقه القوات والملاحه البريطانية، ولما قدمته من تشجيع للحركة الوطنية في الشرق الأوسط بأكملها.. «حلفاؤنا ضد البريطانيين».<sup>(٦٢)</sup> لكن تدخل المانيا فعليا، كان مستبعدا. إذ لم يكن باستطاعة الألمان أن يفرطوا في أجزاء كبيرة من قواتهم في حرب بعيدة مشكوك في نتائجها قبل أسابيع قليلة من الهجوم على روسيا (تم في ٢٢ يونيو). والحقيقة إن هتلر لم ير في الحرب العراقية أكثر من هجوم للتضليل. وقد أرسل الألمان إلى الموصل بثلاثين طائرة وعدد من المستشارين والطيارين والفنيين عبر الأجواء السورية، حيث كانت حكومة فيشي لاتزال تحكم فرنسا. كما أرسلوا بكميات من الوقود والأسلحة والذخائر بالسكة الحديدية عن طريق تركيا. ولم يكن هناك أي احتمال لإرسال مدفعية أو دبابات. في الوقت نفسه كانت القوات البريطانية الموجودة بالعراق هزيلة، انهكتها معارك كريت والصحراء الغربية. الأمر الذي دعى «ويقل» القائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، أن يقترح في ٨ مايو، «السعى لإيجاد حل سياسي بأية وسيلة» في العراق. لكن تشرشل صمم على الإطاحة نهائيا بحكومة بغداد الموالية لالمانيا.<sup>(٦٣)</sup> وقام البريطانيون بإرسال عدد من طائراتهم في مصر إلى العراق. كما أرسلوا لواء أليا مع كتيبة من فيلق شرق الأردن العربي، عبر الصحراء من فلسطين وشرق الأردن.

كان للجيش العراقي أهميته الحاسمة في تلك الأوضاع. وفي منتصف مايو، كان الصباغ- الذي أصبح قائدا للجبهة الغربية التي تضم فرقتين ولواء مدرعا - لا يزال يردد بأن جيشه يستطيع الصمود لمدة ثلاثة أشهر، حتى تصل التعزيزات الضخمة من المحور. لكنه لم يكن يصدق كلمة واحدة مما يقول. وحسب شهادة سكرتير المفتي، فقد أصيب الصباغ، خلال شهر مايو، بـ «الانهيار العصبي» ثلاث مرات.<sup>(٦٤)</sup> وانهزم الجيش العراقي. ولم يبد القادة المقرة والكفافة، كما افقد صف الضباط والجنود الروح القتالية تماما. فالفرقة الرابعة في الجنوب والفرقة الثانية في الشمال، لم تحركا ساكنا. وقد أيد غالبية المدنيين، أو على الأقل العناصر النشطة سياسيا من المدنيين في بغداد، الحرب على البريطانيين بحماس. كما مجدها أيضا حكام البلاد العسكريون بعد ١٩٥٨، واعتبروها هبة وطنية. لكن الجيش - وعلى رأسه قائده - هو الذي تلقى هزيمة خاطفة مذلة، وفي ٢٩ مايو، فر رشيد عالي مع حوالي ٤٠ من قادة النظام، عسكريين ومدنيين، إلى إيران. وفي ٢٦ مايو، دخل الجيش البريطاني العراق، وفي اليوم التالي عاد الوصي. وفي ٤ يونيو دخل البريطانيون الموصل. ولم تعد خسائر البريطانيين مائة جندى، بينما بلغت الخسائر العراقية ٤٩٧ قتيلا، ٦٨٦ جريحا، ٥٤٨ مفقودا، وأكثر من ألف أسير.<sup>(٦٥)</sup>

وإذا كان من العسير تفسير الانتصار السهل على الجيش العراقي، إلا أنه ربما كان التسييس الكثيف لسلك الضباط هو أحد هذه الأسباب. فبالرغم من أن نشاطات الساسة من الضباط قد حققت لهم الانتصارات على سياسيين بلادهم، وحتى على غورماهم من الضباط، إلا أنها أضعفت الجيش في النهاية. فقد تحول الجيش من قوة في خدمة النولة إلى أداة في الصراع من أجل الهيمنة عليها. وبهذا انهارت ركائز كل من الدولة والجيش معا. وقد تكرر ما حدث في العراق في ١٩٤٠، بشكل أو بآخر، في العراق وسوريا بعد ذلك بحوالي عشرين عاما.

وعلى الرغم من فرار رشيد عالي والصباغ والمفتي واتباعهم، إلا أن التحالف بين غلاة الوطنيين العرب والنازية ازداد توثقا ليثير عاصفة أخرى. ففي ٢ يونيو وصبيحة اليوم التالي، وأثناء الفترة الانتقالية القصيرة بين الحكومة المنحلة والنظام الجديد، وقعت مذبحة ضد اليهود، ووصل عدد القتلى إلى ما بين ١٥٦ - ١٧٩ قتيلا. كما جرح المئات، وحرقت مئات المنازل، ونهبت المحال. ويعتقد أن يونس السبعاني - آخر من غادر العاصمة من وزراء رشيد عالي، وربما أكثرهم تطرفا - كان وراء هذه الاضطرابات. كما شوهد عدد من رجال الجيش والبوليس بين الفوغاء الهائجة. وعبر كبارى دجلة، كان أناس يهرعون شرقا، صفر اليديين، والفوغاء يتدفقون في الاتجاه المعاكس وهم مثقلون بالغنائم.<sup>(٦٦)</sup> كان عدد أفراد الطائفة اليهودية في ذلك الوقت ١٢٠ ألفا من مجموع سكان المدينة البالغ ٦٦٠ ألفا. ولم يشارك كل السكان المسلمين في المذبحة، بل إن منهم من ساعدهم على الاختفاء وإنقاذ أرواحهم وممتلكاتهم. لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تندلع فيها موجات القتل والنهب في بغداد خلال فترة خلو العرش. ففي مارس ١٩١٧، عندما رحل الأتراك وجاء البريطانيون، خرجت الفوغاء تنهب الأسواق والمحال. لكن الأرواح لم تصب بأذى في ذلك الوقت، ولم يكن هناك تفريق بين الطوائف في النهب. فقد كانت تعاليم المفتي وراء ذلك التمييز المستحدث.

هرب القادة المنهزمون إلى إيران. ومن هناك، رحل رشيد عالي والمفتي إلى المانيا. أما أمين زكي ومحمود سلمان وكامل شبيب مع عدد آخر من المدنيين، فقد قبض عليهم في طهران في أغسطس ١٩٤١، وسلموا إلى البريطانيين، الذين نفوهم إلى روديسيا طوال فترة الحرب. وفي يناير ١٩٤٢، انعقدت محاكم عسكرية غيبائية لقادة الحركة، ببغداد. وحكم بالإعدام على كل من الصباغ وزكي وسلمان وشبيب وفهمي سعيد. وقد عدل الحكم الصادر بحق أمين زكي إلى الاشغال الشاقة المؤبدة، لأنه وقع، في حقيقة الأمر، تحت تأثير الآخرين. وفي ربيع ١٩٤٢، جرى تسليم عدد من هؤلاء المتهمين إلى العراق، حيث أعيدت محاكمتهم حضوريا. وفي ٤ مايو صدر الحكم مرة أخرى بإعدام فهمي سعيد ومحمود سلمان، ونفذ الحكم في اليوم التالي. وحكم على أمين زكي بالسجن لمدة خمس سنوات. كما سلم كامل شبيب إلى العراقيين في

أبريل ١٩٤٤، فحوكم وأعدم في ١٦ أغسطس. ومات قاسم مقصود، الذي كان يقود الفرقة الثانية بشمال العراق أثناء الحرب، في السجن.

أما الصباح، فقد تمكن من الهرب قبل أن يقبضوا عليه. إن تنكر في زي الدراويش وظل يتنقل في طهران لعدة شهور. وفي أبريل ١٩٤٢، نجح في عبور الحدود الإيرانية - التركية من «ماكو»، القريبة من الحدود السوفيتية. وفي تركيا طلب حق اللجوء السياسي. وقبض عليه الأتراك، لكنهم رفضوا طلب الحكومة العراقية بتسليمه. وفي صيف ١٩٤٥، وبعد انتهاء الحرب، وافق الأتراك على اعتباره متهما بتهديد الوصي على العرش. وفي سبتمبر ١٩٤٥، قاموا بتسليمه للبريطانيين عند الحدود السورية. ونجح في الهرب مرة أخرى، ولكن قبض عليه بعد أيام قليلة. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٤٥، نفذ فيه حكم الإعدام ببغداد. وكان قد تمكن، أثناء فترة سجنه بتركيا، من كتابة مذكراته التي نشرت في لبنان عام ١٩٥٦. وفي تعتبر مصدرا مهما للمعلومات حول الأحداث التي عاشها العراق فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٤١، ومفتاحا لفهم مواقف الساسة من الضباط العراقيين.

- ١ - Majid Khadduri, *Independent Iraq*, second edition, 1960, 107.
- ٢ - Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950*, London 1953, 235.
- ٣ - Fritz Grobba, *Manner und Machte in orient*, Gottingen, 1967, 147.
- ٥ - Khadduri, 86.
- ٦ - بالمقطع السابق.
- ٧ - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، صيدا، ١٩٣٢ - ١٩٥٥، ج ٤، ١٩٤٠، ص ١٨٦.
- ٨ - البلاغ، القاهرة، ٢ نوفمبر ١٩٣٦.
- ٩ - Khadduri, 72-3.
- ١٠ - Irfan Orga, *Phoenix ascendant*, London 1958, 37, Vernier, 77.
- ١١ - عبد الفتاح اليافى، العراق بين انقلابين، بيروت ١٩٢٨، ص ١٨.
- ١٢ - Khadduri, 81.
- ١٣ - الحسني، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
- ١٤ - نفسه.
- ١٥ - صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٨٩.
- ١٦ - محسن ابو طيخ، المبادئ والرجال، دمشق ١٩٣٨، ص ١٠٥ - ١٢٢، وفي الحسني، ص ٣٦٨ - ٣٧٢.
- ١٧ - K. Williams in *Great Britain and the East*, London, 5 November, 1936, 643.
- ١٨ - Khadduri, 107: الصباغ، ص ١٧، ص ٤٢: اليافى ص ٤٤، 158-9 Grobba.
- ١٩ - Khadduri, 75-6.
- ٢٠ - الصباغ، ص ٦٧.
- ٢١ - Khadduri, 122.
- ٢٢ - الصباغ، ص ١٨-٢٢، ص ٥٨، ص ٦٢، ص ٢٤٢.
- ٢٣ - نفسه، ص ٢٥.
- ٢٤ - نفسه، ص ٢٣، ص ٧٩: Khadduri, 209.
- ٢٥ - الصباغ، ص ٢٢، ص ٥٦-٥٨، ص ٦١، ص ١١٣.
- ٢٦ - نفسه، ص ٧٧: Longrigg 51: محكمة الشعب، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة.



- ج ٦، بغداد ١٩٥٩، ص ٢٢٨٤ - ٢٢٨٧.
- ٢٧- الصباغ، ص ١٧، ص ٢٧٥، Khadduri, 130.
- ٢٨- الصباغ، ص ١٧-١٨: الأياقي ص ٥٨-٦٧.
- ٢٩- الأياقي، ص ١٤٢: A.Al-Marayati, A diplomatic history of modern Iraq, New York 1961, 206.
- ٣٠- الحسن، ص ١٨٣.
- ٣١- الصباغ، ص ٦٩.
- ٣٢- الحسن، ص ١٨٢.
- ٣٣- Lord Birdwood, Nuri As-Said, London, 11-22.
- ٣٤- Elie Kedourie, Reflexions sur l'histoire du royaume d'Irak, Orient, Paris, No. 11, 65.
- ٣٥- الصباغ، ص ٩٥.
- ٣٦- نفسه، ص ١٢٢.
- ٣٧- الحسن، ص ١٨٩.
- ٣٨- الصباغ، ص ١٢٣.
- ٣٩- نفسه، ص ٨٢.
- ٤٠- نفسه، ص ١٢٢-١٢٣.
- ٤١- نفسه، ص ١٢٣.
- ٤٢- نفسه، ص ٢١٨.
- ٤٣- نفسه، ص ١٣٦-١٣٨.
- ٤٤- نفسه، ص ١٢٩-١٤٠.
- ٤٥- Khadduri, 179, Heinz Tillmann, Deutschlands Araberpolitik, Weltkrieg, Berlin (DDR) 1965, 128-30.
- ٤٦- الصباغ، ص ١٤٠.
- ٤٧- Lukasz Hirsowicz, III rzesza; arabski wschod, Warsaw, 1963, 109-59.
- ٤٨- Majid Khadduri, General Nuri's flirtation with the Axis Powers, MEJ, September 1962, 328-36;
- عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني، صيدا ١٩٥٠، ص ١٦-١٧.
- ٤٩- Khadduri, Independant Iraq, 192-3: الصباغ، ص ١٥٤-١٥٦.
- ٥٠- الصباغ، ص ١٤٠.
- ٥١- Khadduri, 194.
- ٥٢- الصباغ، ص ١٨، ٩٥.
- ٥٣- نفسه، ص ٢٠٠ - ٢٠٢.
- ٥٤- Hirsowicz, 163, Tillmann, 190, 194.
- ٥٥- حداد، ص ١٠٠.

- ٥٦- نفسه، ص ١٠٢: Khadduri, 213
- ٥٧- الصباغ، ص ٢١٨.
- ٥٨- Khadduri, 164-5.
- ٥٩- Tillmann, 127.
- ٦٠- الصباغ، ص ٢١٨.
- ٦١- حداد، ص ١٢٠ - ١٢٢: Khadduri, 228.
- ٦٢- Hirs/owics, 211, 233; Tillmann. 205-7, 215-33.
- ٦٣- Churchill. the second world war. vol.3, 1950, 231.
- ٦٤- حداد، ص ١١٢، ١١٥، ١٢٢.
- ٦٥- C. Buckley, Five ventures. London 1954, 33, 36.
- ٦٦- Eliyahu Agassi. 20 shana la-pira ot bi-yehudey Baghdad, -٦٦  
Tel Aviv 1961, 10-4: Khadduri. 245; Freya stark, Dust in the  
lions Paw, New York 1962, 114-6.

## (٢) مصر أثناء الحرب العالمية الثانية

كانت مصر هي ثاني دولة عربية يحاول فيها الضباط توجيه السياسة. ففي ١٦ مايو ١٩٤١، هرب عزيز على المصرى بطائرة عسكرية مصرية في محاولة للوصول إلى القوات الألمانية الموجودة بليبيا آنذاك. وقد أكسبه هذا العمل لقب «هيس المصرى»... إذ كان رودلف هيس، نائب هتلر، قد نجح قبل ذلك بستة أيام في الوصول بطائرته إلى سكوتلندا. ولكن، بينما كانت مقاومة هيس تهدف إلى تهديد الطريق لبدء محادثات سلام مع البريطانيين، كان هدف المصرى هو إدخال بلاده في حرب ضد بريطانيا. وبينما كان هيس - كما اتضح بعد ذلك - يعمل بمبادرة شخصية، كان المصرى مبعوثاً من قبل التنظيم الذي يرأسه. وفوق ذلك، بينما فوجيء البريطانيون تماماً عندما هبط هيس عندهم، كان الألمان يتوقعون وصول المصرى. وبالرغم من أن هيس بلغ المكان الذى كان يقصده وفشل المصرى فى ذلك، فإن كلاهما فشل فى مهمته. وبينما كان الاتفاق فى التوقيت بين الرحلتين صدفة محضة، فإن التوقيت بين رحلة المصرى وحرب الثلاثين يوماً العراقية، لم يكن وليد الصدفة.

كان عزيز على المصرى آنذاك فى الستين من عمره... شخصية مشهورة، بل وأسطورية على مستوى العالم العربى.<sup>(١)</sup> وينحدر المصرى من أسرة ذات أصول مختلطة (عربية - شركسية) تعمل بالتجارة. هاجر جده الأكبر من البصرة إلى القوقاز وهناك تزوج من إحدى بنات الأسر المعروفة. وقد انتقل ابنه الأكبر - والد عزيز - من القوقاز إلى استانبول، ثم إلى القاهرة، حيث ولد عزيز. وعندما بلغ عزيز العاشرة، سافر إلى استانبول طلباً للعلم، وفى سن الثانية عشرة التحق بالمدرسة العسكرية العثمانية الداخلية. وتخرج فى ١٩٠١، وفى عام ١٩٠٤، اجتاز امتحان دورة ضباط الأركان بتفوق. وقد ترك معلموه من الضباط الألمان أثراً عميقاً فى نفسه. وظل عزيز يخدم بالبلقان حتى ١٩٠٧، برتبة اليوزباشى ثم الصاغ، واشتهر بقمع حركات التمرد بالقوة العسكرية. وكان أثناء الثورة التركية من أبرز أعضاء «لجنة الاتحاد والترقى»، ولعب دوراً رئيسياً فى استرداد استانبول من عناصر الثورة المضادة فى ١٩٠٩. وكان يأمل فى أن تمنح «تركيا الفتاة» العرب حريتهم، وقيام مملكة مزودة بالقومية (تركية - عربية) على غرار النمسا - المجر. لكن عندما أدرك أن «تركيا الفتاة» أكثر ولماً بالسيطرة من السلطان نفسه، بدأ يعمل ضدها. وفى ١٩٠٩، أصبح من مؤسسى جمعية «القحطانية» العربية السرية، والتي تشكلت من المثقفين المدنيين وضباط الجيش. ولكن، وبسبب طبيعته المتحمسة والمندفعة، لم تعد أفكاره وآرائه خافية. وحتى لا يتحول الأمر إلى أزمة علنية فقد تم نقله فى ١٩١٠، بناء

على طلبه، إلى اليمن، حيث لعب دوراً في قهر ثورة الإمام يحيى. وعندما انتهت الثورة، تطوع المصري لقتال الغزاة الإيطاليين في ليبيا. ويعترف خصمه أحمد جمال (قائد الجيش العثماني في سوريا وفلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى) به استيساله في الدفاع عن بنغازي، عندما كان يخدم مع أنور ومصطفى كمال (أتاتورك).<sup>(٢)</sup> وفي ١٩١٢، عاد إلى استانبول حيث أصبح من مؤسسي «العهد»، وهي جماعة سرية من الضباط العرب بالجيش العثماني، معظم أعضائها من الضباط العراقيين، إلى جانب عدد قليل من الضباط السوريين والفلسطينيين. وفي فبراير ١٩١٤، ألقى القبض عليه وحوكم أمام محكمة سرية، وبالرغم من أن الإدعاء لم يقدم أدلة كافية لإدانته، فقد حكم عليه بالإعدام في أبريل. وأثارت القضية موجة من الاحتجاج في مصر وسوريا، وأيضاً في أوروبا. فعلى صفحات «التايمز» اللندنية، دعا أربعة من الشخصيات العامة البارزة الأتراك إلى الامتناع عما أسموه بـ«القتل الشرعي» مع سبق الإصرار» الذي يمكن أن يؤدي إلى صدع في العلاقات التركية المصرية «بل من المؤكد أن يذهب الأمر إلى ما هو أبعد من العلاقات بين مصر وتركيا». <sup>(٣)</sup> ويفضل تلك الضغوط، أطلق سراح المصري بعد ستة أيام من الحكم عليه بالإعدام، وسمح له بالتوجه إلى مصر حيث استقبل استقبال الأبطال الوطنيين. وعندما اندلعت الحرب طلب إليه اللورد كيتشنر أن يلتحق بالحرب ضد تركيا، لكن المصري، برغم خلافه مع الأتراك، لم يكن راغباً في القتال ضدهم. كما أنه كان يعارض الحكم البريطاني لمصر وسيطرته على البلاد والشرق الأوسط، بالإضافة إلى إعجابه الشديد بالألمان. ومع البدايات الأولى لعام ١٩١٦، بدأ يفكر في الاتصال بالألمان على أمل أن يتولى هؤلاء اقناع تركيا بمنح العرب حكماً ذاتياً في إطار الامبراطورية العثمانية. ولم ينضم إلى صفوف الثورة العربية إلا بعد أن وعدت بريطانيا - من خلال مراسلات مكماهون - بمنح العرب استقلالهم، ويعد أن صعد الشريف من عسيانه. وفي سبتمبر ١٩١٦، ويتوصية من البريطانيين، عين رئيساً لأركان جيش الشريف، برغم تحفظات الشريف حسين نفسه. وسرعان ما بدأ يظهر الخلاف في وجهات النظر بينه وبين الشريف. فعندما أعطى الحسين أوامره بالهجوم على المدينة، حيث تتمركز القوات التركية الرئيسية بالحجاز، عارض المصري الخطة برمتها. فهو قد وهب نفسه للثورة في إطار الامبراطورية العثمانية، لامن أجل حرب تستهدف القضاء عليها. كما أنه كان لا يزال يميل إلى التحالف مع المانيا. وقدم استقالته، وقبل أن ينصرم عام ١٩١٦، عاد إلى القاهرة. ومن هناك عقد انية على التوجه إلى المانيا عبر سويسرا، وسمح له بالسفر إلى اسبانيا، حيث أقام حتى انتهت الحرب ثم توجه إلى ألمانيا، التي قضى بها أربع سنوات. وفي عام ١٩٢٢، عندما حصلت مصر على استقلالها، عاد، وإن لم يسمح له بالعودة إلى الخدمة العسكرية. ولم يشغل أى وظيفة ثابتة خلال السنوات التالية وحتى عام ١٩٣٥، عندما كلف بمرافقة ولي العهد، فاروق، أثناء دراسته بانجلترا. لكن

الفريق في شخصية كل من الأستاذ والتلميذ كانت كبيرة. وهكذا، لم يبق المصري طويلا بجوار فاروق.

أما عن الحياة العائلية للمصري، فقد كانت هي الأخرى مخيبة للآمال. ففي العشرينيات من هذا القرن، تزوج من فتاة أمريكية تعمل بالتدريس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وفي ١٩٣٩، وقع الطلاق بينهما.

ظل المصري مخلصا لحبه القديم.. ألمانيا، فقام، في ١٩٣٨، بزيارة الرايخ الثالث كمبعوث لجهات معادية للبريطانيين، للتفاوض بشأن صفقات سرية للسلاح.<sup>(٤)</sup> وفي صيف ١٩٣٩، عندما أصبح على ماهر - الموالى للألمان - رئيسا للوزراء، تم تعيين المصري رئيسا لأركان الجيش - لكنه كما علا نجمه بصعود على ماهر، فقد خبا بسقوطه. فقد أجبر على ماهر على تقديم استقالته في يونيو ١٩٤٠، وفي أول أغسطس أحيل عزيز المصري إلى التقاعد نهائيا لأسباب صحية.

وفي ربيع ١٩٤١، كان المصري تواقا إلى نصر المائى. ولم يكن المصري الوحيد الذي تداعبه تلك الأمانى، فقد بدأت تتكون مجموعة من صفار الضباط الذين يتمتعون بالجسارة . وكان أنور السادات أكثر هؤلاء الضباط جسارة.

وبالرغم من أن السادات في ذلك الحين لم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين، إلا أن صلاته بصفار الضباط والدوائر السياسية، كانت متعددة. تخرج السادات في الكلية الحربية ضمن دفعة فبراير ١٩٣٨. وقد قرر لهذه الدفعة، وللدفعتين التاليتين لها، أن تضم عددا من صفار الضباط الذين صاروا فيما بعد قادة لبلادهم. من بينهم ناصر، وزكريا محيي الدين، وجمال سالم، وعبد الحكيم عامر. وكان هؤلاء الشباب أثناء دراستهم الثانوية وقبل التحاقهم بالكلية الحربية، يمارسون نشاطا سياسيا من خلال الأحزاب وتنظيمات الشباب السياسية، ومنهم من وقف عند حد التأثر بأفكار هذه الأحزاب. في ذلك الوقت كان هناك تنظيمان رئيسيان: «الإخوان المسلمون» و «مصر الفتاة». التنظيم الأول يقوده حسن البنا، ويجمع بين التطرف الإسلامى والتعصب الوطنى، والعداء للامم الاستعمارية - وعلى رأسها إنجلترا - والنفور من أى مؤثر حضارى غربي تقدمى. أما «مصر الفتاة» بزعامة أحمد حسين، فتمثل الشوفيئية المصرية العلمانية، وواقعة تحت التأثير المباشر - بل هي تقليد - للفاشية الإيطالية والنازية الألمانية.

في ربيع ١٩٤١، كان السادات على اتصال بكل من التنظيمين، ويرافقه من الضباط. وقد سهل من تحركاته آنذاك عمله كضابط اتصال بقاعدة المعادى القريبة من القاهرة.<sup>(٥)</sup> وكانت له علاقة واضحة بمحمود لبيب. وهو ضابط سابق بالجيش خرج إلى المعاش برتبة الصاغ، وقضى عدة سنوات بألمانيا قبل الحرب. وكان لبيب أحد قادة «الجناح السرى» الإرهابى

للإخوان المسلمين. (٧) وكان للاتصال بصغار ضباط الطيران أهمية خاصة، ومن بين هؤلاء الضباط عبد اللطيف البغدادي. (٨)

يقول السادات في مذكراته : «لقد كنا على اتصال بالقيادة الألمانية في ليبيا، وعملنا معها بانسجام تام». (٩) كان عملهم الأساسي هو جمع المعلومات عن مواقع القوات البريطانية في مصر، لصالح المخابرات الألمانية. ويتحدث البغدادي في مذكراته أيضا عن إمدادات الأسلحة، ومصانع للتسليح، وتجهيز مخرطة لصنع القنابل اليدوية. وطبقا لما يرويهِ المؤرخ أمين سعيد، فإنهم «أعدوا كميات كبيرة من الأسلحة مع مئة ألف زجاجة مولوتوف» بل «استقر الرأي على إنشاء حكومة عسكرية تتسلم البلاد وتنضم إلى الألمان في قتال العدو المشترك». (١٠) وسواء تجمعت لديهم كمية كبيرة من السلاح أو مجرد مخرطة واحدة، وسواء «استقر الرأي» على إقامة حكومة من الضباط، أو كان نشاطهم مجرد تورط في عمل من أعمال التجسس، فالذي لا شك فيه أن تنظيميا سريا للضباط قد تكون.

وفي مايو ١٩٤١، شعر المتآمرون أن الفرصة متاحة أمامهم للقيام بعمل يثبتون به وجودهم. إذ كانت انتصارات هتلر تتوالى. ففي أبريل استسلمت كل من يوغوسلافيا واليونان. وفي ٢ مايو، اندلعت الحرب في العراق، كما ظهر نجم جديد - رومل - يشق الصحراء الغربية. وقد قام بهجومه الأول في ٣١ مارس، واستولى على السلوم في ١٤ أبريل. كان الألمان، بالفعل، على أرض مصرية ويقتربون لتطويق قناة السويس من اتجاهين. وحسب قول السادات، فإن عام ١٩٤١ «كان عاما مأساويا بالنسبة للبريطانيين، بينما كان عام الأمل للمصريين». (١١) وقرر المصري ورفاقه القيام بعمل يعلن للأصدقاء والأعداء على حد سواء أن بمصر، أيضا، قوة تقف إلى جانب المحور. كانوا يرغبون في مساعدة ألمانيا. وفي نفس الوقت، يجعلون منتصري المستقبل ينظرون إلى مصر باعتبارها حليفا جديرا بنيل حقوقه - مثل العراق - وليس كبلد مهزوم مثل اليونان.

وعندما قرروا العمل، استبعدوا المواجهة المباشرة، لأن مصر ليست العراق. لأن الجيش البريطاني في مصر أقوى بكثير والقوى الوطنية أكثر ضعفا. ومن هنا، تقدر أن يهرب المصري إلى الألمان. وكان الضباط المصريون يقدرون جيدا الأثر الدعائي لخطوة كهذه.

ووافق الألمان على الفكرة. واستبعدت خطتان لاستحالة تنفيذهما. الأولى تقضى بنقل المصري من بحيرة البراس بواسطة غواصة ألمانية، والثانية ترتب إقلاقه من مطار الخطاطبة، في منتصف المسافة بين القاهرة والاسكندرية. أما الخطة الثالثة فقد كان نصيبها الفشل، فقد اقترح الألمان - الذين يعرفون مصر أفضل مما يعرفها ضباطها المصريون - أن تقوم طائفة ألمانية تحمل علامات بريطانية بالانتظار في ساعة محددة بمنطقة مستوية عند جبل رزة بالصحراء الغربية، على بعد ٤٧ ميلا غربى القاهرة. لكن عطبا أصاب سيارة المصري، ولم

يتمكن سائقها من إعادة تشغيلها. وهكذا، لم يصل المسافر في موعده، فعادت الطائرة الألمانية إلى قاعدتها ببونه. <sup>(١١)</sup> وأخيراً، قرر المصري أن يقلع من مطار الماطة بطائرة حربية مصرية، يرافقه اثنان من الطيارين المصريين. وللمرة الثانية تقشّل الخطّة. ففي ١٦ مايو، وعند الإقلاع، اصطدمت الطائرة بيسارية وتحطمت. ولم يصب المصري ولا الطيارين، وتمكنوا من الهرب، ليقبض عليهم بعد ذلك بأسبوعين. <sup>(١٢)</sup>

كان الطياران هما : قائد الأسراب «حسين نو الفقار صبرى»، الضابط المناوب للمطار في ذلك اليوم، والطيار ثان «عبد المنعم عبد الرؤف»، وهو نفس الضابط الذي رافق المصري في رحلته إلى جبل رزة. <sup>(١٣)</sup> وقد شغل كلاهما موقعا مهما داخل حركة الضباط الأحرار فيما بعد. بعد مرور عام، وفي منتصف ١٩٤٢، شن رومل هجومه الثاني في الصحراء الغربية، واستولى على طبرق في ٢٠ يونيو، وبنهاية الشهر وصل إلى العلمين، التي لا تبعد عن الاسكندرية بأكثر من ١٨٦ ميلا. وبدأ مؤيدو النازية يستعدون لوصوله. فكانت الصليبان المعقوفة ترى في أماكن عديدة، وأخذ أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة يحرّقون الوثائق كي لا تقع بيد الأعداء. وفي ٢٤ يوليو، طلب ممثل الخارجية المرافق لحملة رومل الأفريقية التعليمات الخاصة بالعلاقات مع مصر على ضوء الغزو الوشيك. وبعد يومين، أرسل فون فايتسكر، وزير الخارجية، بمعلومات تكشف عن التقييم الألماني للقوى المختلفة على الساحة المصرية. «الجماهيم المصرية ضعيفة التمييز بشكل عام، وغير مبالية سياسيا»، أما الشريك الحقيقي في التعاون مع المحور مستقبلا فهو الملك «فاروق» الذي يؤيد الألمان ويعادى البريطانيين، أما عن الجيش المصري، فهناك تعاطف كبير مع ألمانيا في أوساط صفار الضباط، لكن الجيش يوضعه هذا «ضعيف» والمحتمل أن «يقف موقفا سلبيا» في حال دخول الألمان إلى مصر. <sup>(١٤)</sup>

لكن بعض صفار الضباط المصريين الوطنيين قرروا ألا يقفوا موقف المتفرج. ومرة أخرى يتكرر هروب الطيارين المصريين لينضموا إلى الألمان، ففي ٧ يوليو، هرب أحد الطيارين، وفي اليوم التالي تبعه أحد الجاويشية. وبالرغم من أن اسميهما لم ينشرا، إلا أنه من المرجح أن يكون الطيار هو احمد سعوى، الذي تحدث البغدادي عن هروبه في مذكراته. وقد أطلق الألمان النار على طائرته خطأ، عندما كان على وشك الهبوط بمطار مرسى مطروح، اعتقادا منهم بأنها طائرة معادية. <sup>(١٥)</sup> وقد مات بعد ذلك. وهناك طيار آخر حاول الهرب في ١٩٤١ أو ١٩٤٢، هو الطيار ثان «حسن إبراهيم»، الذي قدر له أن يصبح أحد قادة الضباط الأحرار.

ويشير البغدادي في مذكراته إلى اثنين آخرين من الضباط الذين كانوا على صلة بالحركة السرية في الجيش : الصاغ عزت من المدفعية الذي كان يعمل مع السادات في ١٩٤٢، والملازم محمد وجيه أباطة من الطيران. وفي ١٩٥٣. كان أباطة برتبة الكباشي، وشغل مناصب مهمة، فيما بعد، في «هيئة التحرير». وفي ١٩٦٠، أصبح محافظا للبحيرة، وفي ١٩٦٤ محافظا لأسوان.

كان نشاط السادات السرى متواصلا فى تلك الفترة. وماكان يحركه من دوافع فى ١٩٤١ - معارضة البريطانيين ودعم المحور - أصبح أكثر قوة فى ١٩٤٢. ففى ٤ فبراير من تلك السنة، أجبر البريطانيون الملك فاروق على إقالة سرى وتعيين النحاس فى رئاسة الوزارة. وكان هذا التدخل، وإن تم بصورة منفردة، حتميا فى تلك المرحلة الحرجة من الحرب، وقد أدى الإذلال الذى تعرض له الملك إلى استياء وغضب فى أوساط كثيرة، وانطوت عليه الصدور لسنوات عديدة. كانت قوات المحور فى ربيع ذلك العام، تحقق الانتصار تلو الانتصار. ففى الشرق الأقصى، أذهل اليابانيون العالم بما حققوه. وفى روسيا، كان الألمان مازالوا منتصرين، وكذلك الحال فى الصحراء الغربية. هل باستطاعة رجل مثل السادات أن يقف متفرجا فى وضع كهذا؟ فى يونيو ويوليو ١٩٤٢، قام بجمع المعلومات لاثنتين من العملاء الألمان الذين تسللوا إلى القاهرة فى نهاية مايو، حاملين معهم جهازا للاتصال. كان أحدهما من مواليد القاهرة، وابناً لزوج أحدى القضاة المصريين.\* وكان رومل يهتم كثيرا بنشاط هذين العاملين.. لكن رسالتلها لم تصل إلى مقر قيادته مطلقا. فقد أسر البريطانيون الجنديين اللذين كان عليهما استقبال رسالتلها فى ليبيا. ولم يعد الأدميرال كناريس، رئيس المخابرات الألمانية، يولى الرسائل التى ترد عن هذا الطريق أدنى اهتمام، خشية أن تكون شفرة الاتصال قد وقعت بيد الأعداء. ومن جانبهم، لم يستخدم جواسيس القاهرة الجهاز مطلقا. فقد انفخس العميلان فى حياة اللهو وزهدا فى المخاطرة بحياتهما، وبددا الأموال المزيفة الكثيرة التى أحضرها معها فى مراقبة الفتيات ومصاحبة العاهرات.. حتى ألقى القبض عليهما. ويرى السادات أنه قبض عليهما فى اليوم التالى «بعد أن عثر عليهما، بصحبة فتاتين من اليهود، وقد اعماهما السكر». والحقيقة أن واحدة فقط من الفتاتين كانت يهودية، ولم تكن عاهرة، وإنما كانت عضوا بمنظمة يهودية سرية هدفها الإيقاع بالنازيين.<sup>(١٨)</sup> وكان القبض عليهما سببا فى تسليط الضوء على الولاء السرى فى مصر للآلمان. فبعد ذلك بيومين ألقى القبض على حسن عزت، ثم على السادات. وفى السجن التقيا بالمصرى ورفاقا آخرين. ومرة أخرى، تذهب جهودهم هباء، ولكن ليس بسبب افتقارهم للإخلاص أو الشجاعة.

وممن يذكرهم السادات أيضا كأعضاء بتنظيمه، محمد وجيه خليل. وكان خليل آنذاك برتبة البيرزباشى، ويخدم مع صديقه ناصر فى ١٩٤١ بمنطقة العلمين. وفى ١٩٤٢، قام بزيارة السادات فى المعتقل، حيث أخبره بأن رفاقه يتولون رعاية أسرته. وأثناء حرب فلسطين، كان خليل يتولى قيادة السرية التى قامت بالهجوم على ياد مودخاى، وفى يوليو ١٩٤٨، سقط قتيلاً أثناء معارك النقب.

\* هو «هانز أبلر» الذى تزوجت والدته الألمانية من مستشار مصرى (صالح جعفر)، «واراد الزوج المصرى أن يوفر لزوجته حياة مطمئنة فأعطاه لقب أسرته وعرف باسم (حسن جعفر)». انظر، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ١، بيروت ١٩٧٤، ص ٩٩.



وهناك عضو آخر من الأعضاء النشطين في المجموعة، هو الملازم ثان أحمد مظهر من سلاح الفرسان، الذي كلف في ١٩٤١ بمهمة استطلاع منطقة بحيرة البرلس لتمكين المصري من الهرب بواسطة غواصة ألمانية. (٢٠) وبعد الاستيلاء على الحكم أصبح قائدا للفرسان، وتحول إلى التمثيل السينمائي في الستينيات. (٢١)

وبينما خرج المصري وعيد الرؤوف وصبرى من السجن في ١٩٤٢، بعد أن تعهدوا بالكف عن النشاطات التخريبية، ظل السادات بمعقل المنيا حتى تمكن من الهرب في نوفمبر ١٩٤٤ (٢٢)

في أول فبراير ١٩٤٣، أعلن النحاس رئيس الوزراء في خطاب أمام البرلمان : «لقد لاحظت بعميق الأسف والأسى اتجاهات معينة تحاول التأثير على الجيش، وتنتشر اليأس في البلاد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى فوضى خطيرة قد تقود إلى ثورة تهدد القانون والنظام.. بل تهدد كيان البلاد ومستقبلها». (٢٣) كانت الحرب مازالت مستمرة، وكان النحاس كمن يقدم تبريرا واعتذارا، ردا على سؤال حول سبب اعتقال المصري. وبعد مرور ١٢ عاما على الأحداث، كتب السادات يقول : «لأزلت اعتقد أنه لو لم يكن الحظ ضدنا، لتمكنا من توجيه ضربة سريعة للبريطانيين وانضمامنا بقواتنا للمحور، ولغيرنا مجرى الأحداث». (٢٤) إن أقل ما يمكن أن يوصف به القول بتوجيه ضربة قاصمة للبريطانيين، بعد عشر سنوات من سقوط هتلر، هو السذاجة. والمحاولات الفاشلة لهؤلاء الضباط تشهد على تأييدهم الحماسي لهتلر وثقتهم في انتصاره. وفي تاريخ الحروب، تعتبر مثل هذه المغامرات أمورا هامشية. لكن أهميتها في مصر - قبل ناصر - كبيرة.

من بين هؤلاء الضباط الاثنى عشر، هناك ضابط واحد لم نسمع عنه بعد الحرب، هو حسن عزت. ومات ثلاثة منهم قبل ١٩٥٢، هم : لبيب، وسعودي، وخليل.

ومن بين الثمانية الباقين على قيد الحياة، هناك أربعة ضمن المؤسسين العشرة لتنظيم الضباط الأحرار في ١٩٤٩، وهم : البغدادي، والسادات، وعبد الرؤوف، وحسن إبراهيم. كما تقلد الأربعة الآخرون أيضا مناصب مهمة في مصر الجمهورية. هناك، إذن، استمرارية في القيادة منذ التحالف مع الاشتراكية القومية الألمانية في بداية الأربعينات، وحتى الاشتراكية العربية في الستينيات.

وبينما تؤكد التمردات العسكرية في العراق في ١٩٥٨، ١٩٦٢ على أنها امتداد لانتفاضة ١٩٤١ وترويج لها، تتكتم مصر اليوم على الولاء السري للكلان خلال الحرب الثانية.. لأنها انتهت إلى فشل ذريع، ولأن ناصر لم يكن له دور ملحوظ فيها. فافكار ناصر لم تكن تختلف، في تلك الفترة، عن أفكار السادات، لكن عبادة شخصية ناصر لاتسمح بالترويج لما يمكن أن يدعم مكانة آخرين.

وبالرغم من أهمية هذه الفترة في تاريخ مصر، فليس هناك تعرض لها أو تقييم. فلا ندم عليها، ولا حتى تحفظ بشأنها، بل أحيانا ما تذكر بافتخار. فالسادات في كتابه الذي صدر في الخمسينات، يفخر بنشاطه كعميل لهتلر. وناصر في حديثه مع محرر مجلة النازية الجديدة «دويتش ناشيونال - آند سولداتن - زايونج» في أبريل ١٩٦٤، وقبل زيارة خروشوف لمصر بشهر واحد، لا يتحرج من القول بأنه أثناء الحرب العالمية الثانية «كنا متعاطفين مع ألمانيا. ورئيس برلماننا (يقصد السادات) على سبيل المثال سُجن بسبب تعاطفه مع الألمان». ولكي يكسب رضا النازيين في ١٩٦٤، فهو يبرئ هتلر من الإبادة الجماعية لليهود: بالتأكيد، لا يوجد انسان لا يزال يصدق حتى الآن الإنعاء بقتل ٦ ملايين من اليهود. وحتى رجل الشارع البسيط هنا لا يصدق هذا» (٢٠)\* والعلاقة واضحة بين الكلمات والأفعال.. بين الماضي والحاضر. ففي الخمسينات، تجد التعاون مرة أخرى بين النازيين الألمان والضباط المصريين الذين أصبحوا سادة البلاد، واستمر حتى الستينات. وقد وجد الضباط والعلماء الألمان وخبراء الدعاية النازية في مصر ناصر، ملجأ ومرتعا لنشاطهم، على حد سواء. فكانت مصر إحدى البلدان التي وجدوا فيها التشجيع كي يستمروا في نشاطاتهم، وخاصة حريهم ضد الشعب اليهودي.

---

\* لم أعثر على نص هذا الحديث ضمن «مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر»، لذا فهو يرد مترجما.

- ١- عن المصري قبل ١٩٤١، راجع :  
M. Khadduri, Azziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement, st. Anthony's papers, No. 17, London 1965, G. Antonuis, The Arab Awakening, London 1938, 155, Khadduri, General Nuri's Flirtations with the Axes powers, MEJ, vol. 16,3; ١٩٦٥ يوليو ٢١، الامرام،  
Ahmed Djemal pascha, Erinnerungen eines turkischen staatsmannes, -٢ München 1922, 60-3.  
The Times, London, 9 April 1914.-٢  
٤- Hirszowics, 70 (وقد اخطأ عند الحديث عن المصري باعتباره المفتش العام للجيش المصري)؛ Tillmann 25-7.  
-٥. Anwar El Sadat, Revolt on the Nile, London 1957, 27.  
٦- Ahmed Abul-Futh, L'affaire Nasser, Paris 1962, 177 : وفي العربية : أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر، بيروت ١٩٦٢، ص ١٧٤.  
٧- عبد الطيف البغدادي، «ما قبل الضباط الأحرار» في كتاب «هذه الثورة»، القاهرة ١٩٥٣.  
٨- Sadat, 34.  
٩- أمين سعيد، تاريخ العرب الحديث، ج ١٣، الثورة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٦.  
١٠- Sadat, 34.  
١١- John W. Eppler, Rommel ruft kairo, Gutersloh 1959, 27.  
١٢- Sadat, 36-8.  
١٣- Georges Vaucher, Gamal Abdel Nasser et son equipe, Paris 1959, 124; A.W.Sansom, I spied spies, London 1965, 70-5.  
١٤- Tillmann, 380-1; also 260, 297.  
١٥- 'La Borse Egyptienne' and 'Egyptian Gazette' of 2 February 1943, quoted in : Yalqut hamizrah hatikon, Jerusalem, January 1943, 26-8.  
١٦- البغدادي، مرجع سابق؛ المصور، القاهرة، ٢٨ أغسطس ١٩٥٣.  
١٧- J. and S. Lacouture, Egypt in transition, London 1958, 132.  
١٨- Sadat, 48-9; Sansom, 128-30; Eppler, 201-16; Hans Van Steffens,

- Salaam, Necfargemiad 1960, 213-43.
- ١٩- Sadat, 52; lacouture, 131-2-  
 : عبد العزيز البتشتي، شهداؤنا الضباط في  
 حملة فلسطين، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢١.
- Anwar El Sadat, Geheimtagebuch der agyptischen Revolution, -٢٠  
 Dusseldorf 1957, 58; Vaucher, 124.
- ٢١- آخر ساعة، القاهرة، ١٠ مارس ١٩٦٥.
- Yalqut hamizrah hatikon. Loc. cit; Sadat, Revolt, 55. -٢٢  
 Yalqut, February 1943, 27. -٢٣  
 Sadat, Revolt, 38. -٢٤  
 Deutsche National-und Soldaten-Zeitung, Munchen, 1 May 1964. -٢٥

### (٣) سنوات الهدوء

بات الانتفاضات الأولية للضباط الوطنيين، في العراق ومصر، بالفشل وخيبة الأمل. واختلفت ظروف نشاطهم، بعد ذلك بشهور، اختلافا جذريا. فقد جاء شتاء ١٩٤٣-٤٢ بتغييرات حاسمة. إذ انهزم هتلر في العلمين وستالنجراد، وأجبرت جيوش المحور، التي لا تقهر، على التقهقر. وضاعت آمال صفار الضباط والوطنيين العرب في أن يشهدوا دمارا سريعا لبريطانيا والاتحاد السوفيتي. أما أولئك الذين كانوا موضع كراهية المصري والسادات.. المفتي والصباغ - تشرشل وستالين، وحتى النحاس ونوري السعيد - فكانوا يحققون نجاحا إثر نجاح. فقد استطاعت الوطنية التقليدية العربية المعتدلة، ذات التوجه البريطاني، أن تحقق انتصارا سهلا ومشرقا. «لقد تجنبت مصر ويلات الحرب» - حسب شعار الوفد، وأصبحت في الوقت نفسه، شريكا في النصر. وبون أن تطلق رصاصة واحدة، أصبحت، في ١٩٤٥، واحدة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة. كما حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما، بمساعدة بريطانيا، التي كان يهملها إخراج فرنسا من هذين البلدين. وأصبح البلدان أيضا عضوين مؤسسين بالأمم المتحدة، كدول ذات سيادة. وحدث الشيء نفسه في العراق. وفي العام نفسه، وبايعاء من بريطانيا، تأسست جامعة الدول العربية، ورأى العرب فيها خطوة كبيرة في سبيل وحدتهم. وأما الضباط الذين ربطوا - فيما بين ١٩٣٩-١٩٤٤ - مصير نشاطهم بهتلر وموسوليني «اعداء الاستعمار»، فلم يستطيعوا - فيما بين ١٩٤٤-١٩٤٨ - أن يحققوا نجاحا يذكر. ولا كان بمقدورهم مجرد الحلم بتحقيق أفكارهم في المستقبل القريب. لقد سحب خصومهم الأضواء من حولهم. وفشلت أفكارهم في إثارة تعاطف جماهير منتصف الأربعينات. وخلال هذه الفترة، كانت الدعاية مكثفة حول فكرة - أو على الأقل شعار - الديمقراطية. وقد ترجم ذلك ليعنى - بصورة عامة - حكومة برلمانية، تأتي عن طريق الانتخابات، وقيام الأحزاب ومسئولية الوزارة أمام مجلس السلطة التشريعية، وفصل هذه السلطة عن السلطة التنفيذية، وتبعية الجيش للحكومة المسؤولة أمام الناخب. أما أفكار الساسة من الضباط، فقد كانت تسير في اتجاه مخالف تماما. وبالطبع، لم تتجسد أفكار الديمقراطية تلك بأى صورة من الصور. بل إن أعداد من يرون عدم ملاسة الديمقراطية لظروف الشرق الأوسط، كانت في تزايد. لكن العديد من منتقدي تلك الديمقراطية الشكلية لم يتحولوا إلى الأفكار القومية، بل صاروا اشتراكيين. فقد كانت الانتصارات الحاسمة التي

حققتها الاتحاد السوفييتي مقرونة بالاشتراكية، وقدمت حافزا قويا لثقفي الجناح اليساري والنقابيين، الذين ضاعفوا من نشاطهم. وعندما شنت الحكومة حملتها على اليسار المصري في يوليو ١٩٤٦، بلغ عدد المعتقلين في القاهرة وحدها ٢٠٠ شخص، مابين صحفيين وقيادات عمالية، وغيرهم. وصودر اكثر من عشر دوريات، كما جرت اعتقالات أخرى في الاسكندرية وعدد من المدن الاقليمية<sup>(١)</sup>.

وفي الفترة مابين ٤٢-١٩٤٨، لم يكن هناك فرد في الشرق العربي إلا ويردد شعارات الديمقراطية والاشتراكية، واضطر الساسة الضباط إلى تقبل الهزيمة.

ويمكننا أن نرصد ظاهرة كهذه في جزء آخر من العالم، اشتهر بانقلاباته المتعددة وديكتاتورياته العسكرية، ألا وهي أمريكا اللاتينية. إذ تراجع تدخل ضباط الجيش في أمريكا اللاتينية، أيضا، في أعوام ماقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما ازدهرت شعارات الديمقراطية في العالم. ففي عام ١٩٢٨، كان سدس الجمهوريات العشرين، بسدس سكانها، يعيش في ظل الحكم العسكري. وفي عام ١٩٣٦، امتد هذا الحكم ليشمل نصف دول القارة، بنصف سكانها. ولكن في ١٩٤٧، تراجع هذا الحكم ليقتصر على سبع بلاد فقط. ثم شهدت القارة مرة أخرى موجة جديدة من الحكم العسكري، ليصل عدد البلدان الخاضعة للديكتاتورية العسكرية إلى ١٣ دولة في ١٩٥٤<sup>(٢)</sup>.

وإذا لم يكن باستطاعة الساسة من الضباط العرب العمل خلال فترة السكون هذه، فإنهم لم يغيروا من أفكارهم. وعندما صعدوا إلى الحكم، فيما بعد، فقد كانوا يؤكّدون على تواصل حركات الضباط في بداية الاربعينات، مع حركاتهم في الخمسينات، ويقول السادات - الذي يجسد هذه الاستمرارية في مصر - في ١٩٥٦، إن الثورة العراقية في ١٩٤١ «كانت إشارة البدء للتحرك في العالم العربي»<sup>(٣)</sup>.

ولو قدر للسادات وأفكاره أن تحظى بالتأييد، لأدى الأمر إلى صدمة تصعق الأمة، وتعزى ضعف النظام، وتزلزل اسس الحكم في البلاد العربية. على أن الصدمة لم تتأخر كثيرا، فقد حلت على ساحات القتال، وفي قلوب المقاتلين على أرض فلسطين. ففي ١٩٤٨، أرسلت سبع دول عربية بجيوشها الى فلسطين كي تمنح قيام دولة إسرائيل. وخسرت هذه الجيوش الحرب. وكان من غير الممكن إخفاء الهزيمة، والأشد إيلاما أن الهزيمة حاقت بجيوش سبع دول قوية أمام دولة ضعيفة، بل إنه لم يكن قد اعترف بها كدولة بعد. ولم يكن بإمكان الرأي العام العربي أن يتجاهل وجود شيء ما فاسد داخل البلاد العربية.

ففي أغسطس ١٩٤٨، نشر المؤرخ والمفكر اللبناني البارز تيسطنطين زريق كتابا بعنوان «معنى النكبة». ومنذ ذلك الحين، ظهر العديد من الكتب والمقالات العربية تحلل المشكلات الداخلية التي كشفت عنها هذا الصراع الخارجي.

يبدأ رزق كتابه بتصريح مريب : «ليست هزيمة العرب في فلسطين بالنكبة البسيطة، أو بالشر الهين العابر، وإنما هي نكبة بكل مافي هذه الكلمة من معنى، ومحنة من أشد ما يبلى به العرب في تاريخهم الطويل». وينفس أسلوبه القاسي في تشخيص الحقائق، يحاول رزق أن يحدد مصادر النكبة، ويكشف عن جذورها في النظام السياسى والاجتماعى العربى ذاته. «إن مأزره الصهيونيون من نصر - وإن ينكر هذا النصر إلا متغافل متعام - ليس مرده تفوق قوم على قوم، بل تميز نظام على نظام. سببه أن جذور الصهيونية متأصلة في الحياة الغربية الحديثة، بينما إننا نحن لانزال في الأغلب بعيدين عن هذه الحياة الغربية متتكرين لها. سببه أنهم يعيشون في الحاضر والمستقبل، في حين أننا لانزال نحلم أحلام الماضى ونخدر أنفسنا بمجده الغابر»<sup>(٤)</sup> وينتهى إلى أن الحياة العربية في حاجة إلى إصلاح داخلى جذرى يعنى - ضمن أشياء أخرى - «عمل ثورى تقدمى» و«قيادة حقيقية»<sup>(٥)</sup> واليوم، وبعد صدور الكثير من الكتابات النقدية والبحث عن الذات، صارت مثل تلك العبارات أمرا معتادا. ولكنها في ١٩٤٨، كانت شيئا جديدا للغاية. ويمكن مغزاها أيضا في أن هذا النمط الجديد من التفكير لاستشفوقه العموميات، ولكنه عنى بأحداث وجهات محددة. وهو يعبر بوضوح عن الخيرة المؤلة، والإدراك المفاجيء بين قطاعات عريضة.

وتتطبق مقولة ماركس العبرية عن العرب عامة، على ماحدث في البلاد العربية في اعقاب الحرب الفلسطينية : «هذا هو المظهر الإيجابى للحرب.. انها اختبار للأمة. وتاماما، مثلما تفسد المومياوات عند تعرضها للجو، فإن الحرب تعد حكما بالإعدام على كل المؤسسات التي تفقد إلى الصيوة»<sup>(٦)</sup> إن هذا ينطق تماما على الحروب الخاسرة، التي تخلق - على حد تعبير لينين - وضعا ثوريا.

كان الاخفاق العربى في فلسطين ١٩٤٨، إخفاقا عسكريا في المقام الأول. لكن الغريب في الأمر أنها اكسبت الجيوش العربية ثقة في النفس، واعتبارا في الحياة العربية. فقد قُسرَت الهزيمة العسكرية باعتبارها نتيجة حتمية للظلم الاجتماعى، لا بوصفه سببا، بل نتيجة. وعاد العسكر المهقورون من الجبهة، لاكمثهمين وإنما كضحايا للبؤس القومى. وتوصلوا، أيضا، إلى أن الصهيونية وإسرائيل لايمكن هزيمتها عن طريق الدعاية أو الدبلوماسية، أو حرب المصائب، وتكتيكات الانصار، ناهيك عن أن أداة القوة الوحيدة في الدول العربية هي الجيوش النظامية. لقد أمكن للضباط العرب، بفضل ثقتهم بأنفسهم، استعادة مكانتهم التي سلبهم إياها رجال الدولة وسياسيو الأحزاب الذين استفاد البعض منهم من الحرب، بينما دفعت الجيوش ثمن هذه الحرب من أرواح رجالها. وأفاق الجندى العائد من الأوهام، وحلت محلها المرارة، وسرعان ماالتفت إلى السلطة. وفي ظل الفوضى العامة لم يبال الجند بالنقد الذاتى، بل أنحوا باللائمة على جهات أخرى. ولكي يطلقوا العنان لمزيد من النقد السياسى،

فقد ربوا الأمر إلى النقص في الإمدادات العسكرية . وكان في نقد الظلم الاجتماعي تبرة للشرف المهني والشخصي للضباط العائدين من الجبهة.

كذلك، عززت حرب فلسطين من النهوض السياسي للقومية العربية. وكان حماس الليبراليين العرب للحرب فاترا، وبينما ساهمت فئة محدودة منهم في المجهود الحربي، إلا أن أحدا منهم لم يتطوع للقتال. ووقف الشيوعيون ضد تلك الحرب، وفي نهاية ١٩٤٨، قاموا بتوزيع منشور سري، صادر عن الأحزاب العراقية والسورية والأردنية ومعهم الشيوعيون الإسرائيليون، يطالب بوقف الحرب. (٧) أما الجناح اليميني المتطرف فقد نشطت عناصره، وكانت القوة المحركة وراء معظم الأعمال الدعائية والتنظيمية والعسكرية والتأم شمل قدامى الموالين النازية في جماعات صغيرة، منها ماهو منظم ومنها ماهو غير منظم. وكان من بينهم : مفتى القدس وفوزي القاوقجي والعراقيون الذين حاربوا ضد القوات البريطانية في ١٩٤٦، والاخوان المسلمون، وأعضاء حزب «مصر الفتاة» الفاشي، والضباط المصريون الذين سبق لهم العمل مع روميل، وانضم إليهم متطوعون فاشيست من غير العرب، مثل مسلمي يوغوسلافيا الذين حاربوا مع أنصار بافليتش الهتلريين أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم يجرؤا على العودة إلى أوطانهم، والجنود الألمان السابقون الباحثون عن مغامرات جديدة ويأملون في استمرار الحرب ضد اليهود، والفاشيست الانجليز الهاربون من الجندية. ولم تكن حرب فلسطين صاعقة هزت ركائز الأنظمة العربية التقليدية فقط، وإنما كانت فرصه أيضا لليمين العربي كي يظهر على الساحة السياسية مرة أخرى، ويلعب دورا قياديا.

لقد كان جميع الضباط السوريين والمصريين والأردنيين والعراقيين - تقريبا - الذين شاركوا في الانقلابات التي وقعت اعتبارا من ١٩٤٩ - بغض النظر عن نجاح هذه الانقلابات من عدمه - ممن اشتركوا في الحرب على الجبهة الفلسطينية في ١٩٤٨. نفس الناس الذين أصابهم الإخفاق في فلسطين .. هم أنفسهم الذين حركهم ماضيهم التمردى، واكتشافاتهم على الجبهة، والفوضى العامة التي قادت إلى الكارثة.

ومن غير المجدي أن نتسائل عما كان ممكنا أن يحدث في العالم العربي مالم تقع الهزيمة العربية في ١٩٤٨. فلبما وقعت أحداث كان يمكن أن تكشف - وبغض النظر من القسوة - عن حجم الأزمة التي كان يعيشها العالم العربي، وتؤدي إلى ردود فعل شبيهة بتلك التي حدثت. أو ربما ظهرت قوى مختلفة عن تلك التي ظهرت بعد ١٩٤٨ لتتسلم زمام الأمور. وعلى أية حال، فإن ماحدث في فلسطين كان عاملا مساعدا في إعادة تنشيط حركة الضباط وصعودهم إلى الحكم. وليس مصادفة أن يقدم الضباط المشاركون في الانقلابات وعودا لاحتصن بالقضاء على إسرائيل، وتعويض خسائر ١٩٤٨. وكانت سوريا أول دولة عربية تسلمها النكبة إلى الديكتاتورية العسكرية.



Yalqut hamizrah hatikon, Jerusalem July-August 1964, 102-4; Walter -١  
Z. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East. New York  
1956, 43-6; Aharon Cohen. Temurot mediniyot ha'olam ha'aravi, Merhavia  
1959,93.

Ed. Lieuwen, 'Militarism and Politics in Latin America', in John J. -٢  
Johnson, ed., The role of the military in underdeveloped Countries, Princeton  
1962, 131-2.

Sadat, Revolt, 35. -٣

٤- قسطنطين زريق، معنى النكبة، بيروت ١٩٤٨، ص ٤٢.

٥- نفسه، ص ٥١.

Marx - Engels, Werke, Berlin (DDR) 1961-63, Vol. 11,522. -٦

Eliezer Be'eri, 'Ma'ase be - Ahmed wa - Butrus', Al Hamishmar; Tel -٧  
Aviv, 14 September 1958; Aharon Cohen, Yisrael we-ha-'Olam ha'aravi,  
Merhavia 1964, 427;

محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، بيروت ١٩٦٢، ص ١٢٧.

## (٤) سوريا من ١٩٤٩ - ١٩٥٤

فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨، كتب د. أديب نصور فى جريدة «الف باء» اليومية التى تصدر فى دمشق : «لا أكاد أجِد فى هذه الدولة مواطنا واحدا راضيا أو مرضيا، بل كل من تلقاه يشكو. الوزير يشكو والزعيم يعتب والنائب يلوم واستاذ الجامعة ينتقد ورجل الشارع يتهم»<sup>(١)</sup>. وفى داخل مجلس النواب، الذى انتخب قبل ذلك بعام، كانت هذه الأوضاع تفرض نفسها، فلم يحصل أى حزب على الأغلبية المطلوبة. ولم تكن الخلافات بين الفرقاء كبيرة، ولكن قدرتهم على التعاون ورغبتهم فيه، انعدمت. كما أن الإهانة التى لحقت بالعرب فى حرب فلسطين صارت أمرا معروفا. صحيح أن الجيش السورى لم تلحق به هزيمة كهزيمة الجيش المصرى، بل كان يحتل مواقع داخل فلسطين تحت الانتداب التى انتقلت إلى إسرائيل بمقتضى قرار الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧، ولكن لم يكن ثمة انتصار. كانت الهزيمة العربية العامة، سورية أيضا.

وقد اكتسب الجيش أهمية متزايدة فى حياة البلاد خلال شتاء ١٩٤٨-١٩٤٩، ففي ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨ سادت مظاهرات الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين أعمال الشغب الموجهة ضد الحكومة، وفى ٢ ديسمبر أعلنت الطوارئ، واستدعى الجيش لحفظ النظام. وأحسن الضباط أن يقاء الحكم مرهون بقوتهم. وفى مارس ١٩٤٩، طالبت القيادة العليا بزيادة الميزانية العسكرية، ولسبب أو لآخر لم تستجب الحكومة، بل إن الشائعات سوت حول نية الحكومة فى تخفيض مخصصات الجيش. وفى ٢٠ مارس دعا حسنى الزعيم، رئيس الأركان، قادة الجيش إلى اجتماع سرى بالقنيطرة حيث تقرر ان يمسك الجيش بزمام الأمور.<sup>(٢)</sup>

وفى ٢٧ مارس، كتب نصور فى «الف باء» يقول : «اكتب هذه السطور كي أبليغ الضباط والجنود أن أنظار مواطنين سوريين كثيرين تتجه هذه الأيام صوب الجيش الذى يشاركه مشاعرهم»<sup>(٣)</sup>. وبعد ذلك بثلاثة أيام قام الزعيم بالانقلاب العسكرى الأول فى سوريا. وتمكس مقالات نصور مشاعر ضباط الجيش وقطاع من الرأى العام السورى فى تلك «الأيام المريعة». ويمضى نصور قائلا : «فالجيش مضطر إلى مهادة علو لم ينتصر عليه ويمض عناصر هذا الجيش تتقف متهمة أمام القضاء، ويقال إنها تاجرت أو أهملت أو أغفلت أو

قارت الخيانة العظمى... إن الجيش السوري دعى إلى المعركة وهو غير معد لها الإعداد الحسن... وحين قل التدريب وعن السلاح قام اليأس مقامهما... إن كان هناك أفراد معولون قد تصرفوا تصرفا غير لائق بشرف الجندية وعزة من يحمى العلم فإن المئات من الضباط والجنود قد أفرغوا قلوبهم على الحنود، وأعطوا الوطن كل شيء ولم يأخذوا شيئا... والآن إليكم الحقيقة واضحة عارية : إن سوريا الأم لم تستطع أن تنقذ سوريا الجنوب. وإن قوة الجمهورية السورية لاتليق بمكانتها بين العرب ولاتتناسب مع طموح ابنائها ووثبات مفكرها.

أمام هذه الحقيقة يتضح واجب الدولة وتتحدد مهمة الجيش. واجب الدولة بعد اليوم أن تعتبر الجيش السوري المؤسسة القومية الأولى بين المؤسسات، فتقدم حاجاتها على سائر الحاجات، وتوضع فضائل الجنود فى طليعة الفضائل المدنية. ومهمة الجيش أن ينمو سريعا مطردا فى القوة والخبرة والنظام والانضباط، ويصبح آلة حربية ممتازة تدفعها الدولة فى اللحظة المناسبة نحو قدرها العظيم. (١)

ولايهنا ما إذا كان تصور قد أحس - أو علم - بالانقلاب الوشيك أو أنه استلهم مقاله من المتأمرين لتشييد الأرض أمامهم، أو أن ماكتبه مجرد توافق غير مقصود مع قيام الديكتاتورية بعد ثلاثة أيام من نشر مقالته. فالمقال يكشف عن حالة اليأس وفقدان الثقة عند المدنيين السوريين، وتوقعهم إلى قيادة نشطة وإيمانهم بقدرة الجيش - دون غيره - على إنقاذهم.

وإذا كان الكثير من السوريين، فى ربيع ١٩٤٩، يتطلعون إلى قائد قوى فى شخص الجندي، فقد تحقق لهم ذلك. لكن سوريا لم تظهر بالاستقرار الذى كانت تشهده. فقد قوض الضباط ركائز الدولة بأكثر مما فعلت الأحزاب السياسية والزعماء المدنيون. وكما صعد العسكر سريعا، فقد سقطوا بنفس السرعة. كانوا أشبه بالألعاب النارية فى ليالى الاحتفالات العامة : ترتفع شظاياها لوهلة.. تنير الظلمة لوهلة، بالعديد من الأنوار والألوان تنتزع إعجاب الحشد المتحمس.. ثم سرعان ماتختفى ليظهر غيرها. وعلى نفس المنوال، جاء الضباط، ثم ذهبوا فى تعاقب سريع : الزعيم.. الشيشكلي.. البزري.. السراج.. النحلاوي.. زهر الدين.. الاتاسي.. الحريري.. الحافظ.. جديد. وهؤلاء عشرة فقط - من أكثرهم شهرة، كان كل منهم رجلا سوريا القوى ذات يوم.

كان حسنى الزعيم أولهم. وهو من مواليد حلب عام ١٨٨٤، وابن لأحد رجال الدين ومن أم كربية، وتجربى فى عروقه الدماء الشركسية. وبعد أن قضى فترة التدريب العسكرى بتركيا فى ١٩١٧، تخرج برتبة الملازم الثانى وأرسل إلى المدينة. قضى فترة نهاية الحرب العالمية الأولى بأحد معسكرات الأسرى بمصر. وفى ١٩٢٠، التحق بالجيش الفرنسى بسوريا، ورقى إلى رتبة المقدم فى ١٩٤١. وهو من أشد المعارضين لبريطانيا، سياسيا. وكان يكره الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، ومن أصدقائه مفتى القدس. وبينما تأتى كراهية المفتى للبريطانيين من

معتقداته القومية العربية، فإن سببها عند الزعيم هو الولاء لفرنسا. وفي ١٩٤٩، اشترك في القتال ضد البريطانيين وقوات فرنسا الحرة التي غزت سوريا، والتي كانت تابعة آنذاك للحكومة فيشي. وكانت مهمته هي تنظيم نشاطات حرب العصابات ضد الغزاة. وبعد الاستسلام، رفض تسليم سلاحه وهرب، لكن حكومة فيشي أعلنت نياً اختلاسه لكمية كبيرة من الأموال كانت بمهنته. وقبض عليه رجال حكومة فرنسا الحرة وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. وبعد أن أمضى سنتين وثلاثة شهور، أفرج عنه، على أن يقيم بلبنان. ولم يسمح له بالعودة إلى سوريا إلا في عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٤٧، عين مفتشاً عاماً للبوليس، وأصبح في ١٩٤٨ رئيساً للأركان العامة. (٥)

كان التخطيط للانقلاب دقيقاً، ونفذ بسرعة، ولم يلق مقاومة تذكر. ففي الثانية من صباح يوم ٣٠ مارس ١٩٤٩، قامت وحدات الجيش بمحاصرة دمشق ودخل المدينة. وفي خلال ساعة كان الجيش قد احتل مقر الحكومة المدنية ومراكز البوليس والمرافق العامة. وألقي القبض على الرئيس شكرى القوتلي، وخالد العظم - رئيس الوزراء، وبقية أعضاء الوزارة. وفي الصباح أعلن البيان رقم ١ «أن قيادة الجيش باخلاصها الوطني.. اضطرت لأن تتولى زمام الأمور مؤقتاً» من أجل «تمهيد السبيل أمام حكم ديمقراطي حقيقي» وطلب إلى الشعب المحافظة على النظام، وأن أية محاولة للمقاومة سوف «تسحق فوراً بلا رحمة» كما صدرت قرارات أخرى بمنع حمل السلاح وفرض حظر التجوال. وعند الظهيرة عقد الزعيم مؤتمراً صحفياً وعد خلاله بتشكيل حكومة جديدة من المدنيين والضباط، وإجراء انتخابات. (٦)

وسرعان ما أسفر النظام الجديد عن وجهه الديكتاتوري. ففي أوائل أبريل، تم حل مجلس النواب وتولى الزعيم كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية. وشكل حسنى البرازى حكومة جديدة، ولكن في ١٧ أبريل تولى الزعيم بنفسه رئاسة الوزارة. كان جميع الوزراء في المجلس من المدنيين، ولكن بدون سلطات حقيقية. وفي الأسبوع الأول من يونيو، صدر قانون بدعوة الناخبين لانتخاب الرئيس، يحدد سلطاته ويوسع منها، ويدعو إلى استفتاء للموافقة على القانون، ولم يستشر أى من أعضاء الحكومة فى مشروع القانون. (٧) وقد تم حل الحزب الشيوعي فور نجاح الانقلاب، بينما حُلت بقية الأحزاب السياسية فى ٢٩ مايو. ولا حاجة بنا للقول بأن استفتاء جرى فى ٢٥ يونيو، وأنه تمت الموافقة على القانون الرئاسى الجديد، وأن الزعيم - المرشح الوحيد - اختير رئيساً للجمهورية. وقد شارك فى الاستفتاء ٩٠٪ من الناخبين، وحصل الزعيم على ٩٩٪ من الأصوات. وفى اليوم التالى، تشكلت حكومة جديدة برئاسة حسنى البرازى تضم ستة من المدنيين، إضافة إلى الزعيم عبد الله عطفة كوزير للدفاع. ومنح حسنى الزعيم نفسه رتبة المشير، وهى رتبة لم تكن موجودة قبل ذلك فى سوريا. وسرعان ما بدأت تظهر عليه أعراض جنون العظمة. وأصبحت شخصيته ونظامه، اللذان كانا محل تقدير عام فى البداية، هدفاً للسخرية والكراهية.

وقد تركت معاملته لأنطون سعادة، زعيم الحزب القومي السوري، أثرا سيئا عند الرأي العام في سوريا. وكان الحزب القومي قد تأسس في ١٩٣٢ بهدف إقامة «سوريا الكبرى» العلمانية، وهو يناهض فكرة عروبة سوريا ولبنان، وإنكار القومية العربية والوحدة عموما. وكان هذا الحزب، الجيد التنظيم، واحدا من أكبر التجمعات السياسية في سوريا ولبنان، وكان سعادة زعيما مبدعا ومفكرا خلاقا. (٨)

في يونيو ١٩٤٩، هرب سعادة إلى سوريا بعد محاولة فاشلة للانقلاب في لبنان. وفي البداية، استقبله حسنى الزعيم باعتباره ضيفه الشخصي، وفجأة، في ٦ يوليو، سلمه إلى لبنان، حيث أعدم بعد ذلك بيومين. كان لسعادة خصوم عديدين في سوريا. فاليمين يكرهه بسبب إنكاره للعروبة، أما اليسار فيحاربه بسبب الطبيعة الفاشية الواضحة لحزبه. لكن حنث الزعيم بوعده قوليل باستنكار عام باعتباره خيانة للتقاليد العربية التي تحض على حسن الضيافة وحماية اللاجئين، وباعتباره - كذلك - انتهاكا للأعراف الدولية الحديثة الخاصة باللاجئين السياسيين. والحقيقة إن السياسيين العرب نظروا إلى الموضوع من زاوية شخصية إلى حد ما، فهم عرضة للسجن أو الشنق في بلادهم، ويأملون - إذا ما نجحوا في الفرار إلى بلد مجاور - أن ينعموا بالأمان. وهو أمر - كما هو الحال في أمريكا اللاتينية - فيه ضمان لحياة أي زعيم أو متآمر. وعلى ضوء التقلبات السريعة والحادة في الحياة السياسية العربية، فإن احترام مبدأ حق اللجوء السياسي يظل أمرا حيويا بالنسبة لأي سياسي عربي.

وعلى الرغم من كل جرائم الزعيم وحماقاته، فقد كانت له مزاياه. وكان قبل وفاته بيوم واحد يقول: «أدع لى بأن أعيش خمس سنوات لأجعل سوريا كسويسرا، رقيا وازدهارا». (٩) \* وهناك إصلاحان حققهما الزعيم على درجة كبيرة من الأهمية. فقد ألغى الإدارة الخاصة للأوقاف العائلية، مزيلا بذلك عقبة دينية شرعية كانت تعوق الإصلاح الزراعي الذي يأمله. كما كانت سوريا على يديه، أول بلد يمنح المرأة حقوقها الدستورية. وقد اشترط، في البداية، لممارسة هذه الحقوق الامام بالقراءة والكتابة. ولكن لم يمض عام حتى أزيل هذا الشرط. وكانت تلك خطوة أولى حاسمة، بما تعنيه من خصومة مع العقيدة الإسلامية. وكان الزعيم - الذي يهتذى بتأثورك - يأمل في فصل الدين عن الدولة. وكانت أحد مشروعاته، التي لم تر النور، إصدار بطاقة هوية تحمل الجنسية السورية دون ذكر الانتماء الديني. (١٠)

وكانت سياسته الخارجية سببا في فقدان التأييد والتعاطف الذي حظيت به توجهات الزعيم العلمانية في الأوساط التقدمية. فصداقته الوطيدة مع فرنسا قادتة إلى معاداة بريطانيا

---

\* كان يوجه الحديث إلى مطران الروم الكاثوليك بحلب، الذي زاره صباح السبت ١٢ أغسطس ١٩٤٩، وهو آخر يوم في حياة الزعيم.

واصدقائها في البلاد العربية : العراق والأردن. وفي الوقت نفسه، توطلت علاقاته بمصر والعربية السعودية وتركيا. ففي ٢٦ أبريل ١٩٤٩، توجه إلى مصر، واجتمع بالملك فاروق، كما دعا الضباط الأتراك لتدريب الجيش السوري وإعادة تنظيمه، برغم النزاع المرير القائم بين البلدين بسبب الاسكندرية، كما عزز علاقته بفرنسا عن طريق عقد اتفاق مالى معها. بل إن موقفه تجاه إسرائيل - كما يشاع - كان مختلفا عن موقف الحكومات العربية الأخرى، ويشاع أنه كان يرغب في توطين اللاجئين العرب بسوريا. (١١) لكن هذه الشائعات تداولها - في الغالب - خصومه بفرض التشهير، وهو مسلك معتاد عند الزعماء العرب عندما ينوون إلصاق تهمة الخيانة العظمى بأحد خصومهم. ولكن من المحتمل أنه كانت لديه أفكار غير تقليدية حول هذه المسألة. ولم تكن فرنسا - الغريم التقليدي الأقل لبريطانيا في الشرق الأوسط - هي المستفيد من عهد الزعيم في سوريا، وإنما الولايات المتحدة.. القوة الصاعدة. ففي مايو ١٩٤٩، وقعت شركة تابلين الأمريكية اتفاقا حصلت بمقتضاه على امتياز مد خط ضخم للأنابيب من العربية السعودية إلى ميناء صيدا اللبناني. (١٢)

لم تمض أسابيع قليلة على تولى الزعيم للحكم ولم يكن هناك شخص في سوريا لم يثله آذاه. ولإدراكه بنمو التيار المعادى له، فقد بدأ يخشى على حياته فهو يعلم أن الآخرين، أيضا، يمكنهم استخدام الجيش في الانقلاب عليه. وكانت عناصر القوميين العرب داخل الجيش هي الخطر الأكبر على نظامه وسياساته. ولهذا السبب، فقد أخذ يعتمد اعتمادا متزايدا على الوحدات الكردية والشركسية المتمركزة في القطاع الأوسط، بعد نقل الوحدات العربية إلى الدمام مع إسرائيل. (١٣) لكن كل هذه المناورات باءت بالفشل.

١. قام قائد الفرقة الأولى المتمركزة على الجبهة الإسرائيلية، الزعيم سامي الحناوى، باتفاق مع ضباطه، ومنهم بعض الدروز الموالين للحزب القومي السوري، على الإطاحة به. (١٤) وفي تمام الثالثة والنصف من صباح ١٤ أغسطس، قامت العريات المصفحة بالهجوم على الفرقة الأولى بمحاصرة مقر إقامته. وبعد مقاومة قصيرة استسلم حرسه، وألقي بض عليه. وسبق البرازى، رئيس الوزراء، إلى السجن. ومثل الاثنان أمام محكمة عسكرية برئاسة الحناوى، حيث حكم عليهما بالإعدام ونفذ الحكم بسرعة. وقد أفاض المتمردون في «البيان رقم ١» في الحديث عن الفساد الأخلاقى لعهد الزعيم، وخروجه على القانون، واستهائته بالتقاليد القومية. وكالمعادة، أقسم الجيش «أمام الله والتاريخ» على أن يترك تسيير البلاد للزعماء من المدنيين في الوقت المناسب. (١٥)

وما هو نجم آخر يسطع في سماء سوريا.

ولد الحناوى في ١٨٩٨ بأدلب شمالي غربي سوريا، وهو من أصل كردي / عربي خليط. بدأ حياته العسكرية - مثل سلفه - بالجيش العثماني، ثم خدم بعد ذلك بالدرك السوري

والقوات الخاصة للإدارة الفرنسية. كان، أثناء حرب فلسطين، برتبة العقيد وقائدا للكتيبة التي استولت على «ميشمار هابيرون» و«تل العريزيات».

قدم الحناوي ابتكارا جديدا في تكتيك الانقلاب العسكري، أصبح منذ ذلك الحين عرفا يجتذى به.. ألا وهو تكوين لجنة من الضباط تمثل أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية في البلاد. وهو تشكيل يضيف صبغة شبه دستورية وشرعية على الديكتاتورية العسكرية. فقبل انقلاب الجيش المصري في ١٩٥٢، لم يكن مصطلح «ثورة» ملائما بعد. وماسمى بعد ذلك بـ «مجلس قيادة الثورة» أطلقوا عليه يومئذ «مجلس الحرب الأعلى». وقد تكون هذا المجلس في نفس يوم الانقلاب، برئاسة الحناوي، الذي كان رئيسا للأركان. أما الأعضاء الآخرون، فقد كانوا خليطا متباينا :

العقيد بهيج الكلاس، ٤٢ سنة، مسيحي من حماه، رئيس الأركان السابق في عهد الزعيم وساعده الأيمن، (١٦)

العقيد علم الدين القواص، ٤١ سنة، علوي من انطاكية بلواء الاسكندرونة، خدم بالجيش السوري الفرنسي، حارب في صفوف قوات فيشي وفي حرب فلسطين، وهو ماسوني، (١٧)  
المقدم أمين أبو عساف، ٣٤ سنة، درزي، لعب دورا مهما في جميع الانقلابات التي وقعت في سوريا خلال عام ١٩٤٩. أصيب في حرب فلسطين ١٩٤٨. ظل برتبة الرئيس (النقيب) حتى ابريل ١٩٤٩، وخلال أقل من عام ارتقى إلى رتبة الزعيم، (١٨)

الرئيس محمود رفاعي، ٣٦ سنة، من دمشق. في ١٩٣٦، درس بالمانيا الكهرباء والمحركات وهندسة الطيران. فيما بين ٤٠ - ١٩٤٥، وهو برتبة الملازم، عمل بقوات المظلات والصاعقة بالجيش الهتلري، واشترك في القتال على الجبهتين الروسية والافريقية، وفي العمليات الموجهة ضد الانصار في اليونان ويوغوسلافيا. وضع عددا من القواميس العسكرية (المانى/عربي) ومتزوج من المانية. في نهاية الحرب، وقع في أسر البريطانيين وعاد إلى سوريا في ١٩٤٦، والتحق بالقوات الجوية برتبة الرئيس. وعندما نشبت الحرب الإسرائيلية-العربية، انضم إلى «جيش التحرير» بقيادة القاوقجي كعمالون للقائد، ثم عاد بعد ذلك إلى القوات الجوية. (١٩)

أما الخمسة الآخرون في المجلس، فكانوا النقباء (الرؤساء) : خالد الجادة، حسن الحكيم، محمد دياب، محمد معروف، عصام مريود. (٢٠)

ويعد يوم من الانقلاب وتشكيل «مجلس الحرب الأعلى»، تشكلت حكومة مدنية مؤقتة برئاسة رجل مسن هو هاشم الأتاسي، الذي كان رئيسا للجمهورية السورية فيما بين ١٩٣٦-١٩٣٩. أما خالد العظيم، الذي كان رئيسا للوزارة التي أطاح بها الزعيم، فقد عين وزيرا المالية. وتركزت المناصب المهمة في يد اثنين من أعضاء حزب الشعب، هما رشدي الكنجا وناظم القدسي. ولم يشترك في الوزارة من العسكريين سوى عبد الله عطفة، كوزير للدفاع. وهو من

مواليد دمشق عام ١٨٩٥، سبقت له الخدمة كضابط بالجيش العثماني، وعمل بالجبهة الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الأولى. كما خدم بعد ذلك بجيش فيصل السوري، والقوات الفرنسية في المشرق والدرك السوري. وفي عهد الزعيم تدرج في الترقى حتى وصل إلى رتبة الفريق وعين قائداً للجيش ووزيراً للدفاع. وكان عطفة من أقرب معاوني الزعيم، قبل أن ينقلب عليه. (٣١)

جاءت سياسة الحناوي نقبضاً لتلك التي استنتها حسنى الزعيم. فعلى المستوى الداخلى، توقفت خطوات العلمنة، وذلك بإهمالها ووضع العراقيل أمام تطبيقها، لكن الحناوي سمح للمرأة بالإدلاء بصوتها في الانتخابات التي جرت على عهده، وهو الحق الذى منحه إياها الزعيم. وفي السياسة الخارجية نهج نهجا مغايراً تماماً. فبدلاً من الولاء لفرنسا والولايات المتحدة وتوطيد العلاقات مع مصر والسعودية وتركيا، انتقل الولاء إلى بريطانيا والسير في اتجاه تقوية الروابط مع العراق والأردن. وكانت هذه السياسة تتفق تماماً مع توجهات زعماء حزب الشعب، أكبر الأحزاب السياسية في البلاد. وكانت حلب، التى تتساوى مع دمشق من حيث المساحة والمنافس التقليدى لها في السيطرة على البلاد، هي مركز ثقل الحزب. فبعد تفكك الدولة العثمانية ورسم الحدود بين سوريا والأناضول، أصبحت سوريا، بصفة خاصة، الهدف الأول لنشاطات التجار والصناع والحرفيين في حلب.

أتاحت الظروف للحناوي قوة جماهيرية راسخة يمكنه الاعتماد عليها، ولم يكن بحاجة لفرض قيود ديكتاتورية، بعكس الحال مع سلفه الزعيم أو خلفه الشيشكلي. فأنعقد للأحزاب سابق شرعيتها، وجرى الانتخابات لاختيار جمعية تأسيسية. وفي الانتخابات، التى جرت في ١٥ نوفمبر، حصل حزب الشعب على ٤٣ مقعداً. وكان ٥١ من إجمالي عدد الأعضاء البالغ ١١٥ من المستقلين أو ممثلي قبائل البدو، أى من المؤيدين للحكومة تحت أية ظروف، ولم يحصل الحزب القومى سوى على ١٢ مقعداً. والنتائج على هذه الصورة، تمثل انتصاراً كبيراً لحزب الشعب. لكن السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش.

كان تجسيد خطط الحناوي تدعيماً لهيبة بريطانيا وحلفائها المخلصين.. نوري السعيد والملك عبد الله. وقد بلغ العراقيون ذروة نشاطهم. وفي نهاية ١٩٤٩، جرى تبادل العديد من الزيارات بين القادة العسكريين في كل من بغداد ودمشق، وبدأ تنسيق وثيق لتنظيم الجيشين. (٣٢)

وجاءت أول دعوة شعبية للوحدة مع العراق، فجأة، في نهاية سبتمبر من جانب - وباللهشة - أحد ممثلي الحزب القومى، وبدون علم القيادة. وكان صبرى العسلى، الذى أصبح - بعد ذلك بتسع سنوات - نائباً للرئيس ناصر في عهد الوحدة، هو صاحب تلك الدعوة. (٣٣) لكن معارضى الوحدة لم يقفوا مكتوفى الأيدي. وكان اعتراضهم الأساسى هو أن الوحدة مع



بلد يحكمه العرش الهاشمي، من الممكن أن يفقد سوريا استقلالها وطبيعتها الجمهورية، ويحولها - وتحت شعار الوحدة - إلى تابع للاستعمار البريطاني، ويزيد الجفوة مع مصر والسعودية. لكن أغلبية الجمعية التأسيسية كانت في صف الوحدة، بينما تركّز المعارضون لها في الأوساط الشعبية وبين الضباط.

ثم جاءت مسألة اليمين الدستوري لتتصدر الخلاف. ففي ١٧ ديسمبر، تقدمت الأغلبية - بدعم من الحنّاي - باقتراح يقضى بأن يتضمن قسم رئيس الجمهورية «العمل من أجل تحقيق الوحدة بين البلاد العربية». لكن أكرم الحوراني - ممثلاً للأقلية - اقترح أن يضاف إلى القسم «والحفاظ على النظام الجمهوري». وكانت إضافة جملة كهذه بمثابة ضربة قاضية لقضية الوحدة مع العراق. ومن شأنها أن تحيل قضية الوحدة العربية إلى مجرد تعبير انشائي (في ١٩٤٩، كانت سوريا ولبنان الجمهوريتين الوحيدتين في المنطقة العربية). وفي الجمعية التأسيسية رفضت فكرة الإضافة بأغلبية ٦٠ ضد ٤٨، وأقرت سياسة الوحدة مع العراق.

تحدد يوم ١٩ ديسمبر موعداً لأداء اليمين الدستوري. ولكن في الليلة السابقة على هذا الموعد، وقع الانقلاب الثالث. إذ قام اللواء الأول بقيادة العقيد أديب الشيشكلي بالاستيلاء على دمشق تحت جنح الظلام. وبعد مقاومة قصيرة، قتل خلالها عدد من الجنود، تم القبض على الحناوي ومرافقيه من العسكريين والمدنيين. ويبدو أن تنفيذ الانقلاب في دمشق خلال الساعات الأولى من النهار، قد أصبح تقليداً روتينياً للجيش السوري.

بعد فترة قصيرة، أفرج عن الحناوي. وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠، اغتيل في أحد شوارع بيروت على يد أحد أبناء عمومة حسنى البرازي، رئيس الوزراء في عهد الزعيم الذي أعدم معه.

وللمرة الثالثة، خلال ثلاثة أرباع العام، يقوم مجموعة من الضباط بانقلاب.. للمرة الثالثة تروّأ سوريا برجل واجب الطاعة.. أي أديب الشيشكلي. ومرة أخرى، يعلن الجيش أنه «أجبر» على القيام بانقلابه «من أجل وحدة وسلام البلاد ولحماية النظام الجمهوري... وليس للجيش أية مأزب أخرى، وهو يعلن عزمه على تسليم مقاليد الأمور إلى رجالها المنتخبين دستورياً وأن يتدخل في الأمور السياسية تحت أي ظرف من الظروف». وحول هذه النقطة، صدر بيان آخر شديد الوضوح يؤكد على أن الجيش «أن يتدخل في الأمور السياسية تحت أي ظرف من الظروف، ما لم يكن هناك ما يهدد وحدة البلاد وسلامتها»<sup>(٢١)</sup>. وبمعنى آخر، فإن السياسة بإمكانهم أن يمارسوا السياسة كما يحلو لهم شريطة ألا تتعارض آراؤهم مع وجهات نظر السياسة من الضباط. وعلى هذا النحو، سارت الأمور طوال وجود الشيشكلي في الحكم.

ولد أديب الشيشكلي بحماه عام ١٩٠٩، لأسرة يمارس أفرادها المهنة الحرة، وشارك لبعض منهم في نشاطات القوميين العرب أثناء الحكم العثماني. وعندما بلغ العشرين من عمره انخرط في خدمة الجيش الفرنسي بسوريا. وفي ١٩٤٨، وكان برتبة الرئيس (القيب)،

قاد بعض وحدات «جيش الانقاذ» بقيادة القاوقجي، شرقي الجليل الأعلى، ويرغم القشل العسكري الذي أصابه، إلا أن الدعاية السورية صنعت منه بطلا عند عودته. وكان واحدا ممن ساعدوا الزعيم في انقلابه الأول. وقد عينه الزعيم مفتشا عاما لليونس والأمن العام، ورقاه إلى رتبة العقيد. وعمل بعد ذلك قائدا لقطاع حلب العسكري. أنكر على الزعيم تسليمه أنطون سعادة للبنان، إذ كان عضوا سابقا بالحزب القومي السوري، وظل على إيمانه بمبادئه.<sup>(٢٤)</sup> وهذا مايفسر اشتراكه في الانقلاب المضاد للزعيم، وبوره المهم فيه. وكان الحناوي قد عينه قائدا للواء الأول بدمشق، وبمساعده نجح في القيام بالانقلاب الثالث.

كان أكرم الحوراني، ابن خال الشيشكلي وصديقه، أحد الأقطاب التي وقفت خلفه تدعمه في انقلابه، وأكرم ذو خبرة كبيرة في إدارة المؤامرات والاشتراك في الانقلابات. وكانت أسرته معدودة بين العائلات الميسورة في حماه، لكن أموالها تبذرت عندما كان أكرم لايزال طفلا، وصار أفرادها من الفقراء. كان فلاحو حماه من أكثر فلاحى سوريا تقدما وأكثرهم عرضة للاستغلال الاجتماعي، واشترك أكرم في تأييد انتفاضاتهم وتنظيمها. ففي ١٩٣٩، وعندما كان في الخامسة والعشرين من عمره، أصبح قائدا لمجموعة من شباب حماه، كانت تعتبر أحيانا حركة شبابية، وفي أحيان أخرى عصابة توجه نشاطها ضد الأسر المرموقة، واختار عدد من هذه المجموعة سلك الضباط، وفي الخمسينيات أصبحوا من أبرز الشخصيات بين الساسة من الضباط. درس الحوراني الحقوق. وتمشيا مع الروح الفاشية التي صبغت العصر، وجد هؤلاء الشباب في أفكار أنطون سعادة تعبيراً عن عدائهم للاستعمار والإقطاع. ولم يجدوا تناقضا، في البداية، بين هذه الأيديولوجية وبين القومية العربية. وقد شارك الحوراني مع عدد من مجموعته في ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق في ١٩٤١. وبعد عودته قضى فترة في السجن. وفي ١٩٤٧، دخل مجلس النواب كاشتراكي. وفي ١٩٤٨، تطوع للقتال في حرب فلسطين.

وفي ربيع ١٩٤٩، كان من مؤيدي انقلاب الزعيم، بل هو الذي صاغ البيان الأول للانقلاب الذي صدر في ٣٠ مارس.<sup>(٢٥)</sup> وفي ١٣ أبريل اختير عضوا بـ «لجنة التحقيق في مساوئ العهد السابق». ولم يمنع تعاون الحوراني مع الزعيم – مثل كثيرين غيره – من التعاون مع الحناوي، فكان هو وزير الزراعة بحكومة الأتاسي، التي تشكلت بعد يوم واحد من الإطاحة بالزعيم. وعندما أصبحت ميول الحناوي العراقية واضحة للعيان، تزعم الحوراني المعارضة، وقدم في ١٧ ديسمبر اقتراح الأقلية الخاص بحماية النظام الجمهوري. وعندما أحقق في ذلك، بدأ في التخطيط للانقلاب الثالث مع الشيشكلي، الذي شغل في حكومته منصب وزير الدفاع. لم يبق الحوراني حيا بعد الزعيم والحناوي فقط، بل وأيضا بعد الشيشكلي. وهو الوحيد بين الزعماء السوريين، مدنيين وعسكريين، الذي كان على رأس جميع الانقلابات والتغييرات

التي شهدتها البلاد فيما بين ١٩٤٩-١٩٦٢. وهو - مثل القطط - يسقط دائما على قدمين. وفي عام ١٩٥٠، أسس «الحزب الاشتراكي العربي». وفي أواخر ١٩٥٣، اتحد مع «حزب البعث» ليكونا «حزب البعث العربي الاشتراكي».

وكان «البعث» قد تأسس في الأربعينيات على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. وفي ٥ ابريل ١٩٤٩، بعث عفلق، بوصفه رئيسا للحزب، رسالة إلى الزعيم يدهو بالمشاهدة. وكانت الرسالة أول بيان من حزب سوري يعرب عن رضائه عن الانقلاب. وأكد الخطاب، في الوقت نفسه، على الحاجة إلى «تأكيد الحريات العامة الواردة بالدستور». (٢٨) ولكن لم يمض وقت طويل قبل أن ينتقل عفلق إلى المعارضة. فالتقى الزعيم القبض عليه، ولم يفرج عنه إلا بعد أن تعهد بوقف نشاطه السياسي. وبعد سقوط الزعيم، أصبح عفلق في حل من تعهده، واشترك في حكومة الحناوي كوزير للتعليم. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في نوفمبر ١٩٤٩، لقي البعث هزيمة كبيرة. ففي الوقت الذي لم يتقدم فيه الحزب إلى الانتخابات بغير عشرة مرشحين، لم ينجح سوى مرشح واحد على مستوى البلاد. كما سقط عفلق نفسه، فاستقال من الحكومة، وانضم حزبه إلى صفوف المعارضة. وقد أبدى الحزب معارضة نشطة منذ بداية حكم الشيشكلي.

تعلم الشيشكلي من تجربة سابقه أن تركيز السلطة في يد رجل واحد، أو في يد شخصيات عامة غير مرغوبة، يمكن أن تكون مصدر خطورة على نظامه، بل وعلى حياته هو شخصيا. إذ إن القبض عليه ليلا بمنزله يعني الإطاحة بالنظام كله. ولذا، فقد فضل البقاء خلف الكواليس، وعهد لآخرين بتسيير أمور الدولة والجيش، كي يجعل منهم شركاء نوى مصلحة في بقاء النظام. ولم يحتفظ لنفسه سوى بوظيفة نائب رئيس الأركان. وهو منصب يبدو متواضعا في الظاهر، كل عمله هو تعيين ونقل الضباط. ومع ذلك، فقد أدرك الصحفي غسان تويني على الفور مغزى الموقف الجديد. ففي ٢٣ ديسمبر كتب في جريدة «النهار» البيروتية يقول: «يبدو أن الانقلاب السوري الثالث قد زاد أزمة الحكم في سوريا تعقيدا... ذلك أن الانقلاب الأول فرض على البلاد حكما معينا، ووجه سياستها توجيهها رسمه الجيش صراحة. وجاء الانقلاب الثاني لفرض حكومة ولكنه لم يفرض حكما، وترك للشعب حرية اختيار من يصوغ دستور الدولة ويرسم سياستها القومية. أما هذا الانقلاب فقد وضع حرية الذين انتخبهم الشعب حدودا، ورسم سياسة البلاد القومية دون أن يكون زعماءه أو قادته مرتبطين بأية مسئولية دستورية أو شبه دستورية». (٢٩) كان الشيشكلي يرغب في تعيين الأتاسي رئيسا، وكان ميلا إلى إقامة حكومة برلمانية، وفي الوقت نفسه طلب تعيين الحوراني وزيرا للدفاع أو رئيسا للوزارة إذ أمكن. بينما كانت أغلبية النواب في الجمعية التأسيسية من حزب الشعب الذي يعارض زعماءه الحوراني بشدة. وكنتيجة لذلك، ولدت الحكومة مزعجة منذ البداية.

وبعد أسبوع من النشاط المموم، تشكلت الوزارة في ٢٧ ديسمبر، برئاسة خالد العظم، الذي كان انقلاب الزعيم قد أطاح به. وسلم حزب الشعب، الذي يملك الأغلبية داخل الجمعية، بحسب مسألة رئاسة الوزارة على هذا النحو، وأذن لتعيين الحوراني وزيرا للدفاع، وفتح بالحصول على أربع وزارات من عشر. ويرغم استمرار الأزمات الداخلية، استطاعت هذه الحكومة أن تستمر في الحكم لمدة خمسة شهور، حتى استقالت في أواخر مايو ١٩٥٠. وبعد ذلك بأسبوع، تشكلت وزارة جديدة برئاسة ناظم القدسي، من حزب الشعب، الذي ينتمي إليه معظم وزراء هذه الحكومة. ومرة أخرى، كان وزير الدفاع واحدا من ضباط الجيش.. الزعيم فوزي سلو، أحد رجال الشيشكلي الذين يدينون له بالطاعة، بالرغم من أنه أكبر سنا وأعلى رتبة. ففي ١٩٤٨، وعندما كان الشيشكلي لا يزال نقيبا، كان سلو برتبة العقيد. وبعد ذلك، رقاءه الشيشكلي إلى رتبة الزعيم وعينه رئيسا للركان. وعندما أصبح الحوراني وزيرا للدفاع، عمل سلو - وهو من أصل كردي - مديرا عاما للوزارة.

خلال النصف الثاني من ١٩٥٠، بدأت وحدة الضباط في التفكك. فنوايا الشيشكلي غامضة، والشائعات تنتشر حول تغيير موقفه وميله إلى تأييد الوحدة مع العراق. كما أن الحكومات الهاشمية، وخاصة في الأردن، بدأت تكثف من نشاطاتها التخريبية في سوريا، عن طريق كسب بعض الضباط الى صفها. وكلما اندمجت ثقة الضباط في بعضهم البعض، ازدادت قبضة الديكتاتورية إحكاما. وتواترت حالات النقل والطرده والمحاكمات العسكرية بتهمة التآمر. وفي أواخر يوليو ١٩٥٠، قُتل العقيد محمد حسن ناصر قائد القوات الجوية. وبالرغم من عدم العثور على الجناة، إلا أنه كانت هناك قناعة عند البعض بأن الجريمة من تدبير الشيشكلي. فقد كان ناصر من مؤيدي الزعيم، ثم أصبح من أتباع الشيشكلي، ولكنه اختلف معه. وقد أدى مقتله إلى تزايد الغضب في أوساط طائفته، ذلك الغضب الذي كان قائما بالفعل بسبب طرد القواص، أحد زعماء مجموعة الحناوي، وهو علوي أيضا.

وفي ١١ أكتوبر، جرت محاولة لاغتيال الشيشكلي. وزُعم أن المهاجمين كانوا من الفلسطينيين والسوريين اتباع مفتي القدس المتطرفين في عروبتهم. ومرة أخرى تم اعتقال عدد من الضباط والمدنيين. وفي ١٩٥١، أصبح الموقف مشوشا. فالنظام البرلماني قائم نظريا، ولكن لا يظهر منه سوى مساوئ البرلمانية. ولا يوجد هناك حزب يحوز الأغلبية داخل مجلس النواب، والفرماة كثيرون وغير قادرين على التعاون فيما بينهم، كما اندمجت الثقة داخل كل مجموعة. وكانت البلاد محكومة، عمليا، بواسطة مجلس عسكري تحيط به الشكوك، وتستنفده المكائد. وقد حاول القدسي، رئيس الوزراء، أن يحد من نفوذ الجيش، فكان نصيبه الفشل، فاضطر إلى تقديم استقالته في ١٩٥١. وتشكلت حكومات وسقطت، في تعاقب سريع، وأخذ النظام في التحول سريعا نحو الديكتاتورية الشخصية.

فى أكتوبر ١٩٥١، اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا إقامة قيادة مشتركة للشرق الأوسط، ترص بلاد المنطقة خلف المعسكر الغربى فى الحرب الباردة. لكن الرأى العام السياسى رفض هذه الفكرة رفضا تاما باعتبارها حيلة دنيئة لتجديد التبعية الاستعمارية. وكان هذا الرأى متأثرا بشدة بموقف حكومة الوفد المصرية التى رفضت فى الحال هذا الاقتراح، وردت على ضغوط القوى الغربية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الأنجلو-مصرية. أما فى سوريا، فقد انتقست - كالمعتاد - الآراء. وانفجر داخل حكومة حسن الحكيم صراع علنى، فى وقت كانت القضية فيه محسومة بالرفض القاطع من جانب الرأى العام. لم يوضح الشيشكى رأيه فى الأمر. لكن ميله للقرب لاختطئه العين. على أنه لم يرد أن يضع نفسه فى صف زعماء حزب الشعب الموالين للغرب، لأنهم كانوا يعارضون تدخل الجيش فى الشؤون السياسية.

لكن صراعا من نوع آخر نشب فى ذلك الحين، زاد من حدة التوتر بين الغراء. فقد طالب رشاد برمدا، وزير الداخلية، بنقل تبعية الدرك من الجيش إلى وزارته، كما هو الحال بالنسبة للشرطة. ويألمع عارض الجيش خطوة كذلك، كما عارضتها بعض أوساط اليسار. وكانت قوات الدرك، منذ الانتداب الفرنسى، منظمة على أساس عسكري كوحدات متحركة مزودة بالبنادق الآلية والعربات المصفحة.

وقد أثار قضية الدرك ماشهده عدد من المناطق الريفية من هبات اجتماعية. إذ شهدت مناطق حمص وحماة، فى ١٩٥١، انتفاضات قام بها المدعون والأجراء. وقد رفض هؤلاء الفلاحون دفع الإيجارات إلى الملاك، وطالبوا بتوزيع الأرض على من يفلحها. وكان على رأس مؤيدى هذه الحركات أكرم الحوراني، الذى يتركز نفوذه فى حماة. وربما كان يسعى من وراء تحالفه مع هؤلاء الفلاحين إلى الثأر من خصومه الإقطاعيين فى دائرته الانتخابية، وكسب التأييد فى أوساط الفلاحين والعمال والمثقفين على مستوى البلاد. وقد شهدت هذه الفترة - على ما يبدو - تقاربا بين حزبه وحزب البعث بزعمامة علق، وأدى العمل القاعدى إلى إنجاز الوحدة بين الحزبين فى ١٩٥٣. وكان ملاك الأراضي، الذين يمثلهم فى البرلمان حزب الشعب، يسعون إلى نقل تبعية الدرك إلى وزارة الداخلية كى يستخدموه فى قمع انتفاضات الفلاحين. أما الضباط، الذين سادت بينهم الأفكار المعادية للإقطاع، فلم يكن ولازم لهم لهذه الطبقة كافيا.

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥١، استقال حسن الحكيم، وظلت الأزمة الوزارية بلا حل قرابة ثلاثة أسابيع. وفى ٢٨ نوفمبر، بذل الرئيس الأتاسى جهدا خارقا ويائسا للخروج من الطريق المسدود، وذلك بتعيين معروف الدواليبى على رأس وزارة ينتمى معظم أعضائها إلى حزب الشعب، ومن المعروفين بعزمهم على وضع حد لتدخل الجيش، ولكن حدث العكس. فقبل مرور اثنتى عشرة ساعة على تشكيل الحكومة الجديدة، كان الوزراء قد حلوا

بالسجون. وهكذا، شهدت سوريا انقلابها الرابع، والثاني بقيادة الشيشكي. وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٥١، صدر «بيان رقم ١» جديد، موجز وجاف هذه المرة، لايحوى جملاً انشائية حول عودة الجيش إلى ثكناته، ولا عن الحرية والدستور. «تعلن القيادة العامة إلى الشعب السوري العظيم أن الجيش قد أخذ على عاتقه حماية أمن البلاد. ويطالب الشعب بالتزام الهدوء والسكينة، وذلك لتسهيل مهمة الجيش، على أن يستمر المواطنون في أداء أعمالهم دون خوف أو إثارة، ونحذر من يخل بالأمن بتوقيع أقصى العقوبات». (٣٠)

كان البيان يحمل توقيع الشيشكي كرئيس للركان. وخلال أيام استقال الرئيس، وحل البرلمان، وتم تعيين سلو رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء.

وبالرغم من أن الشيشكي حكم حكماً مطلقاً، إلا أن فترة حكمه الأولى شهدت عدداً من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. فقد زيدت الضرائب على الدخل العالية، وخفضت بعض الضرائب غير المباشرة. واستعبدت أراضي الدولة التي استولى عليها الملاك بون سند، ووزعت على الفلاحين المعدمين. كانت هذه الإصلاحات على جدول الأعمال منذ وقت طويل، لكن حزب الشعب كان يقف في سبيل وضعها موضع التنفيذ. وبعد استبعاد الحزب من السلطة، تمسك الشيشكي بهذه الإصلاحات كصمام أمان أمام الثورات الاجتماعية. وفي شتاء ١٩٥٠-١٩٥١، عانت البلاد جفافاً شديداً، وجاء محصول ١٩٥١ ضعيفاً، وبحلول الخريف كان الفلاحون على وشك التمرد. وكان الشيشكي يأمل - عن طريق الإصلاحات الاجتماعية - كسب تأييد زعماء الأحزاب المنافسة لحزب الشعب. وقد تحقق له ذلك في البداية بالفعل، وقد منح حزب الحوراني الاشتراكي تأييده التام للشيشكي. وذلك في ديسمبر. وهذا بعث غفلق حنوه، وإن كان بتحفظ. ولكن في أوائل ١٩٥٢، عندما أصبحت توجهات الشيشكي الغربية وطبيعة نظامه الديكتاتورية واضحة، غير الحزبان من موقفيهما. ولم البعث شمل فصائله وأصبح على رأس معارضي الديكتاتور.

وبعد حل الأحزاب السياسية في ١٩٥٢، أسس الشيشكي «حركة التحرر العربي» كإداة للحكم. وفي يوليو ١٩٥٢، أجرى استفتاء على رئاسة الشيشكي وصيغة جديدة للدستور تعطي الرئيس سلطات واسعة. وعن طريق الضغط والتزيف، بلغت نسبة التصويت ٨٧٪ من مجموع الناخبين، ٩٩٪ منهم صوتوا بـ «نعم». ولكن لم يعد خافياً على أحد أنه ليس هناك من يقف إلى جانب الشيشكي سوى قوة الجيش القمعية. وبدأ حكم الإرهاب الشيشكي. فاعتقل المئات وعذبوا بتهم التخريب والتآمر. ولا يمكن الجزم بحقيقة أي من هذه المحاولات أو عدد ما هو حقيقي منها. لكن الشيشكي لم يستطع أن يلحق الأذى بأقوى معارضي.. أي زعماء الأحزاب النحلة. وقد اجتمع هؤلاء في ٤ يوليو ١٩٥٢ بحمص، مركز نفوذ عائلة الاتاسي، حيث وقعوا على ميثاق وطني للإطاحة بالديكتاتور. وقد وقع على الميثاق زعماء جميع الأحزاب والاتجاهات تقريباً. (٣١)

وفى أكتوبر ١٩٥٣، جرت انتخابات مجلس النواب وفقا للدستور الجديد، وكان من الطبيعي أن ينجح مرشحو الشيشكلي، لكن نسبة التصويت كانت هزيلة للغاية. ففى دمشق وحلب لم تتجاوز النسبة ٢٠٪، ولم تعلن الأرقام الرسمية. ولكن، بعد أسابيع عدة، انقلبت تلك المقاطعة السليبية إلى معارضة نشطة.

جاءت البداية بسبب حادث بسيط للغاية. ففى أوائل شهر سبتمبر عرضت بالمدرسة الامريكية الثانوية بحلب مسرحية يظهر فيها طالب يعرض بالشرف العربى، أو هكذا اعتبر. وقد أثارت هذه الواقعة سلسلة من الحوادث، بدءا من التظاهر إلى الاشتباك مع البوليس، إلى اعتصامات للطلبة، ومظاهرات تضامن فى دمشق وإغلاق المدارس، ثم اشتراك المحامين فى الإضراب. كان حادث المسرحية، فى ظل حالة التوتر التى كانت تشهدها البلاد والتعتن من جانب النظام، بمثابة حجر ألقى فى الماء ليصنع دوائر أخذت تتسع فى جميع الاتجاهات. وفى أواخر يناير ١٩٥٤، ألقى القبض على عدد من الزعماء السياسيين، كما حددت إقامة شخصين بمنزلهما هما هاشم الأتاسى، رئيس الجمهورية الأسبق الذى كان فى الثمانين من عمره، وسلطان باشا الأطرش، زعيم الدروز وبطل الثورة ضد الفرنسيين فى العشرينات، وفى جبلهم، رفض الدروز تنفيذ الأمر، وعندما أرسلت إليهم القوات، أعلنوا العصيان العام. وفرضت الأحكام العرفية فى معظم أنحاء سوريا. وفى منطقة جبل الدروز استخدم الجيش كل قوته وبوحشية عنيفة، كما أغلقت القرى، وقامت الطائرات بقصفها. وبينما لم يتعد عدد القتلى بين قوات الجيش والمحاربين من الدروز المائة، فإن عدد القتلى من المدنيين العزل بلغ المئات.

وجاءت نهاية الشيشكلي فى أواخر فبراير ١٩٥٤. (٣٢) وسقط - كما صعد - بانقلاب عسكري. فبينما كان مشغولا فى الإغارة على الدروز فى الجنوب، أعلنت القوات العسكرية المتمركزة فى الشمال، التمرد. وفى صبيحة ٢٥ فبراير ١٩٥٤، قام العقيد فيصل الأتاسى رئيس العمليات العسكرية بمنطقة حلب، بالقبض على رئيسه الزعيم عمر تمرخان، وتولى القيادة، وأعلن عدم اعترافه بالسلطة القائمة فى دمشق. وسرعان ما انضمت إليه الوحدات المتمركزة بالجزيرة، على حدود العراق، بقيادة أمين أبو عساف، وكذلك وحدات المنطقة المركزية التى يتولى قيادتها محمود شوكت. وفى ظهيرة اليوم نفسه، أعلن مصطفى حمدون، عبر إذاعة حلب، انفصال جيش الشمال عن دمشق طالما ظل الشيشكلي فى الحكم. وعند العصر، انضم المقدم عمر القبانى قائد القوات المهاجمة للجبل إلى المتمردين. ولم يبق تحت قيادة الشيشكلي سوى قوات دمشق، التى لا يمكن الوثوق بها. وظل شوكت شقيق، رئيس الأركان، على ولائه فى البداية، لكنه سرعان ما انتابه خوف مفاجئ. وبعد تقدير للموقف، أدرك الشيشكلي أنه لا جدوى من المقاومة، فأعلن تنحيه. وفى نفس اليوم، غادر البلاد متوجها إلى بيروت، وبعد وصوله بيومين منحه الملك سعود حق اللجوء السياسى. وفى ١٩٦٠، هاجر إلى البرازيل، واشترى مزرعة للأرز. وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤، لقي مصرعه على يد أحد السوريين الدروز.

بعد رحيل الشيشكلي حاول بعض رجاله أن ينقذوا النظام - وأيضاً مناصبهم - تحت دعوى أن الرئيس وحده هو الذى استقال. وكان على رأس هؤلاء الدكتور مأمون الكزبري، رئيس مجلس النواب والذى نصب نفسه نائباً لرئيس الجمهورية. لكن محاولته وبنت فى مهدها. فقد كانت شوارع دمشق تموج بالمظاهرات ضد الشيشكلي وأعوانه. قتل خلالها أكثر من ثلاثين شخصاً. (٣٢) هذا فى الوقت الذى انضم فيه شوكت شقير إلى المتمردين، وهكذا لم تعمر رئاسة الكزبري أكثر من يومين.

وفى ٢٧ فبراير، التقى شقير بالأعضاء السبعة لـ «لجنة الجيش المحلية» بحمص التى يقودها محمود شوكت، وفى اليوم التالى أذاع شوكت البيان عبر إذاعة دمشق : «حيث إن الأسباب التى كانت تحول دون استمرار الحكومة الشرعية ومزاولة الرئيس هاشم الاتاسى لمهام منصبه كرئيس للجمهورية، قد زالت فإن قيادة الأركان العامة للجيش السوري تعلن عن عودة الأوضاع الشرعية. وأن الجيش، جيش الأمة وحامى شرف الدولة، يعود إلى ثكناته من أجل تحقيق واجباته التى حددها له الدستور، وهو يضع نفسه تحت إمرة رئيس الجمهورية والحكومة الشرعية». (٣١)

كان ذلك السابقة الأولى من نوعها فى تاريخ البلاد العربية الحديث.. قيادة عسكرية تستولى على السلطة، وفور ذلك تعلن عن عزمها تسليم الحكم إلى سياسيين ينتخبهم الشعب.. الآن، وليس «فى الوقت المناسب»، والأكثر من ذلك أنها نفذت نيتها بالفعل. وفى نفس اليوم اجتمع الزعماء السياسيون بحمص وقرروا بطلان كافة الإجراءات التى اتخذها الشيشكلي منذ انقلابه فى نوفمبر ١٩٥٦. وعاد الاتاسى إلى الرئاسة، وصدر قرار بإجراء انتخابات عامة خلال ثلاثة شهور. وبعد خمس سنوات من الديكتاتوريات العسكرية المتعاقبة، تشكلت فى مارس ١٩٥٤، حكومة برلمانية. وقد استمرت هذه الحكومة أربع سنوات، عندما سلم الزعماء السياسيون - فى أوائل ١٩٥٨ - الحكم إلى العسكر من مهندسى الوحدة مع مصر.

بعد سقوط الشيشكلي، لم تعد سوريا، بأية حال، ذلك البلد الذى كان قبل حكم الزعيم. وكانت الحكومات المتعاقبة ذات طابع انتقالي، ولم تترك فى الجسد السياسى سوى خشوش طفيفة. ولم يكن ممكناً للتحويلات الكبيرة التى حدثت فى تلك الاثناء ان تؤتى ثمارها بسبب صعود وانحيار النظم العسكرية المتلاحقة.

جاء التحول الأكبر الذى شهدته البلاد، فى المجال الاقتصادى، حيث حققت سوريا ازدهاراً ملموساً. ففي أوائل الخمسينات، كانت سوريا البلد العربى الوحيد الذى يزداد فيه معدل الإنتاج الزراعى والصناعى عن معدل الزيادة السكانية. وبين الجدول التالى النمو الذى حققته القطاعات الرئيسية للاقتصاد السورى. (٣٥)



المساحة وكمية الانتاج لبعض المنتجات في سوريا  
(بآلاف الهكتارات وآلاف الأطنان المترية)

| ١٩٥٦ | *١٩٥٥ | ١٩٥٤ | ١٩٥٠ | ١٩٤٥ |           |         |
|------|-------|------|------|------|-----------|---------|
| ١٥٣١ | ١٤٦٣  | ١٣١٤ | ٩٩٣  | ٧٥٠  | قمح       | المساحة |
| ٧١٢  | ٦١٤   | ٥٤٣  | ٤١٦  | ٣٤٨  | شعير      |         |
| ٣٧٢  | ٢٤٩   | ١٨٧  | ٧٨   | ١٨   | قطن       |         |
| ١٠٥١ | ٤٣٨   | ٩٦٥  | ٨٣٠  | ٤١٥  | قمح       | الكمية  |
| ٤٦٢  | ١٣٧   | ٦٣٥  | ٣٢٢  | ٢٤٨  | شعير      |         |
| ٩٣   | ٨٤    | ٨٠   | ٣٦   | ٤    | حبيلج قطن |         |
| ٨    | ٧,٨   | ٦,٩  | ٥,٥  | ١,٧  | غزل القطن |         |
| ٣٢٥  | ٣٦٥   | ٢٤٩  | ٦٨   | —    | الأسمنت   |         |
| ٥٠   | ٤٥    | ٣٦   | ٨    | —    | السكر     |         |

\* كان عام ١٩٥٥، عام جفاف شديد.

إن أهم إجراء اتخذته الحكومات العسكرية فيما بين ٤٩-١٩٥٤، على المستوى الاقتصادي، هو إلغاء الاتحاد الجمركي مع لبنان. إذ ثبت أن هذا الاتحاد لم يعد بالفائدة إلا على الاقتصاد اللبناني وحده، الذي يقوم على حرية التجارة، ولم يوفر الحماية الكافية للصناعة السورية المتنامية. وكان النمو الاقتصادي السوري في معظمه في تلك الفترة، سواء في مجال الزراعة أو الصناعة، إحدى ثمار المشروع الخاص. فالتجار الذين راكموا الثروات أثناء الحرب العالمية الثانية، استثمروا جزءا كبيرا منها في الصناعات الخفيفة والزراعة. كما تمكنوا من حيازة مئات الآلاف من الدونمات، سواء بالشراء أو الإيجار، شمال شرقي البلاد حيث يصل معدل تسرب المياه السنوي ما بين ٢٠٠-٤٠٠ مليمتر. وكانت تلك الأراضي قد ظلت لقرون عديدة مرعى لقطعان البدو، فجاء هؤلاء التجار ليحاولوا إلى مناطق للزراعة الآلية الكثيفة لإنتاج الحبوب. وكان مجرد التفكير في زراعة هذه المنطقة يعد نوعا من المجازفة، بسبب طبيعة الأرض. كما كانت هناك أيضا مشكلة الحفاظ على الخصوبة الطبيعية للتربة، حيث إن الحرث أصبح يجعلها عرضة لعوامل التعرية. وقد تباطلت خطوات التوسع الاقتصادي في النصف

الثاني من الخمسينات، ولكن استمر الحفاظ على ماسبق إنجازه. وكان المصدر الأكبر للتمويل، كما أعلن، من مصادر خاصة، بالإضافة إلى الاستثمارات العامة التي لم تزد فيما بين ١٩٥٠-١٩٥٦ عن الثلث، وانخفضت أحيانا إلى أقل من ربع إجمالي الاستثمارات.

كان للزدهار الاقتصادي دوره في تقوية القطاع الرأسمالي الحديث، في الصناعة والزراعة، وأيضا في زيادة حدة الصراع الطبقي. فقد نما الوعي الطبقي وازدادت قوة البروليتاريا - في المدينة والقرية على حد سواء - وافرغ الفوران السياسي الذي شهده العالم العربي عددا من المجموعات التنظيمية والأيديولوجية. وخلال حكم الشيشكلي اتسع نفوذ الأحزاب المتطرفة، وكذلك عضويتها، خاصة الحزب القومي السوري «وحزب البعث»، وكانت المعارضة الهجومية لهذين الحزبين ورايديكاليتهما الصريحة في ظل الديكتاتورية، كافية لتحقيق نفوذ قوى لهما.

وقد دعم البعث ركاوزه، خلال تلك الفترة، بين الضباط. ويرجع الفضل في ذلك - في جانب منه - إلى التحاق بعض أتباع الحوراني في حماء بالجيش.

وفي أثناء فترة العلانية، ظهر نمط جديد : الضابط السياسي الحزبي. فقد أخذ عدد كبير من الضباط ينخرطون بالعمل السياسي، لا كأفراد أو أعضاء تنظيم للضباط تحركهم، بشكل أو بآخر، أفكار سياسية غامضة، أو يدفعهم الطموح الشخصي، وإنما كأعضاء - علنيين أو سريين - بأحزاب سياسية. ولم يكن معظم الضباط الذين يدينون بالولاء لحزب من الأحزاب من أعضاء ذلك الحزب المنظمين، وإنما هم أقرب إلى العاطفين. وحتى الضباط الأعضاء بأحزاب سياسية لا ينبغي اعتبارهم ممثلين لحزبهم عند الجيش، ينفذون أوامره بالطاعة الواجبة. وإذا كانت هناك سمة عامة لجميع الضباط السياسيين، فهي افتقارهم للانضباط. فمبدأ الولاء والانضباط، الذي يعد أساسا لمهنتهم كمحاربين، يتخذ شكلا سيئا ومشوها. فهم يرون أن على مرحسبهم أن يطيعوهم طاعة عمياء، بينما لا يلتزمون هم بطاعة رؤسائهم في حالة الخلاف السياسي. وهذه النسبية تفسد موقفهم، ليس فقط تجاه السلطة العليا للجيش والدولة، وإنما في مواجهة المؤسسات والقيادات الحزبية التي ينتمون إليها أيضا. كذلك فإن الارتباط الحزبي يحد من قدرة الضباط على العمل ككيان موحد، لأن ولاهم موزع بين أحزاب وجماعات متنافسة. لقد اتحد الساسة من الضباط السوريين من أجل إسقاط الشيشكلي، لكنهم لم يتمكنوا من خلق إدارة مؤثرة ومستقرة محل محله. وربما كان هذا هو أحد الأسباب التي دفعتهم إلى تسليم الحكم إلى الزعماء البرلمانيين.

ويمكننا تقسيم الضباط الذين قادوا العصيان ضد الشيشكلي إلى ثلاثة أقسام رئيسية : الموالون للعراق، البعثيون، أعضاء من الحزب القومي السوري. ويمكن اعتبار فيصل الاتاسي المعبر عن الموالين للعراق. فقبل التمرد بيوم واحد كان ببيروت حيث التقى بالحق العسكري

العراقي. كما أن بغداد اعتبرته في ١٩٥٦، أحد حلفائها. (٣٦) كما أن أمين أبو عساف أيضا من الموالين للعراق، وكان يعمل بقيادة منطقة الحدود العراقية. وقد لعب دورا في جميع الأنظمة التي أقامتها الانقلابات العسكرية في سوريا، إلا أن أهم أدواره هي تلك التي قام بها في سياسة التقارب التي بدأها الحناوي مع العراقيين. وكان في نقل الشيشكلي له إلى الجزيرة محاولة للحد من نفوذه.

وهناك اثنان من أعضاء المجلس العسكري المحلى أثناء العصيان كانا ينتميان إلى حزب البعث، هما : مصطفى حمون، وعدنان المالكى. وسوف يقدر لكل منهما أن يلعب دورا بارزا في أحداث سوريا في المستقبل. أما ممثل الحزب السوري في المجموعة التي أطاحت بالشيشكلي فهو غسان جديد. وسوف نتحدث عنه بمزيد من التفصيل فيما بعد.

وبالرغم من أنهم عملوا معا ضد الشيشكلي في ١٩٥٤، فقد أدرك هؤلاء الضباط عدم قدرتهم على ضمان استمرار هذه الوحدة في حكم البلاد. إذ من المؤكد أن تسييس الضباط قد أدى إلى تكريس الصراع السياسي فيما بينهم، وبالتالي إلى إضعاف نفوذهم. وهكذا تضاعفت الديكتاتورية العسكرية وتحولت إلى شيء سخي.

لكن الضباط لم يكن في نيّتهم العودة هكذا إلى ثكناتهم واعتزال السياسة. فقد كان توقعهم للسلطة شديدا. وكان نصب أعينهم دائما المثال المؤثر لإدارة الضباط في مصر، التي كانت - وقت سقوط الشيشكلي - قد تمكنت بالفعل من تحقيق الاستقرار، وكانت مكانتها في كل أنحاء العالم العربي، تزداد سموا. وقد تلقى الضباط البعثيون من القاهرة ما هو أكثر من مجرد الدعم المعنوي.

لقد كان التسييس المفرط للضباط السوريين انعكاسا لظروف عامة في البلاد. فسوريا تتسم بالتنوع الشديد من حيث تركيبها الجغرافي والسكاني وحياتها الاقتصادية والثقافية. والسوريون لا يميلون إلى الامتثال، وحياتهم العامة نشطة دائما، ومفعمة بالحياة. وإذا قيل إن من يحكم القاهرة يحكم مصر، فإن من يحكم دمشق لا يحكم بالضرورة حلب أو جبل الدروز أو سهول الجزيرة أو جبل العلويين. وقد يكون التنوع نعمة لسوريا، كما يمكن أن يكون نقمة عليها. وعلى أية حال، فإن حكومة مركزية وموحدة ترتكز على قاعدة ضعيفة - مهما كانت قوتها - لا أمل في بقائها في سوريا. ولقد تعلم الشيشكلي هذا الدرس في ١٩٥٤. وكذلك ناصر في ١٩٦١.

## هوامش (٤)

- ١- اديب منصور، قبل فوات الأوان، بيروت ١٩٥٥، ص ١٥.
- ٢- بشير العوف، الانقلاب السوري، دمشق (حوالي ١٩٤٩) ص ١٠، ١١؛ غسان تويني، منطق القوة، بيروت ١٩٥٤، ص ٢٥.
- ٣- منصور، ص ٣٠-٣٢.
- ٤- نفسه، بالموضع المشار إليه انفا.
- ٥- العوف، ص ١-٢؛ محمد كرد علي، مذكرات، دمشق ١٩٤٨-١٩٤٩، ج ٣، ص ٩٠٥؛ Alfred Carlton, 'The syrian coups d'etat of 1949', MEJ, January 1950, 7-8; Lilly Abbegg, Neue Herren im Mittelost, Stuttgart 1954, 84; Wolfgang Bretholz, Aufstand der Araber, Wien 1960, 213; Moshe Zeltzer, Aspects of Near East society, New York 1962, 143; patrick Seale, The struggle for Syria, London 1965, 43.
- ٦- العوف، ص ١٥-٣٥.
- ٧- فتح الله ميخائيل صقال، من مذكرات حكومة الزعيم، القاهرة ١٩٥٢، ص ٨١.
- ٨- Labib Zwiyya Yamak, The ideological foundations, structure and organization of the Syrian Social Nationalist Party, Ann Arbor, Mich, 1966, passim; seale, 64-72.
- ٩- صقال، ص ١٤٥.
- ١٠- نفسه، ص ١٥١.
- ١١- Yaacov Shimoni, 'Suria bein ha - hafikhoth', Hamizrah Hehadash, vol. 1, 21-7.
- ١٢- Benjamin shwadrán, The Middle East, oil and the great powers, New York 1955, 332-4.
- ١٣- George Lenczouski, The Middle East in World affairs, I thaca, N.Y. 1956, 296.
- ١٤- Seale, 63-5.
- ١٥- أحمد عيسى الفيل، سوريا الحديثة في الانقلاب الأول والثاني، دمشق ١٩٤٩، ص ٢٢٣.
- ١٦- Hamizrah Hehadash, vol. 1, 162; vol. 2, 159.
- ١٧- من هو في سوريا، دمشق ١٩٥١، ص ٦٢٤.
- ١٨- نفسه، ص ٥٠٦ - ٥٠٧؛ Hamizrah, vol. 1.76, 316 : مجلة الجندى ، دمشق.

- ١٥ مايو ١٩٤٩.
- ١٩- من هو، ص ٣١٩-٣٢٠.
- ٢٠- Hamizrah, vol. 1,76. : الفيل ص ٢٢٤.
- ٢١- من هو، ص ٥٢١-٥٢٢؛ مقال، ص ٩٤.
- ٢٢- A. Goren, Hamizrah, vol. 1,136.
- ٢٣- الحياة، بيروت، ١٢ ديسمبر ١٩٤٩: Hamizrah, vol. 1, 228
- ٢٤- هزيمة طاغية، دمشق (١٩٥٤)، ص ١١.
- ٢٥- Abegg, 56: العرف ص ١١٣؛ الفيل، ص ٦٥.
- ٢٦- Seale, 18,38-40; Gordon H. Torrey, Syrian Politics and the Military, 1945-1958, Ohio state University press 1964, 104: ٣٣.
- ٢٧- العرف، ص ١٤٦.
- ٢٨- نفسه، ص ١٦٣-١٦٤.
- ٢٩- تويني، ص ٥٣.
- ٣٠- هزيمة طاغية، ص ٢٤.
- ٣١- Seale, 134.
- ٣٢- Ibid, 141-143; Torrey, 241-4
- ٣٣- Kessing's Contemporary Record, London 1954, 13 463.
- ٣٤- هزيمة طاغية، ص ١٠١.
- ٣٥- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Economic developments in the Middle East. 1956-1957, New York 1958, 87-90, 116-7.
- ٣٦- محكمة الشعب، ج ١، بغداد ١٩٥٩، ص ٢٩٩، ٢٩٨.

## (٥) حركة الضباط الأحرار في مصر

يختلف انقلاب يوليو ١٩٥٢ في مصر، من نواح عدة، عما سبقه من انقلابات في العراق وسوريا. فقد أقام نظاما مستقرا للحكم، دام طويلا. لا نظير له في الشرق الأوسط في العصر الراهن. كما أحدث ذلك النظام تحولات اجتماعية بعيدة الأثر، ورفع مكانة مصر عاليا في الشرق الأوسط، وفي جميع أنحاء العالم. أما من ناحية الإعداد والتنفيذ، وطبيعة الرجال الذين قاموا به، فالانقلاب المصري يعد ظاهرة جديدة. إذ كان من عمل جماعة سياسية سرية جميع أعضائها من الضباط حملة الرتب المتوسطة والصغيرة.

فعندما قام بكر صدقي بانقلابه في ١٩٣٦ كان برتبة الزعيم ونائبا لرئيس الأركان، والسبعة الذين أطاحوا به في ١٩٣٧ كانوا يتمتعون بتأييد اثنين من قادة فرق الجيش العراقي الأربع، وعندما أطاح الصباغ في ديسمبر ١٩٣٨ بحكومة المدفعي كان رئيسا لعمليات الأركان العامة ويشغل أعضاء مجموعته مراكز قيادية في الجيش، كما كان حسنى الزعيم في ١٩٤٩ رئيسا للأركان، والحنائى في أغسطس ١٩٤٩ برتبة الزعيم وقائدا للواء مدرع ومنشوريا للقيادة العامة، كذلك كان الشيشكلي في ديسمبر ١٩٤٩ عضوا بقيادة الأركان وقائدا للواء مدرع. أما أعضاء تنظيم الضباط الأحرار فكانوا، في يوليو ١٩٥٢، إما روادا أو مقدمين، باستثناء واحد برتبة العقيد وقائد كتيبة للمدفعية. واللواء نجيب يعتبر استثناء بينهم، وهو لم يكن عضوا بالتنظيم برغم ارتباطه الوثيق به. وجميع الضباط العراقيين والسوريين المذكورين أنفا ولدوا قبل ١٩٠٠، وبلغوا سن الرجولة أثناء العهد العثماني. بينما ينتمى الضباط الأحرار في مصر إلى جيل آخر، فجميعهم ولدوا فيما بين ١٩١٧-١٩٢٢. ونجيب مولود في ١٩٠١، والشيشكلي من مواليد ١٩٠٩، وهما بهذا يشغلان مكانا وسطا بين الجيلين.

ويمكن الفارق الأساسى بين الضباط المصريين وقادة الانقلابات من الضباط العراقيين والسوريين في البناء التنظيمى للحركة. ولكى نفهم هذه النقطة علينا أن نعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وربما قبلها.

والمصدر الرئيسى الذى يوضح المراحل الأولى لهذه الحركة هو مذكرات انور السادات، التى تختلط فيها الحقيقة بالخيال.

يحدد السادات تاريخا بعينه ومكانا لتأسيس الحركة.. (١) ليلة ١٥ يناير ١٩٣٩ بجبل

الشريف بالقرب من منقباد بصعيد مصر. فى ذلك الوقت، كان هناك أربعة من الضباط برتبة الملازم ثان يخدمون ضمن وحدة عسكرية كبيرة، وهم ممن التحقوا بالكلية العربية فى ربيع ١٩٣٧ وتخرجوا فى نهاية عام ١٩٣٨. وهؤلاء الأربعة هم : السادات، وجمال عبد الناصر (ناصر)، وزكريا محيي الدين، وأحمد أنور (الذى أصبح قائدا للبوليس الحرسى بعد ١٩٥٢، ثم سفيرا لمصر بإسبانيا فى الستينيات). كان اليوم يوافق عيد ميلاد ناصر الحادى والعشرين. ويقول السادات فى مذكراته : «فى أوائل عام ١٩٣٩، أسس ضباط منقباد جماعة ثورية سرية تستهدف تحرير البلاد». وعقد اعضاؤها العزم على «محاربة الاستعمار والعرش والاقطاع... وإقامة حياة ديمقراطية حرة... ولم يكن أمامنا من سبيل سوى الثورة».

من الجائز أن يقيم الضباط حفلا بمناسبة عيد ميلاد زميلهم، وإن يتناقشوا أيضا فى السياسة. فما قيل عن الشباب المصرى بعد الحرب ينطبق أيضا على هؤلاء الشباب فى الفترة محل حديثنا : «ولأنه لم تكن هناك مؤسسات للأغراض الثقافية والترفيهية بعد، ولا نواد يلتقى فيها الشباب من الجنسين يتناقشون ويستمتعون بالموسيقى والأفلام السينمائية، فإن الشباب المصرى فى بحث عن التسلية هربا من الهموم المحيطة بالبلاد ضاق بالأوضاع المادية والثقافية... ولم يجد أمامه سوى ميدان السياسة العاصف».<sup>(٢)</sup>

واحد على الأقل من ضباط منقباد لم يكن جديدا على السياسة. فقد كان لناصر مشاركة نشطة فى التنظيمات السياسية، وبين زملائه بالمدرسة الثانوية. وذكرت الصحف اسمه عندما كان يبلغ من العمر ١٧ عاما، عندما اشترك فى نوفمبر ١٩٣٥ فى مظاهرة عاصفة ضد الانجليز بالقاهرة، وأصيب فى جبهته برصاصة من مسدس أحد ضباط البوليس الانجليز.<sup>(٣)</sup> فى ذلك الوقت، وباعترافه، كان عضوا بالقمصان الخضر التابعة لحزب «مصر الفتاة» الفاشى. وكان برنامج الحزب فى ١٩٣٣، يحدد «أهدافنا : مصر فوق الجميع، تأسيس امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان، وتحالف الدول العربية وتتزعّم الإسلام». وفى «الوصايا العشرة التى صدرت فى ١٩٣٨ كان على العضو ان يلتزم - ضمن أشياء أخرى - بأن «لا تشتري إلا من مصرى، ولا تلبس إلا من صنع فى مصر، ولا تأكل إلا طعاما مصرىا، واحترق كل ما هو أجنبى بكل نفسك، وتعصب لقوميتك إلى حد الجنون».

ويمكننا أن نستنتج أن مناقشات الضباط الشبان بمنقباد كانت تسودها هذه الروح، وإنهم كانوا متفقين فى الآراء.

ويصف السادات مناقشات منقباد فى ١٩٣٩ - تماما - كما لو كانت المجموعة آنذاك تتبنى شعارات الايديولوجية الرسمية للدولة فى ١٩٥٥. فلاشك أن العداء للانجليز كان موجودا فى ذلك الحين، ولكن لم يكن هناك عدا للعرش. ولا نرى علامات هذا العداء عند الضباط إلا بعد يناير ١٩٥٢. ففى ١٩٣٩، كان الشاب فاروق لا يزال معبود الشباب الوطنى المصرى، علما

بأنه لم تكن هناك «ديمقراطية حرة قوية» كالتى كانت هدفهم. وإذا ما استعدنا فترة الثلاثينيات، فسنجد أن كلمة «ديمقراطية» كانت وصمة عار فى قاموس الحركات الواقعة تحت النفوذ الفاشى.

تفرق الشباب الذى التقى فى منقباد بين مواقع عدة. بعد ذلك، ما بين مصر والسودان. فانتقل ناصر إلى الخرطوم حيث التقى هناك بعيد الحكيم عامر وصاروا صديقين. كانا يعرفان بعضهما من قبل عندما كان عبد الحكيم طالبا بالكلية الحربية بالصف التالى لناصر، ولفترة كان ناصر معلمه. (٦)

لم تكن مجموعة الملازمين هذه، المجموعة الوحيدة بالجيش المصرى آنذاك، بل ولم تكن أكثرها نشاطا. فهى لم تكن منظمة ولم تشارك فى أنشطة محددة. وتتحصر أهميتها فى كونها فصلا من فصول ما قبل تاريخ الضباط الأحرار. وأثناء الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك نشاط ملحوظ سوى لمجموعة عزيز المصرى والعناصر السرية الموالية للألمان. وكان أنور السادات واسطة الصلة بينهم.

وبعد هزيمة وسقوط الضباط المتمردين، الذين ارتبطوا بالمانيا النازية، فى مصر والعراق، ويعد ياسهم من انتصار المانيا، شهدت حركات التمرد فى الجيوش العربية مرحلة تراجع، لكن هؤلاء الضباط واصلوا تنمية افكارهم السياسية وتدعيم روابطهم.

ومن بين هذه الروابط، كانت صلتهم بالإخوان المسلمين، والتى ازدادت أهمية بتساعد نفوذ الإخوان المطرد خلال الأربعينيات. وهنا أيضا كان رجل الاتصال الرئيسى هو أنور السادات، الذى لا ينافاه أحد فى مواهبه الثأمرية. ويرى السادات (٧) انه التقى بحسن البنا، المرشد العام للإخوان، لأول مرة عندما كان على اتصال بعزير المصرى، أثناء الاحتفال بالمولد النبوى فى أوائل أبريل ١٩٤١. واستمرت الاتصالات منذ تلك اللحظة وحتى القبض على السادات فى صيف ١٩٤٢. وأثناء فترة سجن السادات، تولى الاتصال بالإخوان عبد المنعم عبد الرءوف، الطيار الذى حاول الهرب مع المصرى، فاعتقل ثم افرج عنه فى ربيع ١٩٤٢، بعد ان قطع على نفسه عهدا بالكف عن أعمال التخريب. وأخذت صلة عبد الرءوف بالإخوان تتوثق حتى أصبح معهم تماما، ايدىولوجيا وتنظيميا. وكان لنشأته أثر فى ذلك، فهو سليل أسرة مشهود لها بالتدين، وكان جده من مشايخ الأزهر. (٨) وعبد الرءوف هو أحد مؤسسى «التنظيم السرى»

الإرهابى للإخوان المسلمين (٩)، وواحد من قاده الثلاثة فى بداية الخمسينيات. (١٠)

فى الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٤٧، عمل معظم الضباط الذين أصبحوا فيما بعد اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار، فى العديد من الوحدات القريبة من القاهرة. وأقاموا علاقات قوية مع زملائهم وتبادلوا معهم الآراء، وكسبوا من بينهم مؤيدين لهم. وفى خلال تلك الفترة تزايد عدد الضباط الذين اقتنعوا بمجموعة ناصر، وانضموا إليها. ومن بين هؤلاء الملازم كمال الدين



حسين من المدفعية والعضو السابق بالإخوان المسلمين<sup>(١١)</sup>، وصلاح سالم اليوزباشى بالمدفعية وهو شاب موهوب ومتعصب، استطاع خلال فترة قصيرة أن يصبح ركيزة من ركائز المجموعة، وثروت عكاشة من ملازمى سلاح الفرسان وصهر أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة «المصرى» الوفدية اليومية<sup>(١٢)</sup>، وخالد محيى الدين الملازم بسلاح الفرسان أيضاً وابن العم الأصغر لـ زكريا محيى الدين، وهو اشتراكى انضم فيما بعد لـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» (حدثو الشيوعية)<sup>(١٣)</sup>. كما استعاد السادات أيضاً نشاطه. ففى نوفمبر ١٩٤٤، تمكن من الهرب من المعتقل، واختبأ لفترة ثم أخذ يظهر علانية دون خشية من القبض عليه. وفى ١٩٤٥، عمل كسائق شاحنة، ثم كصحفى، ثم عاد للعمل مرة أخرى كمندوب اتصال بين الضباط والإخوان المسلمين، والاشتراك فى العمليات الإرهابية. وبالرغم من أن دوره فى اغتيال أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦ غير واضح تماماً فمن المعروف أن هذا الدور كان رئيسياً. وبعد عدة أيام قبض عليه مرة أخرى، وظل فى السجن حتى نهاية ١٩٤٨.<sup>(١٤)</sup>

تركت حرب فلسطين أثراً عميقاً فى أفكار هؤلاء الضباط الشباب. فهم لم يكونوا مؤهلين لإنجاز الأهداف التى أعلنت الحرب من أجلها.. أى منع إقامة دولة يهودية واسترداد الأراضى التى قامت عليها المستوطنات. وبعد ذلك بخمس سنوات، يستشهد ناصر فى «فلسفة الثورة» بقول أحمد عبد العزيز، قائد المتطوعين المصريين فى فلسطين، بأن «ميدان الجهاد الأكبر هو مصر».<sup>(١٥)</sup> وهذه الكلمات لا تعتبر تحفظاً بالتلميح على محاربة الصهاينة. فعبد العزيز كان يعنى أن العدو الأكثر خطراً على الجيش المصرى هو النظام السيئ فى الداخل، وأن القضاء على الفساد الداخلى فى مصر هو شرط أساسى للقضاء على العدو اليهودى. وهذا مفهمه ناصر. فكراهيتهم لإسرائيل، لا ريب فيها. ولم يكن هناك أحد فى ١٥ مايو ١٩٤٨، لا يخطط فاروق - من أعماق قلبه - على إعلان الحرب. بل إن عدداً من الضباط كان يرغب فى التطوع «بجيش الإنقاذ» بقيادة القاوقجى قبل ذلك بخمسة أشهر، حتى ولو أدى ذلك إلى انتهاك الانضباط، وذلك لتوفير القوة البشرية والعتاد المصرى للمقاتلين العرب قبل أن تدخل مصر الحرب رسمياً. وعندما يؤكد ناصر على أن المعركة الرئيسية كان مفروضاً أن تكون فى مصر نفسها، وينبأها فى الوقت نفسه بتطوع رفاقه، حتى قبل مايو ١٩٤٨ ويشيد بشجاعتهم فى القتال، فلا تناقض فى الحالين.

ويردى البغدady أنه قام فى شتاء ١٩٤٧-١٩٤٨، بزيارة دمشق فى مهمة رسمية بطائرة هربية. حيث اتصل بالقاوقجى. «رأيت من واجبتنا كعرب أن نفعل شيئاً لمستقبل العروبة وتحرير فلسطين». (١٦) وقام، بمساعدة حسن إبراهيم، بتنظيم قوة للطيران تحت قيادة القاوقجى تتكون من ١٥ طائرة سبفاير ٣ طائرات داكوتا. وكانوا يأملون، فى ١٩٤١-١٩٤٢، فى تجنيد عدد من الطيارين من بين زملائهم. كما عرض ناصر خدماته، وخدمات أصدقائه،

على المفتى الذى كان يعيش آنذاك فى القاهرة. (١٧) لكن المفتى رفض قبول طلب الضباط المصريين دون موافقة حكومتهم.

وقد طلب عدد من الضباط من وزير الحربية السماح لهم بالتطوع فى فلسطين. وفى ٢٠ ابريل ١٩٤٨، حصلوا على الإذن. وكانت المجموعة تضم ١١ ضابطا بقيادة أحمد عبد العزيز الذى سُمى بـ «القائد العام لقوات المتطوعين بجهة شمال فلسطين». كان عمره آنذاك ٤٠ عاما، وكان واحدا من أكثر الضباط المصريين شعبية وكفاءة، وله تأثير كبير على طلابه بمدرسة قادة الملقية حيث كان يقوم بتدريس التاريخ المسمى. وفى ٢٣ أغسطس ١٩٤٨، قتل برصاصة خاطئة أطلقها أحد الحراس العرب بالقرب من «جات»، بينما كان مسافرا من بئر السبع إلى مجدل عسقلان. وهو القاتل بأن «ميدان الجهاد الأكبر هو مصر» بعد أن فتحت عيناه فى فلسطين، وأدرك الفساد المتفشى فى القاهرة. حتى ما قبل رحيله إلى الحرب، لم يكن يبدى فى أفعاله أو خطاباته أية صورة من صور المعارضة. وزاد تقدير الضباط الأحرار له بعد موته، وأصبحوا يعتبرونه مثالا للجندية والوطنية الحقة. ولم يتورعوا من التلميح إلى إعجابه بأنفكارهم، إن كانت هناك أفكار. إن أحمد عبد العزيز سليل أسرة أرستقراطية، وابن لواحد من أميرات إيلات الجيش، وحتى ربيع ١٩٤٨ لم يكن هناك أى خلاف بينه وبين النظام الذى عاش فى كنفه، ونال فى ظله منزلة رفيعة. (١٨)

كان الوحيد من جماعة ناصر والسادات الذى اشترك فى مجموعة أحمد عبد العزيز، هو اليوزباشى كمال الدين حسين، قائد مدفعية المتطوعين.

أما بقية زملاء ناصر فلم يكونوا ظاهرين فى ربيع ١٩٤٨، ولم يرغبوا فى الكشف عن أنفسهم. ويروى ناصر فى مذكراته أنه جرت محاولة فى ابريل ١٩٤٨ للقيام بانقلاب، لكن البوليس السياسى وضع الضباط المشتبه فيهم تحت المراقبة. فبدأوا يلتقون على فترات متباعدة، حتى يبعدوا الشبهات عن أنفسهم. (١٩)

فى ١٥ مايو ١٩٤٨، صدرت الأوامر بإرسال كل من ناصر وعامر وصلاح سالم وذكريا محيي الدين مع عدد آخر من أصدقائهم إلى الجبهة. وكانوا قد أصبحوا آنذاك برتبة اليوزباشى أو الصاغ. وعندما عاد هؤلاء الضباط من الحرب فى ١٩٤٩، لم يكونوا نفس الرجال. فقد تغيرت آراؤهم وصارت أكثر وضوحا. واستقبلوا، عند عودتهم إلى القاهرة، استقبال الفاتحين، وإن كانت الزينة والاحتفالات لم تهزم لأنهم كانوا على علم بهزيمة الجيش المصرى. وبالرغم من ذلك فقد كانوا يرون أنفسهم كابطال. إذ إنهم أدركوا، فى النقب والفالوجا، أن النصر حليف القوة التى تسمى مهمتها، ولم يمنحهم عجزهم عن الاستيلاء على النقب من التفكير فى الاستيلاء على القاهرة؛ بل كان حافزا لهم.

وفى صيف ١٩٤٩، نضجت فكرة إنشاء تنظيم ثورى سرى. ومما لاشك فيه أن الانقلابات

العسكرية السورية خلال تلك الشهور، قد أثرت في توجههم ذلك. وبانتهاء عام ١٩٤٩، كان تنظيم الضباط الأحرار قد تأسس. وحتى ذلك الحين، لم يكن هناك تنظيم متبلور كحركة. أما منذ تلك الأونة فصاعداً، فسوف يعمل ككيان منظم. وفيما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٢، لم يكن الضباط الأحرار المجموعة الوحيدة التي تمارس نشاطها في أوساط الضباط المصريين. ولكن بعد نجاحها اهتم الجميع بتأكيد أهميتها وحدها. وأخذ أعضاؤها ينكرون دور المجموعات الأخرى، بينما تؤكد التنظيمات الأخرى على أهمية دورها الذي لم يكن يقل أهمية - في نظرهم - عن دور هؤلاء الذين أصبحوا سادة البلاد. والحقيقة إن التمايز يكاد ينعدم بين التنظيمات المختلفة. فكل منها عبارة عن نواة يلفها محيط، وكان هناك عدد من الضباط على علاقة بأكثر من تنظيم في وقت واحد.

وهناك زعم بأن أكبر هذه التنظيمات كان تنظيم الضباط التابع للإخوان المسلمين. وكان على رأس التنظيم محمود لبيب «الوكيل العام للإخوان المسلمين للشئون العسكرية». وهو في الوقت نفسه قائد «التنظيم السري» الإرهابي التابع للإخوان<sup>(٢٠)</sup>. وكان التنظيمان على صلة أحدهما بالآخر. ولم يخدم لبيب ضمن قوة الجيش العامل مطلقاً، ولهذا السبب أمكن له أن يصبح «القائد العام لقوات الإخوان المسلمين لإنقاذ فلسطين» في ١٩٤٨. وقد مات في ديسمبر ١٩٥١. وظلت هوية معظم الضباط التابعين للإخوان سرا، ولم يهتموا بالكشف عن أنفسهم سواء في عهد فاروق، أو خلال حكم ناصر.

وكان السادات أيضاً يقود مجموعة تتبعه.<sup>(٢١)</sup> وهو أيضاً - مثل لبيب - لم يكن بالخدمة العاملة في تلك الفترة، فقد أعيد إلى الخدمة في ١٩٥٠. لكن صلته بزملائه الضباط، بما فيهم ناصر وعز الدين المصري، لم تنقطع، وكذلك علاقته بالإخوان. وفي نهاية المطاف، اندمجت مجموعته في الضباط الأحرار.

وهناك مجموعة أخرى كانت تتبع اليزوباشي مصطفى كمال صدقي من سلاح الفرسان، والزوج الرابع الراقصة تحية كاريوكا.<sup>(٢٢)</sup> ويصنف السادات هذه المجموعة بأنها «مجموعة إرهابية تضم ٢٣ شخصاً بين ضابط وصف ضابط، وكان لها نشاط كبير». خدم صدقي بالمخابرات عامي ١٩٤٦-١٩٤٧. وفي أوائل ١٩٤٨، تطوع للحرب في فلسطين،<sup>(٢٣)</sup> مع الإخوان. في الظاهر. وفيما بين ١٩٤٨-١٩٥٢، اشترك في عدد من الاغتيالات السياسية، وتحوم الشبهات حول اشتراكه في عدد آخر منها. وفي ١٩٤٩، حكمت عليه إحدى المحاكم العسكرية بالسجن لمدة سبع سنوات والطرده من الخدمة، بسبب حيازته لأسلحة ومتفجرات بدون ترخيص. وبعد فترة، أصدر الملك عفواً عنه وعاد إلى الخدمة. ويشاع أن فاروق نجح في ضم صدقي ورجاله إلى «الحرس الحديدي».<sup>(٢٤)</sup> وفي أبريل ١٩٥١، صدر في حقه عقوبة التأنيب الشديد بسبب مهاجمته لرئيس الأركان على صفحات الجرائد، ونقل من الفرسان إلى سلاح

الحدود بالعريش، ثم إلى إحدى الواحات ومنع من مغادرتها إلا بإذن خاص. وفي أغسطس ١٩٥٤، وبعد استيلاء الضباط على الحكم، صدر الحكم ضده بالسجن خمس سنوات بتهمة الشيوعية. (٣٧) وقد كان لهذا المغامر علاقات مع كافة الأطراف.

وقد عبرت روح المعارضة تلك التي كانت سائدة بين صفار الضباط عن نفسها خلال نقاش جرى بين الكاتب وضابط مصري شاب، في ١٤ يونيو ١٩٤٨. وبالرغم من أن الظروف كانت غير طبيعية (وقع هذا الضابط في أسر القوات الإسرائيلية بالقرب من العسلوج، قبل المواجهة بثلاثة أيام) إلا أنه استطاع أن يعبر عن نفسه بصراحة، فقد وجه نقدا لإسرائيل يتساوى في عنفه مع ذلك الذي وجهه للحكومة المصرية. وقد قام الكاتب بكتابة نص النقاش حرفيا - إلى حد كبير - فور الانتهاء منه. وهذا النقاش، بما فيه من عيوب ومزايا ویرغم ضالة أهميته، إلا أنه يعتبر شهادة معاصرة تساعدنا على استعادة الأحداث وتأملها.

والضابط هو الملازم ثان محمد أحمد حسن من الكتبية الأولى المضادة للدبابات، والبالغ من العمر ٢٥ عاما، والابن الأكبر لواحد من ضباط بوليس القاهرة. وهو يصنف نفسه ضمن أقصى اليمين. سبق اعتقاله في ١٩٤٧، لمدة شهر للاشتباه في اشتراكه في محاولة اغتيال النحاس. أفرج عنه بعد ذلك مع عدد من زملائه، بأمر من الملك. وبالرغم من أنه لم ينف أو يؤكد برامته من التهمة، إلا أنه لم يرفض - من حيث المبدأ - الإرهاب الفردي ضد الزعماء الذين كان يعتقد بولائهم لبريطانيا. وكان يتباهى بعلاقته بفلاة الإرهابيين، وصرح بأنه يعرف من الذي اغتال أمين عثمان. وكان أمين عثمان، الوزير الوفدي السابق للمالية والشديد الولاء لبريطانيا قد اغتيل في ٥ يناير ١٩٤٦. وكان أنور السادات أحد المقيوض عليهم في هذه القضية. وقد حكم على القاتل، حسين توفيق، في ١٩٤٧ بالأسغال الشاقة المؤبدة، وفي أواخر يونيو ١٩٤٨، أي بعد أسبوعين من هذا النقاش، تمكن حسين توفيق من الهرب. وفي ١٩٥٦، عاد من منفاه بالأردن، حيث عمل بالهيئة العامة للبترو. وفي أغسطس ١٩٦٦، حكم عليه بالمؤبد مرة أخرى، للقيام بأعمال تخريبية ضد نظام ناصر. (٣٨) أما محمد أحمد حسن فيعتبر نفسه من مؤيدي «مصر الفتاة» أو «الإخوان المسلمين». وهو لا يرى فرقا بين التنظيمين ويعتقد بأن لهم نفس الأهداف، ولا يباعد بينهما سوى «الاطماع الشخصية». وهو لا يرى أيضا فرقا بين الوفد والحكومة، التي كان يسيطر عليها آنذاك النقراشي والسعديين. وكل ما هو مطلوب - في رأيه - المزيد من الإيمان الوطني، وهو ما يقطعه الشباب المثقف، كما يرى. وهو معجب بقاروق: «الملك فوق كل شيء». .. قالها مثلما يقول آخرون «المانيا فوق الجميع». وكان له تحفظات شديدة على اليسار. ويرى أن الميل نحو الاتحاد السوفيتي لن يؤدي إلا إلى استعمار جديد. ويعتبر جريدة «الجمهورية» المعبرة عن الشيوعيين «جريدة كاذبة». حاول أن يقرأ بعض كتابات ماركس لكنه لم يمكنه تكميلتها. ولكنه شديد الإعجاب بكتابات نيتشة وشبنجلر. ويضع

البريطانيين على رأس قائمة أعدائه. لأنهم سبب كل ماتعانيه مصر من ضعف وإسناد. أما مسألة السودان فهي لن تحل إلا بالحرب. ويعزو إلى البريطانيين الدور الحاسم في إتاحة القوة اليهودية الكبيرة للصاعدة، التي يعارض قيامها. «هم الذين اتوا بكم إلى هنا (إيها اليهود) وأمواكم بالمال والسلاح. لكن العرب سوف ينتصرون في الحرب إن شاء الله». وكانت الكلمة الأخيرة «إن شاء الله» صادرة عن عزم وإخلاص عميق. وقال بأن العرب، بعد أن ينتصروا، سوف يحكمون البلاد عن طريق الانتخاب الحر. وهو يتحدث عن الفلسطينيين العرب بأزراء شديد. فقد جاء مع زملائه من أجل تحريرهم، ولم يستطيعوا أن يقيموا صلة بهم، وهو يشك في أنهم جميعا «ملايو خامس، أفسدهم اليهود بالخرم والنساء».

وتعتبر كلمات الضابط الشاب الأسير تعبيراً نموذجياً عن الآراء والانطباعات التي كانت سائدة بين قطاع كبير من الضباط المصريين، كما اتضح بعد ذلك. فهي قريبة من «الفلسفة» التي ظهرت بعد ذلك بسنوات في كتاب ناصر.

أطلق سراح محمد أحمد حسن في ١٩٤٩، واستمر في خدمة الجيش. وفي ١٩٥٦، رقى إلى رتبة الصاغ، وعين قائدا للحرس الوطني بمنطقة القناة، وفي ١٩٦٤، رقى إلى رتبة العقيد.<sup>(٢٩)</sup>

عندما تأسس تنظيم الضباط الأحرار في أواخر ١٩٤٩، تشكلت لجنة تأسيسية. وقد ضمت هذه اللجنة في بدايتها خمسة أعضاء، ثم زيدت إلى عشرة بعد فترة قصيرة. أما الأعضاء الخمسة الأول فهم : ناصر، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وخالد محيي الدين، وعبد المنعم عبد الرؤف. وكان الخمسة الآخرون هم : جمال سالم، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وأنور السادات.<sup>(٣٠)</sup> وظل خارج اللجنة كل من : ثروت عكاشة، ويوسف منصور صديق، وعلى صبرى. وكان من بين هؤلاء الضباط الأربعة عشر، عشرة ضباط برتبة الصاغ وأثنان برتبة البكباشي هما : جمال سالم، ويوسف منصور صديق، وأثنان برتبة اليوزباشي هما : حسن إبراهيم، وخالد محيي الدين.\* وكانت أعمارهم تتراوح بين الثامنة والعشرين والثانية والثلاثين، باستثناء يوسف صديق الذي كان عمره آنذاك ٣٩ عاما.

لم يكن هؤلاء الشباب ضباطا مجهولين ذاع صيتهم فجأة بعد انقلاب ١٩٥٢، فمن بين مائة يوزباشي رقا إلى رتبة الصاغ في نوفمبر ١٩٤٨، كان هناك أربعة لايزالون في ١٩٤٦ برتبة الملازم، وكان ثلاثة من أولئك الأربعة الذين حصلوا على ترقية استثنائية أعضاء باللجنة التأسيسية للتنظيم.. عامر، وصلاح سالم، وكمال الدين حسين. كما حصل ثلاثة آخرون عل أوسمة بعد انتهاء حرب فلسطين، وهم : ناصر، والبغدادي، وزكريا محيي الدين. وقد نال

\* أما العضو الرابع عشر فهو البكباشي زكريا محيي الدين.

صلاح سالم شرف أن يكون أول مصري يدخل غزة بعد رفع الحصار عن الغالوجا، وتصدرت صورته الصفحة الأولى في جريدة الأهرام في أول مارس ١٩٤٩. أما السادات، فقد كان ذائع الصيت بسبب مقامراته في العمل السري مع الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى، ونشاطه مع الجماعات الإرهابية بعد ذلك.

كما أن هناك خمسة من أولئك الضباط من خريجي كلية أركان الحرب، هم : ناصر، وصلاح سالم، وزكريا محيي الدين، وعامر، وعكاشة. وقد تخرج جميعهم في الدفعة التاسعة بكلية الأركان التي بدأت في سبتمبر ١٩٤٦، وانتهت في مايو ١٩٤٨، وهي الدورة الوحيدة التي شهدتها الكلية في الفترة ما بين ١٩٤٥ ونهاية ١٩٤٨. ولم يقبل بهذه الدفعة سوى ٢٦ ضابطا، من بين مائة ضابط تأهلوا للدراسة بها. (٣١) وسوف يشغل معظم خريجي تلك الدفعة - إضافة إلى الخمسة السابق ذكرهم - بعد ذلك مناصب عسكرية وسياسية بارزة.. عبد المحسن كامل مرتجي، قائد القوات المصرية في اليمن في ١٩٦٦.. محمد صدقي سليمان، رئيس الوزراء في سبتمبر ١٩٦٦، كمال هنري يادير، وزير المواصلات بالوزارة المذكورة، في ١٩٥٠، اختير ناصر رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار، وتشكلت من بين أعضائه الموجودين بالقاهرة «قاعدة» من كل من : ناصر، وعامر، وزكريا محيي الدين.

وقد قام التنظيم، كما يذكر السادات، على نظام الخلية وينقسم إلى خمسة أقسام : العضوية والتدريب، الأمن، الإرهاب، الدعاية، والمالية.. أي تمويل الأنشطة ومساعدة أسر الأعضاء. وهو يؤكد على أن هذا الشكل التنظيمي كان قائما بالفعل منذ ١٩٤٥. (٣٢) بيد أن التنظيم على أساس الأقسام ظل - في الممارسة - حبرا على ورق ولم يؤخذ به.

في أكتوبر ١٩٥٠، ظهر أول بيان عن الضباط الأحرار، وفي أكتوبر ١٩٥١ صدر العدد الأول من «صوت الضباط الأحرار». (٣٣) وقد طبع من هذه النشرة سبعمائة نسخة وأرسلت للضباط بالبريد. واشترك في تحريرها كل من ناصر، وخالد محيي الدين، وحسن إبراهيم، وأنور عبيد.

لقد لعبت علاقة الضباط الأحرار بالكيانات السياسية الأخرى، دورا حاسما في تطور التنظيم، وقد فرضت هذه المشكلة نفسها منذ ١٩٤٩، وظلت تلازمهم - بصورة أو بآخرى - على الدوام. وكان اهتمامهم كبيرا بالمنظمات الجماهيرية القريبة منهم.. الإخوان المسلمون حتى ١٩٥٤، والبعث السوري في ١٩٥٨، ١٩٦٣.

وقد حاول الإخوان المسلمون دمج هذه المجموعة في صفوف تنظيمهم وتحويلها إلى تابع يائثر بأمرهم. كما كان بعض الضباط يفضلون الوحدة مع الإخوان، أو إقامة تعاون وثيق معهم، أو السماح بعضوية مزدوجة. لكن الضباط الأحرار قرروا أن تظل جماعتهم مستقلة ولا ينصاع أعضاؤها إلا لتوجيهات التنظيم. وترك عبد المنعم عبد الرؤوف - الذي رفض هذا المبدأ

وشعر بصلته الأقرب بالإخوان - التنظيم في ١٩٥١، وربما كان هناك غيره فعلوا نفس الشيء. وبينما كان الضباط الأحرار حركة سرية، فإنها لم تسمح لأعضائها بالانتماء لتنظيمات سياسية أخرى، وعندما أصبحوا حكاما لمصر - وسوريا أيضا فترة من الزمن - لم يسمحوا بقيام أى تنظيم لا يكون على رأسه واحد منهم. وكانوا يسمحون، قبل الانقلاب، بل ويشجعون على تعزيز الروابط مع عدد من التنظيمات والتعاون معها، ولكنهم رفضوا تماما الاندماج فى أى منها، سواء بشكل جماعى أو فردى. وقد أدرك ناصر - أكثرهم حنكة وبعد نظر - مبكرا أن الوقوف بحسم فى وجه اتجاهات «الولاء المزبوج» هو الضمان الوحيد كى يصبح الضباط الأحرار القوة الحاكمة الوحيدة للبلاد. وهو لم يكن يجهل قوة الإخوان أو تقارب الفكر والأهداف بينهم وبين رجال مجموعته. وكان هذا بالتحديد ما جعله يرى ضرورة القطعية النهائية معهم. وهو يعلم أن واحدا فقط من التنظيمين ينبغي أن يبقى فى النهاية، أما التنظيم الآخر فإما أن يتلعب أو يحل بأمر التنظيم الآخر. بل إنه أدرك أن الأهداف النهائية ليست واحدة، برغم تقارب الأفكار. فقد كان ناصر وزملائه مصريين وطنيين أولا وقبل كل شيء. أما بالنسبة للإخوان، فإن الوطنية كانت مجرد جانب واحد فى إطار توجه أشمل، هو الإسلام.. مجرد جزء ليس إلا. والضباط يعلمون أن الإسلام قد تتسع أفاقه عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الشعوب الإسلامية، ولكن تصبح له خصوصية أخرى عندما يتعلق الأمر بالعلاقات داخل المجتمع الواحد. كما أن الوطنية، من ناحية أخرى، يمكن أن تقود إلى العلمانية. إن كلا من الضباط والإخوان يسعون دائما إلى إيجاد تطابق بين مبادئ الوطنية المصرية أو القومية العربية، والإسلام. وعندما يظهر التناقض فإنهم يلجأون إلى التوفيق وإذا لم تكن هناك إمكانية لمثل هذا التوفيق، فإنهم يلجأون إلى إجراءات أخرى. ولم يكن ناصر، فى ١٩٥٠، يرى هذه القضايا بالوضوح الكافى، لكنه شعر بأبعادها.

فى أواخر ١٩٥١، توصل الضباط إلى عدم إمكانية القيام بانقلابهم قبل عام ١٩٥٥. (٣٤) لكن مصر واجهت هزة اجتماعية، فى شتاء ١٩٥١-١٩٥٢، عجلت بالامر. فالثورة على الأبواب وإذا لم يسارع الضباط، فلربما فعلها غيرهم.

فى أكتوبر ١٩٥١، مارست القوى الغربية ضغوطا على مصر كى تنضم إلى قيادة البحر المتوسط. ورفضت حكومة الوفد الاقتراح، بل وأعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو-مصرية، والتي تقضى بقبول مصر لوجود القواعد البريطانية بمنطقة قناة السويس، والحكم المشترك للسودان. وكان فاروق يلقب بـ «ملك مصر والسودان». وبدأ العصيان الجماهيرى، وتنظيم المظاهرات والاجتماعات وممارسة أعمال التخريب ضد منشآت الجيش البريطانى، ومهاجمة قواته، التى يتمركز معظمها فى منطقة القناة. وفى أوائل أكتوبر تم تنظيم قوات الفدائيين بتعاون جميع الأطراف - الإخوان والشيوعيين، وضباط الجيش والبوليس. وكان على رأسهم

عزيز المصري الذي يتجسد فيه العداء للبريطانيين. وترك مئات الآلاف من العمال المصريين أعمالهم بمعسكرات الجيش البريطاني. وتعددت الاشتباكات المسلحة وتصاعدت، وبلغت ذروتها في المعركة بين البوليس المصري والقوات البريطانية بالإسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢، حيث قتل مايزيد على الأربعين من رجال البوليس المصري. وفي اليوم التالي «السبت الأسود» اجتاحت الاضطرابات العنيفة القاهرة، واندلعت النيران في مناطق وسط المدينة.

وعلى مدى شهر ثلاثة من الكفاح بقيادة الوفد والإخوان، لم يكن للضباط الأحرار دور واضح. وانحصر دورهم في تدريب المتطوعين، ومدهم بالسلاح والذخيرة. وأما الاتصالات فقد كان يتولاها ناصر من جانب، وعلى الجانب الآخر عبد القادر عودة نائب المرشد العام للإخوان وحسن العشماوي، أحد قادة المتطوعين. وقد أسهم اليوزباشى صلاح هدايت عضو الضباط الأحرار والخبير في المتفجرات، في إعداد كمية كبيرة منها في يناير ١٩٥٢، بهدف تدمير إحدى السفن المارة بالقناة وإغراقها. (٣٥) ولم تنفذ العملية (وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ أصبح هدايت وزيراً للبحث العلمى ومديراً لهيئة الطاقة النووية). لم يشترك الجيش المصرى والضباط الأحرار في أعمال حرب العصابات التي قادت إلى الاحتكاك المباشر بالقوات البريطانية. فقد قررت الحكومة والضباط أن يتحاشوا توريط الجيش في القتال لمنع «تكرار نكبة فلسطين التي سببها تدخل الجيش المصرى في الحرب دون سابق إعداد للمعركة. وإذا كانت خسائر فلسطين في ١٩٤٨، محدودة النطاق، فإن تورط الجيش المصرى في حرب مع الانجليز في ١٩٥١-١٩٥٢ قبل استكمال استعداده، كان يمكن أن يؤدي إلى كارثة». (٣٦) هكذا يفسر واحد من مؤرخى مصر الجمهورية شبه الرسميين تراخى الضباط خلال تلك الشهور. ويقدم أحمد أبو الفتح تفسيراً آخر، وإن كان لانتفاض مع سابقه. فهو يرى أن ناصر كان يشك، في شتاء ١٩٥١-١٩٥٢ في جدوى التصارع مع البريطانيين، حيث كان يركز اهتمامه على المسائل الداخلية. (٣٧) إذ إن طرد الانجليز لم يتحقق إلا بالإطاحة بالنظام الملكى. ففاروق الذى كان محبوب الشباب الوطنى ورمزاً لشرف الوطن في ١٩٤٨، أصبح مكروها ورمزاً للفساد في ١٩٥١.

كانت مجموعة الضباط الأحرار خلال فترة النضال الجماهيرى ضد البريطانيين محدودة العدد، ولذلك لم تستطع أن تلعب دوراً واضحاً في العاصفة التي اجتاحت مصر آنذاك. ويمكننا أن نلمس وجود وقوة الضباط الأحرار في انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط

---

\* اشترك في عملية التفم البحرى (التيتل)، تخطيطاً وتنفيذاً، جمال عبد الناصر وانور السادات وصلاح هدايت وحسن التهامى وضابط خفر السواحل عبد الستار عرفة «لكن العملية لم تتجع لأخطاء غير مقصودة في البداية ثم أخطاء فنية في النهاية». راجع : أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٦٣-١٦٤.



التي كانت تجرى في شهر ديسمبر من كل عام. وكان المرشح لرئاسة النادي في ١٩٥٢ هو حسين سرى عامر. وهو رجل يكن له الضباط- وليس الضباط الأحرار وحدهم - عدا شديدا. كان عامر يخدم بحرس الحدود.. أكثر أسلحة الجيش احتراما، وشغل في ١٩٤٩ منصب رئيس أركان السلاح. وقد استقل منصبه في الاثراء عن طريق بيع الاسلحة البريطانية القديمة، الموجودة بغزارة بالصحراء الغربية، إلى الجيش المصري. وهناك روايات كثيرة حول تورطه في تهريب الحشيش وبيع أراضي الدولة. وعندما انكشفت فضيخته في ١٩٥٠، طرد من سلاح الحدود. ولكن لأنه كان رجلا الملك (ربما لأنه كان شريكا له في صفقاته) فقد أعيد إلى الخدمة في أغسطس ١٩٥١، ومنح رتبة اللواء، وعين قائدا لسلاح الحدود. (٢٨)

عزم الضباط الأحرار على تحويل انتخابات النادي إلى معركة فاصلة، وترشيح رجل آخر في مواجهة عامر، هو اللواء محمد نجيب (نجيب). كان نجيب نقيضا لعامر. فبينما اشتهر عامر بفساده، كان نجيب محل احترام الجميع لأمانته.. يحمل صدره أثارا لجروح ثلاثة نالها على الجبهة الفلسطينية، حيث كان يخدم وهو برتبة الأميرالاي. وهو وإن لم يكن عضوا بالضباط الأحرار، إلا أنه كان يلتقى معهم في الكثير من آرائهم. وكان على علاقة بهم من خلال عبد الحكيم عامر - بصفة خاصة - الذي عمل معه كرئيس للعمليات في فلسطين، ثم في ١٩٥١.

عندما أصبح من الواضح أن مرشح الملك مهدد بالسقوط، ألغى فاروق الانتخابات. لكن في ٣١ ديسمبر، اجتمع حوالي ٣٥٠ من الضباط وقرروا عقد الانتخابات، التي عقدت بالفعل في ٦ يناير ١٩٥٢. (٢٩) وكان المرشحون: نجيب و[حسين سرى] عامر واثنين آخرين. ورغم اختلاف التقديرات حول عدد المشاركين في التصويت ونتائجه، إلا أنها تجمع على حصول نجيب على ٨٠٪ من الأصوات.

وفازت قائمة الضباط الأحرار بمقاعد مجلس إدارة النادي. فمن بين عدد أعضائه الـ ١٥، كان هناك اثنان من أعضاء اللجنة التأسيسية للتنظيم (البكباشي زكريا محيي الدين وقائد الأسراب حسن إبراهيم) واثنان من أعضاء التنظيم (البكباشي أحمد عبيد والصاغ جمال حماد) ثم اثنان إما من أعضاء التنظيم أو من القريبين منه فكريا (البكباشي رشاد مهنا وأنور عبد اللطيف). أما التسعة الآخرون (اثنان برتبة الصاغ، وستة برتبة البكباشي، وملازم واحد) فهم موضع ثقة الضباط الأحرار، بالرغم من أن واحدا منهم (الأميرالاي حسن حشمت) قام الضباط باعتقاله ليلة الانقلاب بعد ذلك بتسعة أشهر. (٣٠) وكان أهم ما يميز ذلك المجلس، من حيث تركيبه، هو تصاعد قوة الضباط الصغار. فمن بين ١٥ عضوا بالمجلس لم يكن هناك سوى اثنين علو رتبتهم على المقدم.

وقد خرج الضباط الأحرار من أول مواجهة علنية، أكثر قوة وشجاعة. فهم أثبتوا أن

تنظيمهم هو الوحيد بين بقية مجموعات الضباط المختلفة، القادر على تخطيط وتنفيذ عمليات سياسية كبيرة.

وفي اليوم التالي للانتخابات (٧ يناير) جرت محاولة لاعتقال حسين سرى عامر، المرشح الفاشل لرئاسة النادي، فاثناء عوبته إلى منزله في العاشرة مساء، أطلقت عليه ١٧ طلقة رشاش من مسافة قريبة. <sup>(٤١)</sup> كان المهاجم هو ناصر. ففي «فلسفة الثورة» يقول ناصر: «اخترنا واحدا قلنا إنه يجب أن يزول من الطريق». <sup>(٤٢)</sup> وبعد سنوات قليلة لم يعد سرا أن الضحية المقصودة هي حسين سرى عامر. كما كشف ناصر عن أن «الضباط الأحرار أقرروا خطة لاعتقال قادة النظام». <sup>(٤٣)</sup> ويروي ناصر، بتأثر، في كتابه كيف كانت تطارده «أصوات صراخ وعويل» بعد أن أطلق النار على ضحيته، وكيف أنه لم يستطع النوم طوال الليل، وكيف شعر بارتياح، في اليوم التالي، عندما علم من الصحف أن الرجل الذي أراد اغتياله في الليلة الماضية قد نجا من الموت. <sup>(٤٤)</sup> هل كان ناصر سيكتب هذا لو أنه نجح في تنفيذ ماعزم عليه؟ إن التأثير الشديد الذي تثيره يقظة الضمير هذه سرعان ما يتبدد عندما نكتشف أن ناصر تكتم ذكر أن اثنين من رصاصاته أصابت أحمد موسى، السائق الخاص لحسين سرى عامر، فقد أخطأت رصاصاته جنرا لا فاسدا لتصيب عريفا بريئا.

كان الاغتيال السياسي ظاهرة عامة شهدتها مصر فيما بين ١٩٤٨-١٩٥٢، ولم يكن الضباط الأحرار يعارضون الإرهاب الفردي من حيث المبدأ. فقد قاموا، بعد استيلائهم على الحكم، بإعداد وتنفيذ عدد من الاغتيالات السياسية في الدول العربية المعادية لهم. لكنهم بعد أن فشلوا في اغتيال حسين سرى قرروا أن ذلك ليس هو السبيل لتحقيق أهدافهم. وربما كانت محاولات الاغتيال الفاشلة التي قام بها الإخوان سببا في إقناعهم بأن الإرهاب الفردي يمكن أن يزعج الاشء ص، ولكنه ليس السبيل للإطاحة بالنظام. ومن هنا أقر الانقلاب كطريق لايدل له.

وكان شهر نوفمبر هو أحد التوقيتات التي اختيرت في ١٩٥٢، للقيام بالانقلاب.. فهو موعد بدء الدورة البرلمانية، وعادة ماتصاحبه حالة من السخط العام يمكن أن تساعد المتآمرين في تنفيذ مخططهم. <sup>(٤٥)</sup> لكن تطور الأحداث في ربيع وخريف ذلك العام، استدعت تقديم الموعد.

كانت الانتفاضة الجماهيرية في «السبت الأسود»، أواخر يناير، تعبيرا عن أزمة اجتماعية ووطنية عميقة. وفوجئت الدوائر الحاكمة بتصاعد المد الجماهيري، وبأنه لن يتوقف - في حالة السماح له بالاستمرار - إلا برحيل القوات البريطانية عن مصر، فقررت كبح جماح هذه الجماهير. فاقبلت وزارة الوفد، لكن الاستقرار لم يتحقق. وشهدت البلاد، فيما بين أواخر يناير وأواخر يوليو، خمس أزمات وزارية. ولكي تكون أكثر دقة، فقد كانت هناك أزمة وزارية واحدة متصلة. فالملك لايسمح بتشكيل حكومة تحقق الأمانى الوطنية والطموحات الاجتماعية للشعب، والحكومة التي ترضخ لمطالب الملك لايمكنها الصمود أمام غضبة الاحزاب وثورة الراى العام.

كان النظام القديم في مصر يلفظ آخر أنفاسه. وكان الضباط الأحرار واحدة فقط ضمن قوى أخرى عديدة تعتبر نفسها الوريث المنتظر، ولم تكن أقواهم بحال. لكن الضباط يملكون القدرة على العمل السريع وحشد قوة هائلة تحت إمرة عدد محدود من الأشخاص. أما التنظيمات فهي لا تملك إلا تحريض الجماهير، بينما يقوم عمل الضباط على إبطال مفعول الأشكال الجماهيرية العامة، بل وتكسيها وقمعها. ولا معنى هذا أن الضباط كانوا يستخفون بالأحزاب والتنظيمات السياسية. فقد دعموا علاقاتهم بتلك التنظيمات، ولو من باب اكتشاف نواياها، أو تحييدها.

وبالإضافة إلى الإخوان المسلمين، مدَّ الضباط الجسور مع الشيوعيين والوفد. وكان خالد محيي الدين هو همزة الوصل، وربما كان عضوا بمنظمة «حدثو» الشيوعية. وعن طريق خالد التقى ناصر بممثلي الشيوعيين، الذين ربما كانوا يعتقدون بأن الضباط من مؤيديهم أو حتى أعضاء بتنظيمهم. وحسبما يروي أبو الفتح، فقد أدرجوا ناصر بتنظيمهم تحت اسم حركي هو «موريس» ويرقم عضوية ١١٧. <sup>(٤٦)</sup> أما الوسيط الأساسي بين الضباط والوفد، فقد كان ثروت عكاشة. وكان ناصر يلتقي كثيرا بصره أحمد أبو الفتح رئيس تحرير «المصري»، الذي عمل في الأيام الأولى التي أعقبت الانقلاب كمستشار له ومتحدثا باسمه. وهي المكانة التي شغلها، فيما بعد، محمد حسنين هيكل. وعن طريقه، توافرت لناصر في ٢١ يوليو المعلومات التي جعلته يحدد يوم ٢٣ يوليو كموعِد للانقلاب. وكانت لناصر علاقات بوفديين آخرين، لكنه كان يخفي علاقاته المتعددة تلك، ونجح في إقناع كل منهم بأنه الوحيد محل الثقة. وكان قادرا على معرفة آرائهم وخططهم دون الإفصاح عن نواياه، وعرف كيف يجمع أمور تنظيمه في قبضته دون أن يكشف عن دوره أمام التنظيمات الأخرى. كان ذلك من أهم قدراته.. كسب ثقة العديدين في وقت لم يكن يثق فيه سوى في قلة محدودة. وقد أثار النصر الذي حققه الضباط الأحرار في انتخابات نادي الضباط، اهتمام غير المصريين أيضا، وبخاصة المخابرات الأمريكية. <sup>(٤٨)</sup> وكان الضباط أنفسهم يولون إقامة صلات معهم كي يضمنوا عدم تدخلهم عندما يحين الوقت. فالولايات المتحدة، من منظور الضباط، كانت أفضل الدول التي يمكن الاتصال بها. فهي القوة الأعظم، ولا مصلحة لها في استمرار الأوضاع القائمة. كما أن الأمريكيين يسعون إلى وضع حد للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط كي يفوزوا وحدهم بعوائد النفط، ويقفوا، في الوقت نفسه، في وجه التغلغل السوفيتي. وقد تحقق للضباط الاتصال بالأمريكيين على يد علي صبري، قائد الأسراب بسلاح الطيران آنذاك. وهو يملك عددا من القدرات تؤهله لهذا الدور.. ذكاؤه الحاد، وأصوله الأرستقراطية، ثم موقعه بمخابرات سلاح الطيران. <sup>(٤٩)</sup> وأثناء إحدى حفلات الكوكتيل التي أقيمت بالاسكندرية في ١٩ يوليو، السبب السابق على الانقلاب، ألح بعض الضباط الأحرار إلى زملائهم الأمريكيين بعزمهم على الإطاحة بفاروق، وقد دهشوا لرد

الفعل المشجع من جانب الأمريكيين. (٥٠) وفى الساعة الرابعة من صباح يوم ٢٣ يوليو، أبلغ على صبرى نائب المحق العسكرى بالسفارة الامريكية نبأ الانقلاب، واعطاء - باسم الحكام الجدد - تأكيداً لضمان أرواح وممتلكات الأجانب فى مصر. (٥١) وكان هذا أول عمل دبلوماسى يقوم به الضباط.

يشوب التقديرات المتاحة حول حجم عضوية الضباط الأحرار تضارب شديد ويفوق السادات، بالطبع، جميع التقديرات، فهو يشير إلى أن التنظيم فى ١٩٤٧، كان «يضم أكثر من ألف ضابط». (٥٢) وهو رقم يعادل أكثر من ثلث عدد ضباط الجيش المصرى فى ذلك الحين. لكن نشرة «صوت الضباط الأحرار» لم يطبع منها فى أكتوبر ١٩٥١ سوى سبعمئة نسخة كما سبق واسلفنا. ويذكر لأكوتير أن التنظيم كان يضم عند وقوع الانقلاب «حوالى ٢٥٠ عضواً». (٥٣) ويحدد خالد محيى الدين، فى ١٩٥٨، عدد الأعضاء بـ ٧٠ فقط. (٥٤) وفى ١٩٦٢، يصرح ناصر بأنه «كان هناك بالقاهرة ٣٠٠ ضابط يؤيدوننا تأييداً مطلقاً» ولم يسمح للعديد منهم بالاشتراك فى الانقلاب لأسباب أمنية، وأن «٩٠ ضابطاً لا يحملون سوى الأسلحة الصغيرة هم الذين استطاعوا السيطرة على أمة». (٥٥) وإذا ما استبعدنا مهالفة السادات، فإن التفاوت بين التقديرات المختلفة يصبح - على عكس ما يبدو للوهلة الأولى - ضئيلاً. فقد كانت هناك خلايا مغلقة تضم كل منها ما بين ١٠-١٥ عضواً. ترتبط بكل خلية حفنة قليلة من الرجال الذين يمكن الوثوق بهم وتكليفهم بالمهام، وكل واحد منهم على صلة بواحد أو اثنين من أعضاء اللجنة التأسيسية دون علم بتفاصيل الهيكل التنظيمى أو البرنامج أو أسماء الأعضاء. وفيما بين يناير ويوليو ١٩٥٢، تنامت هذه المجموعة واجتذبت إليها الكثير من المتعاطفين. وكان الخط الفاصل بين تلك الدوائر مرناً، خاصة بين المتعاطفين وجموع الضباط. ولا نعرف من أسماء أعضاء التنظيم قبل الانقلاب، سوى مايزيد على الخمسين اسماً بقليل.\*

ولقد صدرت عن نجيب، عندما كان يتحدث عن الفرق بينه وبين ناصر وفلسفته فى ١٩٥١، ملاحظة بالغة الدلالة على ايديولوجية الضباط. فهو يقول: «بما أن كلانا ليس فيلسوفاً فلربما كان الأفضل أن نسميها (سيكولوجية الثورة)». (٥٦) وهناك تفسير آخر يحمل نفس الروح قدمه عبد القادر حاتم، إحدى الشخصيات البارزة بين الضباط الأحرار، عندما قال: «إن الأسلوب الذى اتبعه زعماء الثورة كان يعتمد فى مرحلة من المراحل على المحاولة والخطأ، وتمكنت الثورة فى مرحلة تالية من وضع الأسس والقواعد». (٥٧) وإذا كان الحال كذلك فيما بين ٥٥-١٩٥٩، فما بالك بما كانت عليه الأمور فى الفترة من ١٩٤٨-١٩٥٢. ويمكننا القول إن الضباط الأحرار ووطنيون يرفضون الأوضاع القائمة، لكنهم لم يكونوا يمتلكون ايديولوجية واضحة. ويمكننا أن نرى ذلك فى بياناتهم التى صدرت قبل الانقلاب، ولنلق نظرة على أحد

\* يورد البغدادى فى نهاية مذكراته قائمة بأسماء الضباط الأحرار تحوى ٣٣٥ اسماً، موزعة حسب مناطق خدمتهم. راجع: مذكرات عبد اللطيف البغدادى، ج ٢، القاهرة، ١٩٧٧.

هذه البيانات، وهو صادر في ١٩٥١. يقول البيان : «إن هيئة الضباط الأحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش هي تحقيق استقلال البلاد، ولاتقبل أن يستعمل في القضاء على الحركات الوطنية... ولاتقوم للجيش قائمة إلا في بلد متحرر قوى : نحن نطالب بتسليح الجيش من جميع الدول التي تتبع لنا سلاحا شرقية كانت أم غربية.

«ونطالب بإطلاق جميع الحريات للشعب إذ لايمكن لشعب ان يكافح الاستعمار وهو مكبل بقوانين تقيد حريته». وعندما رزق فاروق بطفل في ١٦ يناير ١٩٥٢، قبل عشرة أيام من «السبت الأسود»، وأقيم عرض عسكري بتلك المناسبة، استنكر الضباط هذه «المهزلة» واستخدام الجيش في أمور لاتليق بوظيفته. لكن البيان لايكشف عن عداة مبدئى للعرش، بل على العكس يعتبر ميلاد ولى للعرش «مناسبة سعيدة» ويستطرد البيان قائلا: «فلإيك يامن تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه في غير صالح الشعب... إلكم يامن تسوقون البلاد إلى هاوية سحيقة لتصلوا إلى مأربكم الخاصة. إلكم كلمتنا هذه لتكون نذيرا لكم، عليكم تثويون إلى رشدكم، وترجعون عن غيكم.

«وانتم أيها الضباط، إلكم هذا الموجز لما يحدث اليوم من مهازل، فكونوا يقظين لما يدبر لجيشكم وبلادكم، ولاتتھاونوا في حقوقكم قدر أنملة». وفي أواخر يناير، وبعد «السبت الأسود»، صدر بيان إلى الضباط يحذر من «الخونة من المصريين» الذين يسعون إلى استغلال الجيش في قمع الشعب، في حين أن رسالة هذا الجيش هي دحر العدوان الخارجى. «إن الوطن في خطر.. التفوا حول الضباط الأحرار ففي ذلك نصر لكم وللشعب الذى انتم جزء لايتجزأ منه»<sup>(٢٨)</sup> وهم يعلنون في بيان آخر منسوخ بخط اليد« كنا نعتقد أن المحنة التي أصابت البلاد في حرب فلسطين قد أعطت درساً قاسياً للمسؤولين لينهضوا بالجيش، ويعملوا على تدريبه وتسليحه ويبعدوه عن تلك المظاهر الخادعة. كالاشتراك في الحفلات وإقامة الزينات. والعالم اليوم تمر به المحن والأخطار فتهتز أركانه وتستعد الأمم لكل طارئ، وتتوجه الشعوب والحكومات إلى كل ما هو نافع ومفيد، إلا نحن في مصر حيث يصر سادتها وأولى الأمر فيها أن يعيشوا عيشة الدعة والبهجة، فيقيمون الاحتفالات والمباهج بمناسبة وغير مناسبة، علما تنسى الشعب ما هو فيه من جوع وعري وحرمان»<sup>(٢٩)</sup>

إن هذه البيانات تعكس بوضوح ماكان يثير ثائرة الضباط الأحرار : تدهور وضع الجيش على الجبهة وفي داخل البلاد، والتفريط في استقلال البلاد، وإسراف الأرستقراطية في مقابل الفقر المدقع الذى يقاسيه الشعب. لكن هذه البيانات كلها لاتتضمن مطالب محددة، سواء بالنسبة للمشكلات الداخلية أو الخارجية، باستثناء مايتعلق بأوضاع الجيش ومهمته. والحقيقة إن أوضاع الجيش في ١٩٥٢، كانت محورا للصراعات السياسية التي سبقت الانقلاب. وجاءت أزمة تعيين وزير الحربية لتقدم سببا مباشرا للاستيلاء على الحكم بواسطة الضباط.

فبعد «السبت الأسود» استقالت حكومة الوفد، ولم تستطع حكومتا على ماهر والهلالي الاستمرار في الحكم، فكلف الملك حسين سرى، في الثاني من يوليو، بتشكيل حكومة جديدة. وأراد حسين سرى أن يهدئ من حالة القلق بين الضباط، فاقترح تعيين نجيب وزيراً للحربية. ولو كان قد أخذ باقتراحه هذا، فلربما سارت الأمور على نحو يختلف عما آلت إليه. لكن الملك، بعفائه الأحمق، رفض الاقتراح، وتولى حسين سرى وزارة الحربية. وفاض الكيل بالضباط.

قبل ذلك بفترة قصيرة كان أحد جواسيس القصر قد شاهد اليوزباشى حسن علام، من الضباط الأحرار، وهو يحمل إحدى نشرات التنظيم. (٦٠) وفي ١٣ يوليو قدم إلى المحكمة العسكرية، حيث حكم عليه بالإعدام. وفي ١٥ يوليو، أمر الملك بحل مجلس إدارة نادى الضباط ونقل أعضائه إلى مواقع بالأرياف بعيداً عن القاهرة. (٦١) ولم يعد الضباط الأحرار يخشون على مناصبهم فقط، وإنما على حياتهم أيضاً. فمضوا قدماً في الإعداد لانقلابهم. في الوقت نفسه، رأى سرى استحالة البقاء في منصبه، فقدم استقالة حكومته في ٢٠ يوليو. وطلب الملك، مرة أخرى، إلى الهلالي تشكيل الوزارة. وفي ٢١ يوليو علم أحمد أبو الفتح أن وزير الحربية المنتظر هو حسين سرى عامر.. العدو اللدود للضباط الأحرار، والذي نجا بأعجوبة من رصاصات ناصر قبل ذلك بستة شهور، والذي يعلم تماماً أن القاتل المجهول هو أحد الضباط المناوئين له. وعندما علم أبو الفتح بالاتجاه إلى تعيينه أسرع إلى إبلاغ ناصر عن طريق عكاشة. وفي ذات الوقت، علم الضابط أنه تحدد يوم ٢٤ يوليو موعداً لتنفيذ حكم الإعدام في حسن علام. ولذلك، حدد ناصر الساعات الأولى لليلة ٢٣ يوليو، موعداً للانقلاب. (٦٢) وبالفعل،

أهـ بت الدهشة الهلالي عندما ذهب إلى الاسكندرية (حيث يقضى القصر والحكومة فصل الصيف) ليعرض على الملك أسماء الوزارة، وفوجئ بتعيين الملك للقائمقام إسماعيل شرين وزيراً للحربية. وشرين هو سليل أسرة محمد على. وحصل على رتبة العسكرية بسبب ماهرته للملك، فهو زوج فوزية أخت فاروق. (٦٣) وقد رأى الضباط في تعيين شرين استفزازاً، ونهاية للعرش. وبينما كانت الوزارة الجديدة تقسم اليمين الدستوري في الاسكندرية، ن الضباط الأحرار في القاهرة قد أتموا استعدادهم، ليستولوا على حكم البلاد خلال عشر ساعات.

## هوامش (٥)

- ١- Anwar El-Sadat, Revolt on the Nile, London 1957, 13-14; Georges Vaucher, Gamal Abdel Nasser et son equipe, Paris 1959, 109.
- ٢- Raoul Makarius, La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendmain de la deuxieme guerre mondiale, Paris-La Haye 1960, 9.
- ٣- الجهاد القاهرية، ١٤ نوفمبر ١٩٣٥، آخر ساعة، القاهرة، ١٠ مارس ١٩٦٥.
- ٤- The Sunday Times, London, 17 June 1962 (interview) : خطاب ناصر بعلوان، الامرام، القاهرة، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥.
- ٥- J. Heyworth-Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt, Washington, D.C., 1950, 104; ١٥٥-١٥٨، ص ٣، مجلة الطليعة، القاهرة رقم ٣، ص ٩٥-٩٨.
- ٦- Vaucher, 93.
- ٧- Sadat, 26-8.
- ٨- Ishak Musa Husaini, The Moslem Brethren, Beirut 1956, 105.
- ٩- كمال كيرة، محكمة الشعب، ج ١، القاهرة (١٩٥٥) ص ٤٨.
- ١٠- نفسه، ص ٧٢.
- ١١- P.J. Vatikiotis, the Egyptian army in politics, Bloomington 1961, 48;
- ١٢- J. and S. Lacouture, Egypt in transition, London 1958, 135.
- ١٣- ابو الفتح، الطبعة العربية ص ٩، الطبعة الفرنسية ص ٢.
- ١٤- Laqueur, Communism, 48.
- ١٥- Ibid, 135; Robert st. John, The Bass, New York 1960, 55-6, ٣ الامرام، ديسمبر ١٩٤٧.
- ١٦- ناصر، فلسفة الثورة، ص ١٣، ص ٢٢ في اللغة الانجليزية.
- ١٧- عبد السليف البغدادي، ماقبل الضباط الاحرار، في: هذه الثورة، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٨٨-١٨٩.
- ١٨- ناصر، انجليزى ص ٩١: عريى ٦٣-٦٤.
- ١٩- ابو الحجاج حافظ، البطل احمد عبد العزيز، القاهرة ١٩٦١، ص ٨٢، ١٨٢ ومايليها: عبد العزيز البتشتي، شهداؤنا الضباط في حملة فلسطين، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٢-١٩.
- ٢٠- آخر ساعة، ٩ مارس ١٩٥٥.
- ٢١- كامسل الشريف، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، القاهرة ١٩٥١، ص ١٩٨-١٩٩: كيرة، ص ٣٣، ١٣٩: الحميني، ص ١٧٣-١٧٤.

- ٢١- الأهرام، ٢٠ ديسمبر ١٩٥١.
- ٢٢- Keith Wheelock, Nasser's new Egypt, London 1960, 5.
- ٢٣- Lacouture, 142
- ٢٤- Sadat, 74
- ٢٥- الأهرام، ١٠ يناير ١٩٥٢.
- ٢٦- Sadat, 96
- ٢٧- Laqueur, 48, 315; Mohamed Naguib, Egypt's destiny, New York 1955, 210.
- ٢٨- The Jewish Observer and Middle East Review, London, 7 January 196٠.
- الأهرام، ٢٠ أغسطس ١٩٦٦.
- ٢٩- الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥٦؛ ٩ ديسمبر ١٩٦٤.
- ٣٠- أنور السادات، قصة الثورة كاملة، القاهرة ١٩٥٦، ص ٥١-٥٢؛ وأمين سعيد، تاريخ العرب الحديث، ج ١٣، الثورة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٦-٢٨.
- ٣١- مجلة كلية أركان الحرب الملكية.
- ٣٢- Sadat, Revolt. 70-2.
- ٣٣- أحمد عطية الله، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤، ص ٦٣، ٨٨.
- ٣٤- Naguib, 89 الشريف والسادات، قصة الثورة، ص ٥٦.
- ٣٥- كامل الشريف، المقاومة السورية في قناة السويس، ١٩٥١-١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢١٨، ٣١٢.
- أبو الفتح، ص ١٨٤-١٩٩.
- ٣٦- عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٠٧-١٠٨.
- ٣٧- أبو الفتح، في الموضع المشار إليه أنفا.
- ٣٨- Naguib, 83, 87, 95.
- ٣٩- الرافعي، ص ١٠٦؛ Vaucher, 250 : انطون عساف، القائد محمد نجيب، القاهرة ١٩٥٣، ص ٤٠.
- ٤٠- الرافعي، ص ١٠٦؛ Vatikatis, 63-4, Naguib 106.
- ٤١- الأهرام، ٩، ١٠ يناير ١٩٥٢.
- ٤٢- ناصره انجليزى ص ٥٢؛ وعربى ص ٣٦.
- ٤٣- The Sunday Times, 17 June 1962.
- ٤٤- ناصر، انجليزى ص ٥٤-٥٦؛ عربى ص ٣٧-٣٩.
- ٤٥- ثروت عكاشة، ماذا حدث ليلة ٢٣ يوليو، الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٠.
- ٤٦- أبو الفتح، ص ٢١٧-٢١٨، وفي الفرنسية ٢٠٤-٢٠٥.
- ٤٧- نفسه، ص ٢٩-٣٥، في الفرنسية ص ١٦-٢٧. (هذا الهامش ساقط في المتن).
- ٤٨- A. Tully, CIA - the inside story, New York 1962, 102-4.
- ٤٩- Anwar Abdel Malek, L'Egypte, société militaire, Paris 1962, Naguib, 108, 208.



Tully, 102-4; Lacouture, 154; Lilly Abegg, Neue Herren in Mittelost, -٥٠.  
Stuttgart 1954, 41.

Lacouture, 149. -٥١

Sadat, 84-5. -٥٢

Lacouture, 192. -٥٣

Wheelock, 6. -٥٤

The Sunday Times, 17 June 1962. -٥٥

Nagiub, 191. -٥٦

٥٧- عبد القادر حاتم، مقدمة «قضية الثورة في ٧ سنوات»، القاهرة ١٩٥٩.

٥٨- سميد، ص ٢٩-٣١.

٥٩- المصور، القاهرة، ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

٦٠- السادات، ص ٩٧ (وقد كتب «الملازم أول حسن علام... وهو خطأ»)

٦١- Vatikiotis, 66: الرافعي ص ١٤٦-١٤٧؛ جريدة المصري، ٢٣ يناير ١٩٥٣؛

والسادات، قصة الثورة، ص ٧٤.

٦٢- أبو الفتح، ص ٢٥-٢٦ عربي، ص ١٩ فرنسي.

٦٣- الأهرام، ٢٩ مارس ١٩٤٩؛ Vatikiotis, 66.

## (٦) الضباط الأحرار فى الحكم

عندما تحدد أواخر يوليو ١٩٥٢، موعدا للانقلاب تصادف أن جميع أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار إما إنهم من ضباط الأركان وإما إنهم يخدمون ب وحدات خارج القاهرة. ولذلك كان من الضروري إشراك قادة الوحدات الموجودة بالقاهرة فى رسم الخطة وتنفيذها. وكان من أبرز هؤلاء القائمقام أحمد شوقي، قائد الكتبية ١٢، التى تعتبر وحدة من الطراز الأول والتى أطلق عليها فيما بعد «كتبية التحرير»، وكذلك البكباشى يوسف صديق منصور قائد سرية مدفعية مقبولة. وقد لعبت هاتان وحدتان دورا حاسما فى ليلة الانقلاب. إذ كان موكلا إليهما مهمة احتلال مقر القيادة العامة والقبض على قيادة الجيش.<sup>(١)</sup>

وكان قد تم توسيع لجنة التنظيم فى منتصف يوليو. وقد استمر تسعة من الأعضاء العشرة القدامى، بينما خرج عضو واحد هو عبد المنعم عبد الرزاق، وأضيف أربعة آخرون هم : يوسف منصور صديق، وزكريا محبى الدين، وهو من قدامى المجموعة وكان حتى ذلك الحين، لسبب أو لآخر، خارج اللجنة، والبكباشى حسين الشافعى من سلاح الفرسان، ثم عبد المنعم أمين من المدفعية.<sup>(٢)</sup> وهؤلاء - إضافة إلى نجيب - هم الذين تكون منهم بعد ذلك مجلس قيادة الثورة.

وكانت أحد التفاصيل التى صادفتهم اثناء الاعداد للانقلاب، اختيار رجل يمثل الحركة أمام الشعب والعالم الخارجى. فقد كان كل قادة الضباط الأحرار مابين صاغ وبكباشى، ولم تكن أعمارهم تتعدى الخامسة والثلاثين، وقد رأوا أنه من الضروري وجود ضابط كبير على رأس الدولة. واتجه التفكير فى البداية إلى عزيز المصرى. لكن المقاتل القديم رفض الدور، كما أن الضباط لم يحشوه. فماضيه الموالى للآن معلوم للكافة، بالإضافة إلى خشيتهم من أن يتحول بعناده وتهوره إلى عبء عليهم بدلا من أن يكون عونا لهم. وكان الرجل الثانى الذى حاولوا اجتذابه هو اللواء أحمد فؤاد صادق، الذى كان يقود القوات المصرية فى فلسطين منذ نوفمبر ١٩٤٨، ومشهود له بالشرف. وكان يجاهر بولائه للبريطانيين،<sup>(٣)</sup> وهو فى الوقت نفسه، خصم قديم للوفد، وكان يبدى، من حين لآخر، تعاطفه مع الإخوان<sup>(٤)</sup> والضباط الأحرار. وتولى صلاح سالم التفاوض معه ووعده بمنصب رئيس الأركان. لكن الرجل نمت إليه فى ذلك الوقت شائعة حول نية الملك لتعيينه فى نفس المنصب الذى تاق إليه طويلا، ففضل التكليف الملكى على

وعبد الضباط الصغار.\* لم يكن للشائعة أساس من الصحة، ولم يتصل الضباط به ثانية، وهكذا فقد كل شيء.<sup>(٥)</sup> واستقر الأمر أخيرا على نجيب. وكانت انتخابات نادي الضباط قد ضاعت من شعبيته، واكتشف الضباط من خلال تعاونهم الوثيق معه أنه رجلهم المأمول، ولم يكونوا يدركون أنهم سوف يبذلون جهدا كبيرا للتخلص منه.

وضع عبد الحكيم عامر الخطة التنفيذية للاستيلاء على السلطة، وأدخل زكريا محيي الدين عليها بعض الإضافات، وبعد تعديل طفيف أقرها ناصر بشكل نهائي.<sup>(٦)</sup>

وفي اجتماع عقد في الرابعة من مساء ٢٢ يوليو بشقة خالد محيي الدين، تحددت الواحدة صباحا كساعة للتحرك. وفي الساعة مساء أخبر ضابط المخابرات سعد توفيق ناصر، بأن القيادة العامة علمت بوجود حركة مريبة بين الضباط ودعت إلى اجتماع طارئ في تلك الليلة. وحاول ناصر وعامر الاتصال بزملائهما للتقديم الموعد، وفشلا في ذلك.

وعلى الجانب الآخر، كانت الأمور تسير بأسرع مما كان متوقعا، وتحول اجتماع القيادة العامة إلى شرك أمكن للضباط عن طريقه الإيقاع بكل قيادات الجيش بضرية واحدة. فعند منتصف الليل قامت سرية تابعة للكتيبة ١٣ بقيادة احمد شوقي، تصاحبها عربية مصفحة بقيادة يوسف صديق، بمهاجمة مقر القيادة العامة. وقد وقع تراشق قصير بالنيران سقط خلاله جندي واحد من كل جانب، كما جرح اثنان آخران. ثم استسلم الحرس. وقام يوسف صديق وعبد الحكيم عامر، يتبعهما بعض الجنود، باقتحام غرفة اجتماعات القيادة وهم شاهروا السلاح وطلبوا إلى الحاضرين تسليم انفسهم. في البداية رفض حسين فريد رئيس الأركان، ثم سلم مسدسه بعد أن أطلق ثلاثة أعيرة من خلف ساتر. وألقي القبض عليه مع دسسته من اللواتي والاميرالات. وهكذا نجح الانقلاب بأسرع وأسهل مما يتصور مدبروه.

وفي نفس التوقيت، قام عدد من وحدات الجيش، بقيادة الضباط الأحرار، بالاستيلاء على النقاط الاستراتيجية بالقاهرة.. خطوط التليفون، المطار، محطة السكة الحديدية. ولم تصادفهم مقاومة تذكر في تلك المواقع. وفي الواحدة والنصف، استولت مدرعات حسين الشافعي على محطة الإذاعة.\* بينما تولى جمال سالم قيادة وحدات العريش، وتولى أخوه صلاح قيادة

---

\* هناك رواية أخرى تؤكد أن اللواء صادق قال لصلاح سالم : «سوف اتعامل معكم وكأركان حرب». انفذ معكم ما اقتنع به من أرائكم ولا أنفذ مالا أقتنع به، ومن يعصني منكم سوف أضعه في السجن».

راجع : حلمي سالم، أنا.. وثوار يوليو، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٥.

وهناك وجهة نظر أخرى تشكلت في حديث المقابلة من أساسها. راجع : جمال حماد، ٢٢ يوليو- أطول يوم في تاريخ مصر، القاهرة ١٩٨٢ ص ١٣٩-١٤٦.

\* \* البيزياشي أحمد المصري هو الذي تولى احتلال مبنى الإذاعة، بينما تولى مجدى حسنين الاستيلاء على محطة الإرسال بأبى زعبل. أنظر حمروش، مرجع سابق، ص ٢٠.

قوات رفع. وفي الثالثة صباحا جاوا بنجيب من منزله إلى مقر القيادة ليصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي الساعة والنصف صباحا أذاع راديو القاهرة بيانه الأول إلى الشعب المصري والعالم، نيابة عن الجيش. وقد صاغ البيان عامر وناصر، وأذاعه السادات.<sup>(٧)</sup>

هل كان نجيب على علم بخطة الانقلاب، أم لا ؟ لقد أصبح هذا السؤال مثار خلاف بعد ١٩٥٤. والحقيقة أنه كان يعلم، ولا يعلم. فهو يعرف عن حركة الضباط الأحرار، لكنه لم يكن عضوا بها، بل كان يؤيدها ويدعمها دون أن يعلم شيئا عن تنظيمها وخططها. وفي ٢٠ يوليو، قام ناصر وعامر بزيارته لإبلاغه بخطة الانقلاب والدور المحدد له فيها، لكنهما وجدا عنده اثنين من الضيوف لا يتقنان بهما، البكباشي حتاتة والصحفي محمد حسنين هيكل، فلم يطرحا الموضوع الذي جاء من أجله.\*<sup>(٨)</sup> وعلى مدى اليومين التاليين فضل الاثنان عدم الاتصال بنجيب درما للشبهات. وفي ليلة الانقلاب لم يبارح نجيب منزله. ولكن عندما حضر إليه اثنان من الضباط ليصحباه إلى مقر القيادة لم يبد دهشة. وكان وزير الداخلية قد اتصل به من الاسكندرية مستعلما عن أنباء وصلت حول تحرك القوات بالعاصمة، واستطاع نجيب أن يقدم له إجابات مفضلة.

لم تصرف السهولة التي تم بها الاستيلاء على الحكم أنظار الضباط الأحرار عن المصاعب التي يمكن أن تواجههم، فبدأوا، في التو، في تعزيز المواقع التي استولوا عليها. وكان هدفهم الأول منع التدخل الخارجي. وفي الرابعة صباحا قام على صبرى بإبلاغ السفارة الأمريكية بتطور الأحداث، وأكد لهم على ضمان حياة الأجانب وممتلكاتهم. وقد قدم الأمريكيون، الذين لم يفاجأوا أو يستأوا مما حدث، خدمة كبيرة للضباط في تلك الأيام الحرجة. فقد اقنعوا الملك بالاستسلام ومغادرة البلاد، كما نصحوا البريطانيين بالكف عن مساندته.<sup>(٩)</sup> ولا ندري كيف كانت ستسير الأمور لولا هذا الموقف من جانب الأمريكيين. أما نظرة الاتحاد السوفيتي إلى الضباط على أنهم «زمرة من الضباط الرجعيين على علاقة بالولايات المتحدة»<sup>(١٠)</sup> فهو تبسيط مغل للأمر.

وكانت الخطوة الثانية للضباط الأحرار هي تشكيل وزارة جديدة. وقد عهدوا بهذه المهمة إلى على ماهر. وكان ذلك من أبرع الحركات التكتيكية وأكثرها حذقا. فتعيين رئيس للوزارة يستلزم تصديق الملك عليه. وعلى ماهر واحد من أكثر نماذج الاستقراطية شهرة واقتدارا. وقد سبق لفاروق أن عينه رئيسا للوزارة قبل نصف عام مضى، بعد «السبت الأسود»، ولا يمكن أن يعترض على تعيينه الآن. كما أن على ماهر معروف بعدائه للإنجليز. وعندما كان رئيسا

\* يرى محمد نجيب في مذكراته (وكذلك السادات الذي نقل عنه المؤلف) أن البكباشي جلال هذا هو الذي كان موجودا عنده مع حسنين هيكل ورشيد نجيب أنه انتحى بناصر وعامر في غرفة أخرى وانتقوا في ذلك اليوم على تحديد موعد الحركة. راجع : محمد نجيب - كلمتي للتاريخ، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٨.

للوزراء عند نشوب الحرب العالمية الأولى أجبر على الاستقالة بسبب اتجاهه غير الودى نحو الحلفاء. وعندما كان الألمان يقتربون من مصر اعتبر زعيما لمؤيديهم، فحدثت إقامته بمنزله فى فبراير ١٩٤٢. وقد استقال من رئاسة الوزارة فى ربيع ١٩٥٢، ولم يمض على تعيينه أكثر من شهر بسبب تشدده فى مواجهة الانجليز. وعندما اختاره الضباط ظلوا أنه سيكون أداة طيعة فى أيديهم، وكذلك اعتقد هو أن الضباط سيكونون طوع بئانه، ولكن كسب الضباط الرهان.

وكانت الخطوة الثالثة هى طرد فاروق، الذى كان موجودا بالاسكندرية. فبعد السيطرة على القاهرة وضمان ولاء القوات فى رفح، أمكن للضباط السيطرة على الاسكندرية فى يسر. وكان السؤال الذى أثير آنذاك هو كيفية التصرف مع الملك. وقد ناقش الضباط المسألة على امتداد ليلة كاملة. فهم يتمتعون بديمقراطية تامة داخل دائرتهم الضيقة، ويتخذون قراراتهم بالتصويت الحر. وكان هناك رأيان، رأى يرى تقديمه إلى المحاكمة، ورأى آخر يميل إلى إجباره على التنازل لصالح ولى العهد، الطفل، ومغادرة البلاد.

وصوتت الأغلبية لصالح الاقتراح الثانى، وخرج فاروق متوجها إلى منفاه. وفى ٢ أغسطس تم تعيين مجلس للصاية من ثلاثة أشخاص : الأمير عبد المنعم من الأسرة المالكة، والدكتور بهى الدين بركات وهو قاض ورئيس سابق للبرلمان، والقائمقام رشاد مهنا أحد ضباط الجيش البارزين.

ومنذ ذلك الحين سيصبح تاريخ الضباط الأحرار هو تاريخ مصر العام، وهذا الكتاب لايعنى بدراسة مراحله تفصيليا. فدراستنا تنصب على رصد تدخل الضباط فى الحياة السياسية العربية وطبيعة هذا التدخل، ومن هنا فإننا سوف نركز على الملامح المحددة للظاهرة. ومن المسائل المهمة فى هذا الصدد، العلاقة بين الضباط والتنظيمات السياسية الأخرى، ومحتوى سياسات الضباط والأشكال المعبرة عنها.

ويأتى على رأس هذه القضايا التساؤل حول طبيعة ما وقع فى مصر عام ١٩٥٢.. هل كان ثورة أم لا ؟ والمسألة ليست مسألة مصطلح، وإنما قضية جوهر.

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولشهور عدة تلتها، لم يكن الضباط قد بدأوا بعد فى استخدام كلمة ثورة، والتي أصبحت محل التفاخر الرسمى. فالبيانات الأولى تتحدث عن «النهضة» و«حركة الجيش المباركة». وعندما فكروا فى استحداث وسام جديد يمنح للضباط العاملين والمحالين بعد ٢٣ يوليو، أطلق عليه «وسام التحرير»، وذلك فى أغسطس ١٩٥٢.

ويتأريخ ١٣ نوفمبر صدر مرسوم ينص على اعتبار كل تدبير اتخذه القائد العام للقوات المسلحة «باعتباره رئيس حركة الجيش»، عملا من أعمال السيادة. <sup>(١٢)</sup> وتكررت الصيغة نفسها فى المرسوم المؤرخ فى ١٨ يناير ١٩٥٣، والخاص بحل الأحزاب السياسية. <sup>(١٣)</sup> وكان الدستور المؤقت فى فبراير ١٩٥٣، أول وثيقة تتحدث عن سلطات «قائد الثورة». <sup>(١٤)</sup> وفى نفس الشهر، استخدمت للمرة الأولى عبارة «مجلس قيادة الثورة».

إن القاسم المشترك بين الثورة والانقلاب أو العصيان هو أن كليهما يطبع بالنظام عن طريق العنف، أو التهديد باستخدامه. والفرق بينهما هو أن الانقلاب حركة واحدة وحيدة، بينما الثورة حركة مستمرة. والمظهر الأساسي للانقلاب هو تغيير الحكم، أما في حالة الثورة فهو مجرد مرحلة من مراحلها. الانقلاب حادث، والثورة عصر. الانقلاب يحدث تغييرا في الأشخاص، أما الثورة فتتقود إلى تغييرات أساسية في البناء الاجتماعى، وفي العلاقة بين الطبقات وفي شكل الحكم. ويمكن الاختلاف الرئيسى بين الانقلاب والثورة في الدور الذى يلعبه الشعب. فى حالة الانقلاب يظل الشعب سلبيا، مثل مشاهد لعرض مسرحى.. يؤيد أو يدين الأفعال والرجال القائمين بها، بل قد يصفق أو ينتابه الغضب، ولكنه لا يشارك فى الفعل. أما فى الثورة، فإن الشعب يكون قوة فاعلة ومحركا رئيسيا. فالاستيلاء على الباستيل كان سابقا على تغيير الدستور الفرنسى، وقام العمال بإضراباتهم واستولى الفلاحون على الأرض قبل الإطاحة بالامبراطور.

لقد شهدت مصر فى ١٩٥٢، حالة من الهياج الثورى. وكانت هبة الجماهير يوم «السبت الأسود»، والكفاح العنيف من أجل إجلاء القواعد البريطانية، والأزمات الوزارية المتتالية، شاهدا على ذلك. بل إن الضباط الأحرار أنفسهم، كانوا أحد التعبيرات عن هذه الحالة. كما تفاقمت حدة الصراع الطبقي فى المدن والقرى على السواء. وبلغ عدد الإضرابات، فى عام ١٩٥١ وحده، ١٤٩ إضرابا. (١٥) كما شهد النصف الثانى من العام نفسه انتفاضات فلاحية تطالب بتوزيع الملكيات الكبيرة على من يفلحها، ولم ينته التمرد، فى حالات كثيرة، إلا بعد أن أريقَت الدماء. (١٦) وكانت القوى المسيطرة على وسائل الإعلام وتوجيه الرأى العام تسدل ستارا من الصمت على نضالات العمال والفلاحين، فلم يسجل التاريخ، ولم يعلم الرأى العام، سوى بالقليل منها. لكن من أراد أن يسمع فى ١٩٥٢، فقد بلغه حتما ذلك التذمر الخفى الذى يؤذن بانفجار البركان.

ماذا كان موقف الضباط الأحرار - فى اليوم التالى للانقلاب - من العمال والفلاحين والمزاج الثورى الذى طرأ على الجماهير؟ لقد كان بإمكانهم دعوة الجماهير للفعل، ولتنظيم نفسها والمشاركة بفاعلية فى بناء مصر جديدة، كما كان بإمكانهم تجميم تلك الجماهير. وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى، فلم يكن لهم رأى واضح ومحدد حول هذه القضية الأساسية. ولم يتأخر الاختيار طويلا.

شعب ثلاثة أسابيع من الانقلاب، وقع إضراب بمصنع الغزل التابع لشركة مصر بكفر النوار، التى يعمل بها ١٠,٠٠٠ عامل. فى مساء ١٢ أغسطس، تجمع عمال وودية الليل أمام مكاتب الإدارة وأعلنوا الإضراب. وكانت مطالبهم تتركز فى رفع يوميتهم التى كانت تتراوح آنذاك بين ١٢-١٥ قرشا، وزيادة عدد أيام الإجازة السنوية مدفوعة الأجر التى كانت

أربعة أيام فقط، واستبعاد اثنين من المديرين. وكان قد سبق للعمال تقديم مطالبهم تلك قبل ذلك بعدة شهور، وكانت الإدارة ترجىء وتسوف. أما الآن فالعمال يعتقدون أن عهدا جديدا قد بدأ وأن عليهم ألا يستسلموا. وقبل ذلك بأيام كانت إدارة مصنع البيض للقرنل قد رضخت لمطالب معاملة لعمالها. وكان عمال شركة مصر يهتفون بحياة نجيب والجيش والثورة.. فهم يقفون على أرضية الثورة ويتكلمون لغتها. لكن إدارة المصنع لم تكن راغبة فى التفويض، فاستدعت البوليس لتفريق العمال. وقد بادر البوليس باستخدام القوة، فمدافع العمال عن أنفسهم بإلقاء الحجارة. وعندما فتح البوليس النار، أشعل العمال النار فى اثنين من مباني الإدارة وأعلنوا الاعتصام بأماكن عملهم. وفى صبيحة اليوم التالى استدعت القوات من الاسكندرية حيث بدأت فى استخدام اسلحتها. وبعد مصادمات خطيرة أجبر العمال على إخلاء المصنع.

وقد قتل اثنان من الجنود وواحد من رجال البوليس، وعدد من العمال، قدر عددهم بخمسة أو ستة، إضافة إلى أكثر من ٢٠ جريحا، كما القى القبض على ٢٠٠ من العمال. ومن الممكن أن نفسر تدخل البوليس والجيش وإطلاق الرصاص على أنه قرار متسرع، أو أنه اتخذ دون علم الضباط الأحرار، وأنه لا نية هنالك لإرساله كجيداً. وإذا كان الضباط قد شعروا بأنهم قد استدرجوا، فى غمرة الأحداث ويسبب قلة خبرتهم، إلى مواجهة مع العمال، فإن الفرصة مازالت أمامهم لتصحيح الخطأ. لكنهم تمادوا فى غيئهم. وأقاموا محكمة عسكرية سريعة لا استئناف لأحكامها برئاسة عبد المنعم أمين، أحد قيادات الضباط الأحرار. وفى ١٨ أغسطس، أى بعد القبض على العمال بخمسة أيام، صدرت الأحكام. ومن بين ٣١ عاملا مثلوا أمام الحكم، صدر الحكم ببراءة ١٥، وبالإعدام على اثنين هما مصطفى محمد خميس ومحمد حسن البقرى. وحكم على ٦ بالأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين ١٠-١٥ سنة، وعلى خمسة بمدد من ٥-٨ سنوات، وحكم على ثلاثة بالسجن لمدد تتراوح بين عام وثلاثة أعوام. وكان حكم الإعدام الصادر ضد خميس بمثابة إعلان عن طبيعة النظام الجديد. ومن ضمن ماقاله مراسل التايمز البريطانية فى تقريره، «لقد كان استعراضا للقوة من جانب الجيش ضم مئات الجنود، فعلى الأضلاع الثلاثة للمعب الكرة التابع للمصنع، اصطف الف من عمال شركة مصر والمصانع المجاورة. وفى مواجهتهم اصطفت القوات المسلحة ومن خلفهم الدبابات»<sup>(١٧)</sup>. وتلا الحكم ضابط برتبة الصاغ عبر مكبر للصوت، ثم تبعه ضابط برتبة البكباشى حيث القى بيانا خاصا من الرئيس نجيب.

حتى تلك المرحلة، كانت الفرصة مازالت سانحة أمام الضباط كى يبرهنوا على أنهم ليسوا ضد العمال. فقد كان بيدهم إقرار العقوبة، أو تخفيفها، أو إلغاؤها. ومرة أخرى، تناقش الضباط وتشاوروا لساعات. واقترح خالد محيى الدين وناصر وعامر عدم تنفيذ الحكم، لكن

الاحكام صودق عليها بالأغلبية واستدعى نجيب خميس إلى القاهرة، وتحدث معه، ووعده بالعفو عنه إذا كشف له عن مديري الإضرابات. والتزم خميس الصمت، وكان واضحا انه ليس لديه مايفصح عنه. إن القصص التي انتشرت للربط بين الإضراب والتحرّض على القيام بثورة شيوعية، هو محض افتراء. انها حركة عفوية قام بها العمال مطالبين بحقوقهم، مصدقين بكل براة أن انتصار الضباط الأحرار هو تدشين لعصر جديد من الحرية. وأعدم خميس والبقري في ٨ سبتمبر. (١٨)

لقد كشفت حادثة كفر الدوار عن موقف الضباط تجاه أية حركة مستقلة. وكشفت - بصفة خاصة - موقفهم من العمال. فهم لم يهتموا مطالب العمال والفلاحين، بل إنهم بذلوا جهودا من أجل تحسين أوضاعهم، لكن كل ماقدموه كان «من أجلهم» وليس «بهم». ولم يتوقف الأمر على عدم تشجيعهم للنشاطات العفوية، بل إنهم لم يسمحوا بها أصلا.

بعد ذلك بعام وربيع العام، يروي ناصر في «فلسفة الثورة»، بكلمات مؤلّها الأسى والأسف، كيف أنه أثناء الثورة لم يجد في مصر أحدا - باستثنائه هو وزملائه - يهيمه الصالح العام. وأن الجميع، تقريبا، كانوا منافقين ومتسلقين، وأن الصورة كانت قائمة وتندثر بالسوء، مما سبب له «أزمة نفسية». (١٩) ولم ترد أية إشارة في كتابه لكفر الدوار. ولا ينبغي أن ننظر إلى امتعاضه كنوع من التعالي. فهو لا يحوى فقط إشارة للحقيقة - إن لم يكن كل الحقيقة - وإنما تصيب كبد المشكلة الأساسية لحكم الضباط. فهم لكي يدعوا سلطانهم ويرصبخوا قاذرين على تنفيذ خططهم، يلزمهم المشاركة الفعالة من جانب قطاعات عريضة من الجماهير. لكن نظاما كهذا لايسطيع، أو لا يرغب، أو لا يجرؤ، على السماح لأى قطاع من الشعب بأن يمتلك المبادرة أو الاستقلالية. وإذا، فهو يخلق أى مبادرات للشعب.. نقيضه الديالكتيكى.

كانت حادثة كفر الدوار بمثابة مفترق طرق. فإذا كانت مقولة لنكون حول الحكم السليم بأنه «من الشعب، وبالشعب، وللشعب» محل جدال، وإذا كان هناك جدال حول ما إذا كان الحكم الذى قام فى مصر فى ١٩٥٢ من الشعب وللشعب، فإن الذى لاجدال فيه انه لم يكن بـ الشعب.

قبل الانقلاب كانت لتنظيم الضباط الأحرار علاقات متشعبة مع عدد من التنظيمات الجماهيرية، لكنه لم يكن يتعاون معها. وبعد الاستيلاء على الحكم، استغل الضباط تلك الصلات فى تدعيم نظامهم. فبعد أن حصنوا مواقعهم جيدا، قاموا بحل جميع التنظيمات، بلا استثناء. وبدلوا بالأحزاب البرلمانية وانتهوا بالإخوان المسلمين.

وعندما وقع الانقلاب لم تكن هناك صلة بين الضباط والجماهير. وتركت الجماهير على سلبيتها، ولم تدع لتسيير دفة الأمور، أو المشاركة فى إرساء الحكم الجديد. وقد منعت المظاهرات منعا صريحا فى ٢٥ يوليو. ومما لاشك فيه أن انقلاب يوليو ١٩٥٢، كان تدشينا



لمرحلة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة في مصر. ولكن لم تقم «ثورة». ولم يكن الضباط على رأس ثورة، بل إنهم أجهضوها برغم تزبيهم بزي الثوار. فبينما اطلقوا ٢١ طلقة تحية الملك عند إبحاره من الاسكندرية في ٢٦ يوليو، اطلقوا النار على عمال كفر الدوار الذين كانوا يهتفون للثورة، وكانت المشائق من نصيب زعمائهم. لقد عقد الضباط الاحرار عزيمهم على تأييد سلطانهم في مواجهة أية قوة أخرى.. سواء من اليمين أو من اليسار. وكان تفتتت قوة الطبقة العاملة مهمة سهلة نسبيا.. كانت قضاء على غريم محتمل، إما كشريك لهم، أو كبديل. لكن المعركة مع اليمين كانت صراعا ضد خصم عتيد من أصحاب السلطة التقليدية. وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي تطهير الجيش، والقضاء على الأحزاب، ثم الإصلاح الزراعي.

وكان طرد قيادات الجيش أولى الخطوات التي اتخذت في نفس ليلة الانقلاب. وتواصلت التغييرات الشخصية حتى استبدلت جميع قيادات الجيش تقريبا خلال فترة قصيرة من الزمن. وقد طرد أكثر من ٤٠٠ ضابط : معظم من كانوا برتبة القائمقام، وكل أصحاب الرتب الأعلى من ذلك باستثناء نجيب والأميرالاي محمد إبراهيم. وأحيل عدد منهم إلى المحاكمة، والباقي إلى الاستيداع. لم يحل محلهم بالضرورة ضباط من أعضاء التنظيم، فهؤلاء وهبوا أنفسهم للمناصب السياسية، وتركوا تلك الرتب لضباط آخرين ممن يثقون في ولائهم ومن المنافسين لهم مهنيا. وبهذه الطريقة ضمن قادة الضباط الاحرار ولاء عدد كبير من الضباط، ونجحوا في الوقت نفسه في تحسين أوضاع الجيش.

أما مع الأحزاب، فقد لعب الضباط لعبة القط والفار. ففور وقوع الانقلاب تسابق زعماء الأحزاب في تقديمهم التهانى لحركة الجيش معلنين تأييدهم لأهدافها. وسواء كان الباعث على تصرفهم هذا هو إظهار التأييد اعتقادا بأن الأمور ستظل في النهاية على ما هي عليه، أو أنهم اعتقدوا بهذه الطريقة أنه يمكنهم الإبقاء على النظام الحزبي وأوضاعهم السياسية والشخصية، فقد اخطأوا التقدير في كلتا الحالتين. إذ إن الضباط كانت نياتهم مختلفة. وفي ٢٦ يوليو، صدرت الأوامر إلى الأحزاب «بتطهير صفوفها» أسوة بالجيش. كان الطلب خدعة ذكية. فهو، ظاهريا، يعترف بالأحزاب، ولكنه يخضعها، عمليا، لسلطات النظام الجديد، بل ويلقى ببذور الفتنة فيما بينها. فزعماء الأحزاب لايمكنهم رفض مبدأ التطهير بعد أن أعلنوا الولاء للنظام الجديد. وبعد أن وقعوا في المصيدة بقبولهم مبدأ التطهير، انفجرت الصراعات والخلافات داخل كل حزب حول الأعضاء الواجب تطهيرهم، في وقت ازدادت فيه الضغوط من أجل التوسع في التطهير. وهددت الحكومة بالقيام بالعملية بنفسها إذا لم تظهر الأحزاب نفسها بنفسها. وفي ٨ سبتمبر صدر قانون لتنظيم الأحزاب يشترط موافقة الحكومة على برامجها وزعمائها، وسرعان ما ارتجلت الأحزاب القديمة لنفسها برامج جديدة.. قدم الوفد نفسه

باعتباره حزباً ديمقراطياً اجتماعياً سياسياً، وأطلق السعديون- حزب رجال الصناعة- على أنفسهم «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» ولم تصف تلك المهزلة سوى المزيد من المسامير في- نعش الأحزاب. الحزب الوحيد الذي حاول أن يقود معركة هو الوفد تلك القوة الشعبية الكبيرة بتاريخها الطويل في مقاومة الانجليز والسراي، وصاحبة القدرات السياسية العالية. وأصبحت شخصية النحاس عقبة في سبيل الضباط. وفي الوقت الذي كان الضباط يطالبون بإبعاده، كانت الصحف الوفدية تنصدها العناوين المثيرة مثل «لا وفد بدون النحاس». كما أعلن هو بنفسه: «لن تستطيع قوة، بعد الله جلت قدرته، أن تنجيني عن هذه المنزلة سوى الشعب دون سواء». (٢٦) لقد كان الإعلان الحماسي بأنه لا وفد بدون النحاس حقيقياً تماماً، وهو نفس السبب الذي دفع الضباط إلى المطالبة بإبعاده. أما تصريح النحاس بأن الضباط لا يستطيعون حياله شيئاً، فقد كان نوعاً من التباهي الفارغ. فبعد أيام قلائل قام نجيب بزيارة لمدن الدلتا - مسقط رأس النحاس ومركز النفوذ التقليدي للوفد - استقبل خلالها استقبالا حماسياً، كما دب الخلاف بين الوفديين أنفسهم حول قضية النحاس. وفي ٦ أكتوبر أصبح النحاس «رئيساً شرفياً» للحزب، بما يعني نهايته سياسياً.

لم يخرج النحاس من السلطة نظيف اليد، فقد استغلت زوجته وأقرباؤه منصبه في تحقيق ثروات كبيرة. وكان يعارض الإصلاح الزراعي. إلا أنه كان رمزا لكفاح المصريين من أجل الاستقلال، ومعارضاً للملك وقائداً لأكبر حزب سياسي. ولم يكن التخلص منه بهدف التحول نحو ديمقراطية أفضل، وإنما لإحكام قبضة الديكتاتورية. كذلك فإن استبعاد القيادة اليمينية للوفد لم يكن الغرض منه تمهيد الطريق أمام العناصر التقدمية، وإنما لوضع حد للحركة الشعبية. ثم كانت الخطوة التالية هي حل كافة الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، في ١٦ يناير. وبعد ذلك بأسبوع - نصف عام على الانقلاب - قامت «هيئة التحرير».

وكان قانون الإصلاح الزراعي من أهم الإجراءات التي اتخذت ضد اليمين. وسوف نتعرض لهذا القانون، الذي صدر في ٩ سبتمبر، فيما بعد. وبالمقارنة مع الإصلاح الزراعي الذي أنجز في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية - ناهيك عما تحقق في بلدان الديمقراطية الشعبية - فإن الإصلاح المصري كان متواضعاً في توجهاته، محدوداً في مدها. ومع ذلك فقد نجح في تقويض الركائز الاجتماعية لسلطة الطبقة التي ظلت تحكم البلاد حتى ذلك الحين. كان ذلك أحد الأهداف الرئيسية من وراء المشروع، وقد نجح بالفعل في تحقيقه. صحيح إن ملاك الأراضي ظلوا على ثرائهم، لكن أوضاعهم اختلفت تماماً. فقبل ذلك، كانوا يملكون الثروة ويوجهون الأمور في قراهم، بينما يعيشون في المدينة ويتمتعون بأموالهم في وقت تزايد فيه قيمة ممتلكاتهم باستمرار. وهم تلقائياً يدخلون البرلمان ويلتقون الرتب والألقاب.. وقد انتهى كل هذا ولأن يعود. لقد أصاب الإصلاح الزراعي وغيره من الإجراءات التي اتخذها الضباط القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسي.

وبعد القضاء سياسيا على الأسرة المالكة، وكبار الضباط، وملوك الأراضي والأحزاب، وحقن الحركة العمالية في مهدها، لم يعد هناك أدنى لبس حول من هم الحكام الحقيقيون للبلاد. وكالعادة في الانقلابات العسكرية، وعد الضباط الأحرار بالعودة إلى تكتلاتهم في الوقت المناسب. فالبيان الأول في ٢٣ يوليو يؤكد على أن «الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور». (٢٧) وفي بيان صدر يوم ٢٥ يوليو، أعلن أن الإجراءات التي اتخذها الجيش مؤقتة، وكل الذين يتولون مواقع القيادة في هذه الحركة المباركة سوف يعنون لآداء واجباتهم المعتادة عندما يطمئنون على تسليم البلاد ليد ابنائها المخلصين». (٢٨) كما صدرت في أواخر ١٩٥٣ بيانات مشابهة حول إعادة الحياة البرلمانية وإجراء الانتخابات في مستقبل قريب .. الخ. لكن الأمور كانت تسير ، عمليا ، في اتجاه معاكس تماما. ومن حيث المبدأ، كان هناك خيارات ثلاثة أمام الضباط : النقل التدريجي للسلطة إلى آخرين، أو السماح لقوة أخرى بمشاركتهم الحكم، أو دعم سيطرتهم الفعلية على البلاد. وقد اختاروا البديل الثالث، ولم يكن اختيارهم هذا بسبب غياب خيارات أخرى أمامهم.

كانت وزارة على ماهر كلها من المدنيين. وقد استقالت هذه الوزارة في ٧ سبتمبر فقد رفض على ماهر ومعظم اعضاء وزارته الموافقة على قانون الإصلاح الزراعي، وطلب اليهم ترك الوزارة. وتشكلت وزارة جديدة في نفس اليوم برئاسة نجيب، إضافة إلى توليه وزارتي الحربية والبحرية، مع الاستمرار في منصبه كقائد عام للقوات المسلحة. وألقي القبض على العشرات من أعضاء الأحزاب السابقين.

وفي يونيو ١٩٥٣، وفي يوم إعلان قيام الجمهورية، أدخلت تعديلات كبيرة على الحكومة. احتفظ نجيب، الذي أصبح رئيسا للجمهورية، برئاسة الوزارة ودخل الوزارة ثلاثة وزراء من الضباط : ناصر نائبا لرئيس الوزراء\*، واليغدادى وزيرا للحربية، وصالح سالم وزيرا للإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان. ورقى عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء، وعين قائدا عاما للقوات المسلحة. وفي أكتوبر انضم إلى الحكومة اثنان آخران من الضباط : جمال سالم وزيرا للمواصلات، وزكريا محيي الدين كوزير للداخلية مع منحه صلاحيات واسعة في إدارات البوليس والمباحث. وقد استمرت هذه الصلاحيات بيده منذ ذلك الحين، سواء كان وزيرا أو نائبا للرئيس أو رئيسا للوزارة، وحتى سبتمبر ١٩٦٦.

وفي ابريل ١٩٥٤، تشكلت حكومة جديدة. وأصبح ناصر رئيسا للوزارة التي بلغ عدد الضباط فيها ثمانية، بخلاف نجيب الذي ظل رئيسا للجمهورية. وكان الوزراء الضباط الجدد هم : الشافعى، وحسن إبراهيم، وكمال الدين حسين.

وفي سبتمبر ١٩٥٦، بعد إقرار الدستور الجديد، خلع قادة النظام الذى العسكرى

\* ووزيرا للداخلية.

وأصبحوا مدنيين رسمياً، ولم يبق منهم فى الجيش سوى عامر. وبالرغم من ذلك لم تتغير الطبيعة الشخصية، ولا تغير النظام. واستمر تعيين الضباط بالوزارة. وكانت نسبة الضباط فى وزارات ما بعد ١٩٥٢، تتراوح بين الربع والنصف من إجمالى عدد الوزراء. والأهم من ذلك أن جميع القيادات العليا كانت دائماً من الضباط.

لكن احتلال المواقع الوزارية يظل مظهراً وحيداً من مظاهر سيطرة الضباط الأحرار، وهو ليس بالضرورة أهمها. فحتى صيف ١٩٥٦، لم تكن الوزارة هى المؤسسة المسيطرة فى الدولة. فكل القرارات المهمة كانت تصدر عن لجنة الضباط. والدستور المؤقت فى ١٩٥٢، ينص على أن «قائد الثورة يتولى أعمال السيادة بمجلس قيادة الثورة. وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها. وحق تعيين الوزراء وعزلهم».

لم يعلن مطلقاً عن تشكيل لجنة الضباط بعد الانقلاب، ومن الواضح أنها كانت غير محددة العدد. ويقدر البعض عددها بتسعة أعضاء. وربما كانوا هم أنفسهم أعضاء اللجنة التأسيسية فى ١٩٤٩، بعد استبعاد عبد النعم عبد الرؤوف الذى انضم إلى صفوف الإخوان. وكان هناك عدد آخر من الضباط، من بينهم نجيب، يشارك فى بعض اجتماعات اللجنة. وفى يناير ١٩٥٣، أطلق على اللجنة أسم «مجلس قيادة الثورة». ولم يعلن عن أسماء أعضاء المجلس. وقدرت بعض الصحف المصرية فى البداية أعضاء بـ ١٤ عضواً<sup>(٣٦)</sup>. وكانت المرة الأولى التى عرفت فيها أسماء هؤلاء الأعضاء عندما وقعوا على إعلان قيام الجمهورية فى ١٨ يناير ١٩٥٣<sup>(٣٧)</sup>. وقد صدر الإعلان مصحوباً بتوقيعات ١٢ عضواً، إذ إن اثنين كانا قد استبعدا من المجلس من قبل.

وفى يونيو ١٩٥٦، ألغى مجلس قيادة الثورة. إذ لم يكن ثمة ضرورة للازدواج القائم بين المجلس والحكومة. فمن الوجهة الظاهرية، انتقل الحكم إلى المؤسسات المدنية، وانتهى تدخل الجيش. لكن الحقيقة أن ذلك كان تأكيداً نهائياً لسيطرة الضباط وزعيمهم الأوحى ناصر، على مقدرات البلاد. وكان ناصر يفوق الجميع ذكاء ودهاء وقوة الشخصية ونهماً إلى السلطة. ولم يسمح لأحد بالوقوف فى طريقه.

كان الطريق إلى السلطة المطلقة مليئاً بالصراعات الحادة. فقد كان الانتصار على معارضيه سهلاً نسبياً. أما الصراع الأكبر فقد كان فيما بين الضباط أنفسهم، وفى معركتهم ضد جماهير التنظيم الذى كان قريباً من قلب عدد منهم.. الإخوان المسلمون. وإذا كانت رياح المعارضة تهب على ناصر من اتجاهات ذات أهداف مختلفة، بل ومتناقضة أحياناً، فإن غرامه جميعاً وقفوا فى جبهة واحدة خلال المارك السياسية التى احتدمت فى عامى ٥٣-١٩٥٤، قبل أن يتمكن ناصر من القضاء عليهم جميعاً.

وكان رشاد مهنا أول الضحايا. ومهنا من مواليد ١٩٠٩، وهو بهذا يمثل جيلاً وسطاً بين

جيل نجيب المولود في ١٩٠١، وجيل ناصر الذي ولد في ١٩١٨، وينتمي لأسرة غنية، بعض أفرادها من الضباط والبعض الآخر من أرباب المهن الحرة.<sup>(٢٨)</sup> وهو من الشخصيات البارزة في الجيش المصري، ومن خريجي الكلية العسكرية الملكية بساند هيرست.<sup>(٢٩)</sup> وهو قريب في أفكاره من الإخوان المسلمين. وفي ١٩٤٧، قبض عليه بتهمة التدبير لمؤامرة بالجيش. وفي ١٩٥١، انجذب نحو الضباط الأحرار، الذين كانوا مهتمين بضمه إلى صفوفهم. وفي يناير ١٩٥٢، انتخب عضواً بمجلس إدارة نادى الضباط. لكن ولاءه كان محل شك. وفي فبراير تم إبلاغه بخطة الانقلاب، وبما أنه كان قائمقاماً بالمدفعية، فقد تحدد له دور مهم في تلك الخطة. لكنه نقل فجأة إلى العرش، وعلم الضباط الأحرار فيما بعد أن النقل تم بناء على طلبه، فأصبح في موضع الشك، وبعد نجاح الانقلاب سارع إلى تأييده. وكان من المتشددین في المطالبة بطرد فاروق. وفي ٣٠ يوليو، عين وزيراً للمواصلات بحكومة على ماهر، وفي ١٢ أغسطس عين عضواً من بين ثلاثة بمجلس الوصاية (طبقاً للدستور لاتجوز الوصاية إلا لأعضاء الأسرة المالكة أو الوزراء السابقين، فكان تعيينه بالوزارة بمثابة تأشيرة دخول إلى مجلس الوصاية).

كان أمل الضباط أن يكون منصب الوصي مرضياً لطموحات منها، وسبيل إلى استعادة ولائه دون أن يكون له نفوذ في الجيش والبلاد. لكنه لم يقنع بمكانته كشخصية مهمة، وأخذ يتصرف كما لو كان قد حل محل الملك. كما كان يعارض علناً سياسات الضباط، وينتقد الإصلاح الزراعي. فاقبل في ١٤ أكتوبر، وخصص له معاش سنوي قدره ١٥٠٠ جنية مصري، ثم استعاد حرية الحركة بعد أيام قلائل. وعرض عليه أحد المناصب الدبلوماسية.<sup>(٣٠)</sup> لكنه لم يكن راغباً في ترك البلاد، واستمر في الترويج لأنكاره الرجعية. وفي ١٦ يناير ١٩٥٣، ألقى القبض عليه للمرة الثانية، وفي مارس حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد محاكمة سرية عقدها مجلس قيادة الثورة في صورة محكمة عسكرية. وكانت التهمة الموجهة إليه هي محاولة القيام بتمرد داخل الجيش. وبعد سنوات صدر عنه عفو صحي.

ولم يمر وقت طويل قبل أن يصل الطرد والمحاكمات السرية إلى الضباط الأحرار أنفسهم، وكان أولهم هو البكباشي محمد حسنى الدمنهورى، أحد الأعضاء البارزين بالتنظيم، والذي كان يشغل منصباً مهماً في ذلك الوقت كمدير لمديرية الصحراء الغربية. وقبض عليه في ١٧ يناير ١٩٥٣، وبعد ثلاثة أيام صدر حكم مجلس قيادة الثورة بإعدامه وقد خفف الحكم إلى السجن المؤبد. كما حوكم معه أخوه البيزباشى محمد رفعت الدمنهورى، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، والطرد من الخدمة\* وكانت تهمة الأخوين هي التآمر لإحداث فتنة داخل القوات

\* كان الحكم الصادر بحق البيزباشى محمد رفعت الدمنهورى هو الطرد من الخدمة فقط. راجع : الرفاعى، ثورة، ص ٩٤.

المسلحة، ويصف المؤرخ شبه الرسمي للنظام هذه المؤامرة بأنها «أخطر مؤامرة منذ قيام الثورة»<sup>(٣٢)</sup> وليس هناك أى دليل على وقوع مثل تلك المؤامرة. لكن الدمنهورى كان من منتقدي الديكتاتورية، ويجاهر بأرائه، وهو سبب كاف للإلقاء به فى السجن.

وكان يوسف منصور صديق، ثانى المطرودين. وهو الذى تمكن بمساعدة عامر من القبض على قادة الجيش ليلة الانقلاب، وكان فى يناير ١٩٥٣، عضوا بمجلس قيادة الثورة، ورقى فى مارس، مع ٢٠ بكباشيا آخرين إلى اميرالاي، وتولى كل منهم قيادة واحدة من كتائب المدفعية<sup>(٣٣)</sup> وكانت الترقية نوعا من التعويض عن إبعاده عن العمل السياسى، فقد أبعد قبل ذلك بشهر واحد من مجلس قيادة الثورة، وقد ترك مصر بعد ذلك بقليل، وتوجه إلى فرنسا. وعندما عاد إلى القاهرة فى ١٩٥٤، حددت إقامته بمنزله. وإذا كانت ظروف طرده غير واضحة، إلا أن السبب مفهوم بما يكفى. فقد كان يساريا، وهو عضو بـ «الحركة الديمقراطية للتحدر الوطنى» كما تؤكد المنظمة نفسها. وقد صرح فى مارس ١٩٥٤ - عندما كان الاعتراف بالشيوعية معناه الانتحار - بأنه وإن كان لايميل إلى الشيوعية إلا أنه لايعارضها.<sup>(٣٤)</sup>

أما العضو الثانى من مجلس قيادة الثورة الذى رقى إلى رتبة القائمقام فكان عبد المنعم أمين. ومن الواضح أنه رقى أيضا بسبب ابتعاده عن العمل السياسى. فعندما حل صيف ١٩٥٣، كان قد ترك المجلس. وقد عمل بعد ذلك سفيراً لمصر بهولندا وألمانيا الغربية. وفى نهاية الخمسينيات عاش بالقاهرة كواء متقاعد.<sup>(٣٥)</sup> فقد اضطر للاستقالة لأنه لم يكن من أنصار الديكتاتورية.

ثم جاء نور أحمد شوقى، الرجل الذى كان قائد الكتيبة ١٢ التى استولت على القيادة العامة ليلة الانقلاب، وقد تولى فيما بعد قيادة منطقة القاهرة العسكرية. وهو يختلف عن أصدقاء ناصر من حيث الأصل، والشخصية، وطريقة التفكير. ولد شوقى فى ١٩٠٧ لأب من الباشوات الموسرين من أسرة محمد على، وهو ممن يحبون الاستمتاع بالحياة دون الانصياع لقيود الإسلام المفرطة. وكان يحمل أفكارا ليبرالية، مما جعله أقرب إلى نجيب. وفى يوليو ١٩٥٣، غضب منه ناصر بسبب تصميمه على مرافقة نجيب خلال رحلة الحج إلى مكة. فقد كان هدف شوقى - المعروف للجميع بعدم تدينه - أن يجعل من ذلك مظاهرة سياسية. وعندما عاد طلبوا إليه الاستقالة من جميع مناصبه، الأمر الذى أدى إلى صدام مكشوف مع نجيب. وبعد طرده بشهور، مثل شوقى أمام محكمة عسكرية حيث حكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام بتهمة «تحريض المضباط لإحداث فتنة فى الجيش». وأُخرج عنه فيما بعد لأسباب صحية.<sup>(٣٦)</sup>

كان ١٩٥٤، هو عام الأزمة. فقد امتدت المعارضة لزعامة ناصر إلى ثلاث جبهات. إذ كانت هناك أربع قوى متنافسة: ناصر ومعه معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، والإخوان المسلمون، ونجيب مدعوما بالشعب والقوى الليبرالية، ثم اليسار بزعامة خالد محيى الدين.

ولعام ونصف العام، كان الإخوان المسلمون التنظيم الجماهيري الوحيد - باستثناء هيئة التحرير الرسمية - المسموح له بممارسة نشاط علني. وكان قد أفرج فور الانقلاب عن جميع المعتقلين من الإخوان. وأعيد فتح التحقيق في قضية اغتيال حسن البنا، وفي ذكرى اغتياله قام نجيب بزيارة قبره. (٣٧) كما شارك في الاحتفال الذي نظمته الإخوان بمناسبة المولد النبوي. (٣٨) وساد الاعتقاد بينهم بأن الحظر المفروض على الأحزاب الأخرى لا يسرى عليهم. (٣٩) فالعلاقات التنظيمية بين الإخوان والضباط الأحرار قديمة، كما كانت تجمعهم روابط فكرية قوية. فقد كانت ايدولوجية الإخوان ذات أثر كبير في تشكيل أفكار الضباط، لكن ناصر أدرك منذ زمن أنه برغم التقارب بين التنظيمين إلا أن هناك اختلافا في الأهداف، كما حرص على إبراز التمايز بين الاثنين. وبالرغم من أن الضباط، خلال العام الأول من الانقلاب، لم يناوئوا تأييد الإخوان المطلق الذي كانوا يطمحون إليه، إلا أنهم لم يعاملوهم بمثل معاملتهم للأحزاب الأخرى. ومن ناحيتهم، كان الإخوان يرون أن بإمكان الضباط أن يتبنوا خططهم، ويضعوها موضع التنفيذ. كان كل طرف من الطرفين يطمح في جعل الآخر تابعا له، وهو ما أدى إلى نشوب الخلاف بينهما في النهاية.

وكان الخلاف القائم بينهما خلال فترة العمل السري قد بدأ يتحول إلى صراع مكشوف عقب الانقلاب مباشرة. ففي ليلة ٢٥ يوليو ١٩٥٢، كان ناصر يستقبل عبد المنعم عبد الرؤف والصاغ أبو المكارم عبد الحى، وهما من المنتسبين للإخوان، وطلبوا إليه مد الإخوان بالأسلحة<sup>(٤٠)</sup>. وبإطمين رفض الطلب... إذ إن ضباط الجيش المصري حافظوا دوما على احتكار الجيش للسلاح. وبدلا من السلاح تلقى الإخوان دعوة لترشيح ثلاثة من أعضاء تنظيمهم لتولى مناصب وزارية في الحكومة التي كان مزعما تشكيلها في سبتمبر. ولما كان الإخوان يأملون في المزيد، أو ربما في تحريك الأمور من وراء الستار، فقد طالبوا بضرورة موافقتهم على أى سياسات أو قوانين جديدة. وعندما رفض طلبهم قرروا عدم الاشتراك في الوزارة. وعندما قبل أحد قادتهم، أحمد حسن الباقورى، منفردا منصب وزير الأوقاف، طردوه من بين صفوفهم<sup>(٤١)</sup>.

وقد حاول الطرفان تجنب المواجهة العلنية. لكنهم لم يستطيعوا تجنب الصدام طويلا. وإذا كانت قضية العلاقة بين التنظيمين سببا للخلاف بين الضباط قبل الانقلاب، فقد أدت إلى نقاش حاد وانقسام في صفوف الإخوان في عام ١٩٥٢. وكان الهضيبي، المرشد العام للجماعة، ميالا لـ... هل إلى حل وسط، بينما تبلور في مواجهته جناح متشدد يقوده العشماوى الذى أراد أن يعيد لتنظيم وجهه المناضل. ولما أصبح واضحا أمام الجناحين أن شهر العسل بين الضباط وبينهم قد انقضى منذ أمد، بدأ النقاش حول سبل المقاومة.

وفي ١٦ يناير ١٩٥٤، وقع اشتباك عنيف بين الطلبة من أعضاء الإخوان وبين أعضاء من هيئة التحرير. وفي احتفال الطلبة بجامعة القاهرة بذكرى استشهاد زملائهم الذين سقطوا في

شتاء ٥١-١٩٥٢، أثناء الكفاح ضد الإنجليز في القناة، هدف الطلبة من الإخوان ضد ناصر الديكتاتور وعميل الاستعمار.<sup>(٤٩)</sup> ورد ناصر الصفحة. ففي ١٥ يناير صدر قرار يحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال زعمائها. وفي اليوم التالي نظم الإخوان مظاهرة تصدى لها البوليس بالأسلحة النارية. ثم أعلن عن اكتشاف مخبأ سري للأسلحة تابع للإخوان.

وهكذا ويانهيار العلاقة بين الضباط والإخوان، يبدأ الصراع حول طبيعة النظام مع الغريم الثالث.. نجيب. وكان قرار حل الإخوان قد صدر دون استشارة نجيب، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا للجمهورية، ورئيسا لمجلس قيادة الثورة. ورئيسا للوزراء، وقائدا عاما للقوات المسلحة. فقدم استقالته من جميع هذه المناصب (في نفس اليوم الذي غادر فيه الشيشكلي سوريا).

كان الصراع بين نجيب وناصر، والذي ظهر على السطح في نهاية فبراير، يدور بينهما منذ ستة أسابيع، هي الفترة ما بين حل الإخوان واستقالة نجيب.

ويعد العزل النهائي لنجيب، أخذ الضباط يرددون أنهم كانوا منذ البداية يستخدمونه كمجرد واجهة أمام العالم الخارجي، وهو إدعاء يصعب التحقق من صدقه. واعتقد أنهم لم تكن لهم سياسة واضحة في هذه النقطة بالذات. فقد كان نجيب بعد الانقلاب، بشخصيته وشعبيته الكبيرة، دعامة عظيمة للنظام الجديد. ولم يكن يعتبر نفسه مجرد صورة، وإنما دخل في مواجهة مع ناصر.

ولا ينحصر الاختلاف بين الرجلين في السن فقط، وإنما في التركيبة الشخصية أيضا. وهناك حادثة تلقى بعض الضوء على شخصية نجيب. فعقب الانقلاب بأيام قلائل، وفي إحدى جولاته بالقاهرة، مرَّ بالسجن الحربي حيث يوجد قادة الجيش السابقون، فطلب من سائقه التوقف، ونزل لزيارة السجناء ووعدهم بمحاكمة عادلة، وبإطلاق سراح من تثبت براءته. وهكذا، كسب ببساطة ورقة تأييد الجماهير. وكان الرجل سواء في الوزارة أو المجلس يتعامل كفرز بين أئداده. لكن ناصر لم يهدأ إلا بعد أن أصبح واضحا أنه هو الأول. وأن الآخرين جميعا أئداده. ولكن فيما بينهم.

ويختلف الرجلان كذلك في وجهات النظر. فبينما كان نجيب يرغب في نقل السلطة تدريجيا إلى يد حكومة برلمانية، كان ناصر يؤمن بضرورة تقوية قبضة الديكتاتورية. وكان يشاركه هذا الرأي معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة. وفي العديد من المناسبات، خلال عام ١٩٥٣، لم يخف نجيب استياءه من عديد من الإجراءات التي اتخذت دون الرجوع إليه. وهو يؤمن بأن الأمة لا يمكن أن تتقدم إلا عن طريق قيادة ذات قاعدة عريضة، وتمثل مصالح وآراء متعددة. أما ناصر، فهو وطني متعصب لا يؤمن بقدرة المصريين على تخليط ضعفهم، أو قهر عدوهم الخارجي، إلا إذا اصطفوا - مثل الجيش المقاتل - خلف قائد واحد. وكان الناس يرون في نجيب صورة الأب، وفي ناصر صورة «الأخ الأكبر»، إذا ما أستعرتنا تشبيه أورويل.



اعتبر نجيب حلّ الإخوان من خلف ظهره، إهانة شديدة لحقت به، فحمل قضيته وذهب إلى مجلس قيادة الثورة. وهناك طالبهم بعدم إصدار قرارات تدخل في صميم اختصاصه، كرئيس للجمهورية، دون موافقته عليها، وإنه إذا كان القرار قد صدر بأغلبية أصوات المجلس، رغم رفضه، فلا يصح أن يعلنوه باسمه. «لم أكن أطلب لنفسى حق الفيتو المطلق. كنت أطلب ببساطة حقا محدودا للاعتراض فى حالة التجاوز من قبل المجلس»<sup>(٤٢)</sup> وقد استخدم خصومه موقفه هذا، فيما بعد، للتدليل على طموحه نحو الديكتاتورية الشخصية. ولم تكن تلك نية الرجل، ولاكان ذلك معنى مطلبه. لكن الخلاف كان جذريا، ولم تكن هناك إمكانية أو رغبة فى تسوية الأمر. ورفض مجلس قيادة الثورة، الذى كان تحت سيطرة ناصر وصلاح سالم، مطالب نجيب، فاستقال. وقبلت استقالته، وفور إعلانها حددت إقامته بمنزله.

وعند هذه النقطة يدخل العنصر الرابع فى الصراع - أى اليسار بقيادة خالد محيى الدين- الحلية.

كان خالد محيى الدين أصغر أعضاء مجلس قيادة الثورة سنا (٢١ عاما) ، وهو فى الوقت نفسه أكثرهم تمرسا. وعندما تكونت لجنة التنظيم فى ١٩٤٩، كان من بين الخمسة الأوائل فيها. وكان شيوعيا، وربما كان عضوا بـ «الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى». على أنه استطاع أن يحتفظ بعضويته بالمجلس حتى أوائل ١٩٥٤، بفضل ابن عمه زكريا محيى الدين، وزير الداخلية ورئيس البوليس السرى. كما كان لخالد أيضا نفوذ كبير بين زملائه من ضباط الفرسان، الذين خرجت من بينهم أول مجموعة لتأييد نجيب.

فبعقب إعلان استقالة نجيب، أعلن ٤٠ من ضباط سلاح الفرسان تمردهم. وتزايد القلق فى أوساط الرأى العام. وأرسلت الحكومة السودانية وفدا رسميا إلى القاهرة يطالب بضمان سلامة الرئيس نجيب. وكان لنجيب شعبية كبيرة فى السودان، التى ولد بها، وقضى بها عددا من سنوات خدمته. كما هددت قوات حرس الحدود، التى كان نجيب يتولى إدارتها حتى خريف ١٩٥١، بالخروج فى مسيرة تأييد له. كما طالبت جميع القوى الراضية للديكتاتورية العسكرية، من الإخوان إلى الشيوعيين، ومن البرجوازية إلى العمال ومن قدامى الوفديين إلى الطلبة، بعودة نجيب.

وفى مساء ٢٦ فبراير، تراجع ناصر، ووافق على عودة نجيب إلى الرئاسة. وفى صباح اليوم التالى نجح خالد محيى الدين فى اقناع نجيب بسحب استقالته، واتفق الاثنان على تعيين خالد رئيسا للوزارة. وبعد قليل من مغادرة خالد لبيت نجيب- الذى كان لا يزال محاصرا بقوات الجيش - قام اثنان من ضباط البوليس الحربى باختطاف نجيب، والتوجه به نحو الصحراء. ولكن أطلق سراحه بعد ذلك بأمر من ناصر. وعند الظهر أرسل بخطاب إلى المجلس- بغرض نشره- يعترف فيه بسلطات المجلس وبـ «قادته» وقبله «الدعوة التى وجهها

مجلس قيادة الثورة لرئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية.<sup>(٤٤)</sup> لكن المجلس لم يوافق على تعبير «الجمهورية البرلمانية المصرية» الواضح المغزى. وأفقوا فقط على عودة نجيب إلى الرئاسة. وظل ناصر، الذى استولى على جميع مناصب نجيب بعد استقالته، رئيسا للوزراء.

رأى الرأى العام فى هذا الحل انتصارا لنجيب. وعندما عاد إلى القصر الجمهورى فى صباح ٢٨ فبراير، كانت فى استقباله حشود كبيرة - يعتبرها العديد من شهود العيان أكبر تجمع شهدته القاهرة - قدمت لتهنئته. وفى طريقها إلى القصر، هتفت إحدى مظاهرات الطلاب ضد ناصر. وعلى الفور أطلق البوليس عليها النار، فقتل ثلاثة وجرح عشرة من الطلاب. وعندما وصل الطلاب إلى ميدان القصر أخذوا يلوحون بعلم عبارة عن قطعة من القماش ملوثة بدم أحد الطلاب الذين قتلوا، وتزايد تدفق الجموع الثائرة. وخرج من وسط الحشود عبد القادر عودة، أحد القيادات المتشددة للإخوان، ووقف بجوار نجيب فى شرفة القصر. ولم تتفرق الجموع إلا بعد أن خطب فيها. كانت المظاهرة من إعداد الإخوان. فقد كانوا يحاولون مرة أخرى إثبات قدراتهم التنظيمية. لكنهم كانوا من الممكن أن يفشلوا لو لم يكن قطاع كبير من الرأى العام مستغزا بالفعل.

فى اليوم التالى تلقى نجيب أيضا الهزيمة.. ولكن بعيدا هذه المرة عن القاهرة. فى أول مارس سافر إلى الخرطوم لحضور الاحتفال بافتتاح البرلمان السودانى. كانت الزيارة متفقا عليها منذ مدة، وكان اختياره يوم ٢٥ فبراير موعدا لتقديم استقالته محسوبا بحيث يوقع المجلس تحت مزيد من الضغط من جانب السودانين، الذين لا يعرف الضباط مدى حبهم لنجيب. فلما وصل نجيب إلى مطار الخرطوم، وبصحبة صلاح سالم، وجد فى انتظاره مظاهرة معادية لمصر تضم حوالى ١٠ آلاف شخص، بينهم بعض سكان الجنوب برماهم. كانت المظاهرة من تنظيم حزب الأمة. وقد وقعت اشتباكات بين المتظاهرين والبوليس راح ضحيتها عشرات الأشخاص. وأجبر نجيب وصلاح على العودة، كما جاء. ولم يثبت تدخل الانجليز من عدمه فى تدبير تلك المظاهرات، وكان قائد بوليس الخرطوم الانجليزى من بين القتلى.

وبالرغم من تعده، بعد الأزمة، بعدم الثأر إلا أن ناصر استغل فرصة غياب نجيب فى الخرطوم، والطريقة التى استقبل بها لتوجيه ضربة إليه. ولم يوجه ضربة إلى نجيب مباشرة. فى ٢ مارس ألقى القبض على ١١٨ شخصا من الإخوان والشيوعيين والوقديين. كما جرى تسريح عدد من الضباط. ولم يكن باستطاعة نجيب أن يحمى الشيوعيين والإخوان، ولاحقق ناصر جماهيرية من وراء إجراءاته القمعية.

وظل نجيب لفترة من الزمن هو صاحب الكلمة العليا. فى ٥ مارس قرر مجلس قيادة الثورة إجراء الانتخابات فى يونيو، وإلغاء الرقابة على الصحف، وفى ٨ مارس عانت رئاسة

الوزارة إلى نجيب، وأفرج عن المعتقلين . وبدأت بعض التنظيمات فى ممارسة نشاطها مرة أخرى. وبدأ أنه من الممكن لمصر أن تسير على طريق الديمقراطية مرة أخرى، لكن القوضى هى التى فرضت نفسها. فناصر ورفاقه لم يلقوا بأسلحتهم إلا فى الظاهر. ولكنهم، فى واقع الأمر، أحجموا عن القيام بأى عمل من شأنه تسهيل الانتقال إلى نظام آخر، وأرادوا أن يثبتوا أن البلد، بدونهم، يمكن أن تفرق فى القوضى وفى ٢٥ مارس أصدر مجلس قيادة الثورة «قرارا نهائيا»، يسمح للأحزاب بالعودة والاشتراك فى الانتخابات.

لكن القرار «النهائى» كان أبعد مايكون عن النهائية. ففور تلقيهم مايشبه الهزيمة، أخذ ناصر ومؤيدوه المبادرة. وانتشرت الشائعات تروج بأن الثورة يحيق بها الخطر وأن الأحزاب والباشوات والفساد على وشك العودة من جديد. وفى ٢٦ مارس خرجت عدد من المظاهرات التى تؤيد عودة مجلس قيادة الثورة. وكان ضباط الجيش هم أول المتظاهرين، وكان قائد المظاهرة هو عبد الحكيم عامر. وتبعهم اتحاد عمال النقل بالقاهرة. وتوقفت المواصلات فى مدينة الملايين كى تخلق الشوارع للمتظاهرين باسم مجلس قيادة الثورة. وبعد ذلك بيومين انتقلت المظاهرات إلى مناطق أخرى من البلاد. كان نجيب تجسيدا لجبهة من قوى متنافرة لايعرف كيف يقودها، أما ناصر فقد كان يسيطر على مجموعتين قويتين : الضباط والاتحادات العمالية. أما عن الضباط فلم يكونوا على استعداد للتخلي عما حققوه من مكاسب ويفوز خلال حكم مجلس قيادة الثورة، وقد نجح ناصر وعامر فى كسب ولائهم عن طريق الطرد والترقيات. أما عمال القاهرة فقد كانت تنظمهم «هيئة التحرير» بقيادة الصاغ طهية من الضباط الأحرار. وهم، وإن كانوا غير مبالين تماما إلى الديكتاتورية، إلا أنهم كانوا ضد عودة الوفد. وفوق ذلك، ماذا يمكن لسائق أتوبيس أن يفعل حيال إضراب يدعو إليه رئيس الاتحاد، وقائد هيئة التحرير ، ووزير النقل، معا؟.

وأصبح واضحا أن نجيب، بعد يومين فقط من النصر الذى أحرزه، قد خسر المعركة. وفى ٢٩ مارس أعلن صلاح سالم أن مجلس قيادة الثورة قرر، نزولا على رغبة الجماهير، إلغاء قرارات ٥، ٢٥ مارس، وأن المجلس سوف يتولى إدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية حتى يناير ١٩٥٦. ويقرر حل جميع الأحزاب، باستثناء الإخوان المسلمين. وشهدت الأسابيع التالية حملة اعتقالات واسعة ومحاكمات للعديد من رجال الدولة والضباط والصحفيين. وفى ١٧ أبريل، أصبح ناصر مرة أخرى رئيسا للوزراء، كما دخل الوزارة اثنان من أعضاء مجلس القيادة، واستمر نجيب رئيسا للجمهورية فقط<sup>(١٥)</sup>.

وفى أبريل ١٩٥٤، استبعد خالد محيى الدين من مجلس قيادة الثورة، وأبعد إلى أوروبا. وفتح استبعاده - أخيرا - الطريق لقمع اليسار.

فى صيف ١٩٥٤، بدأت المحادثات الانجليزية المصرية للاتفاق حول جلاء القوات البريطانية عن قواعدهما فى منطقة قناة السويس. وتم توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر. وهكذا تحققت لمصر واحدة من أغلى أمانيتها القومية على مدى ٧٢ عاما. وقدمت الاتفاقية فى جميع أنحاء

العالم باعتبارها أعظم انجاز للحكم المصرى الجديد. لكن الاتفاقية لاقت معارضة قوية فى مصر، لأن ذباية سقطت فى العسل. فالفقرة الرابعة\* تتضمن أنه «فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهدئة القاعدة للحرب وإدارتها»<sup>(٤٦)</sup>. وبمعنى آخر، فإن ناصر وقع معاهدة يمكن لمصر بمقتضاها أن تقع تحت الاحتلال البريطانى مرة أخرى إذا ما نشبت حرب عالمية ثالثة. وعلى أية حال، فقد أصبحت هذه المعاهدة لاغية بعد الغزو البريطانى فى ١٩٥٦، لكنها كانت تعنى فى ١٩٥٤ ربط مصر بالغرب. ومرة أخرى، يشن الإخوان والشيوخ والوفد حملة شرسة ضد المعاهدة باعتبارها خيانة. وفى ٢٦ أكتوبر، وبينما كان ناصر يخطب فى حشد جماهيرى بالاسكندرية، أطلق عليه محمود عبد اللطيف من الإخوان، ثمانى رصاصات من مسدسه على مسافة قريبة وأخطأت الرصاصات ناصر وألقى القبض على الجاني فى الحال.

وانتهز ناصر تلك الفرصة ليسوى حسابه مع الإخوان المسلمين. فجلت الجماعة، واعتقل قادتها، وعذبوا، وقدموا الى المحاكمة، وصدر الحكم على سبعة منهم بالاعدام، وشنقوا\* وفى ٤ نوفمبر، نشرت «الجمهورية» - جريدة الضباط - صورة زكروغرافية لخطاب مرسل من عبد القادر عودة، نائب المرشد العام للإخوان، والذي كان يخطب بجوار نجيب فى شرقه القصر الجمهورى. كان الخطاب مرسلا من السجن بتاريخ ٢٨ أكتوبر. وفيه يقترح عودة تجديد «الصدقة القديمة» بين الإخوان والضباط، ووضع حد للشقاق «الذى لايزيد عمره على العام». وكان يخطب ناصر بـ «أخى»، وأشارت الصحيفة إلى أن اللقاء الأول بين الاثنين تم منذ «مايزيد على العشرين عاما». وقد كشفت محاكمات الإخوان عن المزيد من التفاصيل حول العلاقة القديمة بينهم وبين الضباط الأحرار.<sup>(٤٧)</sup> لكن الصدقة القديمة لم تشفع لعودة الذى أعدم، حتى لايرتفع ذلك الرأس ثانية ضد عبد الناصر. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد وجه الاتهام إلى نجيب علنا باتصاله سرا بالإخوان، وفى ١٤ نوفمبر أعفى من مناصبه، بلا رجعة، هذه المرة. ووضع تحت الإقامة الجبرية بمنزله. وفى ١٩٦٦، مات وحيدا، منسيا، كسير الفؤاد \*\*\*

لسنوات، لم يكن بمصر من يمكنه أن يشكل تهديدا لسلطان ناصر. فقد خرج من صراعات ١٩٥٤ الدرامية منحصرا، لأنه لم يكن على علاقة بدوائر الماضى الرجعية التى كانت تحيط بنجيب، ولأنه كان أكثر الجميع مهارة وقدرة على المناورة، كما كان يحظى بتأييد الجيش.

\* الفقرة الثالثة وليس الرابعة، راجع : الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٩ ص ١٨٨. \*\* أعدم ستة فقط، وخفف الحكم على السابع «حسن الهضبي» الى الأشغال الشاقة المؤبدة ثم أفرج عنه صحيا.

\*\*\* تولى الرئيس محمد نجيب فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٤ عن عمر يناهز الثمانين عاما. والكاتب معذور فى تحديد تاريخ الوفاة خطأ. فقد ضربت العزلة على الرئيس نجيب فترات طويلة وتشير وفاته أكثر من مرة دون تصحيح. راجع : مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط. ٥، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٧٠.

فى ١٩٥٤، كان ناصر يريد أن يبلغ رسالة فحواها أن على مصر أن تختار بين ديكتاتورية مجلس قيادة الثورة، وبين الفوضى. فهو لم يكن مؤمناً بالبدل الثالث. أى الانتقال التدريجى نحو نظام ديمقراطى. وقد أقتنع كثيرين فى مصر وخارجها بأن هذا الاختيار غير ملائم، لكنه لم يدلل على قناعتة. وعلى أية حال، فقد أظهرت أحداث ١٩٥٤ بعنفها أن اتجاهات كثيرة كانت تتفاعل تحت عيامة الديمقراطية.. من اليمين إلى اليسار.. من قوى بناء إلى قوى هدم.. قوى فعالة وقوى تمرد.

ومع بداية ١٩٥٥، كانت كل الحسابات بين مجلس قيادة الثورة وخصومه قد سويت، مع بقاء بعض الأمور داخل المجلس نفسه قيد التسوية. ومن بين ١٤ عضواً بالمجلس أصبح هناك عشرة، وخرج اثنان أيضاً بعد ذلك، هما الأخوان سالم، فى ١٩٥٥.

فقد استقال صلاح فى أغسطس ١٩٥٥. بعد فشل السياسة الخاصة بالسودان، التى كان مسئولاً عنها<sup>(١٩)</sup>. هل كان ذلك هو السبب الوحيد؟. إن صلاح سالم عضو قديم بالمجموعة، ووطنى متطرف، وهو أقوامهم شخصية بعد ناصر. فهل خشى ناصر من المنافسة الشخصية؟. لم تكن هناك فروق جوهرية بينهما. وكان يمكن لصلاح أن يعود لشغل مناصب قيادية مرة أخرى، لكن المرض هاجمه، وتوفى فى ١٩٦٢.

أما أخوه غير الشقيق جمال فقد كان يحمل أفكاراً تقدمية. ويعتبر العنصر المثقف بين الضباط الأحرار. وهو الذى تبنى فكرة الإصلاح الزراعى. وكان مسئولاً فى البداية عن تطبيقه، لكنه أبعد عن هذا المجال فى يناير ١٩٥٣. وقد ظل عضواً بمجلس قيادة الثورة لئلا أن يتولى أية مناصب مهمة. وفى نوفمبر ١٩٥٥، عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمواصلات، لكن اسمه لم يرد ضمن أعضاء الوزارة التى تشكلت فى يونيو ١٩٥٦. فقد أوكلت إليه مهمة تنظيم الأداة الحكومية<sup>(٢٠)</sup>، ولم يذكر اسمه منذ ذلك الحين. وقد ظهر فى جنازة أخيه كمواطن عادى يكن له الجميع الاحترام. ودوره السياسى منه منذ فترة طويلة.

### من الذى انتصر؟

إن تركيب الحكومة التى تشكلت فى أواخر ١٩٥٦ بعد إقرار الدستور واختيار ناصر رئيساً للجمهورية، يعكس طبيعة القيادة فى شكلها النهائى.

من بين الأعضاء العشرة الذين كونوا اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فى ١٩٤٩، كان هناك تسعة منهم أعضاء بمجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٣، بعد استبعاد عبد المنعم عبد الرؤوف. وقد أضيف خمسة أعضاء جدد ليصبح عدد أعضاء المجلس ١٤ عضواً. وفى وزارة ١٩٥٦، كان هناك ستة منهم يشغلون مناصب وزارية، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين يتولون مواقع مهمة، وإن لم تكن وزارية. فقد انتخب ناصر رئيساً للجمهورية، وأصبح البغدادى وزيراً للشئون البلدية والقروية ووزير دولة للتخطيط، وذكريا محيى الدين وزيراً للداخلية، والشافعى

وزيرا للشئون الاجتماعية ووزيرا للعمل، وكمال الدين حسين للمعارف، وعامر الحربية، وتولى حسن إبراهيم جهاز التخطيط القومى. وتولى السادات شئون المؤتمر الإسلامى، وجمال سالم الإشراف على تنظيم الاداة الحكومية. وكان تعيين السادات وحسن إبراهيم فى مناصب ثانوية يعنى إبعادهما عن قمة القيادة، والتي عادا إليها بعد ذلك بسنوات. أما بالنسبة لجمال سالم، فقد كانت المرحلة الأخيرة قبل إبعاده نهائيا عن العمل السياسى.

وهنا ينبغى أن نتوقف لرصد بعض الظواهر.

فقد تم استبعاد اليسار القديم: خالد محيى الدين، ويوسف منصور صديق، وعبد المنعم عبد الروف، وجمال سالم. كما تم التخلص من نجيب. أما من بقوا فقد كانوا جميعا ممن لهم ارتباط بشكل أو بآخر بتنظيمات اليمين المتطرف، فيما بين ١٩٣٥ - ١٩٥٥. ناصر وحسن إبراهيم كانا عضوين بالتنظيم الشبابى لمصر الفتاة<sup>(٥١)</sup>. السادات والبغدادى وحسن إبراهيم كانوا يمارسون نشاطهم السرى فى ١٩٤١ - ١٩٤٢ لخدمة النازى. وفى أواخر الأربعينيات كانوا جميعا - على فترات مختلفة - على علاقة بالإخوان المسلمين. ولاريب أن المجموعة المحيطة بناصر لم تتوقف عن العمل أبدا ومرت بمراحل مختلفة من التطور السياسى والأيديولوجى والتنظيمى، لكن من الخطأ النظر إلى ارتباطاتهم الفكرية والسياسية المبكرة باعتبارها نوعا من هفوات الشباب. فالرجال الذين قادوا الأمة فى سن الخامسة والثلاثين لم يكونوا أطفالا فى سن الثلاثين، أو كانوا قُصرا فى الخامسة والعشرين من عمرهم. ولم يكن استبعاد ناصر لكل الضباط اليساريين، واحتضانه لخبراء الدعاية وتنظيم البوليس السرى والصواريخ النازيين مجرد صدفة. وحتى الإدعاء بأن ما جمع بين الضباط المصريين وضباط النازيين هو الكراهية للعن المشترك - الانجليز واليهود - لا يخفى طبيعة الشركة. بل إن العكس صحيح، لأن مسألة البحث عن «حل» لقضية اليهود وإسرائيل تشغل مكانة مركزية فى أفكار وأفعال كل من النازيين وناصر.

وهناك ملمح آخر يمكننا أن نلاحظه فى تركيب قمة القيادة المصرية كما تبلورت فى ١٩٥٩، ألا وهو استبعاد جميع من يكبرون ناصر بعام واحد. فجميع من سمح لهم بالبقاء فى القيادة من مواليد ١٩١٧-١٩٢١، وناصر من مواليد ١٩١٨.

أما نجيب (مواليد ١٩٠١) ويوسف منصور صديق (١٩١٠) وعبد المنعم عبد الروف (١٩١٢) فقد تم إبعادهم. كانت هناك، بالطبع، أسباب سياسية وراء استبعادهم، لكن إبعاد الخصم الأكبر سنا، أسهم بلاشك فى تدعيم مكانة ناصر كقائد أعلى.

وكان غياب المسيحيين بين هؤلاء الساسة من الضباط ملفتا للنظر. فكل الضباط الأحرار قبل الانقلاب والضباط الذين تولوا المناصب المهمة بالحكومة والجيش والاقتصاد والإدارة، كانوا جميعا من المسلمين.

ويعتبر الضباط الأحرار أنفسهم جزءا من الانتلجنسيا. وقد كتب صلاح دسوقي، أحد الضباط الأحرار الذين شغلوا مناصب مهمة بعد الانقلاب وكان محافظا للقاهرة من ١٩٦٠-١٩٦٥، يقول : «كانت ثورة ٢٣ يوليو بطبيعتها ثورة مثقفين»<sup>(٢٧)</sup>. وقد كان الضباط بالميل والمنشأة قريبين، بالفعل، من الانتلجنسيا من شباب المحامين والأطباء والمهندسين والكتاب والصحفيين. لكن ما أنجزوه لم يكن، في حقيقة الأمر «ثورة مثقفين». فالحياة الثقافية والاجتماعية في مصر كانت تموج بالثورة، وكان هناك خليط من التيارات المتعددة يضطرم في عقول الناس وتلقى بظلالها على البلاد. وكان الضباط الأحرار يمثلون لونا واحدا من تلك الألوان، أما الأشخاص - من بينهم - الذين كانوا يصفون ظللا أخرى مائلة للحمرة، فقد استبعدوا في وقت مبكر.

لقد كان الضباط الأحرار جزءا من الجناح اليميني الوطني للمجتمع المصري بما فيه من مثقفين. وليس مصادفة أن تتفق نسبة تواجد هذا الجناح بين الضباط نسبة تواجده بين المثقفين عموما. وهذا لا يمنع وجود رجال من ذوى الأفكار الليبرالية والاشتراكية والشيوعية بين زمرة الضباط، بل وبين الضباط الأحرار أنفسهم. لكن هؤلاء برغم ضالة تأثيرهم قبل الانقلاب، فإن تأثيرهم هذا انتهى تماما بعد الاستيلاء على السلطة واستقرار النظام.

ولم تكن «اشتراكية ناصر» العربية - والتي سنتعرض لها فيما بعد - امتدادا لأيديولوجية ليبرالية أو اشتراكية أو ماركسية، وإنما هي نتاج فكر يميني وطني. إلى أى مدى كانت قمة القيادة التي تبلورت في ١٩٥٦، موحدة ومتماسكة؟

لقد أبدت مجموعة الضباط الحاكمة، على مدى السنوات التالية، تماسكا كبيرا. فناصر وعامر وذكريا محيي الدين والسادات وحسن إبراهيم، أصدقاء منذ عام ١٩٤٠ تقريبا عندما كانوا برتبة الملازم ثان. وقد ظلوا على هذا الحال قرابة الخمسة وعشرين عاما، سواء في العمل السري أو في قيادة الحكم. كما كان كمال الدين حسين والبغدادى من الزملاء القدامى. كذلك فقد أصبح الشافعى في ١٩٥٦ - والذي كان قد انضم للتنظيم في النصف الأول من ١٩٥٢ - سياسيا متمرسا. ومنذ ذلك الحين وحتى ١٩٦٢. سيشغل هؤلاء الرجال الثمانية مناصب الرئيس ونائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الأمة. وكانت تجمعهم وحدة الفكر والعمل. فلم يشهد تاريخ الكيانات السياسية حالات كثيرة تحقق لها الاستقرار الذي تحقق لهذه المجموعة.

على أن هذا التماسك والترابط أخذ في التحلل بدءا من منتصف الستينات. فعندما أعلن التشكيل الوزاري الجديد في مارس ١٩٦٤، فوجيء الناس بتجريد كمال الدين حسين والبغدادى من جميع مناصبيهما. وقيل قليل، كان كلامهما لا يزال نائب الرئيس، بل إن البغدادى كان النائب الأول، وكان اسمه يأتي بعد الرئيس مباشرة في البيانات الرسمية، وكان مبرزاً

كسياسي محنك وإداريا ممتازا. ومنذ ذلك الحين، اختفى أثر هذين القائدين البارزين. وانتشرت الشائعات، بالطبع، حول اعتقالهما والتحفظ عليهما بمنزليهما، ومصادرة أموالهما، ثم بالإفراج عنهما. ولم يشاهدا بعد ذلك علنا إلا في جنازات أقاربهما في أغسطس ١٩٦٤، وأكتوبر ١٩٦٥، ويناير ١٩٦٦. (٥٢)

والأكثر أهمية من غموض مصيرهما الشخصي هو سبب تقديمهما - أم أجبارهما على تقديمهما - استقالتهما. فلم يقدم أبدا تفسير، لا من جانبيهما، ولا من جانب زملائهما الذين ظلوا في الحكم. وهناك احتمال، وإن كان غير مؤكد، أن يكون السبب وراء ذلك هو معارضتهما لتدخل مصر السافر في اليمن.. البغدادي يعارض خشية من تأثير التدخل على اقتصاديات البلاد والتدهور الحتمي لعلاقات مصر مع الغرب، وكمال الدين حسين بسبب رغبته في تفوق مصر لمعركتها مع إسرائيل. وهناك احتمال آخر لأن يكون السبب هو اعتراضهما على اشتراكية ناصر.\*

في يناير ١٩٦٦، أعلنت استقالة حسن إبراهيم، ولم يصدر في هذه المرة أيضا أى تفسير. وكان يشغل منصب نائب الرئيس، بالرغم من أنه أضعف عناصر المجموعة.

وكان على صبرى أحد الذين حلوا محل الخارجين. وهو واحد من الضباط الأحرار المحنكين. وحتى أغسطس ١٩٥٧، كان يعتبر أحد مستشاري الرئيس بحكم عمله كمدير لمكتب الرئيس للشئون السياسية، وفي أغسطس ١٩٥٧، عين وزير دولة لشئون الرئاسة، وفي سبتمبر ١٩٦٢، أصبح رئيسا للوزارة. وعلى الرغم من أن على صبرى كان في ١٩٥٢، ضابط الاتصال بين الضباط والأمريكان ثم المسئول عن العلاقات المصرية الأمريكية (٥٣) في الأيام الأولى للثورة، إلا أنه أصبح في منتصف الستينيات على رأس المعادين لأمريكا، متزعا الاتجاه الاشتراكي واليساري في السياسة المصرية داخليا وخارجيا. وكان زكريا محيي الدين هو غريمه الرئيسي، وتولى الوزارة بعده في أكتوبر ١٩٦٥. ولم يمكث زكريا في الوزارة سوى ١١ شهرا، حيث أبعد فجأة في سبتمبر ١٩٦٦، ليتولى مكانه رجل بدون لون سياسي واضح هو صدقي سليمان. ويقال إن زكريا لم يعلم بآمر استقالته إلا عند إعلانها عن طريق الإذاعة. وكالعادة، لم يصدر توضيح رسمي أو شبه رسمي للاستقالة. واستمر زكريا في منصبه ككاتب للرئيس، ولكن - ولأول مرة منذ ١٤ عاما - نون أن يكون مشرفا على البوليس. وعندما أعلن ناصر تنحيه، في ٩ يونيو ١٩٦٧، رشح زكريا محيي الدين ليحل محله في الرئاسة، وبعد تراجع السريخ، أصبح زكريا فعليا هو نائبه الأول. وتحصن غريمه على صبرى في ١٩٦٧، بموقعه الرئيسي كأمين للاتحاد الاشتراكي. وازداد الصراع على السلطة وعلى توجيه سياسة

\* حول أسباب وتفصيل استقالة كمال الدين حسين والبغدادي راجع : مذكرات عبد اللطيف البغدادي. ج ٢ الباب السابع.



مصر دراسة. كان على صبرى مع التعاون الوثيق والمطلق مع الاتحاد السوفيتي، بينما كان زكريا يركز على أهمية التقارب مع الولايات المتحدة، وكان على صبرى مع المزيد من الإجراءات الاشتراكية في المجال الاقتصادي، في الوقت الذي كان زكريا أكثر ميلا نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية. ومن المستحيل أن نعرف يقينا إلى أى مدى كان الصراع بين الرجلين انعكاسا لصراع بين اتجاهات سياسية وفكرية متعارضة، وإلى أى مدى كان مجرد صراع بين اثنين من رجال السياسة شديدي الطموح إلى السلطة. وفاز على صبرى بجولة ١٩٦٧. فعندما تشكلت حكومة جديدة في مارس ١٩٦٨، لم يكن لزكريا وجود يذكر فيها، بينما ثبت على صبرى أقدامه كأمين عام للاتحاد الاشتراكي العربي الأول.

لقد كشفت الأحداث العنيفة التي وقعت في ١٩٦٧ عن طبيعة الحكم في مصر ورجاله. ففي مايو من ذلك العام، فقد ناصر رباطة جأشه وتغلقه. وكان على مدى سنوات - منذ الدرس القاسي في سيناء ١٩٥٦ على الأقل - ينفج سياسة تهدف إلى تقاضى المواجهة الفورية مع إسرائيل. لكنه بدأ يسفر عن عدائه المتأصل، وفي عديد من المرات - كما في حديثه إلى محطة راديو وتليفزيون كولومبيا الأمريكية في ١٢ يوليو ١٩٦٥ - كان يردد : «إن الحرب هي السبيل الوحيد لحل مشكلة فلسطين»<sup>(٥٥)</sup> وإن كانت سياسته الفعلية توجهها قناعة ترى أن شن حرب على إسرائيل غير ممكن إلا بعد تحقيق شروط معينة : ١- تفوق عسكري عربي واضح، ٢- تحقيق الوحدة العربية. ٣- عزل إسرائيل عن المعسكر الغربي. ومن الواضح أن تلك الشروط لم تكن قد توافرت بعد. لكن ناصر، مدفوعا بتحريض من سوريا، وبنصيحة سوء من الاتحاد السوفيتي، وبتغليب العواطف على المنطق، أعلن الحرب. فلم يكن لإغلاق مضائق تيران، ومطالبته للأمم المتحدة بسحب قواتها من الحدود المصرية الإسرائيلية، وحشد قوات مصرية كبيرة من المدرعات والمشاة في مواقع متقدمة من شبه جزيرة سيناء، وغير ذلك من الأقوال والافعال التي تصاعدت بنهاية مايو وبداية يونيو، من معنى سوى أنها إعلان للحرب. إذ لم تكن هناك حرب غير مفاجئة بمثلما كانت الحرب التي اندلعت في ٥ يونيو ١٩٦٧. فعبد الناصر نفسه هو الذي أعلن يوم ٢٢ مايو بغطرسية : «إذا كان اليهود يريدون الحرب، فنحن نقول لهم أهلا وسهلا، نحن مستعدون»<sup>(٥٦)</sup> ربما كان يقصد مجرد التهويش. لكن تهويشه لاقى استجابة، وكانت النتيجة كارثة على مصر. ففي أقل من ثلاثة أيام تم تدمير سلاح الطيران، وقوات المدرعات، وضاع قطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، وتعطلت الملاحة بقناة السويس، وسقط مايزيد على عشرات الآلاف من الجنود و ١٥٠٠ من الضباط قتلى، كما وقع في الأسر ٥٠٠ ضابط و ٤ آلاف جندي.

ولا يمكن لناصر أن يتخلص من مسؤوليته عن الهزيمة، فقد كان لسنوات الموجه الوحيد لسياسة مصر الخارجية، والمتحدث باسمها. ويبدو أنه اضطر صباح ٩ يونيو - بعد أن

وضحت قداحة الهزيمة - إلى حضور اجتماع بمقر قيادة الجيش، حضره المشير عامر ومعظم ضباط القيادة العليا للجيش وقادة الطيران والبحرية ووزير الحربية. وهناك كان عليه أن يواجه جبهة شبه موحدة من منتقديه الذين وجهوا إليه اللوم على تهوره وطالبوه، بشكل موارب، بالتحتي. وهكذا أعلن، في مساء اليوم نفسه، تنحيه في خطاب وجهه إلى الأمة والعالم العربي أجمع.

كان أكثر المنتقدين لناصر حدة في هذا الاجتماع واكثرهم وضوحا هو شمس بدران وزير الحربية. (٥٧) وهو أصغر من ناصر بعشر سنوات، ويمثل جيلا جديدا من الضباط المصريين. ففي الوقت الذي أصبح فيه الضباط حكاما لمصر، كان بدران برتبة الملازم، وكان يعمل، منذ ذلك الحين، بمكتب المشير عامر، حيث نال الخطوه. وفي أحد اجتماعات جامعة الدول العربية في أغسطس ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا عن ج.ع.م، روى أمين النفوري من سوريا أن بدران له تأثير قوى على ناصر شخصيا. (٥٨). وفي وزارة سبتمبر ١٩٦٦، عين بدران وزيرا للحربية، وسرعان ما اتسع نفوذه. (٥٩)

بعد أن أعلن ناصر تنحيه، هذا حذوه المشير عامر، وشمس بدران، وسبعة آخرون من قادة الجيش برتبة الفريق أول. وخلال الأيام القليلة التي تلت ذلك، ترك عدد آخر من الضباط نوى الرتب الكبيرة الجيش.. سواء بالاستقالة أو بالاستبعاد. وكان الوحيد من حملة رتبة الفريق أول الذي لم يستقل، الفريق محمد فوزي الذي أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة.

بدأ ناصر خطابه في مساء ٩ يونيو قبل الساعة بقليل، ولم يعلن عن عزمه على التحتي إلا في نهاية الخطاب. ولكن قبل أن ينتهي من إلقاء بيانه، كانت المظاهرات الشعبية التي طالبه بالرجوع عن «رأيه» قد بدأت تتدفق على شوارع القاهرة، وهو دليل واضح على أنها لم تكن مظاهرات عفوية على الإطلاق. ومن جهة أخرى، بذل خصوم ناصر، الذين يتركزون بالأساس في قيادة الجيش، جهدا كبيرا لتفريق المظاهرات في الحال، وذلك عن طريق إطلاق صفارات الإنذار بغارة جوية، وفتح نيران المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات.. أثقل من تلك التي استخدمت في الحرب نفسها. (٦٠) لكن التحذير لم يجد، لا في مواجهة الطائرات الإسرائيلية - التي لم تكن قريبة من القاهرة آنذاك - ولا في مواجهة المتظاهرين ولاء لعبد الناصر والتمسك به، والذين تزايد حماسهم وضيجههم. كانت المظاهرات منظمة من قبل عناصر من الاتحاد الاشتراكي، ولكن كان ممكنا ألا تنجح بتلك الصورة لو لم تكن تدعمها مشاعر شعبية عميقة. كانت مثل انفجار هائل لمنجم ضخمة. فمن الممكن أن يشعل المرء فتيلة، لكن اشتعال الفتيل لا يحدث في حد ذاته مثل هذا الانفجار الرهيب بدون شحنة من الديناميت. وعندما عاد ناصر للتراسة في اليوم التالي، كانت عودته استجابة، بالفعل، لرغبة شعبية عارمة.

لم تكن شخصية ناصر الكاريزمية - وهي ليست صفة تحدد نوع القيادة - بالضبط، أو

عبادة الشخصية هي التي أدت إلى رد الفعل القوي ذاك من جانب قطاع من الجماهير المصرية. فقد كان الناس يخشون - بعد انهيار الآمال والأوهام الزائفة - أن يفقدوا كل شيء، في حالة غياب زعيمهم المعبود. لقد أصبح ناصر هو الأب. وصورة الأب لا تتشكل بمجرد ظهور شخصية قوية ترغب في فرض سيطرتها على الآخرين، لكنها مشروطة أيضا بوجود الحاجة إلى ذلك عند جانب من الناس، كما هو الحال بالنسبة للأطفال. ويرى إريك رولو حكاية تدل بشدة على ما نقول. فهو يتحدث عن مواطن التقى به في القاهرة، بكى عندما سمع بنياً التلحن، وعندما عدل ناصر عن التلحن في المساء علق هذا المواطن بقوله: «عبد الناصر بالنسبة لنا مثل الأب، يمكنك أن تغضب منه وتلعنه، لكنك لا تكون سعيداً عندما يرغب في الرحيل، بل تشعر باليأس»<sup>(٧١)</sup>. أما ارنولد هونتجر، فهو ينظر إلى الموضوع نظرة مختلفة. فهو يكتب من بيروت: «يبدو أن انشغال الجماهير المصرية ببطلها قد جعلها تنسى جميع مشاكلها الأخرى، إنه شيء أشبه بالمخدر الذي لا تستطيع العمل بدون»<sup>(٧٢)</sup> الطفل يعتمد على ضحكة والده، والمدمن يعتمد على المخدر. تعبيران مختلفان بعض الشيء، لكن معناهما، والمعنى الذي يشيران إليه، واحد. والحقيقة إن «الهزائم لا تضعف من نفوذه (يقصد ناصر) على الجماهير، لأن العلاقة غير قائمة على أساس من الحقيقة»<sup>(٧٣)</sup>.

في صباح العاشر من يونيو، أعلن ناصر نزوله على رغبة الشعب، وعاد إلى الرئاسة. وكان يمكنه أن يجعل عودته مشروطة بعودة نائبه الأول وأقرب أصدقائه.. المشير عامر إلى منصبه. ولم يكن ليعارضه أحد. لكنه ترك عامر يسقط كبش فداء على مذبح الكارثة. فقبلت استقالته، وبعد وقت قصير حددت إقامته بمنزله، وفي النهاية دفع إلى الانتحار.

كان عامر أكثر من صديق حميم لناصر. فقد كان رفيقه منذ ١٩٣٨، وصهرا لأخي ناصر الأصغر غير الشقيق<sup>(٧٤)</sup>. وهناك واقعة تبين مدى العلاقة بينهما. ففي ٤ فبراير ١٩٦٠، توفي الشيخ علي عامر والد عبد الحكيم وعمدة قريته أسطال بالمنيا، وكان المشير في ذلك الوقت في دمشق، زمن الوحدة، فلم يتمكن من حضور جنازة أبيه، لانشغاله بمتابعة القتال الدائر بالتوافق على الحدود الإسرائيلية. فسافر ناصر لحضور جنازة أبيه، ولما قال أخوة المشير إنه ما كان عليه أن يكبد نفسه مشاق الرحلة، والتي تزيد على الـ ١٢٠ ميلا عن القاهرة، أجاب: «إن والد عبد الحكيم مثل والدي»<sup>(٧٥)</sup>. وكانت الزيارة الوحيدة التي قام بها ناصر لأي من قرى مصر فيما بين ١٩٥٢-١٩٦٨. وفي خطابه في نوفمبر ١٩٦٧، تحدث ناصر عن عامر قائلاً: «لقد فقدت رجلاً من أقرب الناس إلي»<sup>(٧٦)</sup>. لكنه هو نفسه تولى عنه.

لم يكن كبار قادة الجيش يختلفون في شيء عن غيرهم من قيادات البلاد، من وزراء وساسة واقتصاديين. فلم يكن هؤلاء أقل عجزاً من مروجسيهم، ولا أقل فساداً من المفكرين ورجال الدعاية. لكنهم أصبحوا كبش الفداء. ولم يقل أي من أصحاب الرتب الكبيرة، بدءاً من المشير وانتهاء باللواءات، من الطرد بصورة مهينة، وكان على رأسهم، بالطبع، عامر.

فلا عجب من أن ينتاب الضباط المصريون الإحساس بالمهانة والاستياء. ألم يكفهم ما نالهم على يد العدو.. ألا يكفى مئات القتلى والجرحى والأسرى الذين فقدوهم. وهامهم قادة البلاد، المتزيفون بالملابس المدنية، يحملونهم مسئولية الكارثة.. هم الذين كانوا ضحية نقص التدريب والكفاءة، جعلهم الحكام - الذين لا تقل مسئوليتهم عنهم - كباش فداء. واكتسح التطهير أكثر من ٤٠٠ من كبار الضباط وأواسطهم، ما بين محال إلى الاستيلاء، ومتحفظ عليه بمنزله.<sup>(٦٧)</sup> وقدّم عدد منهم إلى المحاكمة العسكرية، وأُخِرَ العام.

بعد إعلان قبول استقالته، غادر عامر القاهرة في ١٠ يونيو متوجهاً إلى قريته بمحافظة المنيا. ثم عاد بعد أربعة أيام إلى القاهرة، وتحول منزله إلى ملقن للعديد من الضباط المبعدين وكذلك بعض المدنيين، وأصبح مركزاً للتشاور في المآزق الذي تعيشه مصر. وتبلور استياؤهم من الظلم الذي طالهم - من وجهة نظرهم - وأفكارهم حول إصلاح أحوال البلاد في المطالبة بروجوع المشير عامر إلى منصبه. وكان عراب تلك الاجتماعات هو شمس بدران والمقدم جلال هريدي، وهو من الضباط البارزين، وكان قائداً للمظلات، وكلف في سبتمبر ١٩٦١ بقمع الانفصال، وأصبح في النهاية قائداً لقوات الصاعقة. ويبدو أن عامر ظل سلبياً لأسابيع، لا هو يعارض منتقدي النظام، ولا هو يؤيدهم. وفي أواخر أغسطس أعلن رسمياً عن وجود مؤامرة تدبر بيت عامر، وتلتف عناصرها حوله، كما يجري تخزين السلاح هناك بالإضافة إلى تزايد أعداد أفراد الحراسة العسكرية وشبه العسكرية. ولم يقدم دليل حقيقي على صحة تلك الاتهامات، وقد بدأت تظهر منذ سبتمبر ١٩٦٧، قصص وتفصيلات كثيرة في الصحافة المصرية والأجنبية حول الأحداث التي انتهت بموت عامر، وجزء كبير منها متناقض ومغرض بالطبع، وخاصة فيما يتعلق بمسألتين: هل كانت هناك فعلاً مؤامرة ذات خطة وأهداف محددة؟ هل انتحر عامر أم قتل؟

على أية حال، فقد بدأ التوتر وتصاعد، وبلغ ذروته عشية سفر ناصر لحضور مؤتمر القمة الرابع بالخرطوم في ٢٩ أغسطس. وكان ناصر قد استدعى عامر إلى منزله مساء ٢٥ أغسطس. ولم يعرف ما دار بينهما خلال نقاشهما الطويل، لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق، وفي النهاية أبلغ ناصر صديقه اضطرابه إلى تحديد إقامته بمنزله. وتوافقت مع هذا اللقاء شبه الودي بمنزل ناصر محاصرة منزل عامر وتفتيشه، والقبض على مجموعة من الضباط السابقين كانوا موجودين هناك.<sup>(٦٨)</sup> وبعد ذلك نشر الأهرام في ٤ سبتمبر بياناً رسمياً مقتضباً بالتحفظ على عامر في منزله واعتقال بدران، وخرجت الأزمة إلى العلن.

وتبدو أحداث اليوم الأخير من حياة عامر، ووفاته، كما وردت بالرواية المصرية شبه الرسمية، معقولة. وبيانه «الأخير» المنشور في «التايم».<sup>(٦٩)</sup> حتى لو سلمنا بصحته، لا يثبت العكس.

ففى يوم الاربعاء ١٣ سبتمبر، وفى تمام السادسة وعشر دقائق مساءً، توجه إلى منزل عامر كل من الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان، لاستدعائه للمثول أمام لجنة عسكرية. وقد حضرا شخصيا لتسليمه الاستدعاء تقديراً لمكانته السابقة. ورفض عامر الذهاب معهما، وتوجه فى السادسة وأربعين دقيقة إلى غرفة النوم، وعاد بعد دقائق. وعندما عاد إلى غرفة الاستقبال لاحظ رياض، الذى كان ينتظره، أن عامر أصبح عصبياً، وأنه يمشى شيئاً بين أسنانه. وفجأة، بدأ عامر يتصرف بصورة غير طبيعية، وعندما سئل عما إذا كان متعباً، أجاب بأنه تناول سما كى يضع نهاية لكل شيء. ونقل عامر إلى المستشفى العسكرى. وأجريت له الإسعافات اللازمة. وقد تحسنت حالته بعد ذلك فى المساء، وفى صباح اليوم التالى (الخميس) نقل إلى أحد المستشفيات للنقاهة. وكلف اثنان من الأطباء العسكريين الرسميين بالإشراف على حالته الصحية. وأمضى عامر معظم ذلك اليوم بين راقد ونائم. وفى السادسة والرابع مساءً ذهب إلى الحمام، وبعد عدة دقائق، عثر عليه أحد الحضور وقد سقط على أرضية الحمام. وهو فى حالة إغماء. فقد تناول السم مرة أخرى، ولكن بجرعة أكبر هذه المرة، كان يخفيها بمكان حميم من جسمه، ولفظ أنفاسه فى السادسة والنصف.

كان نبأ موت عامر مفاجأة وصدمة للجميع. وفى الحادية عشرة من صباح اليوم التالى، نقل جثمانه وأقيمت مراسم الجنازة ظهراً بإسقاط حيث تقيم أسرته. ولم تعلن إذاعة القاهرة الخبر رسمياً إلا فى العاشرة مساءً. ولم يعلم الشعب المصرى والعالم بالخبر إلا بعد ٢٧ ساعة من انتحاره. وقد أعقب البيان تلاوة من القرآن وتواشيح دينية.

لقد تشكل كثيرون فى حقيقة انتحار عامر. والحقيقة، إن الاغتيالات السياسية كثيراً ما تحدث بين العرب، أما الانتحار فهو نادر الحدوث. لكن معظم المصريين كانوا على قناعة بأنه أنهى حياته بيديه. وربما رأوا فى هذا الانتحار مغزى رمزياً، كتعبير عن رد فعل طبيعى للنكسة.. وموقفاً من مواقف تدمير الذات.. رجل - أو شعب - يدفع إلى الانتحار، لا بواسطة عدو حقيقى أو حتى وهمى، وإنما بيد أقرب اصدقائه.

- ١- محمد نجيب، هذه الثورة، ص ١٤.
- ٢- Naguib, Egypt's destiny, 101, Keith Wheelock, Nasser's New Egypt, London 1960, 14.
- ٣- الأهرام، ٣٠ أغسطس ١٩٤٠.
- ٤- الشريف، الإخوان، ص ١٧٠-١٧٢. Naguib, Egypt's, New York 1950, 131; Ha-
- ٥- Mizrah Hehadash, vol. 2, 151.
- ٦- Naguib, 30.
- ٧- ثروت عكاشة، «ماذا حدث ليلة ٢٣ يوليو»، الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٠.
- ٨- J. and S. Lacouture, Egypt, London 1958, 147-9. وعبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٩-٢٤؛ The Sunday Times. 17 June 1962؛ وأنور السادات، قصة الثورة كاملة، القاهرة ١٩٥٦، ص ٩٣
- ٩- السادات، ص ٧٧-٧٨.
- ١٠- Albert Weinstein, Das neue Mekka liegt am Nil, Wiesbaden (1959 or -٩ 1960), 91.
- ١١- Bolshaya Sovetskaya Entziklopedia, Vol. 15, 1962, 460.
- ١٢- الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٤-٢٦.
- ١٣- نفسه، ص ٦٣-٦٤.
- ١٤- نفسه، ص ٧٤.
- ١٥- سعيد، ص ٥٧-٥٨.
- ١٦- Lacouture, 125.
- ١٧- Gabriel Baer, A history of landownership in modern Egypt, 1800-1950, London, 1962, 221-2. ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٢، ٢١٩٠-٢٢١، ١٩٦١، ١٨٩، ٩٢، ومحمد حسنين فيكل، الأهرام، ٢ يونيو ١٩٦١.
- ١٨- The Times, London, 19 August 1952.
- ١٩- Naguib, 172-4; Lacouture, 165-6; Wheelock, 15-6; The Times, London, 14 August 1952; Hamizrah, vol. 4, 32.
- ٢٠- ناصر، فلسفة الثورة، ص ٢٢-٢٥.
- ٢١- Hamizrah, Vol. 4, 31.

- Wheelock, 18; The Jewish Observer, 2 September 1952. -٢١
- ٢٢- الراقعي، ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٥.
- ٢٣- Lacouture, 156.
- ٢٤- أمين سعيد، ص ٥٧-٥٨.
- ٢٥- Lacouture, 163; Crossman; Egypt's Mine just men, New Stateaman, London, 17 January 1953.
- ٢٦- المصور، ٢٧ مارس ١٩٥٣.
- ٢٧- الأهرام، ١٩ يونيو ١٩٥٣.
- ٢٨- Sadat, Revolt, 101، الأهرام، ١٩ فبراير ١٩٦٢ (نقى).
- ٢٩- Abegg, 43.
- ٣٠- Naguib, 16-7.
- ٣١- السادات، قصة الثورة، ص ١٤٧.
- ٣٢- الراقعي، ص ٩٤.
- ٣٣- الأهرام، ١٩ مارس ١٩٥٣.
- ٣٤- جريدة المصري، القاهرة ٢٦ مارس ١٩٥٣، Anouar Abdel Lacouture, 47-8, 265, Malek, Egypte, socite militaire, Paris 1962, 208.
- ٣٥- Who's who in UAR and the Near East 1959, Cairo, 1959, 264.
- ٣٦- Lacouture, 145; Wheelock, 39، والراقعي، ص ١٠٣.
- ٣٧- الأهرام، ١٣ فبراير ١٩٥٣.
- ٣٨- الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٥٢.
- ٣٩- الراقعي، ص ٧٤.
- ٤٠- الأهرام، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ (خطاب ناصر في حلوان) كامل شريف، المقاومة السرية في قناة السويس ١٩٥١-١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢١٦.
- ٤١- M.I.Husaini, The Moslem Brethren, Beirut 1956, 114, 131.
- ٤٢- Hamizrah Hehadash, vol 5, 110, 198.
- ٤٣- Naguib, 191, 215.
- ٤٤- نفسه ص ٢٢٥-٢٢٧؛ الراقعي ص ١١٧-١١٨.
- ٤٥- Wheelock, 27-36; Lacouture, 179-95, Hamizrah, Vol 5, 195.
- والراقعي ص ١٠٤-١٣٥
- ٤٦- J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Princeton 1956, Vol. 2, 384.
- ٤٧- كمال كيرة، محكمة الشعب، ج١، القاهرة ١٩٥٥، ص ٤٢-٤٤، ٤٩-٥٠، ٥٨.
- ٤٨- المنار، عمان، ٤ أغسطس ١٩٦٦.
- ٤٩- الراقعي، ص ١٦٤.
- ٥٠- نفسه، ص ٢٢١.

- ٥١- أحمد عطية الله ، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤ ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٥٨ .
- ٥٢- الأهرام ، ١٢ يونيو ١٩٦١ ، Abdel-Malek, 196.
- ٥٣- النهار ، بيروت ، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ ، فلسطين ، القدس (الأردن) ، ٢١ يناير ١٩٦٦ .
- ٥٤- K. Wheelock, 218; Abdel-Malek, 54.
- ٥٥- الجمهورية ، ١٤ يوليو ١٩٦٥ .
- ٥٦- الأهرام ، ٢٣ مايو ١٩٦٧ .
- ٥٧- النهار ، بيروت ، ٧ سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٥٨- الأيام ، دمشق ، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ .
- ٥٩- الجمهورية ، ١٢ أكتوبر ١٩٦٦ .
- ٦٠- Eric Rouleau, Jean-Francis Held, Jean et Simone Lacouture, Israel et les Arabes. le 3e Combat. Paris 1967, 152
- ٦١- Israel et les Arabes, 137.
- ٦٢- Neue Zürcher Zeitung, 12 June 1967.
- ٦٣- H.E. Tutsch. Facets of Arab nationalism, Detroit 1965, 91.
- ٦٤- الأخبار ، ٨ يوليو ١٩٦٤ .
- ٦٥- الأهرام ، ٦ فبراير ١٩٦٠ .
- ٦٦- الأهرام ، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٦٧- النهار ، ٧ سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٦٨- Eric Rouleau, Le Monde, 30 August 1967.
- ٦٩- آخر ساعة ، القاهرة ، ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٧٠- Time, New York, 15 December 1967.



## (٧) سوريا منذ ١٩٥٤

شهدت سوريا على مدى أربع سنوات، في المدة ما بين سقوط الشيشكي في فبراير ١٩٥٤ والوحدة مع مصر في فبراير ١٩٥٨، حكما برلمانيا. ونالت الأحزاب والصحافة حريتها، وجرت الانتخابات وتشكلت الحكومات في إطار برلماني. صحيح إن نتائج الانتخابات والممارسات البرلمانية والقرارات الحكومية لم تكن متسقة دوما مع الدستور، إلا أنه لا توجد دولة عربية واحدة حققت ما حققته سوريا في تلك الفترة من إنجازات برلمانية وديمقراطية، ومانعت به طبقاتها وأحزابها من حريات. ولم يكن ينقصها سوى الاستقرار الداخلي. فقد أساءت بعض العناصر استخدام الحرية الممنوحة لها في تدبير المؤامرات، وإشاعة حالة مستمرة من الفوضى. كما أن تنوع الأنماط الطبقية والطائفية، وحيوية الحياة العامة في سوريا، واستمرار محاولات التدخل من جانب الدول العربية الأخرى، وضغوط أطراف الحرب الباردة.. عملت كل هذه العوامل مجتمعة على تقويض أسس الدولة. وتماما، كما كان حكم الشيشكي يقدم كنموذج للتدليل على فساد الديكتاتورية العسكرية وفشلها في تحقيق تقدم بلد مثل سوريا. أصبحت فترة الحكم البرلماني تكأة لأولئك الذين يزعمون أن منح الحرية للقوى المختلفة داخل أي بلد عربي لا تنجب إلا الفوضى وضياع الاستقلال.

ويعود عدم استقرار الأوضاع في سوريا - في جانب كبير منه - إلى «الاهتمام» الزائد من جانب الدول العربية بخير البلاد ومستقبلها، وبخاصة من جانب مصر والعراق. وكانت سوريا دائما هدفا للتنافس العربي. فعلى مدى السنوات الألف الماضية شهد تاريخ العلاقات العربية سلسلة من الصراعات من أجل السيطرة على دمشق «قلب الأمة العربية». وفي الخمسينيات، دخلت في التنافس على سوريا القوى التي كانت تسعى لتوريط دول الشرق الأوسط في الحرب الباردة. وكانت سوريا ترفع لواء الحياد. وكان ذلك أمرا طبيعيا لسيادة الديمقراطية، والمكانة التي حققتها مصر التي أصبحت منذ مؤتمر باندونج ١٩٥٥ على رأس المحايدين في الشرق الأوسط. في الوقت الذي أخذ فيه نفوذ الدول الهاشمية الموالية للغرب - العراق والأردن - يتضاؤل في سوريا، كما ازداد الصراع مع تركيا، الشديدة الولاء للغرب، حدة.

كان الضباط الذين أطاحوا بالشيشكي قد سلموا الحكم إلى المدنيين، وعادوا إلى ثكناتهم. لكن انسحابهم من المسرح السياسي، كان مؤقتا. فلم يكن باستطاعتهم التوقف طويلا عن اللعب في السياسة، سواء كممثلين رئيسيين على الخشبة، أو كمحركين للخيوط من وراء

الستار.. وكان تراخى الحكم المدني مغرياً. وفي أواخر ١٩٥٦، أى بعد أقل من ثلاث سنوات من طرد الشيشكلي، حذرت «التأييمز» اللندنية من أن سوريا «عرضه للديكتاتورية العسكرية»<sup>(١)</sup> مرة أخرى. فصراعات المصالح والأفكار أحدثت انقساماً بين صفوف الضباط، ولم يعد الساسة من الضباط قادرين على العمل معاً، شأنهم شأن نواب البرلمان.

وكانت بعض مجموعات هؤلاء الضباط تمارس نشاطها في المنفى، خاصة بيروت. ومن هناك أخذوا يخططون للانقلابات بالاتفاق مع الشيشكلي وزعماء الحزب القومي السوري، وخاصة مع عملائهم في الحكم العراقي. وكانت قيادة الأركان العراقية تدممهم بالمال والسلاح. وكان محمد صفا، هو الوسيط الأساسي مع العراقيين في ١٩٥٥-١٩٥٦. وهو أحد قادة الدفعة بجيش القوقاز في فلسطين عام ١٩٤٨. وعمل بعد ذلك، وهو برتبة العقيد، كملحق عسكري بفرنسا والولايات المتحدة. وهو من رجال الحزب القومي السوري، وسبق للشيشكلي أن أبعد عن الجيش في ديسمبر ١٩٥٢. وقد هرب إلى العراق حيث قاد «الحركة السورية الحرة»، التي كانت تهدف إلى ضم سوريا إلى المعسكر الهاشمي الموالي للغرب. وبعد سقوط الشيشكلي، تسلل إلى داخل سوريا في يونيو ١٩٥٤، وألقى القبض عليه بتهمة محاولة الانقلاب. وفي ١٩٥٥، عاد مرة أخرى إلى التنقل بين بغداد وبيروت. وقد وضع، بالتعاون مع قيادة الأركان العراقية، الخطط لتنظيم «جيش سوري حر». فقد كشف الستار عن الخطة أثناء محاكمة قادة جيش نوري السعيد أمام محاكم الشعب التي أقامها قاسم والمهداوي، إذ كان مقرراً تدريب جيش يهدهد المعسكرات السرية، في قبرص أو تركيا، لغزو سوريا. وكانت الخطة مكتملة التفاصيل، بما فيها إنشاء بيت للدعارة داخل المعسكر، حتى لا يضطر الجنود للهو في الخارج، مما يهدد بكشف السر<sup>(٢)</sup>.

لم يكن ممكناً لمغامرات محمد صفا أن تكتسب أى قدر من الأهمية لولا الدعم العراقي، ويرغم ذلك فقد ظلت مجرد أحداث غامضة.

وفي منتصف الخمسينيات أخذ تيار المعارضة البعثي، بين الضباط، يزداد قوة. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في سبتمبر ١٩٥٤، حصل البعث على ٢٢ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ عددها ١٤٢. ولم يكن قد حصل في ١٩٤٩ سوى على مقعد واحد من ١١٤ مقعداً. وبالرغم من أنه كان حزب الأقلية، إلا أنه استطاع أن يحقق نفوذاً يفوق حجمه، وخاصة في الجيش. وكان عدنان المالكي أبرز ضباط البعث في ١٩٥٤، وهو أحد قادة المؤامرة التي أطاحت بالشيشكلي. ولد بدمشق في عام ١٩١٨، والتحق بخدمة الجيش في ١٩٣٩. وفي حرب فلسطين، جرح في معركة ميسمار هابردين. كان من المساعدين المقربين من الزعيم، الذي رقاها إلى رتبة المقدم، ثم اختلف معه بعد ذلك، وأرسل إلى فرنسا للدراسة. وتولى في عهد الشيشكلي شؤون التعليم بالجيش. لكن أفكاره البعثية لم تظل سرا، فأحيل إلى الاستيداع في

ديسمبر ١٩٥٢، وقضى فترة بالسجن خلال عام ١٩٥٣. وبعد طرد الشيشكلي تولى رئاسة العمليات وكان عمره ٣٦ عاما ويرتبة العقيد. وكان البعض يعتبره رجل المستقبل، ولهذا السبب قرر أعداء البعث التخلص منه. ففي ٢٢ أبريل ١٩٥٥، أُغتيل في دمشق أثناء مشاهدته ل المباراة كرة القدم بين الفريقين السوريين والمصري. وكان القاتل، الذي قتل نفسه في الحال، رقيقيا بالشرطة العسكرية وعميلا للحزب القومي السوري<sup>(٣)</sup>.

وتماما، كما حدث عقب محاولة اغتيال ناصر في أكتوبر ١٩٥٤ وما تبعها من حملة قمعية وحشية ضد الإخوان المسلمين، فقد أعقب اغتيال المالكي حملة اضطهاد استهدفت الحزب القومي السوري. فجزت المحاكمات السورية، وحل الحزب. والصق بالمقدم غسان جديد تهمة تدبير عملية الاغتيال. وغسان هو أحد أعضاء المجلس العسكري الحلي الذي أطاح بالشيشكلي. وإذا ما استبعدنا العدا للديكتاتور، فلم يكن ثمة شيء آخر يجمع بين البعث والحزب القومي السوري، وفي ١٩٥٤ بلغ العدا بينهما ذروته. ففي أوائل ١٩٥٥، أبعد غسان جديد من الجيش بسبب صلاته بالسفارة الأمريكية، وإثارته للفتن في الجيش، فهرب إلى لبنان. وكان قاتل المالكي علويا، مثل جديد، ومن نفس قريته. وبعد قتل المالكي صدر الحكم غيابيا على جديد بالإعدام. ولما رفضت الحكومة اللبنانية تسليمه، حاول عملاء المخابرات السورية اختطافه. وعندما فشلت تلك المحاولة، قاموا بتسوية الحساب معه بطريقة بسيطة للغاية. ففي ١٩ فبراير ١٩٥٧، لقي جديد مصرعه إثر إطلاق الرصاص عليه بأحد شوارع بيروت<sup>(٤)</sup>.

وبعد مقتل المالكي تدعت مكانة عبد الحميد السراج وتؤكد نفوذه. والسراج من مواليد حماه، وهي أيضا مسقط رأس زملائه الحوراني والشيشكلي وحمدون وقنوت. وكان شديد التأثير بشخصية جمال فيصل، معلمه بالكلية العسكرية بجمص التي كان يدرس بها في ١٩٤٧، ويافاكره العروبية. (تولى فيصل بعد ذلك قيادة قوات الجمهورية العربية المتحدة في سوريا على عهد الوحدة مع مصر). كانت أفكار السراج، مثل أفكار فيصل، تشبه إلى حد كبير أفكار البعث. لكن أيا منهما لم ينضم لهذا الحزب. وفي ١٩٥٥، أصبح فيصل رئيسا لشؤون الأفراد بالقيادة العامة والسراج رئيسا للمخابرات. وقد أفرق الأخير البلاد بشبكة من العملاء. وأدار عمله بمهارة عالية، حتى يقال إنه يستطيع أن يسمع ديبب النملة في أي مكان من سوريا. وعلى الرغم من أنه لم يكن عضوا بالحزب، فقد ارتضوه قائدا للضباط البعثيين. وكان يطمح إلى أن يكون رئيسا للأركان، لكن أمله هذا لم يتحقق أبدا. ونجح بمكانته في بذر الشكوك في أوساط العناصر غير البعثية، وجمع في يده قدرا من السلطات أثارت التكهّنات حول إمكانية عودة الديكتاتورية العسكرية. وفي يواير ١٩٥٦، أجبر شوكت شقير على الاستقالة من منصبه كرئيس للأركان. وهو درزي من لبنان، يفهم في العسكرية أكثر مما يفهم في السياسة. وقد تحالف الضباط البعثيون مع ممثلي اليمين من الضباط للتخلص منه. لكن

السراج - لسوء حظه - لم يعين خليفة له، وأُسند المنصب إلى توفيق نظام الدين، وهو ضابط محافظ، ينتمي لأكثر عائلات سوريا ثراء وارشقراطية. وبعد مرور عام، فى أغسطس ١٩٥٧، أُجبر نظام الدين أيضا على الاستقالة بسبب خلافه مع السراج وزمرته، الذين كانوا يتصرفون فى تعيين وترقية وطرد الضباط تبعا لميولهم السياسية. وللمرة الثانية يخيب رجاء السراج، فقد عين غيف البزرى رئيسا للأركان، وفقد البعث الأمل فى السيطرة على البلاد، فقد كان قاده يدركون أنه يمكن للحزب أن يحقق زيادة طفيفة فى عدد المقاعد فى حالة إجراء انتخابات جديدة، لكن هذا لا يكفى لانتشالهم من موقع الأقلية. ولهذا السبب سعى البعث والسراج سعيا حثيثا لإتمام الوحدة مع مصر.<sup>(٥)</sup>

لم يكن رئيس الأركان الجديد أكثر يمينية من البعث، بل كان على العكس، يساريا بكل معنى الكلمة، فقد انجذب نحو الاشتراكيين والشيوعيين أثناء تدريبه بفرنسا. وفى صيف ١٩٥٥، كان لا يزال برتية المقدم، إلا أنه رقى، فى خلال عامين، إلى أمير لواء، ويعتبره العديد من أنصاره وخصومه، على السواء، شيوعيا، وربما كان عضوا منظمًا بالحزب. وفى خريف ١٩٥٧، ألح بعض البعثيين، فى تفسير أسباب خلافهم مع البزرى، أنه كان «أكثر يسارية» وأقل تحفظا تجاه الاتحاد السوفيتي. وواضح أن التأكيد على علاقته بالاتحاد السوفيتي كان الهدف منه إظهار سبب اختياره كرئيس للأركان. فخالد العظم وزير الدفاع آنذاك، كان مليونيرا من رجال الصناعة، ويفاخر فى الوقت نفسه بصداقته مع خروشوف. وكان البعثيون برغم إدعائاتهم اليسارية معادين للسوفيت، كما كان ميشيل عفلق، مفكر الحزب، - شأن العديد من الشيوعيين السابقين - عدوا للشيوعية والشيوعيين. وكان العظم رأسا لائلا بالانتماء والعقيدة، لكنه يؤمن - مثل خروشوف - بالتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة. وهو يرى فى التعاون الاقتصادى والسياسى مع موسكو ضمانا لاستقلال سوريا فى مواجهة الضغوط الواقعة عليها من جانب جيرانها الموالين للغرب، وأيضا فى مواجهة مصر التى ترفع لواء العروبة. ولهذا السبب فضل البزرى على السراج.

وفى أواخر ١٩٥٧، ساد الهلع سوريا. فقد أدت سياسة الحياد التى كانت تتبعها إلى عزلتها عن جيرانها - لبنان، وتركيا، والعراق، والأردن، وإسرائيل - والتى كانت كل منها تحتفظ على علاقة، بشكل أو بآخر، بالغرب، وعلى قدر من العداء لها. وتصاعدت المخاوف من احتمال إقدام أى من هذه الدول على غزو سوريا، بتشجيع من أمريكا. وفى نفس الوقت، كان هناك قطاع داخل سوريا يرى أن الشيوعيين يسيطرون على مقاليد الأمور فى البلاد. ووسط تلك المخاوف وانعكاساتها البالغ فيها داخليا وخارجيا، أصبح هناك رأى سائد يرى أن سوريا على وشك أن تتحول إلى ديمقراطية شعبية تابعة للاتحاد السوفيتي. وفوق ذلك، فقد أجمع الكل على أن زعماء البلاد المرتبكين غير قادرين على التعاون فيما بينهم وإذلك فروا إلى الوحدة

مع مصر. هربوا من قوضى دمشق إلى استقرار القاهرة .. من الشيوعية إلى عدا  
ناصر الراضل لها.. من استقلال سوريا المنفرد إلى الوحدة العربية.\*

وتعتبر الوحدة بين مصر وسوريا أندر مثال فى التاريخ المعاصر لوحدة طوعية بين بلدين  
غير متجاورين، جاءت المبادرة إليها من البلد الأصغر. وقد جاءت هذه الوحدة بسبب ظروف  
طارئة ولم تعمر طويلا، لكن جذورها عميقة فى وجدان سوريا وتاريخها. فقد كانت دمشق  
دائما هدفا لكل طموح عربى فى تأسيس دولة موحدة كبرى، كما كانت المنجم الحى الذى يشع  
بأفكار الوحدة . ولعل ازدهار البحث فى سوريا يرجع إلى تلك العقيدة العروبية الفاضة التى  
تدعو الى «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». وقد تجسدت هذه الرسالة الخالدة، فى  
منتصف الخمسينيات، فى شخص ناصر. فقد قدم زعماء مصر الجديدة أنفسهم باعتبارهم  
عربا، تحتل القومية العربية المكانة الأسمى فى دعايتهم. وكانت سياسة ناصر الخارجية تحقق،  
فى تلك الفترة، النجاح ثلو النجاح. فقد نجحت مصر فى إنهاء صراعها الطويل مع  
البريطانيين وأجبرتهم على الرحيل عن القواعد العسكرية، كما صمدت فى وجه الضغوط  
والاغراءات لضمها إلى حلف بغداد . ونجحت كذلك فى الحصول على دعم عسكرى كبير من  
الاتحاد السوفيتى، وأمنت قناة السويس وأحرزت نصرا سياسيا على العدوان المشترك من  
جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى ١٩٥٦. وباختصار، فقد بلغت مكانة مصر عنان السماء.  
كان البعثيون هم المبادرون بسلسلة البيانات والقرارات التى صدرت عن البرلمان السوري،  
والتي مهدت الطريق أمام الوحدة. أما الخطوات العملية لتحقيقها فكان وراها قادة الجيش من  
البعثيين وغير البعثيين. ففي ١٢ يناير ١٩٥٨، توجه البزرى رئيس الأركان - ذون علم الحكومة  
- إلى القاهرة، بصحبة ١٢ من كبار ضباط الجيش، هم قيادة الجيش بكامل هيئته اللقاء  
ناصر واقتراح وحدة فورية عليه. ولم يتخلف بدمشق سوى اثنين فقط من قادة الجيش :  
النورى نائب رئيس الأركان والسراج رئيس المخابرات. وقد قاما فور رحيل زملانتهما بإبلاغ  
الحكومة بالهدف من الرحلة، وطالبوا بالمساعدة فى سرعة إنجازه<sup>(١)</sup>. ولم تستغرق المباحثات  
بين المصريين والسوريين أكثر من ثلاثة أسابيع، وفى أول فبراير أعلن قيام الجمهورية العربية  
المتحدة (ج.ع.م). ولم تعد مصر وسوريا منفصلتين سياسيا، وإن ظل الانفصال الجغرافى.  
وهناك تخمينات عديدة حول السبب الذى من أجله وضع البزرى نفسه على رأس المؤيدين  
للوحدة. لكنه كان يأمل فى بعض الاستقلال الذاتى لسوريا فى إطار ج.ع.م. ولذا، فقد كان من  
أوائل الذين اقتنعوا مبكرا بالاستقالة، والتي قدمها فى ٢٢ مارس.

كان ناصر مترددا فى الاستجابة للمبادرة السورية. لكنه وافق أمام توسلات السوريين،

---

\* حول تلك الفترة التى عاشتها سوريا قبل الوحدة، من المفيد الإطلاع على الفصل الخامس من كتاب «سنوات  
الغليان» لمحمد حسنين هيكل.

بشرط تخلي سوريا عن كل ما يميز نظامها السياسي، والسماح له بفرض نظام جديد. وهكذا، قامت مصر بفرض الأوضاع التنظيمية والحكومية السائدة فيها على سوريا كما لو كانت أحد أقاليمها. فلجبرت الأحزاب على التوقف وحل نفسها. وقد أمك البعث في السماح له بالاستمرار كحزب، بل إن البعثيين داعبهم الأمل في السماح لهم - من خلال العمل تحت عباءة الاتحاد القومي - بالعمل كحزب حاكم. ولأن البعث هو الذي عزز الاتجاه نحو الوحدة، فقد تضاعفت شهرة زعمائه للسلطة. فقد كانوا لزمّن طويل جدا قريبين من السلطة دون امتلاكها، وهم الآن يريدون كطف الثمار. لكن الدلائل تشير إلى أن هذا المستنقع قد انتهى زمنه، وأن له أن يذهب. فناصر لم يكن مستعدا - كما كان الحال في مصر - لاقتسام السلطة مع أية قوة شعبية أخرى في سوريا. وهو لم يكن - مطلقا - يعتبر نفسه بعثيا، ويعلم من سابق تجربته مع الإخوان أن مجموعات كهذه يمكن أن تكون منافسا خطيرا له. وقد ضاعف الطموح المتزايد للبعث بعد الوحدة من ريبته. وفي خطاب ألقاه في ١٩٦٣، يتهمهم بمحاولة أن تكون سوريا شبيعة لهم، عزية<sup>(٧)</sup> صحيح إن قادة البعث أصبحوا من الوزراء، ولكن ليس بوصفهم ممثلين لحزبهم، وأخذ نفوذهم يتضاؤل تدريجيا منذ اليوم الأول للوحدة. وما قد انتهى عصر النشاطات الحزبية الضيقة، ليحل مكانه الاستقرار الصارم للدولة البوليسية.

كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة في سوريا، في جوهرها، حكومة ضباط. فقد أضيف الوزراء السوريون، مدنيون وعسكريون، إلى مجموعة القمة الحاكمة من الضباط المصريين. ويمكننا تقسيم الضباط السوريين الذين تولوا مناصب وزارية وقيادية في الجيش عند بداية قيام الجمهورية العربية المتحدة، إلى ثلاثة أقسام: بعثيون مثل حمدون، ومتعاطفون مع البعث مثل السراج، ثم غير البعثيين من مؤيدي الوحدة العربية مثل جمال فيصل. وقد تولى جمال فيصل قيادة القوات المسلحة للجمهورية العربية بسوريا بعد استقالة البرزي من قيادة الأركان بعد ثلاثة أسابيع من قيام الوحدة، كما سبق واسلفنا. وضمت أول حكومة ل ج.ع.م ١٤ وزيرا سوريا، أربعة منهم من الضباط. وخلال التغييرات العديدة التي طرأت على الأشخاص والتنظيمات في عهد الوحدة، كانت نسبة الضباط بين السوريين في تزايد مطرد ففي فبراير ١٩٥٨، كان هناك بين كل سبعة من الوزراء اثنان من الضباط، وفي أغسطس ١٩٦١، أصبحت النسبة ٢:٥. والظاهرة الملفتة للنظر هي تقليص عدد الوزراء من الضباط البعثيين. فقد استقال مصطفى حمدون وعبد الفتي قنوت في أواخر ديسمبر ١٩٥٩، وخرجهما اثنان من الوزراء البعثيين المنينين هما: أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار. وكار البعث قد تلقى هزيمة كبيرة قبل ذلك بنصف العام، ففي انتخابات الاتحاد القومي في يوليو ١٩٥٩، لم يحصل الأعضاء السابقون بالحزب إلا على ٢٠٠ صوت من إجمالي عدد الأصوات البالغ ٩٤٤٥ صوتا. (٨) وكان البعث قد حصل في انتخابات البرلمان السوري في ١٩٥٤، علم

١٥٪ من إجمالي المقاعد، أما في انتخابات السنوات الثلاث للوحدة فقد زاد نفوذه، لكنه لم يحصل - بعد عام ونصف من الوحدة- على أكثر من ٢٪. والحقيقة إن السلطة لم تكن تسمح بالفوز إلا لمن ترشحه، وكان واضحاً أن ناصر يريد التخلص من البعث. ولم يكن هذا صعباً. ففي ١٩٥٩، أصبح إحساس السوريين بخيبة الأمل في الوحدة مع مصر ملموساً، وكان كثير من المواطنين يحملون البعث مسؤولية ضياع استقلال سوريا، وكان ذلك ملائماً لناصر كي يجعل منهم كبش الفداء.

في ربيع ١٩٦٠، انتشرت الشائعات باستقالة اثنين آخرين من الوزراء الضباط السوريين، هما أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، ثم أعلنت استقالتيهما رسمياً في أوائل مايو. وكان النفوري واحداً من الضباط القلائل الذين بدأوا خدمتهم العسكرية كجندى عادي. وفي عهد الزعيم رقي إلى رتبة الملازم أول ثم النقيب وأُسندت إليه قيادة سرية، وفي الخمسينات تواترت ترقياته حتى أصبح في أغسطس ١٩٥٧ زعيماً، ونائباً للبرزي رئيس الأركان. وفي عهد الشيشكلي أيضاً كان قريباً من «حركة التحرير»، وانجذب إلى البعث وإن لم يخرط في صفوفه. ويعتقد أن له ميولاً - وربما علاقات- غربية. وربما بسبب هذا، أو بسبب علاقته الوثيقة بالبعث، وربما لكلا السببين، وقع الخلاف بينه وبين ناصر. وتشابه آراء أحمد عبد الكريم في الخمسينات إلى حد كبير، مع أفكار النفوري، لكنه على عكس الأخير طلب إعفاء فور تعيين البرزي رئيساً للأركان.<sup>(٩)</sup>

وقد حل محل الوزراء الضباط المنسحبين ضباط سوريون آخرون، معروفون بولائهم التام لناصر، هم العقلاء : أكرم ديري، وأحمد الحنيدى، وطعمة العودة الله، وجادو عز الدين. وكان السراج هو الضابط السوري الوحيد الذي احتفظ بمنصبه طوال فترة الوحدة. وظل يصعد بصعود البعث، وتركه عندما سقط الحزب في نظر ناصر، بل إنه استطاع أن يراكم في يديه المزيد من السلطات حتى أصبح بمثابة نائب الرئيس في الإقليم الشمالي. وفي أكتوبر ١٩٥٩، تولى عبد الحكيم عامر الإشراف على سياسة الجمهورية العربية المتحدة في سوريا، وفي سبتمبر ١٩٦٠، حل محله السراج الذي كان رئيس وزراء إقليمياً وسكرتيراً للاتحاد القومي ووزيراً للداخلية ومشرفاً على الشرطة وشعبة الأمن. ويرى بعض المراقبين أن منح السراج هذه السلطات هو بمثابة انتصار شخصي له على منافسه عامر، بينما يعتبره آخرون مزيداً من الحكم الذاتي لسوريا بعد تزايد الشعور بالاستياء وخيبة الأمل. وعلى أية حال فقد كان السراج محل ثقة ناصر التامة. ولم يكن السراج مدعوماً من جانب غالبية الرأي العام السوري، لكن سلطته قامت على أساس استعداده للعمل كأداة لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، ووجد ناصر في ذلك وسيلة ملائمة لتسيير دفة الأمور في دمشق، بيد رجل من أبناء حماه، وليس مصرياً.

ويدعى البعض أيضا أن مصر جعلت من سوريا مستعمرة اقتصادية لها، وسوقا لمنتجاتها الصناعية، حيث حلت البضائع المصرية الأرخص، بسبب انخفاض الأجور، محل البضائع السورية في السوق المحلي. لكن فحص الميزان التجارى لا يؤكد ذلك. (١٠) والنظم المالية والجمركية لم تكن موحدة. وحتى لو كان لدى مصر نية استقلال سوريا، فإن ذلك لم يتأتى لها، إما بسبب قصر مدة الوحدة أو لأسباب أخرى. صحيح إن سوريا شهدت خلال سنوات الوحدة أزمة اقتصادية أسهمت في خيبة أمل السوريين في حلم الوحدة، بعد أن رأوه مجسدا، لكن هذه الأزمة لم تكن من صنع الإنسان. إذ عانت سوريا ابتداء من شتاء ٥٨-١٩٥٩، والخمس سنوات متتالية حالة جفاف شديد. وبينما كان متوسط إنتاج الدونم من القمح في ١٩٥٧، ٦٨ كجم وفى ١٩٥٨، ٩٠ كجم انخفض فى ١٩٥٩ إلى ٣٥ كجم، و٤٣ كجم فى ١٩٦٠، ثم ٣٦ كجم فى ١٩٦١. كما انخفض محصول الشعير بنسب أكبر. (١١) فسوريا تعتمد أكثر من أى بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط، على الأمطار الشتوية، ويكون العام المطير خيرا لها، بينما الجفاف نعمة عليها، وهى لم تكن تحت ضربات القحط بسبب المصريين، لكن نجاحا آخر للوحدة في مجالات أخرى لربما خفف من حدة القحط، ولكن لأن الأسس السياسية والقومية للوحدة كانت ضعيفة، فقد جاءت الأزمة الاقتصادية كاملا مساعدا ضد بقائها.

وفى مواجهة قوى الطرد العديدة في سوريا، كان الجيش بمثابة الركيزة الصلبة للوحدة، لكن صدعا خطيرا أصاب صفوف الضباط. وسوف نورد هنا بعض تصريحات عبد الكريم زهر الدين رئيس الأركان السوري الجديد، فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ٢ أكتوبر بعد أربعة أيام من الانفصال. والتصريحات وإن كانت من طرف واحد، وربما كانت غير دقيقة، إلا أنها تعكس، بلا شك، أحاسيس الضباط السوريين والتي صدر ما هو أشد منها قسوة فى مناسبات أخرى. فهو يشير فى البداية إلى الدور الحاسم، فى الوحدة، الذى قام به «الضباط السوريون العرب الذين رضعوا لبن الوحدة وهم فى المهد، وشبوا على نورها، ويؤمنون بها إيمانهم بالله. لكن هذه الروح لم تتوافر مطلقا عند إخواننا فى الجنوب. وكان هذا بداية الأحداث التى انتهكت الوحدة وقد سبقتها، وقد بدأوا بالجيش. لقد تم إعلاننا عن الوحدة منذ اليوم الأول بتبادل الضباط بين سوريا ومصر، وذهب شبابنا ممثلًا حيوية وحماسا للقضية العربية.. ولكن ما الذى أرسلت به إلينا مصر ؟ هنا كان أسى البلاد، والسبب فى كل الانحرافات والخطايا التى ارتكبت أخيرا باسم الوحدة. لقد جاؤا لنا بروح ضباط البوليس السرى، لا بروح القومية التى لاقيناها بها.. ولا بمشاعر الأخوة العربية التى تشيع الصداقة الحقة والثقة المتبادلة بين الرجال. بدأوا ينتشرون كالأخطبوط فى العديد من المؤسسات، ويسدون يانفهم فى كل شىء، ويفرضون أنفسهم على كل شىء. إن الانضباط يتطلب مراعاة صارمة لتسلسل الرتب واتباع النظم المعمول بها، سواء فى التعيينات أو الاتصال، لكن هؤلاء



الرجال لم يراعوا شيئاً من ذلك. فبدلاً من الاتصال بالقيادة العليا للجيش وضباطها الكبار، كان الحكام المصريون يتصلون بضباطهم مباشرة، بالرغم من أن رتب هؤلاء الضباط ومناصبهم أدنى من قادتهم. لقد استأثروا بجميع المناصب الحساسة بقيادة الجيش الأول (السوري) وفي الوحدات. في الوقت الذي اكتشف فيه كبار ضباطنا العاملين بمصر أنهم يجلسون خلف مكاتب خشبية بلا سلطات أو نفوذ، وكان الضباط السوريون كلما حذروا أو تشكوا يتهمونهم بالانقياسية، وبدأت عمليات الإبعاد الجماعي المنظمة، ومن يوم لآخر أخذ عدد الذين يصرفون في التزايد، سواء بالنقل إلى الخارجية، أو إدارات الجيش، أو المعاش وبهذه الطريقة بدأت الصداقة والثقة بين الشمال والجنوب تنهار، كما لو أن إخواننا في الجنوب أرادوا لهذه لكرامية أن تتم وتنتشر. أصبح الموقف شبيهاً بالوضع أيام الانتداب.. شيء أشبه بالاستعمار.. فعند توحيد القوانين، كان المنطقي أن نختار القوانين الأفضل. لكن إخواننا في الجنوب لم تكن لديهم هذه النية، وفرضوا قوانينهم بالقوة. فلم يشرك أحد من الجيش الأول في إعداد القوانين العسكرية، التي أعدت وكتبت وأعلنت.. في الجنوب. (١٢)

وفي اجتماع الجامعة العربية بشقورة في أغسطس ١٩٦٢، أعاد أمين النفوري، ممثل سوريا، تكرار هذه الاتهامات وأضاف العديد من التفاصيل: «أكثر من ١١٠٠ ضابط سوري و ٣٠٠٠ من ضباط الصف طردوا من خدمة الجيش، كما نقل ٥٠٠ ضابط آخرون إلى مصر.. لا عمل لهم في مواقعهم الجديدة سوى قراءة الجرائد. وفي مقابل هؤلاء الضباط جاء إلى سوريا أكثر من ٢٣٠٠ ضابط مصري، كان أقلهم رتبة يحصل على بدلات شهرية لا تتعدى ٨٠٠ ليرة سورية تدفعها الخزينة السورية، وهذا غير مرتبه الأساسي». (١٣) كما أعلن أن مدرسة القوات الجوية السورية نقلت إلى مصر. وأضاف أنه في الوقت الذي كان يتخرج فيه ما بين ٢٠-٣٠ طيار سنوياً قبل الوحدة، فإنه لم يزد عدد الطيارين السوريين الذين أتموا تدريبهم بمصر خلال سنوات الوحدة الثلاث على خمسة طيارين. أما عن الضباط المصريين الذين غرروا ببناات المدارس فلم يقدموا إلى المحاكمة، واكتفى بترحيلهم إلى مصر.

وبالرغم من احتمال المبالغة في تلك الاتهامات، علما بأن المصريين لم يقدموا من الحقائق ما ينبغيها، فإنها تظهر مدى مشاعر الظلم والأسى التي امتلأت بها نفوس الضباط، وجعلتهم يقارنون فترة السيادة المصرية بفترة الاحتلال، واعتبارها «نوعاً من الاستعمار».

إن قوة النظام الديكتاتوري هي في الوقت نفسه، مصدر ضعفه. والتركيز الشديد للسلطة في يد حفنة قليلة، وكبت حرية النقد تقود الأمور إلى حالة تعجز معها السلطة عن إدراك حجم المعارضة بدقة. ولو لم يكن الأمر كذلك لثريث ناصر في صيف ١٩٦١، قيل أن يضيف ضربة مباشرة ضد المصالح الأساسية للطبقة الوسطى السورية، بعد إلغائه التنظيمات الحزبية والعمالية والحط من المثقفين والضباط. ولكن هذا ما فعله بالضبط. فقد كانت للقوانين

الاشتراكية التي صدرت في يوليو ١٩٦٦، نتائجها المختلفة في سوريا عن تلك التي حققتها في مصر. فمعارضة الطبقة المتوسطة لتلك الإجراءات وإن كانت نابعة من مصالح رجعية، إلا أنها اتخذت شكل المعارضة القومية أيضاً كما أن التأميم في مصر، اتخذ في البداية شكل التصير، أي نقل الممتلكات والأموال من يد الأجانب إلى يد المصريين. ويلاحظ عيسوي أنه من بين ١٠٠٧ أسماء من حملة الاسم التي تزيد قيمتها على ١٠,٠٠٠ جنيه مصري من أسهم ١٤٨ شركة أمتت في يوليو ١٩٦٦، هناك ٥٥٪ منهم من المصريين المسلمين. و٦٪ من الأقباط، بينما يحمل باقى الاسهم أبناء جنسيات أجنبية أو من السوريين. وإذا كانت هناك إمكانية للتحقق من توزيع رأس المال، فسوف نجد أن نصيب المصريين يقل عن النصف. علاوة على ذلك، فقد كان السوريون واللبنانيون يشكلون ٢٢٪ من حملة الأسهم.. أى أن السوريين كانوا يملكون نسبة كبيرة من الأصول المصرية. (١٤) وفي ١٩٦٦، كانت البنوك وشركات التأمين وتجارة الجملة بيد الأجانب، بدرجة كبيرة، وكذلك الصناعة والاستيراد بدرجة أقل. أما في سوريا، فقد كانت هذه الفروع تديرها الطبقة الوسطى، التي لعبت دوراً اقتصادياً كبيراً في الخمسينيات. فإذا كانت القاهرة والاسكندرية تنظر إلى قوانين يوليو ١٩٦٦ على أنها تصدير لرأس المال الأجنبي، فربما اعتبرت دمشق و حلب أيضاً تصميراً.. ولكن لرأس المال السوري. في الوقت نفسه، انتشرت الشائعات في سوريا عن اقتراب توحيد العملة بين البلدين، وأن من المتوقع أن يكون سعر التحويل مجافياً لمصالح الإقليم السوري. (١٥)

وإذا كان من المستحيل الحكم على الأهمية النسبية للعوامل المختلفة التي أدت إلى الانفصال، فإن الربط بين تاريخي قوانين التأميم في منتصف يوليو والانفصال في أواخر سبتمبر ١٩٦٦، يوضح بجملة مدى قوة ونفوذ الطبقة البرجوازية السورية. كذلك كان من الصعب أن نجد نصيراً للوحدة بين القطاعات الأخرى، سواء بين الفلاحين أو العمال.. أو بين المثقفين أو الضباط.

ولقد تم الانفصال عن طريق انقلاب قام به ضباط الجيش.

وكان الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٦٦، قد بدأوا منذ ١٩٥٩ يتدثرون عن مساوئ الوحدة. وفي ١٩٦٠ بدأ اتصالهم بالنظام الأردني. (١٦) وكان خالد الجدة هو أحد الوسطاء بين الضباط ورجال الأعمال وممثلي الأردن. والجدة، وهو مقدم متقاعد، كان عضواً بمجلس الحرب الأعلى الموالي للهاشميين والذي كان الضناوى قد شكله في ١٩٤٩. والمعلومات التي توافرت حتى الآن تعطى انطباعاً بأنهم بدأوا في مناقشة العمل في بداية ١٩٦٦. لكن المحادثات أخذت شكل العموميات، ولم تتبلور عن تنظيم أو خطة حتى ما قبل وقوع الانقلاب بيوم أو اثنين على الأكثر. (١٧)\*

\* هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك، وأن توقيتاً للقيام بالمركبة تقرر قبل الموعد الذي قامت فيه بشهريين مما يدل على أن التبدير والتنظيم أقدم من ذلك. لمزيد من التفاصيل راجع : سامي عاصمة، أسرار الانفصال بمصر وسوريا، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٨٩ وملايها.

فى ذلك الوقت وقعت أزمة فى العلاقة بين المصريين والسوريين حول مسألة مختلفة تماما، وكان سببها عبد الحميد السراج. فقد كان السراج آخر من بقى من القادة السوريين فى المناصب العليا للجمهورية العربية المتحدة حتى صيف ١٩٦١. وفى الحكومة التى تشكلت فى ١٧ أغسطس، بعد إلغاء الحكومات الاقليمية، كان واحدا من سبعة نواب الرئيس، إضافة إلى توليه وزارة الخارجية. وبعد ذلك بشهر نشبت الخلافات بينه وبين عبد الحكيم عامر. وفى ٢١ سبتمبر، استدعى الاثنان إلى القاهرة لمقابلة الرئيس، وفى ٢٦ سبتمبر علم الناس بأن السراج قد قدم استقالته وأنها قبلت. وفى نفس اليوم عاد إلى دمشق. وعاد عامر أيضا، وبعد يومين اعتقل الاثنان من قبل الضباط الذين قاموا بالانفصال. ومن المؤكد أن عملاء عامر فى المخابرات والأمن كانوا مشغولين فى ذلك الوقت بمتابعة ردود الفعل المحتملة لاستقالة السراج، فكانت النتيجة قيام طرف آخر بانقلاب مفاجئ. كانت المفاجأة تامة.

فى الرابعة من صباح ٢٨ سبتمبر، دخل دمشق طابوران من القوات المسلحة.. طابور مدرع قادم من قنطرة بالجنوب الغربى، والآخر من قوات العشائر بقيادة المقدم حيدر الكزبرى قادما من الضمير. وهناك انضمت إليهم قوات الحميد عبد القنى دهمان. وفى خلال نصف الساعة تمت لهم السيطرة على مقار قيادة الجيش ومحطة الإذاعة والمطار. كما حددت إقامة اللواء جمال فيصل قائد الجيش الأول (السورى) بمنزله. كذلك ألقى القبض على نائبه اللواء أنور القاضى، وهو مصرى. وكان قد تمكن قبل القبض عليه من إصدار أوامره إلى أحد الضباط المصريين، وهو رائد بأحد ألوية المدفعية المتمركزة بالقليقة، بالتحرك نحو العاصمة وقمع التمرد. وتجاهل الرائد قائده السورى، الذى كان نائما بمنزله لايعلم شيئا، وأصدر هو الأمر بالتحرك نحو العاصمة. وفى طريقه إلى دمشق التقى بقائده الذى كان قد علم بتطورات الأمور. فأمر القائد السورى رجاله بالعودة إلى وحدتهم وقام باعتقال الضباط المصريين. (١٨)

والرواية السابقة صورة طبق الأصل مما حدث فى معظم مناطق سوريا. فالصراع لم يكن بين انفصاليين ووحديين، أو بين اشتراكيين ورجعيين، لكنه كان، ببساطة، بين مصريين وسوريين. الوحيدون الذين تظاهروا فى ذلك اليوم تأييدا للجمهورية العربية المتحدة هم اللاجئون الفلسطينيون. فبوضوح، يتحدث البيان ٢١ الصادر عن قيادة الجيش السورى فى أول أكتوبر، عن «الأجانب والملاجهين» الذين تظاهروا بهدف الإطاحة «بسلطنتنا»، ويهدد باعتقالهم وطردهم خارج سوريا (١٩). ولم يبق على ولائه للجمهورية العربية المتحدة سوى قادة الجيش السورى فى الشمال، ولكن لعدة ساعات فقط. فقد وضع عند الظهيرة أن قائد القطاع الشمالى بحلب، العقيد حكمت جميل الداية، والعقيد كاظم زيتونة قائد منطقة اللاذقية يعارضان المتطرفين. لكن الضباط المناصرين لمتحدى دمشق تمكنوا من الاستيلاء على حلب أيضا، وفى المساء قام العقيد فيصل الحسن، قائد مركز التدريب الثانى، بصحبة ٢٠٠ من جنوده، بالاستيلاء على إذاعة حلب.\* وبعد ذلك بقليل سقطت اللاذقية بأيدي المتطرفين. وأن كنا

---

\* ينسب سامى عفاصة هذا العمل إلى العقيد جورج معصل، آمر مركز التدريب بحلب. المرجع السابق ص ٢٢٥.

لا نعلم الكثير عن تفاصيل سقوطها، إلا أنه من الواضح أن قتلا دار بين مؤيدي الوحدة والمعارضين لها. وعلى أية حال، فبطول منتصف الليل كانت الجمهورية العربية المتحدة في خبر كائن.

وهناك أربعة من بين قادة المتمردين ينبغي الإشارة إليهم : العقيد عبد الفنى دهمان قائد حامية دمشق، والعميد طيار موفق عصاصة الذى كان، فى ذلك اليوم، نائباً لقائد القوات الجوية ونجح فى السيطرة على الطيارين المصريين، والمقدم عبد الكريم النحلاوى مدير مكتب المشير عامر بسوريا\* والمقدم حيدر الكزبرى قائد قوات القبائل وابن عم الدكتور مأمون الكزبرى رئيس الوزراء لأول حكومة بعد الانفصال وممثل الطبقة الوسطى الموسرة.

فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦٦، انتهت الوحدة بين مصر وسوريا. ولكن لم يكن واضحاً ما إذا كان هدف المتمردين هو الانفصال أم لا. فربما كانوا يرغبون فى استقلال ذاتى عسكري وسياسى لسوريا وإلغاء التأميم، مع الإبقاء على الوحدة. ولكن، للأسف، لم تصدر عنهم، يوم الانفصال، أية وثائق تفصح عن نياتهم. والبيان السادس عشر الذى أذيع من محطة دمشق فى ذلك اليوم،<sup>(٦٠)</sup> يترك الباب مفتوحاً أمام الاحتمالين. فهو يتحدث عن «القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة»، ولا يسمى البلد الذى تحرر من الديكتاتورية والفساد، فهو لا يذكر اسم سوريا ولا الجمهورية العربية المتحدة، وأن علم هذا البلد هو «علم العروبة»، وأن الوحدة العربية لم تقشل وإنما أسىء تطبيقها، ولم يصدر إعلان واضح عن الاستقلال والانفصال إلا فى الليل، عندما اختتمت إذاعة سوريا برامجها بالسلام الوطنى السورى القديم. وفى الساعة والنصف من صباح ٢٩ سبتمبر أعلن الراديو أن القيادة الثورية العليا كلفت الدكتور مأمون الكزبرى بتشكيل حكومة جديدة، وفى البيان الذى صدر، بعد ذلك بساعات، حول تشكيل الوزارة كان اسم البلد «الجمهورية العربية السورية» (وكانت تسمى قبل الوحدة الجمهورية السورية).

وإذا كانت نية المتمردين هى تحقيق الاستقلال الذاتى فى إطار الوحدة، فقد كان هذا آخر شيء يمكن أن يوافق عليه ناصر. فقد وضعهم أمام اختيارين لاثالث لهما: الاستسلام أو الانفصال. ومن يستمع إلى خطابه فى ٢٨ سبتمبر، فسوف يشعر بأنه فوجئ بما حدث وأصابته صدمة شديدة. لكنه لم يكن على استعداد للمساومة، إما لأنه كان يراهن على فشل الانقلاب، أو لإيمانه بأن أى تراجع تحت ضغط المتمردين يمكن أن يهز النظام فى القاهرة من أساسه. وهو أمر يعتبره أسوأ من فقدان سوريا. أما رد فعل عامر فكان مختلفاً. إذ رأى - على ضوء معاشية الأحداث فى دمشق - إمكانية إنقاذ الوحدة عن طريق تقديم بعض التنازلات للضباط السوريين. ومنذ الثامنة صباحاً يوم ٢٨ سبتمبر بدأت المفاوضات بين المتمردين وعامر وجمال فيصل والضباط ووزراء ج.ع.م (وكانوا قيد الاعتقال بالقيادة). وفى

\* كان النحلاوى يشغل منصب كاتب أسرار الجيش.

الواحدة والنصف أذيع البيان رقم ٩ الذي أعلنت فيه القيادة الثورية العليا «التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماستها للقومية العربية» أنها لا تنوي «المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وأنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة» الذي تفهم أمور الجيش «واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة. وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي». كان البيان يتحدث مرة أخرى عن الجمهورية العربية المتحدة. وعن عامر بوصفه «نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة» ليخلق انطباعاً بأنهم توصلوا إلى حل. لكن البيان لم يدع باسم عامر، الذي لم يكن ممكناً أن يوقع عليه قبل استئذان الرئيس. وقد تمكن من الاتصال به لاسلكياً بعد ذلك، ولكنه رفض تلك المساومة. وهكذا، كان ناصر بعثاده ورفضه، وربما بعدم قدرته على قبول الحل الوسط، سبباً في ضياع سوريا.

وفي حوالى الثانية من بعد الظهر، عندما وصل رد ناصر، كان التأييد للانقلاب قد شمل معظم الأقاليم السورية. فصدر البيان رقم ١٠ فى الثالثة والرابع ليلفى ماجاء فى البيان السابق، وتوجه عامر إلى القاهرة، وأخيراً تم الانفصال.

لكن القاهرة كانت تعد لعمل عسكري لقمع التمرد. وقد تقرر ذلك فى الصباح، فى وقت كان شمال سوريا مازال معارضا للانقلاب. وصدرت الأوامر إلى القوات البحرية والصاعقة بالتحرك نحو اللاذقية وحلب. وكان على رأس هذه القوة المشتركة الرائد جلال هريدى، الذى تلقى التعليمات النهائية من الرئيس، ظهر ذلك اليوم، وتسلم مليوناً من الليرات السورية. ولكن بعد أن بدأ تحركه بالفعل، أصبح واضحاً أن شمال سوريا أيضاً قد وقع فى أيدي المتمردين، فالتفى ناصر خطته. وأذيعت الأوامر إلى هريدى بعدم فتح النيران، لكن من الواضح أنه لم يستقبل تلك الأوامر. وفى منتصف الليل هبط بالمظلات، مع ١٣ من ضباطه و ١٠٥ من الجنود، بمطار اللاذقية. لكن الرجال توزعوا أثناء هبوطهم على مساحة واسعة وطلعت عليهم شمس اليوم التالى وهم على حالهم من التفرق، وأمكن للقوات محاصرتهم واضطروا إلى التسليم. وقد سلموا إلى مصر بعد ذلك بشهرين.

كانت التطورات التى عاشتها سوريا بعد الانفصال أشبه بأوضاعها عقب طرد الشيشكى فى ١٩٥٤. فقد تشكلت حكومة مدنية، وبعد ذلك بشهرين أجريت الانتخابات. ووبرغم عدم السماح رسمياً بالنشاطات الحزبية، فقد جاءت نتائج انتخابات البرلمان فى أول ديسمبر ١٩٦١ مشابهة - وبالإدames - لتلك التى تمت فى أواخر ١٩٥٤: ٤٢٪ من المقاعد فاز بها المستقلون وممثلو قبائل البدو (كانت ٤٧٪ فى ١٩٥٤) وللمرة الثانية يأتى حزب الشعب على رأس الأحزاب المشاركة بعد فوزه بـ ٢٢٪ من المقاعد (مقابل ٢١٪ عام ١٩٥٤) وكما فاز الحزب

الوطني بـ ١٤٪ (مقابل ١٣٪)، والبعثيون ١٤٪ (مقابل ١٥٪)<sup>(٣١)</sup>. أما بقية المقاعد فقد توزعت بين الإخوان المسلمين والحزب القومي السوري. وقد عملت الوزارات الثلاث التي تعاقبت على مدى عام ونصف من الانقلاب، على التخلص تدريجياً من ميراث الوحدة، فقد عدلت قوانين الإصلاح الزراعي لغير صالح الفلاحين، وألغيت إجراءات التأمين، وبدلاً من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي إزداد التعاون مع ألمانيا الغربية. كما حدث تحول ملحوظ في العلاقات مع الدول العربية. فبعد أن كانت مصر - طوال الخمسينيات ومنذ سقوط الحناوي في ديسمبر ١٩٤٨ - هي صاحبة الكلمة العليا في صراع القاهرة وبغداد على دمشق، بدأت سوريا، بعد أن تحررت من قبضة مصر، في التقارب مع العراق. ففي منتصف مارس التقى الرئيسان القدسي وقاسم في بلدة الرطبة على الحدود السورية العراقية، وتضمنت بيانتهما الصادرة في ١٦ مارس ١٩٦٢، التوصل إلى التنسيق السياسي والعسكري بين البلدين.

لم تنجح توجهات الحكم السوري الجديد الداخلية والخارجية في تحقيق الاستقرار للبلاد، كما ألقت مصر بثقلها لمضاغطة الوضع، وشنت أجهزة دعايتها هجوماً مكثفاً ضد حكوم دمشق الرجعيين، والانفصاليين، والخونة.

وكما كان الحال على عهد الشيشكلي، أراد الضباط في البداية أن يعملوا من خلف الكواليس، فكبجوا طموحاتهم الشخصية، وداروا آراهم السياسية خوفاً من مضاعفة الشقاق. وفي اليوم التالي للانفصال، تولى رئاسة الأركان أحد الضباط الذين لم يكن لهم نشاط سياسي بارز، هو اللواء عبد الكريم زهر الدين، الذي كان مديراً للإمداد والتأمين بسوريا على عهد الوحدة. وكان تعيينه محاولة لتهنئة مخاوف الدروز، الذين كانوا غير راضين عن اختيار الكزبري رئيساً للوزارة، وهو الذي سبق له العمل مع الشيشكلي.. عوهم اللود.

على أن الجيش لم يستطع أن يظل طويلاً بمنأى عن السياسة ولو حفاظاً على المظهر. فلم تمض ستة أشهر على الانفصال حتى قام الضباط بانقلاب جديد، لتبدأ مرحلة جديدة من الديكتاتورية العسكرية.

ففي ٢٨ مارس ١٩٦٢، أعلن القائد العام للقوات المسلحة توليه زمام الأمور. وحل البرلمان، وعزلت الحكومة، وفرضت الأحكام العرفية. واستقال الرئيس. وألقي القبض على أكثر من مئة من كبار المسؤولين، بما فيهم رئيس الوزراء والوزراء، باستثناء واحد.

قام بالانقلاب نفس مجموعة الضباط التي حققت الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١: النحلاوي، دهمان، عصابة، عبد ربه، الهندي<sup>(٣٢)</sup>. ولتأكيد الاستمرارية، صدر البيان الأول يحمل رقم ١٩\* كاستمرار للبيان رقم ١٨، وهو آخر بيان أصدره الانفصاليون في أواخر

---

\* كان البيان الأول لهذا الانقلاب يحمل رقم ٢٦. انظر: محمد حسين هيكلي، سنوات الغليان ص ٥٨٩.

سبتمبر. وكان الوحيد من قادة انقلاب الانفصال الذي لم يطلب إليه الاشتراك في هذا الانقلاب، هو حيدر الكزبري الممثل البارز للمصالح الرأسمالية والتقارب مع الأردن والسعودية. وقد ألقى القبض عليه في ٢٩ مارس. وشنت بيانات الحكام الجدد حملتها على الرأسماليين والمضاربين والانفصاليين.

لقد كانت القيادة العامة في دمشق تتشدد كثيرا بشعارات الاشتراكية والوحدة، دون نية حقيقية لوضعها موضع التنفيذ. ولكن كان هناك أعداد من الضباط في مناطق أخرى، خاصة في الشمال، يتطلعون إلى عودة الوحدة. وعندما أدركوا نية دمشق الحقيقية أصابتهم الدهشة واليأس. وكان على رأس هؤلاء المنشقين العقيد جاسم علوان قائد قطاع حلب. وفي ٣١ مارس تعرضت حلب على دمشق. وقام علوان باستدعاء بعض الضباط الذين أحيلوا إلى المعاش بعد الانفصال وأعادهم إلى الخدمة العاملة. ومرة أخرى ارتفع علم الجمهورية العربية المتحدة على قلعة حلب، وعلى مدى الأيام الثلاثة الأولى من إبريل عاد الليث من «إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من حلب» باسم «حركة الضباط الأحرار».

وانقسمت قوات حمص. وتبادل الفرقاء إطلاق النار، الذي لم يتوقف إلا بعد دخول قوات تدمير، الموالية لدمشق، المدينة. وفي صباح ٢ أبريل اندلعت الاضطرابات أيضا في العاصمة. وتظاهر الطلبة الجنوبيون وهم يحملون أعلام الجمهورية العربية المتحدة وصور ناصر. وأطلق الجيش النار عليهم، فسقط بعضهم، وأعيد فرض حظر التجوال. وفي تلك الأثناء، كانت حرب الليبانات مستمرة بين حلب ودمشق، بل وتصاعدت حدتها، وطلبت حلب العون من مصر، وأصبح الوضع يهدد بنشوب حرب أهلية شاملة. وفي صباح ٣ أبريل حطقت طائرات دمشق في سماء حلب. وهنا وصلت الأمور إلى نقطة التحول. فخوفا من خطر الحرب الأهلية تراجع عدد من ضباط حلب عن موقفهم، إذ إن قادة وحدات الجيش بالمدينة لم يكونوا على استعداد للسير وراء علوان حتى النهاية، في وقت لم يكن المتطرفون الذين عانوا توا إلى الخدمة، قادرين فيه على تولي القيادة. وعند الظهر بدأت المفاوضات بين حلب ودمشق تحت ضغط المعتدلين، وبدأ المتطرفون يخلعون ثيابهم العسكرية. وفي السادسة مساء تم التوصل إلى حل وسط، وأمكن لدمشق أن تعلن عودة الأوضاع الطبيعية إلى حلب، وعودة الأمن إلى البلاد.

كان الحل الوسط هو التمدد المتبادل بتنفيذ «اتفاق حمص». ففي ظل الخطر الذي يهدد وحدة الجيش، - د اجتماع في حمص في أول أبريل حضره قادة الفرقاء المتنافسين من الضباط ورئيس الجمهورية وعدد من رؤساء الوزارة السابقين، وذلك لإيجاد مخرج للأزمة. وقرر المجتمعون إبعاد المتطرفين من كلا الجانبين، سواء من المعادين لمصر أو من جماعة الوحدة، من الجيش. على أن تتشكل حكومة مدنية مرة أخرى، لن تكون مسؤولة أمام الجمعية التأسيسية، التي لن تدعى إلى الانعقاد. ويتعبير آخر، فإن الجيش لن يتخلى عن مواقفه

القيادية والإشرافية. ويكون مجلس الوزراء بمثابة حكومة من الخبراء. وقد خيمت روح تلك المقررات على الأيام والأسابيع التالية.

وفي صبح ٣ أبريل غادر البلاد متوجهاً إلى سويسرا سبعة من الضباط، هم قادة انقلاب سبتمبر ومارس: العميد دهمان، والعميد عبد ربه، والعقائد النحلاوي والهندى ورفاعى والعسلى والحاج على (٣٦). وكان هؤلاء الضباط يشغلون لأيام مضت، عدداً من المناصب المهمة: قيادة منطقة دمشق العسكرية، رئاسة عمليات القيادة العامة، وغيرها. أما الآن فقد أصبحوا مدنيين يعيشون في المنفى على أمل وظيفة بالخارجية أو العودة إلى الجيش، وساحة السياسة الداخلية.

وكان على علوان أيضاً أن يرحل في تلك الظهيرة. لكنه لم يتوجه إلى سويسرا، وإنما اختفى. وقام قبل اختفائه بتسليم قيادة حلب إلى العقيد لؤي الأتاسى، قائد منطقة دير الزور، والذي ظل حتى تلك اللحظة ملتزماً الحياد بين جماعات الضباط المتنافسة. وسيصبح هذا الضابط، خلال العام التالي، من أبرز الشخصيات السياسية من الضباط في سوريا.

وفي ٤ أبريل، أدخل زهر الدين، الذي ظل قائداً عاماً، بعض التعديلات على القيادة العليا للجيش، فقد أصدر أمراً بترقية العميد نامق كمال، الذي كان يدرس بالاتحاد السوفيتي منذ أواخر عهد الوحدة، إلى رتبة اللواء وعينه رئيساً للأركان. وفي ١٣ إبريل عاد الرئيس القدسي إلى مقر عمله، وبعد ذلك بثلاثة أيام، أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية. وقد أطلق زهر الدين، الذي احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع، على تلك الحكومة «حكومة الفنينين». وجاء بشير العظم، رئيس الوزراء، وعدد آخر من الوزراء، من كلية الطب بجامعة دمشق<sup>(٣٧)</sup>. ويحدد بيان أُنذِر يوم ٢ أبريل السياسة السورية خلال حكم زهر الدين.. «تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية أنها تسعى إلى الوحدة العربية مع كافة الدول العربية المتحررة وعلى رأسها مصر، بشرط أن تقوم هذه الوحدة على أسس سليمة تضمن للبلاد كيانها وكرامتها وذلك بتحاشي أخطاء الماضي، على أن تطرح هذه الوحدة للاستفتاء العام»<sup>(٣٨)</sup>. وبمعنى آخر، فإنهم يتشدقون بالوحدة العربية ويخطرون مصر بذلك بإعتبارها زعيمة العالم العربي، لكنهم يعارضون الوحدة فعلياً، وخاصة مع مصر. وبالنسبة، لم يجر أي استفتاء. وكانت الحكومة، في كافة المسائل الاجتماعية والداخلية، تتحدث كثيراً ولا تفعل شيئاً. فقانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨، أعيد العمل به، ولكن بعد تعديله بما يتمشى ومصصلحة الملل<sup>(٣٩)</sup>. وتكررت البيانات والتصريحات حول تأميم «الشركة الخماسية»، أكبر مشروع رأس مالى صناعى فى البلاد، وظل الأمر فى جنود البيانات. وفى سبتمبر ١٩٦٢، أصبح خالد العظم «المليونيير الأحمر» رئيساً للوزراء وأخذت العلاقات مع الإتحاد السوفيتي تتوثق، بقدر تدهورها مع مصر. وعلى مدار السنة تتابعت الإضرابات والمظاهرات والإستقالات وطرد



الوزراء والاعتقالات ثم الإفراج. وتساعدت نشاطات المتطرفين من كل اتجاه.. الإخوان المسلمون.. الشيوعيين.. الوجوديين.. أتباع ناصر.. أعداء ناصر من البعثيين بزعماء أكرم الحوراني. ولم تضيع الدعاية المصرية الفرصة لتشن هجومها على النظام الانفصالي الرجعي. بل إن مصر استخدمت ماهر أكثر من الدعاية لإثارة المتاعب.

وفي أوائل ١٩٦٣، وفي ظل هذا الصراع المحتدم، حاول بعض الضباط مرة أخرى القيام بانقلاب مصغر. ففي أول يناير رقى زهر الدين نفسه إلى رتبة الفريق. وفي نفس الوقت أعدت القيادة العامة حركة ترقيات وانتقالات وإحالة للضباط. وكان ضمن المحالين إلى المعاش النحلاوي وأصدقائه الذين سبق نفيهم معه في أبريل وظلوا على ولائهم له، وكان مقدراً أن يعينوا بالخارجية.

وعندما علم النحلاوي بإحالة عاد من منفاه إلى دمشق في ٩ يناير، بصحبة ثلاثة من أصدقائه. وكانت عودتهم بمثابة إشارة قام على أثرها أحد الرواد وثلاثة من النقباء وعدد آخر من سفار الضباط الذين يخدمون باللواء ٧٠ واللواء ٧٢ بقطنة بالقرب من دمشق برفع عدد من المطالب من بينها إعادة النحلاوي ورفاقه إلى خدمة الجيش، وعزل زهر الدين وإصدار قرار بمنع خالد بكداش الزعيم الشيوعي من العودة إلى سوريا. فأعلنت القيادة العسكرية بدمشق حالة الاستعداد بين الوحدات الموالية. وتصادف، في ذلك الوقت، خروج مظاهرات من تلاميذ المدارس الثانوية بدرعا وطلبة جامعة دمشق، إما بإيعاز من الإخوان المسلمين أو الوجوديين. ولم تكن السلطات تعلم ما إذا كانت هذه المظاهرات على علاقة بتمرد الضباط أم لا. وقد شهدت منطقة «ضنمين» أحداث شغب جرح خلالها أكثر من عشرين شخصاً. وفي مساء ١٣ يناير أغلقت الحدود مع كل من لبنان والأردن خوفاً من وقوع تدخل خارجي. وفي المساء نفسه دعى ممثلو المتطرفين إلى اجتماع بالرئيس. وقد مثل القيادة العامة أكرم الحوراني وعصام العطار الذي يتزعم الإخوان المسلمين، واستمر الاجتماع حتى الفجر. وفي النهاية اقتنع رجال النحلاوي بأن مطالبهم غير قابلة للتنفيذ. وبحلول ظهر ١٤ يناير كانت الإضرابات قد هدأت. وكان على النحلاوي ورجاله أن يفاوضوا البلاد، كما فعلوا في أبريل. وعُين أربعة منهم مستشارين بسفارات سوريا بالخارج.. النحلاوي ببيون، والهندي ببراغ، والرفاعي بلندن، وفخرى عمر ببرين. كما ألقى القبض على ٢٤ من الضباط العاملين ممن أيدهم<sup>(٢٧)</sup>.

ومرة أخرى يستعيد زهر الدين والقدس سيطرتيهما، بعد أن كانا يسعيان إلى حل وسط مع المتطرفين من مؤيدي ناصر وأعدائه على السواء. وقبل مرور شهر على ذلك، وفي ٨ فبراير ١٩٦٣، قام عارف وألبعت بانقلابهم في العراق، ليطيح قاسم في صحة ناصر. وكان هذا هو المدخل للانقلاب العسكري البعثي في سوريا، في ٨ مارس.

وبين عشية وضحاها انقلبت العراق من مصدر قلق لمصر، إلى حليف لها. ووجدت سوريا

نفسها في عزلة، بينما تجددت الآمال أمام عناصر المعارضة الوحيدة. كما أدى تراخي الحكم إلى تعميق الخلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، وفي داخل قيادة الجيش. وقد ثار الخلاف بين القدسي والعظم حول الدعوة إلى عقد الجمعية التأسيسية التي سبق للجيش حلها في مارس من العام الماضي. كما وقع الانقسام بين قادة الجيش حول نقل عدد من الضباط إلى مواقع جديدة. (٢٨)

وكان العميد زياد الحريري أحد هؤلاء المرشحين للنقل. وكان مقراً تعيينه كملحق عسكري ببغداد بدلاً من منصبه كـ «قائد للجبهة». أي قائد الجيش المرابط على الحدود مع إسرائيل، حيث الجزء الأكبر من القوات السورية، ولما رفض أوامر النقل اعتبر متمرداً. والحريري من مواليد حماه، وصهر أكرم الحوراني<sup>(٢٩)</sup>، وكان قريباً من البعث وإن لم يكن منظمًا بالحزب، ويحركه بالأساس طموحه الشخصي وليس له آراء سياسية واضحة. وبعد خلافه مع القيادة العامة بدمشق، أصبح على رأس المخططين والمنفذين لانقلاب مارس. وأهم زملائه هو راشد قطيني، الذي لم يكن حزيباً أيضاً. وكان قطيني يعمل كملحق عسكري بالأردن حتى جاءت حركة تنقلات مارس ليتولى رئاسة مخابرات القيادة العامة<sup>(٣٠)</sup>.

ويعتبر العميد محمد الصوفي، قائد قوات حمص، وأحد آخر من أهم قادة الانقلاب. لقد تحدد يوم ٧ مارس موعداً مبدئياً للانقلاب. لكن قطيني والصوفي انسحبا في اللحظة الأخيرة خشية أن تكون الحكومة قد علمت بالخطة مما تتعدم معه أية إمكانية لنجاح الانقلاب. وهنا قرر الحريري - على مسئولية - تأجيل التنفيذ يوماً واحداً، فعاد قطيني وانضم إليه. وقد أبلغوا هذا آخر من الضباط وبعض قيادات البعث بخطتهم<sup>(٣١)</sup>.

وفي فجر ٨ مارس ١٩٦٣، تقدمت قوات التمرد صوب العاصمة من ثلاثة اتجاهات. وكانت أقوى المجموعات تلك التي جاءت من «الجبهة» بمدركاتها الثقيلة ومدفعتها المضادة للطائرات، وكان يقودها العميد توفيق الشوا. وكانت لهذه القوات أهمية خاصة بسبب التخوف من احتمال تدخل القوات الجوية بقيادة العميد عصاصة الذي كان معارضاً لذلك التمرد بقوة. وفي الرابعة من بعد الظهر، وصلت هذه المجموعة إلى دمشق حيث كان الحريري وقطيني في انتظارها. وبعد ترائق قصير بالنيران، تم الاستيلاء على قيادة الجيش، وسرعان ما سقطت بقية النقاط الاستراتيجية بالعاصمة بأيدي المتمردين. وهو النظام الروتيني الذي اتبعتة الانقلابات العسكرية التي شهدتها دمشق. وانضم للمتمردين كل من العميد جميل فياض قائد منطقة دمشق، والمقدم عثمان الجبرودي قائد البوليس الحربي الذي اعتقل القادة والوزراء المخلوعين من منازلهم. أما خالد العظم، فقد تعلم من خبرته السابقة - عندما قبض عليه ليلة انقلاب الزعيم في ١٩٤٩ عندما كان رئيساً للوزارة - ولجأ إلى السفارة التركية القريبة من منزله. وفشلت جهود عصاصة لإرسال القوات الجوية لقمع الانقلاب، فقد تمرد ضباط الصف

بقاعدة الضمير على قائدهم العقيد هيثم مهائني، ومنعوا طائرات الميج من الاقلاع. وفي السادسة والنصف عقد المجلس الثوري الجديد أول اجتماع له، وفي السادسة وخمس وأربعين دقيقة أذيع البيان رقم واحد عن «المجلس القومي للقيادة الثورية»<sup>(٣٧)</sup> وفور إعلان خبر الانقلاب أعلنت كل من القاهرة وبغداد تنفيدهما الحارله.

لقد وضع الانقلاب نهاية لعهد من العزلة والانتكاس. وبدأ بيانه الأول بإعلان بفتح آفاق عريضة: «باسم الله وباسم العروبة..

منذ فجر التاريخ وسوريا تلعب دورها الإيجابي في النضال تحت راية العروبة والوحدة العربية. ولم تعترف سوريا العربية وشعبها على الإطلاق بحدود البلاد ولاتعرف غير حدود الوطن العربي الكبير. وحتى السلام الوطني لسوريا لا يحوى كلمة «سوريا» وإنما يمجّد العروبة والنضال البطولي للعرب جميعاً». وبعد إدانة الرجعية التي اتخذت من أخطاء الوحدة مع مصر ذريعة لتقوم به «كارتة الانفصال» يمضى البيان ليعلن أن الجيش كان يحذر دائماً من تلك الأشياء، وأن ضباطه وقادته سعوا مراراً «لرفع صوت الشعب السوري. وفي صباح اليوم، قامت القيادة بحركة ثورية واستولت على الحكم»<sup>(٣٨)</sup>.

ولم يرد ببيان الصباح أى ذكر، للبعث أو الاشتراكية. القوة الثورية الفعالة الوحيدة هي الجيش، والشعار الوحيد الذى يفرض نفسه هو الوحدة العربية. وعند الظهر، وبعد أن استكملوا السيطرة على الأوضاع، بدأ الحديث عن البعث وزعمائه وعن الاشتراكية. وفي الحال، بدأ الجدل حول من الذى كان له شرف القيام بالثورة ونجاحها. ففي ١٤ مارس، أعلن قطيبنى فى القاهرة أن الجيش وحده هو الذى أعد خطة الثورة وهو الذى قام بتنفيذها، ولم يكن هناك فيما بينها (كان يتحدث عن فئات عسكرية قومية) وبين أية جهة مدنية أى اتصال<sup>(٣٩)</sup> من ناحية أخرى، أعلن ميشيل عفلق، فى حديث مع مراسل لوموند، أنه قام بدور فى الإعداد لثورات فبراير ومارس فى العراق وسوريا وأن «حزب البعث هو الذى نظم الانقلابين»<sup>(٤٠)</sup>. وهذه الروايات المتناقضة مشكوك فى مصداقيتها ولا تمثل شهادة تاريخية. وفى مثل هذه المجادلات، فإن النية لاتتجه لبناء المستقبل بقدر ماتتصب شهداء الماضى. وعطلق لم ينكر دور الجيش كمنفذ للانقلاب، لكنه أراد أن يظهره بمظهر المنفذ لتوجيهات الحزب.

وإذا ما استبعدنا الضباط الوجوديين والمجموعات غير المنتمية والبعث، فقد كانت هناك عناصر أخرى، وكلها تطالب بإعادة الوحدة بغير شروط. كانت هناك «حركة الوجوديين الاشتراكيين» وه «حركة القوميين العرب» وه الجبهة العربية المتحدة<sup>(٤١)</sup> لكن البعث كان يريد وحدة يكون فيها هو القوة المسيطرة فى سوريا، مع إقامة علاقات وثيقة مع العراق كقوة توازن القوة المصرية العظمى وشخصية ناصر. لكن الأمور سارت بشكل معقد، فقد انقسم البعث على نفسه، واستبعدت مجموعة الحوراني باعتبارهم من الانفصاليين، ثم ألقى القبض على

أكرم الحوراني نفسه يوم الانقلاب. وهذا ما جعل علق يظهر بصورة المتحدث باسم الحزب. وبعد ذلك انقسمت كل من مجموعتي الحزب إلى قسمين: قسم مدني وقسم عسكري. وفي ظهيرة يوم ٨ مارس أعلن عن تشكيل «المجلس القومي لقيادة الثورة» كأعلى سلطة في الدولة، وتشكلت وزارة جديدة في اليوم التالي. وكان المجلس يتكون من ١٧ عضواً. ولم يعلن سوى عن أسماء ١٢ من أعضائه بينهم خمسة من المدنيين. وكان محمد عمران، الذي أصبح برتبة العقيد، هو البعثي الوحيد بين الضباط. (٣٧) وتشكلت الحكومة من ٢٠ وزيراً، نصفهم من البعث، بما فيهم رئيس الوزارة.. صلاح البيطار. ولم تضم الوزارة سوى اثنين من الضباط، وإن شغلوا منصبين رئيسيين.. المقدم سامي الجندي الذي رقي إلى عميد وتولى وزارة الدفاع، والعقيد أمين الحافظ، الذي استدعى من الأرجنتين حيث يعمل كملحق عسكري ليتولى وزارة الداخلية بعد ترقيته إلى رتبة العميد، وهو من قدامى البعثيين.

وعُيِّن الأتاسي قائداً أعلى للجيش، ثم رئيساً للمجلس الثوري بعد ذلك بأيام. وكان في مركز القوة بفضل رعايته لاتفاق حمص، ونجاحه في قمع تمرد علوان في أبريل ١٩٦٢ بحلب. لكن زهر الدين لم يتركه في قيادة حلب طويلاً لأنه كان معتبراً من الوجوديين، وإذا فقد أرسله إلى الولايات المتحدة كملحق عسكري. وفي يناير ١٩٦٣ استدعى للإدلاء بشهادته أمام محكمة متهمي حلب. ولما لم ترض شهادته قادة البلاد، اعتقل بسجن المزة. وأُفرج عنه في صباح ٨ مارس، ورقى ثلاث رتب مرة واحدة.. من عقيد إلى فريق. كان شاباً - ٣٦ عاماً، وهو نفس سن ناصر عندما أطاح بنجيب- ومقبولاً من أطراف كثيرة داخل وخارج سوريا، فأسرة الأتاسي تعد نموناً طلياً للتقاليد القومية السورية. كما كانت له علاقات حميمة بمصر، فزوجته من مواليد القاهرة، وهي ابنة أحد تجار حمص الأثرياء من أقارب أسرة الأتاسي، كان يعيش بالقاهرة في أوائل العشرينيات وسبق للزى نفسه أن عمل بمصر كمساعد للملحق العسكري السوري قبل الوحدة، وأكمل دورة ضباط الأركان هناك. وفي عهد الوحدة كان قائداً لأحد الألوية القريبة من الإسكندرية. وكان قد توجه قبل ذلك إلى فرنسا للدراسة، وفي ١٩٦٢ كان بالاتحاد السوفيتي. وهناك اثنان من أخوته يقيمان بالولايات المتحدة، ويدرس أحدهما الهندسة. (٣٨)

وأصبح الحريري رئيساً للأركان، والقطيني نائباً له. وكان من الطبيعي أيضاً أن يُرقى الاثنان.

وكما في العراق، رفع النظام الجديد الشعار الثلاثي: وحدة، حرية، اشتراكية. ولم يأت تقديم «الوحدة» اعتباراً. فعودة الوحدة مع مصر- إضافة إلى العراق هذه المرة - بات وشيكاً. وخلال أقل من أسبوع التقت وفود البلدان الثلاث بالقاهرة برئاسة ناصر، في ١٤ مارس، لمناقشة الوحدة. لكن صعاباً كثيرة صادفتهم، ودامت المحادثات لمدة شهر. وفي ١٧ أبريل

صدر بيان ثلاثي، وعلى الرغم من أن البيان أعلن عن قيام وحدة فيدرالية تتم على مراحل، إلا أنه استقبل بحماس بالغ بامتداد العالم العربي، وخاصة في سوريا والعراق. لكن شيئا من تلك الآمال لم يتحقق، وكانت سوريا - التي كانت دائما أكثر الأطراف مبادرة وسعيا من أجل الوحدة- هذه المرة هي التي قامت بتججير الخلاف مع مصر في صيف العام نفسه، ثم مع العراق في الشتاء. فقد كانت الشكوك المتبادلة بين ناصر وقادة البعث السوري أقوى من استعداد الطرفين للعمل من أجل الوحدة. واندلع الصراع بين مصر وسوريا، وفيما بين فصائل الجيش السوري، الذي عاد مرة أخرى ساحة رئيسية لذلك الصراع.

كان الانفجار قد بدأ بالفعل، للمرة الأولى، قبل نهاية أبريل. ففي حلب، المعقل التقليدي للوحديين من مؤيدي ناصر، ساد شعور بخيبة الأمل بسبب عدم الاتفاق على إنجاز وحدة فورية. وحاولوا دفع الأمور، فأعلن قادة الجيش هناك التمرد. واستطاعت القيادة في دمشق أن تفوت عليهم الفرصة من البداية. لكن عددا من ضباط البعث لم يعجبهم ذلك، وفي ٢٧ أبريل تحركت كتبتان من اللواء ٧٢ المدرع بمنطقة الكسوة- الذي يتولى قيادته البعثيون - نحو دمشق للمطالبة بطرد ٢٧ من الضباط الناصريين. ويعد مفاوضات تم التوصل إلى اتفاق تعود بمقتضاه القوات إلى مواقعها على أن تنفذ مطالب الطرد.. وهو ماحدث بالفعل. وكان من بين المسرحين اللواء طيار نور الله الحاج إبراهيم، والفرق محمد الصوفي وزير الدفاع، واللواء قطيني نائب رئيس الأركان<sup>(٣٩)</sup>.

منذ انقلاب الشيشكلي وعلى مدى تسعة أعوام، مرت على البعث أوقات كان قريبا فيها من حكم البلاد. أما الآن، وللمرة الأولى في صراعه من أجل السيطرة على الجيش - مركز السلطة في البلاد - يحقق الحزب نصرا واضحا، ويمقد العزم على تثبيتته وتوطينه نفوذه. وكانت العقبة الأولى التي تواجههم هو زياد الحريري، الضابط الطموح الذي تلفت حوله العناصر غير البعثية. وهو قائد انقلاب ٨ مارس. كان الحريري في ذلك الوقت رئيسا للأركان، ثم أضيف إليه منصب وزير الدفاع في الحكومة التي تشكلت في ١٣ مايو. وقد بدأ الخلاف في الظهور بعد رفضه لأثنين من مطالب البعثيين: إدخال تعديل على قانون الإصلاح الزراعي الذي يخفض من حجم الملكية المقررة بقانون سنة ١٩٥٨، وعزل عدد من الضباط والموظفين وتعيين غيرهم. وفي ٢٠ يونيو سافر الحريري- في زيارة ودية إلى الجزائر، فانتهز البعثيون فرصة غيابه، وقام المجلس الثوري بإصدار قانون جديد للإصلاح الزراعي. كما قدم إلى المحاكمة ٢٧ من ضباط البوايس و١٣ من ضباط الجيش. وصدر قرار بتعيين الحريري. اللواء، ورئيس الأركان، ووزير الدفاع - ملحقا عسكريا بالولايات المتحدة، وصدرت إليه التعليمات بمغادرة الجزائر فوراً والتوجه إلى عمله الجديد عبر باريس. رفض الضباط المعزولون الانصياع لقرارات الفصل، وفي مساء ٢٥ يونيو عاد الحريري فجأة من الجزائر إلى دمشق مع رئيس الوزراء وبقية

أعضاء الوفد. وعلى مدى تلك الليلة واليومين التاليين عقد المجلس الثوري سلسلة من الاجتماعات حضرها الحريري. وبدأ قادة البعث من المدنيين والعسكريين يتحدثون عن المؤامرة التي انكشفت، وفي حديث مع مراسل مجلة «الحياة» صرح وزير الإعلام بأنه «تم تسريح ٨٠٠ من ضباط الجيش وتعيين ٩٠٠ بدلا منهم»<sup>(٤١)</sup> وازدادت حدة التوتر بين الطرفين وبدأ كل جانب يتحرش بالآخر، ووقعت الاشتباكات بينهم. وحاول المبعوثون من البعث العراقي والجيش التوسط للحيلولة دون قيام حرب أهلية. وحاولوا اقناع زعماء البعث السوري بالاستجابة لبعض مطالب المطرودين، كما أقهما الحريري أن العراق سوف يقف ضده في حالة نشوب قتال بين الطرفين. وتمكن البعثيون من السيطرة على وحدات الجيش داخل العاصمة وحولها، وكذلك الألوية المدرعة والقوات الجوية. وأجبر الحريري على الاستسلام. وفي ٧ يوليو وضع تحت التحفظ بمنزله، ثم صدر قرار في اليوم التالي بنفيه إلى قنينا.

والآن، أن لنجم جديد أن يسطع في سماء سوريا.. أمين الحافظ. فبعد خروج الحريري مباشرة، وفي ١٠ يوليو، صدر القرار بترقية الحافظ إلى رتبة اللواء وتعيينه وزيرا للدفاع. وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب الحاكم العسكري. درس بالاتحاد السوفياتي في ١٩٦١، وتولى لفترة قصيرة، بعد الانفصال، رئاسة فرع التدريب بالجيش. وعندما بدأت الخلافات بينه وبين القادة في ذلك الحين، نقل للعمل ملحقا عسكريا بالاتحاد السوفياتي ثم الأرجنتين، عندما استعفى في اليوم التالي لانقلاب مارس ١٩٦٣. وكان الحافظ أشد خصوم الحريري عنفا.. ذك العنف المزجج بالقسوة، والذي كان أبرز صفاته. وينتمي الحافظ لأسرة فقيرة من حلب، وهو عضو علني من أعضاء البعث.

وفي أول يوليو ١٩٦٣، صدر مرسوم بتشكيل «الحرس القومي» السوري، كمنظمة شبه عسكرية لتدعيم حكم البعث. وكان على رأس هذا الحرس المقدم أحمد عبيد الذي سبق الحكم عليه بالمؤبد في يناير لدوره في تمرد حلب، الذي وقع في أبريل من العام السابق. كما حاول البعث تحويل الجيش إلى أداة حزبية. وكان هناك اقتراح من البعض بأن يكون القسم بالولاء لمبادئ البعث وزعمائه، ومنذ يوليو ١٩٦٣ أصبح شعار «جيش عقائدي» شعارا رسميا. وهو ما يعني، في التطبيق، الاستبعاد الكامل للضباط غير البعثيين، ثم الضباط البعثيين الذين يؤيدون جناحا غير الجناح الحاكم.

وأحس الوحدةيون أن نهاية آمالهم أصبحت وشيكة. ووذلا محاولة يائسة أخيرة لتحويل مجرى الأحداث. فحاولوا، في ١٨ يوليو، القيام بانقلاب في دمشق. وفي هذه المرة عمل المتمردون في وضع التهاز. ففي العاشرة والنصف صباحا قامت أربع طائرات ميج بالهجوم على مقر القيادة، وبعد ذلك ببقائق قامت بعض وحدات صغيرة من المشاة - ضمت معها الإشارة والبوليس الحري - بالاستيلاء على القيادة ومحطة الإذاعة المجاورة. في نفس الوقت

توقف البث الإذاعي بفعل تخريب أحدثه أحد الفنيين العاملين بالمحطة. وتلقى متعمرو الجيش الدعم من المدنيين، خاصة الضباط المفصولين، والجنود واللجائن الفلسطينيين. وكان جاسم علوان يتزعم المتمردين معه محمد الجراح وهو لواء من المفصولين، وكان مسئولاً عن الأمن في عهد الوحدة. وكان الغرض من التمرد - مثل عصيان حلب في أبريل ١٩٦٢ - هو إعادة الوحدة. وكانوا يتوقعون تسخلاً مصرياً في حال انتشار حركتهم. وقد حققوا قدراً من النجاح في البداية، لدرجة أن الرائد المسئول عن حراسة مقر القيادة أصدر الأوامر إلى رجاله بالانسحاب. لكن ضباط المقر، وعلى رأسهم أمين الحافظ، حملوا الرشاشات وتصدوا للهجوم. وقاموا في الوقت نفسه، باستدعاء القوات الموالية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية بالعاصمة، وفرضوا حظر التجوال. واستمر القتال في شوارع دمشق حتى الثانية والنصف من بعد الظهر. وقد أدى استخدام الدبابات والمدفعية والطيران إلى وقوع خسائر كبيرة، وتقرر بعض المصادر وعدد القتلى في دمشق ما بين ١٧٠-٨٠٠ قتيل<sup>(٤٩)</sup>.

في نفس اليوم، عقدت محكمة خاصة للمتمردين الذين قبض عليهم وصدرت الأحكام بحقهم، وفي ظهيرة اليوم التالي نفذ حكم الإعدام في العقيد هشام شبيب وخمسة من صف الضباط وأربعة من المدنيين. وبعد ذلك بساعتين أعدم اثنان من ضباط الصف، بوحدة أخرى، رمياً بالرصاص. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الانقلابات العسكرية السورية منذ إعدام الزعيم في ١٩٤٩، التي نفذت فيها أحكام الإعدام. وتواصلت المحاكمات والإعدامات - والتي شملت إحدى النساء - ليومين آخرين. كما استمرت مطاردة الهاربين من المتآمرين ومحكمة المقيوض عليهم، طويلاً، لكن دون إعدامات جديدة. فعندما قبض على علوان والجراح، اللذين سبق الحكم عليهما بالإعدام غيابياً، صدر العفو عنهما في ١٩٦٤ وسمح لهما بالتوجه إلى مصر.

ومرة أخرى يتحقق النصر للحافظ. وقد ترتب على انتصاره هذا خطوتان منطقيتان، ففي ٢٢ يوليو، عشية العيد القومي لمصر، أعلن ناصر إلغاء الوحدة الثلاثية. وفي اليوم نفسه، قدم لؤي الأتاسي استقالته من رئاسة المجلس الثوري واعتكف بمنزله. وفي ٢٧ يوليو، قبلت استقالته ليصبح الحافظ رئيساً للمجلس الثوري - وديكتاتورياً سورياً - على مدى سنتين ونصف السنة.

وانهزم أعداء البعث في سوريا. لكن البلاد لم تنعم بالاستقرار. فقد تواصلت حملات الدعاية والتخريب المصرية، وبلغ التشهير المتبادل بين القاهرة ودمشق ذروته. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢١ نوفمبر ١٩٦٣، يصرح الحافظ: «إننا نتساءل هل القيادة في القاهرة على علم بما تقوم به أجهزة دعاتها أم لا؟ إذا كانت تعلم فتلك مصيبة، وإن كانت لاتعلم فالمصيبة أكبر... إذا لم يكفوا عن ذلك فلنا مضطر لأن أعلن أن هذا أصغر جندى سوري برقبة هؤلاء الجبناء وهي قادرة على سحق رؤوسهم إذا ماتجرات على طعنه في شرفه وكرامته»<sup>(٥٠)</sup>.

كانت الصراعات الداخلية، وخاصة بين صفوف البعث، أخطر بكثير من النزاع مع مصر. وتراجع الخلاف بين مجموعة علق ومجموعة الحوراني إلى مرتبة تالية، بعد أن كف الحوراني عن التشدد بقضية الوحدة مع مصر، ولم يعد يعتبر عضواً بالحزب. أما الصراع داخل الحزب بين جناحيه، المدني والعسكري، فقد بلغ أشده. فغفلق مفكر الحزب، والبيطار رئيس الوزراء.. كل منهما يعتبر نفسه السلطة العليا لتقرير السياسات. والحافظ وزملاؤه من الضباط يعتبرون أنفسهم، وحدهم، أصحاب القوة، ولهم وحدهم سلطة القرار في المسائل المهمة. وقد شهدت العراق صراعا مشابها بين الضباط وزعماء الحزب، وكان لما حدث في بغداد فيما بين مارس ونوفمبر ١٩٦٣ أثره على دمشق بصورة كبيرة. لكن صراع نوفمبر في العراق انتهى بهزيمة كبيرة للبعث على يد الجيش. أما في سوريا، موطن الحزب ومركزه، فلم يكن ممكنا تحقيق مثل تلك النتيجة الحاسمة. وبُينما نجح عارف في حل الحزب، ظل النظام في سوريا بعثيا، وبدأت العلاقة بين البلدين منذ نوفمبر ١٩٦٣، تشهد تدهورا متزايدا.

وفي أثناء الأزمة العسكرية للبعث في العراق، استقال البيطار في ١٢ نوفمبر. وفي اليوم التالي أصبح الحافظ رئيسا للوزراء، بالإضافة إلى سلطاته الأخرى. وفي ٢٥ إبريل ١٩٦٤، صدر دستور سوري مؤقت جديد<sup>(١١)</sup>، يضيف شرعية على سلطات «المجلس القومي للقيادة الثورية»، ويسند إليه «سلطة التشريع ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية واختيار رئيسها، وحق تعيين أو عزل الحكومة، المسئولة أمام المجلس». وفي ١٣ مايو عاد البيطار مرة أخرى رئيسا للوزارة. ولم يعد هناك شك، في ظل الدستور الجديد، فيمن هو السيد، ومن هو مساعده.

لكن الحافظ كان في حاجة إلى البيطار كممثل لقطاع أوسع من الجماهير. وعلى مدى الشهرين التاليين شهدت البلاد أزمة سياسية واقتصادية خطيرة. إذ قام الرأسماليون السوريون بتهريب أموالهم إلى لبنان، فارتفعت الأسعار واضطرت مشروعات كثيرة إما إلى التوقف عن العمل أو تحجيم نشاطها. وفي الوقت نفسه، وبسبب الأزمة، وكنتيجة لها في أن، اشتدت حدة النزاع بين مجموعات البعث المختلفة. وفي ظل الحيرة التي سادت البلاد بحثا عن الوسيلة للخروج من الأزمة، ارتفعت بعض الأصوات التي تنادي بضرورة التأميم، بينما تبنت أصوات أخرى ضرورة تشجيع المبادرات الخاصة. وفي أواخر مارس قامت بعض العناصر بمهاجمة مراكز البوليس في حلب ودمشق منكرة باقترب العاصفة التي ستجتاح حماه في ٩ إبريل<sup>(١٢)</sup>. والسبب المباشر وراء ذلك غير واضح، ولكن من المحتمل أن يكون وراءها مظاهرة سكان المدينة احتجاجا على حكم لمدة عام صدر ضد أحد الطلاب بمدرسة عثمان حوراني الثانوية. وكان هذا الطالب قد قام بمسح أحد شعارات البعث كتبها المدرس على السبورة<sup>(١٣)</sup>. وقد قام الجنود ورجال البوليس بتفريق المظاهرة مستخدمين الأسلحة النارية، حيث سقط عدد من الأشخاص بين قتيل وجريح. لكن الاحتجاج لم يتوقف، بل تصاعد واتخذ أشكالا جديدة<sup>(١٤)</sup>.



وفى ١٠ إبريل، وكان يوم الجمعة، هاجم خطيب مسجد حماه فى خطبته، حزب البعث بشدة. ويبدو أن الإخوان المسلمين كانوا أكثر قوى المعارضة نشاطا. وفى يوم السبت، تجددت المظاهرات ووقعت اشتباكات مع قوات الأمن قتل خلالها طالب واحد، على الأقل. وفى يوم الأحد وأصلحت حماه الإضراب وأغلقت المحال أبوابها. وتوجه أمين الحافظ بنفسه إلى حماه ليفرج عن الصبى الذى اعتقل يوم الخميس، وليأمر بصرف تعويض لأسرة الصبى الذى قتل يوم السبت. لكن الاشتباكات العنيفة تجددت مرة أخرى يوم الاثنين ١٤ إبريل، وكان من الواضح أن أعيرة نارية أطلقت على الجنود من مسجد السلطان، فسقط عدد من القتلى من بين الجنود، فاضطرت نيران المدافع على المسجد. ومن المؤكد أن عدد القتلى فى حماه زاد، فى ذلك اليوم، على الـ ٦٠ قتيلًا. وبعد ذلك بعشرة أيام، وفى رده على سؤال حول حجم الخسائر فى حماه أجاب الحافظ أمام المؤتمر الصحفى الذى عقده: «٢٠٠ من جانبنا، منهم ٥ قتلى، ومن بين المدنيين حوالى ٤٠ أو ٥٠ وربما ٦٠ على الأكثر، إذا لم تكتشف ضحايا جديدة بين الانقراض»<sup>(٢٨)</sup>.

عند تلك المرحلة أخذت الحركة، التى تحولت إلى عصيان، تنتشر بمدن أخرى. وفى ٢٤ إبريل شهدت دمشق مظاهرة تأييد للحكومة، ولكن بعد ذلك ببومين أعلن تجار المدينة وأصحاب المتاجر إضرابا عاما احتجاجا على الحكومة. واستمرت هذه الإضرابات والاضطرابات حتى ٣٠ إبريل. وفى حمص وحلب كان التوتر عاليا. وفى دمشق قام الحرس القومى بفتح المتاجر المغلقة بالقوة. وصدر مرسوم يجعل إغلاق المحل من قبل صاحبه «دون سبب قانونى» جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ٢٠ عاما مع الأشغال الشاقة ومصادرة المحل وتأميمه<sup>(٢٩)</sup>.

لقد كانت الانتفاضة السورية خلال إبريل ١٩٦٤، أكبر حركة يقوم بها المدنيون ضد النظام البعثى. وإذا كان ممكنا لكتيبة واحدة أن تفض مظاهرة تضم عشرات الآلاف، فإن الإضراب سلاح مدنى يمكنه أن يشل قوة الجيش. من هنا كان العنف الشديد فى رد فعل الحافظ تجاه التجار الذين امتنعوا عن البيع. لكن قمع التمرد كان ممكنا بسبب طبيعته الرجعية ومحدوبيته الطبقية والطبيعة العامة، غير المحددة، لشعاراته السياسية. فقد نشطت العناصر الاشتراكية والوحدويون والإخوان المسلمون والناصريون وأعداء التأميم، لكن لم يكن يجمعهم برنامج واضح، وتظهر النظام بمظهر الحامى لمصالح العمال والمثقفين.

ولقد كانت تلك الصدامات سببا كافيا كى يعيد الحافظ صلاح البيطار إلى رئاسة الوزارة فى مايو، بعد أن أصبح واضحا، فى ظل الدستور الجديد وعلى ضوء توازن القوى الفعلى، الخط الفاصل بين الحاكم الحقيقى والرجل الثانى، كما أسلفنا. وفى نفس الوقت، منح الحافظ نفسه رتبة الفريق. واستمرت الخلافات والصراعات فيما بين البعثيين طوال شهر الصيف.

وفي ٢ أكتوبر، قدم البطار استقالته مرة أخرى، وفي اليوم التالي أصبح الحافظ مرة أخرى رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزارة. كان المساعد الأمين للحافظ منذ توليه الحكم هو محمد عمران.. العلوي والبمشي القديم. وكان قد أبعاد عن الجيش في عهد زهر الدين، وأعيد للخدمة صبيحة انقلاب مارس ١٩٦٣<sup>(٥٠)</sup>. وقد عين عمران بالمجلس الثوري وعضوا بالوفد الذي سافر الي مصر للتحايط بشأن الوحدة، ورفقي إلى رتبة المقدم وتولى قيادة اللواء الخامس بحمص<sup>(٥١)</sup>. وفي يونيو ١٩٦٣، صدر قرار بتعيينه قائداً للواء ٧٠ مدرعات، أقوى وحدات الجيش السوري. وصعد سريعاً في سلم الترقى، فلم يأت نوفمبر ١٩٦٣، الا وقد أصبح لواء. وفي يناير ١٩٦٤، عندما سافر الحافظ لحضور مؤتمر القمة العربي، وعندما توجه إلى باريس لإجراء جراحة في نوفمبر من العام نفسه، كان عمران ينوب عنه. لكن، حتى هذا التحالف لم يدم. وقد ظهر أول خلاف بينهما في خريف ١٩٦٣. فعمران، الذي كان من مؤيدي أكرم الحوراني في الماضي، تحول في ١٩٦٣ إلى أكبر عدو له، وهامو يقف، في ١٩٦٤، ضد رغبة الحافظ في التوصل إلى اتفاق معه. في الوقت الذي كان ميلاً فيه إلى الاتفاق مع الاشتراكيين والناصرين ومنح المدنيين دور أكبر في إدارة الحزب والدولة. وفي أواخر ١٩٦٤ رفض الحافظ مقترحات عمران، فاضطر الأخير إلى الاستقالة من الحكومة والجيش، وعين سفيراً لسوريا بإسبانيا.

أما الرجل الذي حل محل عمران- ولعب دوراً في إسقاطه - فهو صلاح جديد، رئيس الأركان، وهو - مثل عمران - علوي، ورفقي - أيضاً - من رائد إلى لواء فيما بين مارس ونوفمبر ١٩٦٣. وهو الأخ الأصغر للمقدم غسان جديد زعيم الحزب القومي السوري الذي اغتيل في ١٩٥٥. لكنه، على عكس أخيه، بعث طويلاً الباع. حتى فبراير ١٩٦٣، كان لا يزال عقيداً بالمعاش، مبعداً عن خدمة الجيش بسبب انتمائه السياسي. وبعد انقلاب مارس عاد إلى الجيش حيث أصبح، في نوفمبر ١٩٦٣، رئيساً للأركان برتبة اللواء<sup>(٥٢)</sup>. وكان يسانده في صراعه مع عمران اثنان من الضباط الدروز هما حمد عبيد وسليم حاطوم. وكان قد سبق الحكم على عبيد بالسجن عشر سنوات بسبب اشتراكه في تمرد حلب في مارس ١٩٦٣<sup>(٥٣)</sup>. وبعد انقلاب مارس ١٩٦٣، أفرج عنه وصعد سريعاً في سلم الترقى حتى أصبح قائداً للحرس النقوي ثم قائداً للواء المدرع بقفلة<sup>(٥٤)</sup>. أما حاطوم، فكان في ٦٤- ١٩٦٥ قائد قوات الصاعقة المكلفة بحراسة المنطقة التي تضم مقر قيادة الجيش ومحطة الإذاعة. فقد علم تاريخ الانقلابات السورية أن الاستيلاء على هذه المواقع هو المفتاح للسيطرة على كامل البلاد.

ربما اعتقد عمران أن انتماءهما للعلويين سوف يمنع جديد من إبعاده. لكنه كان مخطئاً في اعتقاده هذا. فصحيح أنهما علويان، لكن كلا منهما كان ينتمي إلى قبيلة مختلفة.. فعمران من الضباطية وقرية الأصلية هي المخرم شرقي حمص، أما جديد فهو من قبيلة الحدادية

باللبنانية<sup>(٥)</sup>، علاوة على ذلك، فقد كان عمران يسعى إلى تسوية الخلافات مع مصر وإلى المزيد من مشاركة المدنيين في توجيه شئون البلاد، وهى نفس توجهات حلق والبيطار. أما جديد فكان، على العكس من ذلك، يقف موثقاً متشدداً فى الخلاف مع مصر ويحمل أفكاراً اشتراكية جذرية متشددة. وكانت النتيجة أن المنطقتين لهذا الاتجاه هما سعى جديدٌ وزملاؤه فى ١٩٦٥ إلى توثيق العلاقات مع الصين، ثم الوقوف فى وجه نوايا عمران لحل اللجنة العسكرية للحزب الذى كان الهدف منه التخفيف من حدة الطبيعة الديكتاتورية للنظام، وذلك لعلهم بمحدودية قاعدة التأييد الجماهيرى لسياساتهم. وفى ظل ذلك العداء المتطرف تجاه مصر، وجد جديد فى أكرم الحورانى ورفاقه شركاء له فى الرأى، لكن تشدده فى قضايا التأميم والاشتراكية وانتقاصه من الزعماء المدنيين حالاً دون قيام علاقة وثيقة بينه وبين الحورانى.

لقد اعتمد الحافظ فى صعوده، وفى إبعاد لؤى الأتاسى والحريرى وعمران، على الضباط البعثيين من العلويين والدروز. ولكن لأنه مسلم سنى، فإنه لم يكن يرغب فى أن يكون لهاتين الأقليتين نفوذ حقيقى، ومن هنا، بدأ فى ١٩٦٥ فى تقليص نفوذهما. وكان هذا أحد أسباب الصراع الذى نشب بينه وبين جديد فى صيف ١٩٦٥. أما السبب الرئيسى فكان التغير الذى طرأ على توجهات الحافظ السياسية. فلهيئتنا مايضطر المنتصر إلى تبني أفكار المهزوم. وهذا ماحدث. فقد أدرك الحافظ أنه لن يتمكن من فك العزلة التامة المفروضة على سوريا فى العالم العربى، وإنهاء الأزمات الداخلية لاتباع سياسة معتدلة تجاه مصر ووقف عمليات التأميم. وهكذا، بالتكليف مع مقتضيات الحياة استطاع الحافظ أن يحتفظ بالسلطة لأكثر من عامين، وهى أطول مدة قضاها ديكتاتور، باستثناء الشيشكى.

فى الشهر الأول من عام ١٩٦٥، جرى تأميم العديد من المشروعات، معظمها تأميم كامل والجزء الباقي بنسبة تتراوح ما بين ٧٥-٩٥٪ من رأس المال. وكان استيلاء صغار رجال الأعمال والعرفيين من هذا الإجراء لا يقل عن غضب كبار الرأسماليين.. قلة محدودة فقط رأت فيه مصلحة لنفسها أو للاقتصاد القومى. وبالإضافة إلى المشروعات التى تضم عدة مئات من العمال، قامت الحكومة بتأميم عدد من الورش الصغيرة (كان أحد المشروعات المؤممة، مصنع للصابون يعمل به ثلاثة من العمال). ولم ينتج عن ذلك سوى المزيد من البيروقراطية وتعقيد الروتين الحكومى. وفى أوائل يوليو أعيدت ٢٧ من شركات الألوبية إلى أصحابها، ومنذ ذلك الحين أصبحت الاشتراكية هدفاً بعيد المدى ولم تعد سياسة أنية. وفى المناطق الزراعية انتهجت الحكومة سياسة أكثر اعتدالاً، فقد استمر الإصلاح الزراعى بخطى وثيدة، ولكن بنجاح.

كذلك، كان على الحافظ أن ينتهج خطاً مغايراً لأفكار جديد فى السياسة الخارجية، خاصة فيما يتصل بالعلاقات العربية والصراع العربى الإسرائيلى. فمنذ عهد الوحدة وقادة البعث

يتهمون الزعماء العرب الآخرين بالتخاذل أمام إسرائيل، ويطالبون بحرب فورية معها. وكان القادة العرب بزعامة ناصر قد توصلوا، على مدى ثلاثة مؤتمرات القمة، إلى موقف موحد وأكثر واقعية. فالمصريون المتورطون في حرب اليمن والعراقيون المنغمسون في حرب ضد الأكراد لم يكونوا ليسمحوا لسوريا، في ١٩٦٥، أن تجرهم إلى حرب لامتني لها. ولما لم يتمكن من أن يقرن دعايته المتطرفة ضد إسرائيل بالعمل، إضطر الحافظ إلى التخفيف من نبرته.

كانت الخلافات قائمة بالفعل بين جديد والحافظ منذ مايو (٥٧)، وقد أخذت تتبدى منذ ذلك الحين. وفي بداية سبتمبر أبعد جديد عن رئاسة الأركان. فأخذ يثبث أقدامه في منصبه كأمين للقيادة القطرية لحزب البعث، التي كانت - على عكس القيادة القومية - معقلا للمتطرفين. وفي ديسمبر ١٩٦٥، اتسع نطاق الخلاف بينهما. وكان السبب في ذلك هو محاولة المقدم مصطفى طلاس قائد منطقة حمص وأحد رجال جديد إبعاد عدد من الضباط المواليين للحافظ (٥٨). وانتهز الحافظ تلك الفرصة لإبعاد طلاس، وفي خلال أيام قليلة عاد عمران إلى سوريا، وقامت القيادة القومية للبعث بحل القيادة القطرية، وأجبرت حكومة زعين على الاستقالة، وفي ٢ يناير ١٩٦٦ تشكلت حكومة جديدة برئاسة البيطار. وكانت حكومة مدنية في الأساس. فلم يدخلها سوى اثنين من الضباط من بين ٢٦ وزيرا وهو أكبر عدد من الوزراء تشهده الحكومات السورية، وهي أقل نسبة ضباط مقارنة بالوزارات السابقة. على أن هذين الإثنين كانا الأقوى داخل مجلس الوزراء .. محمد عمران وزير الدفاع، واللواء معدوح جابر - الذي شغل في وزارات سابقة منصب وزير الدفاع، والأشغال العامة- كوزير لشئون رئاسة الوزراء. وقد جاءت وزارة البيطار كنتيجة لانتصار مجموعة من الضباط على مجموعة أخرى. وهكذا استطاع البيطار أن يستفيد من الصراع بين الساسة من الضباط، كما كان تزايد المعارضة العامة للمغامرات السياسية للضباط فرصة للحافظ كي يتخلص من الجناح المعارض له.

استمرت وزارة البيطار - عمران أقل من شهرين. ففي ٢٣ فبراير ١٩٦٦ قامت مجموعة جديدة بانقلاب أطاح بالرئيس الحافظ والوزارة.

كان نظام البعث العسكري في سوريا يتبنى منذ ١٩٦٣ شعار «جيش عقائدي». وقد وضع ذلك الشعار بالفعل موضع التنفيذ. فقد أصبح الضباط البعثيون يسيطرون على جميع المواقع القيادية. وقد أدت عمليات التسييس الزائدة إلى بروز ظاهرتين جديدتين: التحاق غالبية الضباط المسيحيين بالجناح المتطرف، وتزايد أعداد وأهمية مجموعات الضباط المنتمية للأقليات، وخاصة العلويين والدرزيين وبعض اليزيديين. فعلى مستوى العضوية المدنية للحزب، كان المسلمون السنة المؤيدون للجناح المعتدل، يمثلون الأغلبية في وقت يشكلون فيه أقلية في أوساط الساسة من الضباط.

وكانت القيادة المتطرفة هي التي تحكم سوريا في ١٩٦٥، وهذه القيادة تتبع القيادة القومية، نظرياً. وفي ديسمبر ١٩٦٥، انتصر الجناح المعتدل على المتطرفين، وحل الحافظ وزارة زعين، وعاد علق وعمران إلى القيادة السياسية، وفي يناير ١٩٦٦ تشكلت حكومة البيطار، كما أسلفنا. وكانت الخطوة الحتمية والمنطقية التالية هي التخلص من مجموعة الضباط الموالين لصالح جديد من الجيش. وعلى أية حال، فقد كان الموقع القوي لضباط الأقليات، ولفترة طويلة، شوكة في ظهر الحافظ، السنّي. وهكذا أعد الحافظ، في الأسبوع الثالث من فبراير، أمراً بطرد ٣٠ ضابطاً من رجال جديد من الجيش<sup>(١٩)</sup>. وكما هي العادة في الانقلابات العسكرية، أدرك الضباط المرشحون للطرد أنه ليس لديهم ما يفقدونه، فقرروا العمل. وتعتبر المحاضرة التي ألقاها ميشيل علق في ١٨ فبراير، بأحد المقار الفرعية للحزب بدمشق، صياغة أيديولوجية وسياسية قوية للخلاف. وقد نشر النص الكامل للمحاضرة بمجلة «الحياة» البيروتية في ٢٥ فبراير. وكانت بمثابة إعلان للحرب على مجموعة صلاح جديد، وأكدت على أن رجال الحافظ لم يسعوا مطلقاً لإيجاد تسوية. واتهم علق الجناح المناوئ بـ «تكريس العزلة الإقليمية... وأن القيادة القومية وحدها هي «القيادة الحقيقية للحزب، لأن البعث حزب وحيدى، والقيادة القومية تضع نصب عينيها تغليب مصالح الأمة العربية، بينما يسعى القادة الآخرون إلى تكريس المصالح الإقليمية». واتهم خصومه بأنهم «مصابون بعمق أيديولوجى» وأنهم «لم يتلقوا أى قدر من التربية». وفي تعليقه على توجيههم نحو الشيوعية والماركسية، أكد علق على التناقض المبدئى بين فكر البعث والماركسية، التى لاتقدم «حلولاً لمشاكلنا القومية. والشيوعيون المحليون بعيدون عن القومية، بل يعارضونها، ويعزلون أنفسهم عن الوحدة العربية». علاوة على ذلك، فإن الماركسية مرتبطة بـ «الحركة الشيوعية العالمية» وأثناء الحرب العالمية الثانية «طالبت الأحزاب الشيوعية العربية بالتوقف عن محاربة الاستعمار الفرنسى والانجليزى، لأن الفرنسين والانجليز كانوا حلفاء للاتحاد السوفيتى، وكان ذلك الموقف خيانة لأهداف الأمة». والمجموعة المسيطرة على الحزب في سوريا تخالف مبادئ هذا الحزب، لأن «سبعة من بين الأعضاء التسعة للقيادة القطرية المنحلة، لم ينضموا للحزب إلا بعد الثورة (مارس ١٩٦٣)» والأهم من ذلك «أنهم استولوا على قيادة الحزب «على الحكم بوسائل المجموعة العسكرية»، وطالب علق في نهاية محاضرته بـ «العودة إلى المبادئ» والإصلاح الشامل للحزب» ثم أضاف بصراحة أن «جزءاً من أعضائنا في الجيش يكرسون الانشقاق والهيمنة على الحزب والشعب. يكرسون الانتهازية والمصالح الشخصية... إننا نسعى إلى إصلاح أوضاع الجيش عن طريق منع رجاله من خلق التكتلات فى صفوف القيادة، سواء فى الجيش أو الحكومة. وإذا ما اختار الحزب واحداً من بين أعضائه العسكريين لقيادته، فلن يستمر كرجل عسكري، بل سيتحول إلى رجل حزب وقائد شعبى ولن يسمح له بالبقاء فى

منصبه العسكري، فلا يوجد في العالم حزب ثوري حقيقي يقوده عسكريون، في نفس الوقت الذي يتولون فيه قيادة وهدايتهم العسكرية. ولكن عندنا هناك بعض الناس الذين يجمعون بين قيادة الحزب، والمناصب الوزارية، وقيادة وحدات الجيش». ولهذا السبب أكد عظمى على ضرورة وضع حد نهائى لتدخل الجيش فى السياسة<sup>(٩٠)</sup>.

فى ذلك الوقت، نشب خلاف حول انتخابات القيادة القطرية لحزب البعث. وتقرر موعدا لها فى البداية، ٢٠ فبراير، لكن الحافظ عندما أدرك احتمال فشل رجاله فى ضمان تحقيق الأغلبية مالم يقم ببعض عمليات الإبعاد، منع إجراء الانتخابات، وخرج الصراع الحاد والخلافات المتزايدة إلى العلن. فقبل نصف أسبوع من الانقلاب تشير «الحياة» إلى أن «حكومة البطار قد أصابها الشلل بالفعل» وأن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو «استمرار سيطرة رجال جديد على الجيش»<sup>(٩١)</sup>.

وهناك تطور آخر أجبر جديد على القيام بانقلابه. فقد سرت الشائعات حول سفر محمد عمران وزير الدفاع إلى القاهرة سرا، ولقائه بناصر. وفى الوقت الذى كانت إقامة علاقات وطيدة مع مصر هدفا رئيسيا لعمران منذ وقت طويل، كان جديد يعتبر ذلك خيانة. وبالرغم من عدم وجود دلائل أكيدة على سفر عمران، فالملاحظ أن ناصر تحاشى الهجوم على سوريا والبعث فى الخطاب الذى ألقاه مساء ٢٢ فبراير. كان خطاب طويل بمناسبة ذكرى الوحدة مع سوريا فى ١٩٥٨. وبالرغم من لهجته العنيفة فى المسائل الأخرى التى تعرض لها، إلا أن ناصر لم يهاجم سوريا.

ينما كان ناصر يلقي خطابه فى القاهرة، كانت الاستعدادات النهائية للانقلاب فى سوريا قد تمت.

بالاعتاد، دخلت قوات الصاعقة العاصمة ليلا للاستيلاء على مقر قيادة الأركان ومحطة الإذاعة ومقار إقامة زعماء البلاد. وجاءت قوات المظلات بقيادة «سليم حاطوم» من حرسنا، إلى ضواحي دمشق، إضافة إلى طابور مدرع بقيادة عزت جديد من معسكر القابون. وقد تم مظاهرات حاطوم مقاومة شديدة عند هجومها على منزل الحافظ فى الفجر، واستمر القتال طويلا. وتولى الحافظ شخصيا قيادة الحرس، الذى يضم ١٢٠ من جنود قوات القبائل، وقد أظهر شجاعة كبيرة- فى القتال كما فعل عند قمعه لعصيان علوان فى يوليو ١٩٦٣ - . وقد وقع عدد من القتلى والجرحى من كلا الجانبين، ولم يستسلم رجال الحافظ إلا بعد أن أصيب هو شخصيا. فى الوقت نفسه، دارت معركة أخرى حول قصر الضيافة بدمشق. وتعددت الاشتباكات فى كافة مناطق البلاد. ولاشك أنه كان أكثر الانقلابات التى شهدتها البلاد منذ ١٩٤٩، بموت.

وفى السادسة والثلاث مساء، أذيع البيان رقم (١). وهو يعلن للشعب وللعالم نبأ الإطاحة

بالحكم في دمشق، كما أعلنت «القيادة القطرية المؤقتة» البعث حظر التجوال في سوريا. وبعد خمس دقائق، أُنشِج البيان رقم (٢) ليعلن عن إغلاق الحدود والموانئ والمطارات. وفي الساعة والنصف صدر بيان يحمل نبأ اعتقال قادة النظام السابق. وبعد عشر دقائق أُنشِج بيان بتعطيل الدستور وتعيين اللواء حافظ الأسد وزيراً للدفاع، وأحمد سويداني رئيساً للأركان وترقيته من عقيد إلى لواء.

ويكشف التعيين السابق عن توجه النظام الجديد. فحافظ الأسد من الضباط العلويين الذين صنعوا سريعا. كان في أوائل ١٩٦٢ - وعمره ٣٣ عاما - لا يزال برتبة الرائد ثم أصبح مقدا في ١٩٦٤، وفي ديسمبر من العام نفسه، عندما أصبحت لجديد اليد الطولى، رقى فجأة إلى رتبة اللواء<sup>(٣٦)</sup>. وترجع أهمية الأسد إلى قيادته لسلاح الطيران منذ عام ١٩٦٣. ذلك السلاح الذي لعب دورا حاسما في انقلاب ١٩٦٦. أما أحمد سويداني فهو سنى، ولكنه مثل رفاقه العلويين وعلى عكس معظم الضباط من السنيين، من أصول ريفية. تولى في أوائل ١٩٦٥ - وهو في الثالثة والثلاثين - رئاسة المخابرات، ولكن بعد عزل جديد من رئاسة الأركان نقل إلى منصب أقل أهمية. وهو معروف كماركسي، ويتعاطفه مع الفيت كونج والصين، التي ذهب إليها في زيارة طويلة، وهو قائد مجموعة «الضباط العقائديين». وكان له نفوذ ملموس، حتى فبراير ١٩٦٦، في كواليس الحزب والحكم، وهو مشهور بصمته حتى إن زملاءه يطلقون عليه «أبو الهول»<sup>(٣٧)</sup>.

واعتبارا من الساعة والنصف أخذت الإذاعة تنبئ برقيات التأييد للانقلاب. وجاءت البرقيات الأولى من وحدات الجيش، وكانت قليلة العدد، لدرجة أنهم كانوا يكررون إذاعة برقيات الوحدات، وحتى برقيات الوحدات الصغيرة. وعلى مدى عشر ساعات لم يصدر مايشير إلى تأييد حلب أو الشمال أو الجبهة الجنوبية. بل إن البلاد المجاورة التقطت بثا من حلب والشمال يستنكر الانقلاب. وقد قوبل العصاة في الشمال بمقاومة شديدة من جانب وحدات الجيش والمندبين بقيادة أحمد أبو صالح من حلب، وهو عضو سابق بإحدى وزارات البيطار، وحمد عبيد<sup>(٣٨)</sup>. وكان عبيد - الدرزي، والخصم العتيدي لجديد، العلوى - وزيراً للدفاع في وزارة زعين (سبتمبر ١٩٦٥)، حين رقى من عقيد إلى لواء. لكن المقاومة لم تستمر طويلا. فعندما أصبح انتصار الانقلاب في العاصمة مؤكدا، لم يعد ثمة جدوى من استمرار المقاومة. ولم تبد الغالبية العظمى من السوريين حماسا لصعود جديد، وفي نفس الوقت لم تكن تتعاطف كثيرا مع الحافظ. لم يكن لأحد مصلحة، أو لديه الاستعداد لمناصرة طرف على حساب الآخر.

وفي خلال أيام قليلة، عادت الحياة الطبيعية إلى سوريا، وتشكلت حكومة جديدة في الأول من مارس. وكما فعل آخرون قبله، فضل جديد الابتعاد عن الصورة - بل فوقها في الحقيقة - كي يستمر في فرض سيطرته على الحزب بوصفه أمينا عاما له. وعين نور الدين الاتاسي

رئيسا للجمهورية. وعاد الدكتور يوسف زوعين رئيسا للوزارة مرة أخرى، وأصبح الدكتور ابراهيم ماحوس وزيرا للخارجية وثلاثتهم من الأطباء ولم يبلغوا الأربعين، ويمثلون الانتلجنسيا المدنية السنوية. فقد كان الحكم الجديد حريصا على عدم الظهور بمظهر الديكتاتورية العسكرية السافرة. لكن عدد الوزراء انخفض في هذه الوزارة من ٢٦ إلى ٢٠ وزيرا، وأصبح عدد الضباط بين الوزراء ٤ بدلا من ٢.

كان نظام الحكم الجديد أكثر الحكومات التي شهدتها سوريا والمنطقة العربية تطرفا في يساريته. وقد تبذرت راديكاليته في العديد من المجالات. كما برزت النغمة الماركسية بوضوح في أيديولوجية البعث ودعايته. ولفترة، كان هناك تشجيع لـ «كتائب العمال» بقيادة خالد الجندي، التي كانت متأثرة بوضوح بـ «الحرس الأحمر الصيني». كما كانت المرة الأولى التي يشترك فيها عضو بالحزب الشيوعي في الوزارة، حيث عين سميح عطية وزيرا للنقل.

وكانت الراديكالية السورية في ١٩٦٦ أكثر وضوحا في السياسة الخارجية، وقد اعترف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجديد وقدم له الدعم وأقام معه علاقات وثيقة، وتم توقيع اتفاق للتعاون على نطاق واسع كان له أكبر الأثر في إنجاز مشروع سد الفرات العظيم. كما اتخذت سوريا سنة ١٩٦٦، في علاقتها بإسرائيل موقفا متشددا أيضا، يتبنى رسميا فكرة «حرب تحرير» عربية، ويقدم الدعم الدعائي ويوفر التدريب والدعم المادي لنشاطات التنظيمات الإرهابية - مثل فتح - داخل إسرائيل.

في نقطة أساسية واحدة - أي العلاقة مع مصر - اضطر جديد إلى التخلي عن تفكيره السابق، واقتفاء خطى الحافظ. فقد أصبح النظام السوري في ١٩٦٦، في عزلة شديدة عن العالم العربي، وفي حاجة إلى سند، فوجد ضالته في مصر، ولم يكن الأمر ليتم دون وساطة من الاتحاد السوفيتي. وفي نوفمبر ١٩٦٦، وقعت كل من سوريا ومصر اتفاقية للدفاع المشترك. وكانت الاتفاقية، من الوجهة النظرية، تضمن لسوريا دعما مصريا في حال وقوع هجوم عليها، ولكنها كانت تحد، من الوجهة العملية، من تطرف سوريا وتضع حدا لأعمالها الاستفزازية الموجهة - بالأساس - ضد إسرائيل، كي لا تتورط مصر في حرب في توقيت غير مناسب. لكن نظاما بدون تأييد جماهيري كاف وتنقصه الثقة بالنفس ويفتقد إلى التماسك الداخلي، لم يكن بإمكانه التخفيف من حدة شعاراته المتطرفة وأعماله الاستفزازية، تلك التي كان يشجعها في السابق.

وقد كشفت محاولة الانقلاب الفاشلة في سبتمبر عما كان يعانيه النظام السوري في ١٩٦٦ من عدم استقرار واعتماد على الجيش. وقد قاد تلك المؤامرة رجل كان لشهور قليلة مضت المساعد الأمين لمصالح جديد.. سليم حاطوم.

ففي فبراير أُمّاح جديد وحاطوم معا بالحافظ. ولم يكد يمر اسبوع على ذلك، حتى بدأت



الصحافة في نشر التقارير عن الصراع بينهما. فقائدا المجموعتين اللذين تعاونوا معا في الاطاحة بالنظام السابق، يسير كل منهما الآن في طريق مختلف. <sup>(٩٠)</sup> جديد يتهم حاطوم بالتذبذب الفكري وبالتهور عندما يتعلق الأمر بالمسائل العملية، الأمر الذي تسبب في اراقة دماء كثيرة أثناء انقلاب ٢٣ فبراير. <sup>(٩١)</sup>

لقد كان جديد وحاطوم في تعاونهما ثم في صراعهما ممثلين لمائتين مختلفتين أكثر من تعبيرهما عن تيارين ايديولوجيين، أو حتى طموحين، مختلفين. كان جديد علويا وحاطوم برزيا، وفي ١٩٦٦ وقف قادة البعث العلويين في صف جديد ومعظم الدروز في صف حاطوم.

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٦٦، نشرت مجلة «الحياة» قائمة للضباط المطرودين من البعث والجهش، تضم ٨٩ اسما. وقد نشرت المجلة القائمة نقلا عن «النضال»، وهي نشرة خاصة لا توزع إلا على قادة أفرع الحزب. وعندما يكون الأمر متعلقا بطرد عدد من الضباط، بينهم علويون ودروز، فإن أبرز التهم التي توجه إليهم هي «التقاتل الطائفي». <sup>(٩٢)</sup>

وكانت إحدى التهم التي وجهها حاطوم إلى جديد هي سماحه للأجانب والعناصر المعادية، من اليمين والشيوعيين على السواء، بالتسلل إلى البعث في الوقت الذي يستبعد فيه قادة مخلصين، مثل الحافظ، ومن الواضح أنه اقترح أيضا إطلاق سراح الحافظ. لكن جديد، بدلا من ذلك، كان يدير لطرد حاطوم من الجيش.

في أغسطس ١٩٦٦ كان حاطوم برتبة الرائد وقائدا لإحدى كتائب الصاعقة بمعسكر «حريستا»، ولم يكن عمره يجاوز التاسعة والعشرين. وقد انضم إليه ضابط درزي آخر هو طلال أبو عسلي، ٢٧ سنة، والذي كان قائدا لأحد ألوية «الجبهة» السورية الإسرائيلية. <sup>(٩٣)</sup> واجتمع إليهما فهد الشاعر. وهو درزي مثلهما، وكان أكبر منهما سنا ورتبة، فهو برتبة اللواء وكان قبل ذلك قائدا لـ «الجبهة» وثانيا لرئيس الأركان. ولم يكن للشاعر موقف واضح في انقلاب جديد في مارس ١٩٦٦، وقد أتى أغسطس وهو رجل بلا قوة يقودها أو سلطات يمارسها، وإن احتفظ برتبة اللواء. <sup>(٩٤)</sup>

في أوائل أغسطس بدأ حاطوم وأبو عسلي في تحريك وحدتهما صوب العاصمة بهدف اعتقال صلاح جديد. وكانا يأملان في تأييد حافظ الأسد، وزير الدفاع وقائد القوات الجوية لهما، ولما لم يتحقق لهما ذلك قررا تأجيل الانقلاب. <sup>(٩٥)</sup> ولا يعني هذا انتفاء الخلافات بينهما وبين الأسد.

كانت «كتائب العمال» بقيادة خالد الجندي أكثر الجهات ولاء لجديد في ذلك الوقت، وكان الجندي يستميل إليه أكثر العناصر تطرفا في اشتراكيته وعدائها للاستعمار. وكان السلاح قد وزع على «كتائب العمال» بالفعل.

وقد بلغ الصراع ذروته عندما قام حاطوم وأبو عسلي في ٨ سبتمبر، بالقبض على الرئيس نور الدين الأتاسي وسويداني رئيس الأركان بـ «الجبهة».

ومن الواضح أنه جرى أيضا اعتقال صلاح جديد بمنزله في دمشق.<sup>(٧٩)</sup> لكن محاولة الاستيلاء على السلطة فشلت بسبب تهديد حافظ الأسد بإرسال القوات الجوية للتصدى لحاطوم والدروز. وأيضاً عندما تاهبت «كتائب العمال» بدمشق لمواجهة قوات حاطوم التي بدأت تقدمها نحو العاصمة.

وفي مساء ٨ سبتمبر أعلن حظر التجوال بدمشق وقبض على عدد من الأشخاص. ويبدو أن اتفاقاً سرياً وقع بين الأطراف المتصارعة لتبادل إطلاق سراح القادة. وخلال تلك الليلة وصبيحة ٩ سبتمبر وقعت عدة اشتباكات متفرقة بين وحدات الجيش المتنازعة. ولم يعرف حجم الخسائر على وجه الحصر.

كان موقف حافظ الأسد واضحاً. فبالرغم من تحفظاته العديدة على سياسات جديد، إلا أنه وقف إلى جانبه في جميع المحاولات التي وقعت في ١٩٦٦.

وفي صبيحة ٩ سبتمبر فر سليم حاطوم وزفاته وطلبوا اللجوء السياسي بالأردن. وكان بينهم ١٢ ضابطاً، و ٦ من ضباط الصف، وثلاثة جنود، ومدني واحد. وفي اليوم التالي هرب أيضاً إلى الأردن طلال أبو عسلى مع ستة من الملازمين الأول.<sup>(٨٠)</sup> وعلى مدى الأيام القليلة التالية توافدت على الأردن مجموعات أخرى من اللاجئين. وبعد أيام قلائل قام عدة مئات من الجنود والمدنيين السوريين، معظمهم من الدروز، بالفرار إلى الأردن.

وفي أثناء حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، عاد سليم حاطوم والرائد بدر جمعة إلى سوريا.. إما للاشتراك في المعركة ضد إسرائيل كما أعلنوا، أو لتبديد مؤامرة جديدة كما اتهموا. وعلى أية حال، فقد ألقى القبض عليهما وقدمتا إلى المحاكمة في ٢٤ يونيو، ونفذ فيهما حكم الإعدام في ٢٦ يونيو.

وبعد محاولة انقلاب سبتمبر ١٩٦٦، وجه الاتهام إلى الأردن بتدبير وتمويل المحاولة. وكان على رأس الذين وجهوا هذا الاتهام طلال أبو عسلى نفسه الذي كان أحد قادة المحاولة، والذي لجأ بعد فشلها إلى الأردن. ولم تستمر إقامته بالأردن أكثر من أسبوعين توجه بعدها إلى بيروت في ٢٦ سبتمبر «في زيارة شخصية»، التجأ بعدها بأربعة أيام إلى القاهرة.<sup>(٨١)</sup> وأخذ يتحدث عن مؤامرات أردنية وسعودية ضد سوريا، لكنه لم يقدم أية أدلة على صحة إدعائاته.

ومما لا شك فيه أن هناك دولا عربية أخرى لها مصلحة، بل وتدخلت إلى حد كبير في الشؤون الداخلية لسوريا. لكن السوريين أنفسهم كانت لهم اليد الطولى في حياتهم العامة ومنظمتهم. فقد استغرفتهم الخلافات الأيديولوجية والطبقية والطائفية والاحقاد الشخصية، ولم يكونوا أبداً أدوات في يد قوى خارجية. ولوقت كان لسوريا قدر عظيم من التأثير على السياسة العربية عامة وفي القضية الفلسطينية، بوجه خاص، كان على دول أخرى أن تدفع ثمنها باهظاً من أجل بلوغه. وكانت سوريا بتحريضها الجماعات الإرهابية الفلسطينية، قولا

وفعلا، وتبنيها الرسمي لفكرة شن حرب فورية و«شعبية» ضد إسرائيل وإثارة ميّاج الجماهير العربية ضدها، هي أكبر الأسباب وراء اندلاع حرب الأيام الستة في ١٩٦٧. ولكن في معمعان الحرب نفسها وقفت تلك الدولة الأكثر عداء مكتوفة اليدين تاركة القتال لغيرها، ولم يقدم الجيش السوري نفسه سوى مساهمة رمزية في القتال. ورغم ذلك، فبعد أن ألحقت القوات الجوية والبرية الإسرائيلية الهزيمة بالمصريين والأردنيين، استدارت لقتال السوريين. ولم يقدم «الجيش العقائدي» أداء أفضل من الجيوش العربية الأخرى. فالضباط السوريون - بصفة خاصة - الذين تعرضوا لعمليات التطهير المتوالية لأسباب سياسية، وانهكهم الشقاق والعداوات الطائفية، كشفوا عن تخلف مهني وروح قتالية منهارة. وأثبتوا أنهم أقل جدارة من السوريين الذين واجهوا الإسرائيليين في العديد من الاحتكاكات فيما بين ٤٧-١٩٦٣. فقد تدرب السوريون كثيرا على مقاتلة بعضهم البعض، وعلى قمع مواطنيهم، لكنهم لم يتعلموا كيف يحاربون جيشا آخر. ويقف تاريخ سوريا المعاصر كمثال واضح على فشل الضابط/السياسي في الحالتين: كضباط وكسياسي.

The Times, London, 28 November 1956; S.E. Finer, The man on a horseback, London 1962, 150.

٢- محكمة الشعب، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، ج١، بغداد ١٩٥٩، ص ٦٤، ٢٩٩ Patrick Seale, The Struggle for Syria, London 1965, 263-82; Hamizrah Hehadash, Vol. 4, 279, Vol. 5, 299, Vol. 6, 58.

٣- المالكي، رجل وقضية، دمشق ١٩٥٦، بإمكان متفرقة ومجلة الجندي، ١٥ مايو ١٩٤٩.

٤- هزيمة طاعية، دمشق (١٩٥٤) ص ١٠١.

Seale, 240 Hamizrah Hehadash, Vol. 7, 136-7.

G.H.Torrey in S.N.Fisher, ed, The military in the Middle East, Columbus, Ohio, 1963, 60-80

Seale, 320, Orient, no. 20, 1959, 205-16. -٦

٧- الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٦٣.

MER 1960, 497. -٨

٩- Hamizrah, Vol. 9, 204, MER 1960, 499, Torrey, Loc cit. -٩ مايو ١٩٤٩.

Economic development in the Middle East, 1959-1961, New York, -١٠, 1962, 79-81, 160.

١١- نفسه، ص ١٠٠، ١٠٨.

١٢- صلاح الدين المنجد، سوريا ومصر - وثائق ونصوص، بيروت (١٩٦٢) ص ١١١-١١٤.

١٣- الأيام، دمشق، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢.

Charles Issawi, Egypt in Revolution, London 1963, 89 - 90. -١٤

Muhammed S. Nabulsi, Problems of integrating the monetary systems of Egypt and Syria under the UAR regime, Middle East Economic Papers, 1964, Beirut (1964 or 1965), 75.

١٦- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٤ مايو ١٩٦٢.

MER 1961, 610-4. -١٧

١٨- للحصول على معلومات أكثر توثيقاً وتفصيلاً حول الانفصال، راجع: MER 1961, 605-23.

١٩- المنجد، ص ١٠٤.

- ۲۰- Orient, no. 19, 1961, 177-91.
- ۲۱- MER 1961, 502.
- ۲۲- الحياة، ۲ أبريل ١٩٦٢.
- ۲۳- نفسه، ٤ أبريل ١٩٦٢.
- ۲۴- B. Vernier, Le role politique de l'armee en Syrie, Revue de la politique etrangere, Paris 1965, no. 5, 486.
- ۲۵- راديو دمشق، ٢ أبريل ١٩٦٢.
- ۲۶- E. Garzouzi, 'Land reform in Syria', MEJ, Vol. 17, 88-90, Economic developments in the Middle East, 1961-1963, New York 1964, 26.
- ۲۷- MEJ 1963, 36 والحياة، ١٥-١٧ يناير ١٩٦٣ و ١٤ مارس ١٩٦٤، الجريدة، بيروت، ١٥ يناير ١٩٦٣، النهار، بيروت، ١٨ يناير ١٩٦٣.
- ۲۸- الحياة، ١٤ مارس ١٩٦٣.
- ۲۹- العمل، بيروت، ٢٧ يونيو ١٩٦٣.
- ۳۰- الحياة، ٩ مارس ١٩٦٣.
- ۳۱- Malcolm Kerr, The Arab Cold war, 1958-1964, London 1965, 58.
- ۳۲- قصة الثورة في العراق وسوريا، بيروت ١٩٦٣، ص ٥٦-٥٧: الحياة، ١٤ مارس ١٩٦٣.
- ۳۳- Orient, no. 34, 1963, 181-2.
- ۳۴- بصراحة، محاضرات محاضرات الوحدة، القاهرة ١٩٦٣، ص ١١: Arab Political Documents, 1963, Beirut 1964, 77.
- ۳۵- Le Monde, Paris, 21 March 1963.
- ۳۶- Kerr, 60-1.
- ۳۷- Cahiers de l'orient contemporain, Paris 1963, 91.
- ۳۸- قصة الثورة في العراق وسوريا، ص ٥٦-٥٧: آخر ساعة، ٢ أبريل ١٩٦٣: النهار، ١٨ يناير ١٩٦٣.
- ۳۹- Kerr, 107: الأناوار، بيروت، ٣ مايو ١٩٦٣: السياسة، بيروت ٣ مايو ١٩٦٣: الحياة، ٤ مايو ١٩٦٣.
- ۴۰- Hamizrah Hehadash, Vol. 14, 237 الحياة: ٢٦ يونيو ١٩٦٣.
- ۴۱- الحياة، ٢٨ يونيو ١٩٦٣.
- ۴۲- Kessing's Contemporary Review, 1963, 1958, 2; Cahiers, 1963, 234-5.
- ۴۳- W.Vogel, Die Syrische Armee, Turppen praxis, Darmstadt, May 1964, 331. والحياة، يوليو ١٩ يوليو ١٩٦٣.
- ۴۴- Arab Political Documents, 1963, Beirut 1964, 480-1.
- ۴۵- البعث، دمشق، ٢٧ أبريل ١٩٦٤: Hamizrah, Vol. 14, 197-204.
- ۴۶- الأخبار، القاهرة، ٨ أبريل ١٩٦٤.
- ۴۷- الجريدة، بيروت، ١٥ أبريل ١٩٦٤.
- ۴۸- Chronicle of Arab Politics, Vol. x. no 2, Beirut 1964, 178-185.

- ٤٨- الحياة، ٢٥ أبريل ١٩٦٤.
- Jean-Pierre Vienne, 'Le Ba'th entre la theorie et la pratique', Orient, -٤٩  
no. 30, 26.
- ٥٠- رابيع دمشق، ٨ مارس ١٩٦٣.
- ٥١- الحوادث، بيروت، ١٧ مايو ١٩٦٣.
- ٥٢- Vernier, 498 : الحياة، ٢٠ يونيو ١٩٦٣؛ النهار، بيروت، ٩ ديسمبر ١٩٦٤.
- ٥٣- الأنوار، بيروت، ١٧ ديسمبر ١٩٦٤.
- ٥٤- الحياة، ١٨ يناير ١٩٦٣.
- ٥٥- النهار، ١٦ ديسمبر ١٩٦٤.
- ٥٦- Vernier, 466 : الحياة، ١٢ ديسمبر ١٩٦٥.
- ٥٧- الحياة، ٦، ٥ مايو ١٩٦٥.
- ٥٨- نفسه، ١ يناير ١٩٦٦.
- ٥٩- نفسه، ٢٦ فبراير ١٩٦٦.
- ٦٠- نفسه، ٢٥ فبراير ١٩٦٦.
- ٦١- نفسه، ١٩ فبراير ١٩٦٦.
- ٦٢- النهار، ٥ يوليو ١٩٦٣، ٢٥ فبراير ١٩٦٤، الحياة، ٢٤ فبراير ١٩٦٦.
- ٦٣- الجريدة، بيروت، ٣ أغسطس ١٩٦٥؛ الحياة، ٢٤ فبراير ١٩٦٦؛ الصفا، بيروت، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٦.
- ٦٤- الحياة، ١٨، ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦.
- ٦٥- الحرية، بيروت، ٢٨ فبراير ١٩٦٦.
- ٦٦- المحرر، بيروت، ٣ مارس ١٩٦٦.
- ٦٧- الحياة، ٣٠ ديسمبر ١٩٦٦.
- ٦٨- فلسطين، القدس، ١٦ سبتمبر ١٩٦٦؛ الحياة، ٨ سبتمبر ١٩٦٦.
- ٦٩- رابيع عمان، ٦ أغسطس ١٩٦٦.
- ٧٠- الحياة، ٧ سبتمبر ١٩٦٦.
- ٧١- نفسه، ١٠، ١٣ سبتمبر ١٩٦٦؛
- Jewish Observer and Middle East Review, 23 September 1966.
- ٧٢- رابيع عمان، ١٠-١١ سبتمبر ١٩٦٦.
- ٧٣- إذاعة القاهرة، ١ أكتوبر ١٩٦٦.

## (٨) العراق منذ ١٩٥٨

كان العراق أول بلد عربي يحصل على الاستقلال (١٩٣٢)، كما كان أول بلد يجرب الانقلاب والحكم الديكتاتوري، وذلك في عام ١٩٣٦. وعلى مدى السنوات الأربع والنصف مابين حكم بكر صدقي وعهد رشيد عالي الكيلاني لعبت مجموعات الضباط دورا سياسيا حاسما في شئون البلاد. فقد أدى تدخلهم إلى تقويض استقرار البلاد وقادها في النهاية إلى حرب شعبة. وقد حاول زعمائها على مدى السنوات السبع عشرة التالية منع ضباط الجيش من التدخل في السياسة، في وقت كانت الانقلابات العسكرية تعقب إحداها الأخرى في مصر سوريا. وحتى صيف ١٩٥٨، وكان العراق يبدو أكثر البلاد العربية استقرارا. لكن نظام نوري السعيد انهار فجأة في شهر يوليو من ذلك العام، وأعقب الاستقرار النسبي فوضى مطلقة. وخاضت مجموعات الضباط، فيما بينها، صراعا متواصلا كان سلاحه التخریب المتبادل، بينما اغرقت الفوضى السياسية البلاد في انهيار من الدماء. ولم يشارك الضباط وحدهم في تلك الفوضى، فمن حين لآخر كانت الأحزاب السياسية والمجموعات الطائفية والقومية تقوم بدور فعال في الحركة الجماهيرية. لكن القرارات المهمة كانت تصدر دائما إما بواسطة الضباط أو فيما بينهم.

وقد انعكست الطبيعة الخاصة للعراق على هذا الثوران. فإذا كان باستطاعتنا، من باب التعميم، أن نطلق على مصر أرض التجانس، وعلى سوريا بلد المتناقضات، فإنه يمكننا أن نطلق على العراق بلد الخصومة والتنافر. فالحياة الداخلية تنقسم في مصر بالاعتدال وفي سوريا بالتوتر، أما في العراق فسمتها التطرف. والعراق يضم مساحات كبيرة من الجبال، تقطعها غياض شاسعة ووديان أنهار خصبة. وقد حظي بمصادر وفيرة للمياه والبترو، الأمر الذي لايتوافر إلا لبلدان قليلة. لكن سكانه يعيشون حالة من التشوش السياسي، فهم يتكلمون لغات شتى ويتوزعون على أقليات عرقية ودينية مع ما يستتبع ذلك من توترات دامت لأجيال.. بين السنة والشيعة.. بين العرب والاكرد.. بين المسلمين والمسيحيين. والتيارات السياسية تأخذ في الحياة العراقية شكلا متطرفا، والتطرف هناك يجده من المؤيدين أكثر مما يجد في أي بلد عربي آخر. فالتجدد في أن: التعصب الإسلامي والعلمانية.. العروبة والانفصالية.. الفاشية والشيوعية.. العداء الشديد للاستعمار والخضوع التام للإنجليز.. الكراهية للصهيونية.. لعداء للسامية، والقبول بالمساهمة الفعالة لليهود في الحياة السياسية والاقتصادية. إنها أرض المتناقضات والتطرف. وليست صدفة أن يصاحب الصراعات في العراق أعمال العنف وإراقة الدماء.

لقد شهدت السنوات العشر، ما بين حرب فلسطين وانقلاب قاسم العديد من مظاهر الاحتجاج ضد نظام نوري السعيد. وكانت إحدى تلك المحاولات من جانب ضباط الجيش. ولا يعرف الكثير عن المراحل الأولى لهذه المؤامرة، وإذا ما أخذنا في الاعتبار شخصيات وطبيعة أولئك الرجال - عدد كبير منهم لم يعد على قيد الحياة - وظروف نشاطهم، فإن المستقبل لن يقدم لنا المزيد عن حركتهم. ومعظم المعلومات التي توافرت بعد ذلك، كان مصدرها الشهادات العديدة التي قدمت أثناء محاكمة عارف أمام المحكمة العسكرية الخاصة في ديسمبر ١٩٥٨<sup>(١)</sup>. وقد نشرت محاضر الجلسات كاملة بعد ذلك في ١٩٥٩. ولم تكن المحكمة قد تحولت بعد إلى «سيرك المهداوي»، إذ كان لا يزال من حق المتهم الدفاع عن نفسه، وكانت الشهادات المقدمة معقولة.

هناك عوامل ثلاثة أثرت في الضباط العراقيين في أواخر الخمسينات، أولها الحركة القوية المعادية للاستعمار في البلاد، والنشاط السري أو شبه السري لأحزاب المعارضة، اليمينية واليسارية على حد سواء. أما العامل الثاني فهو النموذج المؤثر للساسة من الضباط السوريين والمصريين الذين تمكنوا بجسارة من الاستيلاء على السلطة. فقد كان الضباط العراقيون الذين يمارسون العمل السري يطلقون على أنفسهم الضباط الأحرار، تشبهاً بنظرائهم المصريين. وكانت نجاحات ناصر الفذة وتصديه لسياسات نوري السعيد بمثابة إشارة البدء. وكان العامل الثالث هو تقاليد الجيش العراقي في التدخل في السياسة، الذي تبعته ذكرى بكر صدقي ومربع الصباغ الذهبي وغيرهم. فكان قاسم وعارف يشيران دائماً إلى حرب مايو ١٩٤١ باعتبارها حدثاً مجيداً في تاريخ البلاد والجيش. وكان قاسم وعارف أثناء تلك الحرب ضابطين صغيرين وشاركا في الأعمال العسكرية. كما أن هناك صلة تربط قاسم بحركة بكر صدقي. فمحمد علي جواد، صديق بكر صدقي وشريكه الرئيسي والذي قتل معه في الموصل، هو ابن عم قاسم. ويعد قتلها صدرت الأوامر بنقل قاسم، الذي كان برتبة الملازم ثان، إلى الديوانية بالجنوب<sup>(٢)</sup>.

ويشار إلى أن الاجتماع الأول\* للضباط المعارضين، عقد في صيف أو أواخر عام ١٩٥٦ ببغداد، بمنزل أخر العقيد إسماعيل العارف<sup>(٣)</sup>. (اسم العارف شائع في العراق، وكثيرون يحملونه دون أن تكون بينهم أية صلة قرابة). وكان قاسم مدعوا لحضور هذا الاجتماع، لكنه لم يحضر بدافع من الحذر. لكن الكلام تناثر وجرى استدعاؤه لمقابلة نوري السعيد، ونجح في

\* ترجع نشاطات الضباط العراقيين للانطلاقة بنظام نوري السعيد إلى ما قبل ذلك بكثير. وترى بعض المصادر أن رفعت الحاج سري بدأ تلك النشاطات «بعد نجاح الثورة المصرية بأشابع قليلة أي في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢». راجع : د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٤، ص ٦٣.



إتبعاد الشبهات عن نفسه، لكن صديقه إسماعيل العارف وضع تحت المراقبة لفترة من الزمن. وفى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦، تشكلت قيادة عسكرية موحدة بين كل من مصر وسوريا والأردن، وكانت المباحثات جارية بين الأردن والعراق حول تركز بعض القوات العراقية بالأردن، واتخذ لواء عراقى مواقفه بالفعل حول النقطة (H3)، وهى محطة لضخ البترول بالصحرَاء قريبة من الحدود الأردنية. وبعد غزو إسرائيل وفرنسا وبريطانيا لمصر، دخل الجيش العراقى الأردن فى ٣ نوفمبر بناء على طلب حكومة عمان، وأقامت قيادته فى النقطة (H4). وكانت تلك القيادة عبارة عن اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم (قاسم). ثم عاد اللواء إلى العراق فى منتصف ديسمبر، وبعد الأحداث العاصفة التى شهدتها تلك الأسابيع بدأ قاسم ورقاقه التفكير فى الانقلاب.<sup>(١)</sup>

لم تكن مجموعة قاسم هى المجموعة الوحيدة. فقد كانت هناك مجموعة أخرى، أكبر من تلك المجموعة، يرأسها الزعيم محيى الدين عبد الحميد، وهو أقدم من حيث الرتبة والسِّن (٤٢ عاما). وكان الزعيم ناخى طالب من أبرز شخصيات المجموعة. وقد عمل حتى ١٩٥٦ كملحق عسكرياً بانجلترا، ثم رئيساً لقطاع التدريب بقيادة الأركان العامة.

فى البداية، لم تكن أى من المجموعتين تعلم بوجود المجموعة الأخرى. وكان العقيد وصفى طاهر، وهو عضو بمجموعة عبد الحميد، هو الذى تولى تنظيم العلاقة بين التنظيمين. كان وصفى أحد معاونى نورى السعيد وكان قادراً - بحكم موقعه هذا - على التحرك فى نواثر متعددة، وتتوافر له معلومات غزيرة، وللحفاظ على المظهر، كسب قاسم أيضاً صداقة نورى السعيد وولى العهد. وهكذا، تحت ستار الصداقة والولاء، تكونت الفرق السرية. وقد بدأ طاهر الاتصالات بين المجموعتين، وتمت الوحدة بينهما فى ربيع ١٩٥٧.<sup>(٢)</sup>

وقد ترأس قاسم التنظيم الموحد. وحتى الذين يعرفونه جيداً ظلوا يتعجبون لسنوات طويلة لوصله لمنصب القيادة. فهو لا ينتمى لعائلة مرموقة ومحدود الثقافة، ولم تعرف عنه مواهب خطابية، وحماسه الوطنية، وشجاعته وتطهره وما يتمتع به من عدل فى التعامل مع رجاله، لا يكتفى لتفسير قوة الرجل. وعندما أصبح رئيساً للدولة أبدى مواهب فذة فى التكتيك، وتماسكاً وعناداً فى التمسك بمبادئه، لكن شخصيته ظلت لغزاً.

ولد عبد الكريم قاسم فى بغداد فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤. يمتلك والده مزرعة صغيرة بالقرب من العاصمة. ويمتلك جده محلاً للجلود بالمدينة، وكان أحد أعمامه من ضباط الجيش العثماني، وطبقاً لبعض المصادر فإن أمه من أصل كردى. فى عام ١٩٣١ أتم قاسم دراسته الثانوية بإحدى مدارس بغداد وعمل مدرساً لمدة عام واحد. وفى أواخر ١٩٣٢ التحق بالكلية العسكرية، وتخرج فيها برتبة الملازم ثان عام ١٩٣٤. وفى ١٩٣٥ اشترك فى قمع أحد التمردات الطائفية بإقليم الفرات، وبسبب قربائه لمحمد على جواد اعتبر عضواً بمجموعة بكر

صنقى، ونقل إلى الديوانية في ١٩٣٧. وفي ١٩٤٠، التحق بدورة ضباط الأركان، وشارك في حرب ١٩٤١ ضد الإنجليز. وفي ١٩٤٥ رقى إلى رتبة الرئيس أول (مقدم)، وعرفت عنه شجاعته أثناء محاربة المتوردين الأكراد. خدم في فلسطين ما بين ١٩٤٨-١٩٤٩، واشترك في القتال الذي وقع للاستيلاء على مركز بوليس جيشر، وقاد قوات كفر قاسم. وكان من الضباط العراقيين القلائل الذين استطاعوا كسب تعاطف عرب فلسطين. في ١٩٥٠ سافر إلى إنجلترا للدراسة، وبقى في ١٩٥٥ إلى رتبة الزعيم.<sup>(٦)</sup>

وكما كانت شخصية قاسم مصدر حيرة، كذلك كانت علاقته بعارف. ولد عارف لواحد من مشايخ بغداد في ٢١ مارس ١٩٢١. وليس هناك مايلفت النظر حول خدمته بالجيش، اشترك في معركة «جنين». كان مندعما وخطيبا مقوها، ويحافظ على أداء الشعائر الدينية.. وهو في كل هذا نقيض لقاسم. ولكن، ولأسباب ما، ربطت بينهما علاقة قوية منذ ١٩٥٦. والمعلومات حول انضمام عارف للمجموعات السرية الضباط، متناقضة. وعلى أية حال، فقد اقترح قاسم ضمه إلى التنظيم الموحد للضباط الأحرار في أوائل ١٩٥٧. لكن الآخرين عارضوا ذلك، لأن الرجل - في رأيهم - ليس محل ثقة. وبعد جدال طويل، قبلت عضوية عارف بضممان قاسم الشخصى، وأقسم بيمين الولاء في ابريل ١٩٥٧. وتوطدت العلاقة بينهما، وكان عارف محل ثقة قاسم، وكان عارف يعتبر قاسم والدا له.<sup>(٧)</sup>

تركزت نقاشات الضباط الأحرار في ذلك الحين في عدد من المسائل. ويقول محيي الدين عبد الحميد في شهادته أثناء محاكمة عارف: «حددنا التنظيمات التي تؤيدنا والقوى المعارضة لنا والمواقف التي يمكن ان تواجهها.. فكرنا في المسائل الاقتصادية والمالية، وفي إمكانية قيام الاستعمار بأسقاط الثورة بالوسائل الاقتصادية بعد أيام أو شهور من نجاحها، عن طريق عملتنا المرتبطة بالاسترليني مثلا». وردا على سؤال للمهداوى حول ما إذا ناقشوا مسألة الوحدة العربية، أجاب: «لم نناقش، لا وحدة ولا اتحادا فيدراليا.. كل ما أذكره أننا تحدثنا فقط عن طلب المساعدة منهم (ج.ع.م) بعد الانقلاب عن طريق إذاعاتهم ومصافحتهم لضمان الاعتراف بالجمهورية».<sup>(٨)</sup> ومن الواضح أنه يدعى عدم التذكر أمام المحكمة، لأن ماجد أمين يذكر أن مناقشة جرت حول الوحدة العربية واستمرت لثلاثة أيام. وحتى ما قبل الانقلاب لم تكن هناك موافقة جماعية على القضية التي أصبحت، فيما بعد، السبب الرئيسي للخلاف بين الضباط. فقد كان لنجاح ناصر ودعايته أثر كبير عليهم. وكان البعض منهم يعتبرون أنفسهم حملة لتقاليد المريع الذهبى، وتمرد ١٩٤١، والأمال القومية العربية. وعلى اتصال بحزب الاستقلال اليمني.<sup>(٩)</sup> وكان البعض الآخر قريبا من الحزب الوطنى الديمقراطى ومتأثرا بفكار

جناحه اليسارى والأفكار الشيوعية، وكان إعجابهم بناصر يشوبه الشك فى أطماع مصر التوسعية. كما كانت لهم تحفظات على الطبيعة المعادية للديمقراطية لنظامه. وقد انتهت نقاشات الأيام الثلاثة بين الضباط الأحرار العراقيين بالتوصل إلى حل وسط. اتفقوا على أن المهمة الأولى بعد الاستيلاء على الحكم هى ضمان وحدة عراقية داخلية (عربية/ كردية)، ثم يجرى استفتاء عام، بعد مرور فترة انتقالية، للاختيار بين الوحدة العربية أو الاتحاد الفيدرالى. وهكذا توصلوا إلى حل يقبله مؤيدو ومعارضو الوحدة مع مصر على حد سواء. وبعد صعود قاسم إلى الحكم ظل وقفا لهذه المعادلة، لكن الخلاف الذى ظل بدون حسم كان بمثابة لغم لم يتردد ناصر فى تفجيره.

تشكلت لجنة ببغداد من الضباط تحت إشراف قاسم للتخطيط للانقلاب. وكانت أحد الاقتراحات المطروحة تقوم على الاستيلاء على الفالوجا (غربى بغداد) فى مايو ١٩٥٨، ويتولى تنفيذ قوة مكونة من لواء، ثم التقدم بعد ذلك نحو العاصمة. أما الخطة الأخرى فكانت ترى تنفيذ الانقلاب فى الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء كلية ضباط الأركان بمعسكر الرشيد فى يونيو ١٩٥٨، وكانت الخطة التى نفذت فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ تحمل اسم «سفرة»<sup>(١١)</sup>.

كانت الظروف فى ١٤ يوليو مواتية لتنفيذ الانقلاب. فقبل ذلك بأيام، والحرب اللبنانية بالغة أشدها، أعلن الرئيس شمعون أنه لن يعيد ترشيح نفسه، وفكرت حكومتا العراق والأردن فى القيام بتدخل مباشر فى لبنان لوضع حد لنفوذ الجمهورية العربية المتحدة. وكان الملك فيصل وعبد الإله ولى العهد ونورى السعيد رئيس وزراء الاتحاد الفيدرالى الهاشمى، يتأهبون للسفر إلى استانبول فى الثامنة من مساء ١٤ يوليو لحضور مؤتمر قمة حلف بغداد، وقد اتخذت إجراءات أمن مشددة فى مطار بغداد بهذه المناسبة. وفى الوقت نفسه، تقرر نقل لواء من الجيش العراقى إلى الأردن فى إطار الاتحاد الهاشمى، وذلك تحسباً لتطور الأوضاع فى لبنان. واختير لهذه المهمة اللواء العشرون من الفرقة الثالثة، وكان قائد الكتيبة الثالثة بهذا اللواء هو عبد السلام عارف. وكانت الكتيبة تتمركز عند «جلولاء» على الحدود الإيرانية وعلى بعد حوالى ١٠٠ ميل شمال شرقى العاصمة، ولكى تذهب إلى الأردن لا بد من مرورها ببغداد ليلة ١٣ يوليو. وقد استدعى تلك الليلة إلى بغداد أمير اللواء غازى الداغستانى قائد الفرقة الثالثة، وكان من الطبيعى أن يحل محله أقدم قادة الألوية، والذى كان فى ذلك الوقت الزعيم عبد الكريم قاسم قائد اللواء ١٩. وكان هذا اللواء ووحداته الفرعية يتمركز فى يعقوبية.

---

\* لمزيد من التفاصيل حول الخطط المختلفة للانقلاب وتفاصيله راجع : ليث عبد الصنن الزبيدى، مرجع سابق، الفصلان الأولان من القسم الثانى.

نفس القرية التي انطلق منها بكر صدقي منذ ٢٢ عاما ليستولى على العاصمة. وكان الأهم من أمر التحرك الصابر اللواء العشرين هو التصريح بإمداد هذا اللواء بالذخيرة. فمنذ ١٩٥٥، وقوات الجيش العراقي غير مسموح لها إلا بكميات محدودة من الذخيرة تصرف لها قبل المناورات أو العمليات.

وقد لاحظ الزعيم ناجي طالب، أحد قادة الضباط الأحرار ورئيس فرع التدريب بالقيادة العامة آنذاك، ضخامة كمية الذخيرة التي سحبت من المخازن يوم ١٣ يوليو. وأثناء مرور اللواء ببلدة بعقوبة، قام عارف باعتقال قادة الكتائب وتولى قيادة اللواء.

وفي الثالثة صباحا وصلت عرباته المدرعة إلى كويري فيصل على نهر دجلة ببغداد حيث انتشرت قواته للسيطرة على الإذاعة ومحطة السكك الحديدية والمقار الحكومية الرئيسية. وقد لاقت الوحدة التي توجهت نحو القصر الملكي مقاومة من حرس القصر. وأثناء توقف إطلاق النار بين الطرفين خرج الملك وولى العهد للتفاوض، فقتلا على الفور. وتدفقت القوات، مع الجماهير التي تجتمعت في تلك الأثناء، على القصر حيث قتلت معظم أفراد الأسرة المالكة. وبعد أن حُزّت رأس عبد الإله ربط من قدميه إلى عربة أخذت تجره عبر الشوارع.. كانت تلك هي طريقة العراقيين في معاملة الخونة (كانوا يجرونهم وهم أحياء في بعض الأحيان). وتمكن نوري السعيد من الاختباء في المدينة، وحاول في اليوم التالي الهرب في ثياب امرأة، لكن سببا تعرف عليه أثناء سيره بأحد الشوارع حيث ضرب وقتل. واضرمت الناريمنى السفارة البريطانية. وفقد كثيرون من أعوان النظام أرواحهم وممتلكاتهم.

هل كان هناك تنسيق من أي نوع بين الضباط الأحرار وممثلي الأحزاب، أو غيرهم من المدنيين، في التخطيط للانقلاب وتنفيذه؟ كانت للضباط ارتباطات عديدة - مهمة أحيانا - مع قادة المعارضة من اليمين واليسار، وتأثروا كثيرا برؤاهم السياسية. وكان قادة الأحزاب على علم بوجود جماعة سرية، لكنهم لم تكن لديهم معلومات مفصلة عن التنظيم، وبعد مرور عامين على الأحداث يروي أحد زعماء الحزب الشيوعي: «مازلت أذكر يوم ١٢ يوليو ١٩٥٨ عندما علمنا أنه تحدد يوم ١٤ يوليو موعدا للقيام بالثورة. عنذ ذاك أصدر الحزب بيانا موجزا يحمل تاريخ ١٢ يوليو ويدون توقيع، لتضليل السلطات في حال وقوعه في يد البوابيس، ولم يوضح البيان الهدف الرئيسي الذي صدر من أجله»<sup>(١٦)</sup> وحذر البيان من تفضيل قائد على آخر، ودعا إلى «المزيد من اليقظة السياسية». وقد وزع البيان على أعضاء الحزب في ليلة ١٣ يوليو ويوم ١٤ يوليو. وكان البيان بمثابة تعليمات لأعضاء الحزب والمتعاطفين معه بتأييد تمرد وشيك الوقوع دون العلم بخطته الفعلية.

وبعد مرور خمسة أيام على الانقلاب، عقد قاسم أول مؤتمر صحفي له. وعندما سئل عما إذا كان المدنيون قد شاركوا في الإعداد له، أجاب: «نحن نعرفهم واحدا واحدا. ونعرف

المخلص منهم من الخائن. وهذا هو السبب وراء تكوين تنظيم الضباط بصورته هذه، وليس على أساس التنسيق مع الأحزاب. والمخلصون هم شركائنا في النضال»<sup>(١٣)</sup> وقاسم هنا يشير إلى الروابط السابقة، وأيضاً إلى التعاون في المستقبل، وإن كان يؤكد بشدة على إعطاء الأولوية للضباط.. فهم - وهم وحدهم - الذين يقررون : من المخلص ومن الخائن.

وفي يوم ١٤ يوليو نفسه تشكل المجلس الرئاسي للجمهورية\* وقامت وزارة جديدة. وأصبح قاسم رئيساً للوزراء وقاماً بأعمال وزير الدفاع، وعارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وضم المجلس واحداً آخر من العسكريين هو الزعيم ناجي طالب كوزير للشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى ١٢ وزيراً من المدنيين. وعين محمد حديد، زعيم الجناح اليساري بالحزب الوطني الديمقراطي والذي كان يشغل منصبا مهما في عهد بكر صدقي وحكمت سليمان، وزيراً للمالية. وتولى وزارة الاقتصاد الدكتور إبراهيم كبة، وهو ماركسي يخطئ كثيرون بتصنيفه ضمن الشيوعيين. وتولى فؤاد الركابي، وهو بعثي، وزارة الاعمار، وتولى وزارة الإرشاد صديق شنشل، وهو أحد زعماء حزب الاستقلال اليميني العروبي المعادي للاستعمار. وتولى وزارة الأشغال العامة والمواصلات بابا علي ابن\* الشيخ محمود من السليمانية، زعيم التمرد الكردي الذي نصب نفسه في ١٩٢٢ «ملك كردستان». وهجرت جميع فصائل المعارضة العمل السري وبدأت تعمل معا وتشارك النظام الجديد مسؤولياته. كان يوجد بينهم العداء للنظام القديم، لكن خططهم من أجل بناء عراق جديد تباينت، وتصادمت مصالحهم: من - في هذه الحالة - يملك القول الفصل ٩.

إذا كانت الثورة تختلف عن الانقلاب في سمتين أساسيتين - المشاركة النشطة الجماهير بدلا من سلبيتها، واستمرارية التغيير مقابل الحدث الوحيد - فإن ١٤ يوليو ١٩٥٨ كان تدشيناً لثورة عملاقة. لكن الثورة العراقية لا يمكن مقارنتها - طبعاً - بالثورة الفرنسية أو الروسية أو الكويتية. فمئذ البداية، وعلى امتداد معظم مراحلها، ظل الضباط دوماً العنصر الحاسم في الثورة. فهناك أربعة أحزاب - الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي، والاستقلال، والبعث - نجحت في التأثير على قطاعات كبيرة من الشعب، وكان لكل منها أنصار مخلصون من بين الضباط، وكان كل من تلك الأحزاب قريباً في وقت ما من الاستيلاء على الحكم، وفرض سلطانه على الجيش. ولكن عندما تدلهم الأمور يكون حسم الموقف دوماً بيد الضباط. وعندما خير الضباط، الذين كانوا أعضاء بالأحزاب أو متعاطفين معها، بين الولاء للجيش والولاء للحزب، فقد اختار معظمهم الجيش. وعاش العراق الثوري دوماً، سواء في عهد قاسم أو في عهد عارف، في ظل ديكتاتورية عسكرية لا تخطئها العين.

\* مجلس السيادة.

\*\* الأصح أنه حفيده راجع : الزبيدي، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

لم يكن ١٤ يوليو ١٩٥٨ نقطة تحول في تاريخ العراق وحده، فبالإضافة إلى إلغاء الملكية في بغداد، انتزع قاسم ركنة حلف بغداد. وقد ظهرت فجأة إمكانية - رأى فيها البعض خطراً محققاً، والبعض الآخر خيراً عميماً - لالتحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة، في الوقت الذي يشهد فيه لبنان والأردن أحداثاً جساماً. ففي ١٥ يوليو نزلت قوات مشاة البحرية الأمريكية الأراضي اللبنانية، وبعدها بيومين توجهت القوات البريطانية المحمولة جواً إلى الأردن عبر إسرائيل. ومثلما كان الحال في أواخر ١٩٥٦، أصبح التوتر يهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة في الشرق الأوسط. ولكن بعد ذلك بشهور قليلة كانت الحرب أن تتدلع بين ج.ع.م والعراق، في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الأهلية في لبنان، وأمكن لهذا البلد أن يصون استقلاله، كما استطاع الملك حسين أن ينفذ عرشه.

كانت العلاقات مع ج.ع.م على رأس المسائل السياسية التي كان على قاسم أن يواجهها. وقد ظلت هذه المسألة بؤرة الصراع العراقي، داخلياً وخارجياً، لبعض الوقت. ففي يوليو ١٩٥٨، أي بعد نصف عام من قيام الوحدة بين مصر وسوريا، كانت ج.ع.م تصدر المكاتبة الأسى في العالم العربي. ويسقط نوري السعيد، بد كما لو أن ناصر قد تخلص من آخر أعدائه الألداء.

لقد فوجئت الجمهورية العربية المتحدة، شأنها شأن بقية دول العالم، بالانقلاب العراقي. فمن المؤكد أن القاهرة وبمشق كانتا على علم بوجود حركة سرية داخل الجيش العراقي، وربما كان لديها بعض المعلومات عن قاسم، ولكن لا أكثر من ذلك. وفي ١٤ يوليو ١٩٥٨ كان ناصر ينزل ضيفاً على تيتو في يوغوسلافيا. وقام عامر - نائبه - عند سماعه الخبر من الإذاعة في الساعة ٦،١٧، بإرسال الأمر التالي إلى جمال فيصل قائد الجيش السوري: «حاولوا الاتصال بقيادة الثورة في بغداد - يرجى إحاطتهم علماً بأي وسيلة بتأييدنا لكل حركة تستهدف تحرير الشعب العراقي - في انتظار تعليمات محددة من الرئيس». وفي الساعة ٦،٢٢ أجرى برج المراقبة بمطار دمشق اتصالاً مع برج المراقبة بمطار بغداد. لكن الاتصال قطع، ثم أعيد عن طريق شرطة الموصل.

وفي الساعة ٨،٢٣، أبلغ عامر جمال فيصل: «تلقيت من سيادة رئيس الجمهورية بالتليفون من بيروت أمراً بمساندة الثورة في العراق بكل الوسائل». وعلى الفور توجه اثنان من الضباط المصريين برتبة المقدم إلى بغداد، وبعد ذلك بأيام قلائل وصلت شحنات من البنادق والقنابل اليدوية والقذائف.

لقد استقبلت بغداد انتصار قاسم بوصفه فوزاً لناصر، الذي كان أكثر الزعماء شعبية عند العراقيين في ذلك الوقت. ويقدم أحد الصحفيين الألمان، واصل إلى بغداد في ١٩ يوليو على متن أول طائرة حربية تابعة لج.ع.م مع وفد عراقي كان عائداً بعد لقاء مع ناصر بمشقة.

وصفا للمشاعر التي اعقبت ملاسة الطائرة لمر الهبوط بقوله «عندما تبين جنود الجيش العراقي العلامات الحمراء والبيضاء والسوداء على أجنحة الطائرة ذات المحركين، اندلع شيء أشبه بالشرارة الكهربائية. وقد اندفعوا كالمجانين صوب الطائرة التي كانت محركاتها لاتزال تدور بسرعة ١٠٠ ميل في الساعة، راقعين بنادقهم وهم يرقصون. وعندما توقفت الطائرة التفت حولها ما بين ٥٠٠-٦٠٠ شخص. وانطلق العشرات ينفون، وانضم اليهم حشد كبير من الناس. وارتفعت الحراة وسط التصفيق وتبادل القبلات. وفجأة، انطلقت صيحة جعلت الناس الذين كانوا يتمايلون ويقفزون ويهللون ينتظمون فيما يشبه الطابور العسكري. وكانت الصيحة هي «ناصره، وأعقبها هتاف حماسي: «نحن جنودك يا جمال». وهدف الضباط مع الآخرين. وقد وصلت درجة الحرارة إلى ١١٥ فهرنهايت في الظل و ١٢٨ في الشمس. وكانت قمصان الجنود مبللة بالعرق، لكن فرحتهم بوصول الطائرة العسكرية من دمشق في تلك الظهيرة جعلتهم لا يشعرون بالإرهاق»<sup>(١٥)</sup>

في دمشق كان عارف على رأس الوفد الذي التقى بناصر يوم ١٩ يوليو. وقد وقع الاثنان اتفاقا يؤكد على تضامن البلدين في المسائل النولية، وعزمهما على اتخاذ خطوات فورية لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي بينهما، واستمرار التشاور حول المسائل التي تهم البلدين»<sup>(١٦)</sup> والملفت في هذه الاتفاقية هو غياب أية إشارة إلى الوحدة العربية، ولو كهيف تاريخي. فقد كان قاسم يعمل على هدى السياسة التي أقرها الضباط الأحرار منذ ما قبل الانقلاب... تدعيم استقلال العراق أولا وقيل كل شيء، ودعم وحدة البلاد، وإرجاء الخلاف حول الوحدة العربية. ومن الواضح ان قاسم لم يكن من المتحمسين للوحدة العربية، وكان مدركا منذ ١٩٥٨ لطبيعة الوحدة المصرية السورية. فقيام الجمهورية العربية المتحدة وإن كان باعثا لأمال الوحدة بامتداد العالم العربي، إلا أنه كشف، في الوقت نفسه، عن مضي سياسة مصر العربية في التطبيق العملي. فقد كان واضحا منذ ذلك الحين، أن ماحققته سوريا لم يكن وحدة بقدر ما كان مزيدا من التبعية لمصر. وكان قاسم يهدف إلى تأكيد استقلال العراق، وكان هذا واضحا في تصريحاته أمام المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب عودة الوفد من دمشق بعدة أيام.. «اتقدم بالشكر لـ ج.ع.م التي كانت أول دولة تعترف بالجمهورية العراقية. كان أخى جمال عبد الناصر خارج البلاد في ذلك الوقت، وقد أخذ العالم بالعملية المفاجئة في تلك الليلة التي نظمت بحيث لا يطم أحد بوقوعها، ولاحتي أصدقائنا. ونحن سوف ننسق، بلاشك مع ج.ع.م في السياسة الخارجية، وكذلك مع كل البلدان التي ترغب في العمل معنا على أساس من العلاقات المتبادلة. واصالح الشعب قبل أى شيء»<sup>(١٧)</sup> وعلى هذا، فهو معجب بناصر كأخ وليس كـ «زعيم للقومية العربية»، ولاحتي كأخ أكبر. وهو يؤكد على استقلال العراق، ويشكر ج.ع.م بسبب - تحديدا - اعترافها بالجمهورية العراقية كقوة ذات سيادة.

وكانت نيات عارف مختلفة. فقد كان متأثراً بالفكر البعثي، رغم أنه لم يكن عضواً بالحزب. كما كانت لديه الرغبة في تحقيق طموحاته الشخصية عن طريق الظهور بمظهر المخلص للوحدة العربية. وهو في لقائه مع ناصر بدمشق وقع الاتفاق بروج قاسم، في الوقت الذي كان يخونه. فقد تعهد لقادة ج.ع.م سرا بالعمل - ولو ضد قاسم - من أجل ضم العراق إلى الوحدة. وعند عودته من دمشق ألقى عارف خطاباً كال فيه المدح لناصر ولم يذكر قاسم إلا بالاماء. في الوقت نفسه، بدأت الصحافة المصرية تنتقد سياسات قاسم، تلك الانتقادات التي اتخذت في البداية شكل التحذير من تزايد النفوذ الشيوعي في العراق.

وكان عارف يعمل وفق خطة مرسومة. فممنذ ١٤ يوليو بدأ الضباط يتناقشون فيمن يتولى تمثيل العراق في الأمم المتحدة، واتجهت الانتظار نحو الجيش بحثاً عن مرشح. ورشح وصفي طاهر الزعيم إسماعيل العارف، أحد قادة الضباط الأحرار، لكن عارف اقترح تعيين أحد رجال المخابرات هو الرائد صالح مهدي عمّاش، عضو البعث، ورئيس الجناح العسكري التابع له، والذي نال مكانة مهمة بعد سقوط قاسم في ١٩٦٣.<sup>(١٤)</sup>

وفي ١٢ سبتمبر\* «وأبعد» عارف عن منصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة ووزير للداخلية، وعين سفيراً لدى ألمانيا الغربية، لكنه رفض مفادرة البلاد. وفي (١١) أكتوبر عقد قاسم اجتماعاً لقادة الضباط الأحرار وقادة فرق الجيش الأربع بمقر وزارة الدفاع لإقناع عارف بقبول المنصب المقترح، وتحاشى أزمة علنية. كما عقد كل من قاسم وعارف والزملاء فؤاد العارف وأحمد صالح العبدى جلسة خاصة دامت عدة ساعات. وقدم عارف خلال الاجتماع أسباباً كثيرة لرفضه منها حالة والده الصحية، ورعاية أطفاله، وعدم رغبته في فراق قاسم، صديقه وقائده. وفي المقابل أشار قاسم إلى ما يثيره عارف من شقاق وطالب بضرورة مفادرتة البلاد، ولو لثلاثة أسابيع. وفي الحادية عشرة انصرف العبدى لارتباطه باجتماع آخر. وفي أثناء المناقشة استدار فؤاد العارف نحو النافذة ليستنشق بعض الهواء، وفجأة سمع صوت قاسم وهو يصيح: «ماذا تفعل يا عبد السلام». وعندما استدار رأى قاسم يقبض على يد عارف ويها مسدس. وفي محاولته لنفي تهمة محاولة قتل قاسم، ادعى عارف أنه كان ينوي الانتحار\*<sup>(١٥)</sup>. لكن قاسم لم يصدق وسأله: «إذا كنت تريد الانتحار فلماذا هنا، عندي؟»، وسمح قاسم عنه. ثم انصرف العارف تاركاً الاثنين معاً. وبعد عدة دقائق خرج قاسم ليعلم للقادة الآخرين موافقة عارف على السفر إلى بون. وفي صبيحة اليوم التالي توجه عارف إلى ألمانيا، ولكن ليوم واحد.

\* يحدد الزبيدي (١١) سبتمبر كتاريخ للإبعاد. راجع: الزبيدي، ومرجع سابق، ص ٢٥٤.

\*\* يرى عارف في مذكراته بعد ذلك ما يؤكد أنه كان ينوي قتل قاسم. راجع: روز اليوسف، عدد ٢٠ مايو



وعلى مدى أسابيع ثلاثة تجول عارف في عواصم أوروبا ليعود بعدها إلى بغداد في ٤ نوفمبر. وبعد عودته بيوم واحد ألقى القبض عليه وبدأت محاكمته في ٢٧ نوفمبر. واقتصر الاتهام الموجه إليه على محاولة قتل قاسم في أكتوبر، وإن أشير إلى الخلاف السياسي عرضاً\*. وبالرغم من عدم ثبوت تهمة التآمر عليه فقد حكم عليه بالإعدام لكن المحكمة أوصت بتخفيف الحكم عليه لسابق دوره وأعماله المشرفة\*\*. في البداية تلكأ قاسم في تنفيذ الحكم، ثم عدله إلى السجن المؤبد، وفي نوفمبر ١٩٦١ أفرج عن عارف، وأعيدت إليه رتبته العسكرية، ويقال إن قاسم كان يزوره بالسجن من حين لآخر.

في الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمة عارف، كانت هناك محاكمة أخرى سرية تنعقد جلساتها أمام المحكمة العسكرية العليا.. «محكمة الشعب» ، ألا وهي محاكمة رشيد عالي الكيلاني. كان رشيد عالي يعيش في المنفى منذ فشل ثورته في ١٩٤١. نزل في البداية ضيفاً على هتلر في ألمانيا، ثم على موسوليني في إيطاليا، وانتقل بعد ذلك للعيش في السعودية. وحيث اعتبرت انتفاضة ١٩٤٦ ثورة وطنية، فقد ألغى قاسم الأحكام الصادرة ضده وضد زملائه، ووجهت الدعوة إليه بالعودة إلى العراق في منتصف يوليو. لكن قاسم لم يجعل باستخراج جواز سفر له، فتأخر وصوله إلى العراق حتى الأول من سبتمبر. واستقبل عند عودته كبطل قومي. ولكنه بمجرد عودته بدأ نشاطه السياسي من جديد، متبنياً موقف الدفاع عن الوحدة العربية، ومعارضاً - من موقف رجعي - للإصلاح الزراعي. وأثناء محاكمته أعلن في دفاعه أنه ليس ضد الإصلاح الزراعي بحد ذاته، وإنما يقترح توزيع الأراضي غير المنزعة على الفلاحين المعدمين قبل مصادرة الأراضي المملوكة. كان موقفه المعارض واضح الدلالة، فالإجراءات الأولى للإصلاح الزراعي أدت في حينها إلى توترات، بل احتكاكات عنيفة بين الفلاحين وملوك الأراضي، خاصة في مناطق الجنوب. كما أكد رشيد عالي أنه، بسبب سنه وحالته الصحية المتدهورة، لا يرغب ولا يقوى على أن يلعب دوراً في حياة البلاد، كان يرغب في أن يكون مجرد مركز جذب تلتف حوله كل القوى الرجعية. وقد وجهت إليه أيضاً تهمة الاتصال بجهات خارجية، والمقصود هو ج.ع.م. وقد حكم عليه بالإعدام، ثم صدر عفو عنه. وكان قد قبض معه على عدد من الضباط والمندوبين من حزب البعث، منهم صالح مهدي عماش، وصدر قرار بحل الحزب.

\* وجهت إلى عارف أربع تهم هي : ١- عدم ذكر اسم عبد الكريم قاسم وترتيبه أثناء خطاباته في المحافظات عقب الثورة. ٢- انحيازه إلى الفئات القومية ودعوته للوحدة القومية مع ج.ع.م. ٣- الاعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم. ٤- محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم. كما طلب قاسم إضافة أية تهمة جديدة تراها المحكمة. راجع : الزبيدي، مرجع سابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

\*\* صدر الحكم في ٥ فبراير ١٩٥٩ يتضمن فقرة خاصة تنص على : تودع الرأفة به لأمر عبد الكريم قاسم وذلك باستعمال سلطته الواردة في المادة ٢٠ من قانون معاقبة المتآمرين. الزبيدي، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

أثارت محاكمة رشيد عالي الكيلاني اهتماما كبيرا في العالم العربي. وضاعت ج.ع.م من حملاتها الدعاية ضد قاسم متهمه بإياء بالعداء للعرب والاندزالية والشعوبية، وخدمة الأهداف الشيوعية. وفي ديسمبر ١٩٥٨، شن ناصر هجوما عقائديا ضد الشيوعية مما أدى إلى نشوب الخلاف بينه وبين خروشوف. وفي يناير ١٩٥٩، جرت حملة واسعة لاعتقال الشيوعيين في مصر وسوريا. وبينما التزمت ج.ع.م حدود الكياسة في جدالها مع الشيوعيين، فإنها في هجومها على قاسم لم تراجع أية قواعد، كما لجأت إلى أعمال التخريب. ولم يكد يمر ثلاثة أرباع العام على طرد نوري السعيد حتى أصبحت العلاقة بين القاهرة وبغداد أسوأ مما كانت عليه في تلك الفترة. وبدأت ج.ع.م تعرض على الإطاحة بالحكم العراقي.

وفي مارس ١٩٥٩، قام الجناح اليميني في نظام قاسم مع معارضيه من دعاة الوحدة العربية بانتفاضة في الموصل. وقد حاولت الموصل في مناسبات عديدة ان تكون عاصمة للبلاد بدلا من بغداد، وهو نوع من الصراع بين المدينتين أشبه بالتنافس بين حلب ودمشق في سوريا. وكان التقارب بين المناطق الكردية سببا في تعزيز التطرف الوطني بين السكان العرب، كما كان للعلاقات التجارية الوثيقة، نسبيا، مع سوريا أثرها في دعم الاتجاهات العربية. وكان قائد الوحدات العسكرية المسؤولة عن حماية الموصل - اللواء الخامس من الفرقة الثانية - في ربيع ١٩٥٨، هو العقيد عبد الوهاب الشواف، ابن مفتي بغداد الكبير، وهو يميني من المنادين بالوحدة العربية.<sup>(٢٠)</sup> وكان قائد الفرقة هو الزعيم ناظم الطبقجلي الذي كان يتفق في الرأي، مع العديد من ضباط الشمال، مع الشواف. وفي شهادته أثناء محاكمة عارف في ديسمبر ١٩٥٨، حاول عدم توريث المدعى عليه وتمسك بعدم علمه بشيء.. «أنا رجل عسكري ولا أفهم في السياسة»، وردا على سؤال حول رأيه في الدعاية التي يقودها عارف للوحدة العربية تملص من السؤال بقوله: «كان عدم نضج»<sup>(٢١)</sup> كان قاسم يشك في ولائه، فقرر نقله في يناير ١٩٥٩ إلى قيادة الفرقة الرابعة، حيث إن ضباطها من المخلصين لقاسم. لكن الطبقجلي لم ينصاع لأمر النقل وأعلن أنه يفضل الاستيداع عليه، واستمر في نهاية الأمر في قيادة الفرقة الثانية.<sup>(٢٢)</sup>

تحدد يوم ٦ مارس موعدا لعقد مؤتمر جماهيري بالموصل لمركبة السلام العراقية. وربما جاء اختيار الموصل كونها معقلا لليمين. وقد منح اللواء صالح زكي توفيق مدير السلك الحديدية، والذي يعتبر شيوعيا، تسهيلات خاصة للمسافرين لحضور المؤتمر. وفي ٨ مارس\* تجمع هناك ما يقرب من ربع مليون شخص، بينهم عدد من الشيوعيين، وتآهب الجانبان للقتال. وانتهى الاجتماع نفسه بسلام، لكن المظاهرات لم تتوقف. وفي ٧ مارس وقعت بعض الاشتباكات وأعلن حظر التجوال. وفي ٨ مارس قام بعض أعضاء حركة السلام بنزع صورة

\* ربما يقصد ٦ مارس.

لناصر كانت معلقة بلحد المقامى. وأرسلت القوات لتفريقهم وبدأت الأحداث الدامية. كان تدخل القوات عملاً مبيتاً من جانب القيادة المحلية الغرض منه الاستفزاز، وقد ربت بغداد في الحال بتسريح الشواف وأمرت بالقبض عليه. وأعلن الشواف العصيان، وندى بإسقاط قاسم، وقام برفع علم ج.ع.م في الموصل.<sup>(٣٧)</sup> واستمر القتال العنيف في المدينة وضواحيها على مدى يومين كاملين. وجاء بدو قبائل شمر بالصحراء السورية على رأسهم الشيخ الياور العجيل لمؤازرة المتمردين بدعوى الحرب ضد الأكراد والمليحين، وإن كان الهدف الحقيقي هو الحفاظ على الأراضي الإقطاعية. وانضم الأكراد إلى صفوف اليسار في الحرب ضد ما أسماه القومية العربية الرجعية. وكانت ج.ع.م تؤيد المتمردين عبر إذاعتها، وكان واضحاً أنها تعد لتدخل عسكري في حال استمرار القلاقل. لكن الجيش في القطاع الأوسط ظل على ولائه لقاسم، وفي ٩ مارس كان الشواف قد أصبح في موقف النفاق. وأصيب أثناء إحدى الغارات الجوية على مقر قيادته، ونقل إلى إحدى المستشفيات العسكرية وتسلم أعداؤه إلى المستشفى وهددوه، فأطلق عليهم نيران مسدسه، فأردوه قتيلاً.<sup>(٣٨)</sup> وفي ١٠ مارس انتهى التمرد، وتمكن عدد من المتمردين من الهرب إلى سوريا. وقد توفي هناك أحد الضباط متأثراً بجراحه وتحولت جنازته إلى مظاهرة كبيرة ضد العراق. وفي بغداد تحولت جنازة القازاني المحامي، وأحد قادة حركة السلام الذي قتل بالموصل، إلى مظاهرة عاصفة ضد ناصر. وقد سرح من الخدمة حوالي ٢٠٠ ضابط منهم ٧٠ برتبة العقيد والزعيم.<sup>(٣٩)</sup> وقد بلغ عدد ضحايا التمرد عدة مئات، إن لم يكن آلاف. وقد ظلت الرغبة الكامنة في الثار التي خلفتها تلك الأحداث كجمرات يخفيها الرماد، يمكن لنسمة خفيفة أن تجعلها ناراً ذات لهب.

لقد كان الحزب الشيوعي أكثر الكيانات التنظيمية فعالية في مساندة قاسم لقمع تمرد الشواف. واضطر قاسم لأسابيع تالية أن يعتمد على هذا الحزب اعتماداً متزايداً مما زاد من نفوذ الحزب على البلاد والجيش. وقد اشترك كل من العقيد فاضل عباس المهدي، ابن خالة قاسم ورئيس محكمة الشعب، والعقيد ماجد أمين النائب العام بنفس المحكمة في مظاهرة نظمها الحزب الشيوعي في ٢٤ أبريل. وفي الوقت نفسه توطلت العلاقات العراقية السوفيتية وزاد عدد الوفود والزيارات المتبادلة، وفي أبريل وصلت السفن السوفيتية إلى ميناء البصرة تحمل مئات من الأكراد العائدين من منفاهم بالاتحاد السوفيتي. وبدأ العراق كما لو كان على وشك التحول إلى أول ديمقراطية شعبية في جنوب غربي آسيا. فقد كانت اللحظة مناسبة للشيوعيين، لكنهم لم يستغلوها.. أم تراهم كانوا زاهدين في السلطة؟

في ٢٩ أبريل أصدر الحزب الشيوعي بياناً بمناسبة أول مايو طلب فيه بـ «المشاركة في مسئوليات الحكم جنباً إلى جنب مع ممثلي الأحزاب والقوى الديمقراطية المخلصة».<sup>(٤٠)</sup> ورد قاسم بخطاب ألقاه بمناسبة الأول من مايو جاء فيه: «إن الأحزاب ليست في صالح البلاد في

هذه المرحلة، بل إنها سوف تضعف الموقف، والبعض يطالبني بإقامة حزب يخلص البلاد من الأحزاب والتنظيمات الأخرى، وأنا أجيب عليهم بأن كل الشعب هو حزبي... أي أنني حزب الشعب، وكلنا حزب الله»<sup>(٣٧)</sup>

وهكذا مر الأول من مايو. وبما أن خطاب قاسم لم يكن موجها بوضوح ضد الشيوعيين، فقد ظل الأمل يراودهم لأيام. وبهذه الطريقة أفلتت المبادرة من يدهم، وقام قاسم - التكتيكي البارع - بشن هجومه المضاد. ففي أوائل مايو دعا الأحزاب إلى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوسيية والتخلي منذ تلك اللحظة عن طموحاتها الفردية. وقد أيد ذلك الموقف زعماء الحزب الوطني الديمقراطي، الإصلاحى الليبرالى، خوفا من تزايد النفوذ الشيوعى، بل ومن احتمال تبني قاسم لخط الحزب الشيوعى. وفي ٢٠ مايو نشرنا بياناً بجريدتهم «الأهالى» يعلنون فيه عزيمتهم على وقف نشاطهم خلال الفترة الانتقالية، كما طلب قاسم، بدعوى أن الحكومة ستتولى تحقيق معظم الإصلاحات التى كانوا يطالبون بها<sup>(٣٨)</sup>. وكانت هناك أقلية داخل الحزب لها بعض التحفظات على هذا البيان مما أدى إلى حدوث انقسام. وبعد ذلك بثلاثة أيام اضطر الشيوعيون أيضاً إلى التراجع. وفي ٢٣ مايو، صدرت طبعة خاصة من «اتحاد الشعب» عبارة عن بيان جاء فيه أن «الحزب الشيوعى العراقى يتنازل عن مطالبته بالاشتراك فى الحكم حماية للوحدة الوطنية، وعلى جميع الأعضاء الالتزام بهذا القرار»<sup>(٣٩)</sup>. كان قاسم يفرق الشيوعيين بالثأ على موقفهم الوطنى، ويواصل العمل ضدّهم فى نفس الوقت. وفى النصف الثانى من يونيو، بدأت حملة للتطهير بين الضباط الشيوعيين فى الجيش والبوليس. فى البداية نقل عدد قليل من مناصب مهمة إلى مراكز محترمة قليلة الأهمية (مثال ذلك تولى مدير بوليس العاصمة للشئون الإدارية بالقيادة القومية). ثم جاء بعد ذلك الطرد، وانتهى الأمر بالاعتقال.

كانت سياسة قاسم منطقية. فهو لم يكن شيوعياً أو ماركسياً على الإطلاق، وبالرغم من أنه لم يكن يبالى بالشعائر الدينية فقد كان على اقتناع باستحالة قيام نظام شيوعى فى بلد مسلم. وقد اعتمد على الحزب الشيوعى خلال أزمة مارس ١٩٥٩ لأنه لم يكن أمامه بديل آخر، لكنه لم يكن على استعداد كى يتحول إلى أداة لهذا الحزب. وعندما استشرى نفوذ الحزب بما فاق كل التوقعات، قرر أن يقلم أظافره، وعندما كف عن تأييده تأييداً كاملاً قرر أن يصفى الحساب معه. ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتى. فقد استغل مساعداته لتحرير العراق من الاعتماد على بريطانيا والغرب، لكنه كان شديد الحذر من أن يتحول إلى الاعتماد عليه. وكانت مشروعاته من السلاح تسير فى نفس الخط. فقد جهز جزءاً من الوحدات بالأسلحة السوفيتية بينما استمر فى تسليم وحدات أخرى بالأسلحة البريطانية. فكانت القوات الجوية تمتلك طائرات ميغ وطائرات هنتر، وكان هناك لواء مدرع من الدبابات تى ٥٤ السوفيتية ولواء آخر مجهز بالدبابات ستوتويون البريطانية.

أما الأكثر استغلاقا على الفهم فهو سياسة الحزب الشيوعي. فهو لم يكن يطمح إلى السلطة، وإنما إلى منصب في الحكومة. وعندما لانتحقق مطالبه يتراجع نون قتال. لماذا استسلم الحزب ٩. ربما أحس بأنه ليس قويا بما يكفي لمنازلة «الزعيم الأوحده» وربما قاسم برفع عصاه إذا لم يكفوا ويستخدم اليمين في هدم الحزب على رؤوس أعضائه.. وربما تكون موسكو قد نصحتهم بعدم تصعيد الموقف.

وبعد شهرين من تراجعهم، وفي يوليو ١٩٥٩، حاول الشيوعيون استعادة المبادرة. لكنهم اختاروا توقيتا كانوا ضعفاء فيه بالفعل، كما اختاروا وسيلة مخزية ومجرمة.. مذبحه التركمان في كركوك. ففي ليلة الاحتفال بذكري الثورة، جدد الحزب الشيوعي مطالبته بالاشتراك في الحكم. وفي اليوم نفسه، أعلن قاسم عن تشكيل وزارة جديدة ضمت ٦ من الضباط ١١ مدنيا، بينهم شيوعية واحدة هي الدكتورة نزيهة الدليمي، أول امرأة تتولى الوزارة في بلد عربي أو إسلامي. وقد طلب إليها الاشتراك بالوزارة باعتبارها امرأة أكثر من كونها ممثلا لحزبها. وجاءت مذبحه كركوك كواحدة من اللطمات التي وجهها الشيوعيون إلى قاسم ردا على الإهانة التي الحقها بهم.

ويعتبر التركمان، الناطقون بالتركية، من أهم الأقليات العراقية، بالرغم من ضآلة عددها (لايزيد تعدادهم على ١٠٠ ألف نسمة). ويتركز التركمان أساسا في كركوك، حيث يحتلون مكانة مهمة كأصحاب محال وموظفين بالحكومة وشركات النفط. وفي نهاية القرن ١٩ منحتم السلطات العثمانية وضعا شبيها بذلك الذي كان للشركس في شرق الأردن، وأصبحوا، باعتبارهم قوما مسالمين، بمثابة عازل بين القبائل العربية بالبادية وبين الأكراد بالجبال. وكان الأكراد ينظرون إليهم يوما باعتبارهم غزاة أجنبي. وزادت كراهيتهم لهم في العصر الحديث بسبب تعاطفهم مع أتاتورك الذي يفضسه الأكراد، وكذلك بسبب التنافس في المدن بين رجال القبائل الكردية والتركمان من أصحاب المحال والموظفين. وفي صيف ١٩٥٩، أثناء التقارب بين الأكراد والشيوعيين وفتور العلاقات بين بغداد وأنقرة، تحولت الصراعات الطبقية والطائفية إلى صراع سياسي عنيف. وكان كل من الشيوعيين والأكراد يرون في التركمان تجسيدا للرجعية. وهكذا، تحولت احتفالات ١٤ يوليو في كركوك، فجأة، إلى مظاهرة عنيفة ضد التركمان، ثم انفجرت خلال الأيام التالية إلى مذبحه شاملة، دفن خلالها حوالي مائة شخص أحياء. وقد شارك في أعمال القتل والنهب والتعذيب أعضاء «الجبهة الوطنية المتحدة»، المكونة من الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي، وكذلك رجال القبائل الكردية الذين تدفقوا على المدينة، إضافة إلى جنود وضباط الفرقة الثانية. لم تكن الاضطرابات عفوية. ففي الوقت الذي اندلعت فيه أحداث كركوك، وقع هجوم على التركمان في النصيرية بالجنوب وسامراء. وعمت القلاقل جميع أنحاء البلاد، ولم يتمكن الجيش من إخمادها قبل مرور عدة أيام.<sup>(٣٠)</sup>

ويبدو ان الشراسة التي أظهرها الشيوعيون في كركوك كان وراها تحريض اثنين من المبعوثين الصينيين اللذين كانا يترددان على المنطقة. وكلاهما مسلم. وهما «برهان الشهبدي» رئيس الجمعية الإسلامية الصينية، الذي أصبح منذ مؤتمر ياندونج ١٩٥٥، أبرز ممثلي الصين في البلاد العربية، و«ماكين» الذي كان قد وصل إلى العراق للباحث بشأن توقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين. وقد تم نقل السفير الصيني في العراق بناء على طلب من قاسم.<sup>(٣١)</sup>

وإذا كانت هناك حاجة إلى دليل على دور الشيوعيين في منبحة كركوك، فقد قدمه الحزب الشيوعي نفسه، فيما بعد. فبعد اجتماع عقده اللجنة المركزية، نشرت «اتحاد الشعب» تقريراً مطولاً صادراً عن الحزب يتضمن نقداً ذاتياً قاسياً. «لقد بذل حزبنا جهداً كبيراً، بعد الثورة، لتصبح الممارسات المتطرفة للجماهير، دون أن يكون لديه قرار واضح في هذا الشأن... وينبغي أن نقول بوضوح إن عناصر معينة قد اندست بين الجماهير بهدف استغلال حماسها وتوجيهها نحو أعمال التخريب. لقد استخدم جزء من الجماهير وسائل منحرفة كتهذيب السجناء، والنهب، والهجر على حقوق وحرية مواطنين أبرياء... وهي أساليب تتناقض مع التضال الثوري المشترك ضد أعداء الجمهورية».<sup>(٣٢)</sup> وكان الهدف وراء النقد الذاتي هو تعويض بعض الخسائر التي تكبدها الحزب الشيوعي بعد الفضائح التي ارتكبها في كركوك. لكن اليمين وأصل هجمته، ضارباً هذه المرة على وتر الدين. وبدأت تظهر ملصقات على شكل أسئلة وأجوبة تتعلق بالشريعة الإسلامية، مثل «هل يجوز الشراء من جزار أبوه شيوعي؟» وكانت الاجابة بالطبع «لا».<sup>(٣٣)</sup>

وتظهر قاسم مرة أخرى بمظهر «الزعيم الأودع» القادر على حماية البلاد من الفوضى، ويطريقته المعتادة قام - بعد هزيمة اليسار - بتوجيه ضربة إلى اليمين. ففي أغسطس بدأت محكمة عسكرية عليا محاكمة ٢٣\* من الضباط والمدنيين بتهمة الاشتراك في تمرد الشواف. وقد صدرت الأحكام في ١٦، ١٩ أغسطس، وحكم على ٤ من المدنيين و ١٢ ضابطاً بالإعدام، منهم الزعيم نازم الطبقجلى والعقيد رفعت الحاج سري. وطالب الشيوعيون بسرعة تنفيذ الأحكام، إذ كانوا يريدون حرف الانتظار عن نكستهم في كركوك. وكالعادة تباطأ قاسم في التصديق على الحكم، ولكن في ٢٠ سبتمبر نفذ الإعدام في الطبقجلى والآخرين.<sup>(٣٤)</sup> ومرة أخرى، صدعت ج.ع.م من أعمالها العدائية، وفي ١٧ أكتوبر قام البعثيون بمحاولة لاغتيال قاسم أثناء مروره بأحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة. وقتل السائق، وأصيب قاسم بجراح خطيرة، وأعقبت هذه المحاولة الفاشلة حملة من الاعتقالات والمطاردات.

وفي خطاب ألقاه في ١٤ يوليو ١٩٥٩، وعد قاسم بالسماح للأحزاب بالعودة لممارسة

---

\* بلغ عدد المتهمين ٧٤ منهم ٤ فقط من المدنيين. لمزيد من التفاصيل راجع : محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٠٥.

نشاطها بعد ستة أشهر.. أى فى عيد الجيش يوم ٦ يناير ١٩٦٠. وفى اليوم المحدد صدر قانون التنظيمات الذى سمح للأحزاب بالعودة إلى العمل، ونص على أن تكون برامج الأحزاب متسقة مع أهداف البلاد فى الاستقلال والوحدة والاعتراف بالنظام الجمهورى. (الخ) واشترط موافقة وزارة الداخلية. وفى اليوم الأول لسريان القانون ظهر فجأة حزبان شيوعيان عراقيان، الحزب القديم بزعامة زكى خيري، وحزب آخر برئاسة داود صايغ، وهو رجل انتهازي لا يمثل سوى قطاع ضئيل من الشيوعيين. وقد حصل حزب صايغ على الموافقة فى اليوم التالى، ثم أعلن وزير الداخلية بعد ذلك أنه لا يستطيع أن يصرح بقيام حزبين يحملان نفس الاسم. فتقدم الحزب الشيوعى بطلب آخر تحت اسم «اتحاد الشعب» وهو اسم الجريدة الناطقة باسمه. وبعد فترة صدر قرار نهائى يرفض الطلب فى ٢٢ فبراير<sup>(٣٠)</sup> فقد أراد قاسم، بلجونه إلى الضداع، أن يشق الحزب الشيوعى وأن يلجئه للعمل السرى بضرية قاضية واحدة.

لكن قاسم قضى على أهدافه نفسها. فقد خسر تأييد اليسار قبل أن يتخلص من عداوة اليمين. إذ كانت مناوراته ضد القوى المناوئة له سببا فى توحيد هذه القوى ضده، فى وقت تواصل فيه ج.ع.م دعاياتها وأعمالها التخريبية. فناصر لم يغفر لقاسم سعيه لإقامة حكم للضباط فى العراق بعيدا عن الزعامة المصرية. وفى ١٩٦٢ كتب اميل توما، المفكر الشيوعى العربى الإسرائيلى يقول: «تختلف ثورة يوليو العراقية عن المصرية.. لا من حيث أهدافها، وإنما فى طبيعتها.. فلم تكن الجماهير فيها مجرد أداة بيد البرجوازية، وإنما شاركت فى العمل الثورى تحت قيادة حزبها الشيوعى، ولهذا السبب، استطاعت، إلى حد ما، إحداث تغييرات كبيرة فى النظام. وكان واضحا منذ البداية أن الساحة لم تكن مقصورة على الجيش وحده»<sup>(٣١)</sup> لكن عام ١٩٦٠ لم يأت إلا وكان الجيش هو الحاكم الوحيد، ليس مع الجماهير وإنما ضدها، وأسفر نظام قاسم عن ديكتاتورية عسكرية مهما الأساسى هو الحفاظ على وجودها ويقائها. وكان بقاء تلك الديكتاتورية على مدى سنوات ثلاث، من ١٩٦٠-١٩٦٢، بمثابة لغز يصعب حله.

فى ربيع ١٩٦١، ظهر المزيد من المتاعب، فقد تمرد الكركاد.

كان شعار الجمهورية العراقية فى عهد قاسم يحمل السيف العربى متقاطعا مع الخنجر الكردى تعبيرا عن الأخوة التى تجمع بين الشعبين. وتنص المادة الثانية من الدستور العراقى المؤقت الصادر فى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ على أن «العراق جزء من الأمة العربية»، لكن المادة الثالثة تنص على أن «العرب والكراد شركاء فى هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية»<sup>(٣٢)</sup>. وكان وهم الحكم المزدوج القومية هذا، إحدى البدع الثورية. كما أن هذا الدستور المؤقت - على عكس سابقه - لم يحدد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة للبلاد. وفى ١٦ أكتوبر ١٩٥٨ كان الزعيم الكردى الملا مصطفى البرزاني قد عاد من منفاه

بالاتحاد السوفيتي، حيث استقبل استقبالا مشرفا وخصص بيت نوري السعيد مقرا لإقامته. وظل الاكراد طوال العام الأول من أقوى مؤيدي الجمهورية.

وهناك نقاط التقاء عديدة أسهمت في تحقيق التقارب بين الاكراد وقاسم، فقد كان كلاهما يرفض حلف بغداد، حيث كان التعاون بين العراق وإيران وتركيا دائما ماينتج عنه المزيد من القمع للاكراد.. كما أن كلاهما يرفض اتحاد العراق مع ج.ع.م، ويؤيد الصداقة مع الاتحاد السوفيتي والشيوعيين. وكان الاكراد خير سند لقاسم في قمع تمرد الشواف، وكانوا يأملون من وراء ذلك أن يفي قاسم بوعده لهم (أو بما اعتقدوا أنه وعد) أي الاستقلال الذاتي لكردستان العراقية، وإقامة جامعة ومدارس كردية، وتطوير المناطق الكردية من الناحية الاقتصادية، خاصة إقامة الطرق (وهي شرط ضروري لتسويق الفواكه والمحاصيل الزراعية الأخرى من المناطق الجبلية النائية قبل أن تفسد). ولكن، لسبب أو لآخر، لم يحقق قاسم الآمال التي علقها عليه الاكراد. فبعد انقلابه على اليسار، لم تكن له مصلحة في دعم قوة تعتبر موالية للشيوعيين، كما أن الديكتاتورية العسكرية ترفض بطبيعتها فكرة الحكم الذاتي لقطاع من السكان. وقد رأى الاكراد في الركود الاقتصادي - الذي كان سائدا بالفعل في جميع مناطق العراق - استمرارا لسياسة التفرقة ضد مناطقهم بوجه خاص. وانتهى شهر العسل بين قاسم والاكرد، وحل محله الفتور. وجرب قاسم، كمادته، سياسة فرق تسد. فبدأ منذ صيف ١٩٥٩، في إظهار الود لزعماء قبيلة الزباري، المنافس التقليدي للبرزانيين في الصراع على زعامة الاكراد. وهنا أيضا لم ينجح قاسم إلا في تعميق الشقاق مع أصدقاء قدامى نون أن يكسب حلفاء جدد.

وقد أسهمت خيبة الأمل في قاسم في تقوية شركة الاكراد المطالبين بحقوق سياسية بعيدة المدى. وفي ١٩ أكتوبر ١٩٦٠، صدرت جريدة «خه بات» الناطقة بلسان «الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي» وعلى إحدى صفحاتها مقال جاء فيه: «تنص المادة الثانية من الدستور على أن العراق جزء من الأمة العربية. وهو تعبير يحمل من العاطفية أكثر مما يحمل من العلمية أو العقلانية. وكلمة «العراق»، كما نعلم جميعا، تستخدم اليوم بمعنيين. فهي تعني، أولا وقبل أي شيء، جغرافيا وتاريخيا بلدا أصفر بكثير عن عراق اليوم. وهي تشير، ثانيا، من الناحية السياسية إلى بلد قام بعد الحرب العالمية الأولى كنتاج لاتحاد جزء كبير من العراق التاريخي مع جنوب كردستان الذي يطلق عليه أحيانا «شهريزور» أو ولاية الموصل، حسب التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية، التي على اشلانها قامت الدولة العراقية تحقيقا لأطماع الاستعمار البريطاني الذي أراد أن يستولي على ثروات البلاد، خاصة النفط، وتأمين الطريق إلى الهند. وعليه، فإن العراق لايعتبر جزءا من الأمة العربية، لا بالمعنى السياسي للكلمة ولا الجغرافي... فمشعب الجمهورية العراقية الذي يضم عربا واتراكا وغيرهم من الأقليات الصغيرة



لا يمكن أن يكون جزءا من الأمة العربية. إنها فكرة لامعنى لها. ويكفى أن نتحدث عن الأكراد. وهم جنس لا يقل عراقا عن العرب، كى نتبين أن هذا الخلاف لا يتفق وحقائق الأمور... لم تكن كردستان فى يوم من الأيام أرضا عربية، ولا جزءا من الدولة العراقية. وحدث لكردستان فى فترات من تاريخها أن وجدت نفسها أو أجزاء منها دولة إسلامية، تماما كما حدث لعدد من الدول الإسلامية. على أن كردستان لم تعتبر أبدا أرضا عربية.. ويكفى أن ننظر إلى الحقائق التاريخية والواقع الملموس كى نتبين بوضوح أن الجمهورية العراقية تتكون من جزء من القومية الكردية التى بلدها كردستان، وجزء من القومية العربية ووطنها هو الوطن العربى الكبير...»<sup>(٣٨)</sup>.

كان يشرف على إصدار «خه بات» إبراهيم أحمد سكرتير عام الحزب الديمقراطى لكردستان العراقية. وهو محام من لواء السليمانية،<sup>(٣٩)</sup> ويمثل الانتلجنسيا الكردية المدنية وجناح التحديث الاشتراكى أو الشيوعى للقومية الكردية. أما البرزانى، وهو اقطاعى من مشايخ شمال العراق، فهو يعبر عن المظاهر التقليدية والقبلية لهذه القومية. وظل هذان الزعيمان لسنوات، أعمدة الأساس للقومية الكردية فى العراق.. يتعاونان فى معظم الأحيان، ويختلفان فى أحيان قليلة.

بعد أيام قليلة من نشر المقال فى «خه بات» توجه مصطفى البرزانى إلى موسكو ضيفا على الحكومة السوفيتية لحضور احتفالات ثورة أكتوبر. وعاد إلى العراق فى يناير ١٩٦١. أقام فى البداية ببغداد، ثم انتقل فى الربيع إلى برزان، ولم يمض طويل وقت حتى اشتعلت الانتفاضة.

وحاولت بغداد فى البداية أن تصور معارك الشمال على أنها قتال داخلى فيما بين القبائل وبعضها، يحاول البوايس السيطرة عليه، لكن قاسم اضطر إلى الاعتراف، فى سبتمبر، بأنه يواجه تمردا. وقد صدر بيان التمرد مشيرا إلى أن الجيش تمكن من القضاء عليه.. وهو البيان الأول وسط بيانات نصر عديدة فقدت قيمتها بسبب كثرتها. وعلى مدى العامين الأخيرين من حكم قاسم - ومن عمره - تورط جزء كبير من الجيش فى حرب طويلة شرسة ضد الأكراد، دون انتصار، الأمر الذى أضعف مركزه بين العرب.

كما تورط قاسم أيضا فى صراع غير مجد فى الكويت، ففى يونيو ١٩٦١ حصل الكويت على استقلاله، وعلى الفور جدد قاسم مطالبة العراق القديمة بضم الشبيخة. وقد أدى حشد القوات العراقية على الحدود مع الكويت إلى انزال قوات بريطانية وسعودية هناك للدفاع عنها. ووقفت الجامعة العربية بالاجماع ضد العراق، وفى منتصف أغسطس اتفق على أن تحل قوات عربية محل الوحدات البريطانية، وفى ٢٣ سبتمبر قامت قوة عربية قوامها ٤٠٠٠ رجل باتخاذ مواقعها هناك. وقد اشترك فى هذه القوة كل من العربية السعودية ومصر والأردن

والسودان. لقد كان تصرف قاسم سببا في نشوء موقف جماعي نادر الحدوث بين النول العربية.<sup>(١١)</sup>

وجد قاسم في فشل ناصر في سوريا ووقوع الانفصال في سبتمبر ١٩٦٦، بعض العزاء. ففي الصراع بين ناصر وقاسم فضلت دمشق «قلب العروبة» الانحياز إلى الأخير. وفي ١٩٦٢ أصبحت سوريا الهدف الرئيسي للهجوم الدعائي المصري، وتحسنت العلاقات بين سوريا والعراق، ولم يعد يعاني العزلة التي قاسى منها لسنوات مضت.

كان قاسم يتوق مخلصا لتحرير أبناء بلده من الفقر والتبعية، وكان يؤمن إيمانا مقدسا برسائلته. كان يريد توحيد صفوف العراقيين من أجل بناء مستقبلهم. ولكن بدلا من ذلك اتسعت الخلافات بينهم، ولم يتفقوا على شيء. يقدر اتفاقهم على الوقوف ضده وضد نظامه. وقبل موت قاسم بثلاثة أيام، نشرت «لوموند» تقريرا بقلم «إ. صعب»، الذي أجرى معه حديثا مطولا ليلة ٣١ يناير. وقال المراسل في وصفه: «كان يبدو عصيبا جدا. يخفف من توتره بعنديل بال، كوره بيده اليسرى ويستند على كتفه الذي أصابه الشلل نتيجة للرصاصات التي أطلقت عليه. فقد سبق أن نجا باعجوبة من محاولة لاغتياله جرت في ١٩٥٩، لكن الهجوم ترك عليه أثارا واضحة. وقد خرج من تلك المحاولة ضعيفا. كانت هذه هي المرة الأولى التي التقى به فيها بعد لقائى الأول به في يونيو ١٩٥٩. لم يفقد الرجل حيويته، وإن أصابت وجهه الفضون وانعكست عليه أمارات القلق. قال قاسم: «يكفيني ساعتين أو ثلاث من النوم.. كان الحال كذلك دائما لسنوات أربع مضت.. إننى أشعر بالذنب إذا سمحت لنفسى بالنوم طويلا.. هناك الكثير على القيام به، والحياة قصيرة للغاية».<sup>(١٢)</sup> ويعد هذا اللقاء بعشرة أيام كان قاسم قد فارق الحياة.

نتج عن هزيمة نور السعيد تحرير قوى الصراع في المجتمع العراقي. وكانت الحرية تعنى، أولا وقبل كل شيء، حرية المجموعات الطائفية والسياسية في شن الصراع ضد خصومها. وكان قاسم يسعى إلى تدعيم حكمه بقبول تأييد ودعم المجموعات المختلفة في أوقات مختلفة، دون الاعتماد كليا على أى منها. وقد نجحت مناوئاته في إضعافها جميعا، ولكنها أضعفت، في الوقت نفسه، مكانته أيضا، وأصبح مكروها من الجميع. ولم يعد لنظامه من ركيزة سوى الجيش. وعندما يتقلب عليه قطاع كبير من الضباط، فإن قدره يصبح محتوما. وكان العديد من الضباط الذين شاركوا في انقلاب ١٩٥٨ وتولوا قيادة وحدات الجيش في بداية العهد الجمهوري، قد أحيوا إلى المعاش أو سرحوا من الخدمة قبل ١٩٦٠. وكان الصدع الذي وقع بينه وبين عارف في أواخر ١٩٥٨، وحركة التطهير الواسعة في صفوف الضباط بعد تمرد الشواف في ربيع ١٩٥٩ (خاصة في الفرقة الثانية)، واستبعاد الضباط المواليين للشيوعيين، سببا في تصاعد العداء الشديد لقاسم بين الضباط. وقد ظل الضباط

الذين شغلوا المناصب العليا في الحكم منذ يوليو ١٩٥٨ على ولائهم. لكن هذه المجموعة أصبحت معزولة عن بقية الضباط، وكذلك عن الجماهير.

وكما سبق أن ذكرنا، فقد كانت النكسة التي أصابت علوه الأول ناصر في سوريا، فرصة لقاسم كي يلتقط أنفاسه. ولكن بعد عام واحد من الانفصال صار واضحاً أن سوريا ليست بالقوة التي تمكنها من مواجهة الضغوط المصرية والتصدى لنفوذ مصر. فالضعف الذي كان عليه النظام في دمشق، مقارنة بالاستقرار والرخم المتجدد الذي يتمتع به النظام المصري ودعاياته التي لا تتوقف ضد الانفصالية، بعثت من جديد روح الحماس للعروبة في العراق. وانتشر نفوذ البعث بين ضباط سوريا والعراق. كما كانت هناك إدعاءات حول تشجيع الأميركيين على الإطاحة بقاسم. فحسين ملك الأردن، التي لم تكن لها مصلحة في إغضاب الأميركيين آنذاك، يصرح في سبتمبر ١٩٦٣ بأنه: «متأكد من أن الانقلاب الذي وقع في العراق في ٨ فبراير، كان يلقي التأييد من المخابرات الأمريكية».<sup>(٣٧)</sup>

إن أنسب وقت لتنفيذ انقلاب عسكري في بلد عربي هو يوم الجمعة، وخاصة في شهر رمضان. وقد اطيح بنظام قاسم في يوم الجمعة ٨ فبراير ١٩٦٣ الموافق ١٤ رمضان (لاحظ ظهور رقم ١٤ في اسم الثوتين العراقيتين: ثورة ١٤ يوليو وثورة ١٤ رمضان).

جرى التخطيط للانقلاب كعملية عسكرية مشتركة. وكانت الأهداف الرئيسية لها هي الاستيلاء على محطة الإذاعة ومجمع وزارة الدفاع ببغداد، حيث يعمل قاسم ويقيم. وكان المبنى مثل قلعة داخل مدينة، يتركز فيه بشكل دائم ثلاثة أفواج للمشاة و ١٨ مدفعاً مضاداً للدبابات والطائرات.<sup>(٣٨)</sup> وكانت الحبانية هي قاعدة المتمردين حيث تتمركز الفرقة الرابعة

وحدات المدرعات والمضادة للطائرات. وقد تحدثت التاسعة صباحاً موعداً للهجوم. وربما كان ذلك بسبب أن معظم الانقلابات السابقة تمت في الفجر، كما أن قاسم اعتاد العمل بمكتبه حتى الخامسة صباحاً، ويكون الأمن خلال ساعات النهار مسترخياً. فالتاسعة صباحاً، إذن، وخاصة في يوم جمعة من أيام رمضان، هي ساعة للراحة والنوم. في تلك الساعة كان قاسم نائماً بمنزل والدته. وفي الثامنة والنصف اقتحم أحد الضباط المتمردين الصغار منزل الزعيم الأوقاتي، قائد القوات الجوية - وهو شيوعي - وقتله على مرأى من أطفاله. في نفس الوقت، وصلت المدرعات الخفيفة القادمة من الحبانية إلى مبنى الإذاعة ببابو غريب غرب العاصمة ونجحت في تعطيل البث. وفي التاسعة بدأت طائرات الهنتر تحلق في سماء بغداد وتباشر قصف وزارة الدفاع بالصواريخ، وكان قائد العملية هو النقيب «منذر الوندائي» الذي كان يقود إحدى الطائرات المهاجمة. ثم جاءت الموجة الثانية بمجموعة من طائرات الميج ١٧، وبعد الانتهاء من القصف الصاروخي قامت الطائرات بإطلاق مدافعها الرشاشة على مبنى الوزارة، ثم مهاجمة الطائرات الرابضة بمعسكر الرشيد، وكان يعسكر هناك اللواء ١٩، الذي كان

يقوده قاسم حتى ١٩٥٨، وهو أكثر وحدات الجيش ولاء له. يعد ذلك بقليل استولى المتطرفون على محطة الإذاعة بالعاصمة، وأعلنوا نيا الانقلاب ومقتل قاسم. لكن قاسم ظهر بالمدينة، بل وقبول بهماس عندما كان مسرعا من منزل والدته في طريقه إلى وزارة الدفاع، حيث تولى قيادة المدافعين عن البناية. وقامت قوات المدرعات والمظلات التابعة للمتطرفين، التي وصلت بغداد في الوقت المحدد، بمحاصرة البناية الحصينة ووقع اشتباك عنيف سقط خلاله عدد كبير من الضحايا من كلا الجانبين. وقام قاسم من مقر قيادته بالاستجاء بالقوات الموجودة بمعسكر الرشيد. لكن ولاء تلك القوات كان قد اهتز، فلم يتحرك نحو المدينة سوى جزء منها. وهناك اشتبكت مع العربات المدرعة للمتطرفين وتدخلت القوات. وقد انضمت معظم قوات معسكر الوشاش، شمال غربى بغداد، إلى المتطرفين وألقى القبض على المناوئين. كما انضمت المجموعات البعثية بالحرس القومي إلى الوحدات المتطرفة، ومن غير الواضح ما إذا كانوا على علم مسبق بالانقلاب.

كان الشيوعيون هم الحليف الوحيد لقاسم حتى النهاية. فقد طلب رئيس مخابراته، طه الشيخ أحمد، العون منهم فخرجوا إلى الشوارع ونظموا المظاهرات. وقام الضباط الموالون لقاسم بفتح مستودعات السلاح والذخيرة ووزعها عليهم. كان الشيوعيون يعلمون جيدا أن الخارجين على قاسم هم أعداؤهم الألداء، فتناسوا خلافاتهم القديمة معه. وفي الصباح قاموا بتوزيع بيان باسم الحزب بعنوان: «فلنحمل السلاح.. من أجل القضاء على مؤامرة الاستعمار والرجعية». وأطلق البيان صيحات التحذير.. «إن استقالتنا الوطني يواجه خطرا حقيقيا. إن انجازات الثورة في خطر. اسحقوا بقوة المتأمرين الخونة! خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أى مكان وانقضوا على المتأمرين، عملاء الاستعمار».<sup>(١٩)</sup>

لكن الجماهير لم تكن على استعداد لإعادة قاسم بآية حال. وهاجم البعثيون واضطرو الشيوعيون إلى الدفاع عن أنفسهم. وكان الجيش هو العامل الحاسم، وهناك أيضا، كان قاسم قد فقد مصداقيته.. حتى اللواء ١٩ تنكر له. وعند الظهيرة لم تكن هناك مقاومة عسكرية سوى في وزارة الدفاع، أما جيوب المقاومة الشيوعية في الأحياء العمالية فقد صفيت. وكان الراديو يعمل لعدة ساعات في خدمة المتطرفين، وكانت جميع محطات الإذاعة المصرية تكرر إذاعة بياناتهم وتؤيدهم بهماس.

كان عبد السلام عارف على رأس المتطرفين. لم يكن في ذلك الوقت بالخدمة العامة. ولكي لا يثير الشكوك، فقد نام بمنزله ليلة الجمعة. وفي الثامنة صباحا توجه إلى أبو غريب، ومن هناك استقل مع العقيد أحمد حسن البكر إحدى المدرعات في مقدمة طابور من الدبابات واتجه نحو العاصمة. وفي المساء اتصل قاسم بعارف تليفونيا يبلغه استسلامه، ويطلب مغادرة مبنى الوزارة بعليسه العسكرية والسفر إلى الخارج. لكن عارف طلب استسلاما غير مشروط،

ويرى أنه أبلغ قاسم بأنه لن يسمع له بأن يكون «تشومبي» آخر، وأن العراق لن يكون الكتفو. وأدرك قاسم ما ينتظره فقرّر الاستمرار في المقاومة.

في صباح السبت تجدد الهجوم الجوي على مبنى وزارة الدفاع، كما تدخلت قوات المظلات بقيادة العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت، ودار القتال من حجرة لـحجرة. وعند الظهر استسلم آخر مائتين من المدافعين. واستسلم قاسم بعد أن نفذت ذخيرته. واصطحبوه، مع صديقيه : المهدي وطه الشيخ أحمد، إلى محطة الإذاعة حيث التقى بعارف مرة أخرى. وربما كان قاسم آخر من يفكر في أن يبقى عارف على حياته، كما فعل هو معه منذ أربع سنوات مضت. وقبل أن تمضي الساعة، أطلق عليه النار مع صديقيه.

والرواية التي قدمها عارف بعد ذلك بأيام حول آخر مناقشة بينه وبين قاسم ليست دقيقة، ولكنها تلقى الضوء على شخصية المنتصر. والقصة ترمي إلى رفع مقام الراوي، لكنها لم تحدث الأثر المطلوب. يقول عارف في روايته : \* «كان قاسم يجلس في الركن في مواجهة المهدي وبينهما طه الشيخ أحمد وكنعان خليل سالم. دخلت الحجرة ومعها أعضاء المجلس الوطني ورئيس الوزراء وأعضاء آخرون بالحكومة وعدد من ضباط الثورة. أخرجت من جيبى المصحف الشريف، نفس المصحف الذي أقسمنا عليه في ثورة يوليو ١٩٥٨ أن نصون العهد، وألا نخون المبادئ، وأن نعمل من أجل وحدة الأمة العربية. رفعت المصحف وقلت لعبد الكريم قاسم (للحقيقة والتاريخ، اسألك في حضور المجلس الوطني وإخواننا الضباط.. هل أنت الذي خططت لثورة ١٤ يوليو ؟ ولم يجب قاسم بكلمة. ثم رفعت المصحف مرة أخرى وسألته «هل تقسم بهذا المصحف الشريف أنك كنت تعلم بتفاصيل ١٤ يوليو ؟» وسألته بعد ذلك «هل تقسم أيضا بهذا المصحف الشريف أنك أنت الذي أعددت البيان الأول لثورة ١٤ يوليو أو أن النسخة الأصلية موجودة تحت يدك» وظل قاسم على صمته فعدت وسألته « عبد الكريم قاسم، هل تقسم على هذا المصحف الشريف أن ثورة ١٤ يوليو لم تصن الوحدة العربية ؟ ألم يكن هناك اتفاق؟ ألم تقسم على المصحف الشريف بأن هدف الثورة هو الوحدة العربية ؟ لقد أقسمت يا قاسم على المصحف الشريف أمام كل الناس بأنه كان هناك اتفاق مقدس بيننا فيما يخص الهدف من الثورة !» ثم أسسكت بالمصحف الشريف وقلت : «أقسم أمام الله والتاريخ أنني الذي كتبت البيان الأول لثورة ١٤ يوليو. وبعد أن قرأه عبد الكريم قاسم، وعلى ما أذكر، وأرجو ألا أكون مخطئا، قمنا بتقديم كلمة أو تأخير أخرى حتى يتسق السياق. وهذا هو البيان، هذه نسخته الأصلية، قاسم لا يملك أية نسخة. ولك مطلق الحرية، يا قاسم، في أن تجيب عما قلت أو تصححه. وأقسم على أنني سوف أصوم إذا كنت قد كذبت في قسمي». لكن قاسم لم يرد.

---

\* لم أجد لهذا الحديث أثرا في عدد الاهرام الذي حدده الكاتب - فلم أتمكن من مطابقته ورده. وقمت بترجمته.

ثم سألته: «لماذا كذبت فيما يخص ناصر؟ كيف سمح لك ضميمك باتهام جمال عبد الناصر بالخيانة والتآمر ضدك وأنت تعلم أنه اتهم باطل وهو الذي كان يقول لي إنه يتمنى لك الخير وكان دائماً يقول لي «قاسم أخوك من سنين، ومن صالح الشعب ألا تختطف، ويجب أن تكون متسامحاً معه وتعامله بالفضل وسيلة ممكنة». ظلت ترد بأن ناصر يتآمر عليك، بينما الحقيقة أنك أنت الذي كنت تتآمر عليه. ثم سألته، «لماذا هاجمت موظفي سفارة ج.ع.م واتهمتهم بالباطل؟ هل كنت تتخيل أن ج.ع.م كانت ستثور لذلك وتسحب كل ناسها من العراق وتطلق سفارتها ببغداد؟ ألم تكن هذه نيتك؟ لكن الله موجود، وإن تقطع ج.ع.م علاقاتها مع العراق، لماذا كنت تعمل ضد العروبة والوحدة العربية، يا عبد الكريم؟» فتكلم عبد الكريم قاسم وقال: «هذا ليس صحيحاً أنا أحب القومية العربية، وأنا الذي نظمت اجتماع وزراء الخارجية العرب في بغداد، وأنا الذي توجهت إلى البلاد العربية والإسلامية». فقلت له: «أنا أسف لك أخبرك بأن الأمر ليس كذلك، أنت شعوي ومعاد للقومية العربية». وهنا حاول قاسم أن يدافع عن نفسه ويتحدث عن أعماله، كحاكم، في الشؤون الداخلية. كانت الكلمات تخرج من فمه المرتعش ضعيفة ومضطربة. كان يقول «أنا بذلت جهوداً من أجل الفقراء، بنيت آلاف البيوت الصغيرة للفقراء». وأجبت: «لا يا عبد الكريم قاسم، إن حكمك لم يكن حكم الفقراء، كان حكماً للأمرء، مثل حكم أخيك «البرنس» حامد والأمراء الآخرين من أقاربك وأصدقائك. كنت تقول للشعب إنك لاتملك سوى القميص الذي على جسدك، في الوقت الذي كنت أرى فيه بعينى الجناح الخاص الذي أضفت إلى وزارة الدفاع والذي تتضائل أمامه موناكو وكابري؛ لماذا تكذب على الشعب وتهزأ به؟»<sup>(٤٧)</sup>

أد عارف، بتوجيه المدح لشخصه والسفرية من غريمه المقهور، أن يخلق لنفسه مكاناً في ج.ع.م. لكن ذلك لم يتأت له، فكل ماذكر قاسم حول عنايته بالفقراء، هو أمر يشرف الرجل. ولا يفة إن الأحياء الفقيرة وأحياء العمال ببغداد ظلت تقاثل ضد عارف والبعث ليومين. بعد مقتل قاسم عرض التلفزيون مشاهد بشعة لجسده الممزق، وهو ما أسهم في تشجيع البعث التي عمت العراق بأكمله، والتي فاقت في اتساعها ووحشيتها كل ماسبق أن شهدته البلاد. وكان الشيوعيون، أو من اتهموا بالشيوعية، هم ضحايا تلك المجزرة. وكان الحرس القومي البعثي أبشع قوى الفتك، وعندما كان يواجه مقاومة حقيقية كان الجيش يهب لاداء وأجبه.

وتشكلت حكومة جديدة من عنصرين، ضباط الجيش وقادة البعث مع عدد من الوزراء غير الحزبيين، من الخبراء بالأساس. وتولى البعثيون المناصب الرئيسية، فأصبح على صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء، وطالب حسين شبيب وزيراً للخارجية. وكما كان الحال على عهد قاسم، ظل الضباط أقلية في الوزارة (٨ من ٢٢ وزيراً) ولكن احتلوا المناصب الرئيسية. وتولى

عارف رئاسة الجمهورية بعد ترقيته إلى رتبة المشير، كما رقى أخوه عبد الرحمن إلى زعيم وتولى قيادة الفرقة الخامسة للمدرعات. ورقى العقيد أحمد حسن البكر إلى زعيم وأصبح رئيساً للوزارة. وقفز صالح مهدي عماش، الذي كان قائد الجناح العسكري للبعث في ١٩٥٨، أربع ترقيات... من مقدم إلى فريق، وعين وزيراً للدفاع. أما رئيس الأركان الجديد فكان طاهر يحيى، من قدامى الضباط الأحرار الذي عين في ١٩٥٨ مشرفاً على البوليس ثم أحيل إلى الاستبداد بعد محاكمة رشيد عالي الكيلاني، وقد رقى من عقيد إلى لواء. واستبدل قادة الفرق الخمس بضباط من الموالين لعارف. وأصبحت كل المناصب المهمة بيد الضباط الذين أبعدها في أواخر حكم قاسم، ومعظمهم ممن شاركوا في تمرد الشواف.

كما تشكل مجلس وطني للثورة، فوق الحكومة، ولم تنشر أسماء كل أعضائه، وكان يعمل على أساس من التعاون بين الضباط وقيادات البعث. وبعد فترة قصيرة، لم يعد يشار إليه، وربما يكون قد أُلقي.

بدت الصورة في بادئ الأمر كما لو أن عارف هو نجيب العراق، وأن الرجل القوي هو البكر رئيس الوزراء... المحكك والحذر. لكن عارف عرف كيف يحصن موقعه، ولم يمض العام حتى كان البكر قد خرج. كان ناصر يقف إلى جانب عارف. وخلال الأيام الحرجة التي مرت بها العلاقات المصرية العراقية في ١٩٦٣، أمسكت القاهرة عن مهاجمته شخصياً، وعندما توترت العلاقات بين البلدين كانت القاهرة تكيل له المديح.

كان على حكم عارف في ١٩٦٣ أن يواجه نفس المشكلات الثلاث التي واجهها قاسم في ١٩٥٨: العلاقة بين الضباط وبين قادة الحزب من المدنيين، ثم العلاقة بين العراق ومصر، والعلاقة بين العرب والأكراد. ولم تكن القيادات الحزبية التي شاركت في الانقلاب والحكم في ١٩٦٣ ممثلة للعديد من الأحزاب المعادية للاستعمار من اليمن واليسار، - كما كان الحال في ١٩٥٨ - وإنما اقتصر الأمر على البعثيين فقط. فقد كان البعث يسمى لأن يكون الموجه الوحيد لمسير البلاد. وقد عزز من ثقته. وكذلك طموحه... استيلاء الانقلاب العسكري البعثي على الحكم في سوريا في مارس. وتبنى عراق عارف والبعث شعار «بلد عربي متحرر»، وفي ١٧ أبريل وقعت اتفاقية إقامة اتحاد فيدرالي ثلاثي بين مصر وسوريا والعراق.

وقد تحدثنا تفصيلاً، في الفصل الخاص بسوريا، عن هذه الوحدة الثلاثية وإلغائها. ثم تجدد العداء مرة أخرى بين ناصر والبعث بصورة أسوأ مما كانت في الماضي. فلم يكن زعماء البعث في العراق - شأن السوريين - على استعداد للتخلي عن السلطة التي حازوها. ولكي يدعم البعث سيطرته على العراق، فقد سعى إلى كسب الأنصار من بين الضباط وتدعيم الحرس القومي. فحتى فبراير ١٩٦٣ لم يكن هناك سوى عدد قليل من الضباط الأعضاء بالحزب، منهم عماش والوندلوي.. وكان الكثيرون، مثل عارف، قريبين من أيديولوجية

وقادة البعث دون أن يكونوا أعضاء بالحزب. وفي صيف ١٩٦٣، التحق عدد من الضباط بالحزب، الأمر الذي زاد من نفوذ الحزب داخل الجيش، وعزز، أيضا، من نفوذ الضباط داخل الحزب.

كان الحرس القومي بمثابة رأس الحربة في الهجمات العنيفة التي وجهت ضد الشيوعيين. وأصبحت نية البعث لتحويله إلى جيش حزبي أكثر وضوحا. فازدادت عضويته وتضاعفت قوته، وأصبح قائده الطيار الوندائى (٢٨ سنة) من أكثر الشخصيات نفوذاً و سطوة في البلاد. كان هذا الحرس تنظيمًا عسكريًا لا يخضع لنظام عسكري، مهمته ترويع الجماهير. وقد أثارت أعماله الوحشية والإجرامية كراهية الجماهير، وأيضًا الضباط، وبدأت الجماهير تنظر إليه نظرة شك و عدا. وكان آخر شيء يمكن للضباط أن يحتملوه هو وجود تنظيم شبه عسكري تنتشر وحداته بطول البلاد وعرضها. وأخذ الضباط يتحينون الفرصة لحل هذا الحرس ونزع سلاح أعضائه، بل ووضع حد لنفوذ البعث في البلاد.

وقد سهل البعث من مهمة أعدائه. فكعادة الحزب، انفجرت الخلافات العميقة والصراعات الشخصية بين قادته. ولم ينصرم صيف ذلك العام إلا وقد تبلورت داخله جبهتان واضحتان: المتطرفون بزعامة على صالح السعدى، والمعتدلون وعلى رأسهم طالب شبيب وأحمد حسن البكر. وبذل عماش جهدا كبيرا للتوسط بين الفريقين، لكنه أخفق. كان المتطرفون يطرحون نظرية تتزيا بالماركسية، تتبنى الصراع الطبقي والتأميم وتنظيم الحزب على أساس المركزية الديمقراطية. كما كان السعدى وواقه من أشد المعارضين للتأميم. أما الجناح المعتدل، فكان يؤكد على الدور القائد للجيش، ويمارض التأميم<sup>(١٧)</sup>.

وفي سبتمبر ١٩٦٣، تحول الصراع إلى مواجهة مكشوفة. ففي الوقت الذي كانت تجري فيه مناقشة المسائل السياسية في اجتماعات الحزب ببغداد ودمشق، كان قادة الجيش يدبرون لعمل حاسم ضد الحرس الوطنى، وذلك بنقل الوندائى إلى عمل آخر. ورفض الوندائى الانصياع للأمر وبقى في منصبه. ولكن لم يفته شهر نوفمبر إلا وأدرك الوندائى أن معظم الضباط يؤيدون البكر وإن عماش كف من جانبه عن مساندة السعدى، فترك قيادة الحرس. وبينما كان موقف السعدى يتدهور في بغداد، فقد أحرز نصرا كبيرا في دمشق. فهناك انعقدت جلسات المؤتمر القومى السادس لحزب البعث في الفترة من ٥ - ٢٣ سبتمبر. وجاء المؤتمر بقراراته واختياره لقيادة جديدة، انتصارا للجناح المتشدد<sup>(١٨)</sup>.

كانت الزايع التي هبت على البعث - على الأقل في سوريا - مجرد زويعة في فئان. وأخذ البكر - قائد ضباط البعث المعارضين للمتشددين - يعد العدة لاستبعاد السعدى. يسانده عارف الذى لم يكن عضوا بالحزب. وفي ١٠ نوفمبر وجهت الدعوة لعقد جلسة خاصة لحزب البعث العراقى لاختيار قيادة قطرية جديدة للحزب، لم يكن السعدى أو أى من أتباعه القدامى



ضعفها، باستثناء الوندائى<sup>(٩٤)</sup>. وكان نصف أعضاء القيادة من الضباط، وهو تحول جديد واضح الدلالة فى وقت كانت معظم مؤسسات الحزب تتكون من أغلبية مدنية. وفى اليوم التالى ألقت السلطات العسكرية القبض على السعدى، نائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد، وقامت بترحيله مع أربعة من أصدقائه إلى مدريد على متن طائرة عسكرية خاصة. والسعدى هو الذى حدد بنفسه مدريد كمقفل له.. كى يكون فى مأمن من ثار الشيوعيين. كما كان فرانكو على استعداد لأن يكون مضيقاً لهذا «الماركسى» الذى أسفر عن وجهه الحقيقى أثناء مذبة الشيوعيين العراقيين.

وفى ١٣ نوفمبر حاول الجناح المتشدد، مرة أخرى، الاستيلاء على السلطة. فقام الحرس القومى بالاستيلاء على مكتب البريد والبرق والهاتف المركزى ببغداد. وقام الوندائى باختطاف طائرة من قاعدة الحبانية الجوية وانطلق بها ليقصف القصر الرئاسى، تماماً كما فعل فى ٨ فبراير عندما قصف وزارة الدفاع ليقضى على قاسم. لكن الجيش تصدى للمحاولة، ولم ينجح الوندائى سوى فى تدمير خمس طائرات ميج وهى واقفة على الأرض بمعسكر الرشيد.<sup>(٩٥)</sup> وكان هذا أكبر إنجاز عسكري يحرزه أحد رجال القوات الجوية العراقية منذ تأسيس السلاح. وهرب الوندائى بعد ذلك إلى سوريا.

وفشل انقلاب البعث. لكن المبادرة داخل الحزب انتقلت مرة أخرى ليد رجال السعدى. الذين كانوا يشكلون أغلبية أعضاء الحزب ببغداد. فقد وصل زعماء القيادة القومية برئاسة علفق والحافظ إلى العاصمة، قادمين من دمشق، وقاموا بإبعاد قادة الجناح المعتدل البعث العراقى إلى بيروت.. وبذلك يكونوا قد تخلصوا من عدد من المدنيين النشطين دون المساس بوضع الضباط. وبينما كان القادة يحاولون إيجاد حل لصراعاتهم، قام الضباط بانقلاب آخر يستهدف وضع حد لدور البعث فى الحياة السياسية فى العراق. ففى ١٨ نوفمبر، قامت العربات المصفحة التابعة للفرقة الخامسة بقيادة الزعيم عبد الرحمن عارف - آخر رئيس الجمهورية - بالسيطرة على النقاط الرئيسية ببغداد. وكان على رأس العملية اللواء طاهر يحيى رئيس الأركان. وألقى القبض على عدد من الضباط المشتبه فى ولائهم للحرس القومى، وفرض حظر التجوال، كما ضرب حصاراً حول معسكرات الحرس بالعاصمة. وصدر قرار يحل الحرس القومى، وتشكيل حكومة جديدة. وقد وقع علفق على قرار حل الحرس، ربما للتخلص من السعدى<sup>(٩٦)</sup>. لم يلق الانقلاب مقاومة ذات بال. وكان استعراض القوة الذى قدمه الجيش كافياً لفرض الصمت وشل حركة الآخرين.

شغل المسلمون، من السنة والشيعة على حد سواء، معظم كراسى الوزارة الجديدة. ومن بين أعضائها الـ ٢١ كان هناك ثمانية ضباط يشغلون مناصب رئيسية. وكان مركز البعثيين متدهوراً بصورة واضحة. فالزعيم البكر.. رئيس الوزراء والرجل القوى فى الحكومة السابقة،

«رقي» إلى منصب أعلى لا قيمة له هو نائب الرئيس. وأصبح الزعيم هردان التكريتي وزيرا للدفاع ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة، لكنه لم يعد في نفس قوته عندما كان قائدا للقوات الجوية. وسرعان ما اتضح أن الإبقاء على البكر والتكريتي بالحكومة كان مجرد عمل تحييدي تطلبته التطورات في ذلك الحين. ففي يناير ١٩٦٤، أُلغى منصب نائب الرئيس ونقل البكر إلى وزارة الخارجية بدرجة سفير. مما يعني موته سياسيا - ولم يثر الأمر أدنى اهتمام. وجرى نفس الشيء. في مارس ١٩٦٤، للتكريتي، إذ عين طاهر يحيى وزيرا للدفاع بجانب عمله كرئيس للأركان.

وفي نوفمبر ١٩٦٣ كان هناك سؤال يفرض نفسه على الساسة من الضباط العراقيين: الولاء لمن.. للحزب أم للجيش؟ ولما لم يكن هناك إمكانية للتردد، حددت الأغلبية الساحقة ولاها للجيش، واختارت قلة - مثل الوندواي - الولاء للحزب، فاستبعدوا في الترتيب. أما البكر والتكريتي، الذي تراوح موقفهما بين الفتور أو التردد، فقد طردا بعد فترة انتقالية قصيرة. وكان انضمام الضباط إلى الحزب دعما لنفوذه، ولكن ليس لبنائه التنظيمي، فكانت النتيجة الحتمية لحزب يسوده الصراع - كالبعث - هي إضعاف سلطة الحزب.

في فبراير ١٩٦٣، كان عارف في حاجة إلى البعث. وفي ١٩٦٤، أنكر أفضاله، بل واتهمه بالإلحاد والخيانة. وقطع على نفسه عهدا لناصر بالآ «يجد بعثيا واحدا في العراق» عند حضوره لزيارة بغداد<sup>(٥٦)</sup>.

وفي صيف ١٩٦٤ قام بقايا البعث بمحاولتين للإطاحة بعارف. ولم يكشف سوى عن تفاصيل قليلة ومتناقضة حول المؤامرة. لكن الواضح أن البعثيين قد خططوا للقيام بانقلاب في ليلة ١٨ يوليو. وانكشفت المؤامرة، وقبض على عشرات الأشخاص، من بينهم ضباط سابقون بالجيش والبوليس والحرس القومي<sup>(٥٧)</sup> وفي خطابه في ٢٠ يوليو، بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي، شن عارف هجوما عنيفا ضد البعث، واتهمت الصحافة العراقية حكومات سوريا وإيران بالاشتراك في المؤامرة. وكان واضحا أن الهجوم على إيران مصدره تركيز المؤامرة في المناطق الشيعية جنوب بغداد وقيام مخططيها على إثارة القبائل.

كذلك فقد انكشفت المحاولة الثانية.. ولكن في اللحظة الأخيرة. ففي يوم ٤ سبتمبر، كان من المقرر أن يغادر الرئيس عارف البلاد في الثانية والنصف من بعد الظهر متوجها إلى الاسكندرية لحضور مؤتمر القمة العربي الثاني. وكان متوقعا أن يكون جميع المسؤولين بالبلاد إما ضمن الوفد المرافق له، أو في وداعه بمطار بغداد. فوضعت الخطة على أساس أن تقوم ستة من طائرات الميج بقصف طائرة الرئيس. وكان مقبولا أن يقود هذه الطائرات طيارون بعثيون، وتحدد لهم الثانية من بعد الظهر موعدا للهجوم على المطار وقصف كافة منشآته، ثم التوجه إلى معسكر الرشيد لتدمير الطائرات الرابضة على أرضه. وفي نفس الوقت يتحرك

فوج من المدرعات بقيادة المقدم أحمد الجبوري من معسكر الرشيد للسيطرة على المراكز الحكومية بالعاصمة . وكان يقف وراء تلك المؤامرة أحمد حسن البكر . وفي صباح اليوم المحدد قام أحد الطيارين بإبلاغ السلطات . وفي الحال اتخذت إجراءات فورية ، فأعدم الطيارون الخمسة وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت بقايا البعثيين بالسلطة<sup>(٤٤)</sup> .

وفي صباح ٥ سبتمبر ، بعد يوم من المؤامرة الفاشلة ، وصلت طلائع القوات المصرية إلى بغداد . وفي خلال ثلاثة أيام اكتمل وصول كتيبة مدرعات كاملة اتخذت مواقعها بمعسكر التاجي القريب من العاصمة . وزاد حجم هذه القوة فيما بعد وظلت هناك حتى ١٩٦٦ . وبلغ قوام القوة في صيف ١٩٦٥ أكثر من ألف رجل و ١٠٠ دبابة<sup>(٤٥)</sup> . وكان الغرض الأساسي من هذه القوة في البداية هو حماية حكم عارف المهزوز ، ثم بقيت بعد ذلك هناك تعبيراً عن التضامن المصري العراقي .

بدأ كل من قاسم وعارف حكمهما بالائتلاف مع أحزاب سياسية .. كان ائتلاف قاسم مع الأحزاب المعادية للاستعمار ، من اليمين واليسار .. وعارف مع البعث وحده . وما جرى بعد ذلك كان متشابهاً في كلتا الحالتين ، إذ انقلب التعاون إلى صراع انتهى بإبعاد الأحزاب واستقرار نظام عسكري صرف .

ويعتبر موقف مصر من كل من النظامين واحداً من الفروق الجوهرية بينهما . ديمقراطية عسكرية تتعامل مع خصومها بالمحاكمات العسكرية الشككية وتمثل شوكة في ظهر ناصر ، تستبدل بديكتاتورية عسكرية وحشية أخرى تصفى حساباتها مع خصومها بدون محاكمة وتحظى بتأييد ناصر .

وكانت العلاقة بين مصر والعراق في ١٩٦٢ ، متناسب تناسباً عكسياً مع علاقة عارف بالبعث . فمرحلة التعاون بين الضباط العراقيين والبعث هي نفسها مرحلة التقارب مع سوريا والتوتر مع مصر . وعندما هبطت أسهم البعث في بغداد ارتفع رصيد عارف في القاهرة . كان عارف - المتطرف في عرويته - يرغب آنذاك في الوحدة مع مصر ناصر . لكن ناصر في عهد عارف كان رجلاً مختلفاً . فالانفصال وضرورة التكيف مع وجود حسين في الأردن وفيصل في السعودية ، والتورط في اليمن ، كل ذلك جعل ناصر أكثر حذراً وتروياً . لم يكن متعجلاً في إقامة وحدة مع العراق . وكان تخوفه من التورط في حرب ضد الأكراد واحداً من الأسباب التي جعلته يرفض الوحدة التي طلبها العراق ، وإن لم يكن السبب الوحيد . فهو لم يكن مهتماً لتحمل مسؤولية استمرار الحكم المضطرب في العراق . وأحد الأدلة على ذلك هو عدم تلبية لأي من الدعوات التي وجهت إليه لزيارة العراق حتى أواخر ١٩٦٧ .

في ١٩٦٥ لم تعد الوحدة العربية الشاملة ، أو حتى الوحدة بين اثنين من البلاد العربية

مسألة ملحة . وكان الأمر مختلفا في ١٩٥٨. إذ كان السؤال الملح آنذاك في العالم العربي هو: كم من الوقت سيمر قبل أن يُلحق العراق والأردن والبلاد العربية الأخرى بالجمهورية العربية المتحدة؟ كانت الوحدة العربية تبدو قريبة المنال. ويقام الوحدة المصرية- السورية بلغ ناصر قمة نفوذه وسطوته. ثم بدأت تظهر تدريجيا علامات التدهور. فقد أصبح العراق جمهورية، لكن قاسم حافظ على استقلاله وأحيط محاولات الوحدة التي كان يتبناها عارف والشواف. وفي لبنان، انتهت الحرب الأهلية في صيف ١٩٥٨ وعادت للبلد سيادته. وظل الملك حسين على خصومته. وفي ١٩٦١ انفصلت سوريا عن مصر وانتقلت إلى غريم لها، وظل الأمر كذلك سواء في أثناء حكم الانفصال أو في ظل حكومات البعث (٦٣-١٩٦٦). ولم تدم الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (أبريل ١٩٦٣) سوى ثلاثة شهور، ومضت دون أن تترك أثرا. وفي ١٩٦٤، أصبح من الواضح أن مصر تواجه فشلا في اليمن إضافة إلى مشكلاتها الاقتصادية في الداخل. وفي ١٩٦٥، كانت الدلائل تشير إلى وجود توتر سياسي خطير في مصر، ولم يعد الناس يتعجبون من أن ناصر ليس في دمشق وبغداد، وإنما يتساقطون عما إذا كان مركزه داخل بلاده مازال قويا.

لقد أعادت المؤتمرات الثلاثة لرؤساء وملوك الدول العربية في ١٩٦٤، ١٩٦٥ التأكيد، عمليا، على استقلال كل دولة عربية على حدة، واختفى، مرة أخرى، وهم الوحدة العربية من جدول الأعمال السياسي.

كذلك، فقد تغير موقف عارف من فكرة الوحدة العربية بشكل عام، وتجاه مشروعات الوحدة مع مصر بشكل خاص. فهو - مثل سابقه - عندما انتقل من صفوف المعارضة، وأصبح يتحمل مسئولية توجيه الدولة، كان عليه أن يتصرف وفق ماتمليه عليه المصلحة المحددة لبلده، ومن هنا أصبح أقل حماسا لأفكار العروبة. أضف إلى ذلك أنه لم يكن راغبا في اقتسام عوائد النفط العراقية مع مصر.

لكن الوطنيين العراقيين، المدنيين منهم والعسكريين، لم يتخلوا عن مشاريع الوحدة مع مصر. وكان هذا الخلاف سببا في الأحداث التي هزت بغداد خلال صيف وشتاء ١٩٦٥.

وفي ١١ يوليو ١٩٦٥ قدم ستة من الوزراء في حكومة طاهر يحيى، من بينهم الزعيم صبحي عبد الحميد وزير الداخلية، والزعيم عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد، استقالتهم. وجميع هؤلاء المستقيلين من المعروفين بميولهم المصرية القوية. وكانوا قد قدموا في فبراير اقتراحا بمنح الأكراد قدرا من الإدارة الذاتية.. وهو أمر يتفق مع موقف ناصر، ويتعارض بشدة مع وجهة نظر عارف في القضية. وقد رفض اقتراحهم، وقام الجيش في ١٤ أبريل بشن هجوم عنيف على المناطق الكردية. ومرة أخرى، ينشغل الجزء الأكبر من الجيش العراقي في حرب استمرت لشهور دون حسم. كما برز على السطح خلاف جديد في أوائل

يوليو، إذ طالب الناصريون بالتعميم وبعدد من الإجراءات الاشتراكية لم يكن عارف متأهيا لها، كما عارضوا إعادة تجديد الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق، والذي يوسع من مناطق امتياز الشركة.<sup>(٥٧)</sup>

وفي ١٢ يوليو تم تعيين ستة وزراء بدلا من المستقلين. وبقي طاهر يحيى رئيسا للوزارة، وإن بدأ عارف يحد من سلطاته ونفوذه، لم يكن عارف راغبا في حرق كل الجسور مع القاهرة، وكذلك لم يقدم جميع الضباط المواليين لمصر على تلك الخطوة المتطرفة.. أى الاستقالة. وكانت أبرز شخصية بين هؤلاء الضباط هو اللواء عارف عبد الرزاق قائد القوات الجوية، الذي أصبح في رعاية الرئيس منذ اللحظة التي بدأ فيها هذا الأخير تقليص نفوذ رئيس الوزراء. وفي ٥ سبتمبر استقال طاهر يحيى، وتشكلت وزارة جديدة في اليوم التالي برئاسة عارف عبد الرزاق.

ولد عارف عبد الرزاق في عام ١٩٢٤، بقرية الكبيسة بمنطقة الرمدي غربي بغداد. وبعد انقلاب يوليو ١٩٥٨ عين قائدا لقاعدة الحباينة الجوية. وبعد فشل انقلاب الشواف في ١٩٥٩، قبض عليه وأحيل إلى التقاعد، ولكنه أعيد إلى الخدمة في نهاية العام نفسه. وفي انقلاب عارف، قاد بنفسه إحدى طائرات الهنتر التي اشتركت في الهجوم على مقر قاسم. وفي نوفمبر ١٩٦٢ أصبح وزيرا للزراعة، ثم عين في ديسمبر قائدا للقوات الجوية.<sup>(٥٨)</sup>

وعبد الرزاق من المعروفين بميلهم المعتدل تجاه مصر، ويبدو أن الرئيس أراد بتوليته رئاسة الوزارة أن يعزله عن المتطرفين. لكن الاختلاف بين عبد الرزاق والوزراء المستقلين كان خلافا تكتيكيا، ولم تمض عشرة أيام على توليه حتى أصبح واضحا من الذي يقف إلى جانب عارف، ومن الذي يقف ضده.

وبينما كان عارف يستعد لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء، أصدر أخوه عبد الرحمن عارف، رئيس الأركان، قرارا بعزل عدد من الضباط المعروفين بولائهم لمصر من مناصبهم. وكان من بين التعديلات نقل العقيد هادي خماس رئيس المخابرات للعمل كملحق عسكري بالهند، وعزل العقيد رشيد محسن مدير الأمن العام.

وقد أُلغيت هذه الإجراءات بعد أن احتج عليها الناصريون، وكذلك رئيس الوزراء.<sup>(٥٩)</sup> لكن المواجهة كانت قد بدأت بين الفرقاء، ولم يكن مايينهم سلاما وإنما مجرد هدنة.

وعند توجهه إلى الدار البيضاء، في ١٤ سبتمبر، ولّى عارف عددا من أنصاره وعلى رأسهم أخوه رئيس الأركان، للقيام بمهام منصبه لحين عودته. لكن خصومه رأوا في غيابه فرصة مناسبة للإطاحة به. وكانت الوسيلة - كالعادة - هي الانقلاب، الذي تحدث له يوم ١٦ سبتمبر. وفي العاشرة من صباح اليوم المحدد تم تنفيذ الخطة على النظام المعهود : كتبية من المدرعات تحت قيادة الزعيم محمد ماجد رئيس العمليات بالقيادة العامة والعقيد وجدي عرفان

مدير الكلية العسكرية تتحرك من معسكر ابو غريب بالقرب من بغداد متجهة نحو محطة الإذاعة. وكان رئيس الوزراء وبقية المتآمرين على أهبة الاستعداد بمكاتبهم، ينتظرون إذاعة البيان الأول الذي يعلن الإطاحة بعارف وإعلان الوحدة مع مصر.

في نفس الوقت تم استدعاء اثنين من الضباط من نوى المناصب المهمة والمعروفين بولائهم لعارف إلى مكتب رئيس الوزراء لاحتجازهما. والضابطان هما سعيد صليبي قائد وحدات الدفاع عن العاصمة، والمقدم بشير طالب رئيس الحرس الجمهوري. وجاء صليبي وقبض عليه. أما بشير الذي حضر متأخراً، فقد أحس بالمؤامرة واستدار من أمام مكتب رئيس الوزراء وأسرع إلى معسكره. في تلك الأثناء، كان تحرك المدرعات من ابو غريب قد انكشف أمره. فقام رئيس الأركان برفع حالة الاستعداد بين وحداته، وخرج بشير طالب بدباباته للاقاة الوحدة المتمردة. وأدرك المتمردون أنهم فقدوا ميزة المفاجأة، فاستسلموا.<sup>(٩٩)</sup>

في نفس اليوم، فر عارف عبد الرزاق وزوجته وأطفاله مع عدد من المتآمرين على متن طائرة عسكرية عراقية إلى القاهرة. وأسبب أو لآخر، لم يمنعه عارف من الرحيل.

لم يكن المصريون، في حقيقة الأمر، على علم بالانقلاب أو بمشروع الوحدة معهم. فقد استقبلوا المتآمرين كلاثنين سياسيين، وامتنعوا عن ابداء مايوحى باستحسانهم لنيات المتآمرين. لكن عارف كان يشك في بقاء ناصر على عهده. وعندما علم بالأمر، أسرع عائداً إلى بغداد. ولما توقف بالقاهرة وقع بصره على الطائرة التي أحضرت عارف عبد الرزاق، وشك في أن شيئاً ضده يجري تدبيره، ولكي يتأكد من أن المصريين لا يدبرون شيئاً ضده، أو أن «شيئاً لن يحدث له في الطريق»، فقد طلب أن يقوم النقيب طيار حسين عبد الناصر بقيادة طائرته حتى بغداد. وحسين عبد الناصر هو أخو الرئيس ناصر (من الزوجة الثانية التي تزوجها أبوه بعد وفاة والدته) وصهر عبد الحكيم عامر.<sup>(١٠٠)</sup>

عاد عارف إلى بغداد عودة المنتصر، لكن كيان الجيش - ركيزته الأولى - كان قد اهتز. وفي ٢٦ سبتمبر تشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور عبد الرحمن البزاز، وهو من رجال النולה المدنيين وكان قبل ذلك سفيراً بلندن. وهو واحد من أبرز المفكرين القوميين العرب، ويؤكد على العلاقة الوطيدة بين العربية والإسلام.<sup>(١٠١)</sup> وله تحفظات على الاشتراكية، وضد فرض الوحدة العربية بالقوة.

وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الجمهورية العراقية التي يتولى فيها رئاسة الوزارة واحد من المدنيين. فقد أدرك الضباط أنهم لا يمكنهم الحكم بمفردهم وأنهم في حاجة لمشاركة المثقفين من المدنيين. ولكن، بقدر ما كانوا غير قادرين على الحكم بمفردهم، بقدر ما عجزوا عن تحقيق مشاركة حقيقية مع أي كان. وقد شغل الضباط عدداً من المناصب المهمة في وزارة البزاز - وزارة الداخلية التي تولاهما الزعيم عبد اللطيف الدراجي، كما تولى اللواء عبد العزيز العليلى

وزارة الدفاع إلى جانب وزارة النقل. وهما ممن اشتركوا في انقلاب قاسم في ١٩٥٨، ولعبا دورا في تمرد الشواف في ١٩٥٩، وعلا تجمعهما بصعود عارف بعد انقلاب ١٩٦٣.

كانت الأولويات المطروحة أمام وزارة البزاز هي تحقيق الاستقرار، والحد من التطرف ايا كان مصدره، وتحقيق السلام بين الأكراد والعرب، وتحاشي أى صدام مع شركة بترول العراق. كما كان البزاز يأمل أيضا في إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة، ولكن تدريجيا ويهونه. ولم يكن ممكنا للبزاز - المحافظ - ان يقبل بالاعتماد على حركات جماهيرية أو على قوة الجيش، لكن ليس كل ما يمتنى المرء يدركه. واستمرت الصدمات تترى على الحياة السياسية في العراق، ولم يعد ثمة مفر من الديكتاتوريات العسكرية المتلاحقة.

في ١٣ ابريل ١٩٦٦ قتل الرئيس عارف في حادث تحطم طائرة هليكوبتر أثناء تحليلها فوق جنوب العراق، وكان من بين القتلى أيضا اللواء عبد اللطيف الدراجي. وفي ١٦ ابريل اختير أخوه الأكبر اللواء عبد الرحمن عارف رئيس الأركان، رئيسا للجمهورية. وكان يوم مقتل أخيه في زيارة رسمية لموسكو، فعاد سريعا عندما علم بالحادث. وقد أبدى الرئيس الجديد ذكاء وشجاعة، سواء قيل أو بعد توليه، لكن المؤهل الوحيد الذي قاده إلى الرئاسة - إلى جانب أنه آخر عبد السلام عارف - هو كونه ضابطا بالجيش. وليست مصادفة أن يكن أكبر منافس له على المنصب ضابط آخر هو عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع، ولم يدرج العقيلي ضمن الوزارة الجديدة التي تشكلت في ١٨ ابريل برئاسة البزاز.

وفي ٢٩ يونيو أعلن البزاز برنامجا لحكومته من ١٢ نقطة يهدف، بشكل جدي، إلى تحقيق الأمانى الكردية في الحكم الذاتي ووضع حد نهائى للحرب المستعرة في الشمال. (٦٢) وفي اليوم التالي كان البزاز يستعد للتوجه إلى تركيا في زيارة رسمية. لكنه لم يكن يحسب حساب عارف عبد الرزاق.

بعد فشل انقلابه في سبتمبر ١٩٦٥، أقام عارف عبد الرزاق بمصر كواحد من المنفيين السياسيين من جميع أرجاء العالم العربي ممن يلويهم ناصر. لكن إقامته لم تدم طويلا، وفي أوائل يونيو ١٩٦٦ عاد متسللا إلى العراق حيث استعاد اتصالاته بهدف الإعداد لانقلاب جديد. وكان ممن اتصل بهم الزعيم يونس العطار باشا، والمقدم صبحى عبد الحميد.

عمل صبحى عبد الحميد بعد انقلاب عارف في ١٩٦٣ رئيسا لمعليات القيادة العامة، ثم وزيرا للخارجية وتولى بعد ذلك وزارة الدفاع. وفي سبتمبر ١٩٦٥ اشترك في محاولة عارف عبد الرزاق الفاشلة والقي القبض عليه، ثم أفرج عنه في أواخر العام. أما يونس العطار فقد كان في ١٩٦٦ إحدى الشخصيات البارزة ويتولى واحدا من مراكز القوة هو قيادة الفرقة الرابعة المتمركزة في الموصل. وهو أيضا واحد من الضباط المشتغلين بالسياسة. وقد سبق له الاشتراك في تمرد الشواف في ١٩٥٩ وحكم عليه بالسجن المؤبد. (٦٣)

تحدد يوم ٣٠ يونيو موعداً لتنفيذ الانقلاب، واختيرت الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر كساعة للصفر.

وقد انطلق المتمردون من عدة نقاط : الموصل، كقاعدة رئيسية، حيث استطاع عبد الرزاق بمساعدة يونس العطار الاستيلاء على المطار، وقاد بنفسه إحدى طائرات الهنتز لضرب المراكز الرئيسية ببغداد. كما انطلقت عدة طائرات أخرى من الحباينة. وكذلك المدرعات من أبو غريب. كما كان للمتمردين عدد من الانصار بمعسكر الرشيد. وكانت جميع القوات المتمركزة بالعاصمة وضواحيها تحت إمرة العقيد هادي خماس، الرئيس السابق للمخابرات وشريك عارف عبد الرزاق في محاولته الفاشلة في ١٩٦٥.

وفي الثالثة والنصف من بعد الظهر نجح المتمردون في إذاعة بيان على إحدى موجات إذاعة بغداد. لكن الإرسال توقف بعد دقائق قليلة.<sup>(٦٤)</sup> إذ قول المتمردون بمقاومة قوية. ولم يكن لهم مؤيدون مؤثرون في أوساط الجماهير. وقد أظهر الرئيس عارف شجاعة وبقية، وتمكن بمساعدة الحرس الجمهوري، من دفع عدد من وحدات الجيش في الحال لمواجهة المؤامرة. وقد ألقى القبض على عارف عبد الرزاق بمجرد هبوط طائرته بمطار الموصل.<sup>(٦٥)</sup> وفي الساعة ٧،٥٠ مساءً، أعلنت إذاعة بغداد نياً فشل الانقلاب. وبدأت، بعد ذلك بقليل، في إذاعة برقيات التأييد والتهنئة المعتادة، خاصة من وحدات الجيش. وفي الليل أعلن حظر التجوال بالعاصمة، وفي اليوم التالي استؤنفت الحياة الطبيعية. وألقى القبض على عدد كبير من المتآمرين، وتمكن عدد منهم. حسب البيانات العراقية - من الهرب، بينهم ١٢ مدنياً و ١٣ من الضباط، منهم الزعيم عبد الكريم قزحان الذي كان وزيراً للإرشاد في ١٩٦٤، وثلاثة ضباط برتبة العقيد.<sup>(٦٦)</sup>

وفي اليوم التالي كان الناس يتسالمون : هل قام اتباع مصر بمحاولتهم دون علم القاهرة وتأييدها؟ وهل غادر عبد الرزاق مصر دون موافقة السلطات المصرية، أو على الأقل دون علمها؟. والحقيقة إن القوات المصرية المتمركزة بمعسكر التاجي ببغداد لم تتحرك لمساعدة المتمردين. وأشاروا أيضاً إلى أن مصر لا تتدخل عادة في تحركات المنفيين بأرضها. وقيل بعد ذلك «من غير المنطقي أن يختار زعيم بارز مثل ناصر ضابطاً سبق له الفشل في عدد من محاولات الانقلاب، كان يتولى في إحداها رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع، كي يضعه على رأس انقلاب فاشل».<sup>(٦٧)</sup>

وعلى أية حال، فقد قامت الحكومة العراقية في صباح الأول من يوليو، وغور القضاء على المحاولة، بإرسال وفد سياسي وعسكري على مستوى عال بهدف - غالباً - الاستفسار.<sup>(٦٨)</sup> وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أكد البزاز في مؤتمر صحفي عن اقتناعه بأن مصر لم يكن لها أي دور في تلك المحاولة «حتى لو كان بين المتمردين بعض العناصر - البعثية - نجحت في الهرب برغم الرقابة الصارمة التي تفرضها مصر عليهم».<sup>(٦٩)</sup> وسواء أكان مقتنعاً بقوله، أو كان



يهدف إلى تجنب حكومته المزيد من القلاقل بتحاشي إثارة خلاف مع مصر، فإن عمر وزارته كان قد انتهى. ففي ٦ أغسطس قدم استقالة حكومته. وقد أعلن في خطاب استقالته، الذي نشر، أنه يستقيل - فقط - نزولا على رغبة الرئيس<sup>(٧٠)</sup>. وبمعنى آخر، فإن الضباط لم يكونوا يسمحوا لمدني بأن يكون رئيسا للوزارة، خاصة إذا كان من أصحاب الاتجاهات الليبرالية والمحافظة. ويؤكد البراز في خطاب استقالته أنه كان قد توصل إلى حل وسط للمسألة الكردية، «أهم معضلة تواجه العراق منذ قيامه»، وكان الضباط يعارضون أيضا استمرار مثل تلك السياسة.

وتولى الوزارة ناجي طالب، أحد القادات القديمة للضباط الأحرار. ويتولى، عادت للحكم العراقي مرة أخرى صبغته الديكتاتورية العسكرية. إن الضباط العراقيين لم يشهدوا أى نوع من الوحدة منذ توليهم الحكم في ١٩٥٨. لكن انقسامهم إلى كتل متنافسة لايعنى إمكان سماحهم لأى شخص غيرهم بقيادة البلاد، حتى ولو كان سياسيا وطنيا تقليديا بارزا مثل البراز. وقد أصبح الضباط أكثر فئات المجتمع تميزا. وإن كان استحقاقهم لخدمة أمتهم أمرا مشكوكا فيه تماما، فإن سيطرتهم الفعلية على البلاد أمر لا مراء فيه.

## هوامش (٨)

- ١- محكمة الشعب، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، ج٥، بغداد ١٩٥٩، صفحات متفرقة.
- ٢- عبد الرحمن الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد ١٩٦٠، ص ١٧-١٨.
- ٣- نفسه، ص ٢٣-٢٦.
- ٤- محكمة الشعب، ج٥، ص ١٩٨٧.
- ٥- نفسه، ص ١٧٨٦-١٧٩١: S.Jargy, 'Une page de l'histoire de la revolution irakienne, Le proces Aref, Orient, no. 12, 1959, 85-6.
- ٦- الجدة، ص ٢٠-٢٥، ص ٢١-٢٥، ٦٠-٦٧: Benjamin Shawadran, The power struggle in Iraq, New York 1960, 40-3; B. Vernier, L'Irak aujourd'hui, Paris 1963, 148.
- ٧- محكمة الشعب، ج٥، ص ٢٢٤-٢٣٧، ٢٥٢، ١٩٧٦-١٩٨٩، ٢٠٤.
- ٨- نفسه، ص ١٩٩٠-١٩٩١.
- ٩- محمود الدرة: القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، بيروت ١٩٦٣، ص ١٤٠.
- ١٠- نفسه، ص ١٤١.
- ١١- محكمة الشعب، ج٥، ص ٢٠٥٩: Robert Murphy, Diplomat among Warriors, New York, 1964, 413, Waldemer J. Gallman, Iraq under General Nuri, Baltimore 1964, 205.
- ١٢- الدرة، ص ١٤٢-١٤٣: صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، ٢٠ يوليو ١٩٥٨.
- ١٣- الأهرام، ٢٠ يوليو ١٩٥٨.
- ١٤- أمين سعيد، تاريخ العرب الحديث، ج١٣، الثورة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٤٦-٢٤٧.
- ١٥- Albert Weinstein, Das neue Mekka liegt am Nil, Wiesbaden (1959 or 1960), 19-20.
- ١٦- Documents on international affairs, 1958, London 1962, 304.
- ١٧- J.Heyworth - Dunne, 'Partis Politiques et gouvernement dans L'Irak d'aujourd'hui', orient, no. 15, 1960, 80.
- ١٨- محكمة الشعب، ج٥، ص ٣٥، ٢٠١٧١-٢١٧٤، ٢٢٧٧: محمد حسنين هيكل، الأهرام، ١٨ نوفمبر ١٩٦٣.
- ١٩- Hamizrah Hehadash, Vol. 10, 82-3; Vernier, 154.
- ٢٠- محكمة الشعب، ج٦، ١٩٥٩، ٢٩٣-٢٩٢: Vernier, 156.
- ٢١- نفسه، ج٥، ص ٢٣١٧.

- ٢٢- أمين سعيد، قسم ١٥ : الجمهورية العربية المتحدة، ج٢، القاهرة ١٩٦٠؛ ص ٣٦٢-٣٦٦.
- ٢٣- محكمة الشعب، ج١٨، ١٩٦١، ص ٧٢١١؛ Hamizrah, Vol. 10, 229-30, Vernier, 157.
- ٢٤- الحياة، ٢٨ مارس ١٩٦٣.
- ٢٥- الأهرام، ٢٧ أبريل ١٩٥٩؛ Hamizrah Hehadash, Vol. 10, 372.
- ٢٦- اتحاد الشعب، ٢٩ أبريل ١٩٥٩.
- ٢٧- Orient, no. 10, 1959, 197.
- ٢٨- Vernier, 162; Hamizrah, Vol. 10, 374.
- ٢٩- Vernier, loc cit.
- ٣٠- Hamizrah, Vol. 11, 77-8; Vernier, 167-71.
- ٣١- Vernier, 266-7. F. Joyaux, 'La politique Chinoise au Moyen Orient'; Orient, no. 40, 1966, 31.
- ٣٢- اتحاد الشعب، ٢٩ أغسطس ١٩٥٨.
- ٣٣- S. Kahle, "The Kassem era as I saw it". Contemporary Review, London, April 1963, 179.
- ٣٤- Hamizrah Hehadash, Vol. 11, 77.
- ٣٥- MER 1960, 237-9.
- ٣٦- أميل توما، ثورة ٢٣ تموز في عهدنا الأول، حيفا ١٩٦٢، ص ٧٧-٧٨.
- ٣٧- The Middle East 1962, London 1962, 142.
- ٣٨- Orient, no. 17, 1961, 189-91.
- ٣٩- MER 1960, 250.
- ٤٠- MER 1961, 279-88; David Adamson, The Kurdish war, London 1964, 97-8.
- ٤١- MER 1961, 117-40.
- ٤٢- Le Monde, Paris, 5 February, 1962.
- ٤٣- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣.
- ٤٤- محمد وجدى قنديل، آخر ساعة، ١٣ فبراير ١٩٦٣.
- ٤٥- النهار، ١٥ فبراير ١٩٦٣؛ Arab Political Documents, 1963, Beirut, 21.
- ٤٦- الأهرام، ١٧ فبراير ١٩٦٣.
- ٤٧- الحياة، ١٤ نوفمبر ١٩٦٣.
- ٤٨- Arab Political Documents, 1963, 438-62.
- ٤٩- نفسه، ص ٤٧.
- ٥٠- الحياة، ١٤، ١٥، ١٩ نوفمبر ١٩٦٣.
- ٥١- الجريدة، بيروت، ٢٩ فبراير ١٩٦٤.

- ٥٢- الأخبار، القاهرة، ١٧ فبراير ١٩٦٤.
- ٥٣- الجهاد، عمان، ٢١ يوليو ١٩٦٤؛ الحياة، ٢ أغسطس ١٩٦٤؛ المصور، ٢١ أغسطس ١٩٦٤.
- ٥٤- الحياة، ٨، ١٠ سبتمبر ١٩٦٤؛ روزاليوسف، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤.
- ٥٥- The Daily Express, 15 July, 1965.
- ٥٦- الحياة، ١٠ يوليو ١٩٦٥.
- ٥٧- آخر ساعة، ١٣ فبراير ١٩٦٣؛ الجريدة، ٧ سبتمبر ١٩٦٥؛ الأخبار، القاهرة، ٨ سبتمبر ١٩٦٥.
- ٥٨- الحياة، ٢١ سبتمبر ١٩٦٥.
- ٥٩- نفسه، ٢١ سبتمبر ١٩٦٥.
- ٦٠- الأخبار، القاهرة، ٨ يوليو ١٩٦٤؛ العمل، بيروت، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٥.
- ٦١- Sylvia G. Haim, Arab nationalism, an anthology, Berkley and Los Angeles, 1964, 55-8.
- ٦٢- إذاعة بغداد، ٢٩ يونيو ١٩٦٦.
- ٦٣- محكمة الشعب، ج١٨، بغداد ١٩٦٢، ص ٦٨٧٩، ٦٩٠٢.
- ٦٤- إذاعة دمشق، ٣٠ يونيو ١٩٦٦، الساعة ٦، ١٥.
- ٦٥- المحرر، بيروت، ٢ يوليو ١٩٦٦؛ الأهرام، ٥ يوليو ١٩٦٦؛ آخر ساعة، ٦ يوليو ١٩٦٦، الأسبوع العربي، بيروت، ٦ يوليو ١٩٦٦.
- ٦٦- إذاعة بغداد، ٢ يوليو ١٩٦٦.
- ٦٧- الأنوار، بيروت، ٢ يوليو ١٩٦٦.
- ٦٨- الحياة، ٢ يوليو ١٩٦٦.
- ٦٩- راديو بغداد، ٢ يوليو ١٩٦٦.
- ٧٠- الحياة، ١٠ أغسطس ١٩٦٦.

## (٩) السودان

ينتمى السودان إلى كل من العرب وإفريقيا السوداء. ويأتى فى المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث عدد السكان والمساحة. والمسافة بين حدوده مع أوغندا وحدوده مع مصر تعادل المسافة بين أقصى جنوب إيطاليا والساحل الشمالى للدانمرك.

حصل السودان على استقلاله فى أول يناير ١٩٥٦. وقد تمت عملية نقل السلطة فى هدوء ملحوظ. لكن العواصف التى هبت على البلاد فى أواخر القرن الماضى أدت إلى انقسامات سياسية مازالت سارية المفعول حتى الآن. وجنوب تلك الانقسامات دينية وطائفية، وأمتد تأثيرها إلى السياسة الخارجية أيضا. والطائفتان الرئيسيتان هما : المهديّة والختمية. وقد جاء ظهور الطائفة المهديّة كرد فعل لتفغل المدينة الحديثة التى كان يعبر عنها فى الربع الأخير من القرن العشرين الضباط والحكام المصريون. وبينما أبدى حزب الأمة - التنظيم السياسى للمهدية منذ منتصف القرن الماضى - تسامحا مع التحديث، فقد ظل على معارضته الوطنية ضد مصر. وقد أدت معارضته للأطماع المصرية فى تحقيق وحدة وادى النيل إلى التقارب بينه وبين البريطانيين، الذين كانوا يدعمون موقفه هذا بأخلاص. أما الطائفة المناهضة (الختمية) فهى طريقة صوفية أقرب إلى الإسلام التقليدى. ويسبب طبيعتها، ولعارضتها للمهدية، فقد كانت تلقى دائما دعم مصر، وتحظى مواقف مصر بتأييدها. وقد شكلت هذه الطائفة، إضافة إلى قطاع كبير من الانتلجنسيا السودانية الشابة، الجمهور الأساسى للحزب الوطنى الاتحادى المعادى لبريطانيا، والذى ظل ميالا إلى الوحدة مع مصر، حتى تحقق للسودان استقلاله.

كان هناك إجماع فى السودان، منذ اليوم الأول للاستقلال، على ضرورة وجود علاقات صداقة مع مصر، ولكن ليس لدرجة الاندماج. فذكريات الحكم المصرى فى القرن ١٩، والخوف من هيمنة النظام الجديد فى مصر، قويا من الرغبة فى الاستقلال. وقد واجهت الدولة المستقلة الفتية مشكلات حادة. ففي ١٩٥٨ أصيب الاقتصاد، الذى كان مستقرا حتى ذلك الحين، بهزة شديدة بسبب انخفاض أسعار القطن - المحصول الرئيسى للتصدير - فى الأسواق العالمية. ويعد أن حقق الميزان التجارى زيادة قدرها ٦٢ مليون دولار فى ١٩٥٦، أصبح يعاني عجزا قدره ٤٢ مليون دولار فى ١٩٥٧، واستمر التدهور فى ١٩٥٨. كما ارتفعت تكاليف المعيشة بالنسبة لصغار موظفى الحكومة فى ١٩٥٧، بنسبة ٢٠٪<sup>(١)</sup>.

وفي فبراير ١٩٥٨ حدث أزمة في العلاقات مع مصر بسبب الاتفاقية المصرية السودانية لعام ١٨٩٩. فالاتفاقية تعدد خط العرض ٢٢ كفاصل للحدود بين البلدين ، لكن السودان أقام ، بناء على اقتراح من مصر، منطقتين شمالي خط العرض المذكور.. إحداهما بامتداد ساحل البحر الأحمر والأخرى على النيل. لكن حكومة القاهرة أرسلت ، في أوائل ١٩٥٨، عددا من موظفيها تحت حراسة مسلحة للاستعداد للاستفتاء العام المقرر إجراؤه للتصويت على الوحدة المصرية - السورية في ٢١ فبراير. وقررت الحكومة السودانية من جانبها إشراك سكان المنطقتين في الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في ٢٧ فبراير، كما حدث في مرات سابقة عديدة. وتساعد الخلاف على المستوى الدبلوماسي، فدعا السودان في ٢٠ فبراير إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن، الذي لم يتوصل إلى قرار. وانتهت المشكلة في النهاية بانسحاب مصر من المناطق المتنازع عليها\* لكن القاهرة لم تسلم بالمبدأ ، ولذلك ظل السودانيون ينظرون إلى مصر نظرة شك. وعلاوة على ذلك، لم تكف مصر عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان. ففي ١٩٥٨، قامت الوحدة بين مصر وسوريا. وبلغت السياسة العربية لمصر ذروتها. وفي ١٥ يوليو، وصل إلى الخرطوم على خشبة، الذي سبق له العمل لأربع سنوات بقيادة الجيش المصري بالسودان عندما كان برتبة الصاغ، للعمل مستشارا بالسفارة المصرية. وقد طرد من السودان بعد وصوله بأربعة أيام، بعد أن اتهم بالقيام بأعمال تخريبية. وزادت الشكوك تجاه مصر<sup>(٢)</sup>. ولم يكن خشبة موظفا صغيرا، فقد عمل بعد ذلك في ١٩٦٤، سفيرا لدى الجزائر.

في انتخابات فبراير ١٩٥٨، فاز حزب الأمة بأكبر عدد من مقاعد البرلمان (٧١ من ١٧٣ مقعدا)، لكنه لم يحز الأغلبية. ولذلك فقد اعتمدت وزارة عبد الله خليل على تأييد عدد من الجماعات الصغيرة. في الوقت الذي كان فيه الحزب الوطني الاتحادي، بقيادة الأزهرى، يحظى بتأييد مصر. فتضاعفت حدة الصراعات الحزبية، وشهد الوضع الاقتصادي تدهورا ملحوظا. وخوفا من أن تستغل مصر فرصة ما أصاب البلاد من ضعف فتلحق السودان بالجمهورية العربية المتحدة، قرر عبد الله خليل تسليم السلطة للجيش.

وكانت الأزمة بين الجنوب والشمال، دافعا آخر لإقامة ديكتاتورية عسكرية. فالسكان الزنوج الذين يقطنون الأقاليم الجنوبية الثلاثة يشكلون ربع تعداد السكان، ويشغلون مساحة أكبر من مساحة العراق وسوريا ولبنان مجتمعة، وهم من غير المسلمين ولايتحدشون بالعربية. وقد بذلت محاولات كثيرة لتعريبهم وإدخالهم في الإسلام، ابتداء من فترة الحكم المصري خلال النصف الثاني من القرن ١٩، والتي أوقفها الحكم البريطاني في النصف الأول من القرن الـ ٢٠. ثم

---

\* كان جمال عبد الناصر يرى أن «المؤامرة كلها موصى بها من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على الأرجح لإفساد مناخ الوحدة بين مصر وسوريا». حول أزمة «حلايب»، راجع : محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٩٧.

عادت من جديد، ويخطى أوسع، عشية الاستقلال . وقد شهدت المنطقة الاستوائية في ١٩٥٥، تمردا كبيرا، لم تتمكن سلطات الخرطوم من إخماده إلا بعد عدة شهور من القمع الوحشي. وفي صيف ١٩٥٨، تدهورت العلاقات مرة أخرى، وطالب المتحدث باسم الجنوب في البرلمان بالحكم الذاتي<sup>(٣)</sup>. كما صمم ممثلو قبائل البيجا بالشمال الشرقي، ودارفور بالغرب، على مطالبتهم بالمزيد من اللامركزية، وحيث إن الوضع أصبح لا يحتمل حكومة مركزية يتولاها العرب المسلمون، فقد جرت المحاولة لحل تلك المعضلة عن طريق إقامة حكم عسكري (يتكون الجيش السوداني، أساسا، من الضباط الشماليين، وجميع ضباطه تقريبا من العرب).

وعبد الله خليل من قدامى العسكريين، من مواليد أم درمان ١٨٩٢، تلقى تعليمه بكلية «جوردون» بالخرطوم، وهي التي ظلت على مدى نصف القرن «المدرسة الأم» للمثقفين السودانيين. عمل فيما بين ١٩١٠ - ١٩٢٤ بالجيش المصري، ثم التحق بالقوات السودانية وعمل بها حتى ١٩٤٨. وكان أول سوداني يحصل على رتبة قائمقام<sup>(٤)</sup>. وبعد إحالته إلى التقاعد، بدأ نشاطه السياسي، وعين رئيسا للوزراء للمرة الأولى في ديسمبر ١٩٤٨. وبعد ذلك بعشر سنوات، وعندما كان رئيسا للوزارة للمرة الثانية، قرر تسليم السلطة للجيش.

وكان إبراهيم عيود هو رئيس الأركان في ذلك الوقت. ولد عيود في ١٩٠٠ في مدينة محمد نول، إحدى مدن مديرية سواكن بالبحر الأحمر، وهو ابن محمد بن عيود من مواليد سواكن، وكان قاضيا مختصا بالشئون القبلية. درس عيود أيضا بكلية جوردون، وعندما بلغ الثامنة عشرة التحق بخدمة الجيش المصري - السوداني. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، قاد إحدى الوحدات السودانية ضمن الجيش البريطاني، وأبلى بلاء حسنا. رُقي إلى رتبة اللواء في ١٩٥٤، ثم إلى رتبة الفريق في ١٩٥٧. وكان - شأن كثيرين من سكان المناطق الشرقية - قريبا من الختمية ومواليا لمصر، كما تأثر كثيرا بسياسات ناصر في الخمسينيات<sup>(٥)</sup>.

في ١٠ نوفمبر ١٩٥٨، اجتمع عبد الله خليل مع عيود، وكان واضحا أن هدف اللقاء هو مناقشة تسليم الحكم. وبعد ذلك بستة أيام، توصل زعماء الحزبين الكبيرين إلى اتفاق لتشكيل حكومة انتقالية، كحل للأزمة البرلمانية بالطريق السلمي. لكنهم كانوا قد وصلوا متأخرين. ففي تلك الليلة، قام عدد من وحدات الجيش، بناء على أمر من رئيس الأركان، بدخول العاصمة، والاستيلاء على المقار الحكومية، وإلقاء القبض على الوزراء. وكان على رأس المهام - كالعادة - الاستيلاء على مهلة الإذاعة. ولم يلقوا مقاومة من أي نوع. وفي صباح ١٧ نوفمبر ألقى عيود بيانا على الشعب السوداني، جاء فيه «ومن المسلك الطبيعي أن ينهض جيش البلاد ورجال الأمن لإيقاف هذه الفوضى، ووضع حد نهائي لها»<sup>(٦)</sup>. وأعلنت الأحكام العرفية، وحلّت جميع الأحزاب، وحُرمت الاجتماعات والمظاهرات. ورفق الحظر عن الصحافة بعد يوم واحد. وبعد ذلك بعدة أيام، أعلن عبد الله خليل أنه كان يعلم سلفا بالانقلاب. لكن عيود أنكر ذلك.

وكان كلامهما على حق. فقد كان خليل يعلم بالانقلاب ويشجع على قيامه، لكنه كان يجهل توقّيته وطبيعته. وربما كان يعتقد بإمكان استمراره في توجيه دفة الأمور من وراء الستار، لكن عبود حسم هذا الأمر. فقد أحيل كل من عبد الله خليل والأزهري إلى التقاعد. ولم يسمح لهما، مطلقاً، بالمشاركة في أي نشاط عام<sup>(٧)</sup>.

كان النظام الجديد الذي أقامته القيادة العامة، ديكتاتورية عسكرية سافرة. فقد عُهد بالسلطات الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية - إلى "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" المكون من ١٣ ضابطاً، برئاسة عبود. ويعتبر اللواء أحمد عبد الوهاب من أبرز شخصيات المجلس بعد عبود. وهو صهر عبد الله خليل، ويتمتع بنشاط كبير، وعلى قدر عالٍ من الثقافة العسكرية والعامة. ويصغر عبود بعشر سنوات، وعمل كنائب له برئاسة الأركان، قبل الانقلاب. وهو عضو بحزب الأمة، ومعروف بمعارضته الشديدة للأطماع المصرية لتوحيد وادي النيل. بالإضافة إلى المجلس العسكري، تشكلت وزارة من ١٢ وزيراً. ستة منهم من أعضاء المجلس، ويتولون الوزارات المهمة. وكان معظم الوزراء المدنيين من القريبين من حزب الأمة (المهدي)، بينما كانت غالبية أعضاء المجلس العسكري من المؤيدين للحزب الاتحادي (الخنمية). وقد عمل عبود - ونجح بالفعل - على تحييد النفوذ الطائفي - الحزبي التقليدي، ضماناً لسيطرة الضباط.

كان العام الأول لعبود في الحكم عام أزمات واضطراب. فعندما استولى الضباط على الحكم في مصر وسوريا والعراق، كان باستطاعتهم شن حملة عنيفة على مظاهر الفساد التي سادت الأنظمة البرلمانية السابقة كي يبرروا نظمهم الديكتاتورية، لكن الأمر لم يكن كذلك في السودان. فالدولة ذات السيادة كانت لاتزال في المهد، لم يتجاوز عمرها سنوات ثلاث. صحيح إن عام ١٩٥٨ شهد أزمة على أكثر من مستوى.. في البرلمان، وفي العلاقة بين الأحزاب، وفي الاقتصاد. لكن الإنجازات التي أحرزها زعماء الأحزاب في نضالهم من أجل الاستقلال، لم تنس بعد. كما أن اتحاد عمال السودان القوي لم يستسلم بسهولة. وكان من نتيجة شراء بعض قياداته أن تزايد نفوذ الشيوعيين في أوساط العمال والمثقفين<sup>(٨)</sup>.

في ظل نظم الديكتاتورية العسكرية، فإن الشكل الوحيد للتعبير عن توترات كتلك هو نشوء أزمة بين الضباط أنفسهم. وفي أواخر فبراير ١٩٥٩، نشب الخلاف بين اثنين من أعضاء المجلس العسكري هما : اللواء أحمد عبد الوهاب، والعميد حسن بشير نصر، والاثنا عشر إن كانا ينتهيان إلى الخنمية، إلا أنهما غريمان سياسيان. فأحمد عبد الوهاب المثقف، كان يعتبر من المتشددين في الشؤون الداخلية والخارجية، بينما كان حسن بشير نصر، الأقل ثقافة، يظهر بمظهر المحافظ في الشؤون الداخلية وصاحب اتجاه غربي في العلاقات الخارجية. وفي



أول مارس، ألقى القبض على عبد الوهاب، وبعد ثلاثة أيام قدم جميع أعضاء المجلس العسكري استقالاتهم ليعود. وعقد الضباط اجتماعا، فى اليوم التالى، واختاروا مجلسا جديدا برئاسة عيود. ومن بين الأعضاء الـ ١٣ بالمجلس القديم، استمر ٨ بالمجلس الجديد، منهم عبد الوهاب، وبخل ثلاثة ضباط جدد بدلا من الخمسة الذين استبعدوا. وضم المجلس ثلاثة أعضاء للضمتية وثلاثة للمهدية، والباقي من المستقلين. لكن أحمد عبد الوهاب رفض المجلس بتشكيله الجديد، وامتنع عن حلف اليمين أمامه، الأمر الذى أدى إلى عزله من مناصبه فى ٩ مارس، ومنح ٣.٠٠٠ لونم من أراضى الدولة على سبيل التعويض. أما غريمه حسن بشير نصر، فقد رُقى إلى رتبة اللواء، وعين وزيرا للدولة، ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة. وتشكلت فى اليوم نفسه حكومة جديدة. وقد ضمت الوزارة، هذه المرة، ١٠ ضباط من مجموع أعضائها الـ ١٥ (كان عدد الضباط فى وزارة عيود الأولى ٦ فقط من إجمالى ١٢ وزيرا)، وتولى جميع أعضاء المجلس العسكري مناصب وزارية.

ولم يمر على أزمة مارس ١٩٥٩ شهور قليلة حتى أصيب حكم عيود بهزة جديدة. ففى ٢٢ مايو، وبناء على إشارة تفرغرافية ثبت زيفها فيما بعد، وصل إلى الخرطوم اثنان من سرايا الجيش التابعة للقيادة الشرقية بمنطقة «القضارف». وكان مقرا لهاتين الوجدتين أن تشتركا فى محاولة للانقلاب، فشلت منذ البداية، وأعيدتا إلى قاعدتهما فى نفس اليوم. ولم يكشف عن تفاصيل المؤامرة، وإن عرف أسماء مديريها. كان اثنان منهم من أعضاء المجلس العسكري، هما العميد عبد الرحيم شنان، الذى انضم إلى المجلس فى مارس وعين قائدا للمنطقة الشرقية، والعميد بشير أحمد عبد الله حامد، الذى دخل المجلس فى مارس أيضا، وكان قبل ذلك قائدا للجبهة الشرقية. وقد قبض على الاثنين، وحكم عليهما بالإعدام فى سبتمبر، لكن الحكم خفف إلى السجن المؤبد. كما اعتقل ١٦ ضابطا آخرين، وه من الجنود، وعدد من المدنيين. وفى الفترة ما بين ٢٠ - ٣٠ مايو، جرت عمليات مطاردة واسعة النطاق للشيوعيين وأعضاء «جبهة النضال ضد الاستعمار». واعتقل المئات فى الخرطوم وأم درمان وعطبرة، وفى كل مكان.

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥٩، جرت محاولة أخرى للانقلاب، وجاءت هذه المرة من جانب الضباط أصحاب الرتب الصغيرة والمتوسطة، بمدرسة المدفعية بأم درمان، بقيادة على حامد. وقد قام المتمردون بالاستيلاء على المدرسة ومحطة إذاعة أم درمان، وقاموا بإذاعة بيان يهاجم بالأساس، حسن بشير نصر، كما سيطروا على الكوبرى الموصل بين أم درمان والخرطوم. وعند هذه النقطة لم يمكنهم مواصلة التقدم، وانتهى العصيان. وبعد ذلك بثلاثة أيام، مثل ثلاثة ضباط وثمانية من المدنيين للمحاكمة. وحكم على خمسة منهم، أحدهم على حامد، بالإعدام وشنقوا فى ٢ ديسمبر، وحكم على خمسة آخرين بالسجن لمدد طويلة، وأفرج عن شخص واحد، كما سرح ١٧ ضابطا من خدمة الجيش.

لم تختلف مسيرة الضباط السودانيين عن مثيلاتها في البلاد العربية الأخرى، وكانت الشهور الأولى من عمرها مرحلة انتقالية، لابعني أن يعود الضباط بعدها إلى ثكناتهم، وإنما من أجل توطيد سلطة القرار بيدهم. فالديكتاتورية العسكرية لتسير في اتجاه حل نفسها، بل في طريق احتكار السلطة، وكان استبعاد عدد من الشخصيات القوية من بين صفوف الضباط واستبدالها بشخصيات ضعيفة سببا في زيادة تمركز السلطة في يد حفنة من قادة النظام الجديد.

وبعد نجاحهم في القضاء على الأحزاب والمجموعات المناقصة لهم في الجيش، بدأ الضباط يشنون حملات منتظمة ضد أقوى الكيانات الجماهيرية وأكثرها تنظيما، أي اتحاد عمال السودان. فعندما استولى الضباط على السلطة، لم يجرأوا على حل هذا الاتحاد، واكتفوا بتجريم نشاطه فقط. وفي ١٩٥٩، أصبح الاتحاد معقلا للمعارضين للديكتاتورية، وكانت السلطة تحين الفرصة للقضاء عليه. وفي فبراير ١٩٦٠، أصدر النظام قوانين جديدة لتنظيم النقابات وطرق فض منازعات العمل، تقضى بتحريم المظاهرات، وتمنع موظفي الحكومة من حقهم في التنظيم، ولا تسمح إلا بقيام بعض النقابات المنفصلة في بعض أنواع العمل. وقد وقعت الخلافات داخل النقابات حول الموقف الواجب اتخاذه في مواجهة قوانين الحكومة. ونجح النظام في شق صفوف الحركة العمالية القوية وتفتيت وحدتها. ولم يأت خريف ١٩٦٠، إلا وتحولت معظم التنظيمات العمالية إلى أدوات بيد النظام العسكري.

وقد أدى تحسن الموقف الاقتصادي للبلاد في ١٩٦٠، إلى تدعيم حكم الضباط. ففي ١٩٥٩، حقق الميزان التجاري، مرة أخرى، فائضا قدره ١٠ ملايين دولار، واستمر التحسن حتى أوائل ١٩٦٠، ثم بدأ التدهور مرة أخرى، حيث انتهى عام ١٩٦٠ بتعادل الميزان بالكاد. وفي ١٩٦١، سجل الميزان التجاري عجزاً مقداره ٢٠ مليون دولار<sup>(٩)</sup>. ولكن في شتاء ٥٩-١٩٦٠، لم تكن الحكومة تشعر بعد بأزمة اقتصادية. فقد حصلت على معونة أمريكية، وشرعت في القيام ببعض مشروعات التنمية.

وفي ١٩٦٠، بدأ أن نظام عيود يشهد استقرارا نسبيا، كديكتاتورية عسكرية تحقق تنمية اقتصادية على الأسس الرأسمالية. لكن عيود لم ينجح في كسب ولاء وتعاون ممثلي البرلمان. وفي يونيو ١٩٦١، قدم عدد من الزعماء المعروفين والممثلين لاتجاهات مختلفة، عرضة إلى الحكومة، كان نتيجتها نفي هؤلاء الزعماء إلى جوبا في أقصى جنوب البلاد. وكان بين المنفيين: عبد الله خليل وإسماعيل الأزهرى زعيم الختمية، وعبد الله الميرغني، ومحمد محبوب\* سكرتير عام الحزب الشيوعي<sup>(١٠)</sup>.

وفي المناطق الجنوبية سرع النظام من وتيرة التعريب والأسلمة. فطُرد المئات من المبشرين

\* عبد الخالق محبوب، وليس محمد محبوب.

المسيحيين. ومنع استخدام الكتابة اللاتينية، واعتمدت العربية كلفة للمراسلات الإدارية والحكومية. واللغة العربية، بالنسبة للجنوبي، تعتبر لغة غريبة، مثلها في ذلك مثل الإنجليزية أو الإيطالية. وهكذا أصبح الجنوبي المتعلم الذي يجيد الإنجليزية في حكم الأمي، وليس بإمكانه الحصول على وظيفة. وفي ١٩٦٠، أغلق مركز ثقافي مسيحي لأن الكنيسة التابع لها المركز كانت تستخدم الأرقام الرومانية<sup>(١١)</sup> ومن حق المرء أن يتسائل عن معنى تعليم القبائل الأفريقية الوسطى كي تصبح جزءاً مسيحية وسط محيط تسوده الثقافة العربية الإسلامية، وإضافة المزيد من أسباب الخلافات العرقية والاجتماعية لهؤلاء الناس. لكن مثل هذه الأوضاع لا يمكن حلها عن طريق القمع والقتل، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات تعاني استغلالاً اقتصادياً وتمييزاً اجتماعياً. فالشماليون يتمتعون بمزايا عديدة في الجنوب. إنهم يستأثرون بالمناصب الحكومية هناك، في الوقت الذي يحرم فيه الموظف الجنوبي من العمل في الشمال. كما أن من حق الناطقين بالعربية أن يتزوجوا من زنجيات، بينما يحرم الزنجرى الاقتران بامرأة عربية.

وفي الوقت الذي كان فيه عبود يشن حملات التعريب في الداخل، فقد نهج منهجاً استقلالياً في مواجهة الدول العربية الأخرى. ولم يجد مصطلح «القومية العربية» طريقاً إلى قاموسه السياسي. وقد أطلق على سياسة التعريب في الجنوب «السودنة»، كما اتخذ السودان موقفاً حيادياً حيال الخلافات العربية. وهو البلد العربي الوحيد الذي لم يقطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة عربية، أو يعقد تحالفاً مع أخرى.

والسبب في موقف السودان الحيادي، واضح. فالسودانيون يدركون - حتى قبل أن يدرك السوريون - أن القومية العربية في القاموس المصري إنما تعني الهيمنة. فقد سبق لهم أن خبروا معنى الوحدة مع مصر على مدى ستة عقود من القرن الماضي، وهم على اقتناع بأن الرغبة في الهيمنة قد ازدادت حدة في ظل مصر الناصرية. والسودان يمتلك ميزة طبيعية لا يمكن لمصر أن تتجاهلها. فالنيل يصل إلى مصر عبر السودان. ويستطيع السودان أن يحرم مصر من شريان حياتها. وكانت إقامة مشروع السد العالي الضخم تتطلب موافقة السودان. وهذا ما دعا مصر إلى التخلي عن أطماعها في التوسع جنوباً. وفي الصحافة والإذاعة المصرية، التي كانت شئون البلاد العربية القريبة والبعيدة تحتل فيها مساحة ثابتة، نادوا مانحدين شيئاً عن السودان بعد ١٩٥٥، بل ظلت تلك الجارة الكبيرة، لشهور، نقطة بوضاء على خريطة السياسة العربية لمصر. وقد أدت الشكوك المتبادلة المتزايدة، والتي لم يكن ممكناً تقاديتها، إلى توقيع اتفاقية مصرية - سودانية جديدة لتقسيم مياه النيل، في نوفمبر ١٩٥٩. وكانت الاتفاقية السابقة الموقعة في ١٩٢٩، بين مسئولين بريطانيين كممثلين للسودان، ومسئولين بريطانيين أيضاً ممثلين لمصر، مصدر شكوى حقيقية من جانب كلا الطرفين. وقد

استطاعت الاتفاقية الجديدة، الموقعة بين حكومتي ناصر وعبود، أن تضع حلا لعدد من المشكلات الفنية والاقتصادية، مما جعلها نموذجا يحتذى به في تسوية نزاعات المياه على المستوى الدولي<sup>(١٩)</sup>.

بعد الإطاحة بعبود، كشف محمد حسنين هيكل عن تفاصيل جديدة تتعلق بالنظام العسكري في السودان وقادته. وكان قد زار السودان في ١٩٦٠، وأجرى حديثا مع اللواء طلعت فريد نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام، «قلت له:

– لقد علمت أن المعارضة تعد عريضة سوف توجهها إلى حكومتكم تطالبها بالتنحي».

قال

– ماهي العريضة.. أليست قطعة ورق.. أليست كل قطعة ورق قابلة للتمزيق؟!

قلت:

– لكن العريضة سوف يحملها إليكم بشر.. ووراءهم بشر آخرون؟

قال:

– هل سمعت عن قدمي الشمال؟.

وأدهشني السؤال، وحقيقة لم أكن قد سمعت شيئا عن القدم الشمال للواء طلعت فريد وبدا لي سؤاله لأول وهلة قفزة خارجة عن المناقشة، واستطرد على أي حال يقول:

– كنت لاعب كرة قدم مشهورا في أيامي في إنجلترا.. وكان المتفرجون يعرفون أن وقوع الكرة في قدمي الشمال يعني إصابة محققة».

ولقد أحسست بعدم جدوى المناقشة على هذا النحو، ومن ثم واجهت المشكلة التي كانت تشغلني مباشرة، وقلت للواء طلعت فريد:

– أريد أن أستأذنك في سؤال، لماذا تسمون ما قمتم به في السودان ثورة.. الثورة في تقديرى تعنى تغييرا اجتماعيا شاملا.. وأنا لا أشعر أن ذلك قد حدث في السودان، وهناك تغيير بلاشك في شكل الحكم.. ولكنه أقرب إلى تأثير الانقلاب منه إلى تأثير الثورة.. ومع ذلك تصرون على استعمال كلمة الثورة.. لماذا؟

وأشهد مرة أخرى أنني توقعت كل رد من اللواء طلعت فريد إلا الرد الذي تلقيته فعلا..

سألنى بعد أن فرغت من سؤالى:

– ماهو اسمك الشخصى؟.

قلت مترددا وأنا لا أفهم قصده:

– محمد.. إذا لم تخفى الذاكرة فهذا هو اسمى؟!

قال:

– من أطلقه عليك؟

قلت:

- إذا لم أكن مخطئاً فأظنه أبى هو الذى اختار لى اسماً.

قال:

- حسناً.. نحن أبناء ذلك الشيء الذى حدث فى السودان يوم ١٧ نوفمبر ونحن أحرار نطلق عليه أى اسم نشاء.. وقد اخترنا له اسم الثورة.. ولم أوصل المناقشة بعدها..<sup>(١٦)</sup>  
بعد استيلائه على الحكم، أعلن عبود أن إقامة حكم الضباط هو «المسلك الطبيعى» فى التاريخ العربى الحديث، ويعد ست سنوات من حكمه، أطيب به بطريقة لم يشهدها تاريخ الديكتاتوريات العسكرية العربية. ولاياتى التفرد فى الإطاحة بعبود فى حد ذاتها، فباستثناء الحكم المصرى، لم تدم أى من حكومات الضباط فى الحكم أكثر من أربع أو خمس سنوات، بل وأقل من ذلك بكثير فى معظم الحالات. لكن الجديد فى حالة عبود هو أن الإطاحة به لم تتم على يد انقلاب عسكرى، وإنما بواسطة انتفاضة شعبية، وإجباره على تسليم الحكم إلى سلطة مدنية.

قامت انتفاضة الخرطوم فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤. وكان اجتماع نظمه طلبة الجامعة احتجاجاً على سياسة الحكومة فى الجنوب بمثابة الشرارة الأولى لسلسلة من الاضطرابات التى تحولت إلى تمرد عام. فبعد الاجتماع، خرج الطلبة فى مظاهرة، وعندما حاولت قوات الأمن تفريقهم، انضم إليهم حشد آخر من المتظاهرين. وقد قتل خلال الاضطرابات والمصادمات التى دامت لثلاثة أيام، ستة أشخاص وجرح ٧١ آخرون<sup>(١٧)</sup> وفرض حظر التجوال ليلاً، وفى صبيحة اليوم التالى أعلن رجال الأعمال والعمال وموظفو الحكومة الإضراب. وعادت الأحزاب بقياداتها القديمة، الذين كونوا مع التنظيمات الجديدة جبهة وطنية تطالب بإبعاد الضباط عن الحكم، واستقالة الحكومة، وحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإعادة العمل بدستور ١٩٥٦، وإجراء الانتخابات وحل مشكلة الجنوب.

كان المثقفون أكثر الفئات تعبيراً عن معارضتهم للنظام. فقد كان لليسار تأثيره المتزايد عليهم، كما كان لمثقفى اليسار صلاتهم بالحركة العمالية. وبامتداد سنوات الأربعينيات والخمسينيات كانت الحركة العمالية السودانية أقوى الحركات العمالية العربية وأكثرها تنظيماً<sup>(١٨)</sup>، ولم تنجح الإجراءات القمعية التى اتخذتها الديكتاتورية العسكرية فى القضاء عليها. وفى نفس الوقت، استطاع الحزب الشيوعى أن يكسب أنصاراً من بين العمال والمثقفين. وكان أحد الطلبة الشيوعيين هو أول ضحايا الاضطرابات فى السودان<sup>(١٩)</sup>. ولم يكن الحزب الشيوعى بالقوة التى ظهر بها فى بداية الانتفاضة، لكنه كان قادراً على المبادرة والعمل ككيان منظم، الأمر الذى جعل لصورته قيمة حاسمة فى تكوين الجبهة الوطنية. وقد انضمت إلى اليسار المجموعات الأخرى التى كانت تعانى من قمع الضباط. وهى

أغلبية الزعماء السياسيين والروحانيين وجماهير أتباعهم. ولم يعل صوت واحد دافعا عن ديكتاتورية الضباط .. حتى من داخل الجيش، فقد كان الضباط الحاكمون مكروهين بسبب غطرستهم، وحداثة ثرائهم، والفساد المستشري بينهم. كذلك فقد أدت الأزمة إلى وقوع الانشقاق بين صفوفهم. كان اللواء حسن بشير نصر، نائب عبود في الرئاسة وقيادة الجيش والرجل القوي في المجلس العسكري، يرى ضرورة استخدام الجيش بكامل قوته لقمع المعارضة. لكن رأيه قوبل بالرفض من جانب عدد كبير من كبار الضباط، ومن جانب جميع الضباط الصغار. وكانت تقف في مواجهة مجموعة «محايدة» من سبعة ضباط، ثلاثة لواءات، وعميد، وثلاثة من المقدمين، الذين كانوا يتولون الوساطة بين الجيش والمدنيين، وكان على رأس هذه المجموعة العميد محمد إدريس عبد الله، أحد أقارب إسماعيل الأزهرى<sup>(١٧)</sup>. وكان في ذلك الوقت، حاكما لإقليم كسلا شرقى البلاد، وقد وصل إلى العاصمة على رأس فرقة من الجيش، عقب اندلاع الأحداث، لكنه رفض استخدام الجيش ضد المدنيين.

وفي ٢٦ أكتوبر أجبر عبود على حل المجلس العسكري الأعلى وتسريح الحكومة. وقد استقبل قراره بترحاب شديد. لكن عبود ظل رئيسا للجمهورية، واستمرت المشاورات بين الجبهة الوطنية والجيش بهدف التوصل إلى تشكيل حكومة انتقالية. واستمر الموقف على توتره بسبب إصرار الجبهة الوطنية على الانسحاب الكامل للجيش من الحياة السياسية. وفي ٢٨ أكتوبر تجددت الاضطرابات مرة أخرى، وتجدد سقوط القتلى والجرحى. وأعلن العاملون بتليفزيون ورايو أم درمان إضرابهم وأنهوا الإرسال بشعار : «عاش نضال الشعب السودانى من أجل الحرية»<sup>(١٨)</sup>.

وكان على العسكر أن يتراجعوا مرة أخرى. فصدر الأمر بعزل حسن بشير نصر من مناصبه العسكرية، وتشكلت حكومة جديدة من المدنيين في ٣٠ أكتوبر.

كانت لأحداث السودان رنود فعل قوية في العالم العربى، وفي مصر بصفة خاصة. وفي البداية وقعت القاهرة فى حيرة. فالانتفاضة الشعبية ضد حكم يسيطر عليه الضباط يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات خطيرة في نظام آخر يقوده الضباط، لكن القاهرة توصلت في النهاية إلى نتيجة مؤداها أن القوى الشعبية التي ثارت في السودان يمكن أن تضع حدا لسياسة عبود الموالية للغرب، وتقرب بالسودان من مصر. وهو استنتاج ثبت صحته في النهاية. وخلال الاضطرابات تعرضت سفارتا الولايات المتحدة وبريطانيا للهجوم، وسرت الشائعات بأن المصريين يقفون وراء الأحداث. ولم يكن للشائعات أساس من الصحة، وكان واضحا أن مصر نفسها فوجئت باندلاع أعمال العنف. وبعد ذلك بأيام تبنت مصر موقفا واضحا إلى جانب الجبهة الشعبية. فقد كان واضحا أمام المصريين أن حكم عبود قد انتهى أجله، كما انتهى القاهرة بشدة إمكانية انضمام الحكم الجديد إلى معسكر مصر في العالم العربى.

وخشى عبود- الذى كان لايزال رئيسا- من أن تصبح مصر سيدة الموقف فى السودان، فبذل محاولة أخيرة كي يثار من معارضيه فى الجيش، ويحرر البلاد من النفوذ المصرى. ففى ٨ نوفمبر، أصدر أوامره بالقبض على عدد من الضباط- من رتب النقيب والرائد والمقدم المعروفين بميولهم المصرية ومن أبناء الزعماء السياسيين القدامى المناهين بالوحدة مع مصر.<sup>(١٩)</sup> لكن قراره أدى إلى نتيجة عكسية. فقد قامت الحكومة بإطلاق سراح الضباط المقبوض عليهم، وأصدرت قرارات بالنقل خارج العاصمة والقبض على عدد من كبار الضباط من قادة النظام السابق. وفى ٩ نوفمبر، خرج الآلاف من المتظاهرين يطالبون بتطهير الجيش من العناصر التى كانت تدعم الديكتاتورية.

وفى مساء ذلك اليوم، جرت محاولة أخرى لإعادة الحكم العسكرى. فقد أخذت وحدات من المدرعات وسلاح الخدمات فى التحرك نحو العاصمة. وعندما تسرب النباء، أصدرت الجبهة الوطنية نداء فى الحادية عشرة مساء، جاء فيه: «ندعو الجبهة الوطنية المواطنين إلى التأهب والنزول فوراً إلى الشوارع والتوجه إلى مقر مجلس الوزراء ومبنى الإذاعة لحمايتها وللتظاهر..» وهى تدعو إلى إضراب سياسى فوري وعام- سلاح الشعب- من أجل حماية المكاسب الوطنية<sup>(٢٠)</sup>. وقد أعلن الحزب الشيوعى فيما بعد، أنه هو الذى اكتشف المؤامرة الرجعية، وأن أحد أعضائه هو الذى أذاع البيان. وعلى أية حال، فقد خرجت العشرات إلى الشوارع، وقيمت الحكومة المدنية فى الحكم.

فى ١٥ نوفمبر استقال عبود من منصبه، وحلت محله قيادة جماعية. وهكذا، انتهت ستة أعوام من حكم الضباط، بصورة لم تشهدها الديكتاتوريات العسكرية العربية.

كان هناك عدد من المشكلات المعقدة تنتظر الحكم المدنى الجديد فى السودان. وفى مايو ١٩٦٥، أجريت الانتخابات البرلمانية. والغريب أن نتائجها جاءت شبيهة بنتائج انتخابات ١٩٥٨، التى جرت قبل استيلاء الضباط على الحكم. فالحزبان التقليديان اقتسما، مرة أخرى، معظم المقاعد. وبدأ الأمر كما لو أن ستة أعوام من الديكتاتورية العسكرية لم تغير من الأمر شيئاً، وكما لو أن الأحداث التى تواترت خلال تلك الفترة لم تكن سوى حدث عرضى فى حياة الشعب، لم يترك سوى أثر سطحي على العلاقات السياسية والاجتماعية.

وفى ليلة ٢٧ ديسمبر ١٩٦٦، وقعت محاولة فاشلة للانقلاب، قامت بها مجموعة صغيرة من الملازمين والجنود السودانيين، لايزيد مجموعهم على ٢٠٠ شخص، بقيادة الملازم أول حسن عثمان، البالغ من العمر ٢٤ عاماً. وقد بدأ تحرك المجموعة من معسكر للتدريب بالخرطوم باتجاه وسط المدينة للاستيلاء على محطة الإذاعة وعدد من المقار الحكومية. لكن القوات الموالية اعترضتهم فى الطريق، وجردتهم من أسلحتهم، وألقى القبض عليهم دون مقاومة تذكر<sup>(٢١)</sup>. وفى اليوم التالى ألقى القبض على عدد آخر من معارضى الحكومة، معظمهم من الشيوعيين وأنصارهم.

كانت القضية المحورية المطروحة في جدول الأعمال السياسي في السودان، آنذاك، هي قضية الحقوق السياسية للحزب الشيوعي، وقد استغلت الحكومة محاولة الانقلاب لاتهم الشيوعيين بالتحريض عليه، بل وبتنظيمه. وكانت الحكومة قد أصدرت قانوناً قبل ذلك بعام - في ٩ ديسمبر ١٩٦٥ - بحل الحزب الشيوعي، وفصلت ثمانية من نواب الجمعية التأسيسية باعتبارهم شيوعيين.

ورفع الحزب الشيوعي الأمر إلى المحكمة العليا، وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٦٦، أصدرت المحكمة حكمها بعدم دستورية القانون. وشهدت الأيام التالية جدلاً حاداً داخل الجمعية التأسيسية، وفي الصحف، وأوساط الرأي العام، وخرجت المظاهرات والمظاهرات المضادة وفي ظل تلك الظروف، جاء الانقلاب ليؤكد إدعاءات الحكومة. ومن جانبهم، استنكر الشيوعيون، في الحال، تلك الإدعاءات. ولم تقدم أية أدلة على الصلة بين الشيوعيين والمتمردين. وقد ظلت الدوافع وراء تحرك أولئك العصاة الـ ٣٠٠ يحوطها الغموض.. وربما لم يكن لديهم، هم أنفسهم، فكرة واضحة عن سبب تحركهم أو الهدف من ورائه.<sup>(٣٢)</sup>



United Nations, Economic developments in the Middle East, 1958-1959, New York 1959, 985; Sudan Almanac, 1960, Khartoum 1960, 149.

Hamizrah Hehadash, Vol. 10, 67. -٢

J. Oduho and W. Deng, The problem of the southern Sudan, London -٣ 1963, 36-8.

Who is who in the UAR and the Near East, 1959, Cairo 1959, 338. -٤

P.M. Holt, A modern history of the Sudan, London 1961, 184; -٥

R.L.Hill, A biographical dictionary of the Anglo-Egyptian Sudan, Oxford 1951, 245; G. Vaucher, Gamal Abdul Nasser et son régime, Vol. 1, Paris 1959, 116.

٦- أمين سميد، تاريخ العرب الحديث، ج ١٥، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٩٥.

Holt, 181-2 -٧

André Ribaud; Ou en est le Soudan, Orient, no. 12, 1959, 40-41; -٨

K.D.D. Henderson, Sudan Republic, London, 1965, 110; Holt, 184.

Hamizrah Hehadash, Vol. 13, 100, 456. -٩

١٠- إذاعة القاهرة، ١١ يوليو ١٩٦١.

Oduho, 48. -١١

Y. Shilo; Ha-heskem al haluqat mey ha-nilus beyn Mitzrayim la- -١٢

Sudan, Hamizrah Hehadash, Vol. 10, 320-5.

١٣- الأهرام، ٦ نوفمبر ١٩٦٤.

١٤- الجمهورية، القاهرة ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤.

S. Fawzy, The labour movement in the Sudan, London, 1957, Passim. -١٥

١٦- الجمهورية، ٢ نوفمبر ١٩٦٤.

١٧- الحياة، بيروت ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤.

١٨- إذاعة القاهرة، ٢٨ أكتوبر ١٩٦٤.

١٩- الحياة، ١١ نوفمبر ١٩٦٤.

٢٠- الأهرام، ١٠ نوفمبر ١٩٦٤.

٢١- راديو أم درمان وإذاعة القاهرة، ٢٨ ديسمبر ١٩٦٦.

٢٢- النهار، ٦ يناير ١٩٦٧.

## (١٠) اليمن

ظل اليمن حتى منتصف القرن الحالى - شأن التبت - فى عزلة شبه تامة عن العالم. كانت الدولة شيوقراطية طفيلية تحكمها أوليغاركية تستغل الشعب وتقمعه باسم الدين.. إذ كان «السادة الزيديون - إحدى طوائف الشيعة - يحظون بمكانة خاصة باعتبارهم من سلالة النبى محمد. ويبلغ تعداد الزيديين حوالى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة من إجمالى عدد الشعب اليمنى البالغ ٤,٥ مليون نسمة. ويحكم هذا الشعب الإمام التى تعادل مكانته مكانة الخليفة عند أهل السنة. وكان الإمام أحمد، الذى حكم اليمن فى الفترة من ٤٨-١٩٦٢، مثالا للرجعية والقسوة (والقصة التالية تعد تعبيراً عن طبيعة حكمه : فى ١٩٥٧، بدأ العمل فى إقامة أول مصنع للفلز باليمن بتكلفة مليون دولار. وعندما أوشك المصنع على الاكتمال، توقف العمل بأمر من الإمام، لأن تجار القطن أقنعوه بأن تصنيع القطن بالبلاد والتوقف عن بيعه خاما سوف يحرمه من الرسوم الجمركية المفروضة على تصديره»<sup>(١)</sup>).

وفى ١٩٥٨، وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر، انضمت اليمن إلى الدول العربية المتحدة. وكان هذا الاتحاد فيدراليا من الوجهة النظرية، أما من الناحية العملية، فلم يكن أكثر من وهم، لكن مجرد وجوده ضمن لإمام اليمن مباركة القاهرة. وفى ديسمبر ١٩٦١، وبعد خروج سوريا من ج.ع.م، انتهى الاتحاد، و«اكتشفت» مصر الطبيعة الرجعية للنظام اليمنى، فبدأت تدنيه. وتحولت القاهرة إلى مركز للجمهوريين المنفيين من اليمن، وبدأت إذاعة «صوت العرب» تروج لدعاياتهم. وكان على رأس هؤلاء المنفيين الدكتور عبد الرحمن البيضانى، وهو ابن لتاجر يمنى سنى وأمه مصرية، وقد ولد وتلقى تعليمه بالقاهرة، ومتزوج من أخت أنور السادات\*. وهو يلعب، منذ منتصف الخمسينات، بنجاح دورا مزدوجا - أو ثلاثيا - كواحد من أهم مستشارى الإمام، وكمناصر لـ «اليمنيين الأحرار»، وكعميل لمصر فى اليمن. وفى أواخر الخمسينيات، عمل كسفير لليمن فى بون حيث حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى. وبعد انفصال سوريا عن ج.ع.م وتدهور العلاقات بين اليمن ومصر، خرج منفيًا إلى مصر فى أواخر ١٩٦١، وبدأ منذ أوائل ١٩٦٢ فى بث خطبه من هناك.<sup>(٢)</sup>

فى ١٨ سبتمبر ١٩٦٢، توفى الإمام أحمد متأثرا بجراحه على أثر إحدى المحاولات التى جرت لاغتياله. وقد تولى من بعده ابنه البدر، الذى كان يعتقد أنه أكثر ميلا للتحديث وللتقارب

\* اختلفت الآراء حول درجة قرابة زوجة البيضانى للسادات.

مع مصر، بعكس والده أو عمه الحسن، مناقسه على العرش. على أن الدعاية المصرية تعاملت معه بعداء باعتباره وارثا لسياسات أبيه. ولم يستمر في الحكم أكثر من أسبوع. ففي ٢٦ سبتمبر أطاح به انقلاب عسكري.

عندما تولى البدر حكم البلاد قام بتعيين عبد الله السلل قائدا لحرسه الخاص.. وبالتبعية رئيسا للأركان. والسلل من الضباط القدامى، شارك في المؤامرات التي حيكت ضد الإمام أحمد، وعانى كثيرا في ظل حكمه، لكن البدر لم تساوره الشكوك في الميول الثورية للسلل ونواياه. وتحت دعوى الإجراءات الأمنية لمواجهة مؤامرات الحسن وأعوانه، حصل السلل على إذن باستحضار عدد من الدبابات إلى العاصمة. وفي مساء ٢٦ سبتمبر قامت هذه الدبابات بالهجوم على قصر البدر.. ثم أعلن عن قيام الجمهورية. كانت مقاومة حرس القصر ضعيفة، كما كانت الكفاءة القتالية للمهاجمين محدودة أيضا. قبلا من أن يقتصموا المبنى بالدبابات، وقفوا على مبعده منه وأخذوا يقصفونه بالمداغ. وقد مرت الطلقات الأولى من فوق سطح القصر دون أن تحدث به أية إصابات، واستغرق الأمر عدة ساعات قبل أن يتمكنوا من الاستيلاء عليه. في الوقت الذي تمكن فيه الإمام من الهرب. وقد قتل أو أعدم عدد كبير من رجاله وأفراد أسرته خلال الأيام الأولى للحكم الجمهوري.

لم يضيع الجمهوريون الوقت، وسارعوا بإعلان مقتل الإمام. وكان الحسن عم الإمام، يقيم بالولايات المتحدة بوصفه ممثلا لليمن لدى الأمم المتحدة، فسارع بالتوجه إلى العربية السعودية حيث أعلن نفسه إماما ونصب نفسه قائدا للقوات الموالية. وعندما ثبت - بعد ذلك بأسبوعين - بما لا يدع مجالا للشك أن البدر على قيد الحياة، اعترف الحسن، بعد تردد، بالبدر، وغالبا ماكان ذلك بضغط سعودي. ورأى كثيرون من اتباع الزيدية التقليدية مؤيدي البدر، في هربه، وهو الحاكم المقدس، علامة من السماء، فأنحلت عزائمهم وكفوا عن محاربة الجمهورية.

وأصبح السلل رئيسا للجمهورية، ورئيسا للوزارة، وقائدا عاما للقوات المسلحة، ورئيسا لمجلس قيادة الثورة. والسلل من مواليد صنعاء عام ١٩١٧، كان أبوه يعمل حدادا، وهو زيدى من عامة الشعب، ولا صلة له - سواء بالدم أو المصاهرة - بأى من القبائل. قضى مرحلة الدراسة الثانوية بالحديدة ثم التحق بالجيش. وفي ١٩٣٦، سافر، مع عدد آخر من الطلبة اليمنيين، إلى بغداد لحضور دورة تدريبية للضباط.. وهو أول ضابط اليمنى يحضر عددا من الدورات بالخارج، وأول طالب أجنبي يلتحق بالكلية العسكرية العراقية. وقد شارك نصف تلك المجموعة من الطلبة، على الأقل، وكان عددهم ١٣ طالبا، في أنشطة تأمرية وتمرينية في اليمن. كان منهم حمود الجايفى، المساعد الأيمن للسلل في انقلاب ١٩٦٢، وأول وزير دفاع للجمهورية، ورئيس الوزراء من مايو ١٩٦٤ وحتى يناير ١٩٦٥، ثم رئيس مجلس الدفاع الأعلى في ١٩٦٥؛ وحسن العمري الذى شغل منصب رئيس الوزراء لعدة مرات منذ ١٩٦٥، والذي

أصبح، فيما بعد، من ألد أعداء السلالة وهناك ثلاثة آخرون أعدموا أو انتحروا في ١٩٤٨، ١٩٥٥، ١٩٦١ بعد أن شاركوا في عدد من التمردات ضد الإمام أحمد. وقد كان الضباط العراقيين الثائرين الذين كانوا يدرسون معهم في ١٩٣٧، ١٩٣٨ (كان القاوقجي أحد الذين تعلموا على أيديهم) تأثير كبير على هؤلاء الشباب اليمنيين. وبعد عودته إلى اليمن، شارك السلالة - مثل بقية زملائه - في عدد من المؤامرات التي دبرت ضد الإمام يحيى والإمام أحمد. وفي أوائل الأربعينات أمضى ثلاثة شهور بسجن صنعاء وفي ١٩٤٨، اشترك في انقلاب عبد الله الوزير ضد الإمام أحمد، وحكم عليه بالإعدام، وقضى سبع سنوات بالسجن في ظل ظروف بالغة القسوة. وفي سجنه هربت إليه الكتب عن الثورة الفرنسية، وكتاب «فلسفة الثورة» لناهر. وقد قوت هذه الكتب من عزمه، لكنه ظل لسنوات طويلة، بعد ذلك، يعاني صحيا من الآثار التي تركتها فترة السجن. ويمبادرة من البيضاوي، وبوساطة من البدر، أفرج عنه وعين مديرا لميناء الحديدة. وفي مارس ١٩٦٢، جرح الإمام أحمد أثناء محاولة لاغتياله في الحديدة، وأبعد السلالة عن وظيفته، وقام البدر، الذي كان يناصره ويؤمن به، بتعيينه قائدا الحرس الشخصي ومشرفا على المطار الحربي. وفي صيف ١٩٦٢، تولى مسئولية الإشراف على مدرسة الضباط بصنعاء. وعندما أصبح البدر إماما، عين السلالة في الموقع الذي مكنته من الإطاحة به.<sup>(٦)</sup>

كانت المؤامرات والتمردات أمرا شائع الحدوث دائما في اليمن، ومنذ عودة مجموعة الطلبة من العراق في ١٩٤٠، أصبح اشتراك الضباط في تلك النشاطات شديد الوضوح. ولكن، لم تكن هناك دلائل على وجود مجموعات منظمة من ضباط الجيش قبل ١٩٦٢. كانت هناك، فقط، أعمال متفرقة مثلما حدث في يناير ١٩٥٩، عندما عثر على بيانات موقعة باسم «ضباط الجيش اليمني الأحرار» بتعز، لكن الإمام رأى في ذلك سببا كافيا كي يضع المدينة تحت الحكم العرفي.<sup>(٧)</sup>

وعن المؤكد أن صنعاء كانت، في ١٩٦٢، هدفا لأكثر من مؤامرة، ومن المستحيل الهزم بمدى معرفة مجموعات المتآمرين المختلفة بخطط بعضهم البعض. وكان الملازم أول الشاب علي عبا الفنى من أكثر العناصر نشاطا بينهم. وكان يقود، ليلة الانقلاب، الدبابات التي هاجمت قصر الإمام. وقد قتل بعد ذلك بعدة أسابيع خلال الحرب الأهلية.<sup>(٨)</sup>

كان النظام اليمني الجديد يقوم على ركيزتين: ضباط الجيش، أمثال السلالة والجايفي؛ والمتقنون، كالبیضاوي الذي أصبح رئيسا للوزراء، ومحسن العيني وزير الخارجية. لكن الشركة لم تستمر. ففي يناير ١٩٦٣، ذهب البيضاوي إلى القاهرة وطلب إليه أن يستقيل. كما أسفر الانقلاب اليمني عن ديكتاتورية عسكرية، ولكنها كانت ديكتاتورية قوات أجنبية. أي الجيش المصري.

وقد لاقى النظام اليمنى الجديد اعترافا سريعا من جانب الحكومات الجمهورية العربية، ومن دول الكتلة الشرقية، ودول عدم الانحياز، وكذلك العديد من الدول الغربية، من بينها ألمانيا الغربية (فى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٢) والولايات المتحدة (فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٢). كما أيده اليمنيين المهاجرون والمنفيون فى القاهرة وعدن، وأيضا أهل السنة الشافعيون وبعض الزيديين، الذين كانوا يعتقدون أن الألوان قد أن للتخلص من نير السادة. وفى مواجهتهم، وقف الإمام المخلوع، الذى استطاع أن يجمع حوله عددا من قبائل شمال البلاد وشرقها، بل استطاع أن ينظم جيشا. وكان يقود القوات الملكية بعض شباب أسرته الذين كانوا يدرسون بالجامعات الأمريكية وبعض جامعات الشرق الأوسط، فسارعوا بالعودة عند بدء الصراع.<sup>(١)</sup> وبالرغم من قتال هؤلاء الشباب ضد السلال وحلفائه من المصريين، إلا أنه لم تكن لديهم الرغبة فى استعادة الأوضاع التى كانت سائدة فى البلاد من قبل.

وكانت القوات الملكية تلقى دعما كبيرا من السعودية وبريطانيا التى كانت تسيطر، حتى ١٩٦٧، على مشيخات جنوب الجزيرة العربية. وتركزت القواعد الأولى للملكيين فى السعودية و«بيحان»، وفى أوائل اكتوبر كانت الوحدات النظامية من الجيش السعودى تقوم بفارات على الحدود اليمنية. لكن الدعم الخارجى الذى كان يتلقاه السلال كانت له أبعاد أخرى، ففى البداية قدمت مصر مساعدات سياسية ومعنوية وقنية كبيرة، وبعد عدة أيام بدأ وصول القوات. وأثار إرسال القوات المصرية جدلا كبيرا على أعلى مستوى وترك أثارا بعيدة المدى. فقد حذر البعض من التدخل المباشر والسافر فى اليمن، لكن دعاة الحرب كانت لهم اليد الطولى. وكان أنور السادات على رأس الفريق الأخير، يدعمه ناصر. ولم يكن يعلم، بالتأكيد، ماينتظره... حرب طويلة المدى، فى جبهة بعيدة، تستنزف قواته على مدى خمس سنوات فى ظل ظروف قاسية. وبحلول ديسمبر ١٩٦٢، بلغ عدد القوات المصرية فى اليمن ١٠,٠٠٠ رجل. وفى ربيع ١٩٦٣ تخفى الرقم إلى ٣٠,٠٠٠. وفى أغسطس ١٩٦٥، عشية محادثات جدة بين ناصر والملك فيصل لإحلال السلام فى اليمن، بلغت هذه القوات - حسب المصادر المصرية - أكثر من ثلاث فرق يقدر عدد أفرادها بـ ٦٠,٠٠٠ على الأقل.<sup>(٢)</sup> قدر لها أن تقضى هناك عامين آخرين. وقد فقدت هذه القوات آلاف الرجال بين قتيل وجريح، وبلغ الإنفاق مئات الملايين من الجنيهات. وأصبح نظام السلال يعتمد اعتمادا شبه كامل على المصريين، وأصبح بقاء السلال فى الرئاسة عنصرا مهما يؤثر فى مكانة مصر عربيا ودوليا. لكن القوة المصرية الضخمة لم تستطع القضاء على المعارضة الفعالة الموجهة ضد النظام الجمهورى. فقد أدى مجرد وجودها إلى تزايد المعارضة من جانب العديد من القبائل وفى أوساط أخرى. وقد استخدم المصريون الغازات السامة فى بعض عملياتهم، وتصرفوا كجيش احتلال أجنبى معاد. وبحلول منتصف عام ١٩٦٣، كانت القوات المصرية تسيطر، مع قوات السلال، على جميع المدن الكبرى وطرق

المواصلات الرئيسية، وكانت سيطرتها على تلك الطرق، فى بعض الأحيان، خلال أوقات النهار فقط. أما فى المناطق الواسعة والمكشوفة فى شمال الجبل وشرقها، فقد استمرت حرب العصابات من جانب القبائل الزيدية. وكان وضع الجيش المصرى فى اليمن يشبه إلى حد كبير وضع القوات الفرنسية فى الجزائر عام ١٩٦٠.

ولايهمنا هنا التعرض لمسار الأحداث والصراعات التى جرت فى اليمن وحوله منذ ١٩٦٢، حيث إن اهتمامنا ينصب أساسا، على دور سلك الضباط فى تقرير سياسات الدول العربية، والتى لم يكن للضباط اليمنيين فى تلك السنوات العاصفة فيها أى دور، ولو كان دورا ثانويا. فالقوى المتصارعة، وكذلك أطراف الحوار السياسى، كانت إما غير يمنية، مصرية وسعودية بالأساس، وإما من رجال القبائل اليمنية. وإذا كان قادة الجيش اليمنى قد تمكنوا من القيام بانقلاب، إلا أنهم لم يستولوا على الحكم. وقد ظل الرئيس السلال رئيسا للجمهورية، وسمح له بتمثيل اليمن فى مؤتمرات القمة، لكنه كان رئيسا بدون سلطة، بل إنه لم يكن معترفا به كرئيس سوى من جانب البعض، فى الوقت الذى لم يعترف به البعض الآخر على الإطلاق. فعندما لايمكك الجيش النظامى قوة حقيقية، فإن ضباطه لايمكن أن يمارسوا الحكم، وهكذا أصبح السلال دمية فى يد المصريين.

وفى مؤتمر القمة العربى الرابع بالخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧، اضطر ناصر، الذى لقي جيشه هزيمة ثقيلة وتدهورت الأوضاع فى بلاده، أن يعطى الملك فيصل ملك السعودية وعدا بسحب جميع القوات المصرية من اليمن. ولم تكن تلك هى المرة الأولى التى يعد فيها المصريون بذلك، لكنهم لم يكن أمامهم مقر من الوفاء بالوعد هذه المرة. وفى خريف ١٩٦٧، خرجت القوات المصرية من الحديدة فقط، وفى ديسمبر من العام نفسه خرج آخر جندى مصرى من اليمن.

وكانت النتيجة شبه الفورية للانسحاب المصرى هى سقوط السلال. كان السلال يتوهم أن موقفه، بدون الحضور المصرى الضابط، سوف يصبح أكثر قوة أمام اليمنيين. وكان ينوى، فوق ذلك، انتهاء طريق أكثر استقلالية فى السياسة الخارجية، وهو مايعنى عدم الإنذعان للتسوية المصرية - السعودية التى توصل إليها البلدان فى قمة الخرطوم. وكان السلال مخطئا فى تصورات تلك. فقد كان اليمنيون، على اختلاف مواقفهم وانتماءاتهم، تواقون إلى التخلص منه، ولم يكن لدى المصريين مايكفى من القوة أو الرغبة لمساندته.

وفى أوائل نوفمبر ١٩٦٧، توجه السلال إلى موسكو، عبر القاهرة وبغداد، لإجراء مباحثات سياسية، ولحضور الذكرى الخمسين للثورة السوفيتية. وفى الواحدة من بعد ظهر يوم ٥ نوفمبر، وأثناء وجوده ببغداد، قامت بعض قوات المشاة والصاعقة بقيادة عدد من المقدمين، ويعد استئذان قيادة الجيش، بمحاصرة منزل السلال ومكاتب الحكومة الرئيسية ومحطة

الإذاعة دون أن تلقى أى مقاومة. وكانت سلطات رئيس الجمهورية موكلة أثناء غيابه إلى أعضاء المجلس الرئاسى الثلاثة برئاسة عبد الرحمن الإريانى، وهو من قضاة الزيدية المعروفين ويبلغ من العمر ٧٢ عاما، وهو رئيس الوزارة أيضا. والعضوان الآخران بالمجلس هما : محمد على عثمان وأحمد محمد النعمان، وهو ليبرالى من ملاك الأراضى، وزعيم السنة الشافعية باليمن. وفى ٢٥ نوفمبر استقال النعمان، وحل محله العميد حسن العمري. وكان العمري قد سافر إلى مصر فى أغسطس ١٩٦٦، عندما كان رئيسا للوزراء، لإجراء مباحثات هناك. لكنه لم يستقبل استقبالا رسميا فى القاهرة، وإنما وضع تحت التحفظ، وأجبر على الاستقالة. وقد أصبح من أشد الجمهوريين معارضة للهيمنة المصرية على اليمن. ولم يطلق سراحه من الأسر المصرى إلا بعد سقوط السلالة.

ولم يسمح للسلالة بالعودة إلى اليمن، إنما منح حق اللجوء السياسى بالعراق. وعلى الفور اعترفت مصر بالنظام اليمنى الجديد. وهكذا، سقط السلالة - كما صعد - بواسطة انقلاب عسكرى.

- ١- William R. Brown, The Yemeni Dilemma, MEJ, Vol. 17, 356-7.
- ٢- Harold Ingrams, The Yemen, London 1963, 125; J. Heyworth-Dunne, ٢ Temoignage sur le Yemen, Orient, no. 31, 1964, 58-73.
- ٣- الكلية العسكرية الملكية، ١٩٢٤-١٩٤٩، بغداد ١٩٥٠، ص ٧-٨: مجلة فلسطين، القدس، ١٢ يناير ١٩٦٤ و Ingrams, 119-22, 130-1; Heyworth-Dunne, 71; Yael Vered, Hafikha wa-milhama be-Teman, Tel Aviv 1967, 24-7; M. Wennern, Moder Yemen, New York 1967, 135-7.
- ٤- Ingrams, 108.
- ٥- Dana Adams Schmidt, Yemen, The unknown war, London 1968, 22-8.
- ٦- Neil Mclean, The war in the Yemen, Royal Central Asian Journal, April 1964, 104.
- ٧- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٨ يوليو ١٩٦٥. Alexandros in wehr. ١٩٦٥. Mclean, 104 L. und Wirtschaft, Darmstadt, May 1966.



## (١١) الأردن

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها في ١٩٤٩، وحتى ١٩٦٢، تاريخاً حافلاً. فهناك، أكثر من أي بلد آخر، يتدخل الأجانب، ويحظون بالنفوذ، ويوجدون الصفوف مع قوى داخلية. وكانت حكومات بريطانيا، والولايات المتحدة، ومصر، وسوريا، والعراق، والسعودية، هي أكثر القوى نشاطاً، وكذلك الأحزاب العربية، خاصة حزب البعث والإخوان المسلمين، التي كانت غالباً ماتتلقى التوجيه من قياداتها في سوريا. ولأن الحكومات الأردنية لم تسمح بقيام معارضة شرعية، فلم يكن أمام أولئك الطامحين في تغيير النظام أو توجيه سياسة الدولة، سوى اللجوء إلى التآمر.

وكانت تلك الدوائر، بشكل عام، تتلقى الدعم من حكومات أو أحزاب من خارج البلاد. وقد لعب ضباط «الفيلق العربي» و«الجيش الأردني» دوراً كبيراً في النشاطات المعارضة، لكنهم لم يتورطوا في أبشع عملين هذا الدولة، وهما : اغتيال الملك عبد الله في ١٩٥١، ومقتل رئيس الوزراء هزاع المجالي، في ١٩٦٠. فلم يكن بين المتهمين إلا ١٦ سوى ضابط واحد من الفيلق هو الملازم ثان هشام الدباس من سلاح المهندسين، وقريب أحد قادة المؤامرة. وكان هذا الضابط واحداً من ١١ حكم عليهم بالإعدام، سبعة منهم صدر الحكم ضدهم غيابياً، ولم ينفذ الحكم سوى في واحد من الأربعة، وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٦٠<sup>(١)</sup>.

لقد جرى العديد من محاولات الانقلاب من جانب الضباط الساسة خلال الخمسينيات. لكن تلك المحاولات كانت محدودة من حيث عددها وحجمها مقارنة بسوريا والعراق، وقد فشلت جميعها. وهناك ثلاثة عوامل مهمة وراء فشلها، هي :

١ - شخصية الملك عبد الله والملك حسين، اللذان أبديا رأياً حاسماً وشجاعة في المواقف الصعبة.

ب - وجود الضباط البريطانيين على رأس الفيلق العربي حتى إخراجهم في مارس ١٩٥٦.  
ج - التكوين الخاص للفيلق. فقد كان أكثر من نصف ضباطه من غير خريجي الكليات العسكرية، كما أن معظم جنوده كانوا - حتى الستينات - من البدو الموالين للملك والنظام الهاشمي. وعلى عكس الضباط في البلاد العربية الأخرى، لم يكن الضباط الأردنيون يعتبرون أنفسهم، أو يعتبرهم الآخرون، «انتلجنسيا في زي العسكر». وهناك حقيقة مهمة هي أن معظم الساسة من الضباط الذين اشتركوا في العمل السري بالأردن، لم يكونوا من البدو، وإنما من أهول زراعية أو مدنية.

وفشل الضباط الساسة في الأردن، الناشء عن الطبيعة الخاصة للفيلق، لايعنى أن الجيش لم يحتل مكانة مهمة في البناء السياسى للبلاد. بالعكس، فلولاء الجيش لما استطاع النظام الهاشمى أن يبقى في ظل تلك الصراعات الداخلية والتخريب الخارجى. ويظل تعريف الأردن كـ «ديكتاتورية ملكية عسكرية» صحيحاً<sup>(٦)</sup> ولكن ينبغي أن نفرق بين هذه الديكتاتورية وبين أنظمة الحكم في العراق وسوريا ومصر. فبالرغم من أن الجيش هو دعامة الحكم، إلا أن الضباط لايتحكمون في توجيه القرار السياسى.

ولكن، كما سبق وأسلمنا، كان هناك أفراد وجماعات داخل الفيلق حاولت الاستيلاء على الحكم عن طريق الانقلاب، بالتنسيق مع جماعات سرية من المدنيين. وكان عبد الله التل واحداً من هؤلاء. وقد انتجبت عائلة التل بالأردن عدداً من الشخصيات العامة وضباط الجيش، وكان عبد الله، في ١٩٤٨، أحد الذين يمكن أن نطلق عليهم «مثقفون في الزي العسكرى». وربما لهذا السبب، اصطفاه الملك عبد الله. وفي مارس ١٩٤٨، رقى إلى رتبة وكيل قائد (رائد)، وبعد ذلك بشهرين رقى مرة أخرى إلى قائد (مقدم)، بناء على توصية شخصية من الملك. وفي المعارك الفاصلة للاستيلاء على القدس، كان قائداً لإحدى الكتائب بالمدينة القديمة. وفي الصيف عين حاكماً عسكرياً ثم متصرفاً لمنطقة القدس.

ولانعلم، على وجه اليقين، متى بدأ الخلاف بينه وبين الملك. وهو يذكر في مذكراته أنه كان يعارض بشدة السياسة المعتدلة لعبد الله منذ صيف ١٩٤٨. لكن الكتاب، الذى صدر في مصر في ١٩٥٩، كتاب متحيز وغير دقيق بالمرّة.

وعلى أية حال، فقد كان التل ممثل الملك الاساسى في اتصالاته مع إسرائيل، بالرغم من تقاربه مع البعثيين الأردنيين والوطنيين الفلسطينيين المتطرفين. وفي أوائل ١٩٤٩، أصبحت أراؤه المعادية للملك والبريطانيين واضحة تماماً. وكان لانقلاب الزعيم في سوريا، في مارس، أثره عليه وعلى مجموعته وسبباً في نقل تفكيرنا إلى مرحلة التنفيذ<sup>(٧)</sup>. وفي اليوم التالى مباشرة للانقلاب، التقى التل بحسنى الزعيم في دمشق لتسليم رسالة من الملك - في الظاهر- أما الغرض الحقيقى فهو ضمان عون سورى في حال توليه الحكم. ويروى التل أن الزعيم وافق على حبس الملك المخلوع بصحراء دير الزور<sup>(٨)</sup>. ولم تبق نيات التل سرا، ففي مايو ١٩٤٩ أصدر الملك أمراً بنقله من القدس إلى لندن كملحق عسكرى. ورفض التل تجميده سياسياً، فقدم استقالته في ٧ يونيو.

وبعد خلع الزعيم، اتصل سرا بخلفه، الحناوى. لكنه عندما اكتشف الميول الهاشمية للحناوى، تحول نحو مصر، وزار القاهرة سرا في سبتمبر. فقد كان مؤمناً بضرورة الدعم الخارجى لنجاح أى انقلاب في الأردن. في ٥ أكتوبر ١٩٤٩، هرب مع أسرته إلى دمشق. وبعد خمسة أيام انتقل للإقامة بالقاهرة، التى ظل يمارس نشاطه بها على مدى ١٥ عاماً. وخلال

إقامته بدمشق التقى بميشيل عفلق. وفي القاهرة، عمل في البداية مع المفتى. وفي أغسطس ١٩٥١، أصدرت إحدى المحاكم الأردنية حكماً غيابياً ضده بالإعدام، بتهمة الاشتراك في اغتيال الملك عبد الله. وعندما اختلفت القاهرة، فيما بعد، مع المفتى والبعث، كان التل من المنفيين الأردنيين والسوريين القلائل الذين ظلوا على علاقة وثيقة بناصر. فقد كانت مصر ناصراً بالنسبة له «وطننا الأكبر، وملأ الأحرار»<sup>(٥)</sup>

أما الضباط الآخر الذي حاول الإطاحة بالعرش الهاشمي، فكان على أبو نوار، من مواليد مدينة السلط الأردنية. وهو، مثل عبد الله التل، نال الترقية بتوصية من الملك. كان أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨، برتبة الملازم أول.<sup>(٦)</sup>

وقد انضم بعد ذلك إلى الوفد الأردني في مباحثات الهدنة ببروس، وحضر دورة لتدريب الضباط بانجلترا، وعمل ملحقا عسكريا بفرنسا. وفي باريس عقد صداقة مع ثروت عكاشة، أحد الضباط الأحرار القدامى، والذي كان ملحقا عسكريا بالسفارة المصرية في باريس. كما أصبح صديقا للملك الشاب حسين، الذي كان يقضى إجازته بفرنسا. وفي نوفمبر ١٩٥٥، عين معاوناً للملك. ولأنه كان يثق بالملك باستبعاد «جلوب» والقواد الانجليز من «الفيلق» في مارس ١٩٥٦، قد أفاده كثيرا، إذ عين بعد خروجهم قائدا للجيش في غرب الأردن. وبعد ذلك بثلاثة شهور، في مايو، أصبح رئيسا للأركان. كان عمره آنذاك ٣٣ عاما، وفي خلال نصف العام رقى من وكيل قائد إلى أمير لواء. وفي صيف ١٩٥٦، استقبله الرئيس اللبناني كميل شمعون، الذي يخبرنا أن أبي نوار «لم يكن يخفى إعجابه بالديكتاتور المصري»<sup>(٧)</sup> كذلك فقد كانت ميوله معروفة لضباط الفيلق،<sup>(٨)</sup> لكنها لم تكن واضحة عندما قرر أن ينقلب على الملك. ومنذ ١٩٥٤، كان هناك تنظيم سرى لحركة الضباط الأحرار يعمل في صفوف الفيلق، وفي يناير ١٩٥٦ وزع منشور باسم «منظمة الضباط الأحرار» يهاجم «حلف بغداد» وضباط الفيلق الانجليز.<sup>(٩)</sup>

في ربيع ١٩٥٧، وحدت المعارضة صفوفها من أجل النضال ضد النظام. وكان قد مر على ترك «جلوب» لمنصبه زهاء العام. فبعد تأميم قناة السويس، وجلاء القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية عن بور سعيد وسيناء وقطاع غزة، بلغ ناصر أوج مجده. وكانت المرة الأولى التي يشهد فيها الأردن حكومة محايدة بقيادة سليمان النابلسي. فقد رأى الملك حسين أن السلطة على وشك أن تنتقل من يديه إلى أيدي عناصر معادية للغرب وموالية تماما لناصر، فقرر أن ينقذ الموقف في اللحظة المناسبة. وكان الملك قد أمر حكومته في فبراير، برغم سياستها الحيادية، بمنع الصحف من النشر العشوائي للموضوعات والأخبار من الصحافة السوفيتية. لكن الحكومة قررت، في أوائل إبريل، إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وبلغت الأزمة ذروتها. في تلك الأثناء، وبالتحديد في ١٧ إبريل، احبطت محاولة للتمرد في الجيش. فقد بدأت وحدة من العربات المدرعة تحركها من الزرقا، التي تبعد ١٧ ميلا، قاصدة العاصمة. وعندما سئل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عن معنى ذلك، نفيا علمها

بالموضوع. وعندما سئل على أبو نوار، رئيس الأركان، أثناء التحقيق، أفاد بأنها ليست أكثر من تحركات ضمن تدريبات تقوم بها الوحدات. لكن حسين أمر بعودة العربات إلى قاعدتها، وانتهى الأمر.. ولكن مؤقتاً<sup>(١٠)</sup> وفى ١٠ أبريل طلب رئيس الوزراء من الملك عزل ٢٠ من كبار الرسميين من الموالين للعرش. لكن الملك قام، بدلا من ذلك، بحل الوزارة.

وردت الجماهير بغضب على إقالة النابلسي، وكان من الصعب تعيين رئيس جديد للوزارة موال للعرش. وفى ١٢ أبريل، تظاهرت الجموع بعمان مرددة شعارات معادية لأمريكا وتعالق الهتافات، وإن كانت على استحياء، معادية للنظام الهاشمي. وفى نفس اليوم جرت محاولة أخرى للانقلاب، ففي المساء، كان العقيد معن أبو نوار، ابن عم رئيس الأركان، على وشك مغادرة الزرقا متوجها إلى عمان على رأس كتيبة من المدفعية. وعندما علمت الكتيبة الثالثة - المكونة من البدو - بذلك، قام رجالها بمحاصرة المعسكر ولم تسمح لهم بالخروج. ولم تقف القوات المعادية ساكنة، واندلع القتال بين قوات الفيلق، مما أدى إلى مصرع ثلاثة ضباط، على الأقل، من رجال أبو نوار وإصابة العديد بجراح<sup>(١١)</sup>.

وعند منتصف الليل، استدعى الملك حسين، على أبو نوار وتوجه الاثنان بالسيارة إلى الزرقا. وفى طريقهما التقيا بمجموعة من بدو الفيلق متوجهين إلى العاصمة لصماية الملك. وعندما تعرفوا على ركاب السيارة هتفوا للملك، وأرادوا قتل أبو نوار. لكن حسين أمر «أبو نوار» بالعودة إلى عمان، واستأنف الطريق إلى الزرقا برفقة البدو. دخل حسين المعسكر منتصرا. وهناك، نبه الضباط المتמרدين إلى أنه، بصفتهم فردا من الأسرة الهاشمية، فهو من نسل النبي، وأنب المتمردين على عصيانهم إينا من أبناء الرسول. ولم يكتف الملك بهذا التوبيخ، فقد أصدر أوامره بالقبض على أكثر من ٢٠ ضابطا من الزرقا وعمان. وحسب ما يذكر «جلوب» - وهو من الثقة - فإن ١٤ منهم كانوا يتلقون راتبا شهريا من مصر<sup>(١٢)</sup>. وفى صباح اليوم التالي، عاد حسين إلى العاصمة، على رأس قوة كبيرة من وحدات البدو والعربات المصفحة والمدفعية. وقد وضع قادة المعارضة قيد التحفظ بمنازلهم. وعزل على أبو نوار من رئاسة الأركان، وسمح له بمغادرة البلاد، حيث سافر في نفس اليوم إلى مصر، عبر سوريا، وانضم هناك إلى صفوف الأريتيين الأحرار.

تولى على الحيارى، وهو من أبناء بلدة أبو نوار ومن نفس سنه، رئاسة الأركان<sup>(١٣)</sup>. ويحكم منصبه، سافر إلى سوريا بعد ثلاثة أيام فقط من توليه، وهناك أعلن استقالته. وانضم أيضا إلى صفوف المنفيين بمصر. وتولى رئاسة الأركان بعده حابس المجالي، الذي استمر في المنصب حتى ١٩٦٥.

لقد استطاع حسين بفضل شجاعته، ويولاء البدو له، أن يحافظ على نظامه لمدة طويلة نسبيا. لكن سنوات عديدة مضت قبل أن يحقق انتصارا حاسما. فقد ظل النظام لسنوات غير

راسخ القدمين، وتعرض للعديد من الانقلابات ومؤامرات التخريب التي قادها، أو اشترك في معظمها، الضباط. وسوف نتعرض هنا لاثنتين من تلك المحاولات.

محمود الروسان، وهو أيضا من أصل أردني غير بدوي، وينتمي لعائلة كبيرة من عجلون<sup>(١٩)</sup> في ١٩٤٨، كان «الروسان» برتبة الرئيس (نقيب) الركن ضمن قوة الكتبية الرابعة التي تقاتل في اللطرون<sup>(٢٠)</sup> وفي ١٩٥٦، أصبح برتبة العقيد. وكانت آراؤه متطابقة مع آراء أبو نوار، لكنه تخلف عن «أبو نوار» وأصدقائه في تولي مناصب القيادة الرئيسية بعد خروج جلوب، بالرغم من أنه أقدم منهم في الخدمة<sup>(٢١)</sup>. وفي يونيو ١٩٥٦، ألقى القبض على الروسان، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، كما حوكم معه عدد من الضباط الآخرين. ولكن أطلق سراحه ونقل إلى العمل بالخارجية، وعمل سفيراً لدى الولايات المتحدة<sup>(٢٢)</sup>. وبعد قيام الانقلاب العراقي في يوليو ١٩٥٨، ألقى القبض عليه مرة أخرى مع ١١ من الضباط، من رتبة الرائد والعقيد، إضافة إلى ٤ من المدنيين، وحكم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات<sup>(٢٣)</sup>.

وفي مايو ١٩٥٩، اكتشفت مؤامرة، موالية لمصر، بين ضباط الفيلق وألقى القبض على المتآمرين جميعاً. وكان على رأسهم أمير اللواء صادق الشرع. وهو - مثل عبد الله التل - من مواليد إربد. كان في ١٩٤٨ في الحادية والثلاثين من عمره، برتبة الرئيس، ورئيس عمليات اللواء الأول. في ١٩٥٥، أنهى دورة ضباط الأركان بكمبرلي. وبعد عودته، أخذ ينتقد انجلترا بسبب تغفل النفوذ اليهودي فيها. لم يعرف عنه تأييده لحركة على أبو نوار، لكن حسين بدأ يشك فيه ابتداءً من عام ١٩٥٨، وبعد القبض عليه، حكم عليه بالإعدام في يوليو ١٩٥٩، لكن الحكم لم ينفذ. وفي صيف ١٩٦٢، أفرج عنه وسمح له بالعمل كمستشار عسكري بالكويت<sup>(٢٤)</sup>. انتظم المنفيون الأردنيون بالقاهرة فيما أسموه «المجلس الثوري». وفي ربيع ١٩٦٢، كان هذا المجلس يتكون من خمسة مدنيين، ومثلهم من الضباط هم : عبد الله التل، على أبو نوار، على الحيارى، صبحي طوقان، محمود موسى<sup>(٢٥)</sup>. وكان محمود موسى عقيداً بالفيلق، وهرب من الأردن بعد ١٩٥٧<sup>(٢٦)</sup>.

وفي أثناء مؤتمرات القمة العربية في منتصف ١٩٦٢، حدث تقارب بين ناصر وحسين، فأصبح المنفيون بالقاهرة عبئاً على الحكومة المصرية. وتوقف ناصر عن محاولاته للإطاحة بحسين، وتلاشى «المجلس الثوري» الأردني، الذي كان عديم النفع. وتراجع ناصر بعد أن فشلت جميع محاولاته لفرض هيمنة مصر في معظم البلاد العربية. وعلى عكس كل التوقعات، بقي الملك حسين برغم محاولات أعدائه، ورفع المنفيون بالقاهرة، من السياسة الضباط الأردنيين، رايات التسليم. وفي أواخر ١٩٦٤ صدر العفو عنهم، وفي ١٩٦٥، عاد عبد الله التل وأبو نوار والحيارى إلى الأردن، عودة التائب النادم. وقد أراد حسين بهذه الخطوة أن يؤكد على أنهم لم يكونوا يشكلون عليه خطراً ذا بال.

- 1- MER 1960, 328-30.
- 2- S.E.Finer, The man on horseback, London, 1962, 2.
- 3- عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة ١٩٥٩، ص ٨٨.
- 4- نفسه، ٥٨٩.
- 5- نفسه، ص ٩٩.
- 6- عارف العارف، النكبة، ج ٦ : سجل الخلود، صيدا وبيروت ١٩٦٢، ص ١٨٣.
- 7- Camille Chamoun, Crise au Moyen- Orient, Paris 1953, 326.
- 8- Hamizrah Hehadash, Vol. 7, 292.
- 9- Peter Young, Beduin Command, London 1956, 173-4.
- 10- J.B.Glubb, A soldier with the Arabs, London 1957, 434.
- 11- Hamizrah, Vol. 8, 308; MEJ, Vol. 11, 297.
- 12- Glubb, loc. cit.
- 13- عارف العارف، ص ١٨١ : 185. Young.
- 14- MER 1960, 327.
- 15- Be; eyney oyev, Tel Aviv 1954, 123-217.
- 16- Hamizrah, Vol. 7, 292.
- 17- نفسه، ج ٨، ص ٥٨.
- 18- MER 1960, 327-8.
- 19- MER 1960, 327; Hamizrah, Vol. 10, 368 : عارف العارف، ص ١٨٣ والأسبوع العربي، بيروت، ٣ أغسطس ١٩٦٤.
- 20- صوت العربية، بيروت ٣٠ أبريل ١٩٦٢.
- 21- عبد الله التل، ص ١٠٣ ; 62, Young.

## (١٢) لبنان

يحتل لبنان مكانا فريدا بين الدول العربية. فهو البلد الوحيد الذي لا يشكل المسلمون فيه أغلبية واضحة. كما أن معدل دخل الفرد في لبنان يزيد على ضعف نظيره في أى من بلاد الشرق الأوسط. - باستثناء إسرائيل - ويتمتع سكانه بمستوى اجتماعى وثقافى أعلى. وقد أسهم وجود إسرائيل فيما يتمتع به لبنان من استقلال، بالرغم من عدم الإقرار بتلك الحقيقة. فـلبنان هو البلد الوحيد المستفيد اقتصاديا، من المقاطعة العربية لإسرائيل.<sup>(١)</sup>

ولبنان بطوائفه المتعددة، ليس للدولة فيه دين رسمى، وتسير الحياة السياسية فيه على هدى ميثاق ١٩٤٣، غير المدون. وهناك إقرار عام بأن عدد السكان المنتمين إلى الطوائف المسيحية المتعددة يزيدون على النصف بقليل. وتجرى الانتخابات لمجلس النواب على أساس طائفى، فمقابل كل خمسة من النواب المسلمين والدروز هناك دائما ستة من المسيحيين، وعليه فإن المجموع دائما يكون حاصل الضرب في الرقم ١١. كان المجموع في البداية ٥٥، وكان ٧٧ في وقت آخر، وأحيانا ٤٤، وهو الآن ٩٩. ورئيس الجمهورية مسيحي مارونى، ورئيس الوزراء مسلم سنى، ورئيس البرلمان مسلم شيعى، وقائد الجيش من الدروز\*. لكن هناك شك كبير في وجود أغلبية مسيحية الآن. ومن المحتمل أن يكون المعدل الكبير للزيادة الطبيعية في أعداد المسلمين والدروز، وتدفق المسلمين السوريين على لبنان وهجرة المسيحيين اللبنانيين إلى بلاد أجنبية، قد أحال الأغلبية المسيحية إلى محض خيال. وللحفاظ على الأوضاع القائمة، فلم يجر أى إحصاء رسمى للسكان في لبنان منذ ١٩٣٢.

ومن المبادئ المتفق عليها ضمنا في لبنان، تحجيم الجيش. فعدد الجيش مع الشرطة في ١٩٦٥، لم يكن يزيد على ١٠ آلاف رجل. وإذا استدعى الأمر حشد اللبنانيين، سواء عن طريق التجنيد الإجبارى أو التطوع، فسوف يظل المسيحيون أقلية، وهو أمر لا يطيّقونه. واللبنانيون لا أوهام لديهم حول قيمة جيشهم إذا ما نشبت حرب، حتى ولو كان أكبر حجما، وهم يفضلون إنفاق أموالهم في أشياء أكثر جدوى. ولذلك فإن الدور الذى يلعبه الجيش والضباط في لبنان مختلف تماما عن ذلك الدور في البلاد العربية الأخرى. وعندما أصبح هذا الجيش جزءا من السياسة الداخلية، فإنه لم ينتهك الدستور، بل عمل على الحفاظ عليه.

فمنذ جلاء القوات الفرنسية عن لبنان في ١٩٤٦، واللواء فؤاد شهاب يتولى قيادة الجيش

\* مارونى

اللبناني، وهو سليل واحدة من أعرق العائلات المارونية. وهو من مواليد ١٩٠٣، تلقى تعليمه العام والعسكري في العشرينات بالمدرسة العسكرية بدمشق، ثم بأكاديمية سان سير ومدرسة الحرب العليا بفرنسا، وقد خدم مع قوات الانتداب الفرنسي، وهو متزوج من فرنسية. وكان أول ظهور شهاب على الساحة الداخلية اللبنانية في سبتمبر ١٩٥٢. ففي تلك السنة، نشب صراع سياسي، كانت وراءه أزمة اقتصادية حادة مصحوبة بالبطالة وارتفاع في الأسعار. وقد كان الرئيس بشارة الخوري هو المرمى الرئيسي للنقد، حيث استشرى الفساد في عهده، واستغل أفراد عائلته منصبه وكسبوا ثروات طائلة. وفي ١٥ سبتمبر، أعلن الإضراب العام لتعزيز المطالبة باستقالة الرئيس. كما طالب رئيس الوزراء، صائب سلام، باستقالة الرئيس الخوري. وفي ١٧ سبتمبر طلب الرئيس إلى حسين العويني تشكيل الوزارة. وقبل الأخير الطلب، شريطة أن يؤيده شهاب والجيش، وأن يتدخل الجيش لقمع الإضراب. لكن شهاب أوضح أن الجيش لن يكون أداة لانتهاك القانون وإراقة الدم اللبناني. وكان هذا الرد بمثابة القول الفصل في مصير بشارة الخوري. وفي الثانية من بعد ظهر الأول من سبتمبر\* قدم الرئيس استقالته. وكانت آخر خطوة سياسية له هي تعيين شهاب رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية والدفاع.

كان شهاب يعتبر وزارته مجرد حكومة مؤقتة، بل وكان يرفض أن يطلقوا عليه المرشح للرئاسة. وقد أعلن في أحد بياناته للشعب: «لقد توليت الحكم وفقا للدستور. كي يتمكن مجلس النواب، السلطة الشرعية في البلاد، من انتخاب رئيس للجمهورية»<sup>(٩)</sup>. وفي ٢٣ سبتمبر انتخب كميل شمعون رئيسا للجمهورية، واستقال شهاب وعاد إلى الجيش. فقد لعب دوره السياسي باعتباره قائدا للقوات المسلحة، في ظروف استثنائية، ويهدف بإبقاء الجيش بعيدا عن السياسة. كذلك كان هذا هو موقفه أثناء الحرب الأهلية اللبنانية في ١٩٥٨. عندما احتدمت الأزمة، مرة أخرى، حول شخص الرئيس. قالدستور يمنع إعادة انتخاب الرئيس لأكثر من ست سنوات. وكان شمعون يظهر ولاء متطرفا للغرب ويتملكه، في الوقت نفسه، طموح شديد ورغبة عارمة لتغيير الدستور كي يتمكن من الاستمرار لمدة رئاسية أخرى. لم يكن ذلك هو السبب الوحيد للحرب الأهلية، لكنه بمجرد إعلان تخليه عن تلك النية انتهت الحرب. وكان شمعون واقعا تحت ضغوط المعارضة الداخلية و ج.ع.م من جهة، وضغوط الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد رفض الجيش اللبناني التدخل في القتال، وعلى مدى حوالي نصف العام، من مارس إلى يوليو ١٩٥٨، كان الجيش هو الجهة الوحيدة التي لم تطلق النار على أحد، أو يطلق عليها النار من جانب أحد. وربما كانت أحد الاعتبارات التي وضعها قائد الجيش نصب عينيه، هي مجرد الإبقاء على الجيش وضمان وجوده. وعلى أية حال، فلم يكن ذلك الجيش الهزيل

\* المقصود، غالبا، أكتوبر.



بقادر على حسم الموقف، وربما لو صدرت الأوامر إلى ضباطه بالعمل، لكن ذلك سببا في انقسامه مثل بقية أهل البلاد. وقد ظل الجيش، بفضل عدم تدخله، الكيان الوحيد بالبلاد القادر على السيطرة، وأمكن لقائده أن يكون حكما مقبولا من جميع الأطراف.<sup>(٣)</sup> وبعد أن أعلن شمعون عدم ترشيح نفسه للمرة الثانية، انتخب شهاب رئيسا للجمهورية.

وقد مارس الرئاسة في البداية كما لو كان قائدا للجيش، لكنه، على عكس رؤساء الدول الآخرين من الضباط في العالم العربي، كان رئيسا شرعيا منتخبا. وقد قال ذات مرة: «لست أنا من اختاره اللبنانيون، إنما أنا مجرد شاهد على عجزهم عن اختيار رجل آخر».<sup>(٤)</sup> وهي كلمات لا يمكن أن تصدر عن ديكتاتور عسكري.

لقد رأى بعض المراقبين في انتخاب قائد للجيش كرئيس للجمهورية، شكلا من أشكال استيلاء الجيش على السلطة. فقبل انتخاب شهاب بأسبوعين، كان قاسم قد قام بانقلابه في العراق. وبعد ذلك بثلاثة شهور وقع انقلاب عبود في السودان. لكنه مجرد تشابه سطحي، فرئاسة شهاب كانت بالفعل نقيضا للديكتاتورية العسكرية.

وقد اتضح هذا فيما بعد، عندما انتهت السنوات الست لرئاسة شهاب في صيف ١٩٦٤. فقد كان - بعكس سابقه - يلقي الاحترام داخل لبنان وخارجه، وكان كثيرون يحثونه على الاستمرار في الرئاسة. وكان بإمكانه الحصول على أغلبية الثلثين، داخل البرلمان، اللازمة لتعديل الدستور، لو أراد. لكنه أصر على ترك الرئاسة، وهو ما فعله. وفي ١٨ أغسطس، انتخب شارل حلو كرابع رئيس للجمهورية اللبنانية. وفي ٢٣ سبتمبر أقسم اليمين الدستورية، واعتزل شهاب الحياة العامة.

لم يستثن لبنان من محاولة للانقلاب. لكنها كانت محاولة محدودة، وفشلت سريعا لتؤكد على وضعية لبنان الفريدة وظروفه الخاصة.

أما المتآمرون، فكانوا مجموعة من صغار الضباط من أعضاء الحزب القومي السوري. وقد ظهرت فكرة الانقلاب، للمرة الأولى، في صيف ١٩٦١ خلال لقاء بين الدكتور عبد الله سعادة (وهو ليس أخا لأنطون سعادة) الذي تولى «زعامة» الحزب منذ ١٩٦٠، وبين النقيب شوقي خير الله. وكان نجاح الضباط السوريين في الانفصال عن ج.ع.م، مشجعا للحزب القومي على التخطيط للقيام بانقلاب في لبنان. وكالعادة، ظنت العناصر المدنية والعسكرية - كل من جانبه - أن سلطة القرار في النظام الجديد، ستكون بيده وحده. وكان المتمردون يعرفون ضد من يتحركون أكثر من معرفتهم بما يريدون. كانوا ضد الإقطاع، وضد مصر، وضد الشيوعية، وضد الطائفية، ومعادين، بصفة خاصة، لتزايد النفوذ الإسلامي في لبنان. وكان هدفهم النهائي، بل وهمهم المطلق - حسب تعاليم الحزب - هو إقامة «سوريا بحُدودها الطبيعية»، التي تضم لبنان وسوريا والأردن والعراق، على أسس علمانية وعلى أرضية العداء للقومية

العربية<sup>(٥)</sup> وقد وضعت خطة تفصيلية للانقلاب، حددت فيها أنوار الحزب ووحدات الجيش في احتلال مقر الحكومة، والقبض على القيادات العسكرية والمدنية. وتحدثت ليلة ٣٠ ديسمبر ١٩٦١، حيث يكون الضباط في إجازة، موعداً للانقلاب.

وفي التاسعة من مساء يوم ٣٠ ديسمبر، تحرك النقيب فؤاد عوض بسريرته المكونة من ٩٠ رجلاً و ١٣ عربة مدرعة وتسع عربات جيب، من طرابلس قاصداً بيروت. ووصلت القوة إلى بيروت في الثانية صباحاً، حيث انضم إليها النقيب خير الله مع ٢٠ مسلحاً من أعضاء الحزب. وقد نجحوا في اقتحام مقر وزارة الدفاع واحتلال الطابق الأرضي، لكن الضباط في الطابق الأعلى رفضوا التسليم، واستدعوا القوات الأخرى الموجودة بالمدينة. وبعد تراشق بالأسلحة داخل المبنى تراجع المتمردون. وفي الرابعة صباحاً فروا من بيروت. لكن مجموعة من ١٧ من أعضاء الحزب القومي السوري تمكنوا من القبض على الزعيم أول (عميد) يوسف شميوط والزعيم (العقيد) عبد القادر شهاب في منزليهما. كما قتلوا، خلال العملية، ثلاثة من الضباط وجرحوا جنديين. وكان المتمردون قد اقتادوا معهم الضباط الذين اختطفوهم، وأطلقوا سراحهم في طريق عودتهم ظهر ٣١ ديسمبر عند منطقة المتن.

تجمع المتمردون عند قرية ديك المحدى الجبلية، التي تبعد عن بيروت بحوالي ثمانية أميال، وهي موطن أسد الأشقر، أحد أعضاء المجلس الأعلى للحزب القومي السوري الذي كان منزله المستودع الرئيسي لسلح الحزب. وقامت قوات الحكومة بتطويق القرية. وبعد ساعتين من تبادل إطلاق النيران تمكن بعض المتمردين من الهرب، ولم يستسلم الباقيون إلا في اليوم التالي، بعد تدمير منزل أسد الأشقر. واستمرت الاشتباكات المنقطعة بالجبال القريبة من ديك المحدى حتى ٣ يناير ١٩٦٢. وفي أول يناير، صدر قرار بحل الحزب القومي السوري في لبنان.

كانت الخسائر فادحة. فقد بلغ عدد القتلى، حسب البيان الرسمي: ٢٧ قتيلاً، منهم ستة من قوات الأمن، واثنان من الأعضاء اللبنانيين بالحزب القومي، و ١٩ من جنسيات أجنبية مختلفة معظمهم من السوريين واللجئتين الفلسطينيين. كما اعتقل أكثر من ٢٤٠٠ شخص. وألقي القبض على خير الله، في ١١ يناير، ببيروت، وعلى فؤاد عوض في ٢٠ يناير<sup>(٦)</sup>. وفي نوفمبر ١٩٦٣، حكم عليهما، مع ستة آخرين، بالإعدام. وقد خفف الحكم، فيما بعد، إلى السجن المؤبد.

ويمكن تفرد الانقلاب اللبناني في التعاون الوثيق بين ضباط الجيش والمدنيين من قادة الحزب. وسعى زعماء الحزب لطلب المساعدة من الجيش، لاحتياج تفسيراً. أما سعى الضباط لضمان دعم المدنيين، فلم يكن نابهاً من ولأنهم لمبادئ الحزب وبنائه التنظيمي، بقدر ما كان راجعاً إلى تقديرهم الواقعي لضعف الجيش اللبناني. ومن السمات المهمة التي تلفت النظر في

الانقلاب اللبناني اشترك عدد كبير من غير اللبنانيين فيه. فمن بين ٢٢٢ مدنيا ضمهم قرار الاتهام في ٩ مايو ١٩٦٢، كان هناك ٥٤ سوريا و ٢٠ من اللاجئين الفلسطينيين. ومن بين القتلى الـ ٢١ من المدنيين كان هناك ١٩ من غير اللبنانيين. وكان من نتائج الانقلاب الفاشل، قيام الحكومة اللبنانية خلال عام ١٩٦٢، باتخاذ إجراءات لتشديد الرقابة على اللاجئين. لقد كان الانقلاب برمته «ذا طبيعة هزيلة... وكان التطرف شديد الوضوح»<sup>(٧)</sup> وقد أسدل الحادث ستارا على الحزب القومي السوري.

١- M. Shefer Hashpa'at ha-qera ha-kalkali ha- arawi-yisra'eli al kalkalat -artsot araw, Hamizrah Hehadash, Vol. 14, 158-84; Michael shefer, Les Consequences du boycottage arabe sur les economies arabes et israeliennes, Les Temps Modern, No. 253 Bis, Paris 1967, 925-67.

٢- الحياة، ١٩ سبتمبر ١٩٥٢.

٣- Kamal Salibi, Lebanon and Fuad Chehab, 1958-1964, Middle Eastern studies, London, April 1966, 211-26.

٤- Pierre Rondot, Quelques reflexions sur l'experience Politique du Chehabisme au Liban, Orient, no. 16, 1960, 46.

٥- Labib Zuwiyya- Yamak, The Syrian Social Nationalist Party, An ideological analysis, Cambridge, Mass, 1966, Passima.

٦- Pierre Rondot, Le mouvement du 31 decembre 1961 au Liban, Orient no. 34, 1965, 7-24; MER 1961, 398-404; MEJ, Vol. 16, 1962, 200.

٧- The Economist, London, 6 January, 1962.

## القسم الثانى أنماط الانقلاب العسكرى

---

«راى هيلل جمجمة تطفو فوق صفحة الماء. فخاطبها بقوله :  
لأنك لم تُفرقى الآخرين فقد أغرقوك، وفى النهاية سيغرق من أغرقوك.»  
من أقوال الآباء، ١١-٦



## (١) التعريفات والتصنيف

تعددت الانقلابات ومحاولات الاستيلاء على السلطة، من جانب ضباط الجيش العرب، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت هناك حاجة إلى بعض الجهد لتصنيفها. وسوف يساعد مثل هذا التصنيف على توضيح بعض المسائل المهمة التالية :

لماذا أصبح الحكم العسكرى هو الشكل التقليدى للحكم فى بلاد عربية بعينها؟ هل يمكن اعتبار قيام الانقلابات العسكرية وقيام حكم الضباط ضرورة تاريخية؟

هل أصبح هناك إدراك لتعدد تلك الانقلابات وتكرارها الدورى؟

ما أوجه الشبه والاختلاف بين الانقلابات المختلفة فى البلدان المتعددة؟

ما الذى يعدد نجاح، أو فشل، أى انقلاب فى تحقيق أهدافه؟

ومن المفترض فى أى تصنيف أن يكون علميا إلى حد ما، ويوضح الجوانب المشتركة بين الظواهر المختلفة، بينما يتغاضى عن الظاهرة العابرة والمنفردة.

وهذه هى الطريقة التى يتبعها أى تفكير نظرى، خاصة فى مجال البحث الاجتماعى الذى يسعى إلى تحديد القوانين التى تربط بين جزئيات الظاهرة موضع البحث.

وهناك أكثر من ٣٥ انقلابا ومحاولة انقلاب قام بها ضباط الجيش العرب خلال الثلث الثانى من القرن العشرين، قابلة للجدولة والتصنيف. كما أن هناك عددا من المعايير التى تحكم خطتنا.

وبداية، فإنه من الضرورى التمييز بين الحكم العسكرى وحكومة مدنية يرأسها رجل عسكرى. فالضابط، شأنه شأن الرئيس، ليس علامة، فى حد ذاته، على وجود حكم عسكرى. وعلى مدى الأعوام المائة الأخيرة - ولا حاجة بنا للرجوع أكثر من ذلك - كان هناك أكثر من مثال لحكومة مدنية ترأسها شخصية عسكرية، فالرؤساء جرانت (١٨٦٩ - ١٨٧٧) وايزنهاور (١٩٥٣ - ١٩٦١) فى الولايات المتحدة، ومكماهون (١٨٧٣ - ١٨٧٩) فى فرنسا، وهندنبرج (١٩٢٥ - ١٩٣٤) فى ألمانيا، كانوا جميعا من ضباط الجيش السابقين، وصلوا إلى الحكم بعد أن حققوا شهرة عسكرية. لكنهم انتخبوا كرؤساء طبقا لقواعد دستورية.

وفى ممارستهم لسلطاتهم، فإنهم لم يعتمدوا على الجيش بأكثر مما فعل من سبقوهم من الرؤساء. فهم لم يستولوا على السلطة بواسطة انقلاب، ولم يقيموا حكما عسكريا، ولم يسعوا

إلى البقاء فى مناصبهم مدداً أطول من تلك المحددة للرئيس.

ولايمنى هذا أن هؤلاء الرجال كانوا نموذجاً للديمقراطية أو التقدم، لكنهم أيضاً، لم يكونوا مثالا للديكتاتورية. ويدخل فؤاد شهاب، الرئيس اللبناني فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٤، ضمن هذه المجموعة.

أما حالة الجنرال ديغول، فهى حالة فريدة من نوعها. فقد جاء صعوده إلى رئاسة فرنسا فى ١٩٥٨، كنتيجة مباشرة لتمرد عسكري تزعمه «ماسو» و «سالان». بل إن ديغول لم يكن يعمل بخدمة الجيش آنذاك، ناهيك عن أنه لم يكن يتولى منصباً قيادياً. وفى إبريل ١٩٦١، عندما تمرد الجنرالات «شال» و «زيلر» و «جوهو» و «سالان»، ليفرضوا عليه مطالب المستعمرين (بكسر الميم) والجيش فى الجزائر، لم يرضخ للضغوط، وقام بقمع ذلك التمرد العسكري.

وطيه، فليس من الضروري أن يؤدى كل نظام يجئ عقب انقلاب عسكري إلى ديكتاتورية عسكرية. ففي سوريا، أيضاً، كان الحكم الذى أعقب نظام الشيشكلى فى ١٩٥٤ واستمر حتى ١٩٥٨، والناشئ عن تمرد عسكري، حكما برلمانيا، حتى برغم تدخل الضباط المتواصل والمقزائد.

والجدول التالى للانقلابات ومحاولات الانقلابات الفاشلة، لايشمل :

أ - الحكومات التى ترأسها العسكر وفقاً للدستور الوطنى السارى فى ذلك الوقت. مثال ذلك رئاسة «نور الدين محمود»، رئيس الأركان العراقى للوزارة من نوفمبر ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٢، ورئاسة «شهاب» للوزارة اللبنانية فى ١٩٥٢، ثم رئاسته للجمهورية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤.

ب - التجمعات والنشاطات السرية للضباط التى لم تكن محاولة مباشرة للاستيلاء على السلطة. مثال ذلك الحركات السرية الموالية للآلان فى الجيش المصرى فى ٤١ - ١٩٤٢، ونشاطات عبد الله التل ضد ملوك الأردن.

ج - الإعداد لانقلابات عسكرية ثم إلغاؤها أو إحباطها قبل الموعد المحدد لتنفيذها، والتى لم ينشأ عنها أى عمل. ومثال ذلك تأمر الطيارين العراقيين للإطاحة بعارف فى سبتمبر ١٩٦٤.

د - الهبات التى لم يكن البادئ بها ضباط الجيش. ومثالها التمرد الجماهيرى فى الأردن فى ديسمبر ١٩٥٥ ضد انضمام البلاد إلى حلف بغداد، وكذلك القلاقل والإضرابات التى شهدتها سوريا فى إبريل ١٩٦٤، ثم التمرد السودانى فى أكتوبر ١٩٦٤، الذى أنهى ديكتاتورية «عبود» العسكرية.



## انقلابات الضباط العرب وحملاتهم الانتكاشية

| سلسلة | التاريخ        | البلد  | الملك                                 | توصيف القيادة  | القسم                                      | الرسالة   | رد الامم المتحدة             | النتيجة | الهدف والتمنية  |
|-------|----------------|--------|---------------------------------------|--|--|---|------------------------------|---------|---|
| ١     | ٢٦ أكتوبر ١٩٢٦ | العراق | بكر صلي                               | رائد رئيس الزكزاقي بالصفين<br>مع رساء الزكزاقي                     | مكاتب مستشارية                             | محل عسكري لم يلق مقاومة                           | سلس                          | النجاح  | إسقاطات صفاء لم تنجح<br>حكومة مدنية برعاية عسكرية<br>انقلابت إلى ديكتاتورية عسكرية<br>مدمجة.    |
| ٢     | ١١ أغسطس ١٩٢٧  | العراق | بطلان                                 | ضباط حيدان   | ديكتاتورية عسكرية                          | اتخاذ زعيمين من جانب<br>وحدات الجيش لم يلق مقاومة | سلس                          | النجاح  | إعادة الحكم الأموي ونجاحه<br>استقرار نسبي   |
| ٣     | ٢٤ ديسمبر ١٩٢٨ | العراق | مجموعة السنية<br>بعضاء في فروع السنية | ضباط حيدان   | مكاتب مستشارية                             | الاضطراب من جانب الجيش<br>والاضطراب بالمل         | سلس، مكاتب<br>الاضطراب بالمل | النجاح  | تحيين فروع السنية برعاية فروعها   |
| ٤     | أبواب ١٩٢٩     | العراق | مجموعة السنية                         | ضباط حيدان   | مكاتب مستشارية                             | الاضطراب بالمل                                    | سلس، مكاتب<br>بالاضطراب      | النجاح  | تحيين مع الاقرب رساء على الصوف  |
| ٥     | ٢١ فبراير ١٩٤٠ | العراق | الزعم العربي                          | ضباط كزار و ضباط حيدان   | مكاتب مستشارية ومجموعة<br>مسانسة من الضباط | الاضطراب في الجيش<br>والمعز بالفرار               | سلس، فروع<br>بالاضطراب       | النجاح  | تشكيل حكومة جديدة برئاسة فروع<br>السيد  |
| ٦     | ١ فبراير ١٩٤١  | العراق | الزعم العربي                          | ضباط كزار و ضباط حيدان<br>على الضباط بالفرار و ضباط<br>على الكلاسي | مكاتب مستشارية                             | الاضطراب في الجيش<br>والمعز بالفرار               | سلس                          | النجاح  | حكومة جديدة من الفلاحين<br>الاضطراب، عسكريين ومثقفين  |
| ٧     | ٣ أبريل ١٩٤١   | العراق | الزعم العربي مع<br>بعضاء على الكلاسي  | ضباط كزار و ضباط حيدان<br>على الضباط بالفرار و ضباط<br>على الكلاسي | مكاتب مستشارية                             | الاضطراب في الجيش<br>والمعز بالفرار               | سلس، فروع<br>بالاضطراب       | النجاح  | حكومة برئاسة زعيمين على الكلاسي<br>تعتمد على الاطراف من الفلاحين<br>والاضطراب، فروعاً و فروعاً. |
| ٨     | ٣٠ مارس ١٩٤٩   | سوريا  | هشام الزعيم                           | ضباط كزار و ضباط حيدان<br>على الضباط بالفرار و ضباط<br>على الكلاسي | مكاتب مستشارية                             | الاضطراب في الجيش<br>والمعز بالفرار               | سلس                          | النجاح  | إسقاطات صفاء، الاضطراب مع<br>فروعها، الضباط بالفرار<br>ديكتاتورية عسكرية مدنية.                 |
| ٩     | ١٤ أغسطس ١٩٤٩  | سوريا  | سلس                                   | الاضطراب في الجيش<br>والمعز بالفرار                                | مكاتب مستشارية                             | الاضطراب في الجيش<br>والمعز بالفرار               | سلس                          | النجاح  | سقوط اطمس العسكريين و فروع<br>الاضطراب، فروعاً و فروعاً و فروعاً<br>والاضطراب.                  |

## تابع انقلابات القباط العرب وحاولاتهم الانقلابية

| مسلّم | التاريخ        | البلد   | اللائحة                                      | توصيف القيادة  | العضم                         | الرسيلة                              | رد الفعل الداخلي                                 | النتيجة | الهدف والمصلحة  |
|-------|----------------|---------|--|--|-------------------------------|--------------------------------------|--|---------|---|
| ١٠    | ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ | سوريا   | الابن الديقكسي                               | فيلد فورقة بالشرق مع اكرم فلاح الحوراني                              | يقعد على الجيش الشعبية وقصيرة | سلس                                  | سلس  | النجاح  | التحلل التدريجي من حكومة مدنية<br>تخضع على الجيش إلى ديكتاتورية<br>عسكرية سائرة |
| ١١    | ٢١ نوفمبر ١٩٥١ | سوريا   | الابن الديقكسي                               | ديكتاتور عسكري   | رئيس حكومة<br>يساندها الجيش   | اعتقالات                             | سلس  | النجاح  | التحلل التدريجي من حكومة مدنية<br>يخضعها الجيش إلى ديكتاتورية<br>عسكرية سائرة   |
| ١٢    | ٢٣ يناير ١٩٥٢  | مصر     | تنظيم القباط الأحرار                         | تنظيم من ضباط البيان وممثل<br>الليبراليين                            | ملكى استورية                  | عمل عسكري وقطرية<br>ضمنية            | سلس  | النجاح  | إصلاحات في مجالات عديدة   |
| ١٣    | ٢٥ فبراير ١٩٥٤ | سوريا   | فيسال الخراسي<br>محمدين قسان جليل<br>أبو صاف | قادة وحدات عسكرية في شمال<br>الشرق المؤثر بالثوار مع لمراتب<br>عديدة | ديكتاتورية عسكرية             | نزود عسكري                           | مظاهرات بطبق<br>عدم شعبي قوي<br>مظاهرات اشتباكات | النجاح  | إعادة الحياة الريفية  |
| ١٤    | ٢٦ فبراير ١٩٥٤ | مصر     | خالد مصطفى الدين                             | ضباط ميدان من سلاح<br>الفرسان ويخدم من القضاة<br>اليساريين           | محس قيادة الثورة              | والثقل<br>الانقلابي المحسوب بالتهديد | من جانب الأحرار<br>المتشجع                       | النجاح  | عودة الحياة ونظمية النظام   |
| ١٥    | ٢٦ مارس ١٩٥٤   | مصر     | لحسن وهامر                                   | محس قيادة الثورة وبناحية<br>الاستبلا                                 | تجرب                          | الفر بابات ومظاهرات للديباط          | سلس  | النجاح  | الحكم المطلق لجيش قيادة الثورة  |
| ١٦    | ١٣ أبريل ١٩٥٧  | الاربن  | علي أبو تار                                  | ضباط كبار وضباط ميدان<br>بارزوا                                      | ملكى استورية                  | إعداد لقررة عسكري                    | مظاهرات يقبل الضباط<br>من رجال النظام            | الफल    | تجس سياسات مصر الداخلية<br>والخارجية  |
| ١٧    | ١٤ يناير ١٩٥٨  | العراق  | لحسن وهامر                                   | تنظيم القباط البيان  | ملكى استورية                  | عمل عسكري عتيف                       | سلس  | النجاح  | استقرار السياسات السابقة في ظل<br>ديكتاتورية عسكرية سائرة                       |
| ١٨    | ١٧ فبراير ١٩٥٨ | السودان | إبراهيم جبه                                  | فلاح الجيش   | جمهورية عسكرية                | انقلاب عسكري يتشجع من<br>الحكومة     | سلس  | النجاح  | استمرار السياسات السابقة في ظل<br>ديكتاتورية عسكرية سائرة                       |

تابع انتقالات الضباط العرب ومحللاتهم الانتقالية

| الهدف والمصلحة  | النتيجة  | رد الفعل القوي                   | الوسيلة                         | التنظيم                 | توصيف القيادة   | اللائحة                       | البلد   | التاريخ        | مستعمل |
|---|----------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|---|-------------------------------|---------|----------------|--------|
| الانتقال مع م.ع.م   | الانفصال | انتقالات سورية بالدمشق           | ثبوت عسكري بتمه م.ع.م           | حكم قاسم راسيل          | ضباط كبار وضباط ميدان بالدمشق                         | عبد الهادي الشواف             | العراق  | ٨ مارس ١٩٥٩    | ١٩     |
| -   | الانفصال | سلس                              | التهديد باستخدام القوة العسكرية | عونه                    | ضباط كبار   | ع.ر. شتات<br>ر.ب.أ. حامد      | البحران | ٢٢ مايو ١٩٥٩   | ٢٠     |
| -   | الانفصال | سلس                              | ثبوت عسكري                      | عونه                    | ضباط ميدان  | علي حامد                      | البحران | ١٠ فبراير ١٩٥٩ | ٢١     |
| الانتقال سديا مع م.ع.م  | الانتقال | سلس ومهينة                       | انقلاب عسكري                    | الحكم المصري في سوريا   | ضباط كبار   | الكردي، الانتقالي<br>فهمان    | سوريا   | ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ | ٢٢     |
| تفاني العرب الاجتماعي القوي<br>السوي للحكم                        | الانفصال | سلس                              | ثبوت عسكري                      | جهازية سورية            | ضباط صغار والعرب<br>الاجتماعي القوي السوري            | الامام مريض ومضاي غير الله    | لبنان   | ٢١ ديسمبر ١٩٦١ | ٢٣     |
| الانتقال مع مصر   | الانتقال | مقاومات                          | الانتقالات                      | جهازية سورية            | قيادة الجيش   | ذكر الدين، الانتقالي<br>فهمان | سوريا   | ٢٨ مارس ١٩٦٢   | ٢٤     |
| إعادة الوحدة مع مصر   | الانفصال | مقاومات                          | ثبوت عسكري                      | نظام عسكري              | ضباط ميدان بحري                                       | جاسم طعان                     | سوريا   | ٢١ مارس ١٩٦٢   | ٢٥     |
| إعادة الجمهورية: الانتقال مع مصر<br>في السياسة الخارجية والواقعية | الانتقال | سلبية في البداية ثم<br>حرب أهلية | ثبوت عسكري بتهيد                | مجلس انتقالي            | رئيس الإركان  | عبد الله السطاط               | البحرين | ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ | ٢٦     |
| الانفصال بين الضباط والاحت. مدنية<br>الضباطين: وحدة مع مصر        | الانتقال | الاضطرابات مدنية                 | عمل عسكري بتهيد                 | بيكاتورية قاسم العسكرية | ضباط ميدان سابقين<br>وبالقديمة وبجيشين                | عبد السلام عارف               | العراق  | ٨ فبراير ١٩٦٢  | ٢٧     |
| تفاني الضباط والاحت. والانتقال مع<br>مصر والانتقال                | الانتقال | مقاومات                          | ثبوت عسكري                      | بيكاتورية عسكرية        | ضباط كبار وبجيشين                                     | لؤي الأتاسي                   | سوريا   | ٨ مارس ١٩٦٢    | ٢٨     |
| إعادة الوحدة مع مصر   | الانفصال | سلس                              | ثبوت عسكري                      | بيكاتورية عسكرية        | ضباط كبار وضباط ميدان                                 | جاسم طعان                     | سوريا   | ١٨ يناير ١٩٦٢  | ٢٩     |
| سيطرة البنية الانتقالي قديمة                                      | الانفصال | الانتقام                         | ثبوت عسكري ومقاومات             | بيكاتورية عسكرية        | ضباط كبار وضباط ميدان<br>قديمة المرسى القوي بالانتقال | مشر الوندري                   | العراق  | ١٢ فبراير ١٩٦٢ | ٣٠     |

## تابع انقلابات الضباط العرب وحملاتهم الانقلابية

| مستطيل | التاريخ        | البلد   | اللائحة  | ترصيف القيادة                   | القسم   | الهيئة                                 | رد العمل القمعي                                      | النتيجة                       | الهدف والمصلحة   |
|--------|----------------|---------|--|---------------------------------|---|--|--|-------------------------------|--|
| ٢١     | ١٨ نوفمبر ١٩٢٣ | العراق  | عبد السلام طراف                                | القيادة العليا للثكنات العسكرية | جنوب البعث<br>والجنود القمعي                              | محل عسكري طريف                         | سكنى   | النجاح                        | إنهاء الإضراب السياسية بها لها<br>البوابة بالانقسام على سيطرة<br>البعثكادونية العسكرية |
| ٢٢     | ٢١ سبتمبر ١٩٢٥ | العراق  | حارث عبد الرزاق                                | رئيس الفرقة الأولى<br>الضباط    | عبد الرحمن طراف   | محل عسكري                              | سكنى   | الاجل                         | إخماد بؤبؤ الوحدة مع مصر   |
| ٢٣     | ٢٣ حزيران ١٩٢٦ | سوريا   | صلاح جبهه وسام<br>حطيم                         | ضباط ميدان وريكاتير<br>البعث    | لجنة الضباط، صلاح<br>الطيطر، حلقو البوابة<br>الاستاذ لبعث | محل عسكري، مثال عظيم<br>إحصائيات عديدة | النجاح<br>تحول في بعض<br>اللائحة إلى مثال<br>والضباط | بدء حكم النظام البعثي المتطرف |  |
| ٢٤     | ٢٠ كانون ١٩٢٦  | العراق  | حارث عبد الرزاق                                | ضباط كوكب وريان                 | عبد الرحمن طراف   | ميدان سلطع                             | سكنى   | الاجل                         | تكرار لسياسة الانقلاب في سنجيد<br>١٩٢٥   |
| ٢٥     | ٨ سبتمبر ١٩٢٦  | سوريا   | سام حطيم                                       | ضباط ميدان، معظمهم من<br>الفرقة | هزيمة البوابة والريكاتير                                  | الإعداد للقمع                          | سكنى   | الاجل                         | -  |
| ٢٦     | ٢٧ ديسمبر ١٩٢٦ | السودان | خالد حسين طراد                                 | ضباط مطار                       | حكم جبهه عسكري  | ميدان سلطع                             | سكنى   | الاجل                         | -  |
| ٢٧     | ٤ تموز ١٩٢٧    | العراق  | الأميركي احمد محمد<br>الامعان محمد علي<br>عشان | قيادة الجيش                     | الاستاذ   | الانقلاب لم يلق طاقية                  | سكنى   | النجاح                        | إقامة نظام مستقل من بعض قاصر<br>على أيها العرب، الانقلابي                              |

توسيلات قيادات الانقلاب العسكري تمضي :

\* ضباط مطار : ملازم ثان، ملازم عقيد.

\*\* ضباط ميدان : رائد، ملقم عقيد.

\*\*\* ضباط مطار : ضابط، لواء، فريق، فريق أول، مشير.

ومن ناحية أخرى، فإن الجدول يتضمن نشاطات العصيان التي قادها الضباط وانتهت باستيلائهم على السلطة، أو إجبار الحكومة على انتهاج سياسة معينة، حتى لو كان ذلك بمجرد التلويح باستخدام القوة، مثل الضباط العراقيين السبعة الذين أجبروا القيادة السياسية في ١٩٣٩ على تعيين عبد الآله وصيا على العرش. وقد أدرجت الانقلابات من هذا النوع، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، وبغض النظر عن مشاركة الجماهير من عدمها.

وهكذا، فإن الجدول يرصد محاولات الضباط العرب للاستيلاء على السلطة، سواء بالانقلاب أو بفرض سياسة معينة على الحكومة القائمة، بغض النظر عن نجاح هذه المحاولات أو فشلها. وهذه الانقلابات، مانح منها وما فشل، ليست مجرد تدخل من جانب الضباط في السياسة، أو استغلال للقوة المسلحة من أجل تحقيق مكانة شخصية. إنها استعمال للقوة العسكرية من جانب قادة كل الجيش، أو وحدات معينة منه، واللجوء إلى العنف أو التهديد باستخدامه، لفرض سياسات تتعارض مع الدستور، وإقامة نظام يكون لقادة الجيش فيه اليد العليا في صنع القرار، سواء بالاستئثار بكامل السلطة، أو بالتعاون مع عناصر مدنية.

إن تكرار الانقلابات العسكرية العربية يدفع المرء إلى تحرر القوانين التي تحكم حدوثها، وتعددتها، وطبيعتها. لكن استقصاء كهذا معرض دائماً لأحد محطوتين : تقديم معلومات بسيطة ويديهية، من ناحية، ومن ناحية أخرى، المغالطة المنطقية.. بالتعميم المتعسف على ضوء بعض الحقائق وإهمال غيرها، بهدف الخروج بنظرية، على ضوء كل المعلومات، أو، بمعنى آخر، تسخير تلك النتائج للتدليل على صحة النظرية.

وهكذا، كتب «د. أ. روستو» في مقالة «العسكرية في المجتمع الشرق أوسط والسياسة»، يقول: «هناك تطابق ملحوظ في التوقيت بين الانقلابات العسكرية الأولى في العراق وسوريا ومصر. فالعراق تخلص من حالة الانتداب في ١٩٣٢، وفي ١٩٣٦ قام بكر صفيق بانقلابه، لتعقبه ستة انقلابات في خمس سنوات. وفي سوريا، انتهى الاحتلال الفرنسي في منتصف ١٩٤٥، لتشهد البلاد، في ١٩٤٩، ثلاثة انقلابات متتابة بقيادة : الزعيم، ثم الحناوي، ثم الشيشكلي. وفي ١٩٤٧، أنهى الانجليز احتلالهم لمصر\*، وتمركزت قواتهم المتبقية في منطقة القناة، وفي ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار، بقيادة اللواء نجيب واليكباشي ناصر، على السلطة. وواضح أن استيلاء الضباط على السلطة لا يتم أثناء الاحتلال الاجنبي فالنظام الاستعماري قد يقبل بالتمرد، كما حدث في الهند في ١٨٥٧، لكنه لايسمح بالانقلاب. ويمكننا القول، على ضوء لحقائق في الشرق الأوسط، أن الأمر يستغرق ما بين أربع وخمس سنوات من الاستقلال الواقعي، كي يثبت عجز المؤسسات المدنية، ليتحقق للضباط القدر الكافي من الثقة بالنفس ليشروعوا في تنفيذ انقلابهم الأول»<sup>(١)</sup>

\* بالرغم من خروج الانجليز من المن وتمرركزهم بمنطقة القناة، إلا أنهم ظلوا يوجهون السياسة المصرية، ويقيمون الوزارات ويسقطونها.

فالانقلاب مستحيل الوقوع في ظل الاحتلال الأجنبي، و«روستو» يعلن أنه أمر «واضح»، لكن القول بضرورة مرور أربع أو خمس سنوات على الاستقلال كي يقع الانقلاب الأول، قول متعسف. فهو ينطبق على انقلاب بكر صدقي في العراق في ١٩٣٦، وانقلاب الزعيم في سوريا في ١٩٤٩. لكن اعتبار ١٩٤٧، بداية مرحلة جديدة في مصر، من الصعب أن يتفق مع المسار التدريجي لنمو قوة هذا البلد. وفوق ذلك، إذا كانت هذه القاعدة صحيحة، فقد كان من الضروري أن تقع الانقلابات، فيما بين ١٩٥٠-١٩٦٠، في كل من لبنان والأردن وليبيا وتونس والمغرب.

وهذه النظرية لاتقدم تفسيراً لعدم وقوع انقلابات عسكرية في العراق فيما بين ١٩٤١-١٩٥٧، وتأخر وقوعها حتى ١٩٥٨. كما تفشل في تفسير تأخر الاستيلاء على السلطة في اليمن (وقع الانقلاب بعد كتابة «البروفيسور روستو» لمقاله) من جانب جيش البلاد، وهو بلد مستقل طوال تاريخه.

وهي لاتوضح لماذا قام انقلاب ناجح في السودان (وهو ما أغضه الكاتب في مقاله) ولم تمض ثلاث سنوات على الاستقلال. وهكذا، فإن النظرية تتضال لتصبح بديهية بسيطة تخبرنا بأن الانقلاب العسكري ظاهرة عامة، ومتكررة الحدوث، في الدول العربية في العصر الحديث، وأن الانقلاب الأول عادة مايقع بعد فترة قصيرة من حصول الدولة على الاستقلال.

وفي نفس الكتاب، يقدم لنا «مجيد خنوري» نظرية حول الدورات التي تحكم التغييرات التي تطرأ على الحكم في العراق: «تتمثل التغييرات الأساسية في الحكم منذ الاستقلال، والناجمة عن وسائل عنيفة، عسكرية كانت أو غير عسكرية، في تلك الأحداث التي وقعت أعوام ١٩٣٦، ١٩٣٨، ٤٠-١٩٤١، ١٩٥٢، والانقلاب الفاشل في ١٩٥٦، ثم ثورة يوليو ١٩٥٨. ويلاحظ أن هذه الانقلابات اتخذت شكلاً دورياً، استغرقت كل دورة فيه مابين عامين لأربعة أعوام. فانقلابات ما قبل الحرب (قبليّة كانت أم عسكرية) كانت دورتها تستغرق عامين، أما تلك التي وقعت بعد الحرب فكانت دورتها أربعة أعوام.»<sup>(٦)</sup>

إن الوقائع التي يضمها تصنيف «خنوري» شديدة التنوع، فهي تضم انقلابات عسكرية، مع تمردات قبلية، بالإضافة إلى انتفاضات جماهير المدن ضد السياسة الخارجية الموالية للغرب. كذلك فإن القائمة تسقط حالات لتغييرات في الحكم أو أزمات أخرى مصحوبة بالعنف، لاتقل وضوحاً عن تلك التي أوردتها، خصوصاً عندما تقع في سنوات فردية، مثل الانقلاب الذي أطاح ببكر صدقي في ١٩٣٥، والتمرد الكردي في ١٩٤٥. والدورات الرباعية لفترة ما بعد الحرب هي: ١٩٤٨-١٩٥٢-١٩٥٦. لكن أحداث ١٩٥٨ وقعت بعد سنتين فقط، والانتفاضات الدموية - تجاهلها «خنوري» أيضاً - جاءت بعد أقل من عام. وبينما مرت أربعة أعوام مابين تمرد الشواف في مارس ١٩٥٩، وانقلاب عارف في فبراير ١٩٦٣، بالرغم من أنها لم تكن

سنوات مُدانةً بأى حال، فإن الفاصل الزمني بين انقلابي فبراير ونوفمبر ١٩٦٣، لم يتعد نصف عام. وهكذا، فإن وضع نظام بوري لتلك الأحداث يعد ضرباً من التصف. وهناك نظرية أخرى، تضمّنتها مقالة «روستو»، تسعى إلى استخلاص القوانين المحركة للظاهرة فقد كتب يقول :

«عادة ما يستولى الجيش على السلطة في الداخل عقب هزيمة في ساحة القتال، لا بعد تحقيق نصر، وقد يجادل البعض بأن حوادث التاريخ لا تقدم سوى أمثلة قليلة جداً لدعم هذا القول. لكن المؤكد أن الجيش التركي ظل خاضعاً للحكم المدني على مدى ٢٨ عاماً، برغم خروجه من حرب الاستقلال (١٩-١٩٢٢) منتصراً، وأن إسرائيل - البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي خرج منتصراً في كل الحروب التي خاضها خلال العقود الحديثة - لم يشهد انقلاباً عسكرياً واحداً. ولم يكن ذلك محض صدفة. أما الأمثلة التي تذكر على عكس ذلك، فهي أكثر من أن تحصى. فهزيمة الامبراطورية التركية في حرب البلقان، أعقبها ما يعرف بواقعة الباب العالي في يناير ١٩١٣، عندما قام «أنور»، على رأس مجموعة من الملازمين باقتحام مقر الحكومة في استانبول، وإقامة الديكتاتورية الثلاثية الشهيرة «لتركيا الفتاة» بزعامة أنور، وكمال، وطلعت. كما قام الجيش التركي المهزوم، في ١٩١٩، بتنظيم المقاومة الوطنية في الأناضول، تحت قيادة مصطفى كمال، في تحدٍ سافر للسلطان والوزراء الموالين له. وأخيراً، فإن الانقلابات السورية في ١٩٤٩، والثورة المصرية في ١٩٥٢، كانت، في جانب كبير منها، رداً على الهزيمة المهينة في فلسطين»<sup>(٣)</sup>

إن هذه النظرية لا تقدم إسهاماً ذا بال. صحيح إن الأزمة الوطنية، والتي غالباً ماتت عقب الهزيمة في الحرب، تعتبر أرضاً خصبة للثورات والانقلابات من كل صنف. إنها «الظرف الثوري» الذي أشار إليه «لينين». ولكن، نيس من المحتم أن تقود الهزيمة العسكرية دائماً إلى الانقلاب، حتى ولو في المشرق العربي.

وفي أماكن أخرى من العالم، جاءت الانقلابات العسكرية في أثر الانتصارات الحربية : في برجواي، وبعد انتصارها على بوليفيا في حرب جرانشاكو في ١٩٢٥، وقع الانقلاب في ١٩٣٦، وهو الأول في سلسلة من الانقلابات ومن ناحية أخرى، فإن جيوش البلاد العربية في القرن العشرين لم تتح لها الفرصة كي تصعد إلى الحكم على أجنحة النصر العسكري، إذ لم تكن للامة أية انتصارات، وهو فرض جدلي، لا يقدم ولا يؤخر.

1- Sidney Nettleton Fisher, (ed.), *The Military in the Middle East*, Columbus, Ohio, 1963, 10.

2- Ibid., 41.

3- Ibid., 10-11.



## (٢) القسّمات المشتركة وأوجه المقارنة

تحتاج عملية تصنيف الانقلابات العسكرية العربية، واكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم حدوثها، إلى قدر كبير من الحذر والدقة، والتأني. وهدفنا الوحيد في الصفحات التالية هو التركيز على بعض النقاط الجديرة بالانتقادات.

إنّ الفحص الدقيق للانقلابات السبعة والثلاثين، الفعلية والمحيطية، يكشف عن عدد من القسّمات، أبرزها تزايد معدل تكرارها، وأيضاً انتقالها إلى عدد كبير من البلاد.

فعلى مدى أربع سنوات ونصف السنة، من أواخر ١٩٣٦ وحتى ربيع ١٩٤١، كان هناك سبعة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٢٣١ يوماً، وذلك في بلد واحد.

وفي خلال سبع سنوات، من ربيع ١٩٤١ إلى ربيع ١٩٥٤، شهد اثنان من البلدان ثمانية انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٢٢٨ يوماً.

وعلى مدى أربع سنوات وربع السنة، من ربيع ١٩٥٤ وحتى صيف ١٩٥٨، لم نشهد أي انقلاب، باستثناء محاولة فاشلة في الأردن، في أبريل ١٩٥٧.

وفي خلال عام وربع العام، من صيف ١٩٥٨ وحتى نهاية ١٩٥٩، تعرض لبلدان من بلاد المنطقة لخمسة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٩٧ يوماً.

وعلى مدى عامين، من نهاية ١٩٥٩ وحتى نهاية ١٩٦١، حدث الركود مرة ثانية.

وفي خلال سنتين، من أواخر ١٩٦١ وحتى نهاية ١٩٦٣، شهدت أربع دول عشرة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٧٨ يوماً.

وعلى مدى عامين، من نهاية ١٩٦٣ وحتى نهاية ١٩٦٥، تعرضت خمسة من البلاد لستة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ١٣٠ يوماً.

والحصر السابق لايحوى النشاطات السرية للضباط المصريين التي كان يتزعمها «عزيز المصري» و«السادات» في ٤١-١٩٤٢، لأنهم لم يحاولوا الاستيلاء على السلطة. وتضمن هذه النشاطات أن يحدث تغييراً جوهرياً في الصورة الكلية. فالموجة الأولى من نشاطات الضباط العرب نوى العقليّة السياسيّة تبدأ من «يكر صدقي» في بغداد وحتى ظهور «رومل» على أبواب مصر، ثم تعقبها فترة من الكون تستمر حتى ما بعد حرب فلسطين ١٩٤٨، ثم تبدأ موجة ثانية من الانقلابات حتى استقرار حكم «ناصر» في مصر، والإطاحة بالشيشكلي في سوريا عام ١٩٥٤، ثم تهتم الحركة من جديد، لتعود الانقلابات مرة أخرى إلى التزايد في البلاد، فيما

بين ٥٨-١٩٦٣. كما أن نصف الانقلابات ومحاولات الانقلاب الثلاثين، التي وقعت بعد حرب ١٩٤٨، كانت في الفترة من يوليو ١٩٥٨ وحتى نوفمبر ١٩٦٣.

وتختلف سوريا والعراق اختلافا كبيرا عن بقية البلاد العربية. فمن بين ٢٧ انقلابا، كان نصيب العراق ١٤ انقلابا، وسوريا ١٢ انقلابا، وخمسة انقلابات لبقية البلاد. ومن بين ٢٥ انقلابا ناجحا كان نصيب العراق ١٠، وسوريا ٩، والستة المتبقية موزعة على بقية البلاد العربية. وقد نجح نظام الضباط في مصر في دعم مركزه وإقامة حكم أكثر استقرارا من تلك التي سبقته. أما في العراق وسوريا فقد كان الوضع مختلفا، إذ كان كل انقلاب مجرد تمهيد لانقلاب مضاد. وقد أوقع هذا النشاط السياسي والصراع العنيف بين الضباط المحليين، وشعبيهما بين مطرقة الديكتاتورية العسكرية وسندان التفسخ الحكومي.

وفي جميع البلاد، تقريبا كان كل انقلاب ناجح تعقبه، بعد فترة قصيرة، محاولات إضافية - بغض النظر عن نجاحها - لانقلابات مضادة، يقود الواحد إلى الآخر. وهذا أمر لا يثير الدهشة. فإذا كان السبب الأكثر سهولة للإطاحة بحكومة برلمانية أو شبه برلمانية ضعيفة هو التلويح باستخدام قدرة الجيش على القمع الوحشي، فما بالك بالإطاحة بديكتاتورية عسكرية؟! إن الانقلاب العسكري، في هذه الحالة، ليس مجرد طريقة أكثر سهولة.. وإنما هو السبيل الوحيد.

وإذا ما قسمنا الانقلابات ومحاولاتها، طبقا للقائمين عليها، فسوف نحصل على خمسة أقسام:

أ - انقلابات قامت بتنفيذها القيادة العليا للجيش. وتضم تسعة انقلابات، وردت بالجدول تحت أرقام: ١، ٨، ٩، ١١، ١٥، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٣٦، ٣٧. وقدر لها جميعا النجاح.

ب - انقلابات أعد لها وقام بتنفيذها تنظيمات للضباط، تشكلت وعملت سرا لفترة من الوقت، وهو الشكل «الكلاسيكي» للانقلاب. ولا يندرج تحت هذا القسم سوى الانقلاب المصري في يوليو ١٩٥٢، والعراقي في ١٩٥٨. وكلاهما تحقق له النجاح.

ج - انقلابات قامت بها مجموعة منسجمة لضباط تعمل في العن. ويضم الانقلابات الثلاثة التي قام بها «المرح الذمبي» العراقي في ١٩٤٠، ١٩٤١. وقد نجحت جميعا.

د - انقلابات قامت بها مجموعات من الضباط انتظمت لأجل هذا العمل وحده، وقبل مدة قصيرة من تنفيذ، ويقودها ضباط كبار. ويندرج تحت هذا التصنيف ١٧ انقلابا، الواردة تحت أرقام: ٢، ٤، ١٠، ١٣، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥. وقد نجح منها تسعة، بينما فشل ثمانية. فالنسبة، إذن، متساوية تقريبا بين النجاح والفشل.

هـ - كما في (د)، ولكن دون مشاركة كبار الضباط. وقد وقع من هذا النوع خمسة انقلابات. تحركات «خالد محيي الدين» تأييدا لنجيب أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، وحركة «علي

حامده في السودان في نوفمبر ١٩٥٩، والانتقال اللبناني الفاشل في نهاية ١٩٦٦، وانتفاضة «علوان» بحلب في ١٩٦٢، ومحاولة الانقلاب الفاشلة بالسودان في أواخر ١٩٦٦. وقد فشلت جميعا.. الأول بعد تحقيق نجاح أولي، والباقي فور قيامه.

ليست هناك خطوط فاصلة بين هذه التقسيمات. فهي، والتقسيمات الأخرى المماثلة، تعوزها الدقة. مجموعة الضباط التي قامت بالانفصال عن ج.ع.م في سبتمبر ١٩٦٦، ترد هنا ضمن المجموعة الرابعة، كما يمكننا إدراجها ضمن المجموعة الثانية، لأنها - تحديداً - من التنظيمات التي تأسست وعملت سرا لفترة معقولة، قبل أن تشرع في تحقيق أهدافها.

وهناك ١٥ من بين هذه الانقلابات - بنسبة ٤ : ١٠ - لم تلق أية مقاومة فورية أو جدية، وهي الانقلابات أرقام : ١، ٢، ٣، ٤، ٩، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٣١، ٣٧. وكان هذا هو السبب، الحقيقي، وراء نجاحها. أما الانقلابات الـ (٢٢) الأخرى التي لقيت مقاومة، فقد نجح منها ١١ وفشل ١١. ويتوقف النجاح، إلى حد كبير، على عنصر المفاجأة وشمل الخصم، والحيلولة دون أية مبادرة مضادة من جانبه. وغالبا ما تكون الساعة الأولى هي الساعة الحاسمة في أي انقلاب. فإذا لم ينجح في تحقيق نجاح فوري، فإن نسبة نجاحه تتضائل بشدة.

ويرجع اعتماد منظمي الانقلابات على عنصر المفاجأة لتحقيق النجاح إلى أنهم لا يستخدمون - في الغالب - وحدات كثيرة في العمل.. كتيبة أو كتيبتين، أو لواء على الأكثر. وحيث أنهم، في كثير من الأحوال، لا يضمنون سوى ولاء عدد قليل من الوحدات، فإن المفاجأة هي الوسيلة الوحيدة. وحتى إذا ماتوا فر لهم عدد أكبر من الوحدات - كما هو الحال في انقلاب تقوم به القيادة العليا للجيش فلا - لا يفضل اللجوء إليها، لأن ذلك يؤثر سلبيا على عامل المفاجأة.. إذ كلما زاد حجم القوات، قلت إمكانية المفاجأة. وإجمالا، يمكننا القول بأنه إذا ماتوا فر ولاء قوة عسكرية محدودة، وتحققت السرية في الإعداد والمفاجأة في التنفيذ - طبعا بشرط أن يكون الحكم القائم مهترزا ويفتقد إلى الجماهيرية - فإن فرصة نجاح الانقلاب تكون كبيرة.

وعليه، فهناك نهج معتاد - مع تنويعات طفيفة - للانقلاب، يتبع مخططا وحيدا عند التنفيذ: كتيبتان أو ثلاث، أو لواء، تتحرك لدخول العاصمة، ويفضل ليلا، إما سرا أو بحجة القيام بمناورة، وفي خلال الساعة تقوم السرايا والفصائل بالاستيلاء على مقر قيادة الجيش، ومحطة السكة الحديد والمطار، وشبكة التليفون والتلغراف، وتضع قيادات الجيش والحكومة قيد الاعتقال المنزلي. وتعتبر محطة الإذاعة من أهم الأهداف، حيث يوجه منها قادة الانقلاب، مع طلوع النهار غالبا، «البيان رقم ١».

وفي العراق - وفي العراق فقط - يشترك جزء من القوات الجوية في الانقلابات العرضية، بدءاً من انقلاب بكر صدقي في ١٩٣٦، وانتهاء بالمحاولة الفاشلة ضد عارف في سبتمبر ١٩٦٤.

وفى بعض الأحيان، يكون مجرد حشد القوات والتلويع بالتمرد كافياً لإجبار الحكومة على التسليم بمطالب العصاة. حدث هذا فى انقلاب «السبعمة» بالعراق فى ديسمبر ١٩٦٨، وأبريل ١٩٦٩. تماماً كما يحدث فى العلاقات الدولية عندما ينجح الطرف العدوانى أحياناً فى تحقيق مطالبه عن طريق التهديد بما لا يتقوى القيام به بالفعل.

إن تلك الانقلابات المدبرة تفترض أنه بمجرد تحقيق السيطرة على قيادة الجيش ومراكز الحكومة المدنية فى حركة مباغته، وبعد إعلان عزمها على استخدام القوة عند الضرورة وبلا تردد، فإن قادة بقية وحدات الجيش لن يقدموا على مقاتلتها، إما بسبب تماطفهم الخفى مع المتمردين، أو خوفاً منهم، أو لشكهم فى إطاعة القوات لأوامرهم. وعموماً، فإن الافتراض الأساسى هو أن قادة أو جنود أى جيش لن يوجهوا أسلحتهم إلى صدور وحدات أخرى من نفس الجيش. فعندما طُلب إلى الجنرال «فون سيكت» قمع تمرد الكاب داخل الجيش الألمانى فى ١٩٢٠، رفض قائلاً: «الألمان لا يطلقون النار على ألمان». لكن مخططى تلك الانقلابات أنفسهم فى حل من مثل ذلك التردد وتلك الموانع، بل إنهم يأخذونها فى الحسبان كسلوك محتمل من جانب الخصم... وهم، غالباً، لا يخطئون فى الحساب.

إن الرجال الذين يقومون بالانقلابات العسكرية وقيمون ديكتاتورياتهم يتعلمون من بعضهم البعض. فقد استعار بكر صدقى فكرة «البان رقم ١» من التقليد الأمريكى اللاتينى الذى اعتاد إصدار الـ "Pronunciamento". ونظم استعراض النصر الذى نظمته فى بغداد فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦، على غرار «مسيرة موسولينى» فى روما عام ١٩٢٢.

فى ١٩٤٩، أنشأ الحناوى «المجلس الأعلى للحرب»، ومنذ ذلك الحين و «مجلس قيادة الثورة» أو «المجلس الثورى» هو النموذج المعتمد لتركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد ضباط الجيش. وبالطبع، هناك حالات لم يقم فيها مثل ذلك المجلس. فقد كان أحد الاتهامات التى وجهها عارف إلى قاسم، أثناء محاكمة عارف فى ديسمبر ١٩٥٨، هو عدم احترام قاسم بإنشاء مثل هذا المجلس بعد انقلاب ١٤ يوليو، خلافاً لما اتفق عليه الضباط الأحرار العراقيون عند تخطيطهم للانقلاب. وقد انضم المدنيون من البعث إلى هذه المجالس، للمرة الأولى، بعد الانقلابات السورية والعراقية التى شهدتها عام ١٩٦٣. وكان مجرى عارف فى نوفمبر ١٩٦٢، إيداناً بوضع حد لهذا التعاون مع المدنيين فى العراق. وغالباً مايكون تشكيل هذه المجالس سرا غير معلن، ولذا كان من السهل إجراء التعديلات فى عضويتها، إما بضم أعضاء وإما باستبعاد آخرين. وهذه المجالس تعد تقنياً للجور. حكم متعسف يضع الشعب باكملة فى كفة، والضباط فى كفة أخرى. إنه حكم غير شرعى، ليس لأحد أن يسأله.

إلى جانب التأثير المتبادل بين الانقلابات العسكرية فى البلدان المختلفة، كان هناك، فى داخل البلد الواحد، نوع من الاستمرارية بين مهندسى هذه الانقلابات. فليست المسألة

استبدال ضباط بضباط غيرهم، لكن الملفت هو اشتراك بعض هؤلاء الضباط في أكثر من انقلاب. وسنكتفى هنا بعدد قليل من الأمثلة، رغم كثرتها. فأتور السادات وحسن إبراهيم وحسين ذو الفقار صبرى وغيرهم كثيرون كانت لهم نشاطات كبيرة في العمل السري الموالي للنازي خلال الحرب الثانية، وكذلك في حركة الضباط الأحرار، وفي عدد من مراحل حكم الضباط في مصر. وقاسم، صهر محمد علي جواد، كان على صلة باتباع بكر صدقي في ١٩٣٦. (١) ومحمود الدرة، الذي كان على علاقة بالصباغ من ٣٩-١٩٤١ عندما كان ضابطا صغيرا، يعود إلى الظهور مرة أخرى مع انقلاب «الشواف» في ١٩٥٩، ويظهر، للمرة الثالثة، على سطح الحياة السياسية للعراق بعد سقوط قاسم في ١٩٦٣. (٢) كما اشترك عارف وظاهر يحيى في انقلاب قاسم، وفي الانقلابات التي قامت ضده، ثم ضد شركائهما في الإطاحة بقاسم. كذلك، فإن الاشتراك في العديد من الانقلابات، وحتى في الانقلاب على الانقلاب، ظاهرة شائعة بين الضباط السوريين. فالشيشكلي ساند الصاوي للإطاحة بالزعيم، وبعد أربعة شهور أطاح بالصاوي نفسه. وكان أمين أبو عساف من العناصر النشطة في الانقلابات الثلاثة التي شهدتها سوريا في ١٩٤٩. ومصطفى حمون، الذي رفع راية العصيان ضد الشيشكلي، كان من أبرز المشاركين في الاضطرابات المتعددة التي شهدتها الساحة السياسية السورية. ومن الواضح أن استمرار اشتراك أفراد بعينهم في عدد من الانقلابات قد طبعها بقدر من التماثل في شكلها وطبيعتها.

إن هؤلاء الساسة من الضباط لم ينطلقوا من فراغ، فقد كانوا متأثرين، في جميع الأحوال، بتيارات ايديولوجية وسياسية متضاربة سادت الحياة العامة. وكانوا يسعون، من حين لآخر، إلى التعاون مع ممثلين لتنظيمات سياسية مدنية عند الإعداد لانقلاباتهم، وعند وضعها موضع التنفيذ، وفي تصريف شؤون الدولة بعد ذلك، وهم يتعهدون، في بياناتهم الأولى، علنا بتسليم مقاليد الحكم إلى زعماء الشعب المنتخبين في الوقت المناسب، وبالعودة إلى تكتلاتهم.

ومن الممكن تقسيم أنواع المشاركة المدنية في الانقلابات إلى عدد من التصنيفات، لكن السمة العامة لكل هذه الأشكال هي أن الجناح العسكري يظل، سواء كان هذا التعاون قائما أم لا، ويغض النظر عن مداه، يمتلك المبادرة وسلطة القرار. بينما يشغل الشريك المدني منزلة ثانوية.

وأحد أنواع الانقلابات هو مايقع خلف الكواليس، وهو لا يتم دون مشاركة أي من قطاعات الرأي العام فحسب، وإنما دون علمها أيضا، بل إنها لا تعلم به بعد وقوعه. مثال ذلك تغيير الحكومات العراقية في ديسمبر ١٩٣٨، وفبراير ١٩٤٠، وكذلك تعيين «عبد الإله» وصيا على العرش بناء على طلب «السبعة» في أبريل ١٩٣٩؛ وأيضا، محاولة الانقلاب التي قادها على أبو نوار في الأردن في أبريل ١٩٥٧. وهذه التدخلات والانقلابات لم تسفر عن إقامة ديكتاتورية عسكرية صافرة، حتى في حال نجاحها برغم فشلها.

وهناك نوع آخر يقوم فيه الضباط بالإطاحة بالحكم، بشكل سافر، دون علم أو التنسيق مع أى منظمة علنية عامة أو جهة غير عسكرية وغالبا مايكون هذا النوع إعلانا عن بدء عهد من الديكتاتورية العسكرية السافرة. ويندرج تلك الانقلابات العربية تحت هذا التصنيف، وهو بالفعل، أكثرها انتشارا. مثال ذلك الانقلابات التى أطاحت بكل من بكر صدقى فى ١٩٣٧، والزعيم والحنائى والشيشكى فى ١٩٤٩، وانقلاب الشيشكى الثانى فى ١٩٥١، وأيضا انقلاب الضباط الأحرار فى مصر فى يوليو ١٩٥٢، وانقلاب عيود فى ١٩٥٨، ثم الانقلاب عليه فى ١٩٥٩، وأخيرا الانقلاب اليمنى فى ١٩٦٢. وحتى لو كانت لهؤلاء الضباط علاقات وثيقة ببلوسياط سياسية، كما هو الحال بالنسبة للضباط الأحرار بمصر فى ١٩٥٢، فإنهم لم يشركوا أيا من تلك الأوساط فى التخطيط أو الإعداد أو تنفيذ الانقلاب.

أما النوع الثالث من تلك الانقلابات، فإن تلك الجهات تكون على علم مسبق - وإن يكن مبهما - ومشاركتها فيها كبيرة ومؤثرة. وهذا النوع، بالطبع، أكثرها تنوعا وانتشارا، أيضا، حيث يندرج تحته مايقرب من نصف الانقلابات العسكرية العربية. فمجموعة «الأهالى» بزعامة «حكمت سليمان»، كانت على علم مسبق بناويا «بكر صدقى» للقيام بأول انقلاب تشهده الدول العربية فى تاريخها الحديث. والانقلاب العراقى الذى وقع فى ابريل ١٩٤١، كان ثمرة للعمل المشترك بين «الربيع الذهبى» ورشيد عالى الكيلانى وأنصار المفتى، حيث أخذ التنسيق شكل لجنة سرية تشكلت فى أواخر فبراير ١٩٤١.

والانقلاب الذى أطاح بالشيشكى فى ١٩٥٤، تمّ بتعاون وثيق مع مديين فى وقت عمت فيه الاضطرابات مناطق عديدة من سوريا. وانقلاب سبتمبر ١٩٦١، الذى فصل سوريا عن ج.ع.م، قام بالتنسيق مع زعماء من المدنيين.

وفى انقلابات فبراير ومارس ١٩٦٣ بالعراق وسوريا، لعب «البعث» دورا نشطا. وفى سوريا فى فبراير ١٩٦٦، كان الصراع دائرا بين فصليين من فصائل البعث. ومن المحتمل أن الشيوعيين، ومجموعات أخرى من المعارضة، كانت لديها معلومات أولية عن انقلاب يوليو ١٩٥٨ فى العراق. ويصنف عامة، فإن هذه الانقلابات عادة مايصحبها نوع من الفوضى الشاملة، وغالبا ماتسفر عن حكومات تضم كلا من الضباط والمدنيين.

إن هذا التصنيف ليس كاملا، أو مطلقا. فالفواصل بين أقسامه المختلفة غير محددة، والتنوع فى داخل كل منها، وخاصة الثالث، كبير.

إن التعاون مع المدنيين غالبا ما يتزايد بعد الانقلاب. فإلى جانب المجلس الثورى، تقوم حكومة تتكون فى معظمها من المدنيين. لكن هذا الازدواج يحمل فى داخله بذور الشقاق. فمجلس الضباط - الذى يعين الوزراء ويسيطر على السلطة التنفيذية - يشرع فى توجيه الأوامر إلى الحكومة. وعندما ترضخ الأخيرة لذلك، فإنها تفقد مبرر وجودها، وتتسائل نفوذها،

ويقترّب اليوم الذي يعين فيه الضباط أنفسهم وزملائهم كوزراء. وإذا ما وقع الخلاف بين الحكومة والمجلس، فإن على الحكومة أن ترحل. وهكذا، فإن الانقلاب العسكري غالبا ما يكون خطوة أولى في طريق الديكتاتورية العسكرية. ويظل العهد الذي يقطعه الضباط على أنفسهم بالعودة إلى التكتات، محض وهم.

ليس من الضروري أن يعقب الانقلاب قيام إدارة عسكرية. ويقدم «س. إغز» أربعة أمثلة لأنظمة مدنية قامت عن طريق عمل عسكري<sup>(٢)</sup> : الامبراطورية الثانية للويس الثالث في ثمانينات القرن ١٨، والجمهورية التركية (١٩٢٤-١٩٦٠)، والمكسيك منذ ١٩٤٦، ثم الجمهورية الفرنسية الخامسة التي جاءت كنتيجة لهبة عسكرية بالجزائر في ١٩٥٨، والتي لم تكن ديكتاتورية عسكرية بحال من الأحوال. على أن الانقلابات العسكرية تميل بطبيعتها إلى إقامة ديكتاتورية عسكرية، وهو ما نلاحظه في الدول العربية. ففي الفترة من ١٩٤٩-١٩٦٧، شهدت الدول العربية ثلاثين انقلابا عسكريا في ستة من دولها، لم يسلم الضباط الحكم إلى الزعماء المدنيين سوى في حالتين فقط : في ١٩٥٤، عقب الإطاحة بالشيشكلي، وفي ١٩٦٦ عقب الانفصال عن ج.ع.م. وحتى في هاتين الحالتين كانت عودة الضباط إلى المعسكرات مجرد هدنة مؤقتة لجهودهم في الأفراد بالحكم. وبعد استراحة قصيرة، يعود تدخلهم في السياسة بصورة أكثر جرأة.

وقد بلغت المرحلة الأولى أوجها في عهد الوحدة مع مصر، وانتهت الثانية، تحديدا، بعد عام ونصف من انقلاب زهر الدين.

الضباط هم، دائما، الذين يقومون بالانقلابات في البلاد العربية. فماذا عن الجنود؟ ما دورهم؟ وإلى أي مدى يشاركون في تلك الأحداث؟ على أية حال، فإننا لا يمكن أن نتخيل عملا عسكريا بدونهم، وإذا كان لهذه الأعمال من ثمن، فهم الذين يدفعونه من دمائهم. وفي أمريكا اللاتينية، هناك أمثلة لحالات رفض فيها الجنود إطاعة أوامر قادتهم المتمردين أو أوامر القادة المعارضين للتمرد، خاصة في البرازيل<sup>(١)</sup> وعندما توجه الجنرالات الاتراك المواليون للسُلطان لسحق تمرد «تركيا الفتاة» في ١٩٠٨، أطلق جنودهم النار عليهم. وثورات روسيا والمانيا، في أواخر الحرب العالمية الأولى، كانت، في جانب كبير منها، ثورات جنود.

وعلى مدى تاريخ الانقلابات العسكرية العربية، بدءا من بكر صدقي، كان الجنود دائما عجيبة ليئة في أيدي قادتهم، إلى حد كبير، فهم لم يشاركوا في التخطيط أو يؤخذ رأيهم، بل لم يكن لهم رأي على الإطلاق. فالبديهي أن يطيع الجندي العربي قائده طاعة عمياء، أيما كان العدو، وحتى لو كان القائد نفسه يوجه عصيانه ضد هؤلاء الذين أقسم لهم يمين الولاء والطاعة. وعندما تبدأ الأحداث قد يثور التساؤل عما إذا كان هؤلاء الجنود سوف يقاتلون ببسالة وإقدام، أو يتراخ، لكن لا أحد يتساؤل مطلقا عما إذا كانوا موافقين على الهدف من

وراء القتال. وهناك حالات نادرة للغاية وجد فيها القائد نفسه مضطرا لتقديم تفسير كى يقنع المترددين من الجنود. وجاءت إحدى هذه الحالات النادرة فى سبتمبر ١٩٦١، فعندما أراد أحد الضباط المصريين (راشد) أن يحرك أحد الألوية من "القطيفة" إلى دمشق لقمع التمرد الانفصالى ضد ج.ع.م، كان عليه أن يبلغ قواته السورية بأن الفرض من ذلك التحرك المفاجئ هو الرد على هجوم إسرائيلى مفاجئ<sup>(٩)</sup> لكن ذلك كان موقفا استثنائيا فى ظل ظروف استثنائية والمسألة ليست مجرد تفسير كاذب للأمر. والضابط المصرى لم يكن هو قائد ذلك اللواء، ويعتبر تصرفه اغتصاباً لسلطة ليست له. فقد كان التمرد وطنيا سوريا ضد مصر والضباط المصريين، ولم يكن من الممكن أن تستقل القوات السورية فى موقف كهذا. أما الموقف الآخر الذى رفضت فيه القوات إطاعة قادتها فكان فى مارس ١٩٥٩ بالموصل، عندما تسبب ضباط الصف، الواقعون تحت النفوذ الشيوعى، فى إفشال تمرد الشواف.

وهكذا، فإن الانقلابات العسكرية العربية هى انقلابات ضباط.. وضباط فقط. ويجرنا الوضع فى المشرق العربى إلى المقارنة مع أوضاع أمريكا اللاتينية، وليس تعدد الانقلابات العسكرية هناك هو السبب الوحيد للمقارنة. فيغض النظر عن الاختلافات الكبيرة بين المنطقتين، وبالرغم من أنهما عالمان مختلفان، فإن هناك عددا من أوجه التشابه لا يستهان به. فكلتا المنطقتين تنتميان إلى البلدان «المتخلفة»، وإلى تلك الشريحة منها التى تعتبر أغنى نسبيا، وأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وكتاهما تميزان بالتراكم الشديد لرأس المال المستغل والطفيل فى جانب، والفقر المدقع فى جانب آخر، والتمركز الشديد للملكيات الأراضى، ويعتمد الاقتصاد، فى كليهما، اعتمادا كبيرا على تصدير المواد الخام، فتصدر إحدهما البترول الخام والقطن، بالأساس، والأخرى البن والموز والسكر والنفط الخام والقطن أو الصفيح. وفى المنطقتين، كان التحضر السريع سابقا للتصنيع. وتسود مجتمعاتهما وحدة كاملة، أو شبه كاملة، فى اللغة والثقافة والدين. إلا أن كلتا المنطقتين مقسمتان سياسيا إلى العديد من الدول المتعادية، أحيانا، وتعانى من التطرف الدينى، الذى يتخذ، فى شكله الحديث، صورة التعصب الوطنى والسياسى. وفى كلتا المنطقتين، توجد حركات وطنية تنخر بإنجاز الاستقلال بعد كفاح طويل فى مواجهة امبراطوريات كبيرة وعريقة: الإسبانية، والبرتغالية، والعثمانية، جنبا إلى جنب، مع الشعور العميق بالقلق تجاه الأهداف العدوانية للاستعمار الجديد فى السيطرة السياسية والاقتصادية، السافرة والخفية. وتعانى المنطقتان حالة دائمة من عدم الاستقرار فى أنظمة الحكم. فليست مصادفة، إذن، أن تكون أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط هى أكثر مناطق العالم عرضة للانقلابات العسكرية.

لكن، برغم التشابه فى تعدد الانقلابات فى المنطقتين، فليس هناك ما يشير إلى التأثير المتبادل بينهما. فالضباط العرب قد وقعوا تحت تأثير المانيا وإيطاليا، والحركات التمردية



المسكوية في الشرق الأوسط، كذلك التي قادها عرابي أو أتاتورك أو منتديات الضباط العرب في الجيش العثماني، وتلقوا وتعلموا من انجازات زملائهم في البلاد العربية المجاورة، بصفة خاصة. لكن وقائع امريكا اللاتينية لم يكن لها تأثير خاص على الشرق الأوسط، واقتصرت العلاقات بين المنطقتين على تحويل المهاجرين اللبنانيين للأموال من امريكا الوسطى إلى أقرانهم في الوطن، والتنسيق بين الدول العربية المنتجة للبترول وفنزويلا، بغرض الحفاظ على معدلات اسعار النفط في السوق الدولية. وكان نظام «كاسترو» في كوبا هو أول نظام امريكي لاتيني يثير اهتماما حقيقيا عند العرب، وهو نظام لايندرج، على الإطلاق، ضمن النظم الديكتاتورية العسكرية. من ناحية أخرى، كان للنظام المصري الجديد، الذي أقامه الضباط، تأثيره الكبير في الجيش الأرجنتيني، إذ من الواضح أن هناك عددا من الضباط «الناصرين» بين صفار الضباط.<sup>(١)</sup>

إن غياب التأثير المتبادل، وإن كان يعد من التشابه بين المنطقتين، إلا أنه لايفيه تماما. والتشابه في الأوضاع وفي تدخلات الضباط في الحياة السياسية لأمريكا اللاتينية والعالم العربي يؤكد على أنه إذا ما كانت ظروف القرية والمناخ واحدة، ويفض النظر عن المسافة أو الزمن، فإن الناتج سوف يكون نباتات متشابهة. كما يؤكد على أن هذه النباتات ليست شيطانية، وإنما هي نتاج لظروف تاريخية. وعندما نقول بأن ظاهرة ما لم تحدث صدفة، فإن هذا لايعنى أنها ظاهرة حتمية الحدوث، أو أن ظاهرة مفارقة مستحيلة الحدوث. فالنبات الذي ينمو في بيئة معينة ليس هو النبات الوحيد الذي يمكن أن ينبت ويتبرعم ويخرج ثماره. وهناك نباتات لايمكن أن تنمو من تلقاء نفسها، بل لابد من رعايتها ومدّها بأسباب الحياة. والحقيقة أن هناك دولا في امريكا اللاتينية لم تشهد الديكتاتورية العسكرية، مثل : أوروغواي، وشيلي. كما كان التدخل العسكري في الحياة السياسية في كوستاريكا، بمثابة جملة اعتراضية قصيرة؛ وبينما قاست المكسيك من تلك الأوضاع لسنوات طويلة، إلا أنها أصبحت الآن مجرد ذكرى من ذكريات الماضي. وفي النهاية، فإن تشابه الأوضاع وتكرار الانقلابات العسكرية في هاتين المنطقتين لايجعل من الديكتاتورية العسكرية ضرورة تاريخية، لكنه أيضا لايجعلها مجرد صدفة.

والتشابه بين الأشكال المتعددة للانقلابات والديكتاتوريات العسكرية في كل من أمريكا اللاتينية والبلاد العربية، لايفنى الفروق القائمة بينها.

لقد كان تاريخ تدخل الضباط في الحياة السياسية لأمريكا اللاتينية أطول، وأتخذ أشكالا أكثر تعددا عن مثيله في الدول العربية، ولايعود ذلك إلى حداثة عمر النول العربية فحسب. فهذا التدخل، برغم أهميته، يظل مظهرا واحدا فقط من مظاهر عدم الاستقرار الذي ابتليت به امريكا اللاتينية بصورة أكبر من منطقة الشرق الأوسط.

ويعود تكرار التغييرات غير الشرعية والعنيفة للحكم عن طريق الانقلابات العسكرية أو المدنية، أو العسكرية - المدنية المشتركة، إلى تعدد النزعات السياسية، والذي توضحه الإحصاءات التي استخلصناها من تاريخ جمهوريات أمريكا اللاتينية.

فقد حصلت بوليفيا على استقلالها في ١٨٢٤، وشهدت على مدى ١٢٩ عاما ، حتى عام ١٩٥٢ (١٧٩) انقلابا. وفي هندوراس تغير رئيس الجمهورية ١١٦ مرة في الفترة من ١٨٢٤ - ١٩٥٤. وفيما بين ١٨٢٠ - ١٨٩٥، شهدت الاكوادور ١١ دستورا. وفي المكسيك لم يكمل رئيس واحد الفترة القانونية مطلقا. وفي خلال عشر سنوات (أكتوبر ١٩٤٥ - نوفمبر ١٩٥٥) جرت الإطاحة بـ ٢٦ حكومة في ١٤ بلدا بغير الطريق الدستوري. وكان تعيين الوزراء وطردهم أكثر تكرارا من طرد الرؤساء والإطاحة بالحكومات وإلغاء الدستور. ولا يعلم أحد بعدد المظاهرات التي سُحقت، والانقلابات التي فشلت.

وفي ١٩٥٤، كانت ١٣ دولة من دول أمريكا اللاتينية العشرين، تعيش في ظل ديكتاتورية عسكرية، إما سافرة أو مقنعة قليلا. ثم تضائل النفوذ العسكري، بعد ذلك، لسنوات قليلة، لدرجة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية بلدان يحكمها الضباط، وهو رقم متواضع بالنسبة للمناخ السياسي السائد هناك. ولكن سرعان ما ارتفع عدد الدول التي يحكمها العسكر، مرة أخرى، إلى ١٤ دولة. ولم تكن تلك الموجة الجديدة من الانقلابات مجرد صدفة؛ إذ جاءت كرد طبيعي على قيام الثورة الكوبية في ١٩٥٩. فقد كان ظهور «كاسترو» بمثابة مثير لقوى اليسار في جميع بلدان أمريكا اللاتينية الواقعة جنوب الولايات المتحدة، وبالمقابل، كانت جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة في تلك الفترة ذات طابع يميني رجعي سافر. ولهذا «لم يكن صدفة أن الدولتين الوحيدتين في أمريكا اللاتينية - المكسيك وأوروغواي - اللتين رفضتا قطع العلاقات مع كوبا، هما دولتان جيشاهما غير ميسّسين إلى حد كبير.»<sup>(٨)</sup>

ويقال في أمريكا اللاتينية إن أعلى رتبة في السلك العسكري هي «رئيس جمهورية». فقد أصبح تسييس الجيش وعسكرة الدولة تقليدا مألوفا هناك، وهناك تصعيد لموامل كثيرة، وكلها تعمل في نفس الاتجاه، أحدها النفوذ الإسباني.

ففي ١٤٩٢، حلّ الرحالة الإسباني كريستوفر كولومبس بنصف الكرة الغربي... وهو نفس العام الذي طرد فيه آخر ملوك المسلمين من إسبانيا. وقد استمر الحكم الإسباني لأمريكا اللاتينية حوالي ثلاثمائة عام، ولم يتلاش نفوذه حتى بعد انتهاء السيطرة السياسية. وقد شهدت إسبانيا تمردات عسكرية متكررة.

وكان انجلز هو الذي كتب عن «الاسباب الحقيقية» لهذه التمردات، في ١٨٥٥. يقول انجلز<sup>(٩)</sup>:

«نتيجة للحروب الطويلة، التي لم تتوقف، ضد نابليون، حققت الجيوش (الإسبانية) المتعددة

وقادتها قدرا من القوة السياسية، وقد أضفى عليهم ذلك - في البداية - طبيعة امبراطورية (بريتورية). وقد ظل بالجيش العديد من الرجال النشطين، وكان إلحاق مقاتلي حرب العصابات بالجيش النظامي تدعima لقوة هذا العنصر. وهكذا، بقي الجنود والملازمون على تأثرهم بالتقاليد الثورية، بينما استمر تعلق الضباط بالامتيازات الامبراطورية.

وانطلاقا من هذا التحليل، يتوصل انجلز إلى النتيجة التالية :

«بما أن الأطراف المختلفة تستخدم الجيش كأداة، فلا عجب إذا ما نقل الجيش الحكم إلى يديه، لأية فترة من الزمن».

والحقيقة أن ماتنبا به انجلز في ١٨٥٥، أصبح واقعا في إسبانيا في ١٨٧٤.

ومنذ بداية الحكم الإسباني لأمريكا اللاتينية وحتى نهايته، اتخذ هذا الحكم أشكالا غير مألوفة. فبعيدا عن الحكومة الملكية في الوطن الأم بألاف الأميال، كان الحكام الاستعماريون، الذين يتحكمون في مساحات شاسعة قليلة السكان، مع ندرة وسائل الاتصال، يتمتعون بسلطات أوتوقراطية، ولاحد لتسفيهم واستبدادهم. وكان الجيش سندهم الوحيد. ولم تكن الطبقة الوسطى الحضرية قد ظهرت بعد لتقف في مواجهة العقلية الإقطاعية الفروسية التي تحتل العمل والحرفة، على عكس الحال في إنجلترا والولايات المتحدة، حيث ظهرت الطبقة الوسطى الطهرية المنشعبة بروح العمل والثروة.

وقد واكب حروب الاستقلال (١٨١٠ - ١٨٢٥) فترة من العنف الشديد. وكان الجيش هو القوة الحاسمة، ولكن، ولمرة أخرى، كان التنسيق محدودا بين القوى المقاتلة، وفي داخل كل فريق على حدة، كما كان ينقص تلك القوى الاحتراف والانضباط. لقد قدمت الجمهوريات الناشئة أبطالا للتحرير، لكن هؤلاء الأبطال رفضوا أن يحيلوا سيوفهم إلى أسلحة للمحاربت. وفي ظل الفوضى التي سادت حتى منتصف القرن، لم يكن ثمة مايكبح جماحهم، وأطلقوا العنان لطموحهم وخيالهم.

وبعد زوال النظام الاستعماري، ظلت هناك ثلاثة أعمدة يقوم عليها المجتمع الأمريكي اللاتيني: ملاك الأراضي المنحدرون عن الفزة الأسبان، والكنيسة، والجيش. ومن بين هذه العناصر الثلاثة، كانت للجيش وحده الهيمنة فقد كان يتمتع بمكانة المنتصر، ويمتلك وسائل العنف وتنظيمه «هيراكليا» \* كقوا. كما كان يعتبر نفسه الضمان الوحيد لتحقيق سلامة البلاد ووحدتها في مواجهة قوى الطرد الاجتماعية والعرقية القوية، وسط مساحات شاسعة، وتجمعات سكانية متناثرة، ووسائل اتصال فقيرة.

في الوقت نفسه، كانت عوامل التفسخ تعمل عملها في بنية الجيوش نفسها. فقد تميز النصف الثاني من القرن ١٩ بحكم الزعماء Caudillos، القادة السياسيين - العسكريين من الإقطاعيين، الذين كانوا حكاما مطلقين في أقاليمهم وتآمر بإمرتهم جيوش شبه خاصة.

\* ترانها

الزعيم.. غالبا ما يجسد رذائل الشعب وقضاياه، غطرسته وتدينه، ويرى الشعب فيه خلاصه السياسى وسط تلك الفوضى السياسية الضارية أطنابها... وهو يحتل مكانة وسطا بين الحاكم الإقليمى Hacemcado والحكومة المركزية، لكنه- كما يحدث فى كثير من الأحيان - أصبح هو بالفعل، الحكومة المركزية. وعلى عكس حاكم الإقليم، الذى كان يمثل المقاومة السلبية للسلطة المركزية، كان الزعيم أكثر فاعلية. رجلا شديد الطموح ويسعى لتحقيق مطمحه» (١٠). كان هذا هو نمط الرجال الذين تركوا بصماتهم على حياة تلك البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والذين ظل نفوذهم ملموسا لسنوات بعد ذلك.

وفى أواخر القرن ١٩ شهدت أمريكا اللاتينية بداية النمو الرأسمالى السريع. فقد أصبحت القارة مصدرا للمواد الخام المهمة فى السوق الدولى، وهدفا للاستثمارات الأمريكية والأوروبية على نطاق واسع. وبدأت الطبقة البرجوازية والبروليتاريا فى النمو بالمدن الساحلية. وقد أدت هجرة الطبقة الوسطى الانجليزية الواسعة النطاق إلى ظهور أوضاع جديدة، كما تزايد دور السلطة المركزية وتنوعت أساليبها. وقد صاحب هذا التطور والتحديث التكنولوجى تزايد أهمية الجيوش النظامية.. وضباطها. وقد جاء هؤلاء الضباط، فى معظم الأحيان، من الطبقة الوسطى الحضرية. ويرغم الاختلاف بين الضباط والزعماء، من حيث النشأة، فقد كان نمط تواجدهم داخل الدولة، وموقفهم من القانون، متشابهة. ومنذ تلك اللحظة، سيصبح شكل الزمرة Junta هو الشكل المميز للضباط فى أمريكا اللاتينية : مجموعة من الضباط يأتلف شملها بهدف القيام بانقلاب وإقامة ديكتاتورية عسكرية.

ولا يبقى شئ من ميراث الغزاة الأسبان، سوى اللامبالاة العقائدية. فغالبا، ما يطمح الضباط العرب إلى استتباب فلسفات من عندياتهم، وهو أمر لانراه عند أقرانهم فى أمريكا اللاتينية. وهناك استثناءات، بالطبع، فى هذا الصدد - بيروت مثلا - لكنها تظل قليلة للغاية. ويشكل عام، فإن هؤلاء الديكتاتوريين يتملقون النظرة الاجتماعية والسياسية والدينية السائدة، مستلهمين البلاغة الأسبانية الرنانة، أحيانا، والاحتقار المتفطرس، أحيانا أخرى، وهم لا يهدفون إلى تغيير الأوضاع بقدر حرصهم على فرض هيمنتهم.

ولأن وراحم تاريخا طويلا نسبيا أيضا، فقد اتخذت انقلابات أمريكا اللاتينية أشكالا أكثر تنوعا عن الانقلابات العربية، التى تبدو متجانسة عند المقارنة.

وأحد الفروق البارزة بين الانقلابات فى كل من المنطقتين هو حجم العنف والدماء. فالانقلاب الذى يفشل فى تحقيق نصر فوري ومفاجئ قد يعرض وحدات الجيش للقتال العنيف، أو حتى إلى حرب أهلية. ومثل تلك الورطة، حتى ولو استمرت لفترة قصيرة، غالبا ما تنسفر عن ضحايا كثيرين. وقد حدث هذا أكثر من مرة فى أمريكا اللاتينية. ففى محاولة الانقلاب الفاشلة، التى قامت بها البحرية الأرجنتينية ضد الرئيس «بيرون» فى ١٩٥٥، بلغ عدد الضحايا خلال

ساعات قليلة أكثر من ١٥٠٠ بين قتل وجرح. أما بين الدول العربية، فلا يوجد سوى العراق الذى يتشابه فى ذلك، إلى حد ما، مع أمريكا اللاتينية. وإذا ما قارنا بين الانقلابات فى المنطقتين، فسوف تبدو الانقلابات العربية «فاقدة الحيوية» تماما.

إن معدل الانقلابات فى أمريكا اللاتينية أكبر بكثير من معدله فى الشرق الأوسط، لكن نسبة النجاح أقل بكثير. فقد شهدت برجرى، وحدها ٢٦ محاولة للانقلاب فيما بين ٤٠-١٩٤٨. لم تنجح منها أية محاولة. والافتراض بأن وحدات الجيش سوف تمتنع عن تصويب نيرانها إلى صدور رفاقها من وحدات الجيش الأخرى - وهو من أساسيات الانقلابات العربية التى تؤدى إلى نجاحها السريع - غير وارد تماما فى أمريكا اللاتينية. فالعنف الأهوج هو سمة الخلافات الفردية والصراعات العامة على حد سواء. وما أسرع خروج المسدسات من اغمارها. وينبغى أن نضيف إلى هذا، التوتر غير المألوف بين أسلحة الجيش المختلفة داخل بعض هذه البلاد، كما هو الحال بين المشاة والبحرية الأرجنتينية، على سبيل المثال.

ويعود حجم العنف الذى يصاحب الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية، وتحوله أحيانا إلى حرب أهلية، إلى ارتباط الساسة من الضباط هناك بالتعليمات المدنية، من أحزاب سياسية ونقابات عمالية. والتعاون بين المدنيين والديكتاتوريات العسكرية - سواء كشركاء فعليين أو كرقساء شكلين للجمهورية - أبعد مدى مما نراه فى العالم العربى. وكذلك مايتحمله هؤلاء المدنيون من معاناة قاسية إذا ما فكروا فى معارضة النظام. ناهيك عن عدد الضحايا الذين يسقطون فريسة للإرهاب، الذى يعد من الوسائل الأساسية للحفاظ على النظام، وإلى أن يقوم انقلاب آخر. وهو وضع نراه شبيها لما يحدث فى العراق إلى حد ما وسوريا.

وهناك، أيضا، فارق شخصى كبير بين معظم الديكتاتوريين العسكريين بالمنطقتين. فبمجرد استيلائهم على الحكم فى الأرجنتين أو فنزويلا أو كوبا (ماقبل كاسترو) أو فى أى من دول أمريكا اللاتينية، سرعان ما يرفع الديكتاتوريون العسكريون كل قيد على تهديد الأموال العامة فى الإنفاق على الترف الشخصى والملاذات. وعند الإطاحة بهم، فإنهم يكونون قد نجحوا فى تهريب مبالغ أسطورية من مخزونات بلادهم إلى الخارج.

وعند المقارنة، فإن جميع الديكتاتوريين العرب يبدون كمثالين سدج. وحتى الشيشكى، الذى غادر سوريا ثريا، يعتبر طفلا مؤدبا أمام «بيرون»، أو «خيمينيز»، أو «باتستا»، الذى خرج كل منهم إلى المنفى بملابىن الدولارات.

وبالرغم من خروج ديكتاتورى أمريكا اللاتينية من مغامراتهم بثروات أسطورية، إلا أنهم لم يحدثوا أى تغيير فى أوضاع بلادهم. ديكتاتور يأتى، ونيكتاتور يذهب، وتظل البلاد على حالها. وهنا يكمن الفارق الأساسى والمهم بين الانقلابات العسكرية فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ففي المنطقة الأولى، تظل الانقلابات العسكرية والعسكرية - المدنية الأكثر

عفا، أكثر سطحية في تأثيرها، فهي لاتسعى، مطلقاً، لإحداث تغييرات جوهرية، سواء في الاستقطاب الطبقي، داخليا، أو في توجهات السياسة الخارجية. والاستثناء الوحيد - عمليا - على ذلك هو فترة حكم الرئيس «بيرون» للأرجنتين (٤٦-١٩٥٥) حيث أمكنه الحد من عوائد ملاك الأراضي. أما على الناحية الأخرى، فقد كان صعود الضباط في تركيا والعالم العربي مصحوبا - من حين لآخر - بتحولات سياسية واجتماعية كبيرة. فقد حلت الجمهوريات محل الملكيات، وانتهى حكم كبار ملاك الأراضي، وبدأ الإصلاح الزراعي، وتغيرت التوجهات في السياسة الخارجية، وفي غيرها من المجالات. لكن النتائج النهائية لتلك التحولات لايعنى - عمليا - ثورة. فالجماهير العريضة وتنظيماتها لم تكن فاعلة، بل وضعت القيود على نشاطها، كما أن التغييرات نفسها التي حدثت لم تكن إلى الأفضل دائما، وظلت مشكلات عديدة تون حل بينما حلت مشكلات جديدة محل سابقتها. ومع ذلك، يمكننا القول إن الساسة من الضباط العرب قد أحدثوا، بلا شك، تحولات عميقة في بلادهم، لانزى لها مثيلا في امريكا اللاتينية.

لقد أضعف موقف ضباط امريكا اللاتينية الحكومات المدنية الشرعية نفسها إلى حد الاعتماد عليهم وإجبار تلك الحكومات على كسب تأييدهم بالطرق الملتوية.. أى الرشوة. ففي ١٩٣٠، أصدرت الحكومة الأرجنتينية أمرا سرياً، طلبت فيه إلى الضباط تقديم حساب بمدىونيتههم، وقد سددت تلك الديون من خزانة الدولة. وقد كلفت هذه المساومة دافع الضرائب الأرجنتيني ٧ ملايين بيسو<sup>(١١)</sup>. فالجيش، أصبح عنصرا معترفا به في سياسات المجتمع الامريكى اللاتينى، حتى ولو لم يكن فى السلطة، لدرجة أنهم يعتبرون الانقلاب حدثا سياسيا عاديا، مثله مثل الانتخابات أو تغيير الوزارة فى البلاد الأخرى.

لكن هناك شيئا يحدث منذ فترة بأمريكا اللاتينية، وبدأ يظهر لقوه، فى البلاد العربية. وهذا الشئ هو على وجه التحديد أن الديكتاتورية العسكرية نظام أخذ فى التحلل، مثير للكراهية، ومستحيل الاستمرار، ومجبر على تسليم مواقعه إلى حكم مدنى دستورى. وخير دليل على ذلك هو المكسيك. فبعد تولى «بورفيريو دياز» الحكم فى ١٨٦٧، تحول تاريخ هذا البلد، على مدى ٧٠ عاما، إلى سلسلة متواصلة من الديكتاتوريات العسكرية، والهبات، والحروب الأهلية، والانقلابات، والغزو الخارجى، إلى أن تولت الحكم سلطة دستورية ديمقراطية فى ١٩٤٦. وصارت الديكتاتورية نفسها شيئا مضحكا. وهذا أيضا أحد أوجه الاختلاف بين أمريكا اللاتينية والعالم العربى.. أم أنه مجرد سبق سوف يحتذى؟.

ويستحق وضع «شيلي» المتميز بين دول أمريكا اللاتينية، اهتماما خاصا. فهذا البلد يفخر - وله الحق - بأنه لم يهزم فى المعارك مطلقا. وهناك حقائق بارزة ثلاث تميز تاريخ هذا البلد:

١) انتصاراته العسكرية على إسبانيا (٦٥-١٨٦٦)، وعلى بوليفيا، وبيرو، فى حرب شرسة (٧٩-١٨٨٠) بسبب ضم الشيلي لإحدى المناطق الغنية بثرواتها الطبيعية.

ب) الكفاءة القتالية العالية لجيشه. فعندما بدأ تكوين هذا الجيش فى ١٨٨٦، تولى الضباط الألمان تنظيمه على النظام الألمانى، الذى يجمع بين الحفاظ على المظهر الخارجى، والاهتمام بالقدرات القتالية. ومنذ ذلك الحين، يعتبر جيش شىلى أعظم جيوش أمريكا اللاتينية.

ج) ابتعاد هذا الجيش عن السياسة. فباستثناء الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٣٢، التى أصبحت فترة عابرة فى تاريخ البلاد، سارت الحياة السياسية فى هذا البلد منذ الاستقلال (١٨١٨) على أسس دستورية، وإصالح الشعب، والإجماع على الرأى هو الذى وضع شىلى على رأس دول أمريكا اللاتينية العشرين، من حيث مستوى المعيشة، والتقدم الثقافى والاجتماعى.

ولا ينفى التسرع فى تحديد السبب من النتيجة بين منجزات الجيش الشىلى فى المعارك، ومستوى كفاءته القتالية، من ناحية، وإبعاده عن السياسة، من ناحية أخرى. وعلى أية حال، فهناك بعض التداخل بين العاملين، وإذا لم يكن أحدهما يؤدى إلى الآخر، فإن تأثيرهما المتبادل ايجابى بلاشك. وفى هذا المجال يذكرنا الأردن، من بين البلاد العربية، بشىلى من حيث مستوى جيشه، وانصياعه للنظام الدستورى.

هل من المفيد التعرف على أوجه الشبه أو التأثير المتبادل بين منطقة ثالثة للانقلابات العسكرية (الشرق الأقصى) والعالم العربى؟.

لقد حصلت فيتنام وكوريا ويورما وباكستان- شأن الدول العربية- على استقلالها فى العصر الحديث. وتنتمى هذه البلاد، مثل البلاد العربية وأمريكا اللاتينية، إلى العالم الثالث المختلف، حيث تنتقل شعوبها من نمط الاقتصاد التقليدى، وطرق الحياة البطيئة التغير، إلى ثورة الآمال المرتقبة، حاملة فوق ظهرها ميراثا لاقتصاد غير متوازن وقوى سياسية متصارعة. وفى جميع هذه البلاد، كان الجيش من أوائل المؤسسات والقوى الحديثة المستقرة التى ظهرت، قياسا على أية قوة أخرى فى البلاد. وحيث إن حكومات البلاد، التى أنهكتها قوى الطرد القديمة، صارت متورطة فى الصراعات، فكثيرا ما يبدو أن أيسر الطرق للخروج من المازق هو تسليم الحكم إلى الجيش، أو الاستيلاء عليه من جانبه. وبالفعل، فقد تزايد معدل الانقلابات العسكرية والتدخلات غير الدستورية الأخرى فى السياسة من جانب الجيش، فى تلك البلاد، على مدار السنوات العشرين الأخيرة. وينطبق الوضع على تايلاند، بالرغم من أنها- بعكس كوريا ويورما وفيتنام وباكستان- لم تفقد استقلالها فى يوم من الأيام.

ويرغم وضوح أوجه الشبه، فليس هناك دليل على أية شبهة للتأثير المتبادل بين الساسة من الضباط فى الشرق الأقصى والعالم العربى. صحيح أن أحداث كوريا الجنوبية والشمالية تلقى اهتماما فى الشرق الأوسط، لكن ضباط تلك البلاد إذا كانوا فى حاجة إلى مثال يحتذونه للتدخل فى السياسة، فأمامهم اليابان الحديثة التى يتخذونها مثالا فى كل شئ.

إن باكستان ويورما هما -ظاهريا- الأكثر ارتباطا بالعالم العربى. فكلتاهما كانت جزءا

من الهند البريطانية، وحصلتا على استقلالهما خلال نفس الفترة التي تحررت فيها الدول العربية من السيطرة البريطانية. وترتبط باكستان بالعالم العربي لكونها دولة إسلامية، أما بورما، فلأنها - مثل الدول العربية التي يحكمها العسكر - دولة محايدة، وقد استولى الجيش على السلطة في كلتا البلدين خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٨، في سبتمبر وأكتوبر على التوالي، في وقت حدث نفس الشيء في اثنتين من الدول العربية: العراق في يوليو، والسودان في نوفمبر. ويتشابه انقلابا بورما وباكستان مع الانقلاب السوداني ولكن لايتشابهان مع العراق من حيث عدم إراقة الدماء في أى من الانقلابات الثلاثة. وفي هذه البلدان الثلاثة، كانت الحكومات المدنية البرلمانية قد وصلت الأزمة فيها إلى طريق مسدود، الأمر الذي دعا زعماءهما إلى استدعاء قادة الجيش لتولى أمور الحكم. ففي بورما، التي تصاعدت فيها حدة الصراعات السياسية كان رئيس الوزراء "أونو" هو الذي طلب إلى الجنرال "تي-وين" أن يتولى الجيش إدارة البلاد<sup>(١٢)</sup>. أما باكستان، فقد اشتهرت بفضائح مجلسها التشريعي. وفي سبتمبر ١٩٥٨، قدمت الحكومة اقتراحا بسحب الثقة من رئيس المجلس، الذي كان ينتمي إلى المعارضة. وعندما رفض الأخير طرح القرار للتصويت، قام أعضاء الحكومة بالاعتداء عليه، وبعد أن تمكن من الهرب من القاعة بعد إصابته بجروح طفيفة، اتخذ قرار باعتباره مغتالا عقليا. وعندما حاول نائبه، وهو من الحكومة، إدارة الجلسة الثالثة، انقض عليه نواب المعارضة وأصابوه بجراح خطيرة<sup>(١٣)</sup>. وهنا أعلن الرئيس «اسكندر ميرزا» حالة الطوارئ، وعطل الدستور، وحل البرلمان الوطني والبرلمانات والحكومات الإقليمية، وحل الأحزاب، وأوكل إلى الجنرال «أيوب خان»، قائد الجيش، مهمة تنفيذ إجراءات الطوارئ. وبعد ذلك بأسبوعين، عين «أيوب خان» رئيسا للوزراء، وبعدها بأسبوع واحد، استقال الرئيس وحل محله «أيوب خان» في رئاسة الجمهورية. هناك، إذن، تشابه ملحوظ بين ماحدث في كل من باكستان والسودان في أواخر ١٩٥٨، ويمكننا أن نضيف بعض أوجه التشابه. فلسنوات عديدة قبل أن يصبح رجل دولة، كان الرئيس «اسكندر ميرزا» ضابطا بالجيش.. تماما مثل «عبد الله خليل» رئيس الحكومة السودانية الذي استدعى «عبد» قائد الجيش ليتولى قيادة البلاد. وربما كان كل من «ميرزا» و «خليل» يعتقد بأن الجيش سيعود بعد فترة إلى ثكناته، ويسلم السلطة إلى الإدارة المدنية. وقد وجد كلاهما نفسه مبعدا عن الحكم إلى الأبد.

ربما تكون هذه المقارنات مسلمة، لكنها لا تحمل دلالة أكثر من ذلك، ولم تكن أحداث أى من البلدين تثير اهتماما لدى الآخر، ولم يكن هناك أى تأثير متبادل. فقط عندما كان «أيوب خان» في زيارة لمصر في نوفمبر ١٩٦٠، أشار إلى الديكتاتورية العسكرية - الشيء المشترك بينه وبين مضييفة - بقوله: «إن الاستقرار السياسى هو الشرط الاساسى لتحقيق التقدم. ولقد استعرنا - مثلكم - البرلمانية الغربية، لكنها لم تكن صالحة لنا»<sup>(١٤)</sup>. وبالطبع لم يكن بمقدوره،



وهو رئيس لدولة تنتمى للحلف المركزى، أن يتحدث، فى مصر المحايدة، عن تطابق وجهات النظر فى السياسة الخارجية. كما كان يدرك أن تركيزه على الإسلام كأرضية مشتركة بين البلدين، يمكن أن يفسر فى مصر باعتباره تمهيدا لتأييد بلاده ضد الهند فى الموقف من قضية كشمير، فى وقت كانت الصداقة فيه مع الهند تعتبر إحدى ركائز السياسة الخارجية لمصر، وتأييد مصر للهند فى نزاعها مع باكستان المسلمة هو الثمن الذى تدفعه مصر مقابل مساندة الهند لموقفها من قضية فلسطين. كذلك، عندما زار عيود باكستان فى ربيع ١٩٦٤، فى طريقه إلى الصين والهند، أو عندما ذهب عامر إلى هناك فى ديسمبر ١٩٦٦، لم يصدر عنهما أى تأكيد على الصلة بين نظمهم المختلفة وأصولها.

كان «أيوب خان»، و «عيود»، و «عامر»، من الحكمة بحيث يمسكون عن الإشارة إلى دور ضباط الجيش كمؤسسين للحكم فى بلادهم. لأن الدور التاريخى للضباط مختلف تماما فى باكستان عنه فى مصر، أو البلدان العربية الأخرى. فالضباط العرب الساسة يحملون تراثا من الأفكار والأعمال التخريبية والثورية. أما فى باكستان، فقد كان الجيش «فرعا من فروع الجيش الهندى البريطانى، وهو لذلك أقدم المؤسسات التنفيذية (فى البلاد) وأفضلها. وبعد التجزئة، عندما كان عليها أن تبني، من لاشئ، جميع أجهزة الإدارة الحكومية، ورثت باكستان قسما كبيرا من صفوة رجال الجيش الهندى البريطانى. وكان هذا الجيش يضم عددا كبيرا من المتطوعين والضباط من أقاليم الهند المسلمة»<sup>(١٥)</sup>

وعلى عكس باكستان والسودان، قام الجيش فى بورما بتسليم السلطة للمدنيين، بعد عام ونصف من استيلائه عليها. وفى ربيع ١٩٦٠، أجريت الانتخابات، وأعيد انتخاب «يو - نو» مرة أخرى رئيسا للوزراء. ولكن، تسرى هناك أيضا القاعدة العامة، التى يبدو أنها تحكم معظم البلاد الواقعة تحت حكم الضباط، وهى عدم تخلص هؤلاء الضباط من عادة الطموح إلى الحكم. وفى أوائل مارس ١٩٦٢، قام «نى - وين» بانقلابه، مؤسسا ديكتاتورية سافرة. ومرة أخرى، يمكننا أن نرصد بعض أوجه الشبه، خاصة مع سوريا، لكنها تظل، أيضا، مجرد مقارنات.

ماذا عن دور العملاء الأجانب خلال الانقلابات؟ وما مدى تأثيرهم فيها؟

هنا، ينبغي أن نفرق بين الدول العربية، وغير العربية. وبدائية، فاليمن والعراق دولتان مستقلتان، شأنهما شأن مصر والعربية السعودية، وعلى قدم المساواة فى السيادة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ولكن يظل هناك فرق - وهو ليس مجرد فرق سيكولوجى - بين أن تحصل مجموعة من المتأمرين على السلاح والمال والمشورة من الملحق المصرى أو السعودى، وأن تحصل عليها من سفارة غير عربية، أو شركة من شركات النفط. لقد تعددت هذه التخللات من كل صنف، ومن جانب جهات عديدة. لكن من الصعب بالفعل

كشفتها، أو حتى مجرد إثباتها. فلم يعرف كل ماحدث، وليس كل ما قيل صادقاً بالضرورة. وهناك دائماً تهويل فى شأن أنوار العملاء الأجانب وتضخيم أهميتهم فى نجاح تلك الانقلابات، وغالباً ما تتعامل الصحافة الشيوعية مع هذه الانقلابات كما لو كان المعرض عليها والمنفذ لها هو : لندن أو واشنطن، وكما لو أن القيادات المحلية مجرد دُمى يحركها لاعيون أجانب غير منظوريين. وهكذا، اعتبر انقلاب الضاوى فى سوريا (أغسطس ١٩٤٩) الموالى للهاشميين والبريطانيين عملاً من صنع الانجليز، كما اعتبر الانقلاب المصرى فى يوليو ١٩٥٢ انقلاباً أمريكياً، وكذلك تمرد الشواف فى العراق، الذى اعتبر انقلاباً مصرياً. إن هذا تسطيع شديد للأمر. صحيح أنه كانت هناك بالفعل اتصالات ودعم، من حين لآخر، رصدنا ما انكشف منه فى فصل سابق، لكن، لا ينبغي التضخيم من أهمية أى منها. فإذا كانت القوى الأجنبية قادرة على تولية أو عزل الحكام العرب كيفما شاءت، فقد كان بمقدورها أن تمد عملها بما يكفى للدفاع عن نظمهم، وفى هذه الحالة كان بإمكانهم أن يستمروا فى مناصبهم فترات أطول من تلك التى قضوها بالفعل. لقد كان الملك حسين دقيقاً عندما تحدث عن تأييد الأمريكين - وليس تخطيطهم - لانقلاب فبراير ١٩٦٣ فى العراق.<sup>(١٦)</sup> كذلك، يمكننا القول بأن نظام «قاسم» كان ممكناً، أيضاً، أن يسقط دون ذلك العون.

وينبغى أن نتعامل بحذر مع الشهادات الواردة بمذكرات العملاء السريين، باختلاف أنواعها. فهؤلاء الناس يمارسون عملهم سرا لسنوات، كأشخاص مجهولين، وتظل أَسْمَاؤُهُمْ وشخصياتهم الحقيقية غير معلومة، حفاظاً على حياتهم وسرية عملهم. وعندما نتاح لهم الفرصة، بعد سنوات من الصمت، كى يتكلموا ويقشوا أسرار عملهم، فهم يعرضون ذلك الصمت الطويل بالمبالغة فى جرأة العمليات التى قاموا بها، ويهللون من نورهم فيها. والذى نجح لسنوات فى إخفاء مسلكه، يسعى دائماً إلى النجاح فى الاتجاه العكسى، فينسب لنفسه أعمالاً كان نوره فيها متواضعاً للغاية.

وعموماً، فإن دور العملاء الأجانب لا يمكن أن يكون مؤثراً وفعالاً، إلا إذا كان هناك أشخاص داخل البلاد من مصلحتهم التعاون مع القوة التى يعمل أولئك العملاء لحسابها. فالأحداث التى شهدتها العراق ما بين ٣٧-١٩٤٠، كانت متأثرة إيديولوجياً، ومدعومة تنظيمياً وسياسياً، من ألمانيا. لكن «جروبا» نفسه لم يكن يستطيع إنجاز الكثير دون أطماع وأسلحة الصباغ، ورشيد عالى الكيلانى، والمفتى.

إن القول بأن العملاء الأجانب هم الذين يقررون مايطرأ على السياسة العربية من تحولات، لا يقل غرابة عن اعتبار «لودندورف» هو صانع ثورة أكتوبر، لأنه مَكَّن «لنن» من السفر إلى روسيا فى عربة مغلقة. إن صانع التاريخ العربى هم العرب أنفسهم، حتى وإن لم يكونوا وحدهم تماماً. فالسوريون هم صانعو التاريخ السورى، وكذلك العراقيون هم صانعو تاريخ العراق.

## هوامش (٢)

- ١- عيد الرحمن الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد ١٩٦٠، ص ١٥-١٨.
- ٢- الصباغ، ص ٤٨، ٦٠، ٢٣١، MER 1960; 247-8، محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية، بيروت ١٩٦٣، ص ١٢٠-١٢١، محمود الدرة، تاريخ العرب العسكري، القاهرة ١٩٦١، على غلاف الكتاب، المنار، غُمان، ١٢ يوليو ١٩٦٤.
- ٣- S.E. Finer, The man on horseback, London 1962, 164.
- ٤- E. Lieuwen, Generals Versus Presidents, London 1965.
- ٥- MER 1961, 607.
- ٦- Lieuwen, 24.
- ٧- Ibid., 4-8; Merle Kling, "A theory of power and political instability", -٧ in John M.Kautsky. (ed.) Political Change in Under developed Countries, New York 1962, 125-6; John J. Johnson, The Military and Society in Latin America, Princeton 1964, 4-5.
- ٨- Lieuwen, 101.
- ٩- F. Engels. "Die Armeen Europas", in Marx - Engels, Werke, Berlin 1961 - 1963, Vol. 11, 479 - 80.
- ١٠- Johnson, 39.
- ١١- Ibid, 121-2.
- ١٢- S. Yinam. "Burma beyameynu", Hamizrah, Vol. 13, 207.
- ١٣- Finer, 82; Khalid bin Sayeed, "Collapse of parliamentary democracy in Pafistan", MEJ, Vol. 13. 397.
- ١٤- إذاعة القاهرة، ٧ نوفمبر ١٩٦٠.
- ١٥- K.D. Newman, "Pakistan's protective autocracy", Pacific Affairs, -١٥ March 1959, 24, quoted in Moshe Lissak, Modernization and Role Expur-sion of the Miliary Developing courtries, مخطوطة قيد النشر.
- ١٦- محمد حمدين هيكال، الأهرام، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣.



## القسم الثالث التراث التاريخي

---

« لقد ظهرت فكرة الحرية السياسية (حرية الفرد في إطار الجماعة) في الشرق الأوسط، أول ما ظهرت، في أواخر القرن ١٨، ونمت وتطورت خلال القرن ١٩، ثم انقرضت في معظم المنطقة في منتصف القرن العشرين. »  
« ب. لويس »



## (١) القوة العسكرية وسلطة الدولة

إن الدولة التى يقوم فيها ممثلون منتخبون من قبل كل الشعب، أو معظمه، بوضع القوانين، ويكون جهاز الحكم فيها مسئولاً أمام جهة تشريعية مستقلة، ويخضع جيشها للسلطتين التشريعية والتنفيذية، إنما هى ظاهرة حديثة نسبياً فى التاريخ، ومن النادر ملاحظتها قبل القرن ١٩، بل إنها، فى العصر الحديث أبعد ماتكون عن التحقق. وتاريخياً، لم يكن الفصل بين الوظائف السياسية والقوة العسكرية قائماً، فربّيس الدولة كان يعتلى سدة الحكم. إما بعد الانتصار على عدو خارجى، أو منافس داخلى، أو يرث الحكم عن ذلك الغازى، ويكون قوياً بدرجة تمكنه من فرض سلطانه.

وفى العصور الحديثة، أيضاً، هناك حالات - وهى ليست مقصورة على العالم العربى - قامت فيها أنظمة للحكم، يخضع فيها الجيش لسلطان المدنيين، بترك مواقعها لصالح نظام يقوده الضباط.

ويمكننا أن نستنتج أن خضوع الجيش لسلطة سياسية عليا هو وضع 'استثنائى' فى التاريخ، ویرغم تحييده، إلا أنه ظل وضعاً انتقالياً، بينما الحكم العسكرى هو الوضع 'الطبيعى'، وأن الاستيلاء على السلطة من جانب الجيش هو المسلك 'الطبيعى'، كما قال «عبود» فى ١٩٥٨.

وهناك تساؤل يطرح نفسه أحياناً : لماذا يعتبر خضوع قائد عسكرى، على رأس قوة منظمة، للملك أو رئيس لا حول له بدون الجيش، أمراً طبيعياً؟ لكن مثل هذا المنطق يمكن أن يحول الأمر برمته إلى نوع من العبث. فكما يمكن أن نسأل لماذا يطيع الجنرال رجل الدولة، يمكن أيضاً أن يثور السؤال عن سبب ضرورة خضوع قائد القوات الجوية لأوامر رئيس الأركان، ولماذا يطيع قائد كتيبة مدرعة أوامر قائد اللواء.. وهكذا، حتى نصل إلى التساؤل عن: لماذا يجب أن تطيع مجموعة من عشرة أفراد، أوامر عريف.

ليس من الصعب أن نثبت أن العالم يقف دائماً على حافة الفوضى. فالتخريب والانقلابات العسكرية فى البلاد العربية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، كثيراً ما قامت شعوب هذه المناطق إلى حالة من الفوضى السياسية، ويبدو الأمر أحياناً كما لو أنه من المستحيل قيام سلطة سياسية هناك بدون العنف، أو التلويح به.

لكن الكائنات البشرية لا يمكن أن تعيش فى ظل افتراض أن كل منهم ذئب فى مواجهة أخيه الإنسان. فبدون التعاون والعون المتبادل، وبدون لأعراف الاجتماعية، التى توجد حتى وسط أكثر المجتمعات بدائية، لا يستطيع الإنسان أن يحيا.

وإذا ما اعتمدنا القوة وسيلة البقاء، فعلى التاريخ السلام. وإذا ما نظرنا إلى حكم العنف باعتباره الوسيلة الوحيدة الملائمة للطبيعة الإنسانية وتجاهلنا مسيرة التاريخ، فلن نجد تفسيراً لعدم عودة العالم إلى الفوضى.

ولكن، حتى إن كنا لنعبر وصول الضباط إلى السلطة اتجاهها تاريخياً عاماً، فالبعض يراها نتيجة طبيعية لتطور محدد في منتصف القرن العشرين، على مستوى العالم، وخاصة في زماننا. ويمكننا أن نرى، في هذه الحقبة، اتجاهها عاماً لإعطاء الأولوية للاعتبارات العسكرية والمؤسسات العسكرية في العديد من الدول، وعليه، فإنه يمكن اعتبار الحكومات العسكرية في البلاد العربية، في العصر الحديث، تعبيراً عن ظاهرة عامة. وقد صاغ «هارولد لاسويل» فكرة العسكرية هذه، بشكل محدد، في «نظرية الدولة - الحامية».\*

ويحدد ذلك بقوله: «إن أبسط تعبير عن نظرية الدولة - الحامية هو الاتجاه نحو سيادة العنف على الساحة الدولية.»<sup>(١)</sup> لقد نشر «لاسويل» نظريته للمرة الأولى، في ١٩٣٧، قبل الحرب العالمية الثانية. وكان ظهور الأسلحة النووية والطائرات الأسرع من الصوت والصواريخ، وامتزج عليها من تطورات، بمثابة تأكيد لصحة نظريته، والاهتمام بها. ففي عالمنا المنقسم إلى معسكرين متناقضين في الأسس والأهداف، وحيث يمكن لأية حرب أن تتحول إلى خطر داهم، وأن تؤدي إلى دمار شامل، فإن اعتبارات الأمن والدفاع والحرب يصبح لها المقام الأول، ويصبح لهؤلاء الذين يسيطرون على الجيش - أيضاً الأمن - الكلمة الأخيرة في صنع القرار. ولا مفر من التركيز الشديد على القوة والسلطة، بدءاً من إعطاء الأفضلية للمؤسسات التنفيذية على التشريعية، والسيادة النهائية لمخططي الحرب النهائية ومديريها. ويرى «لاسويل» أن تاريخ العالم، حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى، كان يسوده اتجاه تقدمي نحو الصالح المشترك لشعوب وأفراد العالم الحر، تحت قيادة رجال تحركهم في الأساس، الانتاجية الاقتصادية.. رجال أعمال بالمعنى الواسع والإيجابي للكلمة. لكن مسار التاريخ انحرف ليحتل الجندي مرة أخرى مكان الصدارة. إن مخاطر الحرب لم تعد مقصورة على الهزيمة، وإنما تصل إلى حد الإبادة الشاملة، وليس شمة من سبيل لمنعها إلا بردع العدو المحتمل بأقصى قوة، والتأهب الدائم لرد أي عدوان. ولا يرى «لاسويل» في الدولة - الحامية حلاً مثالياً، بل هي في رأيه عقبة كاثاء أمام أية إمكانية للتطور. وهو يتوقع أن تؤدي الأساليب التكنيكية والإدارية الحديثة، بعد ذاتها، إلى إنهاء عسكرة الدولة - الحامية لتصبح «حامية مدنية بحق، يتحول فيها الجندي التقليدي، أو رجل البوليس، إلى زى قديم. شأن الفارس ذي الحصان».<sup>(٢)</sup> ويرى «لاسويل» أن وحدة العالم والسلام الشامل، هي البديل الوحيد للدولة - الحامية. أما



«هنتجتون»، في نقده للنظرية، فيرى أن البديل إما أن يكون سلاما شاملا أو حريا نهائيا.. «حرب فظيعة لا يمكن كسبها أو تحملها»<sup>(٧)</sup> والاضطراب، الداخلي والخارجي، التي تهدد بلداً ما يكون تصاعدا سريعا، وربما فجائيا، أما زوالها فيحدث تدريجيا وببطء. ونظرية «لاسهول» لا تتعرض لهذه النقطة المهمة والمعقدة.

وخشية من أن تستقل مثل هذه النظرية لتبرير استيلاء الضباط على الحكم في البلاد العربية، فإننا يجب أن ننبه إلى الفروق الجوهرية بين ظهور الدولة - الحامية الناشئة عن احتياجات عسكرية حقيقية أو متوهمة، نابعة من احتمال الدخول في حرب مع عدو خارجي، بلداً كان أو جيشا، وبين تدخل الضباط في السياسة العربية الذي يحمل دائما طابع الصراع الداخلي، داخل الدولة، وأحيانا، داخل الجيش، والذي لم يكن سببه، أو الهدف منه، دعم قوة الجيش لمواجهة عدوان خارجي. فقد كان الهدف الحقيقي دائما هو التغيير الداخلي. فالهزيمة في الحرب أمام إسرائيل قدمت، بالصدفة، مبررا للإطاحة بحكم مدني مترنح، لكن الهدف المعلن دائما كان هو التغيير الداخلي.

لقد شهدت جميع الشعوب وفترات التاريخ المختلفة، صراعا بين السلطات السياسية والعسكرية من أجل السيطرة. وفي العصر الحديث، فإننا نلاحظ نزعة عالمية نحو العسكرية، كما تشير نظرية «لاسهول». وهي تقدم أرضية لصعود الضباط إلى الحكم في البلاد العربية. ولو كانت أجواء اللا عسكرية قد سادت العالم خلال السنوات الثلاثين الماضية، لما انتشر حكم الضباط في العالم العربي باعتباره المسلك الطبيعي. على أن المصادر الحقيقية للانقلابات العسكرية في العالم العربي، كظاهرة متعددة في العصر الحديث، تضرب بجنورها عميقا في التاريخ القومي العربي، وفي تراث الحضارة الإسلامية. والاتجاهات الولية التي يمكن ملاحظتها في العلاقة بين الجنرال ورجل الدولة، ليست أكثر من خلفية لتلك الانقلابات.

كذلك، لا ينبغي أن نبالغ في تقييم الأثر المحدد للتقليد التاريخي العربي الطويل في الحياة السياسية الحديثة. فلاشك أن هناك تراثا طويلا من الفتوحات والغزوات، واغتصاب الحكم بالطريق العربي.. «عب التاريخ في الشرق الأوسط» كما يسميه «جورج. م. حداد»، «فالعديد من الدوافع والاتجاهات القديمة ما زالت موجودة، ولا يزال الجيش يعبر عن نفسه وعن مصالحه الخاصة، في الوقت الذي يدعى فيه حماية مصالح الشعب»<sup>(٨)</sup>

لكننا يمكن أن نلاحظ مثل تلك الظاهرة في تاريخ عدد من بلدان العالم الأخرى، لكنها نادرا ما تترك أثرا ذات معنى. فالفرق العسكري لمصر من جانب العرب في القرن السابع بالنسبة لنظام «ناصر»، ليس أكثر من حادثة سبقتها تاريخيا، تماما مثلما يمثل استيلاء يوايوس قيصر على الغال بالنسبة لديجول.

لقد كان لقيام الامبراطورية المملوكية بعض الأثر في تطور نمط وصورة ضباط الجيش

العرب في العصر الحديث، وسوف نرصد بعض تلك الملاحظات حول هذه النقطة عند الحديث عن أصولهم الاجتماعية. لكن نمط الحكم المملوكي الذي دام طويلا في العديد من بلدان الشرق الأوسط، لم يكن له كبير أثر في ظهور الحكام العسكريين في البلاد العربية المستقلة في القرن العشرين.

إن قابلية الحياة السياسية في الشرق الأوسط العربية لاستيلاء الضباط على حكمها، يمكن رصدها في جانبين : النمط المحدد للحضارة الإسلامية، وبعض الخصائص المتأصلة للتطور التاريخي للقومية العربية.

Harold D. Lasswell, "The garrison - state hypothesis today", in Samuel -١  
p. Huntington, (ed.).

Changing patterns of Military Politics, New York 1962, 51.

Ibid., 66. -٢

Samuel p. Huntington, The Soldier and the State, Cambridge, Mass., -٣  
1967, 350.

George M. Haddad, Revolutions and Military Rule in the Middle East -٤  
The Northern tier, New York 1965, 28.

## (٢) التقاليد الإسلامية

يعتبر الإسلام محركاً مهماً لصعود الضباط إلى الحكم، ويقف، في الوقت نفسه، عائقاً أمام تحقيق أهدافهم. ولا يمكن تحديد الدور الحقيقي للسلطة من الضباط العرب، إلا بعد استجلاء هذه الرابطة الجدلية.

في القرن العشرين تختلف تأثير قوة الدين ونفوذ كمنظم من بلد إلى آخر. فهي في إيطاليا غيرهما في ألمانيا الغربية، أو أمريكا الجنوبية، أو بورما. لكن تأثير الإسلام كقوة روحية وسياسية، يحتل أهمية خاصة في العصر الحديث، بسبب طبيعته الخاصة وصورته التاريخية. فالإسلام منذ ظهوره، وحتى الآن، لم يكن مجرد ديانة تقتصر على المعتقدات والمناسك وأشكال السلوك. إنه، في جوهره، نظام سياسي واجتماعي شامل، لانتقل شئون الحياة فيه أهمية عما سبق ذكره، وقد نجح في مجرى تاريخه في خلق حضارة كاملة من صنعته. ويعتبر «وسى سميث»، وهو من ألمع دارسي الإسلام في العصر الحديث، الإسلام والماركسية «الفكرتين الرئيستين على مستوى العالم، اللتين تسعيان إلى تطبيق المثل الاجتماعي»<sup>(١)</sup>.

فالإسلام يريد أن يجعل من مملكة السماء حقيقة واقعية على الأرض.. في يومنا هذا، وليس في زمن قادم بعد نهاية العالم.. إنه تنظيماً لحياة الناس وفقاً للشرعية الإسلامية وإعطاء الأهمية لسيادة مجتمع المؤمنين بخلاص العالم في تحرير روح الفرد. فالإسلام لا يقول - كما قال المسيح - «مملكتي ليست من هذا العالم» أو «لا بالقدرة ولا بالقوة بل بروحي»<sup>(٢)</sup>. بل يؤمن بعكس ذلك. صحيح إن إضفاء الشرعية على الحرب وتبريرها، باعتبارها حرياً مقدسة، لم يكن مقصوداً على الإسلام، حيث سبقته اليهودية والمسيحية في تقديس التضحية بالدم في سبيل الله، وعدم التسامح مع غير المؤمنين، إلا أن إضفاء مصداقية التقديس الديني على القوة السياسية، كقاعدة أساسية، اقتضت، في القرن العشرين، على الإسلام وحده.

وتتناقض قاعدة الفصل بين الكنيسة والدولة مع روح الإسلام وتعاليد. وعندما تجرأ الشيخ على عبد الرزاق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم»<sup>(٣)</sup> (١٩٢٥)، ونادى بإلغاء الخلافة، وفصل القانون المدني وشؤون الحكم عن التشريعات الدينية، اعتُبر ذلك من العلامات البارزة على ما أسماه «أ. حوراني» «العصر الليبرالي» في الفكر العربي<sup>(٤)</sup>. وكانت لدى علماء الأزهر أسباب وجيهة لطرد الشيخ من بين صفوفهم، وتجريده من الأهلية لأي من المناصب الدينية. وبالرغم من دلالتها العملية الكبيرة، فإن مقولة «عبد الرزاق» لم تجد ما يؤيدها من شواهد التاريخ. فلم

يكن هناك أبداً تليد الفصل الدين عن الدولة، سواء في عصر النبي محمد، أو في أي من فترات التاريخ الإسلامي. «لقد بذل زعماء ومفكرون من رجال الكنيسة المسيحية (خاصة في عهد الإصلاح) قصارى جهدهم، وقدموا خلاصة أفكارهم، في سبيل استخراج جملة يمكن الاستناد إليها في تحييد فكرة العلمانية، أو - في أسوأ الأحوال - جعلها لانتعاض معها. واستتبطلوا وأقاموا مؤسسات دينية (مثل الكنيسة) يمكنها العمل دينياً في ظل مجتمع علماني. وقد قبل المؤمنون المسيحيون بمثل هذه الأشياء. فالمسيحيون لديهم نوع من المعتقدات الدينية والعبادات والنظم التي تمكنهم من العيش في دولة علمانية، دون أن يفقدوا انتماءهم المسيحي، وأن يظلوا على فعاليتهم كمواطنين»<sup>(٦)</sup> والديانة المسيحية تقوم - بدايةً - على «أعط مالمقيصر لقيصر، وما لله لله»<sup>(٧)</sup> وهو أمر لا يمكن تخيله في الإسلام. والنحو الثوري الذي انتحاه «أتاتورك». بعلمنة الحياة الاجتماعية والسياسية لتركيا، فقد الكثير من قوة الدفع بوفاته، ولم يتكرر هذا المثال مرة أخرى في أي من البلاد العربية.

في وقت من الأوقات، تحولت المسيحية إلى دين للمضطهدين والمقهورين داخل امبراطورية عظيمة، واعتبرت الدولة عناصر معادية، وهم أنكروها بدورهم بينما كان الإسلام حركة تبنى دولة، وتنتهج سياسة خاصة بها، وقوة منتصرة تفتح من البلدان بقدر ما تنكسب من الأناس. إن الاستشهاد هو جوهر الوجدان الديني والتاريخي عند اليهود والمسيحيين، سواء كان استشهاد الشعب أو المسيح المصلوب. أما في الإسلام - باستثناء قسم من الشيعة - فقد اهتمت الفتوحات والأسجاد مركز وجدان مجتمع الإيمان. ومحمد لم يكن نبياً فقط، وإنما كان قائداً عسكرياً ومؤسس دولة أيضاً. وأكثر الألقاب شيوعاً وأهمية هو «أمير المؤمنين»، الذي كان أول إطلاق له على الخليفة «عمر».

والخلاصة «في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا»<sup>(٨)</sup>. إن موقف الإسلام من السلطة السياسية والعسكرية ليس الموقف السلبي أو الزاهد أو المتشكك، بل هو موقف صريح وحازم. فالقيمة الدينية مقرونة بالقوة والفوز والنصر. والإسلام يضمن على الجيش هيبة وسلطاناً جديرين بمؤسسة مباركة مقدسة، وتراثه يمهّد الطريق أمام التدخل العسكري باعتباره أفضل السبل ملازمة وصالحاً في نظر العبد وربه.

هل تتناقض القيمة الحديثة مع الوجدان الإسلامي التقليدي، أو تضعفه؟

للوهلة الأولى تبدو الإجابة، إلى حد كبير، بالإيجاب. فهدف القومية هو إقامة دولة على أسس علمانية، تجمع بين أفرادها لغة مشتركة، وحدود جغرافية واحدة، وإقامة رابطة جديدة تكون الأولوية فيها للعوامل التي توحد الناطقين بالعربية، من مسلمين ومسيحيين، في دمشق على تلك التي توحد المسلمين في دمشق وإستانبول، اللتين يتحدث أهلها بلغتين مختلفتين. فالعركات القومية من جانب اليونانيين والبلغار والعرب، بل ومن الأتراك أنفسهم، هي التي

أنت إلى تفكك الامبراطورية العثمانية الإسلامية المتعددة القوميات. وفي أثناء الأزمة القبرصية (١٩٦٤)، وقف المسلمون العرب في مصر إلى جانب اليونانيين المسيحيين، لا مع الأتراك المسلمين. ومصر التي يعتنق قاداتها الإسلام، أقرب في سياستها الخارجية إلى الاتحاد السوفيتي المحد من باكستان، التي تعتبر أكبر دولة إسلامية، وتطلق على نفسها «الجمهورية الإسلامية». فعلى نقض العروبة، خبت الرابطة الإسلامية وانتهت. وإذا ما اندلعت حرب عظمى جديدة، فمن الصعب تخيل وقوف الجيوش العربية في مواجهة بعضها البعض، لكن من المحتمل جدا أن تتواجه بلاد عديدة دينها الرسمي الإسلام.

على أن الإسلام لم يختلف كقوة سياسية من قوى العصر. فالصحوة القومية لم تؤد، في داخل البلاد العربية، إلى إيقاظ الوعي الإسلامي والتعصب، بل إلى العكس. فـ «العالم الإسلامي، في العصر الحديث، قبل وارتبط بتلك الجوانب من القومية التي يمكن أن يكون فيها رد اعتبار تاريخي للمجتمع الإسلامي، والمتسقة مع المبادئ الأساسية للإسلام. لكنه قبل سطحيا، أو جزئيا، أولم يقبل على الإطلاق، الجوانب التي تشوش ذلك الإصلاح أو تصرف الانتباه عنه. وبإستثناء الأتراك، وبدرجة محدودة، فلم يكن هناك أدنى قبول للأفكار التي يمكن أن تتعارض مع الولاءات الإسلامية التقليدية.»<sup>(٩)</sup>

وتعليقا على تمرد «عرابي» في مصر، كتب أحد المراقبين يقول: «عندما يتعرض بلد محمدي\* للتهديد من جانب قوة مسيحية، فإن العاطفة الوطنية تكون قابلة للتحويل إلى تعصب ديني. وكان الزعماء الوطنيين في مصر، في ذلك الوقت، يشجعون هذا التحول»<sup>(١٠)</sup>. وبعد ذلك بـ ٧٥ عاما، كانت صيحة الحرب التي يرددها شعب بورسعيد أثناء قتاله للانجليز والفرنسيين، في حرب: لسويس، هي «الله أكبر».. الصيحة التقليدية للمقاتلين المسلمين الأوائل.

لقد كانت الصحوة القومية العربية في القرن العشرين تشبه الهزيمة للإسلام، وغالبا ما كان انتصارها في البلاد العربية التي تسودها أغلبية سنية، وتعصب ضد الأقليات. فوجدان الجماعية لا يفرق كثيرا بين الانتماء للوطن، و«الامة الإسلامية». وكذلك الحال بين المثقفين. فقد كتب «صه حسين» يقول: «لم تؤثر الحياة الغربية إلا على قطاع صغير من الناس، وهي يمكن أن تؤثر على عقولهم لكنها لا تستطيع المساس بمشاعرهم وعواطفهم»<sup>(١١)</sup>. والحقيقة إن كل انطلاق خارج النطاق الإقليمي الضيق يجد قبولا عند أوساط كثيرة في العالم العربي، وذلك تطابقه، بالأساس، مع الإسلام. «وإذا ما خيّر المصري بين المصرية، والعربية، والأفرو آسيوية، فمن الطبيعي أن يختار أن يكون مصرياً، وهو ماكانه دائما. وبالرغم من أنه يتحدث العربية

\* «شاع في أوروبا منذ القرن الثامن عشر وصف المسلمين كما لو كانوا كفارا لا يؤمنون بالتوحيد. فكانوا يلقبون بنسب دلكافر أو التركي. أو المحمدي، وكأنه يؤمن بالوهية محمد عليه الصلاة والسلام. انظر: فتحي غانم، جريدة المساء ٥ مارس ١٩٨٩، ص ٣.

منذ ما يقرب من ١٢ قرناً، إلا أنه لم يكن على إدراك حقيقى بالأمة العربية بمفهومها الحديث. لكنه كان دائماً على إدراك ودعماً بشكل غامض، برابطة إسلامية، وربما بأمة إسلامية. لقد كان الإسلام، ولا يزال، ممكناً بدون العروبة. ولكن، هل من الممكن أن تكون هناك عروبة بدون الإسلام؟ إن حل هذه المسألة ليست مهمة سياسية بئى معنى من المعانى»<sup>(١٢)</sup>

وفى عصرنا هذا، فإن الإسلام لا يحظى برابطة سياسية نولية، لكن بصماته واضحة على القومية الطبيعية الخاصة بكل شعب ودولة. وهو أمر ينطبق، بصفة خاصة، على العرب والقومية العربية.

إن العروبة والإسلام يرتبطان، أحدهما بالآخر، بروابط خاصة، تذكرنا بالعلاقة بين الشعب اليهودى واليهودية. فقد ظهر العرب والإسلام فى فترة تاريخية واحدة. وكان مؤسس الإسلام أباً، للأمة العربية أيضاً. وفى كتاب «الجذور التاريخية للقومية العربية»، الذى صدر فى ١٩٦٠، يستشهد الدكتور «عبد العزيز الدوى» بما قاله «الثعالبي» فى القرن الحادى عشر: «من أحب الرسول أحب العرب» و«من هداه الله للإسلام.. اعتقد أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) خير الرسل.. والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات»<sup>(١٣)</sup>. فقد أصبح العرب أمة بفضل الإسلام، والحضارة الإسلامية هى أعظم إبداعات الشعب العربى. وكانت الفتوحات الواسعة التى حققها الدين الجديد فى القرن السابع انتصاراً للإسلام، وسبباً فى قيام القوة العربية. والعصر الذهبى للتاريخ الإسلامى مصدر إلهام للعرب، يتوقون دوماً إلى استعادته، واللغة العربية هى لسان النوحى الإلهى والكتاب المقدس، ولغة لصلاة المسلمين وآدابهم على مر العصور. والجزيرة العربية هى مقصد الحجاج المسلمين من جميع الأرجاء، ومكة هى قبلتهم فى الصلاة.

لم يعد الإسلام، كما كان منذ قرن مضى، إطاراً مرجعياً للجماعة أو الفرد، فقد أضعفت المعتقدات الجديدة الإيمان الدينى لدى كثيرين إلى حد المخالفة والإلحاد، والولاء لأشكال جديدة من الهوية والانتماء. لكن الإسلام يظل قوة اجتماعية جبارة، ويظل الارتباط بجماعة الإسلام قوياً، حتى بالنسبة لمعظم هؤلاء الذين كفوا عن الإيمان به. وقد ظهر الإسلام، فى العالم العربى، مع القومية، وأثر فيها وتأثر بها. والعقلية القومية العربية ذات الصبغة الإسلامية أصبحت أكثر ثقة بالنفس حيوية فى ظل الاستقلال، منها فى ظل الاحتلال الاجنبى، فهى فى الستينيات أقوى منها فى العشرينيات. فقد انتهت العشرينيات بليبراليتها فى السياسة والفكر العربى، وتسيدت القومية سلم القيم، يفذيها الفكر الإسلامى وتقاليد. وتضال الجانب الدينى الخالص للإسلام، لكن جوانبه السياسية والطائفية تزودت بقوة دفع جديدة. وهو، من هذا المنظور، وثيق الصلة بدراستنا.

إن تاريخ الإسلام لا يقدم فحسب أمثلة عديدة لاستيلاء الجند على السلطة، وإنما يجسد، أيضاً، آراء هؤلاء الساعين إليها، ومعضداً لأولئك الذين يعتبرون حكم الساسة من الضباط استمراراً حقيقياً للتقاليد القومية.

وبالرغم من أن روح التقاليد تدعم موقف الضباط الساسة، إلا أنهم لا يسعون إلى بعث الأشكال الاجتماعية القديمة. فالضباط هم مجموعة من أكثر مجموعات التحديث رسوخا في العالم العربي.. إنهم جزء من الانتلجنسيا الجديدة. وتتلخص صورة الضباط عن أنفسهم في هذه الجملة: «إننا متقفون بالزى العسكري. وهم يرون أن مهمتهم هي تثبيت الاستقلال الوطنى، وتغيير الأنماط الاجتماعية. واتجاهات التحديث لا بد وأن تقود إلى التصادم مع شرائع وتقاليد الإسلام. فالتقاليد التي ساعدت الضباط في نضالهم من أجل السلطة، هي أيضا عقبة حقيقية أمامهم. فالضباط يستفيدون - بوعى أو بدون وعى - من قوى يمكن أن تكون مصدر تنقيص لهم. وليست مصادفة أن الإخوان المسلمين كانوا، في البداية، شركاء رئيسيين للضباط الأحرار، ثم تحولوا بعد ذلك إلى أعداء ألداء لهم.

ويختلف الموقف من الإسلام بين الساسة من الضباط العرب، فمنهم المتعصب مثل عبد السلام عارف، ومنهم المعتدل كنجيب، ومنهم من لا يؤمن بالدين مثل قاسم، ومنهم أيضا من يتبنى الإصلاح، مثل الزعيم. ومن الواضح أن ناصر، على الرغم من أنه مسلم تقى، إلا أنه يسعى بحذر شديد إلى تحييد الدين كقوة سياسية. ولم يظهر، بين الساسة من الضباط العرب، أية محاولة للعناية الثورية على النمط الأتاتوركى. إنهم - بصورة متفاوتة - يريدون التحرر من قواعد الإسلام كعقيدة، لكنهم جميعا، يتمسكون بالإسلام كطائفة.

وعندما يصل الضباط، من جميع البلدان، إلى الحكم، فإنهم يتبنون عددا من الخطوات التي تتنا «س مع التقاليد. فهم يمنعون المرأة حق التصويت، وفي عراق قاسم ومصر ناصر شغلت المرأة مناصب الوزارة. وفي مصر ألغيت المحاكم الشرعية التي كانت تقتص بالأحوال ~~الشرعية~~. وهذه الإجراءات وماشابهها تعتبر استمرارا لتطور بدأ قبل تولي الضباط بفترة طو ا، وكان ممكنا أن يستمر بيونهم، حيث إن هناك بلادا عربية أخرى، لايحكمها الضباط، تذا . يمثل هذه الإجراءات. فأكثر أشكال «فصل الدين عن الدولة» راديكالية نراها في تونس بوننية، التي يتضايل نفوذ الضباط فيها أكثر من أى بلد عربى آخر. كما خطأ «بوريقية» إلى أبعد من ذلك عندما طلب من رجال الدين، في فبراير ١٩٦٠، أن يسمحوا للعمال بالإفطار في شهر رمضان<sup>(١٤)</sup> وعندما احتدم الجدل لم يتراجع عن موقفه، بل تمسك به للنهاية. والطريف أن بوريقية استخدم مبررات إسلامية لإقناع خصومه، مشيرا إلى السلطة الدينية للقائد السياسى: «باعتبارى رئيسا للدولة إسلامية، فمن حقى أن أتحدث أيضا باسم الدين»<sup>(١٥)</sup>. فهو يستخدم حجة إسلامية لإلغاء تعاليم إسلامية تعوق متطلبات المجتمع الحديث. وبالرغم من إلغاء مصر للمحاكم الشرعية المختصة بالأحوال الشخصية، إلا أن المحاكم المدنية التي تباشر هذه القضايا تطبق الشريعة الإسلامية فى أحكامها، سواء كان المتقاضى مسلما أو مسيحيا



أو يهوديا\*. فالزواج المدني، على سبيل المثال، لاوجود له. إن إلغاء المحاكم الشرعية دون تنحية القواعد الدينية لم يؤد إلا إلى تغير طفيف في حياة المسلمين، أما بالنسبة للاكثليات فإن هذا الإجراء يعد انتقاصا من استقلالية طوائفهم. على أن الإسلام يبدى، في بعض الأحيان، مرونة كبيرة واستعدادا لمسايرة روح العصر والتواءم مع اتجاهات النظام أكثر من اليهودية العاخامية\*\*، أو المذهب الكاثوليكي الروماني. ومن هنا، كان سماح القيادات الدينية في مصر بتحديد النسل، لكن هناك مسائل أخرى مازال رجال الدين الإسلامي يتخون فيها موقفا عنيدا، وهنا أيضا، تتردد الحكومة في مواجهتهم علنا. فالحكومة المصرية لاتجرؤ على منع تعدد الزوجات. صحيح إن نسبة المصريين المقترنين بأكثر من زوجة تقل نسبتهم عن ٥٪، إلا أن إلغاء تعدد الزوجات يحمل دلالة أساسية على وضع المرأة في المجتمع بوجه عام. ولهذا السبب، يقف رجال الدين ضد الإلغاء، مما اضطر الحكومة إلى التراجع، بالرغم من مصلحتها في تغيير القانون.. كمسألة مبدأ، من ناحية، وكخطوة في جهودها لوقف الانفجار السكاني، من ناحية أخرى. وفي مايو ويونيو ١٩٦٢، وقف الشيخ الغزالي في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، متحدئا رئيسيا باسم الرجعية، ليعبر عن معارضته لمنح المرأة حقوقا متساوية. وعندما هوجم في المؤتمر والمقالات والرسوم الكاريكاتيرية بالصحافة، تظاهر طلبة الأزهر بشوارع القاهرة تأييدا له. وكان الإسلام - فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - القوة الوحيدة التي نجحت في تنظيم المظاهرات ضد نظام الحكم في مصر. وفي مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه ناصر للمؤتمر لمناقشته، لم يذكر الإسلام كدين رسمي للدولة، لكن النص النهائي الذي وافق عليه المؤتمر في ٣٠ يونيو ١٩٦٢، نص على ذلك. وهذه هي النقطة الوحيدة التي اضطر ناصر إلى التراجع عنها.

لقد لعب التراث الإسلامي دورا لاشك في أهميته القصوى في ظهور سلك الضباط، وصعودهم إلى الحكم، سواء كعامل مساعد أو كقوة كبح، وسوف يظل كذلك. والمشكلات التي يضعها أمام الحياة الحديثة لم تجد لها حلا بعد.

\* لاتطبق الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين إلا في حالة اختلاف دينه المتقاضين أو منهم إن كانوا أبناء وبنات واحدة.

\*\* أحد المذاهب اليهودية.

- ١- Wilfred Cantwell Smith, Islam in Modern History, Princeton 1957, 23.
- ٢- St. John 18 : 36.
- ٣- سفر زكوى، ٤ - ٦.
- ٤- على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، القاهرة ١٩٢٥.
- ٥- Albert Hourani, Arabic thought in the Liberal Age, London 1962.
- ٦- Smith, 253.
- ٧- St. Luke 20 : 25.
- ٨- ابن خلدون، المقدمة، ترجمة Franz Rosenthal، الجزء الأول، New York 1958. BK. one, ch. III. Section. 23, 388.
- ٩- Smith, 84-5.
- ١٠- D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian question, London 1883, 103.
- ١١- طه حسين، حافظ وشوقي،  
quoted in Walter Broune, Der Islamische Orient Zwischen Vergangenheit and Zukunft, Bern and Muehen 1960, 50.
- ١٢- P.J. Vatikiotis, the Egyptian Army in Politics, Bloomington 1961, 210.
- ١٣- عبد العزيز الدوي، الجذور التاريخية للقومية العربية، بيروت ١٩٦٠، ص ٤٦.
- ١٤- Orient, no. 13, 1960, 43-52.
- ١٥- نفسه، ص ٥١.

### (٣) الضباط والصحة العربية

يعتبر التراث الإسلامي قاعدة تدعم حكم الضباط، من ناحية، وحجر عثرة أمام حكمهم، من ناحية أخرى، بينما تمثل القومية العربية، بصورتها الحديثة، ركيزة وهدفاً، في آن واحد.

وقد لعب الضباط دوراً رئيسياً في القومية العربية، كحركة سياسية، منذ بدايتها. وينطبق هذا أيضاً على القومية المصرية، التي سارت في طريق مستقل حتى منتصف القرن العشرين، والحقيقة إنه كان هناك تأثير متبادل مكر بين القومية العربية، والمصرية كما تجسدت في شخصية عزيز المصري، لكن الأكثر فاعلية من التأثير المتبادل هو تأثير الحركات العربية والمصرية، في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، بالقومية التركية الحديثة، والتي لعب فيها الضباط، أيضاً، دوراً حاسماً.

وقد استوحى الضباط وهركاتهم السياسية مبادئهم وأشكالهم التنظيمية الحركات القومية في الغرب. ففي تركيا، تأسست في الفترة ما بين ١٨٦٥ - ١٨٧٠ جماعة من المثقفين الليبراليين هدفها الإصلاح الدستوري، هي «العثمانية الفتاة»<sup>(١)</sup> وقد وجدت أفكارهم في الكلية العسكرية أرضاً خصبة، وقاموا في ١٨٧٦ بانقلابهم الذي أطاح بالسلطان عبد العزيز، بالتعاون مع «الجيش العثماني، وقادة الأسطول، وكبار الوزراء السابقين» و«قد جاءت القوة التي استخدموها من الكلية العسكرية»<sup>(٢)</sup> وكان هذا سابقة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للانقلابات الحديثة التي تتابعت، منذ ذلك الحين، في الامبراطورية العثمانية والبلاد الواقعة تحت سيطرتها أو نفوذها.

وليس لدينا دلائل أو معلومات عن كيفية ومدى تأثير انقلاب الضباط والمثقفين الأتراك في ١٨٧٦، على حركة «عرايي» التي قامت بعد ذلك بخمس سنوات. لكن غياب الدلائل لا يثبت انتفاء هذا التأثير، وربما لا يكون التقارب الزمني مجرد صدفة، ففي تركيا نفسها، كانت حركة «العثمانية الفتاة» هي الأصل الذي انحدرت منه «تركيا الفتاة» التي أسست تنظيمها سرّياً في ١٨٩٨، في الذكرى المئوية الأولى للثورة الفرنسية<sup>(٣)</sup>. وقد لعب الضباط فيها، أيضاً، دوراً قاسداً.

وتشبه «حركة عرايي» في مصر حركة «العثمانية الفتاة» في تركيا، من حيث التنسيق بين الضباط والمثقفين. وهي تختلف عنها في جوانب أخرى. فاهم ما يميز النضال الوطني لمصر هو أنه كان موجهاً ضد الحكام الأجانب: الاتراك والشراكسة في الجيش، والأتراك والانجليز والفرنسيين في مجالات الاقتصاد والسياسة. وقد اتخذ النضال من أجل الإصلاح الداخلي في مصر شكلاً الكفاح من أجل الاستقلال الوطني. وهناك فرق آخر لا يقل أهمية، هو أن حركة

عرايى تحولت - دون قصد من زعمائها - إلى تعبير شعبي، لا ضد المحتل الاجنبى فحسب، وإنما أيضاً فى مواجهة القهر الذى يمارسه الحكام المحليين. وقد كتب مراسل «التايمز» اللندنية، فى ذلك الوقت، يقول: «لم يحقق عرايى تأثيره عن طريق الإرهاب، فهو لم يكن يملك القوة لإيذاء أحد، وهو طوال فترة قوته لم يضرب عنق أحد، أو يشنق أحداً أو يطلق النار على أحد.. إن جميع الناس فى مصر تقريباً.. يولون التحرر، لامن طغيان الاحكام العسكرية فحسب، وإنما أيضاً من كافة الاوضاع التى تفرضها الرقابة الانجلو فرنسية، بينما يتطلع القطاع الأكبر من الفلاحين الأميين إلى التخلص من نير المرابين، التأثير الأجنبى الوحيد الذى خبروه بأنفسهم»<sup>(٤)</sup> إنها شهادة رجل انجليزى يؤيد الإشراف الأوروبى والتدخل، حول الطبيعة الاجتماعية للحركة التى كانت ذات طابع تنويرى للغاية. فعرايى يعد بإلغاء ديون الفلاحين وطرده المرابين - الذين كان بينهم كثيرون من المسيحيين اليونانيين والسوريين واللبنانيين - وكان هذا «أحد العوامل الرئيسية للتأييد الشعبى لعرايى»<sup>(٥)</sup>

كانت مصر فى القرن ١٩، أكثر بلاد الشرق الأوسط تقدماً، من وجهة نظر التحديث، وهو ما أدركه بوضوح «العثمانية الفتاة»<sup>(٦)</sup> وكان التمرد المصرى يحمل طابعاً شبه ثورى. لكن زعماء الحركة من العسكريين والمدنيين - بما فيهم عرايى نفسه - لم يكونوا من الشخصيات البارزة. ولم يتوافر لأى منهم مقومات الزعامة، ولم يدركوا الدلالة العميقة للحركة التى رفعتهم عالياً، كما لو يتمكنوا من تقدير القوة النسبية لمؤيديهم وخصومهم. لقد كانوا متطرفين فى موقف الاعتدال، مقدمين فى موقف المرونة، واختلفوا عندما كانت الوحدة مطلباً ضرورياً. فكانت النتيجة فشلاً ذريعاً. لكن مصر لم تنس عرايى، وظلت ذكرى حركته محفورة فى ذاكرة المصريين على مدى حيلين، على اعتبارها، فى الأساس، مظاهرة عسكرية. وقد أشار نجيب وناصر، مراراً، إلى حركة عرايى باعتبارها الشرارة الأولى لحركتهم، وباعتبار انتصارهم نصراً متأخراً لنضاله.

وفى أوائل القرن العشرين يسبق الاتراك المصريين والعرب، مرة أخرى، ويصبحون مصدراً لإلهامهم والتأثير فيهم. وقد ضمت جماعة «الاتحاد والترقى» أنشط عناصر «تركيا الفتاة»، تلك العناصر التى قامت بثورة ١٩٠٨ وكانت اللجنة بمثابة تنظيم سياسى ثورى لضباط الجيش. والجدير بالملاحظة، أن النواة الأولى لتلك المجموعة تكونت من بين هؤلاء الذين يمثلون - أكثر من أى قطاع آخر - واسطة صلة بين الضباط والمثقفين.. أى طلبة الكلية العسكرية الطبية.<sup>(٧)</sup>

وقد ظلت ثورة «تركيا الفتاة»، لعقود عدة، المثل والنموذج لحركات الضباط فى العديد من بلاد العالم، وخاصة بلدان الشرق الأوسط. فقد كانت حركة قومية حديثة لضباط يستخدمون القوة العسكرية لإحداث تغيير فى النظام السياسى للبلاد، حركة نالت إعجاب وتأييد عدد كبير من المثقفين وأبناء الطبقة الوسطى، ونجحت فى إقامة ديكتاتورية عسكرية. وأصبح اسم «تركيا الفتاة» معروفاً تماماً لدى الساسة من الضباط فى جميع أرجاء العالم.

ولقد كان لثورة «تركيا الفتاة» فى ١٩٠٨، أثرها الكبير على الحركات الوطنية العربية

الشابة، وعلى شباب الضباط العرب في المقام الأول. فقد كان هؤلاء الضباط يخدمون، آنذاك، في صفوف الجيش العثماني.. كانوا زملاء، بل وكانوا - في بعض الأحيان - شركاء للضباط الأتراك الثوريين. وقد أدت الثورة التركية إلى إيقاف الفكر ويحث الهمم والأمال في نفوس العرب، لكن سرعان ما تلاشت الآمال، وأيس آمال العرب وحدهم، «لقد انتهى الليل الطويل للقهر الحميدي\*»، وأطل فجر الحرية. وأعلن الدستور من جديد، وتقرر إجراء الانتخابات وتعاقد الاتراك والأرمن في الشوارع، وبدأ عهد الحرية والإخاء. وعكست كتابات تلك الفترة روح الفرح المحموم، والتي انعكست أصدائها على الصحافة الأوروبية المنشككة. وبرغم بقاء النظام الدستوري التركي الثاني لمدة أطول من سابقه، فقد انتهى أيضا بالفشل والمرارة وخيبة الأمل. فقد كانت الأخطار الخارجية والصعاب الداخلية كثيرة... وتمخض النظام عن نوع من الانقلابات العسكرية على رأسها زعماء «تركيا الفتاة». لم تسقط إلا بهزيمة الامبراطورية العثمانية في ١٩١٨<sup>(٨)</sup>. وكانت خيبة الأمل العامة بمثابة ضربة وجهت، بشكل خاص، آمال العرب وطموحاتهم. ففيما سبق، كانوا واقعين تحت القهر الفكري لكوزموبوليتانية إسلامية، ويواجهون في التطبيق استبداد تركيا. أما الآن، فالحكام الجدد يضاعفون من طغيانهم وتعصبهم ضد العرب باعتبارهم قرينا للقومية الطورنية. لكن الصحة القومية العربية التي ظهرت بسقوط حكم عبد الحميد لتركيا لم تقتر، واستحالت المرارة التي تخلفت عن انفصاح الوهم إلى قوة تدفع آمال التحرر. وقد دفع النظام القمعي بالحركة الوطنية العربية، عشية الحرب العالمية الأولى، إلى اللجوء للعمل السري. ولاعجب أن لعب الضباط النور الأكبر في تلك النشاطات السرية. ففي ١٩١٣، قام عزيز المصري بتأسيس الجمعية الوطنية السرية للضباط العرب، «العهدة»، التي أصبح أعضاؤها - ومعظمهم ضباط عثمانيون من أصل عراقي - فيما بعد قادة جيش الشريف والولة العراقية الجديدة، وكان من بين الشخصيات الـ ١٢ التي تبادلت رئاسة الوزارة العراقية فيما بين ١٩٢٠ - ١٩٤٤، ستة من أعضاء هذه الجمعية. من بينهم نوري السعيد، وجعفر العسكري، وطه الهاشمي.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ثورة وطنية واجتماعية شملت جميع البلاد التي قامت على أشلاء الامبراطوريات المنهارة.. الامبراطورية الروسية، والالمانية، والنساورية - المجرية، والعثمانية التركية. وأصبحت جميع البلاد العربية في آسيا وإفريقيا - تحت أشكال دستورية مختلفة - باستثناء شبه الجزيرة العربية، مستعمرات تابعة لبريطانيا وفرنسا. لكن الحركات الوطنية اندلعت كالمرج العارم بين هذه الشعوب. فقد شهدت مصر وسوريا والعراق، في الفترة ما بين ١٨-١٩٢١، موجة من الانتفاضات العنيفة، لم تهدأ إلا بعد صراع طويل ومرير. وكانت الزعامات المدنية هي التي قادت، هذه المرة، الصحة في كل مكان. فالجيش الوطني، في ذلك الوقت، كان، في الغالب، بمثابة فرق احتياطية تحت قيادة السلطات الأجنبية، كما كان الضباط يخضعون لرقابة شديدة. وغالبا ما كانت تعطي الأفضلية للأبناء الاقليات على المسلمين العرب. ومن ناحية أخرى، كان الشباب العربي، الذي يطمح في نور

\* نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني.

سياسى أو وطنى، يختار السلك العسكرى لعدم قدرته على ممارسة الأعمال الحرة بسبب نقص الإمكانيات، ولكن لم يكد يمضى جيل واحد حتى برز الضباط كائنشط عنصر على ساحة السياسة العربية.

وكان الاتراك، مرة أخرى، هم الذين قدموا المثل للشعوب العربية. فبالرغم من هزيمة تركيا واندحارها، فقد أفرزت حركة وطنية تمكنت من تحقيق الاستقلال، وإحداث تغييرات جذرية فى بنية الحكم والمجتمع. وكانت هذه الحركة بقيادة واحد من العسكر، هو «أتاتورك». ففى أوائل هذا القرن، عندما كان فى العشرين من عمره يدرس بالكلية العسكرية، انضم مصطفى كمال إلى «تركيا الفتاة». لم يلعب دورا ملحوظا فى ثورة ١٩٠٨، لكنه أبدى تفوقا خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح بطلا قوميا. ففى ١٩١٥، كان على رأس الفرقة التى تصدت للهجوم البريطانى الشرس على الدردنيل، وهذا النصر، الذى أنقذ العاصمة من الغزو، هو النجاح الوحيد الذى حققه الجيش العثمانى أثناء الحرب.<sup>(٩)</sup>

وفى ١٩١٩، وبعد الهزيمة، قام بتنظيم وقيادة المقاومة الشرسة ضد الغزو اليونانى الذى كان يهدف إلى إخضاع تركيا للحلفاء، وإبقائها تحت الحكم الواهن والمتفسخ فى استانبول. وفى ١٩٢٣، أقر الموقعون على اتفاقية «لوزان» بسيادة تركيا الكاملة على أراضيها. وأصبحت تركيا جمهورية، وألغيت الخلافة، وأعلنت الملمانية كقاعدة للحياة التشريعية والروحية، وفرضت اشتراكية الدولة كنظام اقتصادى.

لقد تركت «تركيا الفتاة» ونموذج أتاتورك أثرا عميقا على الضباط العرب، وعندما حصلت بلادهم على استقلالها، أصبحت حافزا للتحرك. فعندما حققت الدولة بعد الدولة سيادتها، أقدم الضباط ولم يترددوا.

إن زعماء الانقلابات العراقية الأولى (٣٩-١٩٤١)، وسوريا (١٩٤٩)، وطلانج العمل العسكرى السرى الموالى للآلان فى مصر (١٩٤١)، كانوا جميعا، فى مطلع شبابهم، ضباطا عثمانين : بكر صدقى، وعزيز ياملى، والصباغ، وزملاء الثلاثة فى المربع الذهبى، حسنى الزعيم، وسامى الحناوى، وعزيز المصرى.

وقد ارتبط هؤلاء الرجال بصلات شخصية وتنظيمية وفكرية مع الضباط السياسة الحاكمين فى الخمسينيات والستينيات، من ناصر إلى عارف والسلال. وهكذا، وبغذ البدايات الأولى، لعب الضباط دورا مهما فى الحركة الوطنية العربية، وتطورها. ولم تأت سيطرتهم على البلاد العربية المستقلة من خارج السياق، بل هى استمرار للتراث السياسى للحضارة الإسلامية، وتقاليده العمل السرى للقومية العربية.

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey. London 1961, ١٤٩-١٥٧.

S. Mardin "Liberation Movements in the Otoman Empire 1818 1895" ١٦٧-١٦٩, MEJ, Vol. 16, 1962. 170, 176.

Lewis, 192-3. ١٧٢

D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian Question, London ١٨٨٣, 396-7.

Gebriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt 1800- ١٩٥٠, London 1962, 36.

S. Mardin, The Genesis of Young Ottoman Thought, Princeton 1962, ١٩١-١٩٢.

D. Rustow, "The Military in Middle-Eastern Society and Politics", in ١٧٠ Sidney N. Fisher, (ed.), the Military in Middle East, Colombus. Ohio, 1963, 7.

Lewis, 206-7. ١٨٠

١٩- نفسه، ص ٢٢٩.





## القسم الرابع

### الأصول التاريخية والاجتماعية للضباط العرب

---

«إن الضابط يحظى باحترام يزيد كثيرا عما  
يلقاه رجل يملك القليل من المال»  
د. صمويل جونسون، ١٧٧٦



## (١) الضباط كتركيب اجتماعي

منذ البدايات الأولى لظهور علم التاريخ وفلسفة التاريخ، عنى الكتاب بدراسة العلاقة بين رئيس الدولة وقائد الجيش. وقد تعرضوا للموضوع، بتوسع وعمق، متناولين وضع الرجل العسكري في المجتمع، وعلاقته برجل الدولة، وتأثير كل منهما في الآخر. وهناك أدبيات قيّمة كثيرة تشرح وتحلل دور ضباط الجيش ووظيفة الجيش، في جميع البلدان وفي مختلف الأزمنة. لكن طبيعة سلك الضباط وأصوله الاجتماعية لم تحظ بكبير اهتمام. فقد كتب الكثير عن سياسات واتجاهات سلك الضباط، لكن الأبحاث التي تتعرض للأصول الاجتماعية الفردية قليلة نسبياً. ويصادف المرء، من حين لآخر، شذرات، هنا وهناك، كذلك التي وردت بكتاب «دور الجيش في البلاد المختلفة» (١٩٦٢)، والذي يرى مؤلفه أن «الدراسات الغربية قد أهملت علم الاجتماع العسكري إهمالاً شديداً»<sup>(١)</sup> ومنذ ذلك الحين، وربما منذ صدور البحث الذي قدمه «م. جا نفيتزه»، بدأ الاهتمام بالتركيب الاجتماعي لسلك الضباط. لكن الدراسات انصبّت، إلى حد بعيد، على الجيوش المتطورة للأمم الغربية. كذلك، فإن الدارسين الشيوعيين لم يقدموا ما هو أفضل من ذلك. ففي ١٩٦٣، يكتب أحد علماء الاجتماع السوفييت، قائلاً: «أود أن أشير إلى أننا ليس لدينا حتى الآن، أية دراسة لتلك العناصر التي تلعب دوراً كبيراً، وربما قائداً، في البلدان المختلفة، والتي لا يمكن إخضاعها للمفهوم (البرجوازي). وأقصد بذلك الانتلجنسيا، والجيش»<sup>(٢)</sup>.

وفي بحثه للمسألة على مستوى الجيش المصري، كتب أحد الماركسيين المصريين في ١٩٦٢، يقول: «لم تجر أية دراسة للمجموعات ذات الرتب المتوسطة في الجيش المصري، سواء من حيث محيطهم الاجتماعي أو انتمائهم الأيديولوجي، وقت قيام الثورة»<sup>(٣)</sup>. ولانتوقع أن يقوم المصريون بمثل هذا العمل.

كان من الممكن أن تتصاّل أهمية دراسة الخلفية الاجتماعية لسلك الضباط، لو أن الجيش كان مجرد أداة طيعة في أيدي قادة الدولة، تقوم بتنفيذ وأجباتها العسكرية والدفاعية، وتفرق بين العدو والصديق في العلاقات الخارجية فقط. ولكن، أين هو الجيش الذي يلتزم بهذه الحدود؟ وأي الجيوش يمكنه الإحجام نهائياً عن استخدام قوته للتأثير على السياسة الداخلية، في وقت يستهلك فيه الجانب الأعظم من الموارد الوطنية، ويتدخل في تحديد السياسة الصناعية، وتدريب القوة البشرية، وتحديد مواقع المصانع، وتنظيم النقل، وفي وقت تحتل فيه

الاعتبارات الأمنية المقام الأول عند اتخاذ أى قرار دبلوماسى أو سياسى مهم؟ وفى بلاد، كالبلاد العربية، اليوم، حيث يلعب الضباط دورا حاسما فى الحياة السياسية والاجتماعية، يصبح من الضرورى توضيح الأصول الاجتماعية لهذه الفئة. وبدون دراسة الانتماء الطبقي والجنور العائلية لهؤلاء الضباط، فإننا لانتطيع تحديد المستفيد من نظام حكم الضباط.

وبالإضافة إلى القول بعدم أهمية تأثير الأصول الاجتماعية على فئة الضباط طالما أنهم لايتدخلون فى السياسة، هناك إدعاء بأن تلك الأصول لاتؤثر كثيرا فى الطبيعة الخاصة للجيش أو بنيتة. فسلك الضباط، أولا وقبل أى شئ، هو جماعة اجتماعية محددة منفصلة مهنية، ومنفصلة نسبيا عن باقى المجتمع. وباستثناء نظام الرهينة، فليس هناك كيان اجتماعى آخر يترك هذه البصمات القوية على الحياة الفردية لأعضائه، مثلما يفعل الجيش. فسلك الضباط المحترفين الحديث كيان متماسك ومستقل، نوعى جماعى متطور، ينطوى على طريقة خاصة فى التفكير ويتبنى قيما متميزة، ويعتز برؤى خاص، وتحكمه مجموعة من النظم، ويخضع أفراداه لنظام قضائى خاص. ولذا، فإن الضغط النفسى أمام التكيف الاجتماعى يكون كبيرا. والضباط بارتدائه الزى العسكرى يؤكد انتماءه لجماعة منفصلة عن بقية قطاعات المجتمع، ويعلمون رغبتة فى التشبه بزملائه والانتماء لهم، لا فى المظهر الخارجى فحسب، وإنما فى نمط حياتهم وعقليتهم أيضا. وفى هذا الإطار، كتب «سى. رايت» فى كتابه حول «صفوة القوة» فى الولايات المتحدة، يقول: «إن الأصول الاجتماعية والمؤثرات المبكرة لاتؤثر تأثيرا كبيرا فى شخصية رجل الجيش المحترف، مقارنة بتأثيرها فى الأنماط الاجتماعية الأخرى. فإعداد أدميرال أو جنرال المستقيل يبدأ ميكرا ليترسخ عميقا، والعالم العسكرى الذى يدخله شديد الشمولية والتأثير بحيث يتسرب إلى النخاع. وفى ظل أوضاع كهذه، فلا فرق إذا كان الشخص ابن نجار أو كان ابن مليونير»<sup>(١)</sup>.

لكن الأمر ليس كذلك. فبالرغم من أن الجنرال العادى لايتأثر بمكانة أبيه، نجارا كان أو مليونيرا، إلى الحد الذى يتأثر به المحامى مثلا، إلا أن التأثير يظل موجودا، وهو فى النقيب أعظم منه فى اللواء. والأهم من ذلك، أنه إذا كان أثر الجنور الاجتماعية أقل تجسدا فى حالة الضباط الأمريكى الذى كتب عنه «ميلز»، فإن تأثيره على الضباط المصرى أو السوري على قدر كبير من الأهمية. ومن هنا، فالمسألة تتخطى قضية نجار ومليونير. ففى الجيش الأمريكى، لايمهم إذا كان الضابط «س» بروتستا نتيا أو كاثوليكيّا أو يهوديا أو زنجيا، بينما تؤثر المسألة كثيرا فى «صورتة» وفى ترقية، فى سوريا، إذ إن هناك فرقا بين أن يكون الضابط سنيا أو درزيا أو من رعايا الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية.

وبالرغم من أهمية دراسة الجنور الاجتماعية لسلك الضباط، إلا إنها مازالت مهمة نسبيا.. وليس ذلك محض صدفة. فـ «جانوفيتز»، وهو من أوائل الذين أدركوا أهمية ذلك، والذى وضع

كتابا شاملا حول طبيعة وسوسيولوجية «العسكري المحترف».. أو الضابط - إن شئنا الدقة - يشير إلى اثنين من العوامل التي أسهمت في ذلك الإهمال. أحدهما موضوع البحث نفسه، أي سلك الضباط، والعامل الآخر هو : الباحثون. فقد اختار سلك الضباط أن يعتبر نفسه - بل وأن يظهر أمام أعين المواطنين - حامل راية أفضل ما في الثقافة الوطنية، وكيانا يمثل مجمل الأمة. وعليه، «فليست هناك مهنة تقاوم التنقيب في أصولها الاجتماعية، بعناد، مثلما تفعل مهنة العسكرية»<sup>(٥)</sup> أما عن الباحثين، فقد كان هناك «تأكيد، في علم الاجتماع الأمريكي، على أن دراسة المؤسسة العسكرية جاء كتعبير عن رؤية قيمية سياسية خاصة. وكثيرا ما سألني علماء الاجتماع، بسداجة شديدة، وبون إدراك لانحرافهم، عن جدوى دراسة الجيش وكيفية تطويرها، والسداجة منشؤها في المبالغة في نتائج البحث الاجتماعي. وأما الانحراف فيعود إلى الاعتقاد بأن الجيش الأكثر كفاءة هو أكثر خطورة من مؤسسة غير كفء»<sup>(٦)</sup> وبالطبع، فإن كشف مصدر التناقض هو الخطوة الأولى في سبيل إزالته.

ونحن، من جانبنا، لن نتطرق في تقدير الامر.. لن ننظر إلى سلك الضباط على انه جماعة متميزة داخل المجتمع، كما أننا لن نفعل عن تميزه وتفرد. إن الكيان الاجتماعي ليس مجرد مجموعة من الافراد ينتمون إلى هذا الكيان. وهو ما ينطبق فيما ينطبق، على سلك الضباط، بتماسه وديمومته. ولك العزلة لا يعنى حل الكيان الاجتماعي .

يعتبر ضابط الجيش في القرن العشرين نمطاً اجتماعياً جديداً.. عضواً بجماعة اجتماعية جديدة، يصفها «هنتجتون» بقوله : «إن سلك الضباط في العصر الحديث هو كيان مهني، وضابط الجيش رجل محترف... والاحتراف نمط خاص لمجموعة وظيفية شديدة التميز»، مثل الطبيب والمحامي. وهناك صفات ثلاثة تميز هذه المجموعة المحترفة : «المعرفة، المسئولية، المشاركة». وه «المعرفة» تعني المعرفة المهنية التي تتحقق بعد دراسة طويلة، وتعني «المسئولية» القيام بواجب أساسي تجاه المجتمع، اما «المشاركة» فتعني اشتراك أفراد المهنة في «الإحساس بوحدة عضوية والوعي بانفسهم». «فممارسة مهنة ما مقصورة على افراد كيان محدد تحديداً دقيقاً». وسلك الضباط تجمع مهني جديد، من إفرافات القرن التاسع عشر. فقد كان فارس العصور الوسطى «أرستقراطياً وهاوياً فريداً»، وكان ضباط الجيوش الأوروبية حتي اواخر القرن ١٨ «مرتزقة أو أرستقراطيين». ولم يبدأ الضباط في تلقي تكنيك حرفي خاص، والتحول إلى فئة متميزة إلا في الحروب النابليونية.. فالجندي المحترف، كنمط اجتماعي، شأنه شأن رجل الصناعة سمة خاصة بالمجتمع الحديث... وحتى ما قبل ١٨٨٠، لم تكن توجد تلك الطائفة من الضباط المحترفين، أما في ١٩٠٠، فقد كانت هذه الفئة موجودة بالفعل في كل البلاد الكبرى»<sup>(٧)</sup>

إن تعريف «هنتجتون» يولى حداثة سلك الضباط أهمية كبيرة. لكن، هل ينطبق ذلك بنفس

الطريقة، ونفس المدي، على سلك الضباط فى مختلف البلاد؟ فمن الواضح أن خصائص الجماعة الاجتماعية فى القرن العشرين تختلف كثيرا عنها فى القرن الثامن عشر، لدرجة يصبح معها من الأيسر التعرف على ما هو جديد ومميز عن إدراك الاستمرارية. صحيح إن فرسان العصور الوسطى وضباط حرب الثلاثين عاما لم يكونوا ضباطا محترفين، بالمعنى الحديث، ولكن كيف نصف فرسان أو قادة التنظيمات العسكرية المختلفة قبل ١٨٨٠، إذا لم نصنفهم ضمن الضباط المحترفين؟.. ماذا عن قادة الحرس البريتورى فى روما القديمة، أو قادة الحرس القيصرى الروسى، أو الحرس البابوى السويسرى، أو الساموراي فى اليابان؟.

وفى مجتمع الشرق الأوسط المسلم، فإن مهنة الضابط، كما يحددها «هنتجتون»، ليست جديدة. فكل تلك السمات تنطبق على الممالك.. المعرفة، والمسئولية، والمشاركة. وفوق ذلك، فقد كان للممالك قصب السبق فى إقامة حكم تقوده صفوة عسكرية.

لقد عاشت المؤسسة المملوكية ما يقرب من الألف عام، من منتصف القرن التاسع وحتى ثلاثينيات أو أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد حكم الممالك مصر وفلسطين وسوريا من عام ١٢٥٠ وحتى الغزو العثمانى (١٥١٦/١٥١٧). وفى مصر، كان الأمراء الممالك هم سادة الأرض - حتى فى ظل السيادة العثمانية - وإلى انتصار نابليون عليهم فى ١٧٩٨. وفى ظل حكم «محمد على» أيضا، خلال الثلث الأول من القرن ١٩، كانوا أحد الأعمدة الأساسية للجيش. كذلك، فقد أثرت سمات الجيش المملوكى تأثيرا عميقا فى تشكيل الجيوش الإسلامية الأخرى خارج مصر. والحقيقة إن فرق الانكشارية - عصب الجيش العثمانى حتى ١٨٢٦ - تعد تنوعا على الجيش المملوكى.

ويشير مصطلح «ممالك» إلى مؤسسة لصيقة الصلة بالحضارة الإسلامية.. إلى صفوة عسكرية من العبيد. فـ «مملوك» تعنى رجلا مملوكا لآخر.. أى عبدا.

وبينما تطلق كلمة «عبد» على الرقيق أسود اللون (وما زالت اللهجات العامية العربية تستخدم كلمة عبد للدلالة على الزنجى) فقد كان المملوك عبدا أبيض البشرة قبيض له العمل بالخدمة العسكرية. فكان الصبية من الأتراك أو المغول أو الشركس أو الأرمن، مسيحيين أو وثنيين - لأن المسلم لا يباع ولا يُستعبد - يُجلبون من سهوب روسيا الجنوبية أو مناطق البحر الأسود، أو القوقاز والقوقاز، إلى بغداد أو القاهرة. وهناك يعتنقون الإسلام، ويخضعون، فى سن مبكرة، لتدريب مكثف فى مدارس داخلية، كى يصبحوا فرسانا. ويعد أن يتم المملوك تدريبه، يصبح رجلا حرا؛ يمكنه الانضمام إلى جماعات الفرسان، ومالكا ومدربا لطلاب آخرين من الممالك.

وحتى بعد أن يحصل على حريته، يظل المملوك على ولائه لمالكه السابق، ويحتفظ بمشاعر الزمالة والتضامن مع رفاق مرحلة التدريب - العبودية، ومزلاء مراسم التخرج - الانعتاق.

ولا يمكن لأبناء الممالك أنفسهم أن يصيروا ممالك أو يُقبلوا في مملكة الفرسان؛ إنهم يختلطون بسكان البلاد ويصبحون جزءاً منهم. وكان من الطبيعي أن تتعدد محاولات الممالك - خاصة هؤلاء الذين تصدروا مواقع القيادة وسدة الحكم - لتولية أبنائهم من بعدهم، وتأسيس سلالات حاكمة. وكان انتهاك مبدأ توريث الأوضاع والحقوق والممالك، هو السبب الأول في انهيار الحكم المملوكي.

ففي عهود ازدهار ذلك الحكم، كان الممالك أنفسهم هم حكام مصر وسادة البلاد التي أخضعوها، وعندما كان السلطان يموت - أو يفتال - كان الممالك يقومون بأنفسهم باختيار واحد من بينهم. وقد قدم هذا النظام، الذي يتم بمقتضاه اختيار الأقوى، والأكثر كفاءة، من بين جماعة حاكمة محدودة، تختلف عن الشعب الذي تحكمه من حيث اللغة والحرفة، سلسلة من السلاطين الذين برعوا في القيادة العسكرية والسياسية، على حد سواء. وفي القرن الثالث عشر، استطاع الممالك أن يطهروا فلسطين وسوريا من آخر جندي صليبي، وأن يوقفوا زحف تتار «جنكيز خان» المغولي. وكان النصر الذي أحرزه «قطز» و «بيبرس» بالقرب من «عين جالوت» - «عن هارود» حالياً - في ١٢٦٠، في واحدة من أعظم معارك العصور الوسطى، سبباً في إنقاذ مصر من ذلك الدمار الذي حل بالعراق قبل ذلك بعامين، والذي لم تتخلص العراق من آثاره إلا بعد قرن من الزمان. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مصر هي الأقوى بين البلدين اللذين ظلا يتصارعان على الهيمنة على الشرق الأوسط لمئات من السنين. وقد شهدت مصر على عهد الممالك، في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، عصراً من ازدهار لم يشهده أى من بلاد الشرق الأوسط، سواء من الناحية الاقتصادية أو الثقافية أو القوة العسكرية. وتعود الرؤية الواسعة الانتشار إلى الممالك باعتبارهم ديكتاتوريين أفضالاً، إلى الصورة التي قدموها في فترة أفولهم الأخيرة، وهي رؤية غير صحيحة فيها إنكار لإنجازاتهم العظيمة، خلال عهودهم الأولى.

إن الجيش العثماني الذي هزم الممالك في بداية القرن السادس عشر، كان تحت قيادة مجموعة مشابهة لهؤلاء الممالك، والانكشارية، بالذات، تعد الامتداد المباشر لذات التقاليد. وكانت أهم الفروق - وأكثرها أهمية من الوجهة العسكرية - هي تنظيم الانكشارية كقوات مشاة مزودة بالأسلحة النارية، بينما ظل فرسان الممالك يمتطون صهوات الجياد ويقاتلون بالسيف والرمح.<sup>(٨)</sup>

لقد حكم الممالك مصر ستمائة عام. وكانوا صفوة عسكرية من المحترفين المحنكين؛ أقلية حاكمة معزولة عن بقية السكان، مع وعى راسخ يتفوقها وحقوقها. وإذا كان لا ينبغي المبالغة في تقدير آثار ظاهرة تاريخية، انتهت منذ أكثر من مائة عام، على الحياة السياسية المعاصرة، فلا يجب أن نغض الطرف عن تلك الآثار على التطور الحالي للعلاقات، والذي استمر لألاف

السنين.. خاصة في المجتمع الإسلامي حيث ظل للمفاهيم وأنماط الحياة التقليدية أثرها في مواجهة القيم الحديثة، حتى منتصف القرن العشرين، وحيث حافظت تلك المفاهيم على وجودها برغم كل التحولات. إن نمط ضابط الجيش، كما وصفه وحدده «هنتجتون»، هو نمط اجتماعي مستحدث لا يوجد إلا في مجتمعات البلاد الصناعية الكبرى. أما في مجتمع الشرق الأوسط، الذي يحوى سلكا لضباط ذا تاريخ طويل وممتد، ومعزول عن بقية السكان، فإن مشاركة هذا السلك تكون مشروطة، إلى حد كبير، بتاريخه.

إن تكون الأنماط والعلاقات السابقة دائما ما يكون، بوعى أو بغير وعى، نموذجا قابلا للتقليد. وهو، من ناحية أخرى، غالبا ما يكون محل معارضة، ومثالا ينبغي تحاشيه، ومفهوما يجب مقاومته. وهكذا، فإن ظاهرة المالك، في جانب من جوانبها، لم تكن أكثر من نقطة انطلاق لتطور سلك الضباط الحديث في مصر وتركيا، ثم - بعد ذلك - مؤسسة وجب اقتلاعها من جذورها.

وبالرغم من ذلك، فإن دراستها تعد أمرا جوهريا لفهم التصنيف الاجتماعي والتطور التاريخي لسلك الضباط العربي في العصر الحديث.



Lucien W. Pye. "Armies in the Process of Political Modernization", in -أ  
JahnJ. (ed.), the Role of the Military in Underdeveloped Coun-John J. Lohr  
tries, princeton 1982, 10.

Jahson Mirskiy, "Creative Marxism and problems of National Liber- -ر  
ation Revolution", Mirovaya Efonomika; Mezhdomarodryye Otrosheniya,  
no. 5, 1963, translated in the Mizan Newsletter, London, April 1964, 5.

Anouar Abdel-Malek, L' Egypt, Société Militaire, Paris 1962, 208.-ر

C. Wright Mills, the Power Elite, New York 1956, 192. -ر

Morris Janowitz, the Profersional Soldier, New York 1960, 80. -ر

Morris Janowitz, The New Military, New York 1964, 8. -ر

Samuel Huntington, The Soldier and the State, Cambridge, Mars., -ر  
1957, 7-8, 17-9.

David Ayalon, Gunpowder and firearms in the Mameluk Kingdom, -أ  
London 1956. Papsim.

## (٢) الضباط العثمانيون والأثراك

تختلف صورة الضابط، وسمات سلك الضباط، من بلد عربي لآخر. وحتى في داخل كل بلد على حدة، فإن تغيرات كبيرة تحدث من حين لآخر. لكن هناك مؤثرات معينة لها صفة الدوام، خاصة المؤثرات الخارجية التي تسهم في خلق صورة الضابط في كل بلد على حدة، أو في تشكيل السمات المشتركة بين كل الجيوش، وإن كان هذا الأثر يختلف في مداه من بلد لآخر.

وهناك مصدران رئيسيان أثرا في سلك الضباط العربي الحديث: الجيش العثماني، ثم الجيوش الأوروبية، البريطانية والألمانية والفرنسية منها بصفة خاصة.

وكان الجيش المصري في القرن التاسع عشر يشبه الجيش العثماني، إلى حد كبير، من حيث بنيته وتركيب سلك الضباط. وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت جيوش العراق وسوريا تضم العديد من الضباط الذين بدأوا خدمتهم بجيش السلطان قبل الحرب العالمية الأولى. أما التأثير الغربي، فقد بدأ بالجيش العثماني نفسه منذ القرن الثامن عشر، وتزايد تأثيره بمرور الوقت. أما الجيش المصري، فقد دخل تحت الإشراف البريطاني المباشر اعتبارا من ١٨٨٢، وجرى تنظيمه وتدريبه على النسق الانجليزي. ومنذ ١٩٢٠، أصبحت الجيوش العربية في آسيا تحت الإشراف البريطاني والفرنسي. وفيما بين الحربين، عمل العديد من الضباط البريطانيين والفرنسيين كقادة وخبراء عسكريين في سوريا والعراق، كما قضى العديد من الضباط العرب فترات قصيرة أو طويلة، في دراسات متقدمة بالأكاديميات العسكرية في إنجلترا وفرنسا. ويعد الحرب العالمية الثانية، وحتى الخمسينيات، تزايدت أعداد الضباط العرب الملتحقين بالكليات العسكرية بأوروبا الغربية. كما تلقى عدد من الضباط المصريين والسوريين والعراقيين تدريباً متقدماً في روسيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا.

ولا يمكننا أن نحدد سمات الجيش وسلك الضباط في البلاد العربية دون دراسة التأثير التركي- العثماني، برغم المحاولات التي تبذل لتجاهلها- وهو ما يتناقض مع حقائق التاريخ والناجمة عن شعور، غير مبرر، يعتبر هذا التأثير وصمة. فقد تحالفت فلسفات التاريخ المفرضة للقمية العربية مع الاستعمار البريطاني والفرنسي، في الثلث الأول من القرن العشرين، لتقديم صورة زائفة عن الدولة العثمانية لتبدو كما لو كانت عهداً من التدهور المستمر.. عصراً طويلاً مظلماً من الانحطاط، يفصل بين العصر الذهبي للعرب - والإسلام- في بدايات العصور الوسطى والنهضة العربية التي شهدتها الجيلان الأخيران، بالرغم من أن سلطان تركيا كان دائماً "رجل اليوسفور المريض". لم يكن الأمر بهذه الصورة على الإطلاق. فقد كان لعصر النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر، أثره في ازدهار المدنية في تركيا.

وازدهر الإسلام مرة أخرى، بعد أجيال طويلة من الضعف والتدهور، في كنف الحكم العثماني. وفي ١٥٢٩، ثم في ١٦٨٣، وقف العثمانيون على أبواب فيينا، ولم تكن قوتهم عسكرية فقط - فقد كانت الامبراطورية العثمانية آخر الامبراطوريات الكونية الإسلامية التي تحكم الشرق الاوسط منذ اليوم الذي تولى فيه أول الخلفاء بعد آخر الأنبياء<sup>(١)</sup>.

لكن القرن السابع عشر شهد بداية تدهور الحكم العثماني، وتصادع نفوذ الدول المسيحية الأوروبية. وكان المجال العسكري هو أبرز المجالات التي تفوق فيها الغرب بوضوح.. من حيث التكتيك، والتسلح، وتنظيم الجيوش. وكانت الإصلاحات الأولى على النمط الغربي التي شهدتها الامبراطورية العثمانية هي ما استحدث في الجيش، وكان سلك الضباط هو أول قطاع اجتماعي عريض يتصل اتصالا وثيقا بثقافة أوروبا وعلمائها. وكان من الطبيعي ألا يقتصر هذا التأثير على الناحية العسكرية وحدها. ويخبرنا رحالة بريطاني، زار تركيا في منتصف القرن التاسع عشر، بأن طلبة الكلية العسكرية التركية لم يقرأوا فقط كتاب «فولتير» عن «شارل الثاني عشر»، الذي كانوا يحصلون من خلاله العلوم العسكرية، وإنما قرأوا أيضا كتابه الإلهادي «قاموس الفلسفة»<sup>(٢)</sup>.

وفي ١٨٢٦، ألغى جيش «الانكشارية» وذبح أفرادها، وكذلك ألغى نظام الإقطاعيات العسكرية المتصل به. وأعيد تنظيم الجيش العثماني على النمط الأوروبي. وحيث إن الضباط البروسيين كانوا يعتبرون، في ذلك الوقت، أفضل هذه الفئة على مستوى العالم، ولأن بروسيا لم تكن جارا أو غريما، فقد قام وفد بروسى بزيارة تركيا لتقديم المشورة فيما يتعلق بتدريب وتنظيم الجيش. وكان على رأس ذلك الوفد الكابتن «فون مولتك»، الذى ذاع صيته بعد ذلك، عندما أصبح رئيسا لأركان الجيش البروسى، ومهندسا للانتصارات العسكرية التى أحرزتها بروسيا على النمسا وفرنسا. وقد عمل المدربون الألمان بالجيش العثمانى فى الفترة ما بين ١٨٢٥-١٩١٨. أما الطلبة الأتراك الذين كانوا يرسلون لإتمام دراستهم بالخارج، فقد توجه القسم الأعظم منهم، ابتداء من ١٨٢٠ وما بعدها، إلى باريس ولندن وفيينا.

وفي عام ١٨٤٠، رفع «فون مولتك» مع اثنين من زملائه، التقرير التالى، حول الضباط العثمانيين، إلى القيادة العامة ببرلين: «أضعف قطاعات الجيش.. هم الضباط. فهناك اثنان من اللوامة جاء من قصر حريم محمد خسرو، والثالث عمل، من قبل، حمالا لمدة عشر سنوات، وهناك رابع كان عبدا يقوم بالتجديف على أحد المراكب. وهناك عدد محدود من الضباط الأكفأ» من بين العقلاء والعمداء، وهم الذين تنعقد عليهم الآمال، بالرغم من أنهم لا يلقون المعون، فى أغلب الأحيان، من الضباط الأحدث منهم. والرواد، فى معظمهم، من صفار السن. وغالبيتهم ممن كانوا يعدون الرجيلة أو يصنعون القهوة لبعض الباشوات، وقد عينوا على الفور كتادة للكتائب. أما النقباء والملازمون فهم، فى الغالب، من كبار السن.. ولم يتلقوا أى تدريب علمى، كما نعرفه، وقليل منهم من له خبرة فى القتال»<sup>(٣)</sup>.

ويشير رحالة بريطاني إلى أن طلبة المدرسة الطبية العسكرية، كلهم «فقراء جدا.. من أبناء

البحارة والسياس والباعة المتجولين والحمالين.. الخ، ولم يرسل أى من أبناء الطبقة العليا، أو حتى المتوسطة، بابنه إلى المدرسة<sup>(٤)</sup>. لقد طرأت تغييرات عديدة على الجيش التركي، منذ ذلك الحين، لكن هناك ظاهرة مهمة للغاية ظلت على حالها.. ألا وهي استمرار القطاعات الدنيا من المجتمع فى تقديم الضباط. وبخبرنا تقرير أعده أحد الضباط النمساويين عن الجيش العثماني، فى ١٨٧٠، بأن «هناك ألفة بين الضباط والجنود تعتبر - بمعايير الجيوش الأوروبية - خرقا للانضباط... وترجع هذه الظاهرة غير المعتادة إلى تدنى مستوى تعليم الضباط، الذين يترقى معظمهم من تحت السلاح، لأن الطبقات المتعلمة تحجم عن خدمة الجيش»<sup>(٥)</sup>.

وفى أوائل القرن الحالى، أى بعد ذلك بثلاثين عاما، وعندما هرب الكاتب السورى «محمد كرد على» من دمشق، أعلن الحاكم التركى عن جائزة «وترقية فورية من نفر لنيق لآى من أفراد الجيش أو الشرطة، يقبض (عليه) حيا أو ميتا»<sup>(٦)</sup>.

لم تكن مكانة الضابط فى أعلى السلم الاجتماعى. وكان أحد أسباب معارضة أم أتاتورك لالتحاق ابنها بالجيش هى: «الضباط لا يملكون المال.. هذا إذا قدر له أن يصبح ضابطا. إذ كان من الممكن جدا أن يرسل فى الاختبارات وينتهى به الأمر لأن يصبح جنديا عاديا»<sup>(٧)</sup>. ولم يتغير الحال كثيرا فى تركيا الجمهورية. ويرغم ما أضفى على الجيش، على عهد أتاتورك، من مهابة واحترام «فلم يفكر أحد من أبناء العائلات - حتى المتوسطة منها - فى احتراف العسكرية... كان الأولاد يسعون إلى دراسة التجارة أو الهندسة أو الحقوق أو الطب أو طب الأسنان، أو الالتحاق بخدمة الحكومة أو العمل بالخارجية.. أى شئ إلا الجيش والبحرية. ولأن عدد المدارس محدود، فإن الحظ وحده هو الذى يختار. ومن هنا، فإن الصبى الفقير أو ابن الطبقة الوسطى، من مناطق الأناضول النائية، ليست أمامه أية فرصة للتعليم إلا فى المدرسة العسكرية المهنية»<sup>(٨)</sup>.

وأصدق تعبير عن سلك الضباط التركى الحديث هو مجموعة الضباط الثمانية والثلاثين الذين قاموا بشجرة مايو ١٩٦٠، بقيادة «جورسل». فمن بينهم، لم يكن هناك سوى ١٢ ضابطا من مواليد المدن الكبرى، مثل: استانبول، وانقره، وأزمير، وسالونيك. وبعضهم كانوا من قرى ومدن صغيرة، أما الأغلبية فكانوا أبناء القرى الصغيرة. ومن بين ٢٧ ضابطا عرفت مهن آبائهم، هناك ١٢ من أبناء ضباط الجيش، و ٤ من أبناء الموظفين و ٤ من أبناء التجار، أما الباقون فجميعهم من أبناء الفلاحين. ومن بينهم من عانى اليتيم منذ الصغر، وكان عليه أن يعتمد على نفسه كليا فى شق طريقه فى الحياة. وهناك واحد منهم قر من الفقر المدقع فى موطنه بتلال الأناضول الغربية، وظل يزحف على الجليد المتجمد حتى وصل إلى «أرزنكان».

حيث التحق بالمدرسة العسكرية. كما كان من بينهم واحد من الرعاة<sup>(٩)</sup>.

ومنذ عهد الانكشارية وحتى يومنا هذا، هناك العديد من الضباط الأتراك الذين يلتحقون بالمدرسة العسكرية كأطفال يتامى يتعلمون على نفقة الدولة، ويكونون، بذلك، مجبرين على خدمة الدولة بعد تخرجهم. وكان أتاتورك نفسه واحدا من هؤلاء، ابنا لأحد موظفى الجمر

بسالونيك، ويتاجر فى الأخشاب، بجانب عمله. وقد اهتز الوضع الاقتصادى للأسرة بوفاء عائتها فى وقت مبكر، فاختار مصطفى كمال العمل كضابط بالجيش لاعتبارات اقتصادية، لا تقل عن الاعتبارات الايديولوجية الوطنية. وهناك مثال معبر آخر من الحرب العالمية الأولى، يقدمه لنا «إرفان أورجاء فى سيرته الممتعة»<sup>(١٠)</sup> : أسرة من تجار السجاد الموسرين، يحل بها الفقر أثناء الحرب : الأب، ضابط احتياط، يستدعى إلى الخدمة ليلقى حتفه أثناء العمليات. فاستطاعت الأم، التى لم تكن تعمل حتى ذلك الحين، أن تنقذ أبنائها من الموت جوعاً، وذلك بإلحاقهم بالمدرسة العسكرية.

إن الجذور الاجتماعية الشعبية للضباط الأتراك لم تسمح بقيام علاقة قوية بين سلك الضباط والجمهير. فالضباط كان يعيش دائماً، ومنذ وقت مبكر، فى عزلة عن أسرته، وفى كثير من المجالات كانت العلاقات الأسرية للضباط ضعيفة، حتى قبل الالتحاق بالجيش.. وهو مادفعه - حقيقة - إلى التطوع بالجيش.

وفى داخل الجيش، سواء فى المدرسة العسكرية أو بعد التخرج، فإن شعوراً بالتفوق والانفصال يسود سلك الضباط، باعتبارها جماعة متميزة عن مجموع السكان، فى طريقة تفكيرها ونمط حياتها وموقعها، وبالنسبة لمعظم الذين يختارونها، فقد كانت الوظيفة العسكرية مدخلاً لعالم الصفوة الحاكمة - وكما يحدث دائماً لأرباب أية مهنة، فى أى مكان - مشربة به.

من ناحية أخرى، فإن الجذور الشعبية للعديد من الضباط العثمانيين والأتراك الجمهوريين تعكس ملحقاً مهماً - وإن كنا نادراً ما نلاحظه - من الملامح المميزة لمجتمع الشرق الأوسط المسلم بشكل عام، ونعنى به القدرة الكبيرة على الحراك الاجتماعى.

فغالبا ما يفترض - بالرغم من عدم وجود سبب، ومع قلة الأدلة العملية - أن الحراك الاجتماعى يسير، جنباً إلى جنب، مع المساواة، بحيث تبدى المجتمعات ذات التطابق الاجتماعى الحاد حداً أدنى من الحراك الاجتماعى. والحقيقة إن المجتمع العثمانى والتركى لم يكن، ولمئات السنين، مجتمع مساواة؛ فالتمييزات الطبقية، والفوارق بين العديد من المستويات الاجتماعية، والتفاوت فى الدخول والحقوق السياسية، حادة جداً، وفى الوقت نفسه، فإن عدداً كبيراً من الأشخاص يستولون على أعلى المناصب الحكومية والاقتصادية، كما أن مناصب الجيش، بالذات، بيد أشخاص ينتمى أبائهم إلى الطبقات الدنيا، يزنون الأمور بميزان الثروة والمنصب. وهذه الظاهرة أكثر وضوحاً فى المجتمع التركى، وخاصة فى الجيش.<sup>(١١)</sup> لكنها ليست مقصورة على تركيا وحدها؛ فهى موجودة الآن وينفس الدرجة، فى كل البلاد التى خضعت يوماً للإمبراطورية العثمانية.

- 1- Bernard Lewis, *The Middle East and the West*, London 1964, 72.
- 2- Charles Mac Farlane, "Turkey and its Destiny", London 1850, Vol. 2, 275, quoted by Serif Mardin, *The Genesis of Young Othoman Thought*, Princeton 1962, 213.
- 3- Helmuth Von Maltke, *Briefe Über Zustände und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835 bis 1839*, Berlin 1893, 528.
- 4- Mardin, 131.
- 5- (Anon.), *Die Wehrkraft des Osmanischen Reiches und seiner Vasallen - Staaten im Mai 1871*, Vienna 1871, 61.
- 6- محمد كرد علي، المذكرات، الجزء الأول، دمشق ١٩٤٨، ص ٩٠، مذكرات كرد علي، Aselection Washington 1954, 26.
- 7- Irfan Orga, *Phoenix Axendant*, London 1958, 30.
- 8- S. N. Fisher, "The Role of the Military in Society and Government in Turkey", in Sidney N. Fisher, (ed), *The Military in Middle East*, Colobus Ohio, 1963, 29.,
- 9- Ibid, 31; Walter F. Weiker, *the Turkish Revolution 1960- 1961*. Wash ington 1963, 118- 9.
- 10- Irfan Orga, *Portrait of a Turkish Family*, London 1950.
- 11- Frederick W. Frey, *The Turkish Political Elite* Cambridge, Mars, 1965, 136:-143; Stanislaw Andrzej Wshi, *Military Organiz and Society*, London 1954, 22.

## (٣) الضباط المصريون

كانت مصر في منتصف القرن ١٩، هي القوة الأعظم في الشرق الأوسط. فقد استطاعت جيوش محمد علي غزو مساحات واسعة من السودان والحجاز وفلسطين وسوريا. وقد تمكنت هذه الجيوش، في ١٨٣٢ ثم في ١٨٣٩، من هزيمة جيش السلطان في الأناضول، ولم يمنحها من الاستيلاء على استانبول سوى التدخل الأوروبي. وفي ١٨٢٣، كان الجيش النظامي لمحمد علي يقدر بنحو ١٩ ألف جندي. وفي ١٨٣٣، بلغ تعداد هذا الجيش ٩٠ ألفا من المشاة والفرسان، بالإضافة إلى ١٠ آلاف من القوات غير النظامية، و ٢٥ ألفا من البحرية. وفي ١٨٣٩- عام الذروة- بلغ عدد القوات البرية النظامية وحدها أكثر من ١٣٠ ألف رجل.<sup>(١)</sup>

كان محمد علي، مؤسس مصر الحديثة، تركيا من «قوة» بمقنوتيا\*، وهي ميناء صغير على ساحل بحر ايجة. وقد وصل إلى مصر مع اللواء المقدوني، التابع للجيش العثماني، لمحاربة نابليون. وكان في ١٨٠١، في الثانية والثلاثين من عمره، وبرتبة المقدم. وبعد انسحاب الفرنسيين في ١٨٠١، عمت الفوضى أرجاء مصر.

فالعثمانيون يريدون جني ثمار انتصارهم وإقرار حكمهم، والمماليك يحاولون إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل مجيئ نابليون، أما البريطانيون، الذين لعبوا دورا مهما في إنهاء الغزو النابليوني، فهم يسعون إلى جعل مصر منطقة تابعة للنفوذ البريطاني. ووسط أجواء من التعاقب السريع للحكم التي صاحبته المجاعة، وقع سكان القاهرة فريسة لاضطرابات خطيرة. وكانوا يرغبون في التخلص من الجميع.. من المماليك والأتراك والفرنسيين والبريطانيين. وقد استطاع محمد علي، على رأس قواته المقدونية والألبانية، أن يناور بحذق بين الأطراف المتصارعة، وأن ينهي الصراع لصالحه. وفي ١٨٠٥، اعترف به السلطان حاكما لمصر.

اتخذ محمد علي من نابليون مثالا له. وحاول أن يجعل من مصر دولة حديثة، صناعية، مركزية، توسعية. وقد أعطى الأولوية لتصنيع احتياجات الجيش والبحرية، وكذلك نظم التعليم والطب بحيث يتلائمان مع متطلبات الجيش.

وكان محمد علي يسعى إلى دعم صفوف جيشه بالرجال من أفريقيا السوداء، والذين لم يكونوا، في حقيقة الأمر، أكثر من مجرد عبيد سود. فقد كان يدخر الفلاحين المصريين لتطوير

---

\* الصحيح أنه كان البانيا.

الزراعة والصناعات الحربية، كما أنه كان عازقا عن وضع السلاح بأيديهم. وكان تجنيد العبيد واحدا من النوافع المهمة وراء غزوه للسودان، لكن هذا المصدر المهم لم يكن ليكنى اللجوء بالاحتياجات الكبيرة للجيش المصرى الذى كان يتزايد بسرعة، خاصة وأن أعدادا كبيرة من الزنوج الأسرى الذين يحشرون فى السفن الضخمة، كانوا يموتون قبل وصولهم إلى القاهرة. ولذلك، لم يكن أمامه مفر من تجنيد الفلاحين المصريين، ليصبح قوام جند الجيش، فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مصريا. لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للضباط.

كان سلك الضباط فى جيش محمد على يتكون من أربعة أقسام رئيسية: نواة من المماليك، وأغلبية من الأتراك، وحفنة من المعلمين الفرنسيين والايطاليين، ثم أقلية من المصريين العرب. وقد شكل المماليك، خلال العقد الأول من حكم محمد على، خطرا حقيقيا على سلطانه، فقرر أن يوجه إليهم ضربة تقضى عليهم نهائيا. وفى ١٨١١، دعا قادتهم إلى حفل بالقلعة. وعندما أصبحوا داخل القلعة، أغلقت الأبواب، وذبحوا جميعا.. كانوا أكثر من أربعمئة مملوك. وهرب من بقى على قيد الحياة منهم إلى إقليم دنقلة شمال السودان، وأقاموا حكما مستقلا هناك حتى غزاهم المصريون فى ١٨٢٠. وبالرغم من خطورة المماليك على محمد على، إلا أنه كان فى حاجة إليهم. وقد حاول، بعد المذبحة الكبرى، أن يجتذب من تبقى منهم، ومعظمهم من الصبية، للعمل كضباط بجيشه. إذ لم تعد هناك خشية من إمكانية استعادة المماليك للسلطة، حيث إن تدريبهم لايمكنهم من احتلال المناصب الكبرى إلا فى إطار الجيش فقط. وقد منحوا مراكز مهمة داخل الجيش تقديرا لكفائهم القتالية، ولكى يكونوا عامل توازن أمام الضباط الأتراك. وكان المماليك فى ١٨٢٣، يشغلون ستة من مراكز القيادة الاثنى عشر. وقد بلغ عدد الضباط المماليك فى ذلك الوقت ما بين ٣٠٠-٤٠٠ ضابط.<sup>(٦)</sup> واستمر تجنيد أعداد جديدة من الأطفال المسيحيين المسترقين المجلوبين من المناطق الشرقية والغربية للبحر الأسود، وتلقينهم التعليم بالقاهرة، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، وحتى تثبيت أركان الحكم الروسى فى المناطق التى كان يجلب منها أولئك الصبية.

حتى وفاة الملك فؤاد فى ١٩٣٦، كانت التركية هى اللغة التى يستخدمها أفراد أسرة محمد على للتفاهم فيما بينهم. وإذا ما استخدمت لغة أخرى، فهى إما الفرنسية أو الايطالية. وكان الجيش هو المؤسسة الثانية (بعد العرش الملكى) الذى سيطر عليه الأتراك لمدة طويلة. وكانت التركية هى لغة القيادة فى الجيش المصرى خلال القرن التاسع عشر، وحتى عام ١٩٢٣.<sup>(٧)</sup> وكانت أغلبية سلك الضباط فى جيش محمد على تتكون من الناطقين بالتركية. من الأتراك والشراكسة والألبان والأكراد. لكن لم يكن من السهل اجتذاب الضباط الأتراك للعمل فى خدمة مصر، لأن هذا كان معناه، حتى عام ١٨٤٠، العمل فى صفوف جيش يحارب ضد السلطان. وقد قدم محمد على أجورا مرتفعة لإغرائهم.



فبينما كان الجندي، أوصف الضابط في الجيش المصري يتلقى أجراً يقل عن نظيره في الجيش العثماني، كانت مرتبات الضباط أعلى بكثير. والجدول التالي يوضح ذلك.<sup>(٤)</sup>

الراتب الشهري بالقروش في ١٨٣٣  
(كان القرش يساوي حوالى ثلث الفرنك الفرنسي في ١٨٣٣)

| الرتبة              | الجيش المصري | جيش السلطان | النسبة    |
|---------------------|--------------|-------------|-----------|
| جندي (نفر)          | ١٥           | ٢٠          | ١ - ٧٥    |
| رقيب أول (باشجاويز) | ٤٠           | ١٢٠         | ١ - ٣٣    |
| ملازم ثان           | ٢٥٠          | ١٢٠         | ١ - ٢, ١٠ |
| نقيب (يوزياشي)      | ٥٠٠          | ١٨٠         | ١ - ٢, ٨٠ |
| مقدم (بكبياشي)      | ٢٥٠٠         | ٤٠٠         | ١ - ٦, ٢٥ |
| عميد (اميرالاي)     | ٨٠٠٠         | ١٢٠٠        | ١ - ٦, ٦٧ |

فالعميد في جيش السلطان يعادل راتبه ٦٠ ضعف راتب الجندي. أما راتب نفس الرتبة في جيش محمد على فيساوي ٥٣٣ ضعف راتب الجندي. وبالإضافة إلى الراتب، فإن الضابط يتلقى «جراية» يومية أكبر من الطعام والدخان؛ فالملازم يحصل على جرايتين ويحصل المقدم على ثمانية بينما يتلقى العميد ١٥ جراية. والأهم من ذلك هو ما يمنح لكبار الضباط من إقطاعات من حين لآخر. وهي الأراضي التي كانت النواة لتكون الإقطاعات العائلية، والتي كانت تورث للأبناء والأحفاد. وفي حالات أخرى، كان الضباط يتلقون الزوجات من حريم الحاكم.

لقد كان الضباط الأوروبيون هم الذين وضعوا أسس تحديث الجيش. ففي ١٨٣٣، كان يعمل بالجيش المصري أكثر من ٧٠ ضابطاً إيطالياً، وحوالي ٧٠ ضابطاً من الفرنسيين، وحوالي ١٢ من الإسبان، ومثلهم من الانجليز.<sup>(٥)</sup> وقد جاء الفرنسيون من بين ضباط جيش نابليون، الذين لم يمكنهم ممارسة مهنتهم بعد هزيمة الامبراطور، والذين لم يكن بإمكانهم التكيف مع الوظائف المدنية. وقد شغل هؤلاء الضباط من الفرنسيين مراكز الإدارة والتدريب بجيش محمد على. وكان من أبرزهم «أوكتاف سيف»، أو «سليمان باشا الفرنسي» (١٧٨٨-١٨٦٠). وكان «سيف» قد وصل إلى رتبة الملازم في جيش نابليون. لكنه عندما حضر

إلى مصر، قدم نفسه باعتباره عقيدا. ويعد أن أبدى كفاة في بعض المهام التي أوكلت إليه في السودان واليونان، وبعد اعتناقه الإسلام، رقى إلى رتبة الفريق، ومنح الباشوية. وأصبح رئيسا للأركان. وقد تزوج ابنه وبناته من أعرق العائلات المصرية<sup>(٦)</sup>. أما غالبية الأوربيين الآخرين، فقد عادوا إلى بلادهم بعد انتهاء فترة خدمتهم.

لقد كان المصريون أنفسهم هم الركيزة الأضعف في بنية سلك الضباط. صحيح إنه كان هناك صف ضباط وضباط من المصريين. لكن غالبية هؤلاء لم يتعدوا رتبة الملازم الثاني أو الملازم. ووصلت قلة قليلة منهم إلى يوزباشي، لكن أحدا منهم لم يتلق رتبة أعلى من ذلك.

وفي عام ١٨٤٠، أجيبرت القوى الأوربية "محمد علي" على تقليص قوة الجيش إلى ١٨٠٠٠ رجل. وفي عهد خلفه "عباس" (١٨٥٤-٤٨) و"سعيد" (١٨٦٣-٥٤) تراوح حجمه زيادة ونقصا. وقد أدخل سعيد تعديلات على نظام تجنيد الضباط. فهو يعتبر نفسه مصريا، ولم يكن يبدى ميلا نحو الأتراك، فأخذ يشجع الشباب المصري، خاصة من أبناء نبله الريف، على الالتحاق بالمدارس العسكرية ليصبحوا ضباطا. وقام بترقية الضباط المصريين الذين أجيروا قبل توليه. وقد وصل إثنان منهم على الأقل، خلال عهد سعيد، إلى رتبة العقيد (قائمقام)<sup>(٧)</sup>. وفي عهده أيضا سمح للأقباط، وللمرة الأولى، بأن ينخرطوا بسلك الضباط<sup>(٨)</sup>.

وكان أحمد عرابي أحد الاثنين اللذين رقىا إلى رتبة القائمقام. وقد ولد عرابي في ١٨٤١، بإحدى قرى الدلتا\* لأسرة ذات أصول بدوية. استقرت هناك منذ أيام جده. وكان والده هو شيخ البلد في قريته، وتعلم أحمد على يديه القراءة والكتابة. وتعلم الحساب على يد صراف من القبط. وعندما بلغ الثامنة من عمره، بدأ دراسته بالأزهر، وتركها في الثانية عشرة من عمره ليلتحق بالجيش في ديسمبر ١٨٥٤. وبفضل إلمامه بالقراءة والكتابة، رقى فور التحاقه إلى وكيل عريف، وعين كاتبا لإحدى الكتائب. وفي ١٨٥٨، أصبح ملازما، كما حصل على ترقيات سريعة في ٥٩-١٨٦٠. وفي أواخر ١٨٦٠، أصبح برتبة القائمقام، وكان عمره ١٩ عاما. وفي نفس العام، عمل كمعاون لسعيد، ورافقه في رحلته إلى الحجاز<sup>(٩)</sup>. ولكن عندما أصدر سعيد مرسوما يبيع إقطار الجنود في رمضان، احتج عرابي على هذا الكفر، فابعد عن الخدمة لفترة من الزمن<sup>(١٠)</sup>.

وفي ١٨٥٦، أدخل سعيد نظاما يقضى بمنح الضابط قطعة من الأرض بدلا من المعاش، مع استقرار صرف مكافأة الدفعة الواحدة. وعندما تولى إسماعيل في ١٨٦٣، منح كل قائمقام مساحة قدرها ١٥٠ فداناً، وخصص ٢٠٠ فدان لمن هم برتبة الأميرالاي، و ٥٠٠ فدان لحملة الرتب الأعلى. وقد ترك عرابي، الذي ورث عن أبيه ٨.٥ فدان، لأبنائه مساحة تقدر بـ ٥٧٠ فداناً<sup>(١١)</sup>.

\* هي قرية «هرية رزنة» بمحافظة الشرقية.

وعصر سعيد هو العصر الذى بدأ فيه حفر قناة السويس، وتزايد الطلب على القوة البشرية. وقد تناقص حجم الجيش بشكل كبير، حتى وصل تعدادة، فى وقت من الأوقات، إلى أقل من خمسة آلاف.

وكانت سياسة «إسماعيل» مختلفة بشكل جذرى. فقد كان يتطلع إلى تحويل مصر إلى قوة حديثة عظمى. ولذلك، فقد عمل على تقوية الجيش، حتى بلغ قوامه فى أواخر السبعينات، ٨٠ ألف رجل.<sup>(١٢)</sup> وفيما عدا حالات استثنائية، تزايد استخدام الضباط من خريجي المدارس العسكرية.<sup>(١٣)</sup> ولكى يدفع بخطى التحديث داخل الجيش، فقد لجأ إسماعيل، مرة أخرى، إلى الاستعانة بالضباط الغربيين.. من الأمريكيين هذه المرة. فكما كان الحال بعد الحروب النابليونية، كان الضباط الأمريكيون، بعد الحرب الأهلية، يتوقون إلى ممارسة مهنتهم.. رجال جيش قوى خبرة طويلة فى القتال، يجدون صعوبة فى التوائم مع الحياة المدنية. وقد فضل إسماعيل الأمريكيين على الفرنسيين والبريطانيين، لأن أمريكا لم يكن لها أطماع استعمارية. وفيما بين ٧٠ - ١٨٧٩، كان هناك ٤ ضابطا أمريكيا يعملون بخدمة الجيش المصرى، أحدهم كان قبل ذلك برتبة اللواء، وثلاثة برتبة الأميرالاي. وكان بعضهم من الشمال، والبعض الآخر من الجيش الفيدرالى. وفى ١٩٧٩، ثم الاستغناء عنهم جميعا بسبب الضائقة المالية التى عانت منها مصر، وكان الوحيد الذى استثنى من هذا الإجراء هو «ستون باشا»، الذى تولى رئاسة أركان الجيش المصرى فيما بين ٧٠-١٨٨٢.<sup>(١٤)</sup> ولم يتول الضباط الأمريكيون قيادة الوحدات، وإنما عهد إليهم بمناصب قيادة الأركان والإشراف ورسم الخرائط. وقد قام بعضهم بأعمال مجيدة فى اكتشاف ورسم الخرائط لمناطق منابع النيل، وغرب السودان، وتشاد.

كان لزيادة تعداد الجيش، والنظام الجديد لتعيين الضباط بكثافة من بين خريجي المدارس العسكرية، أثره الملموس فى زيادة نسبة المصريين من الضباط. فقد أصبحوا يشكلون الأغلبية فى أواخر حكم إسماعيل. لكن الأقلية الشركسية - التركية، لم تكن لتقبل التنازل عن المناصب التى وصلت إليها، وواصلت تسلقها إلى مراكز القيادة العليا للجيش. وقد تمكن بعض الضباط المصريين، فى السبعينيات، من الوصول إلى رتبة الأميرالاي، بينما توقفت ترقيات الآخرين. وبدأ التوتر الشديد بين الضباط المصريين والأتراك، والذى أصبح، فيما بعد، السبب المباشر لتمرد عرابى. فأحمد عرابى نفسه، الذى كان قائما وعمره ١٩ عاما، لم يدل أية ترقية على مدى السنوات التسع عشرة التالية، ولم يحصل على رتبة الأميرالاي إلا بعد عزل إسماعيل فى صيف ١٨٧٩.

وقد أهدى إسماعيل إحدى جواريه لعرابى. وهى التى صارت زوجا له فيما بعد<sup>(١٥)</sup>. كما كان ميالا لتمرد الضباط المصريين الذين التفوا حول عرابى فى فبراير ١٨٧٩، رغبة منه فى التخلص من نوبار باشا رئيس الوزراء. على أن إسماعيل، الذى كان تركيا، لم يكن يعول كثيرا على الضباط المصريين، وكان يؤيد سياسة التفرة الموجهة ضدهم.

لقد كانت خطط إسماعيل الكبيرة للتحديث، والمتوائمة مع طموحه الشخصي، مقبولة عند توليه الحكم، لظروف استثنائية. ففي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، توقفت صادرات القطن الأمريكية إلى أسواق أوروبا، وتزايد الطلب على القطن المصري، وارتفع سعره، فتضاعف حجم الصادرات، فيما بين ٦٠-١٨٦٤، أربع مرات، وزادت قيمتها عشرة أضعاف. ولكن في ١٨٦٥، سكنت المدافع، وتوقف الازدهار، لتتكشف بالتدريج صورة إسماعيل كمسرف، لا تتفق سياسته مع الامكانيات الفعلية لمصر. وأصبحت البلاد، في منتصف السبعينيات، على حافة الإفلاس. وفي ١٨٧٥، اضطر إسماعيل إلى بيع أسهمه في قناة السويس للحكومة البريطانية. وفي ١٨٧٦، وضعت الخزانة المصرية تحت الرقابة الانجلو - فرنسية. وقد زاد من حدة تلك الأزمة، حدثان وقعا في ١٨٧٦ : الأول هو توصل رجال «العثمانية الفتاة» لإقرار أول دستور ليبرالي، والثاني هو هزيمة الجيش المصري في الحبشة. وهكذا، كانت الأرض مهددة لنمو حركة معارضة جذرية. وكان لوجود جمال الدين الافغانى، الذى كان يمارس نشاطه في القاهرة منذ ١٨٧١، ولنفوذه الروحي، دور كبير في تصاعد هذه الحركة. كذلك كان ليعقوب صنوع، الصحفي والكاتب المسرحي، اليهودي الأصل، والذى كان يوقع باسم «ابو نظارة»، أثره. وقد قام بتكوين تنظيم سياسى سري،\* ضم عددا من ضباط الجيش.(١٦)

بدأت الحركة العربية في شكل احتجاج من جانب الضباط المصريين ضد التمييز الذى كان يمارسه الأتراك والشراكسة المسيطرون على الدولة والجيش. وقد أدى تأخر صرف الرواتب إلى نشوب حالة من التوتر، وفي فبراير ١٨٧٩، دأبت الشائعات حول اتجاه النية لعزل عدد من الضباط المصريين، فانفجر الموقف. وقام الضباط بالقبض على «نوبار باشا»، رئيس الوزراء الأرمنى المسيحي، ووزير انجليزى آخر من أعضاء وزارته. ولم يطلق سراحهما إلا بعد تدخل الخديو، الذى لم يعد له مصلحة في استمرار نوبار. وفي اليوم التالي، اضطر نوبار إلى تقديم استقالته. وقد رأت الجماهير في ذلك انتصارا للضباط.

ومنذ ذلك الحين، بدأ الارتباط بين حركة الضباط والصحو الوطنية العامة. فعند مهاجمة «نوبار» و«لسون»، كانت تسمع صيحات «الموت للكلاب النصارى»، إشارة إلى رئيس الوزراء الأرمنى، وكذلك الانجليز والفرنسيين. وقد تأسس، في العام نفسه، أول حزب وطنى مصرى. وكان من الـ ٣٢٧ الموقعين على بيانه التأسيسى، ٩٣ من الضباط.(١٧)

وفي ١٨٧٩، جرى عزل إسماعيل. وتولى الحكم ابنه توفيق، نيابة عن الدائنين وبول الرقابة. وازدادت الأزمة سوءا، لتتجه الانظار، مرة أخرى، إلى سلك الضباط. وفي ١٨٨٠، أصدر ناظر الجهادية الشرکسى «عثمان رفقى»، قانونا جديدا للخدمة العسكرية يخفض مدة تجنيد الجنود

\* ليس هناك ما يؤكد صحة هذه المطومة، ربما يقصد المؤلف المحافل الماسونية.

إلى أربع سنوات. وقد رأى عرابى ورجاله فى هذا حيلة لمنع الجنود من الترقى، أو بمعنى آخر، منع المصريين من أن يصبحوا ضباطا. وفى يناير ١٨٨١، قدم عدد من الضباط عريضة إلى رئيس الوزراء، يحتجون فيها على التفرقة فى معاملة الضباط المصريين، ويطالبون بعزل رفقى. وكان على رأس الضباط الذين قدموا العريضة على فهمى وأحمد عرابى، قائدًا الكتيتين الأولى والرابعة. وقد قبض عليهما، لكن رفاقهما أطلقوا سراحهما فى الحال. وفى أوائل فبراير، تشكلت وزارة جديدة، ضمت محمود سامى البارودى - نصير عرابى - كناظر للجهادية. وقد قام توفيق خلال عام ١٨٨١، بمحاولة أخرى، للقضاء على حركة عرابى. فقام بعزل البارودى، وأصدر أوامره بنقل الوحدات الموالية لعرابى من القاهرة إلى الاسكندرية ومدن الدلتا الصغيرة. وكان الرد هو إعلان التمرد السافر. وفى ٩ سبتمبر، قام عرابى على رأس ٢٥٠٠ من الجنود و ١٨ مدفعا، بمحاصرة قصر الخديو، وقدم ثلاثة مطالب : تشكيل وزارة جديدة، ودعوة مجلس النواب للانعقاد، وزيادة عدد الجيش. وأصبح عرابى هو قائد الحركة الوطنية الشعبية، واضطر توفيق إلى الإذعان فتشكلت وزارة جديدة، وعاد البارودى إلى منصبه ناظرا للحرية. وفى ديسمبر عقد اجتماع لانتخاب الجمعية التشريعية. لكن إذعان توفيق لم يؤد إلى عودة الاستقرار، بل شجع على تصاعد المد الوطنى. وفى ٥ فبراير ١٨٨٢، أعيد تشكيل الوزارة مرة أخرى. وأصبح عرابى ناظرا للحرية، ومحط الأنظار، وموضع الآمال.

وكما يحدث دائما، عندما يصعد ممثل لسلك الضباط إلى السلطة، فقد ركز عرابى اهتمامه الأول على تحسين أوضاع الجيش، بشكل عام. وقد حكم عل ٤٠ من الضباط الأتراك والشراكسة، من بينهم عثمان رفقى، بالطرد من الخدمة والبلاد، بتهمة محاولة اغتيال عرابى. وقد حلّ المصريون محلهم. وقد رقى حوالى ٤٠٠ من الضباط المصريين، كما دخل ١٥٠ من الجاويشية سلك الضباط. وزاد عدد الجيش، وارتفعت رواتب جميع الرتب. وكان صفار الضباط هم المستفيدون، بالاساس، من هذه التغييرات. فقد ارتفع راتب الملازم ثان من ٣٥٠ قرشا إلى ٦٠٠ قرش شهريا، بنسبة تزيد على الـ ٧٠٪ كما ارتفع مرتب اليوزباشى من ٥٠٠ إلى ٩٥٠ قرشا (بنسبة ٩٠٪)، وارتفع مرتب القائمقام من ٢٥٠٠ إلى ٣٥٠٠ قرش (٤٠٪)، وزادت رواتب الرتب الأعلى بمبلغ ٥٠٠ قرش، بنسبة تقدر بما بين ١٠-١٥٪<sup>(١٨)</sup> وهكذا، حصل الضابط المصرى، 'ذى كان، لشهور قليلة مضت، يعيش فى ظل الخوف من الفصل، على رتب أعلى، ومرتب أكبر، وأمل فى المزيد من الترقى. لكن من الخطأ الاستنتاج بأن عرابى تخلص من جميع غير المصريين، فبالرغم من عدم ثبوت التآمر لاغتياله، وبرغم خشية عرابى على حياته، فهو لم يسع إلى التنكيل بالأتراك. فمن بين ١٠١ ضابط نقلوا إلى الخدمة بالسودان فى ١٨٨٢- وهو إجراء عادى، ومسألة تنظيمية بحثت- كان هناك ٨٦ من المصريين، و٩ من

الشراكسة، ومن الاتراك.<sup>(١٩)</sup> فلم تكن هناك تفرقة ضد غير المصريين، بالرغم من أن الشراكسة حاولوا عدم تنفيذ الأمر بالسفر.

فى تلك الأثناء، أخذت الحركة الوطنية تزداد قوة ورائدكالية. وبدأت تظهر الطبيعة الاجتماعية للحركة. ولم يكن التأثير الثورى على جماهير الريف بأقل مما أصاب مثقفى القاهرة. فقد بدأ الفلاحون فى جمع السلاح. وفى الزقازيق، تحدث أحد الضباط إلى الفلاحين، موضحاً أن الأرض التى يملكها سادتهم (هى من حقهم شرعاً). وباختصار فإن المظاهر المعتادة للثورة، كانت سائدة فى مصر.<sup>(٢٠)</sup> لقد كان عرابى قريباً من معاناة الفلاحين - الأغلبية العظمى من الشعب المصرى - أكثر من أى من قادة مصر الذين جاؤا بعده. من مصطفى كامل إلى جمال عبد الناصر.

على أن عرابى ورفاقه لم يكونوا يملكون قدرات كبار الساسة، ولم يكن بمقدورهم السيطرة على الحركة وتوجيه مسارها.

وفى ١٢ سبتمبر، كانت المعركة الحاسمة بين الجيشين المصرى والبريطانى فى التل الكبير. ولم يكن فشل عرابى كقائد عسكري بأقل من فشله كسياسى. وفى اليوم التالى، دخل الانجليز القاهرة، وهكذا، بدأ الاحتلال «المؤقت» لمصر، الذى استمر حتى عام ١٩٥٦.

وفى ١٩ سبتمبر، أصدر الخديو مرسوماً من جملة قصيرة واحدة: «حل الجيش المصرى». وفى اليوم التالى تكون جيش مدرى جديد. وقد أنقص عدد هذا الجيش إلى ٦ آلاف رجل، ووضع تحت قيادة واحد من الضباط الانجليز. وكان رئيس أركانه، السير «ايثيلين» وود، برتبة اللواء فى الجيش البريطانى، فرقى إلى رتبة الفريق أول. وصار يحمل لقب «السردار». وفى أوائل ١٨٨٣، بلغ عدد الضباط الانجليز العاملين بمصر ٢٥ ضابطاً، حصل معظمهم على رتبة أو رتبتين أعلى مما كان فى بلده.<sup>(٢١)</sup> وكان معظم صفار الضباط المصريين ممن خدموا بالجيش المصرى القديم.

وفى الحال، التحم الجيش الجديد فى القتال ضد ثورات المهدي بالسودان. وقد شارك الجيش المصرى تحت قيادة «كتشنر»، فيما بين ٩٦-١٨٩٨، فى إعادة فتح السودان. واستعاد الجيش، فى تلك الفترة، قوته مرة أخرى. فبلغ عدد قواته فى أوائل هذا القرن - مع الجيش السودانى - حوالى ١٦ ألف ضابط وجندى. وكان عدد الضباط فى ١٩٠٥، ٢٦ من البريطانيين و٦٢٣ من المصريين. وكان قادة الكتائب إما من المصريين أو البريطانيين، لكن الأغلبية العظمى من الرتب الأعلى ظلت من نصيب البريطانيين.<sup>(٢٢)</sup>

وعلى مدى الأعوام الخمسين، من فتح السودان وحتى حرب فلسطين (١٨٩٩-١٩٤٨) لم يطلق الجيش المصرى طلقة واحدة (كانت الاشتباكات الوحيدة بين حرس الحدود «الهجانة» وبين مهربى الحشيش فى سيناء والصحراء الغربية). بينما على نطاق العالم، وعلى أرض مصر

نفسها، خاضت جيوش العالم حربين عالميتين. وفي تلك الأثناء، عاشت مصر كفاحا طويلا وعيندا من أجل استقلالها الوطني. لكن الجيش المصري ظل بمنأى عن كل هذا. وبينما كان الجيش، في عهد محمد علي وحتى وقت عرابي، المركز الرئيسي للقوة والعمل في حياة البلاد، فقد تحول في الفترة من ١٩٠٠-١٩٤٥، إلى جسد بلا روح. وكانت لا جدواه تلك بمثابة تجسيد لعجز مصر، فقد استطاع الانجليز أن يحدوه، حتى في نضال البلاد من أجل استعادة استقلالها. ولم يعد العمل في الجيش مما يشرف الشباب نوى الوعي الوطني، والمتطلعين إلى العمل السياسي. وحتى الشاب الذي كان يأمل في حياة مريحة وبخلا جيدا، كان يأنف الجيش بضجره وملله، ويقوده وانضباطه. ويصف لنا «رسل باشا» الذي عمل لسنوات كمشرف عام على البوليس المصري، الصعوبات التي كانت تحول دون التحاق الشباب الملائم للخدمة، وما ينطبق على البوليس ينطبق على الجيش. يقول «رسل باشا»: «شاب من أسرة طيبة، على سبيل المثال، يقرر اتخاذ البوليس مهنة له، يجد نفسه، بعد انتهاء دراسته بالكلية، موزعا على القاهرة أو الاسكندرية. وبعد أن يعيش حياة معقولة، لعام أو عامين، يجد نفسه منقولا إلى إحدى مناطق الصعيد شديدة التخلف. وعندما يحين الوقت كي يتزوج، فإن شابة من مستواه الاجتماعي، تربت بالقاهرة، لن تقبل بمثل ذلك المنفى، وحتى إذا ما تم هذا الزواج، فإن زوجا يعيش بعيدا في القرى، وزوجة تستمتع بحياتها في المدينة، سرعان ما يكون نهايتها الإخفاق»<sup>(٢٣)</sup>. و«يوسف نجيب»، والد محمد نجيب الذي كان ضابطا بالجيش، يقول لولده: «الجيش المصري.. لم يكن كما ينبغي له أن يكون. لم يكن جيشا حقيقيا، بل كان وحدات احتياطية يتلقى فيها المصريون الأوامر من الانجليز». وعندما كان عليه أن يقرر مصير ولديه، محمد وعلي، كان رأيهِ، على حد تعبير محمد «حيث إنني كنت من أفضل الطلاب، فمن الأفضل لعلّي أن يصبح ضابطا، وأن أصبح أنا محاميا أو مهندسا. كان يعتقد بأنني يمكنني أن أخدم بلدي بالزى المدني، أفضل مما يمكن أن أخدمه لوأنا في الزى العسكري»<sup>(٢٤)</sup>. وبعد هذا الحديث بعشرين عاما تقريبا، التحق ناصر بالجيش، حيث لم يكن بإمكان والده التكفل بالنفقات الباهظة للتعليم الجامعي.

وفي ١٩٦٢، يقول ناصر: «اخترت سلك العسكرية لأسباب مالية»<sup>(٢٥)</sup>.

اختار على نجيب وأخوه محمد وناصر، إذن، الوظيفة العسكرية. ولاشك أن تراث الأسرة قد أثر على اختيار الأخوين نجيب: فسلك الضباط كان هو المهنة والوسط الاجتماعي لآبائهم وأسرهم. وسلوك الضباط، بالنسبة لشباب كناصر، هو إحدى الفرص المحدودة المتاحة لضمان دخل، وإمكانية للصعود الاجتماعي، وسرعان ما يضع «الزى العسكري» حدا للتردد.

لقد اتسعت الهوة، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بين فئة الضباط والفئات الأخرى. ففي ١٨٨٦، تحدثت «البديلة»، التي تدفع للإعفاء من الخدمة العسكرية، بعشرين

جنيتها، وهناك فئات من الشباب معفاة تلقائيا من الخدمة العسكرية بسبب وظائف آبائهم: أبناء موظفي الحكومة.. أبناء المشايخ.. أبناء ضباط الجيش. كذلك، فقد كان الإعفاء يشمل طلبة المعاهد الدينية. ثم تجرى القرعة، بعد ذلك، بين البقية التي لم تتجح في الحصول على الإعفاء من الخدمة العسكرية الكريمة. وحتى في هذه المرحلة مازالت الفرصة سانحة لـ «ضبط» الحظ. وتظل الإمكانية قائمة لإعفاء العديد ممن وقع عليهم الاختيار، سواء لأسباب صحية، أو لعدم اللياقة البدنية.. وهى إجراءات يحوم حولها الكثير من الشكوك. وفى ١٩٠٤، كان مطلوبا اختيار ثلاثة آلاف من بين حوالى ١١٠ ألف فى سن التجنيد. وقد دفع «البدلية» ٩.١٤٧ منهم، وأعطى ثلثهم لأسباب بدنية أو لأسباب أخرى، كما لم يصب الدور حوالى ١٦٪ منهم (٣٦). ولم يبق أمام مشايخ القرى والحاتر سوى البؤساء والجهلاء، كى يختاروا من بينهم العصاة المطلوبة للجيش.

لقد صعد عرابى والعديد من الضباط وقادة الجيش فى القرن التاسع عشر من بين صفوف الجند، لكن هذه الفرصة لم تكن متاحة أمام الجنود وضباط الصف فى القرن العشرين. وكانت أعلى رتبة يمكن أن يطمحوا إليها هى رتبة «الباشجاوليش». ومن ناحية أخرى، فلم يعد الضابط يبدأ خدمته وسط الجنود. فطبقا للتنظيمات الصادرة فى ١٩٢٨، يقتصر القبول بالكلية العسكرية على خريجي المدارس الثانوية التى تتراوح أعمارهم بين ١٦-٢٦ عاما، على أن يجتازوا الكشف الطبى (٣٧). فالطالب يتوجه مباشرة إلى الكلية، ويعد نجاحه فى امتحانات التخرج، يصبح ضابطا. وهكذا، خرج جميع الضباط المصريين، فى النصف الأول من هذا القرن، من أسر كانت قادرة على إرسال واحد من أبنائها، على الأقل، إلى المدرسة الثانوية. طاعتها الإنفاق عليه حتى إتمام هذه المرحلة. كانت نسبة خريجي المدارس الثانوية، فى ذلك الوقت، تقل عن ١٪ من مجموع من يماثلونهم فى السن (المرحلة العمرية) من أبناء البلاد. ورغم من أن الطلبة الذين كانوا يقبلون قبل ١٩٢٨، لم يكن يشترط إتمامهم للدراسة الثانوية، إلا أنهم لم يكونوا من أبناء الطبقات الدنيا، وإنما من الأبناء الأدنى ذكاء للضباط أو ائرموقين، الذين يرغبون فى تسهيل دخولهم إلى فئة الضباط.

فلا عجب، إذن، إذا ما اتسعت الهوة بين الضباط والجنود. والحقيقة إن جيشا كهذا لا يمكن أن يحتل مكانة مشرفة فى حياة أمته، ولا يمكن إلا أن يقود إلى المزيد من غطرسة ضباطه فى مواجهة الجنود الذين يعملون تحت إمرتهم.. كنوع من التعويض عن المهانة الاجتماعية، والإبعاد عن الساحة السياسية.

وفى خريف ١٩٣٦، وبعد توقيع المعاهدة الجديدة مع بريطانيا، خطت حكومة الوفد خطوة نحو إضفاء الديمقراطية على سلك الضباط. فقد أصدرت تعليماتها بفتح أبواب الكلية الحربية أمام الشباب من غير أبناء الأسر المؤسرة. إذ رأت فى تطوير طبيعة سلك الضباط، تطويرا



تدريجيا، وأحدا من المهام الوطنية والاجتماعية المهمة. وكنتيجة لذلك، التحق بالكلية، فى شتاء وبيع عام ١٩٣٧، عدد من الشباب لم يكن ممكنا أن يدخلوها لولا تلك الإجراءات. شباب مثل ناصر، ابن مؤلف «البريد» البسيط. لكن من الخطأ الاعتقاد بأن جميع الطلبة الذين التحقوا، منذ ذلك الحين، ينتمون إلى هذه الشريحة. فقد ظلت نسبتهم قليلة. وحتى «ناصر»، الذى من الممكن اعتباره معثرا لأكثر الشرائح شعبية فى سلك الضباط، من خريجي المدارس الثانوية، وابنا لأسرة لاتعتمد كليا على الراتب البسيط لموظف صغير. فجهده لأبيه، كان يمتلك قطعة أرض صغيرة ببنى مر بمحافظة أسيوط، بنى عليها مسجدا خاصا فى ١٨٩٨. كما أنشأ أيضا، أول مدرسة بالقرية. وقد قسمت ملكيته الصغيرة على أولاده الذين بقوا بالقرية. أما جده لأمه، فكان من مقاولى المباني الموسرين، ومن تجار الفحم بالاسكندرية.<sup>(٢٨)</sup> وعندما ولد جمال، كان والداه يعيشان بمنزل من طابق واحد، بحى باكوس بالاسكندرية، يحوى خمس غرف. وقد قضى ناصر مرحلة الشباب بالقاهرة، فى كنف عمه خليل حسين، الذى كان موظفا بالأوقاف.<sup>(٢٩)</sup>

كان تركيب سلك الضباط المصرى فى السنوات الأخيرة للحكم الملكى، من حيث الجنور الاجتماعية والعائلية، على قدر كبير من التنوع.<sup>(٣٠)</sup> وإن كان هناك عدد من الجنور الرئيسية يمكن تمييزها بوضوح. ففى معظم الحالات، كان آباء وأعمام الضباط من شاطئ الدرجات الوظيفية المتوسطة، ومن أصحاب المهن الحرة، وضباط الجيش، وأعيان الريف وملوك الأراضى، وكبار الموظفين، والتجار والمقاولين. والحدود الفاصلة بين هذه المجموعات ليست حادة، وهناك قدر كبير من التداخل. فمعظم أهالى الضباط وأقاربهم ينتمون إلى الشرائح العليا للطبقة الوسطى، التى يشكل الأجر المصدر الرئيسى لدخلها.

وهناك نسبة أقل، وهى ليست طفيفة، تعيش على عوائد الأراضى التى تمتلكها. كما أن هناك نسبة ضئيلة للغاية من تلك العائلات يعمل أفرادها بالأعمال الحضرية، مثل أصحاب المتاجر. وهكذا، فإن الافتراض العام بأن الضباط ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة، هو فرض غير دقيق، ولايفسر الكثير من الأشياء.

إن جنور فئة الضباط المصريين تصبح أكثر وضوحا إذا ما تنبهنا إلى غياب مجموعات اجتماعية بعينها، أو تمثيلها الضعيف، بين أسر الضباط. فليس هناك تمثيل للجماهير العريضة من فقراء الفلاحين الأجراء، والعمال الزراعيين، والحرقين، وعمال المدن وصغار أصحاب المحلات. ومن ناحية أخرى، فإن العائلات الكبيرة التى تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى - أى الارستقراطية المصرية - تسجل غيابا واضحا. وقد كان هناك، على عهد فاروق، عدد من الثروة المرموقين ممن كان أبائهم أو أجدادهم ضباطا كبارا بالجيش، لكن واحدا منهم لم يلتحق بالجيش. وعلى سبيل المثال، فإن الاخوين أحمد وعلى ماهر، اللذين

شغلا منصب رئيس الوزارة، كان أبوهما هو محمد ماهر (١٨٥٤-١٩٠٩) الذي درس بالكلية الحربية، وتخرج فيها برتبة الملازم ثان في سن العشرين، وظل يصعد خطوة فخطوة، حتى وصل إلى أعلى المناصب العسكرية والإدارية.<sup>(٣٢)</sup> ومحمد راتب، الشركسي، الذي كان سردارا للجيش المصري من ١٨٦٤-١٨٧٩، ثم مشيرا، والذي أسس ممتلكات أسرته من الأراضي الشاسعة، تزوجت ذريته من أسرة سليمان الفرنساوي (سيف سابقا)، رئيس أركان الجيش المصري في عهد محمد علي والفرنسي المولد، وكذلك صاهرت الأسرة المالكة. ولكن بحلول القرن العشرين، لم يكن أى من أفراد هذه الأسرة يعمل بخدمة الجيش.<sup>(٣٣)</sup> ويرصد «ج. باير» في كتابه «تاريخ الملكية الزراعية في مصر الحديثة» حوالي مائة أسرة من حائزي الملكيات الكبيرة في منتصف هذا القرن. مايقرب من ثلث هذه العائلات فيما بين ٤٢-١٩٥٢، لهم ممثلون من النواب، إما في البيت الأعلى أو المجلس الأدنى (ويكثر من عضو للعائلة الواحدة في حالات عديدة).. وهناك ١٨ عائلة أمدت مجلس الوزراء بأعضائه في الفترة من ٢٤-١٩٥٠<sup>(٣٤)</sup> لكن ضابطا واحدا لم يخرج من تلك العائلات. وكما كتب نجيب، فإن أبناءهم «كانوا غارقين في التمتع بثرواتهم، ولا يرغبون في تكدير صفوهم بالخدمة العسكرية».<sup>(٣٥)</sup>

وهناك نسبة ضئيلة للغاية من أبناء أصحاب الوظائف الدينية بين صفوف الضباط، على عكس الحال في العراق، حيث نرى عددا كبيرا من أبناء الدعاة الدينيين، وهي ظاهرة مثيرة، وتلعب، فوق ذلك، دورا مهما في تحديد طبيعة سلك الضباط في المجتمع المصري. إذ إن المشايخ والأئمة، والقضاة الشرعيين ومدرسي المعاهد الدينية في الريف والمدينة كانوا، ومازالوا، يشكلون قطاعا كبيرا داخل المجتمع المصري. وطبقا للجدول الخاص بالمتكسبين من الوظائف الرسمية، الوارد بالإحصاء المصري الرسمي للسكان، فإن عدد «العاملين بالوظائف الدينية، من الطوائف المختلفة»، والذي يمثل المسلمون بينهم ٩٠٪، كان أكثر من ٢٥٠ ألفا. وكان عدد المهندسين والأطباء، والكيميائيين، والكتاب والصحفيين في عام ١٩٢٧، ١٢ ألفا وفي ١٩٣٧، ١٥ ألفا، وفي ١٩٤٧، ٣٢ ألفا. ولكن، بينما كان عدد المتعلمين تعليما دينيا إسلاميا يزيد كثيرا، حتى منتصف القرن، على المتعلمين تعليما حديثا، فلم يلتحق بصفوف الضباط سوى عدد قليل من أبناء هذه الفئة. ومن ناحية أخرى، فإن أبناء وأخوة هؤلاء الذين درسوا الانسانيات أو تلقوا تدريبا فنيا على النمط الغربي، شكلوا لفترات طويلة نسبة كبيرة بين الضباط. وفي ١٩٣٦، كان لدى «حسن البناء» من الأسباب مايدعوه إلى المطالبة بتعيين نسبة من خريجي الأزهر بالجيش، لكن جهوده لم تذهب هباء، فقد تجدد المطلب بعد ذلك بثلاثين عاما، عندما طالب المؤتمر السنوي لطلبة الأزهر في ١٩٦٥، بقبول خريجي الجامعة بالكلليات العسكرية.<sup>(٣٦)</sup>

إن الشريحة الاجتماعية التي ينحدر عنها سلك الضباط، هي نفس الشريحة التي جاءت

منها الانتلجنسيا - كالمحاميين والأطباء والمهندسين من نوى التعليم الحديث - وهو ما يبرر الإشارة إلى الجيش المصرى فى منتصف القرن العشرين، باعتباره «انتلجنسيا ترتدى الزي العسكرى». لكن هذا التعبير، شأن جميع التعميمات، قد يصلح فى القياس التمثيلى، لكنه لا يفيد فى التوصيف الدقيق. على أنه يرسم صورة الذات عند العديد من هؤلاء الضباط، إن لم يكن جميعهم. فالشخص الذى ذهب - لضيق ذات اليد - إلى الكلية الحربية، بدلا من الالتحاق بدراسة أكثر كلفة فى الجامعة، يبذل قصارى جهده ليعلى من قيمة وضعه - كضابط - أمام منزلة المحامى أو المهندس.

إن عددا لا بأس به من الضباط، هم من أبناء أعيان الريف والعُمد. والعمدة هو كبير القرية، ويمثل الحكومة على المستوى المحلى. وطبقا لقانون عام ١٨٨٥ - الذى لم يطرأ عليه، حتى الآن، سوى تعديلات طفيفة - الذى يقن وضعه كان سائدا قبل صدوره، يشترط فى العمدة أن يكون من الملاك.<sup>(٣٧)</sup> وأحيانا ما يكون من أغنى أغنياء القرية. فهو الرئيس، وهو أيضا ممثل الأعيان والموسرين، الذى - على عكس مالكي الإقطاعات الكبيرة - لا يعيش فى المدينة. إن العُمد هم أولئك المزارعون الذين يملكون ما بين ٥٠-١٠٠ فدان، ويستغلون، بشكل مباشر، الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين. ويمكننا أن نطلق عليهم، على سبيل المقارنة، كولاك الريف المصرى.

وأحد أبناء هؤلاء العمد من الضباط، هو عبد الحكيم عامر. فابوه، الشيخ على عامر المتوفى فى فبراير ١٩٦٠، هو عمدة اسطال (المنيا) ومن الأعيان.<sup>(٣٨)</sup> تولى ابنه الأكبر الإشراف على أراضى العائلة، بينما أرسل الآخرون إلى الجامعة. وكان عبد الحكيم يرغب فى دراسة الطب، لكنه لم يتمكن، لأسباب صحية، من الاستعداد الكافى لامتحان القبول، فرسب. والتحق بكلية الزراعة. لكن الدراسة لم تستهوه، فالتحق، بعد أسابيع قليلة، بالكلية الحربية.

والعديد من الضباط من أبناء أو أقارب الضباط. وكما فى الجيوش الأخرى، فالمهنة هى نوع من التقليد العائلى المتوارث. وعلى سبيل المثال، فإن نصف الضباط الـ ١٤ الذين كانوا يشكلون مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٢، لهم أقارب من الضباط. فاثنتان من أعضاء المجلس، صلاح وجمال سالم، أخوان غير شقيقين، وزكريا وخالد محيى الدين أبناء عم. وكمال الدين حسين هو ابن عم الملازم ثان جلال حجاج الذى مات فى حرب فلسطين، وقريب لعدد آخر من الضباط.<sup>(٣٩)</sup> وعامر كان قريبا للفرق محمد حيدر باشا، رئيس أركان الجيش فى ١٩٤٨، ثم وزير الحربية بعد ذلك. كما كان نجيب ابنا لعائلة عسكرية مرموقة.

لم يكن سلك الضباط هو المجال الوحيد الذى توجه فيه تقاليد الأسرة الاختيار الوظيفى فى الحياة. فمُنذ زمن بعيد، وعلى مدى أجيال وأجيال، والابن يقتفى خطى الأب. لكن نسبة الأفراد الذين يحذون حذو آبائهم فى سلك الضباط، خلال الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من

هذا القرن، أقل من نسبتها في المهن الأخرى (مع أخذ حداثة هذه الوظيفة، من حيث النشأة والانتشار، في الاعتبار). أضف إلى هذا، أن أبناء الضباط يفضلون، عندما يشبون، الالتحاق بمهن أكثر سهولة وأقل ضجرا، بينما يجد أبناء الموظفين، في السلم الوظيفي الأوسط والأدنى، في وظيفة ضابط الجيش أحد المنافذ للصعود إلى شريحة اجتماعية أعلى. وكما رأينا، فإن نصف أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا من أقارب الضباط، بينما جاء النصف الآخر من عائلات لاعلاقة لها بسلك الضباط. لكن المرء لا يستطيع أن يتجاهل تأثير التقاليد والاعراف الأسرية على سلك الضباط كجماعة اجتماعية. وإبرز مثال على هذا هو عائلة نجيب.

كان جد محمد نجيب لأبيه فلاحا يملك قطعة أرض صغيرة بقرية النحارية بالدلتا. وعندما مات في سن مبكرة، كان ابنه الأكبر، عم محمد نجيب، يزرع ٥٥ فداناً، جزء منها تملكه الأسرة، والآخر مستأجر من الغير. أما الأخ الأصغر «يوسف»، والد محمد نجيب، والذي أصبح يتيما بموت أبيه، فقد استكمل تعليمه بالقرية ثم التحق بالجيش كجندي. وفي ١٨٩٦، لفت الفتى انتباه كتشنر، فقد كان يلعب مباراة بولية ضمن فريق الجيش، وأثناء المباراة أصيب، ورغم ذلك تحامل على نفسه وأكمل المباراة. ولذلك، سمح له السردار بدخول الكلية الحربية. وفي ١٨٩٨، شارك، وهو برتبة الملازم ثان، في الحملة على السودان، وعاش هناك حتى وفاته في ١٩١٤. وهو برتبة اليزياشي. وكانت زوجته زهرة، أم محمد نجيب، يتيمة أيضا، فقدت أباهما منذ الطفولة. وكان أبوها محمد عثمان حشمت بكباشيا بالجيش المصري، سقط نفاعا عن الخرطوم أمام قوات المهدي، في ١٥ يناير ١٨٨٥. وفي نفس المعركة لقي اثنان من أخوته وأحد أبناء عمه حتفهم... وثلاثتهم من الضباط المصريين.

وكان ليوسف نجيب أربعة أبناء. الابن الأكبر، من زوجته السودانية الأولى، أصبح مزارعا بالنحارية، مسقط رأسه. أما محمد، فقد سار على خطى أبيه وأصبح ضابطا، وكذلك أخوه الثالث علي. وفي ١٩٥٢، كان علي برتبة اللواء، وقائدا لمنطقة القاهرة العسكرية. وقبض عليه بعد الانقلاب، وعين، فيما بعد، سفيرا لمصر بدمشق. أما الأخ الرابع محمود، فقد أصبح جراحا ييطريا، ومحاضرا بجامعة القاهرة. وقد درست إحدى أخواتهم الطب، وعملت بعد تخرجها كطبيبة بالحكومة. وكان زوجها ضابطا بالجيش. وهناك أختان أخريتان متزوجتان من موظفين. وزوجة محمد نجيب هي ابنة بكباشي من الضباط.<sup>(١٠)</sup> وتكفي بهذا القدر - بالرغم من وجود نماذج كثيرة - لتدليل على نمط الأسرة التي تحمل تقاليد الضباط، وأيضا تبيين العلاقات الأسرية بين فلاحين وأصحاب مهن حرة ومستخدمين أو موظفين، وضباط.

لقد طرأ على تكوين سلك الضباط المصري تغير وطني شامل، على مدى السنوات المائة، منذ وفاة محمد علي وحتى حرب فلسطين. فبعد أن كان أبناء البلاد يشكلون أقلية صغيرة ولا يشغلون إلا أدنى المراتب، أصبحوا الآن المكون الوحيد لفئة الضباط. أما الأتراك والشراسة

والمجنودون عن الممالك، الذين ظلوا يعيشون في مصر، فقد اختلطوا بسكان البلاد وذابوا فيهم، وكان الاستثناء الوحيد هو الأسرة المالكة، بنطاقها العائلي الممتد، وهي، أيضا، لم يخرج منها أى من ضباط الجيش.

ومع تصغير طائفة الضباط المصرية، نال المسيحيون بعض الرتب. ففي ١٩٤٩، كان المسيحيون - وكلهم تقريبا من الأقباط - يشكلون حوالي ٧٪ من مجموع ضباط الجيش المصري، وهي نسبة تتفق مع تعدادهم بالنسبة لإجمالي عدد السكان، ولكن، من بين ٩٠ ضابطا برتبة الأميرالي فما فوق لم يكن هناك سوى ضابط مسيحي واحد، يعمل بالخدمات الطبية. وكانت نسبة المسيحيين في هذه الإدارة بالذات أعلى منها في أى سلاح آخر من أسلحة الجيش، بينما كان جميع ضباط سلاح الفرسان (المدرعات) من المسلمين.

لقد كان الضباط الأحرار يؤكدون دائما على أن الضباط بشكل عام، وهم أنفسهم بصفة خاصة، خرجوا من بين صفوف جماهير الشعب المصري، ومعبرين عنه. وهو إدعاء، وإن كان مقبولا إلى حد ما، إلا أنه بعيد عن الدقة. صحيح أن الضباط في ١٩٥٠ كانوا جميعا - على عكس القصر - من المصريين، لكن معظمهم، من المنظور السوسيولوجي، كانوا من أبناء وإخوة الموظفين وضباط الجيش والبوليس والطبقة الوسطى من أرياب المهن الحرة، بينما كان البعض الآخر ينتمي إلى المزارعين الموسرين نسبيا وصغار ومتوسطى ملاك الأراضي، وإلى الشرائح العليا للطبقة الوسطى والشرائح الدنيا والمتوسطة من البرجوازية الكبيرة. فإذا كان المقصود بمصطلح (الشعب) هو هؤلاء المصريين الذين لم يكونوا من - أو من أقرباء - المئات القليلة من العائلات ذات الملكيات الكبيرة، ورجال البنوك، وكبار رجال الصناعة والأعمال، فإن هؤلاء الضباط، بلاشك، (من الشعب). أما إذا كان المقصود به (الشعب) هو الـ ٨٠٪ من السكان المصريين الذين يملكون أقل من فدان، ومن عمال المدن والأرياف، والحرفيين وصغار التجار، فإن الضباط ليسوا، بالتأكيد، (من الشعب).

وهناك تقسيم آخر يصنف فئة الضباط، من حيث جنورها ونظرتها، ضمن الطبقة الوسطى الجديدة المأجورة.<sup>(١١)</sup> وينبغي أن ننبه مرة أخرى إلى أن هذا تعميم مغل، بل ويمكن أن يكون مضللا. فتحليل عينة من مجموعة من الضباط المصريين في ١٩٤٨، يشير إلى أن ثلثي أقربائهم كانوا من المستخدمين بالأجر، وهي وإن كانت نسبة كبيرة، إلا أنها لا تشملهم جميعا بالتأكيد. علاوة على ذلك، فإن بعض المأجورين، مثل الضباط ذوي الرتب الكبيرة وكبار الموظفين، لا يمكن تصنيفهم ضمن الطبقة الوسطى. إن العلاقة بين الضباط والطبقة الوسطى المأجورة علاقة قوية، لكنها ليست مقصورة على هذين الطرفين وحدهما. فالصلات التي تربط بين الضباط وأعيان الريف والملاك من أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة، شديدة الوضوح كذلك.

هل طرأت تغيرات جوهرية على التركيب الاجتماعي لجماعة الضباط المصريين بعد ١٩٥٢؟

لاشك أن المجتمع المصري قد شهد تحولات مهمة، انعكست آثارها على الجيش.. الطفل الدلال للنظام الجديد، فقد أدى التوسع الكبير الذي شهده الجيش إلى قدر من اضمحاء الديمقراطية، كما كان لزيادة أعداد الضباط بالآلاف، أثره في فتح الباب أمام الشباب من قطاعات جديدة وواسعة في البلاد، للولوج إلى مملكة الضباط، وقد نتج عن توسيع قاعدة التعليم في البلاد، تأثير مشابه، حيث كان من نتائجه زيادة عدد خريجي المدارس الثانوية. وعلى مستوى الجنود، فقد شمل التجنيد جميع القطاعات والطبقات، ولم يعد مقصوراً على الفقراء والمتخلفين وحدهم. وهناك عامل إيجابي آخر، ألا وهو الارتقاء بمستوى التدريب والتسليح على كافة المستويات، وارتفاع مستوى التنظيم وقواعد القتال. ولكن ليس من الحكمة المبالغة في تقدير أهمية هذه التحولات. صحيح أن القيادة العليا المرتبطة بعهد فاروق قد أبدعت، لكن القيادة الجديدة جاءت في الواقع، من فئة الضباط نفسها، نفس الرجال الذين التحقوا بالخدمة على عهد فاروق. أصاب قبيضا التغيير الجذري مكانة هذه الجماعة في حياة الأمة، فإن تركيبتها لم يطرأ عليه أدنى تغيير. فسلك الضباط، ذاته، يعني باستمراريتها. وبعد أن أصبح الضباط هم سادة البلاد في ١٩٥٢، تم إبعاد أكثر من ٤٠٠ ضابط من الخدمة العامة. الأغلبية العظمى من حملة رتبة القائمقام، وجميع أصحاب الرتب الأعلى، باستثناء محمد نجيب ومحمد إبراهيم، ولم يشغل الضباط الأحرار، بأنفسهم، سوى عدد قليل من المناصب التي خلت، فقد وهبوا أنفسهم لمهامهم السياسية، أما قيادة الجيش فقد أوكلوها إلى من توسموا فيه الولاء السياسي والكفاءة المهنية. وقد ضمنوا بذلك ولاه قطاعات كبيرة من الضباط وحافظوا، في الوقت نفسه، على المستوى المهني للجيش. أما الرتب «القافزة» التي شاعت في الجيش السوري العالي التسييس، فلم تعرفها مصر، والاستثناء الوحيد هو عبد الحكيم عامر، الذي رقى في ١٩٥٣، من صاغ إلى أميرالاي، ثم إلى لواء في ١٩٥٧، وفي ١٩٥٨، أصبح مشيراً. وقد حدث تغير مهم، وهو وإن لم يؤثر في تركيب فئة الضباط إلا أنه قد ضاعف من إمكانية الترقى وتحسين الأجور والمستوى الاجتماعي لأعضاء سلك الضباط. فقد كان من نتيجة توسيع القوات المسلحة أن تسارعت وتيرة الترقيات، وانخفض عدد السنوات التي يقضيها الضابط في الرتبة. فالضباط من جيل نجيب، الذين ولدوا في بداية القرن، حصلوا على رتبة القائمقام (العقيد) في السابعة والأربعين من عمرهم، بعد ٢٦ عاماً من تخرجهم. أما الضباط من جيل ناصر، المولودين في نهاية الحرب العالمية الأولى، والذين كانوا برتبة البكباشي في ١٩٥٢، فقد وصلوا إلى رتبة القائمقام قبل أن يتموا الأربعين، وقبل أقل من عشرين عاماً من التخرج. والآن، في منتصف الستينات، هناك عمداء لم يتعد عمرهم ٤٢ عاماً. لكن طائفة ضباط العهد الملكي تحافظ على استمراريته. فالشباب الذي التحق بالكلية الحربية بعد ١٩٥٢، لم تزد رتبته على الرائد، وفي حالات نادرة، المقدم. فجميع الضباط من رتبة العقيد فما فوق، هم ممن تخرجوا قبل ١٩٥٢.

إن الحرب هي الاختبار الحاسم لأي جيش، وجيش فاروق لم يصمد أمام تجربة فلسطين

فى ١٩٤٨، وكان انكشاف عجزه أحد الأسباب الرئيسية لسقوط النظام فيما بعد. لكن جيش مصر الجمهورية، الذى حارب فى سيناء والقناة فى ١٩٥٦، لم يختلف كثيرا عن جيش ١٩٤٨. فالبطولات العظيمة التى أبدأها المدافعون عن المدينة لم تصدر عن ضباط أو جنود الجيش، وإنما كانت بطولات المدنيين الذين حملوا السلاح. وبعد عشر سنوات ونصف من عمر مصر الثورة، والاشتراكية العربية، عندما وقعت الحرب بين مصر وإسرائيل، لم يكن الجيش المصرى أفضل حالا، لا من حيث الروح المعنوية أو الكفاءة القتالية.

ومن الملامح البارزة التى تميز الجيش المصرى، والتى لم تتغير، سواء فى عهد فاروق أو عهد ناصر، الهوة الكبيرة التى تفصل بين الضباط والجنود. ففى القرن التاسع عشر كان هناك العديد من الضباط الذين يرقون من تحت السلاح، لكن الأمر لم يعد كذلك فى القرن العشرين، وقد ازدادت الهوة اتساعا فيما بين ١٩٠٠-١٩٥٠. وقد استمر موقف الضباط من مرفسيه، والذى ترسخ لفترات طويلة، سمة أصيلة من سمات الحياة الداخلية للجيش، وسنضرب على ذلك مثلا من غارة سيناء عام ١٩٥٦. ففى إحدى المرات جرى تجميع بضع عشرات من الضباط المصريين الذين وقعوا فى أسر إسرائيل فى مكان واحد، وبعد الانتهاء من الأسئلة الروتينية، سمح لهم بتوجيه الأسئلة وتقديم الطلبات، فماذا كانت النتيجة؟ طالب معظمهم لنفسه بسجن ذى شروط أفضل، كما أبدوا اهتماما بسير الغارة، وسأل بعضهم عن مصير بعض معارفه من الضباط. لكن واحدا منهم لم يستعلم عن جنوده. وقد لوحظ حدوث أشياء شبيهة بذلك أيضا فى ١٩٦٧. فالفجوة بين الضباط وجنودهم مازالت كبيرة. ولا يرجع هذا إلى حرص الضباط على الضبط والربط، واحترام تسلسل الرتب، وهو أمر لاغنى عنه للحفاظ على كيان الجيش وقدرته، وإنما هو انعكاس لانتماء كل من الضباط والجنود، وتعبيرهم عن طبقات اجتماعية مختلفة. فالضباط هم أبناء الطبقة الوسطى أو العائلات الميسورة؛ ومعظمهم من أبناء المدينة، بعكس الجنود الذين يقد معظمهم من القرى. وهناك فارق آخر ملحوظ هو أن معظم الجنود من أبناء أسر كبيرة العدد، تضم العديد من الإخوة والأخوات والأطفال، بينما يخرج الضباط من أسر صغيرة تضم عددا أقل من الإخوة والأطفال، ممن تؤمن بتحديد النسل. وهناك حالات قليلة يمكن فيها لضباط الصف أن يصبحوا ضباطا، ككفين، أو ميكانيكية، أو ككتائين فى أسفل سلم الإدارة العسكرية. فالرجل الذى يتطوع بخدمة الجيش كجندي يصبح، بعد ١٥ عاما من الخدمة، مساعدا (صول)، وعندما يرقى إلى رتبة الملازم ثان يكون قد أصبح فى السابعة والثلاثين من عمره. أما الضابط الآخر، من نفس رتبته، فهو أصغر منه بـ ١٥ عاما، وأما من هم فى نفس سنه، فهم برتبة المقدم. هذا النوع من الرجال غير معتمد داخل سلك الضباط ولا نفوذ له. وفى صيف ١٩٦٣، تقرر السماح لمن هم برتبة الرقيب، ممن خدموا باليمن، بحضور دورات تدريب

الضباط. وبعد ذلك بثلاثة شهور، فتحت أبواب الكلية الحربية أمام الجنود الذين أمضوا سنتين بالخدمة. لكن تلك كانت حالات استثنائية، وظل الحصول على الثانوية العامة شرطاً أساسياً للالتحاق بالكلية الحربية<sup>(٤٦)</sup>.

ويقدر ما أدخل النظام المصري الجديد من تطورات على سلك الضباط، بقدر ما أفرزت توجهاته من مثالب. فقد بلغ الضباط المكانة الأعلى في السلم الاجتماعي، وحققوا قدراً أكبر من الاحترام والنفوذ السياسى، وقد أتيت للعديد منهم الفرصة لتولى مناصب مهمة في الحكومة والسلك الدبلوماسى، وفى المجال الاقتصادى... والفوز يدخل أكبر، بالطبع. لكن هذه الفرص أدت إلى تسلط الطامعين، وإلى الغطرسة، والتنافس والفساد. فالديكتاتورية التى لايستوطنها الفساد لم توجد بعد، وفى حالة ديكتاتورية الضباط، فإن الفساد يستشرى أول ما يستشرى فى أوساط هؤلاء الضباط انفسهم، وبسرعة. وكقاعدة، فإن نظاماً كهذا غالباً ماينجح فى تغطية عيوب المستفيدين منه، ولكن ليس دائماً. ومثال «مجدى حسنين» دليل واضح على ذلك. فقبل الثورة، كان مجدى حسنين برتبة الرائد، وعضواً بالضباط الاحرار، وأحد المقربين من ناصر. وقد تبني فكرة «مديرية التحرير»، وهى من مشروعات التنمية الزراعية التى كان يفخر بها النظام. وعُين مجدى مديراً للمشروع، وسافر إلى أوروبا لشراء المعدات اللازمة له (بالرغم من أنه لم تتوافر له المعرفة الفنية اللازمة لمثل هذه المهمة) وأصبح واحداً من أبرز الشخصيات فى مصر... إلى أن فشل المشروع، وانكشف عن وهم كبير، وبعد أن استطاع حسنين أن يبنى لنفسه بيتاً فاخراً. وقد بلغ الاستهجان العام بسبب انفاقه الميزر حداً اضطر عيد الناصر إلى إقالته فى خريف ١٩٥٧. ولكنه عاد، مرة أخرى، فى صيف ١٩٥٨ - بالزى المدنى هذه المرة - كرئيس للشركة القومية للأسمنت. وفى صيف ١٩٦٦، عُين سفيراً لدى تشيكوسلوفاكيا،<sup>(٤٧)</sup>

لقد أصبح سلك الضباط هو الطبقة الحاكمة. وأخذت مكانة الضباط تعلو وتسمو. وإذا كانت السيارة تعبر، فى هذا العصر، عن الوضع الاجتماعى لقائدها، فقد أشار أحد المتخصصين فى شئون مصر الحديثة إلى هذه الظاهرة، بقوله: «اللقباء يركبون العربات الفارهة، أما العقداة فيعيشون حياة الباشوات»<sup>(٤٨)</sup>.

وقد اهتز كل هذا بشدة فى يونيو ١٩٦٧. ففى ١٩٤٨، استطاع جيش مصر الملكية والإقطاع والفساد، المسلح بمعدات شديدة التخلف - إن لم تكن فاسدة - أن يصمد فى وجه إسرائيل لأكثر من ستة شهور. أما جيش الاشتراكية العربية الجرار، المزود بكميات ضخمة من أحدث الأسلحة السوفيتية المتقدمة، فقد لقي هزيمة مخزية فى أقل من أسبوع. وقد وجه

---

\* مبالغة شديدة، وإن كان ينطبق على بضعة أفراد، فإنه لم يكن ظاهرة عامة.



الشعب غضبه من الهزيمة إلى ضباط الجيش والطيران، الذي قوبل البعض منهم، في شوارع المدينة، بالإهانة وربما بالاعتداء عليهم. وكان رد فعل ناصر هادئاً للغاية. فقد تسامح مع الجماهير في تعبيرها عن مرارتها، واستطاع أن يحرف الانتظار بحصر المسؤولية عما حدث في نطاق مجموعة صغيرة. وأصبحت القيادة العليا للجيش وقيادة الطيران هي كبش الفداء، فسُرح ٣٠٠ ضابط من الخدمة،<sup>(٥٥)</sup> ومثل البعض منهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة الإهمال، كما نُفِعَ المشير عامر إلى الانتحار. وهكذا، وزعت المسؤولية عن الهزيمة بصورة اعتباطية، حيث لا توجد مجموعة بعينها من مجموعات صفوف الضباط الحاكمة في مصر تختلف عن غيرها في شيء، وناصر هو صاحب جميع القرارات التي قادت مصر إلى تلك الهزيمة الحتمية. وقد فسح بجزء ضئيل من الضباط من أجل إنقاذ مكانة الزمرة الحاكمة ككل، ومن ضمنها المكانة المتميزة للضباط. ويعد مرور فترة قصيرة، كان باستطاعة الضباط أن يؤكدوا على أن الهدف الأساسي للعدو هو تدمير «الجبهة الداخلية»، وأن واجب المواطنين الأول، خاصة في أوقات المحن، هو إثبات الولاء للنظام القائم. وفوق ذلك، فقد عززت إعادة تسليح الجيش المصري من قبل الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من ١٩٦٧، من أهمية ومكانة الضباط. فلم يكن من السهل، بحال من الأحوال، تنحيهم عن مواقعهم الحصينة.. على «الجبهة الداخلية».

G. Dovin, La mission du Baron de Boisleconte (L'Egypt et la syrie en - 1833), Cairo 1927, p. 113;

عبد الرحمن زكي، تاريخ اورطة البنادق السادسة المشاة، القاهرة ١٩٤٨، مجهود مصر العربي، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢٣، ٢٢-٢٣،

A.V. Pawlikowshi - Cholewa, Die Heere des Mergenlandes, Berlin 1940, 255-6.

Dovin, 101; Aimé Vingtrinier, Soliman - passha, Paris 1886, 101. -٢  
(Anon.), Die Wehrkraft des Osmanischen Reiches and Seiner Vasal- -٣  
len-Staaten, Wien 1871. 87; Pierre crabites, The Winning of the Sudan, Lon-  
don 1934, 38; W. Hardy. Wick War, the Modernization of Administration in  
the Near East, Beirut, 1963, 12.

Dovin, 114. -٤

-٥ نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.

Vingtrinier, passim; Richard L. Hill, A Biographical Dictionary of the -٦  
Anglo-Egyptian Sudan, Oxford 1951, 336; Gabriel Baer, A History of Land-  
Ownership in Modern Egypt, 1800 - 1950, London 1962, 47.

Butrus Abu Manna, Egyptian Officials and Officers in the Second half -٧  
of the nineteenth century, Jerusalem 1962. (تسجيل لحقة نقاش بالعربية غير منشورة)

Peter Meyer-Ranke, Der note pharao, Hamburg 1964, 166. -٨

-٩ عبد الرحمن الرفاعي، الزعيم عرابي، القاهرة ١٩٥٢، ص ٨-١٠.

D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian Quistion, London -١٠.  
.883, 67-8.

Baer, 20, 27, 46, 50. -١١

-١٢ زكي، ص ٩.

Die Wehrkraft des Osmanischen Reiches, 82. -١٣

Hill, 346; Charles Chaillé - Long, My Life in Faur Continents, Lon- -١٤

- don 1912, 230-3; William B. Herseltine and Hazel C. Wolf, *The Blue and the Gray on the Nile*, Chicago 1961, *passim*.
- Charles Royle, *The Egyptian Campaigns 1882 to 1885*, London 1886, -١٥  
Vol. 1, 32.
- Irene L. Gendzier, *The practical visions of ya' qub sanu"*, Cambridge, -١٦  
Mass., 1966.
- ١٧- عبد الرحمن الراجحي، عصر اسماعيل، القاهرة ١٩٣٢، الجزء الثاني، ص ٢١٨.
- ١٨- عبد الرحمن الراجحي، الثورة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٠٩-٢١٠، ٢٦١.
- ١٩- نفسه، ص ٢٥٩.
- ٢٠- The Earl of Cromer, *Modern Egypt*, London, 1908, Vol. 1, 258.
- ٢١- Ibid., Vol. 2, 467; Crabitès, 6-7.
- ٢٢- Sir Auckland Colvin, *The Making of Modern Egypt*, London 1906, -٢٢  
325-6.
- ٢٣- Sir Thomas Russell pasha, *Egyptian Service, 1902-1946*, London 1949, 28.
- ٢٤- Mohammed Naguib, *Egypt's Destiny*, New York 1955, 43.
- ٢٥- The Sunday Times, 17 June 1962.
- ٢٦- Colvin, pp. 326-8.
- ٢٧- Georges Vouch- أحمد عطية الله، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤، ص ١٠٩.
- er, Gamal Abdel Nasrser et son équipe, Paris 1959, 96.
- ٢٨- Vaucher, pp. 12-5, 28-9; Joachim Joesten, *Nasser -The rise to Power*, -٢٨  
London 1960, 14.
- ٢٩- آخر ساعة، القاهرة، ١٠ مارس ١٩٦٥.
- ٣٠- Vaucher 28-32.
- ٣١- لمزيد من التفاصيل من الأصول العائلية لأفراد العينة انظر الملحق.
- ٣٢- Hill, 264-5.
- ٣٣- Baer, 49, 106; Hill, 269-70; Baer, 143.
- ٣٤- Naguib, 14-15.
- ٣٦- حسن البناء، مذكرات الدعوة والداعية، القاهرة بدون تاريخ، ص ٢٣٧، الأهرام، ٧ نوفمبر ١٩٦٥.
- ٣٧- Gabriel Baer, "The Village Shaykh in modern Egypt", in *studies in Islamic history and civilization*, Jerusalem 1961, 127-9, saad M. Gadalla, *Land reform in relation to social development - Egypt*, Columbia, Mirsouri, 1962, 67.

٢٨- أخبار اليوم، القاهرة، ٢٨ أبريل ١٩٥٦، الأهرام، ٦ فبراير ١٩٦٠.

٢٩- الأهرام، ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ (نعم).

٤٠- Naguib, 35-49, 61; Hill, 369, ٤٠. انطون عساف، القائد محمد نجيب، ج ٢، القاهرة

١٩٥٣، ص ٩٠٨، ص ٤٥، أحمد عطية الله في تقديمه لكتاب محمد نجيب، رسالة عن السودان، القاهرة ١٩٥٤، ص ٧٠-٧٧.

٤١- Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, Prince town 1963, parsim.

٤٢- الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٦٣، ٣ نوفمبر ١٩٦٣، ٢ يناير ١٩٦٦.

٤٣- محمود فوزى الوكيل، (المحرر)، هذه الثورة، القاهرة ١٩٥٣، ص ٣٦٢، أحمد أبو الفتح، جمال عبد

الناصر، بيروت بدون تاريخ (١٩٦٢)، ص ١٧٩، ص ٢٩٨-٢٩٩، Keith Wheelock, Narser's New Egypt, London 1960, 67-8, 169, الأخبار، ١٥ يناير ١٩٦٦.

٤٤- Adalbert Weinstein, Das neue Mekka liegt am Nail, Wiesbaden n. d. ٤٤ (1959), p. 97.

٤٥- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٧ أكتوبر ١٩٦٧.

## (٤) الضباط العراقيون

لم تقم دولة العراق، الكيان المصطنع، إلا بعد الحرب العالمية الأولى. فحتى انتهاء العصر العثماني، لم تكن هناك قومية عراقية. ولم تكن هناك آمال مشتركة تجمع بين الأقاليم المختلفة والتجمعات الطائفية المتعددة. وفيصل، الذي وضع على عرش البلاد، كرمز لوحده، كان أجنبيًا من الحجاز، وعرشه الأول كان في سوريا. فهو لم يأت إلى بغداد إلا بعد أن طرده الفرنسيون من دمشق.

وقد عانت الدولة في أيامها الأولى اضطرابات واحتكاكات مستمرة بين السنة والشيعة، وبين العرب والأكرد؛ ومع البريطانيين والفرنسيين، ومع الأتراك وحول إقليم الموصل، ذي الأهمية الاستراتيجية والغنى بالنفط. وقد دام هذا الصراع حتى ١٩٢٥.

وقد تركت مهمة الدفاع عن البلاد ضد أعدائها الخارجيين لجيش وطيران بريطانيا العظمى، القوة الظاهرة والمنتدبة، من قبل عصابة الأمم، للإشراف على المنطقة. وتولى مهمة حراسة منشآت الجيش والطيران البريطاني مجموعات من المرتزقة، من أبناء الأقليات غير العربية، مسلحة بالأسلحة الخفيفة. وكان معظم هؤلاء الجنود من الآشوريين المسيحيين، إلى جانب قلة من الأكرد. وقد بلغ مجموع هذه القوة في ١٩٢١، حوالي ٥ آلاف رجل، لكن هذا العدد أخذ يتناقص تدريجياً بعد ذلك.

تأسس الجيش العراقي في يناير ١٩٢١. وكانت النية متجهة، في ذلك الوقت، لأن يكون هذا الجيش تجسيدا لوحدة البلاد، بل وأن يفرضها إذا مادت الضرورة إلى ذلك، في مواجهة قوى الفرقة. لقد كانت مهمة هذا الجيش خطيرة، فالقبائل والأقليات لم تكن متمردة فحسب، بل ومسلحة تسليحا جيدا. وفي ربيع ١٩٢٠، جرت محاولة لتجريدهم من السلاح، فبلغ مجموع البنادق المصادرة من منطقتي بغداد والبصرة وحدها ٥٠ ألف بندقية، كما تم تجميع ٦٠ ألف قطعة أخرى من رجال القبائل، في خريف العام نفسه. وفي عام ١٩٢٢، قدر الملك - وهو تقدير يعتبر متحفظا - ما في حوزة رجال القبائل من سلاح، بمائة ألف بندقية. في ذلك الوقت، لم يكن مجموع قوة الجيش مع البوليس يزيد على ١٥ ألفا. وقد وضعت الحكومة نصب عينها تطوير الجيش وتقويته، بما يسمح بقمع تمردين في موقعين مختلفين في وقت واحد.<sup>(١)</sup> والحقيقة إن الشغل الشاغل للجيش العراقي، منذ بداياته الأولى، كان حماية الأمن الداخلي، والقمع، الذي وجه في البداية ضد التمردات القبلية، ثم ضد الحركات السياسية والطبقية، وكذلك هيأت

الأكرد، التي كشفت عن طبيعتها القومية السياسية. ولم يواجه الجيش العراقي عدواً خارجياً سوى مرتين، المرة الأولى في مايو ١٩٤١، أيام حكم رشيد عالي الكيلاني، والثانية في ١٩٤٨، ضد إسرائيل. ولا عجب أن يأتي وقت يعتبر هذا الجيش فيه نفسه - هذا الجيش الذي كان سند النولة وعمادها - منافساً في توجيه أمور البلاد.

لقد بدأ الضباط المحترفون بالجيش العراقي - من عرب وأكراد، ومن بغداد والموصل - خدمتهم في الجيش العثماني. وحتى القضاء على ثورة ١٩٠٨، كان الحكم العثماني حكماً كوزمو بوليتانيا إسلامياً، واستطاع كثيرون من السوريين والعراقيين أن يصيروا ضباطاً بهذا الجيش، وينالوا أعلى المراتب. وقد سبقت سوريا العراق في الإسهام في الصحة العربية، كما كانت أكثر منها تطوراً من الناحية الاقتصادية والفكرية. وقد رأى أبناء تجار بغداد في العمل كضباط بالجيش العثماني وسيلة - بل الوسيلة الوحيدة - للتقدم الاجتماعي وكانت الكلية الحربية باستانبول تقبل سنوياً ما بين ٦٠-٧٠ من الطلبة العراقيين.<sup>(٦)</sup>

وكان من بين هؤلاء محمد شوكت، الأخ الأكبر لحكمت سليمان، قائد الجيش الثالث، ويواسطة القوة المنتقاه، أمكن صد هجوم السلطان المضاد في أبريل ١٩٠٩، وبثبت حكم «تركيا الفتاة». وكان رئيس أركانه في ذلك الوقت هو مصطفى كمال (أتاتورك). وقد أصبح محمد شوكت، فيما بعد، وزيراً للحربية، ثم رئيساً للوزراء. وأُغتيل في يونيو ١٩١٣. وقد تأثرت حكومته بتركيا الفتاة، وبالقومية التركية.

وقد تبنى البعض الآخر من الضباط العراقيين قضية القومية العربية. فبعد ديكتاتورية عبد الحميد الإسلامية البالية، جاءت الديكتاتورية القومية التركية. وقد لجأ المثقفون والضباط العرب، الساعون إلى إحياء ثقافتهم وتحقيق حريتهم، إلى تكوين الجمعيات السرية. وتعتبر جماعة «العهد»، التي تكونت في ١٩١٤ كتنظيم للضباط، أكثر هذه الجمعيات أهمية. وقد كانت للعراقيين النسبة الغالبة في عضويتها.

ويؤكد «جورج أنطونيوس»، الذي ظل لعشرين عاماً المؤرخ الوحيد، عملياً، لصعود القومية العربية، على أهمية نشاطات هذه الجماعة ويلقى الضوء على أعضائها، ويشير إلى أنها لم تكن تمثل إلا أقلية صغيرة من السكان، بل وحتى من الجيش العثماني. فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان العرب يشكلون ربع سكان الامبراطورية العثمانية، بينما لم يتعد عدد الضباط العرب في الجيش العثماني بضع مئات، وربما آلاف، من إجمالي عدد الضباط البالغ ٢٤.٠٠٠ ضابط.<sup>(٧)</sup> وعلى النقيض، كان أعضاء «العهد» وبقية الجمعيات العربية، بما في ذلك العاطفون عليهم، يحصون بالعشرات. فقد ظل معظم الضباط على ولائهم للسلطان حتى نهاية الحرب. وهناك قلة محدودة من الضباط الذين التحقوا بجيش الشريف العربي، انضموا، بمحض اختيارهم، إلى أعداء السلطان. ولم يتطوع - أو أغرى على التطوع - معظمهم إلا بعد

أن وقعوا في أسر الانجليز. وبالطبع، هناك فرق بين الهارب من الجندية وبين الأسير، وإن كانت هناك حالات اختارت الأسر على الفرار. من ناحية أخرى، فقد كان هناك فارون من الجيش العثماني لم تكن لديهم الرغبة، لأسباب شخصية أو سياسية، في الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان «نوري السعيد»، الذي كان عضوا بالعهد، أحد هؤلاء في ١٩١٥.

وعليه، فلا ينبغي المبالغة في تقدير تآجج الشعور القومي عند هؤلاء الضباط، أو تجاهله. فصناع التاريخ هم دائما قليلو العدد، لكنهم يصنعونه على أي حال.

وهناك اختلاف ملموس بين مشاركة العراقيين، والسوريين في النشاطات القومية العربية لضباط الجيش العثماني. فبالرغم من أن سكان العراق أكبر عددا من سكان سوريا إلا أن عدد السوريين في تلك النشاطات كان أكبر بكثير من عدد العراقيين. ويكشف «بون» عن أسماء ١٢٦ من الشخصيات التي أسهمت في المجالات المختلفة للحركة قبل ١٩١٤. وهناك ١١٣ منهم يمكننا أن نستشف أصولهم. فهناك ١٨ عراقيا، و٥١ سوريا، و ٢٠ فلسطينيا، و ٢١ لبنانيا، ومصري واحد، لكن عشرة فقط من بين السوريين الـ ٥١ كانوا ضباطا وأعضاء بالعهد، بينما كان العراقيون الـ ١٨ جميعهم من الضباط.<sup>(١)</sup> كما كان الضباط العرب العثمانيون الذين التحقوا بجيش الشريف، في معظمهم، من العراقيين. ويرجع هذا، إلى حد ما، إلى أن أساليب القمع التي مورست في مواجهة القومية العربية، خلال الحرب الأولى، كانت أكثر قسوة في سوريا منها في العراق. فشنت ٢٢ من القادة العرب في دمشق وبيروت، في ربيع ١٩١٦، كان ضربة موجعة ضد الحركة في سوريا. كما أن قسوة الإجراءات القمعية التي استخدمت في سوريا تشهد، من الناحية الأخرى، على قوة الحركة في ذلك البلد، وخطورتها الكبرى على الأتراك، مقارنة بالعراق. ولم يكن الضباط نواة الأصل العراقي يخدمون، بالطبع ببلادهم، فهذا ليس من التقاليد العسكرية العثمانية. ومن هنا يصبح من الصعب اعتبار توجهاتهم العقائدية تعبيراً عن الرأي العام السائد ببلادهم. وفي الوقت الذي كانت الانتلجنسيا المدنية السورية أقرب إلى سكان منها، إلا أن علاقة أفرادها بالجماهير كانت محدودة. ولم يول أي من الضباط أو المثقفين المشاكل الاجتماعية ببلادهم اهتماما جديا.

كان الضباط العراقيون بجيش الشريف، الذين قدموا مع فيصل والانجليز إلى العراق، هم الدعامة الأساسية للدولة والجيش. ومن بينهم جاء ست من الشخصيات الاثنى عشرة التي تولت منصب رئيس الوزراء بالعراق في الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٤٠. ومنهم «نوري السعيد» و «جعفر العسكري» و «طله الهاشمي». وكان «جعفر العسكري» أول وزير للدفاع بالعراق، ونوري أول رئيس للأركان. كذلك كان قائدا أول انقلابين عسكريين - بكر صدقي وعزيز ياملكي - من الضباط العثمانيين السابقين، وكذلك الصباح ورفاقه الثلاثة في المربع الذهبي.

وقد ارتبط نوري السعيد والساسة الضباط الآخرون من مجموعته، ابتداء من ١٩١٦ وما

تلاهما، بالبريطانيين والأسرة الهاشمية، وظلوا على ولائهم هذا حتى النهاية. أما منافسهم على السلطة، من ضباط الأجيال الأحدث، فقد كان هذا التحالف هدفا رئيسيا لهجومهم المستمر، ولم يخفوا عداوتهم لأي نفوذ بريطاني أو هاشمي. وكان تأثيرهم في ذلك، في الثلاثينيات، يأتي مباشرة من روما وبرلين، وكان مصدره، في الخمسينيات، القاهرة، أما في الستينيات، فإن تأثير موسكو واضح.

كان سلك الضباط العراقي، دائما، ممثلا لأقسام معينة من سكان البلاد. فالمسيحيون واليهود، الذين كانت نسبتهم حتى عام ١٩٥٠، تزيد على ٥٪ (وتزيد هذه النسبة بين سكان المدن التي جاء منها معظم الضباط) لم يكن لهم سوى عدد محدود من الممثلين في مجموعة الضباط - ويضم هؤلاء بعض اليهود - ولا نراهم إلا في الرتب الصغيرة للخدمات الطبية والفنية. أما الشيعة من العرب، وهم أكبر طائفة في البلاد وتضم حوالي نصف السكان، فقد كانوا ممثلين أيضا بنسبة ضئيلة، كما تتضائل نسبتهم بين الرتب الكبيرة. فغالبية الضباط، وكذلك غالبية مراكز الحكم، كانوا من المسلمين والعرب السنة، بالرغم من أنهم لا يشكلون أكثر من خمس تعداد السكان. وأما السنة من الأكراد، الذين يعادل عددهم عدد السنة من العرب، فقد كانوا يمثلون نسبة كبيرة بين الجنود والضباط، في العشرينيات والثلاثينيات. لكن نسبتهم، منذ ذلك الحين، كانت في تناقص مستمر. وقد حاول البريطانيون، الذين كانوا يشرفون على تدريب الجيش حتى الخمسينيات، أكثر من مرة، تدعيم العنصر السنّي غير العربي في سلك الضباط، لكن جهودهم لم تحقق سوى نجاح طفيف. وفي ١٩٢٧، بدأت الكلية العسكرية التي تأسست في ١٩٢٤، في قبول أبناء القبائل. وقد حددت الفترة التي يقضونها بالكلية بخمس سنوات، بدلا من الثلاث التي يمضيها أبناء المدن عادة. على أنه في ١٩٣٠، لم يكن بالكلية سوى خمسة من أبناء القبائل.<sup>(٥)</sup>

وكان الصباغ، الذي لم يكن يفرق بين سنّي وشيعي، يشكو من أن «تسعين في المائة من القادة القابضين على زمام الجيش كانوا من غير العرب»<sup>(٦)</sup> حتى أواخر عام ١٩٣٧. لكن قوله هذا لا أساس له من الصحة، لأنه كان يعتبر كل من لا يشاركه آراءه القومية، غير عربي، فهو يقول عن نوري السعيد، ضارباً عرض الحائط بكل الحقائق، أنه «ليس عربيا.. بل تركيا من قونية».<sup>(٧)</sup>

وينقسم سلك الضباط العراقي، من حيث جذوره الاجتماعية، إلى ثلاث مجموعات واضحة، ويبدو أنه لم يطرأ عليها تغيير كبير، من هذه الناحية، منذ العصر العثماني وحتى الستينات. إحدى هذه المجموعات - والتي لا نرى لها وجودا عند الضباط المصريين - هي أبناء الأسر الثرية وأصحاب الامتيازات. فعائلة «العمري» الشهيرة ببغداد، والتي تدعى نسبها إلى الخليفة عمر، قدمت من بين أبنائها عددا من الضباط. وأحد هؤلاء هو «أمين العمري»، الذي كان في



١٩٣٥ برتبة الزعيم، ثم تولى رئاسة الأركان بعد تمرد «رشيد عالي الكيلاني» في ١٩٤١. والآخر هو أمير اللواء «حسين العمري»، الذي اشترك في تمرد الشواف في ١٩٥٩، والذي عمل مديراً إدارياً لوزارة الداخلية أثناء حكم عارف.<sup>(٨)</sup> ومن عائلة «السويدي» ببغداد أيضاً، هناك «ناجي السويدي»، الضابط بالجيش العثماني ثم الشريفي، والذي تولى رئاسة الوزارة في ١٩٣٠، ثم واحد من زملاء رشيد عالي في النهاية. ومن عائلة «الداغستاني» ببغداد، جاء أمير اللواء «غازي الداغستاني»، الذي عمل نائباً لرئيس الأركان حتى يوليو ١٩٥٨. وكان أبوه فريقاً بالجيش العثماني.<sup>(٩)</sup> كما خرج من عائلة «الراوي» ستة ضباط، منهم «إبراهيم الراوي»، الضابط العثماني ثم الشريفي، والذي كان في ١٩٤١ قائداً للفرقة الرابعة؛ و «عبد الغني الراوي»، الذي كان في ١٩٥٨ واحداً من الضباط الأحرار برتبة العقيد. وبعد انقلاب الشواف، في ١٩٥٩، أبعد عن الجيش، وكان عضواً فعالاً في تمرد مارس ١٩٦٣، وتولى بعد ذلك قيادة الفرقة الثالثة مدرعات.<sup>(١٠)</sup> كما كان «نجيب الربيعي»، رئيس المجلس الرئاسي في عهد قاسم، واحداً من أبناء أقرع الأسر الأرستقراطية ببغداد. وكان أخوه «حسيب»، المتوفى في ١٩٥٦، أمير لواء ونائب رئيس الأركان للشئون الإدارية.<sup>(١١)</sup> ومن عائلة «السعدون»، أغنى عائلات جنوب العراق، تعرف سبعة ضباط، من بينهم «عبد الخالق السعدون»، الذي عمل ملحقا جوريا بلندن في ١٩٥٩.<sup>(١٢)</sup> وكان «ممتاز السعدون» نقيب طيار، وهو الذي قاد الطائرة الحربية التي حملت «عارف عبد الرزاق» إلى القاهرة بعد فشل انقلابه في سبتمبر ١٩٦٥.<sup>(١٣)</sup>

أما المجموعة الثانية، وهي أيضاً لانكاد نراها في مصر، فهي تتكون من أبناء رجال الدين المسلمين. وإلى هذه المجموعة ينتمي الأخوان «عبد السلام» و «عبد الرحمن عارف»، وكذلك «عبد الوهاب الشواف» وأخوه «محمد»، الذي كان أمير لواء بالخدمات الطبية، ثم وزيراً للصحة في عهد قاسم. وهما ابنا مفتي بغداد الكبير.<sup>(١٤)</sup> كذلك كان ناظم «الطبيجلي» ابناً لأسرة صاحبة نفوذ ديني كبير، خرج منها عدد من رجال الإفتاء، في بغداد والحلة.<sup>(١٥)</sup>

وتتضمن هاتين المجموعتين بضعة مئات من الضباط. أما الغالبية العظمى من الضباط الخمسة آلاف، الذين عملوا بالجيش العراقي منذ انشائه وحتى اليوم، فتنتمي إلى عائلات الطبقة الوسطى الحضرية. أبناء كبار الموظفين وصغار التجار. أما الشريحة التي قدمت العديد من الضباط المصريين - المهين الحرة والمزارعون الميسرين - فهي في العراق محدودة الحجم، وغلل تأثيرها ضعيفاً حتى منتصف القرن، ولم تلعب، لذلك، دوراً ذا بال في تركيب سلك الضباط. لقد جاء معظم الضباط العراقيين من أسر لاتعتمد في دخلها على ملكية الأرض أو الاستثمار الرأسمالي، وإنما على الأجر؛ فهذه المجموعة من الضباط لاتمت بصفة لعناصر الملكية أو الإقطاع. والنمو الرأسمالي لايمثل، بالنسبة لهذه الطبقة الوسطى، طريقاً للاستقلال

الاقتصادي أو التقدم الاجتماعي، بل إنها ترى فيه تهديدا بنمو البروليتاريا.. الخطر الذي يشير دعر البرجوازية الصغيرة، على مستوى العالم، أكثر من الشيطان نفسه. وهو أمر يعد أرضية خصبة لنمو الفاشية بكافة أشكالها، وسيادة رأسمالية الدولة. إذ يتزايد الاعتماد، اقتصاديا، على آلة الدولة، وتصبح سيطرة جهاز الدولة هدفا سياسيا أوليا.

وكما هو الحال في الجيش المصري، وفي جيوش أخرى، يرتبط ضباط الجيش العراقي بصلات عائلية مع ضباط آخرين. فقد كان نوري السعيد وجعفر العسكري تربط بينهما علاقة مصاهرة، إذ إن كل منهما تزوج بأخت الآخر. كما كان لجعفر أخوان من الضباط - «تحسين» و«علي رضا» - وكذلك ابن رضا و«الزعيم»، الذي كان في ١٩٤٩، برتبة العقيد.<sup>(١٦)</sup> لقد قدمت تلك العائلات المرموقة، مثل عائلة الربيعي، والهاشمي، والداغستاني، والسعدون، وعارف، عددا كبيرا من الضباط. وقد صرح قاسم، ذات مرة، بأنه «أول رجل عسكري» في أسرته.<sup>(١٧)</sup> والحقيقة إن عمه، «علي محمد البكر»، واثنين من أبناء عماته كانوا ضباطا، أحدهما هو «محمد علي جواد» الساعد الأيمن لبكر صدقي، والآخر «عبد الجبار»، الذي كان أمير لواء ومديرا لإدارة التجنيد أثناء حكم قاسم.<sup>(١٨)</sup> والعلاقات العائلية تلعب دورا مهما في وحدة أو انقسام المجموعات العديدة داخل سلك الضباط العراقي.

Majid Khadduri, Independent Iraq, second edition, London 1960, 34-5; -١  
Agra, TzeVaot ha-aravism Bedorenu, Tel Aviv 1984, 41.

Lord Birdwood, Nuri As-said, London 1959, 9. -٢

M. Larcher, La Guene Turque Dans la Guene Mondiale, Paris 1962, -٣  
69-72, 594.

C.E. Dawn, "The Rise of Arabism in Syria", MEJ, vol. 16,2, 148-50, -٤  
164.

٥- الكلية العسكرية الملكية ١٩٢٤ - ١٩٤٩، بغداد ١٩٥٠، ص ٢١.

٦- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق ١٩٥٩، ص ٧٢.

٧- نفسه، ص ١٥.

٨- محكمة الشعب، محاكمة المحكمة العسكرية الخاصة، ج ١٨. بغداد ١٩٦٢، ٧٢١٠، إذاعة بغداد، ١٩.

لتبرير ١٩٦٣، إبراهيم الدروبي، البغداديون - اخبارهم ومجالسهم، بغداد ١٩٥٨، ص ١١٧.

٩- الدروبي، ص ٢١١.

١٠- محكمة الشعب، ج ٥، بغداد ١٩٥٩، ٢١٨٧، قصة الثورة في العراق وسوريا، بيروت (١٩٦٣)، ص

١٤-٢٠، الحياة، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣.

١١- الدروبي، ص ٧٠.

١٢- Who's Who in UAR and the Near East 1959, Cairo 1959, 260.

١٣- إذاعة دمشق، ١٩ سبتمبر ١٩٦٥.

١٤- محكمة الشعب، ج ٥، بغداد ١٩٥٩، ٢٠٩٦، الدروبي، ص ٣٨-٤٠، ص ١١٤-١١٥.

١٥- الدروبي، ص ٣٣-٣٥.

١٦- عبد الفتاح اليافى، العراق بين انقلابين، بيروت ١٩٣٨، ص ١٢٥، الكلية، ص ١٣٢، Bird wood.

ص ٩٣، الدليل العراقي لسنة ١٩٣٦، بغداد ١٩٣٦، ص ٤٣١.

١٧- B. Vernier, L' Iraq d' aujourd'hui, paris 1963, 133.

١٨- عبد الرحمن الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد ١٩٦٠، ص ٧-٥، ص ١٥-١٧، الأهرام، ١٥ يوليو

١٩٥٨.

## (٥) الضباط السوريون

شهدت سوريا، على مدى الخمسين عاما الأخيرة، تاريخا عاصفا، وكان وقع ذلك على فئة الضباط أشد. فقد كان كل شيء عرضة لتغييرات عديدة، بدءا من الرزي، ومرورا ببلغة القيادة، وانتهاء بتحديد الولاء. وفي الفترة من ١٩١٥ - ١٩٦٦، اضطر الضباط السوري، أكثر من مرة، لأن يعتبر من أقسم لهم يمين الولاء بالأمس، أعداء اليوم.

وفي الحرب العالمية الأولى، عمل العشرات من الضباط العرب السوريين في صفوف الجيش العثماني، وظلوا على ولائهم لتركيا حتى هزيمتها. وفيما بين نوفمبر ١٩١٨ وحتى يوليو ١٩٢٠، عمل العديد منهم، أثناء عهد فيصل بدمشق، تحت الراية الوطنية السورية. وفي ظل الانتداب الفرنسي، عملوا كضباط ضمن «قوات المشرق الخاصة». وبعد سقوط فرنسا في هيف ١٩٤٠، وقعت سوريا في قبضة رجال فيشي.. عملاء هتلر. وفي يونيو ١٩٤١، عندما هزمت بريطانيا وفرنسا الحرة المحور في سوريا، كان الضباط السوريون يحاربون في صفوف قوات فيشي. وظلوا، منذ ذلك الحين وفي الحرب العالمية الثانية تحت السيطرة البريطانية. وفي ١٩٤٥، حصلت سوريا على استقلالها، وبدأ عهد جديد من الاستقرار. وكانت زمرة الضباط، في انقلابات «الزعيم» و«الحناوي» و«الشيشكلي»، - هم في آن واحد - العامل الأساسي والهدف الرئيسي في استقطابات القوى المتصارعة. وعلى مدى السنوات الأربع، التي أعقبت طرد الشيشكلي، استمر الضباط، الذين أنهكتهم التصادمات، مصدر قلق وتوتر للحكم. وفيما بين ١٩٦١ - ٥٨، كان الضباط، خلال حكم الجمهورية العربية المتحدة، يتلقون الأوامر من مصر، وفي ١٩٦١، عادوا، مرة أخرى، قوة فاعلة في تفتيت الوحدة. واعتبارا من ١٩٦٢، بدأ نشاطهم السياسي يتصاعد.

كانت التغييرات المتعددة في القيادة على مدى السنوات الخمسين - والكثير منها من صنع الضباط - مصحوبة دائما بتجولات عنيفة في تركيب سلك الضباط، تبدأ من القيادة العليا وتصل إلى قادة الكتائب، وذلك عن طريق النقل من وحدة إلى أخرى، أو بالترقيات أو التسريح من الخدمة.

وخلال فترة الحكم الفرنسي، كانت هناك قوة عسكرية كبيرة، تتمركز، بشكل دائم، في سوريا. وكانت هذه القوة عيارة عن جيش مكون، في العادة، من قوات فرنسا الأم ومستعمراتها في شمال أفريقيا وأفريقيا السوداء. وبموازاة الجيش، كان الفرنسيون يحتفظون بالدرك، وهي قوات من الشرطة شبه عسكرية، للمحافظة على الأمن الداخلي. وكانت هذه القوة

موجهة، في الأساس، ضد المجموعات المنظمة، سواء كانت هذه المجموعات من المجرمين أو السياسيين، من المهربين أو متمردي القبائل أو السياسيين الثوريين. وكان الفرنسيون يستخدمون كلا من الجيش والدرك كاندوات لقمع الحركة الوطنية.

لم يكن الفرنسيون يشجعون أبناء الأغلبية من المسلمين السنة على الالتحاق بالجيش، وعملوا، بدلا من ذلك، على اجتذاب الأقليات من الشركس والعلويين والدروز والاسماعيليين والمسيحيين. وكانت سياسة التجنيد هذه تقليدا مستقرا أرسته القوى الاستعمارية في البلاد الخاضعة لها. فالبريطانيون في الهند يجندون أبناء السيخ والباتان بالأساس، والهولنديون في اندونيسيا يجندون مسيحي Celebes، كما يجند الفرنسيون في المغرب البربر.. وهكذا - والقوى الاستعمارية تبدأ بتجنيد الأفراد ثم، بعد ذلك، الضباط «من بين القبائل البعيدة عن العاصمة المركزية، والأقليات، وخاصة تلك الأقليات المحدودة الطموح في الاستقلال، وهذه الأقليات تعيش، عادة، في مناطق متخلفة اقتصاديا، وتمثل الفرص التي يقدمها الجيش إغراء لها. وهناك أيضا عنصر روحي، أو فلكلوري، في بعض سياسات التجنيد هذه. فالمستعمرون يعتقدون أن المجندين من المناطق الأكثر بدائية هم مقاتلون أفضل وأقل تلوثا بفساد التعدين والأنماط الغربية. صحيح إن بعض تلك المجموعات لها تقاليد قتالية راسخة، لكن من الصعب التعميل عليها سياسيا»<sup>(١)</sup>. ولقد تعلم الفرنسيون من تمرد الدروز، الذي انفجر في ١٩٢٥ واستمر لعامين، خطورة الخلط بين الولع القبلي بالحرب، وفقدان الولاء سياسيا.

ولكى تتمكن فرنسا من قمع التمرد، قامت في أواخر ١٩٢٦، بتجميع جيش كبير في سوريا، بلغ قوامه حوالي ٤٠ ألف رجل. وبعد القضاء على الثورة، في أواخر ١٩٢٧، كان الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان، بقواته الاحتياطية، يقدر بأكثر من ٣٠ ألفا، وظل على هذا الحجم. وقد أخذ عدد أبناء البلاد - السوريين واللبنانيين - في جيش الانتداب الفرنسي، في التزايد. وبلغ عددهم في ١٩٢٦، حوالي خمسة آلاف، زادا إلى ١٣ ألفا في ١٩٣٠<sup>(٢)</sup>. وكان سلك الضباط في سوريا على عهد الانتداب قليل العدد. ففي يناير ١٩٣٠، كان عدد الضباط في سوريا ولبنان ٣١٩، منهم ١٥٧ فرنسيا و ١٦٢ سوريا<sup>(٣)</sup>. وفي ١٩٣٨، بلغ إجمالي عدد الضباط في سوريا ٣٠٦، منهم ٨٨ فرنسيا و ٢١٨ سوريا<sup>(٤)</sup>. وكان جميع الضباط الصغار، من رائد فأقل، من السوريين.

كان جيش الجمهورية السورية المستقلة، في البداية، استمرارا لنفس القوة. وكان تعداد الجيش في أواخر ١٩٤٥، يقدر بـ ٥ آلاف، والدرك بـ ٣ آلاف، إلى جانب ١١٤ ضابطا، وقد بذلت الدولة المستقلة، منذ البداية، جهدا كبيرا من أجل تقوية الجيش وتدعيمه. فقد بلغ الجيش في حرب فلسطين حوالي ١٢ ألفا، والدرك حوالي ٤٥٠٠ رجل<sup>(٥)</sup>. وقد توقف تعداد قوات الدرك عند هذا الرقم. فحسب الإحصاءات الصادرة في يوليو ١٩٥٤، كان تعداد هذه القوات ٤٢٥٨

رجلا، منهم ١٠٩ ضباط. <sup>(٦)</sup> وقد بلغ الجيش، على عهد «الزعيم»، ٢٧ ألف رجل. أما اليوم، فإن تعداد الموجودين بالخدمة العاملة وحدها ٦٠ ألفا، غير قوات الاحتياط. <sup>(٧)</sup> ويصل عدد الضباط، ترجيحاً، إلى حوالي ٣ آلاف. ويحدد قانون التجنيد مدة الخدمة بعامين، لكن من الممكن التملص من هذه الخدمة نظير دفع بدل قدره ٥٠٠٠ ليرة سورية (حوالي ٢٣٠ دولاراً أمريكياً). <sup>(٨)</sup>

إن جميع الضباط العاملين بالجيش السوري، مع استثناءات قليلة، من الحاصلين على الشهادة الثانوية، ومن خريجي الكلية العسكرية بحمص. وهم، مثل أقرانهم في الجيش العراقي والمصري، قد ساروا، منذ البداية، في طريق مخالف لطريق الجنود والصف. كذلك، فإن خريجي الجامعات، الذين لا يختارون الجيش كمهنة، يحصلون على بورتات قصيرة لضباط الاحتياط بحلب، والتي يوجد بها أيضاً مدرسة للطيارين من الضباط.

إن التسييس العالي لفئة الضباط السوريين، والصدمات المتتابعة التي سببتها هذه الفئة للبلاد، ولنفسها، كان مصحوباً دائماً بتغييرات في تركيب سلك الضباط، وبخاصة في رتبة العليا. فهؤلاء الذين وصلوا إلى رتبة المقدم، غالباً ما كانوا يخرجون من الجيش بعد عامين، وعند حرب فلسطين في ١٩٤٨، شهد الجيش السوري مايزيد على «الدسته» من رؤساء الأركان، ولم يأخذ التعديل، مطلقاً، شكل النقل العادي من منصب إلى آخر، وإنما كان يتخذ، دوماً، شكل الطرد أو العزل المصحوب أحياناً بالعنف. وأثناء فترة الوحدة، حاول المصريون إبعاد الضباط عن السياسة.. من أجل تحسين كفاءتهم القتالية، في الأساس، ولكن كان هناك هدف سياسي يرمي إلى تجريد الضباط السوريين من نفوذهم كقوة سياسية، ضماناً للسيطرة المصرية. وكان المصريون ينحون العناصر غير المرغوب فيها، خاصة من البعثيين، عن المناصب القيادية. فكانت هذه العناصر تنقل إلى مصر.. من مناصب قيادية، في الغالب، إلى أعمال إدارية. وبعد الانفصال، عادت عملية التسييس بأقوى مما كانت، إلى حد الحديث، في ١٩٦٣، عن بناء «جيش عقائدي».. والمقصود به تدعيم نفوذ «البعث» بين صفوف الضباط. لكن وحدة الضباط لم تتحقق بأي معنى من المعاني، في أي وقت من الأوقات.

لم تكن التغييرات المستمرة والثابتة، وانقسام الضباط إلى فرق شتى، هي السبب الوحيد للفرقة بين الضباط السوريين. فطائفة الضباط هناك تتكون من عناصر أساسية مختلفة، من المنظور الطائفي والاجتماعي، على أنها تعكس التركيب العام للسكان بأوضح مما تعكسه نظيرتها في مصر أو العراق.

فالمسلمون السنة هم العنصر الغالب سياسياً في سوريا والعراق. وبينما يمثلون، في مصر، تسعة أعشار السكان، فإن نسبتهم بين الضباط تزيد قليلاً على نسبتهم الفعلية بين السكان. وفي العراق، يمثلون خمس السكان، أما نسبتهم داخل سلك الضباط فهي تزيد كثيراً

على ذلك. وبينما يمثلون في سوريا ثلثي السكان، فإن نسبتهم في الجيش أقل، سواء بين الضباط أو ضباط الصف أو الجنود. أما العلويون والدروز والاسماعيلية والشيعة، الذين يمثلون مجتمعين سدس السكان، فإنهم ممثلون في الجيش بشكل أفضل، سواء بين الضباط أو الجنود.

وهناك أسباب عديدة وراء التمثيل القوي للأقليات في الجيش السوري. أولاً، من الوجهة التاريخية، سياسة التجنيد التي اتبعتها فرنسا أثناء احتلالها للبلاد، وقيام الدروز والعلويين، عند تولي المناصب القيادية، بتبني أقربائهم وابتناء طوائفهم ومساعدتهم على الترقى. أما السبب الثاني، فهو اجتماعي. فإلسنة، في معظمهم، من سكان المدن، بينما العلويون من الأرياف. ويقول «كامل مروه»: «إن رجل المدينة قادر، برغم فقره، على دفع (البذل) للتخلص من سنتي الخدمة. أما الفلاح، فهو لا يرى كبير فرق بين الالتحاق بالخدمة وبين التحرر منها. وبالمقارنة بين وضعه وعمله بالقرية، فإن الجندية بديل مقبول. وكان من نتيجته ذلك أن زاد عدد العلويين في الجيش، كما ساعد على ذلك أيضاً، تحيز الدروز والاسماعيلية ومساعدتهم لأبناء أقلياتهم. وبهذا، أصبح السنة أقلية، وأصبحت للقرية الكلمة العليا أمام المدينة»<sup>(٩)</sup>. وكان فقر مناطق الأقليات، الذي دفع سكانها إلى قبول التجنيد وتأدية الخدمة العسكرية، دافعاً أيضاً للأفضل حالاً منهم للعمل كضباط بالجيش. وقد رأى الفقراء من أبناء الفلاحين، الذين كانوا يعدون أنفسهم لاستكمال دراستهم ولم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة، في دخول الكلية الحربية بحمص بداية طيبة على طريق تحقيق تحسن اجتماعي ومستقبل آمن.

كذلك، لعبت العوامل السياسية دوراً في تقوية مواقع العلويين والدروز داخل طائفة الضباط. ففي المراحل الأولى للاستقلال الوطني بعد ١٩٤٥، سعت الحكومة العربية إلى رفع السنة إلى المواقع الرئيسية. لكن التمزق السياسي بينهم ازداد حدة منذ انقلاب الزعيم في ١٩٤٩. فعقب كل ثورة يصعد البعض منهم في الترقى سريعاً، ويكون نصيبهم، بعد انهيار تلك الثورة، الطرد من الخدمة مفسحين الطريق لآخرين، لا يستمرون بدورهم طويلاً. وفي الخمسينيات، كان أبناء الأقليات أقل نشاطاً على حلبة الصراع السياسي، ولذا فقد كانت معاناتهم من التمزق السياسي أقل. وفي الستينيات، شغلوا مناصب قيادية مهمة، تلك التي خلت بالطرد المتعاقب لأبناء السنة من جانب قوة أو أخرى. ففي ١٩٦٣، ١٩٦٤ بلغ أبناء الأقليات الطائفية أعلى المراتب. ولكن، بما إنهم مواطنون سوريون صالحون وضباط، فقد أصابهم عدوى التسييس. وهم يظهرون عموماً - ولكن ليس دائماً - بمظهر أبناء الريف المتحدرين على سيطرة المدينة، وكمتطرفين في تأييدهم للتأميم والمصادرة. والسبب وراء ذلك، واضح تماماً، ويزيده وضوحاً واحد من هؤلاء الضباط، عندما يقول: «لا أتوقع منا أن نلغي الاشتراكية في سوريا، لأن المعنى الحقيقي لذلك هو نقل جميع المزايا السياسية والمالية

والصناعية والتجارية إلى المدينة.. أى إلى أفراد الطائفة السنية. وعندئذ سوف تتحول نحن العلويون والدرزي، مرة أخرى إلى فقراء وخدم. لن تلقى الاشتراكية، لأنها تمكنا من تحسين أوضاع القرى ورفع مستوى الفلاحين.. ما الذى نملكه ونخشى فقده بالتأميم ؟ لاشئ! (١٠)

وفى الصراع المرير حول مكانة سوريا فى العالم العربى، فى مواجهة مصر والعراق - وهو صراع دار داخل سوريا أيضا، وبين ضباطها - كان معظم مؤيدى الوحدة واتباع ناصر من السنة، بينما كان الضباط العلويون والدرزي، مثل غيرهم من أبناء طوائفهم، أميل إلى استقلال سوريا. لكن هذا التطابق بين الأصل الطائفى والتوجه السياسى لا ينبئى اعتباره موقفا ثابتا ونهائيا. فحتى فى داخل الطائفة الواحدة هناك أكثر من موقف سياسى، وعداوات شخصية، كما تتعدد الانتماءات لأكثر من طرف من أطراف الصراع. وعلى سبيل المثال، فاللواء «محمد عمران» واللواء «صلاح جديد»، وكلاهما علوى، خاضا صراعا عنيفا فى ١٩٦٥، من أجل السيطرة عسكريا على «البعث» والبلاد. و «عمران» من قبائل «الحدادية»، وهى قبائل علوية تسكن قرى شرقى حمص، و«جديد» من «الخياطية» الذين يقطنون اللاتقية. (١١) كان «عمران» فى ١٩٦٤، ١٩٦٥ أميل إلى إقامة علاقات وثيقة مع مصر الناصرية، بينما كان «جديد» يقف على رأس عتاة المعارضين لهذا التوجه. وقد مر الصراع بينهما بمراحل عديدة، وانتهى فى فبراير ١٩٦٦ بهزيمة «عمران». لم يكن الموالون لمصر يشقون بالعلويين، ولم يكن العلويون يناصرون أولئك الذين يظهرون بمظهر الولاء لمصر، ووقع «عمران» بين الاثنين. وكان الفريق «حافظ الأسد» قائد القوات الجوية، وهو بعثى وعلوى أيضا، من المناصرين لجديد. (١٢)

وقد انقسمت مجموعة «جديد» نفسها، فيما بعد فى ١٩٦٦، وحاول «حاطوم» ورجاله الإطاحة به. فى الأيام الأولى من سبتمبر لم يكن موقف «الأسد» واضحا، وفى اللحظة الأخيرة ناصر «جديد» ضد «حاطوم». ومن الواضح أن تأييد «الأسد» لابن طائفته، كان العامل الحاسم فى انتصار «جديد» العلوى على غريمه «حاطوم» الدرزي. وفى المقابل، كانت جبهة «حاطوم» تتكون فى غالبيتها من الدرزي.

وإذا كان الانقسام الطائفى بين الضباط السوريين قد أدى إلى نتائج سياسية مهمة، فإنه لا ينبئى التضخيم من تأثير هذا العامل. فصلاح جديد، العلوى والبعثى القديم، كان أخوه «غسان جديد»، الذى اغتيل فى ١٩٥٧، من أبرز أعضاء الحزب الاجتماعى القومى السورى، وكذلك علوى آخر من أقرباء الأخوين «جديد»، هو محمد حسن ناصر» قائد القوات الجوية الذى اغتيل فى ١٩٥٠.

إن طائفة الضباط السوريين أكثر تنوعا، من حيث تركيبها الاجتماعى وأصولها الطائفية، مقارنة ببعثيتها فى مصر. ويعكس هذا الاختلاف حقيقة أساسية مهمة، هى أن التلبؤ الاجتماعى فى سوريا أقل حدة منه فى مصر أو العراق. فأكثر الناس فقرا فى سوريا ليسوا



فى بؤس فقراء البلدين الآخرين، وأكثرهم ثراء ليس غنيا غنى فاحشا. أضف إلى هذا، أن الطبقة المتوسطة فى سوريا، من الصناع والحرفيين والتجار الموسرين والشرائع البرجوازية الأخرى، وأيضا الفلاحين الموسرين، أقوى وأكثر استقلالا، نسبيا، من نظيرها فى أى بلد عربى آخر، باستثناء لبنان. والفجوة التى تفصل بين الملاك والفلاحين، أو بين التجار وإسادة الجامعة، أقل عمقا. وبنفس الطريقة، فإن المستويات الاجتماعية التى ينتمى إليها الضباط فى سوريا أكثر اتساعا.

وفى سلك الضباط السوري يمكننا أن نجد أبناء لأعرق العائلات المسلمة السنية. مثال ذلك، عائلة «مردم» بدمشق، التى قدمت للبلاد رئيسا للوزراء وعددا من الضباط. وكان «عبد الرحمن مردم» من العقدة على عهد «الزعيم»<sup>(١٣)</sup>. وقد أحيل إلى التقاعد برتبة الفريق فى بداية عهد الوحدة. وينتمى «توفيق نظام الدين»، الذى كان رئيسا للركان من يوليو ١٩٥٦ وحتى أغسطس ١٩٥٧، لواحدة من أعرق العائلات المالكة للأراضى بالقامشلى. و«حيدر الكزبرى»، أحد قادة التمرد الانفصالى فى ١٩٦٦، ينتمى لإحدى عائلات دمشق البرجوازية الغنية. ومن عائلة «الأتاسى» الشهيرة بجمص، خرج اثنان من رؤساء الجمهورية وأكثر من عشرة من الضباط، منهم «فيصل الأتاسى» قائد انقلاب ١٩٥٤ ضد الشيشكل، و«لؤى الأتاسى»، الذى كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة منذ يوليو ١٩٦٣، ثم «جودت الأتاسى»، الذى كان مقدما بالشرطة العسكرية، وأصبح بعد ذلك ضابطا كبيرا بالشرطة المدنية، ثم سفيراً بموسكو فى ١٩٦٤.

ومن ناحية أخرى، فقد جاء العديد من الضباط المسلمين والعلميين والدروز من أسر فقيرة. وقد وصلت قلة منهم إلى أعلى المناصب العسكرية والسياسية.. بل قمتها. فابو «محمد عمران» كان فلاحا فقيرا، باع بقرته لينفق على تعليم ابنه، كما كانت أمه تعمل بالخدمة فى المنازل.<sup>(١٤)</sup> و«أمين الحافظ» من أسرة فقيرة بحلب. وكان والده «جاسم علوان» من فقراء الناس بدير الزور، طردا من منزلهما عندما كان طفلا، وكان عليه أن يعمل نفسه. أما والد «عبد الكريم زهر الدين»، فقد كان جابيا للضرائب بإحدى القرى النائية بجبل الدروز.

وفىما بين الفقر المدقع والثراء الفاحش يقف غالبية أعضاء سلك الضباط السوري.. أبناء فلاحين موسرين، وتجار، وأرباب مهن حرة. وأكبر وأهم مجموعة بين هؤلاء الضباط هى مجموعة ضباط حماه. وبسكانها الذين يتعدون الـ ١٠٠ ألف نسمة، هى رابع أكبر مدينة بسوريا. قناديب الشيشكل، هو ابن لعائلة من ملاك الأراضى وأرباب المهن الحرة بحماه، لعب أفرادها دورا فعالا فى الحركة الوطنية العربية منذ بداية القرن.<sup>(١٥)</sup> ومن حماه أيضا، جاء «أكرم الحوراني» الذى كان من أقرباء الشيشكل وصديقه حتى ١٩٥٢. وقد بدأت زعامة «الحوراني» ونفوذه فى الظهور على نطاق أسرته أولا، ثم على مستوى بلده، ثم على

نطاق المناطق المحيطة.<sup>(١٦)</sup> وكان أبرز الذين التقوا حوله من الشباب ووثق بهم وضمهم إلى البعث هم مجموعة الضباط من أقربائه. وأهمهم «عبد الحميد السراج». كذلك كان هناك آخرون لا يلقون شأنًا، مثل «مصطفى حمدون» قريب الحوراني، و«عبد الغنى قنوت»، وكلاهما من ضباط البعث المهمين فيما بين ٥٢-١٩٥٧. وكانا في ١٩٥٨، ١٩٥٩ ضمن وزراء ج.ع.م، ولعبا دورا سياسيا مهما خلال العام التالي على الانفصال. كما جاء من حماه أيضا العقيد «رسمي القدسي»، قائد قوة المدفعية التي دكت - بناء على أوامر الشيشكلي - قري الدروز في يناير ١٩٥٤. والزعيم «زياد الحريوي»، قائد تمرد مارس ١٩٦٣، والذي عمل رئيسا للأركان، من مواليد حماه، و«عديل الحوراني». ونشير، في النهاية، إلى «بهيج الكلاس»، الساعد الأيمن للزعيم، والذي رفاقه إلى رتبة العقيد. وقد كان فيما بعد من أشد مؤيدي «الحناوي» وعضوا بمجلس حربه الأعلى. وهو مسيحي.

إن نظرة عامة على سلك الضباط السوري، بالانقلابات العديدة التي أثرت فيه والاضطرابات العديدة التي عانى منها، قد تغرى بالتقليل من القيمة القتالية لهذه الفئة. ولاشك أن الكفاءة القتالية للجيش السوري قد تأثرت سلبيا بتلك التغييرات المتكررة والمفاجئة في القيادة، والتي كانت مصحوبة باضطرابات واسعة النطاق على مستوى الكتائب والألوية. والجرعات الكثيفة من التلقين الحزبي - التسييس اليمشي - في مرحلة «الجيش العقائدي»، بدءا من ١٩٦٣، جعلت الضباط السوري أكثر غطرسة واستبدادا برأيه عن ذي قبل، في الوقت الذي تراجعت فيه كفاءته المهنية. على أن مصدر ضعف الضباط السوريين هو، في الوقت نفسه، مصدر قوتهم. فسلك الضباط السوري بتنوعه الشديد، والذي جعله عرضة للتأثر بالهزات السياسية المستمرة، إنما يعكس ارتباطه الوثيق بالجماهير، من حيث التركيب الاجتماعي والطائفي والسياسي الحزبي. وافتقاد فئة الضباط هذه للوحدة، الناجم عن تعدد شرائحها الاجتماعية وقربها من الشعب، إنما هو وجهان لعملة واحدة. وكنتيجة لذلك، فإن المسافة بين الضباط والجنود تقل كثيرا عنها في الجيش المصري.

لقد أبدى الجندي السوري مقدرة القتالية خلال الاشتباكات التي وقعت مع القوات الإسرائيلية في ١٩٤٨، ١٩٦٤. كما أظهرت مجموعة اللواء السوري، تحت قيادة «فهد الشاعر»، همة عالية في المارك ضد الأكراد في العراق عام ١٩٦٣. وقد كتب ضابط ألماني شهد عملية سحق التمرد الذي قام به «علوان» في يوليو ١٩٦٣، يقول بأن الجيش السوري «هو أداة جيدة الإعداد- في أجزاء منه على الأقل- بيد حكومة حازمة... وقد تم احتلال المواقع الاستراتيجية بمدينة دمشق، بسرعة ودون تعثر، كما لو كانت مناورة سبق التدريب عليها، بالرغم من المارك العنيفة التي اشتركت فيها المدفعية والمدركات والقوات الجوية.»<sup>(١٧)</sup> ولكن

فى حرب الايام الستة من عام ١٩٦٧، عندما كان عليه أن يواجه، هذه المرة، الجيش الإسرائيلى، لا المدنيين أو وحدات جيشه، فقد كان أداء الجيش السورى - مثل المصرى - مزرىا للفاية. وترجع عدم الفاعلية هذه - ولو فى جانب منها - إلى التسييس المبالغ فيه، خلال الستينيات، للكيان السياسى السورى بصفة عامة، وللجيش بصفة خاصة، فتعاليم البعث، لم ترفع - ولم يكن بمقدورها ذلك - من الروح المعنوية أو الكفاءة القتالية للقوات المحاربة. وكانت طائفة الضباط قد أنهكها التطهير تلو التطهير، الذى تلازم مع التفسيرات المتلاحقة لقيادة النظام. كذلك، فقد أدت عمليات النقل والطرد المستمر، والترقى السريع المفاجئ، وتعدد الولاءات، وانتهاك الانضباط، إلى تدنى الكفاءة القتالية لهؤلاء الضباط.

- 1- Morris Janowitz, *The military and the political development of New Nations*, Chicago 1964, 52-3.
- 2- Comte R. de Gontant Biron, *Sur les Routes de Syrie*, Paris 1928, 141; André Bruneau, *Tradition et politique de la France au Levant*, Paris 1932, 339-40.
- 3- Hans Kohn, *Nationalismus und Imperialismus im Vorderen Orient*, Frankfurt am Main 1931, 414.
- 4- Gordon H. Torrey, *Syrian Politics and the Military*, Ohio 1964, 44.
- 5- Agra. Tsevaot ha - aravim Bederenu, Tel Aviv 1948, 74-5.
- 6- Hamizrah, vol. 6, 58.
- 7- Torrey, 129; J. Tusan, "Les Forces Armées du Moyen - Orient", *L'Armée*, Paris, September 1963.
- 8- W. Vogel, "Die Syrische Armee", *Truppenpraxis*, Darmstadt, May 1964.
- 9- سياسي عربي قديم، الحياة، بيروت، ١٩ ديسمبر ١٩٨٤.
- 10- نفسه، ٥ مايو ١٩٦٦.
- 11- الحياة، ١٠ فبراير ١٩٦٥، الجريدة، بيروت، ١٣ أكتوبر ١٩٦٥.
- The Encyclopedia of Islam, first edition, Vol. 3, 964. B. Vernier, "Le Role Politique de l'armée en Syrie", *Revue de la Politique étrangère*, Paris 1965, no. 5, 466.
- 12- الانوار، ١٧ ديسمبر ١٩٦٤، الحياة، ٩ ديسمبر ١٩٦٤.
- 13- الهندى، دمشق، ١٥ مايو ١٩٤٩.
- 14- Vernier, 466.
- 15- فايز سلامة، اعلام العرب ج ٢، دمشق ١٩٦٣، ص ١١-٦.
- C.E. Dawn, "The Rise of Arabism in Syria", *MEJ*, Vol. 16, 65; *Oriente Moderno*, Roma 1937, 490; Vernier, 464.
- 16- Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, London 1965, 38-40.
- 17- Vogel, 331.

## (٦) الضباط الأردنيون

تأسس «الجيش الأردني العربي»، كما أصبح يسمى منذ ١٩٥٦، في خريف عام ١٩٢٠، تحت اسم «الجيش العربي»، وكان يعرف في الخارج باسمه الانجليزي الفيلق العربي - The Arab legion. وكان الفيلق العربي - اسما - جيشا لكل العالم العربي، لكنه كان - فعليا - صغير الحجم. وكان يتكون، في بدايته، من خمسة ضباط، و٧٥ من رماة المدافع، و٢٥ من رماة البنادق. وقد زاد تعداده بعد عامين من إنشائه إلى ألف رجل، وبلغ في ١٩٢٦، ١٦٠ رجل. وعندما تشكلت « قوات حدود إمارة شرق الأردن» في ١٩٢٦، تحت قيادة المنسوب السامي البريطاني، خففت قوة الفيلق العربي إلى النصف. وفي الثلاثينات، تطور بناؤه ببطء شديد. وعشية الحرب العالمية الثانية، كان يتكون من ٤٤ ضابطا، و٢ من الطلبة، و١١٣ جنديا وضابطا شرف، إلى جانب ١٦٠ من جنود الاحتياط، و٦٠ من الحراس المدنيين. وبسبب صغر حجمه، فقد كان هناك تركيز، منذ البداية، على الاهتمام بقوة نبراته وفاعليته، والتطوير المستمر لمستوى التدريب، والانضباط. وقد أسفرت المواجهات الأولى التي خاضها الفيلق، في أوائل العشرينيات - لقمع عصيان الفلاحين الذين رفضوا دفع الضرائب بشمال الإمارة، والتصدي لهجمات الوهابيين السعوديين في الشمال - عن فشل ذريع، ولم ينقذ الإمارة الوليدة سوى تدخل سلاح الجو الملكي البريطاني. ولكن عندما عمل الفيلق كوحدة تابعة للجيش البريطاني، أثناء القتال ضد حكم رشيد عالي الكيلاني في العراق ثم في استرداد سوريا من يد حكومة فيشي، في مايو ويونيو ١٩٤١، أثبت الفيلق قدرته. وهو الجيش العربي الوحيد الذي حارب إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وكان الوحيد الذي حقق أهدافه. ومنذ ذلك الحين، والفيلق يعتبر أفضل الجيوش العربية، وأحسنها تدريباً وأكثرها انضباطاً. وقد أثبتت هذه القدرات نفسها مرة أخرى في حرب فلسطين ١٩٤٨، خاصة في معارك القدس والطرورين. وقد ارتفع تعداد هذه القوة من ستة آلاف، في البداية، إلى ١٢ ألفاً في ١٩٤٩، ثم إلى ٢٥ ألف في ١٩٥٦. وأصبحت قوته في الستينيات، تناهز الـ ٥٠ ألفاً رجل، منهم حوالي ألفين من الضباط<sup>(١)</sup>

لقد كان الأمير رومالك منذ ١٩٤٦) عبد الله حتى اغتياله في ١٩٥١، الحليف المخلص - وربما التابع - لالانجليز، وقد انعكست هذه التبعية على الفيلق العربي. فقد كانت بريطانيا تقدم الدعم والتمويل الكاملين للفيلق حتى ١٩٥٦. وكان يتولى قيادته حتى ١٩٣٩، مؤسسه «بيك باشا»، الضابط البريطاني الذي خدم بمصر والسودان قبل الحرب الأولى، وعمل - مثل لورانس - بجيش الشريف أثناء الحرب. وفي ١٩٣٢، انضم «جون بجلوب» إلى الفيلق، بعد

أن كان يخدم بالعراق. واعتباراً من ١٩٣٣، أصبح الرجل الثاني في القيادة بعد «بيك»، وعندما أحيل الأخير إلى التقاعد في ١٩٣٩، خلفه جلوب في القيادة.

وكانت أهم إنجازات جلوب وأكثرها نجاحاً هي تكوينه لوحدة من البدو عُرفت باسم «البادية» وكان الواجب الأساسي للفيلق حتى بداية الثلاثينيات، هو فرض هيبة الدولة، وذلك بحماية حدودها وحفظ الأمن الداخلي في مواجهة الإغارات، والتمردات، وعمليات التهريب، والفراعات القبلية بين البدو، سواء بدو الإمارة أو بدو السعوديين أو العراقيين. وحتى عهد جلوب، كان الانضمام إلى الفيلق مقصوراً على الفلاحين وأبناء المدن، لكنهم لم ينجحوا في فرض قوانين البلاد على البادية. واستطاع جلوب، عن طريق وحدات البدو، أن يفرض نفوذاً معنوياً، ورقابة عسكرية كذلك على رجال القبائل. وقد أثبت البدو بعد تنظيمهم في وحدات خاصة بهم أنهم، كجنود، أفضل وأكثر ولاءً من الفلاحين. وفي النهاية، تحول فيلق الثلاثينيات إلى جيش، قوامه الأساسي وحدات البدو.

على مدى ٣٥ عاماً، ظل الضباط الانجليز هم العمود الفقري للفيلق. وقد شغلوا، منذ البداية وحتى عام ١٩٥٦، جميع مناصب القيادة الرئيسية. وكان عددهم عشية الحرب العالمية الثانية خمسة ضباط، ارتفع عند اندلاع حرب فلسطين في ١٩٤٨، إلى ٣٧ بالإضافة إلى ١٨٠ من الجاويشة. وعند تحية جلوب في أول مارس ١٩٥٦، كان هناك ٦٤ ضابطاً بريطانياً يحمل معظمهم رتبة أعلى عن رتبة الرائد<sup>(٦)</sup>. وكان أول ضابط عربي يحمل رتبة الزعيم هو «عبد القادر الجندى». وهو من مواليد سوريا، وعمل بالفيلق منذ ١٩٢٠، وكان في ١٩٤٨ نائباً لرئيس الأركان. أما العربي الذي كان يليه في الرتبة في ١٩٤٨، فكان من أقربائه، هو العقيد «أحمد صدقي الجندى»، الذي كان قائد اللواء الرابع في ذلك الحين. وفي أبريل ١٩٥٢، أحيل عبد القادر إلى التقاعد، وخلفه أحمد صدقي في رئاسة الأركان. ومنذ ١٩٥٦، أصبح جميع الضباط من العرب، لكن التقاليد الانجليزية استمرت. وقد تلقى الضباط الطيارون من شباب سلاح الجو الأردني تعليمهم في إنجلترا، كما أكمل باقي الضباط تدريباتهم العسكرية هناك على أن النفوذ البريطاني أخذ في التراجع التدريجي، بسبب تزايد الإمدادات الأمريكية من السلاح، من جهة، والنفوذ العربي العام، من ناحية أخرى.

إن العلاقة بين الضباط والدرجات الأخرى، هي أهم الملامح التي تميز الفيلق. فهناك فجوة اجتماعية، أو كوابح نفسية، لكنها ليست في اتساع مثلها في الجيش المصري.

كذلك، فقد كان الفيلق دائماً جيشاً من المتطوعين، الذين يلتحقون بالخدمة لمدة طويلة وحتى الخمسينيات، كان معظم الضباط يصعدون من تحت السلاح. يبدأون كجنود ويصعدون رتبة فرتبة، بنظام محدد. صحيح إن الترقى كان بطيئاً، لكن الطريق كان مفتوح دائماً. فكان من «النادر جداً»، في منتصف الستينيات، أن تجد جاويشاً لم تمض عليه فر الخدمة عشر سنوات على الأقل<sup>(٧)</sup>. ومن ناحية أخرى، فهناك كثيرون التحقوا بالفيلق في سر صغيرة للغاية - في سن الخامسة عشرة أحياناً - وإذك فهناك عدد كبير منهم أصبحوا

ضباطا في سن ٢٠ أو ٢٥، ولا تفترض القواعد المنظمة ضرورة بدء السلم من أوله، فكان هناك دائما عدد ممن بدأوا مباشرة بدورات إعداد الضباط. لكن هؤلاء ظلوا أقلية حتى الأربعينيات، بينما أصبحوا في الخمسينيات، يشكلون نصف قوة الضباط، وأصبحوا يشكلون بعد ذلك الأغلبية داخل سلك الضباط. وفي كل تلك الظروف، ظلت العلاقة بين ضباط الفيلق وجنوده أفضل من تلك القائمة في جيوش الدول العربية الأخرى. فبالرغم من صرامة الانضباط داخل الفيلق، إلا أن الجندي المستجد يعلم أن معظم الضباط الأعلى منه كانوا، يوما، جنودا مثله، كما يعلم قائده أن جندي اليوم قد يصبح ضابطا المستقبل.

وأحد هؤلاء الضباط الذين بدأوا مسيرتهم كجنود هو «سعود رشدان»، الذي ولد في أوائل العشرينيات، وهو من بدو قبيلة «المطير» بشمال شرق السعودية. وقد استطاع في شبابه أن ينتقل إلى سوريا - وهي مسافة تزيد على الخمسمائة ميل - وأن يلتحق بالجيش الفرنسي. وأثناء معارك ١٩٤١، وقع أسيرا في قبضة الفيلق، وانضم إلى صفوفه. وفي ١٩٤٨، أصبح جاريشا وواحدا من أفراد الحرس الشخصي لجلوب. وفي ١٩٥١، عندما كان في الثلاثين من عمره، أصبح ملازما ثانيا وقائد سرية. وفي ١٩٥٥، رُقي إلى نقيب وسافر إلى إنجلترا في دورة تدريبية<sup>(١)</sup>. وتولى فيما بعد قيادة الكتيبة التاسعة - وهي من وحدات البدو - ثم ترك الجيش في أوائل الستينيات.

وهناك مثال آخر لواحد من الضباط الذين بدأوا حياتهم العسكرية كجنود، هو «محمود موسى»، من مواليد ١٩١٤ بقرية «السوم» بشرق الأردن، - وفي ١٩٤٨، رقى إلى رتبة النقيب وحصل على عدد من الأوسمة تقديرا لما أبداه من شجاعة عندما كان قائدا لإحدى الكتائب بالقدس، وعين فيما بعد قائدا للحرس الوطني بنابلس، وفي ١٩٥٤، عاد إلى الفيلق وتولى قيادة إحدى الكتائب، وفي ١٩٥٧، رقى إلى عقيد. وقد لعب دورا فعالا في محاولة الانقلاب التي قام بها الضباط في أربيل، والتي هرب في أعقاب فشلها إلى سوريا<sup>(٢)</sup>.

ويشكل البدو الكتلة الأساسية داخل سلك الضباط الأردني، سواء من حيث الكم أو الكيف، وإن كان غير مقصور عليهم وحدهم. ففي العشرينيات، كان الضباط العرب الأوائل بالفيلق من قدامى ضباط الجيش العثماني، وكان بينهم عدد كبير نسيا من الشركس والتركماني<sup>(٣)</sup>. وقد وفد على الفيلق، بعد ذلك، الفلاحون وأبناء المدن، من إمارة شرق الأردن وفلسطين وسوريا، ثم جاء البدو في الأربعينيات، بفضل التعديلات التي استحدثها جلوب في بنية الفيلق، ومن بين ٣٥٥ من ضباط وجنود الفيلق الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨، كان هناك ١٥١ من البدو ينتمون إلى أكثر من ٢٠ قبيلة مختلفة. وقد قدمت قبيلة «شيران» العدد الأكبر من الضحايا، والذي بلغ ٥٥ قتيلا، بينما بلغت خسائر قبيلة «الحويطات» ٢١ وبنو صخر» ١٤، إلى جانب ١١ من «شمر»<sup>(٤)</sup>. وحتى منتصف الخمسينيات، كان الفيلق يضم كثيرا من البدو الذين ينتمون إلى قبائل غير أردنية، معظمهم من السعودية والعراق. وأبرز تلك القبائل قبيلة

«شمر» بنجد، التي هزمها «ابن سعود». ويعمل البدو في كتابات مستقلة. فالكتيبة التاسعة، على سبيل المثال، كانت تضم، في سنة ١٩٥٤، حوالي ٨٠٠ من البدو من إجمالي قوتها البالغة ٩٠٠ رجل. ومن بين أولئك المائة، هناك حوالي ٢٠ مسيحياً، يؤدون مهاماً يصعب على البدو القيام بها.. كمناصر إشارة وخدمات طبية.<sup>(٨)</sup> فتمطوعو البدو لتمييزهم، وقت التحاقهم بالفيلق، بين حرف وآخر من حروف الكتابة، ويحتاج الأمر لساعات عديدة من التدريب حتى يمكنهم تمييز العلامات على شواخص الرماية. وحتى هؤلاء الذين صعدوا من بين الصفوف وصاروا ضباطاً لا يمكن أن نعتبرهم - كما يحلو لسلك الضباط العرب أن يطلق على نفسه - «انتجنسيا بالزنى العسكري».

وغالبا ما يتواجد الفلاحون وأبناء المدن في وحدات المدفعية والمدركات، والخدمات الطبية والهندسية وبالطبع في الطيران. وبالرغم من أن قوة الجيش الأردني الأساسية ما زالت تتركز في قوات مشاته، إلا أن التطورات التي طرأت على البلاد أدت إلى تنامي أهمية الأسلحة الأخرى، وأثرت بالتالي في تناقص نسبة البدو ومكانتهم. وكما هو الحال في المجتمع العربي ككل، حيث الخصومة والتنافر قائمان دائماً بين البدو وبقية السكان، فإن هذه الخصومة قائمة بوضوح داخل طائفة الضباط، بل وغالبا ما تأخذ شكل الخلاف السياسي. وقد تحول ولاء الجندي البدوي لقبيلته إلى ولاء للملك وجيشه وقادته من الضباط. ولم يتجاهل البريطانيون، وكذلك الملك عبد الله والملك حسين، أهمية هذه الصفة في البدوي، وقد استغلوها، بحق، في تثبيت أركان النظام الهاشمي. وقد أدى هذا كله إلى نشوب الصراعات بين البدو وصغار الضباط لبشرتين بروح الوطنية الحديثة، من غير البدو. وكانت إحدى شكاوى الوطنيين ضد جلوب، هي إعطاؤه الأولوية - عند ترقية الضباط - لشخصية الضابط وسنوات خدمته على الشهادات العلمية، بعكس المتبع في الجيش السوري.<sup>(٩)</sup>

وإذا كان الفلاحون وأبناء مدن شرق الأردن قد اعتبروا مصدر خطر على النظام الهاشمي البريطاني، على عهد الملك عبد الله، ففي الخمسينيات كانت هناك شكوك كبيرة حول سكان الضفة الغربية، والشكوك في اللاجئين الفلسطينيين أكبر.

فحتى بعد استبعاد الضباط الانجليز، ظل قادة البلاد على حذر من دخول أبناء الضفة واللاجئين إلى الجيش وتولي المناصب القيادية. وهكذا، تأخرت عمليات توسيع الجيش التروصى بها مؤتمر القمة العربي في ١٩٦٤، لأن التوسع معناه زيادة نسبة وأهمية هذه العناصر بالضرورة. على أنه على المدى الطويل، فإن صورة الضباط الأردني ونظرتهم سوف تتقارب مع صورة ونظرة زملائه في جيوش البلاد العربية المجاورة. وحتى المجند من البدو في هذه الأيام لم يعد كما كان منذ جيل مضى؛ فبالرغم من أنه لا يتعلم القراءة والكتابة في موطنه، فهو يمتلك الآن راديو ترانزستور، ويستمتع إلى إذاعات القاهرة ودمشق.. والتأثير الجماهر للكلمة المسموعة أقوى بكثير من الكلمة المكتوبة. وهو، في هذه الحالة، يؤمن بما يسمعه لا بما يراه.



وهناك حقيقة، واضحة وضوح الشمس، هي أن الضباط الأردنيين الذين اشتركوا في محاولات الانقلاب ضد الملوك الهاشميين كانوا جميعا من أصول مدنيّة أو ريفيّة، ولم يكن بينهم، أبداً، واحد من البدو. ومن حيث تأثير محل الميلاد على الضباط السياسى الأردنى، فهناك بلدتان صغيرتان بالأردن تذكّرنا بحماه في سوريا.. السلط وإربد، فهاتان البلدتان تضم كل منهما أقلية مسيحية وأغلبية مسلمة، وكما يحدث دائماً في مثل هذه الحالة، فقد كانتا مركزين للتعصب الوطنى. والمدينتان هما أقرب التجمعات العمرانية بأمارة شرق الأردن إلى جيرانها.. السلط أقرب إلى فلسطين، وإربد أقرب إلى سوريا. وقد خسرت كلتاها معركة التنافس على تصدر مدن البلاد سياسياً واقتصادياً، تلك المعركة التى كسبتها عمان التى أصبحت عاصمة الدولة، مما خلق إحساساً بالفرقة، وأوجد نوعاً من المعارضة، ومن السلط خرج «على أبو نوار» و«على الحيارى» و«هشام عبد الفتاح الدباس»، الضباط الأردنى الوحيد الذى اشترك في اغتيال «هزاع المجالى» فى ١٩٦٠، ومن إربد، أو منطقة عجلون التى تتوسطها إربد، جاء «عبد الله التل»، و«محمود موسى»، و«صادق الشرع»، و«محمود الروسان».

وقد حدث تفوق بدوى لاحق، نتيجة دمج «الحرس الوطنى» فى الجيش النظامى. ويعود انشاء الحرس الوطنى إلى أواخر عام ١٩٤٩، كنوع من الميليشيا لحراسة مناطق الحدود مع إسرائيل، وكان يتكون من الفلاحين الفلسطينيين، وتأثر فى بنائه بمستعمرات الدفاع الإقليمى الإسرائيلية. ومن الناحية العسكرية، فإن الحرس الوطنى لم يكن فعالاً، بلأى معنى من المعانى، لكنه كان بمثابة إطار تنظيمى للمتطرفين من الفلسطينيين. وفى ١٩٥٦، عندما كان «النابلسى» على رأس حكومة يسارية، تم دمج الحرس الوطنى فى الفيلق، وقد رأت القوى المعادية للهاشميين فى هذا الدمج فرصة لتقوية النفوذ العربى داخل الفيلق، كما رأى فيه المحافظون فرصة للتخلص من الخطر الناجم عن وجود تنظيم مستقل للفلسطينيين المسلحين، وعلى أية حال، فلم يكن لذلك الحرس قيمة حقيقية، ولم يقف أحد فى وجه حله ونقل أفرادها واسلحته إلى كتائب الجيش النظامى.

حتى عام ١٩٦٧، كان الجيش الأردنى يختلف عن معظم الجيوش العربية الأخرى، خاصة الجيش المصرى والعراقى. فقد كان أصغر حجماً ومعداته أقدم وأقل تقدماً، لكن المستوى المهنى لضباطه وجنوده كان أفضل، والروح القتالية أعلى، والانضباط أفضل، وروح الجماعة أقوى. وترجع هذه الصفات، إلى حد ما، إلى الأصول الاجتماعية الشعبية لكثير من الضباط والجنود، وامتناع الضباط عن التدخل فى السياسة الداخلية. ورغم كل ذلك، فإن الجيش الأردنى لم يكن نداً للجيش الإسرائيلى. فعندما اشترك فى حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، بعد التقارب الأردنى المصرى فى الأسابيع السابقة على الحرب، لقي هزيمة سريعة، ونال الأردن النصيب الأكبر من الخسائر التى أصابت الدول العربية.

J.B. Glubb, The Story of the Arab Legion, London 1948, 59, 235, J.B. -١  
Glubb. A Soldier With the Arabs, London, 1957, 333-6, 434; C.S. Jaruis,  
Arab Command, London 1942, 69; Peter Young, Bedouin Command, Lon-  
don 1956, 191-3;

G. Lias, Glubb's, عارف العارف، التكية، ج ٦، سجل الخلود، صيدا وبيروت ١٩٦٢، ص ١٨٥  
Legion, London 1956, 101-2; Benjamin shwadrان, Jordan, New York 1959,  
201-3, 251; P.J. Vatikiotis, Politics and the Military in Jordan, London 1967,  
57-81, 137.

Young, 191; shwadrان, 203, 260. -٢

Young, 25. -٣

٤- نفسه، ص ٢٥-٣٦، ص ١٥٢-١٥٥، ص ٢٠٢.

٥- نفسه، ص ٦٢، ١٧٦، عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٠٣-١٢٢، الفجر الجديد،  
بغداد، ٩ أبريل ١٩٦٤.

Glubb, The story, 197; Jaruis, 70 -٦

٧- عارف العارف، ص ١٨٥-١٨٦، (يذكر العارف - خطأ - ٣٦٢ اسما بدلا من ٣٥٥ اسما، وهناك  
سبعة اسماء مكررة).

Young, 24-5, 30, 79. -٨

A.H. (Ho Hinger), "Das Versagen der Arabischen Effendis", Neue -٩  
Zurcher Zeitung, Zurich, 19 January 1958.

## القسم الخامس دوافع الساسة / الضباط العرب

---

«إن هذه الخواطر أشبه ماتكون بدورية استكشاف.. إنها محاولة لاستكشاف  
نفوسنا لكي نعرف من نحن وما دورنا في تاريخ مصر المتصل الحلقات».  
ناصر، ١٩٥٣



## (١) صورة الذات عند الضابط / السياسي العربي

إن محاولة فهم الدوافع الكامنة وراء النشاطات السياسية لضباط الجيش العرب، لاتعنى تحليلا نفسيا للدوافع الموضوعية، أو الجدل حول ماإذا كان الضابط الذى أصبح رئيسا للجمهورية رجلا مثاليا، نبيل المشاعر. أو أنه مجرد متآمر يقامر بحياته سعيا وراء السلطة. ففى داخل كل سياسى، نقيا كان أم فاسدا، يجتمع الطموح إلى القيادة والدوافع الايديولوجية، والرغبة فى تحويل الحلم إلى حقيقة، حتى ولو كان ذلك مجرد اسقاط عقلانى لدوافع سيكولوجية.

ولسنا معنيين هنا بالبحث فى طبيعة الزعيم.. هل هى «كاريزما» كما عند «ماكس ووبر»، ذلك النوع الغامض من الزعامة.. أم أنها بريق النجاح لمقامر حالقه بعض الحظ؟. إننا سنحاول الكشف عن الدوافع المختلفة لضباط المؤثرين فى ساحة السياسة العربية، وايدولوجياتهم، بدءا ببعض الافكار حول صورة الذات عندهم، أو مايسمى أيضا، بنمطهم الذاتى.

إن الألقاب والصفات التى يود الساسة من الضباط العرب أن تنطبق عليهم لاتقدم كثيرا فى تحليل الدوافع الكامنة وراء نشاطاتهم. ومن أبرز صور الذات تلك: «الوطنى»، «الثورى»، «الاشتراكى». وفى السابق، كان هناك اعتقاد بالتناقض - ككوك المطر الجاف - بين أن تعلق على أحد صفة «ثورى وطنى»، أو أن تطلق عليه «وطنى ثورى». وهذه هى صورة الذات اليوم عند أتباع العديد من الحركات الآسيوية والافريقية، وسود أمريكا على السواء. لكن ذلك لايفيد كثيرا فى تفسير دوافعهم.

ويطلق على سلك الضباط العربى الحديث أحيانا «الانتلجنسيا المسلحة»، والضباط أنفسهم يحددون وضعهم فى المجتمع باعتبارهم «انتلجنسيا بالزى العسكرى»، والتفسير الضمنى لهذه التسميات والتعريفات يعنى إبراز التقدير لكل من الانتلجنسيا وسلك الضباط كرواد لليقظة القومية والتقدم الاجتماعى والروحي.

وهذا التوصيف للضباط كـ «انتلجنسيا بالزى العسكرى» يلفت الانتباه إلى حقيقة شديدة الدلالة، وتعود أهميته، بصفة خاصة، إلى كونه يعطى فكرة صحيحة عن صورة الذات عند الضباط. لكن هذا يظل قولا شديدا العمومية. ومن هنا، فمن الأفضل توضيح المصطلحات وتحديد الظاهرة التى تشير إليها.

لقد شاع استخدام مصطلح «مثقّف» فى اللغة العربية الحديثة بصورة أفقدته معناه الأصلي، بحيث أصبح أى شخص يعرف مجرد القراءة والكتابة ولا يقوم بمجهود عضلى يطلق عليه «مثقّف».. أى مدرس، وأى موظف أصبح يعتبر نفسه مثقفاً، تماماً كما نطلق على شطب التلاميذ «مظاهرة طلابية». وقد استخدمت العربية الحديثة صيغة الجمع «مثقّفون» قبل استخدام صيغة المفرد «مثقّف»، كترجمة للمصطلح فى الفرنسية والانجليزية. والمصطلح فى اللغات الأوروبية لا يطلق على كل من لديه أى قدر من المعرفة. فمثقّفو الغرب هم الذين رفعوا، فى العصر الحديث، راية التمرد العقلانى ضد القيود الروحية، والدينية بصفة خاصة، وضد قيود التقاليد. وكان وقوفهم فى وجه النفوذ الروحى والتنظيمى المستقر للدين، والنضال ضد الأكليروس واللاهوتية جانباً أساسياً فى رؤيتهم.

وقد ظهر تعبير «انتلجنسيا»، أول مظهر، فى روسيا، وكان «بوبريكن» أول من استخدمه، فى الستينيات من القرن الثامن عشر. وكانت الانتلجنسيا عنده تعنى جماعة اجتماعية تتكون من «ذلك القطاع من الصفوة الثقافية الحديثة، على قدر من التعليم يساوى التعليم الأوروبى الحديث، ولا تشارك فى جهاز الحكم»<sup>(١)</sup>. وتوسع المعنى الاصطلاحى بعد ذلك ليشمل جميع أرباب المهن الحرة، بما فيهم المدرسون وبعض الموظفين. لكن الانتلجنسيا، كتكوين اجتماعى، لاتشمل العاملين بالسلوك الدينى واتباعهم، المشايخ والأئمة، أو الحاخامات، والوعاظ، والقسس، والزهبان. وهى، على العكس من ذلك، تحتضن كل أولئك الذين نالوا تعليماً حديثاً، بغض النظر عن توجهاتهم طالما أن تعليمهم وتوجهاتهم أوروبية حديثة. وهى مصدر للتمرد والثورة فى أزمنة مختلفة: فى فرنسا القرن الثامن عشر، وروسيا القرن التاسع عشر، وأفريقيا وآسيا فى القرن العشرين. إنها «الجماعة الاجتماعية التى تقدم الأفكار السياسية الحديثة وتفرز قيادة الـ «كبات الثورية»»<sup>(٢)</sup>.

وكما فى الشعوب الأخرى، فقد ظهرت أول حركة وطنية عربية من أوساط الانتلجنسيا. ولم تكن صدفة أن المناصرين الأوائل لفكرة البقطة العربية فى القرن الثامن عشر، بدءاً من أحياء اسفافة والأداب- ويدون أهداف سياسية فى البداية - قد جاؤا من بين اللبنايين المسيحيين.. تلاميذ البعثات التبشيرية الفرنسية والأمريكية.

ويمثل ظهور الانتلجنسيا الحديثة، بالنسبة لكثير من الشعوب الآسيوية والأفريقية، والعربية بصفة خاصة، نوعاً من الانقطاع فى تاريخهم الروحى.

فجوهر إيمان المثقفين العصريين وأهدافهم كان بمثابة إعلان بسيادة المدنية الغربية، ودعوة فى الوقت نفسه، للنضال ضد ماتمته نفس تلك القوى الغربية من انتهاك، من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطنى والروحي والسياسى، أو استعادته. فالعدو والمثال، واحد. ولكى يحتفظوا بكيانهم، فى مواجهة الغرب، كان عليهم أن يتغربوا. فالحركة التى تسعى إلى الحفاظ

على الثقافة الوطنية وضمان استقلالها، كانت قائمة على نفى القيم الوطنية نفسها. إن شعورا بالازدواج يكن في أعماق الانتلجنسيا. فالمثقف تتنازع رغبتان متناقضتان : رغبة في تعلم ومحاكاة طريقة وقيم الأجانب في الحياة، ورغبة في حماية نفسه من المبادئ الأجنبية وتدعيم القيم الوطنية. وقد أدت هذه العلاقة بين الجاذبية والتنافر، فيما يتعلق بالثقافة الغربية، إلى نوع من الفوضى، كما سببت صراعا روحيا عميقا. ومن يتأمل هذا الخليط المتنافر، الذي يدعو إلى قبول الغرب ثقافيا ورفضه سياسيا، ربما يستطيع حل تلك المعضلة لنفسه وللآخرين ممن ينهجون نهجه، أما إذا كان عليه أن يفعل ذلك على مستوى الجماهير العريضة، فسوف يكتشف أنها أميل إلى التقاليد منها إلى الروح الجديدة. والدعوة إلى شعور وطني مستدير دائما مأتخذ على أنها صيحة لحشد التعصب الإسلامي التقليدي. ويفسر المازق الذي تواجهه الانتلجنسيا العربية الكثير من تحفظاتها، وانفتاقها إلى الثقة في النفس.

ونحن نعني بـ «الغرب»، الفلسفة والعلم والتكنولوجيا والمدينة التي تغزو العالم بأكمله الآن، والتي نشأت في أوروبا مع بداية العصر الحديث. والغرب، بهذا المعنى، يشمل الولايات المتحدة كما يشمل الاتحاد السوفيتي. وجميع البلاد في آسيا وإفريقيا مضطرة إلى استخدام أدوات العمل التي ينتجها الغرب، وهي تدرك، تمام الإدراك، أن الاعتماد على انتاجها المحلي التقليدي سيبقى على تخلفها، كما أنها تعلم أن انتاج غسالة صحنون محليا، يعد انجازا كبيرا. ولا يقتصر الأمر على أدوات ووسائل الإنتاج. فالزى، على سبيل المثال، يعكس، بالرغم من أنه شئ سطحي تماما، عقلية صاحبها؛ وقد أصبح زئوج إفريقيا الذين اعتلوا، في السابق، السير عراة، وكذلك سكان «الاسكيمو» في أقصى الشمال، يرتدون الزى الشائع في الغرب، من أخمص القدم إلى قمة الرأس. وينطبق نفس الشئ على العلوم والدراسات الإنسانية والعلوم السياسية، والفنون والترفيه. وعن طريق تعلمها من الآخرين، استطاعت الانتلجنسيا أن تقود الصحوة العربية في كافة المجالات. وربما كان هذا استمرارا للتقاليد العربية الإسلامية. فعند عهد النبي محمد، الذي قام دينه على أساس من استيعاب مبادئ اليهودية والمسيحية، كانت الشعوب الإسلامية - وخاصة العرب والفرس - قادرة على استقبال أفضل ما في تراث المدنيات الأخرى، كما أبدت حذقا في إضفاء هويتها الجديدة على ذلك التراث. لكن الوضع في العصر الحاضر مختلف. فرواد التعريب في العصر الحديث، على عكس مسلمي العصور الوسطى، لم يتعلموا من شعوب مقهورة أقل مجدها، وإنما من غرما يفوقونهم.. غرما يستعمرون تلاميذهم ويقهرونهم. «فالانتلجنسيا في بدايات العصر العباسي، نهجت نهجا هيلينستيا في التفكير، واستعانت بالطرق الهندية في الطب، والنظم الإيرانية في الإدارة والحكم، ونعمت بتوسيع أفقها واشبعت حاجتها من معارف العالم دون شعور بالتردد (وإن كانت هناك، أحيانا، شكوك دينية) في الأخذ من عناصر ذات أصول غير عربية أو إسلامية.

وكان التراث الذى أعادت بعثه يعود إما إلى قوى انتهت سياسيا، مثل الهيلينية، أو خاضعة، مثل إيران، أو غير مؤثرة في مصير الامبراطورية، مثل الهند. ولاشك أن المعرفة التي توافرت للعرب من خلاصة ما انتجه الآخرون، قد أضعفت من إحساس المسلمين بالسيادة داخل بلادهم.. أما استكمال مسيرة التغريب خلال الـ ١٥٠ عاما الأخيرة، فقد كانت أمرا مختلفا تماما. فقد كانت تعوزهم القوة المناسبة، تلك التي جعلت أجزاء من الصفوة المسلمة، في الماضي، على استعداد للإصلاح.. فهي لم تكن تعاني مركب النقص... هل بمقدورنا أن نصيب أندادا للغرب، سياسيا، مالم نتغرب تماما»<sup>(٣)</sup>

لقد كان لتحديث الانتلجنسيا الشرقية الجديدة جنورها في إحساسها - وهو حقيقة - بالتخلف. وهذا الإحساس نابع من طبيعتها وطبيعة الغرب في ذلك الوقت، والذي لم يكن جذابا مبهرا فحسب، وإنما منفرا ومقيتا كذلك. فالعلاقة، في أساسها، علاقة تضاد. فالغرب لم يكن منارة إشعاع وحسب، وإنما كان أيضا تاجرا وسجانا، وغازيا للأرض والقلوب في آن واحد. ويمكن للمرء أن يلحظ الإحساس بالنقص هذا في العديد من أبناء هذه الانتلجنسيا، وهو أقل وضوحا عند الاتراك والفرس، الذين عملوا دائما من أجل الحفاظ على استقلالهم الوطني، ويصورة أكثر وضوحا عند العرب، الذين حرموا من استقلالهم لفترات طويلة، ولم يحصلوا عليه إلا بعد كفاح عنيف. ولقد أخذت الانتلجنسيا العربية على عاتقها مهمة قيادة الشعب في الحرب الروحية والسياسية ضد الأجنبي، وذلك عن طريق معرفة أسباب تفوقه ودراسة أساليبه. ويعود المازق الذي تواجهه الانتلجنسيا العربية في القرن العشرين إلى صعوبة الجمع بين أطراف متدعو إليه. فهي تدعو إلى النضال الوطني ضد العدو، وفي الوقت نفسه، إلى تمثيل قيمه وطريقته في الحياة. ولاعجب في أن يقف كثير من هؤلاء المثقفين في منتصف الطريق، تتنازعهم الحيرة والتردد. فالبعض منهم غير مستعد للسير في طريق النضال من أجل الاستقلال حتى نهايته، خوفا من صعود الرجعية المحلية والقوى المحافظة التي تطيع الحركة الوطنية، من حين لآخر، عندما تتحول إلى حركة جماهيرية شعبية، حيث إن الجماهير مرتبطة بقوة بترائثها التقليدية. وفي حالة كهذه، فإن البعض يتصلص من قيمة الروحية والثقافية النابعة من التقريب كي يحوز ثقة تلك الجماهير ويثا تأييدها. فالمثقف الذي يريد الخروج من برجه العاجي يجب أن يأخذ في الاعتبار المزاج السائد بين الجماهير العريضة، وأن يتواءم معه.

وكان من نتيجة كل هذا، ظهور الخلاف الايديولوجي والسياسي فيما بين الانتلجنسيا نفسها.

ويعود هذا الخلاف كذلك إلى مسألة مهمة، هي أن الانتلجنسيا ليست طبقة مستقلة، إنها تلعب دورا مركزيا في الصراعات المحتدمة بين الطبقات الاجتماعية؛ إنها الجماعة التي تملك



الشجاعة والقدرة على صياغة نظريات تلك الطبقات ومدى أسلحتها الأيديولوجية. وهى بقدر ماتخدم نفسها، تخدم الكيان السياسى ككل. لكنها لاتتغاضى عن مصالحها كجماعة، وهى غالبا ماتقدم تلك المصلحة تحت غطاء المصلحة الوطنية العامة. فأصحاب المهن الحرة والفنيين والمديرون، يحتلون مناصب فى الحكومة والجيش وكافة مجالات النشاط الاقتصادى. وهم أكثر الفئات إلحاحا على وضع مصالحهم الخاصة، وبصورة جماعية، فى المقدمة، حتى ولو أدى الأمر إلى التنظير الأيديولوجى.. مثلما فعل «جيمس بورنهام» عندما قدم نظريته حول «الثورة الإدارية». لكن هذا ليس دليلا على عدم نزاهتها المهنية.

لقد انتظمت الانتلجنسيا الفرنسية، فى القرن الثامن عشر، فى صفوف الطبقة البرجوازية الثورية الصاعدة، وكذلك فعلت الانتلجنسيا الروسية فى القرن التاسع عشر. أما الانتلجنسيا العربية فى القرن العشرين، فهى شديدة الانقسام فى توجهها. وأحد أسباب ذلك هو التنوع الكبير للشرائح التى تنتمى إليها. فالمثقفون الفرنسيون والروس، منذ مائة عام أو مئتين، كانوا يتحدون بالأساس من البرجوازية وطبقة صغار النبلاء. أما المثقفون العرب فى الجيلين الأخيرين، فقد جاءوا من مستويات متعددة ومصالح متضاربة.. أبناء البرجوازية وملوك الأرضى.. أبناء المهنيين والفلاحين الموسرين، وغيرهم. وبالرغم من الأهمية الكبرى للمثقفين من أبناء الطبقة الحاكمة الذين انضموا إلى الطبقة المقهورة، وقدموا لها النخيرة الأيديولوجية، فلم يكن هؤلاء النموذج الوحيد للمثقف. فالكثير من المثقفين ظلوا على ارتباطهم بأصولهم الطبقة، يخدمونها بطريقتهم الخاصة، ولم يتزعزع ولاؤهم وإخلاصهم لتلك الطبقات. فمن الخطأ اعتبار المثقفين، أو من يدعون ذلك، حليفا تلقائيا لقوى التقدم.

فالانتلجنسيا، فى حد ذاتها، لاهى تقدمية ولا هى رجعية. فهى أحيانا ماتكون المنبر الأهم للأفكار داخل كل حركة تقدمية، والمنظم لقواها. لكنها تقوم بالوظيفة نفسها أيضا داخل التجمعات الرجعية. فالمثقفون هم الذين قدموا الأسلحة الأيديولوجية للماركسية، وللنازية.. للدولية، ولعداة السامية.. لحركة الكيوتز، وللإخوان المسلمين. وقد قدم «كارل مانهايم» نظرية شاملة حول «الانتلجنسيا غير المرتبطة اجتماعيا»، مستعيرا مصطلح «الفريد ويبر»، ومطلب هؤلاء المثقفين غير المرتبطين بـ «إنجاز مهمتهم كمدافع حتمى عن المصالح الثقافية للجميع»<sup>(٤)</sup> لكن هذا، تجريد محض يحدد وظيفة الانتلجنسيا، خطأ، على ضوء صورتها عن ذاتها، ويعتمد على جانب واحد من الواقع التاريخى - متغافلا بقية الجوانب - فى صياغة قانون تاريخى واجتماعى. فالمجتمع لايعانى فراغا، والمصالح الثقافية للجميع، شأن المصالح الأخرى، تتوضع دائما للعديد من التفسيرات، وخاصة من جانب المثقفين، مهما كان طرازهم.

لقد شغل سلك الضباط فى تركيا ومصر والبلاد العربية، دوما، مكانة مركزية بين الانتلجنسيا، وهو من حيث أصوله وعاداته وميوله قريب من المثقفين المدنيين، وهم أحيانا من

أقربائهم. ويشير وصفهم به «انتلجنسيا بالزى العسكرى» إلى ملمح مهم من ملامح صورتهم الاجتماعية والنفسية.

وانجذاب سلك الضباط نحو المثقفين والتحديث يضرب بجذوره عميقا فى التاريخ. فعلى مدى خمسمائة عام، من القرن ١٥ وحتى القرن ١٩، كان المجال العسكرى هو المجال الرئيسى للاتصال بين الشرق والغرب. فالمواجهة الاساسية بينهما كانت فى ساحة القتال، وفى هذه الساحة ثبت تفوق الغرب الحاسم. ومما لاشك فيه أن هذا المجال المحدد للاتصال أظهر الحاجة إلى معرفة أسرار القوة الجديدة.

على أن العلم العسكرى لم يكن القناة الوحيدة، أو الأولى، التى تغفلت من خلالها المدنية الغربية إلى الشرق. فالجيوش الإسلامية كانت تستخدم الاسلحة النارية منذ العصور الوسطى، وعلم المدفعية التركى لم يكن يعدم وسائل تطوير محلية لاتقل قيمة عما أخذه عن أوروبا. إن المطبعة هى أول المخترعات التى نقلت عن الغرب. وكانت أول كتب طبع فى بلد اسلامى، بوسائل الثورة الأوروبية، كتابا عبرية، وذلك فى استانبول فى ١٤٩٣ أو ١٤٩٤. فاللاجئون، الذين طردوا من اسبانيا فى ١٤٩٢، وجدوا فى الامبراطورية العثمانية ملجأ لهم، وتمكنوا من استعادة أنشطتهم الروحية والتكنيكية هناك. ويكفى، لكى ندرك مدى الثورة التى أحدثها ظهور المطبعة، أن نذكر أن طبع الكتب بالتركية والعربية، لغة الإسلام وكتابه المقدس، ظل ممنوعا منعاً باتا حتى أوائل القرن الثامن عشر. فقد مر أكثر من مائتى عام بين إقامة أول مطبعة عبرية وبين عام ١٧٢٧، عندما سمح بإقامة أول مطبعة تركية. لكن معارضة هذا العمل، تحت دعاوى الكفر، كانت قوية مما أدى إلى توقف المطبعة لمدة ١٥ عاما أخرى، ولم يعاد فتحها إلا فى ١٧٨٤، حيث بدأت أعداد الكتب المطبوعة تزداد ازديادا مطردا.<sup>(٥)</sup>

ويعد رسوخ الأعمال الطباعية الأولى بأوروبا، فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر، أخذت الكلمة المطبوعة فى شكل كتب ونشرات وكتيبات، فى الانتشار سريعا بين شرائح اجتماعية عريضة. وأمكن للكثيرين القراءة والكتابة. وبدأ انتشار الديمقراطية فى التعليم. وإذا كان عدد الكتب بالتركية، وعدد النسخ من كل كتاب، ظل ضئيلا حتى نهاية القرن الثامن عشر، فعلى أىضا أن نتذكر أن عدد الذين يقرأون بالتركية كان قليلا. وعليه، فإن تأثير المدنية على العرب، عن طريق الكلمة المطبوعة، جاء متأخرا وبطيئا. على الناحية الأخرى، كان تأثير الابتكارات العسكرية سريعا، وتم على نطاق واسع للغاية، ولم يكن ضباط الجيش أول المسوسين برياح التحديث، لكن سلك الضباط كان أول جماعة اجتماعية - كجماعة، وجماعة ذات موقف اجتماعى وسياسى معترف به - تتأثر بالروح الجديدة للتحديث. وهناك أمثلة لا تحصى على تغفلت المستحدثات التقنية والروحية الغربية فى نظام عمل الضباط وتقكيرهم. وقد تكفى بعض الأمثلة من القرن التاسع عشر فحسب :

كان المعلمون الأوروبيون في المدارس العسكرية هم أول من ترك تأثيره المباشر على مجموعات كاملة من أبناء البلاد، فالضباط المصريون هم من أوائل من أرسلوا للمدرسة بولترويا. وكان الجيش المصري هو أول منظمة في بلد إسلامي في النصف الأول من القرن ١٩، يعرف الزى الأوروبي. وحتى عام ١٨٢٧، كان التعليم جزءا من مسؤوليات نظارة الحربية.<sup>(٦)</sup> كذلك كان الجيش أول مؤسسة مصرية تعرف التعليم الإلزامي. ففي ١٨٧٠، وبناء على اقتراح من رئيس الأركان «ستون» تقرر إنشاء مدرسة في كل آلي. وربما كان هناك بعض المقالات في تقدير نتائج ذلك العمل، لكن بحلول عام ١٨٧٤ كان ٧٦٪ كما قيل، من الجيش يعرف القراءة والكتابة.<sup>(٧)</sup> والإحصاءات الخاصة بالتعليم، والتي لا تذكر شيئا عن نوعية الإنجازات، حتى في عصرنا الحديث، لازالت أكثر أنواع الإحصاءات عرضة للشك. على أن الميل إلى التعلم ظل سمة أساسية للجيش. ففيما بين ١٨٦٥ - ١٨٧٥، كان يلتحق بالجيش خمسة من كل سبعة من خريجي المدارس المدنية.<sup>(٨)</sup>

هكذا، وجدت الحركات الثورية للانتلجنسيا أكثر مؤيديها، نشاطا وفاعلية، وسط صفوف الضباط. ولم تشذ الحركات المصرية عن هذه القاعدة، ولا كانت أولها. فقد كان ضباط الجيش هم حملة لواء المؤامرة الديسمبرية في روسيا، ١٨٢٥. كما كان دور الضباط كبيرا ومؤثرا، في حركة الشباب «العثماني الفتاة» في تركيا ١٨٦٥، وفي حركة «تركيا الفتاة» في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وفي حركة المطالبة بالدستور في مصر والتي انتهت بتمرد «عرايى» في ١٨٨١، وفي الجمعيات الوطنية العربية عشية الحرب العالمية الأولى، وغيرها من جماعات المناضلين من أجل الاستقلال. وحركات الضباط المعاصرة من «بكر صدقي» وحتى «السلال»، تعتبر نفسها استمرارا لنفس التقاليد.

لقد كانت الانتلجنسيا دائما عنصرا فعالا في الصراعات السياسية. واستمرت الانتلجنسيا بزيها العسكري في نشاطها السياسي بقوة أكبر، إلى حد التسييس أحادي الجانب في بعض الأحيان؛ لأنهم بحكم مهنتهم لم يكونوا على نفس مستوى الانتلجنسيا المدنية، من حيث الفاعلية والقدرة على الإبداع، في مجالات مثل البحوث أو الأدب أو الثقافة، في أوساط الجماهير العريضة. وقد قوى من الاتجاه نحو التسييس المتزايد العلاقة بين الحكام والضباط المثقفين. فهؤلاء الحكام، سواء كانوا حكاما لدول مستقلة، مثل السلطان عبد الحميد والملوك الهاشميين في العراق والأردن، أو حكاما أجنبيا لمستعمرات أو مناطق انتداب، يسعون إلى الاحتفاظ بالضباط بعيدا عن السياسة. وهم يخشون من الروح التحديتية والتعصب الوطني للضباط، الذي يمكن أن يدفع بهم إلى احضان الحركات السرية المعارضة والمتطرفة. والمثقفون العرب، بما فيهم الضباط من الساسة، ليسوا على علم بنظرية «مانهايم» حول «الانتلجنسيا الحرة»، والمهمة المنوطة بها. فلو اطلعوا عليها، لوجدوا فيها وصفا أميناً لصورة ذاتهم.

وفى خطاب القاء فى ١٩٣١، يصف «أتاتورك» الانتلجنسيا وسلك الضباط، بعبارة قوية الدلالة، باعتبارهم جماعة اجتماعية تحمل لواء العقيدة الوطنية وتسعى إلى تحقيق أهدافها. فهو يقول: «فى كل مرة أرادت فيها الأمة أن تخطو خطوة إلى الأمام، فهى تتجه بانظارها إلى الضباط... وعندما أتحدث عن الجيش، فإننى أتحدث عن انتلجنسيا الأمة التركية.. السادة الحقيقيون لهذه البلاد.. إن الأمة التركية تعتبر الجيش حارساً ملئها».<sup>(٩)</sup>

ومنذ ١٩٣١، وهناك تأكيد متزايد، ومبالغ فيه، على دور سلك الضباط فى أوساط الانتلجنسيا والعناصر ذات الوعى الوطنى. فالتطورات الاجتماعية والايديولوجية التى طالت جميع شعوب الشرق الأوسط، منذ ذلك الحين، أسفرت عن اتساع وتنوع فئات المثقفين، ولا يمكن لسلك الضباط أن يدعى لنفسه احتكار سمات الانتلجنسيا. ومع ذلك، فإن تعظيم الضباط وتقديهم باعتبارهم أفضل ممثلى الانتلجنسيا وأكثرهم كمالاً، لم يتوقف.. بل إن هذا الترويج لم يقتصر على أوساط هؤلاء الذين يرتدون «الزى العسكرى» وحدهم، ففى نقاش جرى، فى ١٩٦٤، بين ١٧ من الخبراء السوفييت حول موضوع «الاشتراكية والرأسمالية، والبلدان المتخلفة»، أعلن «ج. ميرسكى» أن الضباط فى تلك البلاد «أفضل قطاعات الانتلجنسيا تثقيفاً، وأكثر تسليحاً من الآخرين بالايديولوجيات التقدمية، على الدوام». وهم «يناضلون من أجل تحديث بلادهم المتخلفة».<sup>(١٠)</sup> إن هذا ليس مجرد تعميم سطحي ورومانسى. فميرسكى نفسه عندما تعرض، فى ١٩٦٧، لمشكلة «الجيش والسياسة فى العالم الثالث»، وجد نفسه مضطراً إلى مراجعة عبارته. فهو يقول: «إن النظرة الايديولوجية للقادة العسكريين هى نظرة برجوازية، وظلت، حتى يومنا هذا، السند الأساسى للاستعمار الجديد. إنهم (الديكتاتورون العسكريون فى بلاد مختلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لا يميلون إلى التغييرات الاجتماعية الواسعة النطاق. كذلك، تعوزهم القدرات اللازمة لقيادة الدولة».<sup>(١١)</sup>

والحقيقة، فإن هناك مجموعات أخرى من المثقفين فى البلاد العربية، شأنها شأن أية منطقة من آسيا وأفريقيا، يفوق مستواها مستوى سلك الضباط من حيث الثقافة، وتقدمية توجهاتها الاجتماعية والسياسية، وكذلك أفكارها. ولا يمكن لسلك الضباط أن يدعى السبق إلا فى القوة وحدها.

- ١- H.R. Sxeton - Watson, "Intelligentsia and the Revolution", Soviet Sur-vey, London, VII - IR, 1959, 90-6.
- ٢- H.R. steton - Wason, Neither War nor Peace, London 1960, 164.
- ٣- G.E. von Grunebaum, Modern Islam, New York 1964, 32.
- ٤- Karl Mannheim, Ideology and Utopia, New York 1959, 155, 158.
- ٥- Bernard Lewis, The Middle East and the West, London 1964, 41, 50-1.
- ٦- Jamal Mohammed Ahmed, The intellectual Origins of Egyptian Na-tionalism, London 1960, 10.
- ٧- W.B. Hesseltine and H.C. Wolf, The Blue and the Grey on the Nile, -v Chicago 1961-86.
- ٨- J. Heyworth - Dunne, Introduction to the History of Education in Modern Egypt, London 1938, 381-2.
- ٩- Quoted in G.S. Harris, "The role of the Military in Turkish Politics", -٩ MEJ, Vol. 19, 1965, 56.
- ١٠- G. Mirskiy, "Creative Marxism and Problems of National Liberation Revolution", Mirovaya Ekbonomika: Mezhdvnarodnyye Otnosheniya, no. 5, 1963, مترجمة في الميزان نيوز ليتز، لندن، أبريل ١٩٦٤، ص ٧.
- ١١- G. Mirskiy, "The Army and Politics in the Third World", Literatur-naya gazeta, Moscow, No. 32, 2 August 1967.

## (٢) آراء الضباط كتعبير عن القومية العربية

ليست هناك رؤية واحدة يجمع عليها الضباط / الساسة العرب، ولاتنتظمهم ايديولوجية موحدة. فهم منقسمون في الرأي والرؤية، والصراعات بينهم لا تختلف كثيرا عما بين المدنيين من صراع. والفرق، هو أن المدنيين يحسمون خلافاتهم بفيض من الكلمات، بينما يحسم الضباط تلك الخلافات بالسيف. لكن آراء الضباط، وإن كانت تشابه آراء المدنيين، فإنهم لايعكسون جميع التيارات الايديولوجية والسياسية العربية بنفس القدر الذي تعكسه القطاعات الأخرى من الشعب. وهناك أيضا أشخاص بين الساسة من الضباط يحملون أفكارا ليبرالية، لكن نسبتهم لاتماثل نسبة الليبراليين بين أفراد الشعب الواعين سياسيا. وهناك عدد قليل، نسبيا، بينهم من المحافظين. والساسة الضباط هم، بشكل عام، وطنيون لاشك في وطنيتهم يميلون إلى الإصلاح الاجتماعى، ويؤمنون إيمانا شديدا باستقلال الدولة، ويسعون إلى تأكيد هيبتها، ولايبالون بقيم الحرية الفردية. وأراؤهم السياسية نتاج - إلى حد ما - لسلوكهم كمسكرين. فهم أشخاص يسعون دائما إلى التطور التكنيكى والتنظيمى، واعتادوا إصدار الأوامر؛ أما «فن الإقناع» فليس من ملكاتهم الخاصة.

والعنصر المشترك في آراء الساسة الضباط هو عقيدة القومية العربية. وهذه الايديولوجية، برغم انتشارها، أبعد من أن تكون نظرية جيدة الصياغة، أو نسقا منهجيا منظما من المعتقدات والآراء. وقد لاحظ «حازم نسييه»، وهو واحد من أهم منظري القومية العربية، أن «خيبة الأمل المبريرة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى طبعت الحركة بطابع من التشاؤم والسلبية. ومنذ ذلك الحين، وأدبيات القومية العربية عبارة عن نغمة وحيدة من المرارة، تشتهر بما ترفضه أكثر مما تقره»<sup>(١)</sup>.

كذلك، كان متوقعا من الضباط، الذين يتنامى انحرافهم عن مجال وظيفتهم المهنية وسلطاتهم الشرعية، والذين يناضلون من أجل أن يصبحوا صفوة حاكمة، أن يقدموا ايديولوجية عسكرية تقدم رجل الحرب كنموذج للفرد، وتمجد الحرب كقيمة سامية فى حياة الأمة. وهذا النوع من العقيدة يضرب بجذوره فى الفلسفة السياسية لأوروبا، بدءا من مقولة «هيراقليطس» بأن «الصراع هو أب كل شئ». وقد كتب «هيجل» يقول بأن الحرب تصون الصحة المعنوية للشعب «مثما تحمى حركة الرياح البحار من التحلل الذى يمكن أن يصيبها إذا ما سادها الهدوء التام، أو حتى السلام الأبدى»<sup>(٢)</sup>. ويؤكد «ثون مولتكه»، وهو من

العسكريين، على أن «أكثر فضائل الإنسان نبلا لا تظهر إلا في الحرب.. الشجاعة والتشف، والإخلاص للواجب والتضحية بالنفس»<sup>(٢)</sup> ويمكننا أن نرصد أفكارا شبيهة أيضا في الصحافة السياسية بفرنسا وانجلترا وألمانيا، التي بلغت ذروتها فيها أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين، عندما أفرزت العسكرية أكثر الآراء عدمية وتشكيكا في الطبيعة الإنسانية، ويرى «ارنست جونجر» في الحرب «تجربة داخلية»، ويضيف «الحرب ليست مؤسسة إنسانية، تماما مثلما أن الغريزة الجنسية ليست كذلك، إنها قانون طبيعي، بدرجة لا تستطيع معها الفرار من سحرها». وعليه «فإن هناك تجمعا واحدا لا يثير السخرية.. الجيش»<sup>(٤)</sup>. وفي اليابان، كانت العقلية الحربية تضرب بجذورها عميقا في التقاليد القديمة والايديولوجية الرسمية حتى نهاية الحرب الثانية. وفي كتيب صادر عن وزارة الحربية اليابانية في ١٩٣٤، نقرأ هذه الكلمات: «الحرب هي أبو الكون وأم الحضارة»<sup>(٥)</sup>.

وفي الإسلام، فإن «الجهاد» هو ركيزة ايديولوجية الحرب، وهو واجب ديني على جماعة المؤمنين. وفي العهود الراهنة، حيث لم يعد الإسلام في وضع الهجوم والتوسع، بل في وضع الدفاع، فقد أضفى على الجهاد تفسيرات جديدة.. جهاد أخلاقي ضد أهواء الفرد الشريرة، ومن أجل تحقيق آمال الشعب في التغيير الاجتماعي. وإن كان المعنى الأصلي للمبدأ لم يختلف مطلقا، ويتبنى «الإخوان المسلمون» مبدأ الجهاد بغرض إقامة نظام إسلامي متعصب وعدواني. وفي أبريل ١٩٥٢، أعلن أنور السادات من على منبر أحد مساجد القاهرة أن «الجهاد واجب ديني على جميع المؤمنين»<sup>(٦)</sup>، وهم يتحدثون، في الغالب، عن الحرب ضد إسرائيل باعتبارها جهادا.

وهكذا، فإن هناك أساسا لعقيدة عسكرية عربية، وكان ممكنا لبنور عقيدة الحرب الغربية، وخاصة الألمانية، أن تجد في عقيدة الجهاد أرضا خصبة لها. وبالرغم من أن آراء الضباط العرب تغطي مجالات كثيرة، إلا أن نموا شرسا لعقيدة حرب لم يترسخ. فلا نزعات السلام، ولا نعرات العسكرية، تلقى رواجاً في الحياة الروحية للعرب. ونحن نذكر ماسبق، تحديداً، لأن عسكريين كأولئك يمارسون نشاطا سياسيا متشعبا لا بد من تأثرهم، بشدة، بأفكار العسكرية. وهم، برغم إيمانهم بالجيش كطليعة للتقدم في المجتمع العربي الحديث، فإنهم لا يعلقون أهمية حقيقية على صورة الضابط القائد. فهم يؤكدون على الدور التاريخي للضباط، وليس على سيادتهم المطلقة. وهم يتفنون بشجاعتهم، ويرفاقهم، وينماذجهم البطولية في النضال ضد الاستعمار وإسرائيل.. لكن دون تقديس للحرب بحد ذاتها. وإن كانت الأعمال السياسية للضباط العرب، وأفكارهم، لاتعكس فهمهم بأن «أفضل تقليد عسكري هو الإرادة القوية للقتال، تلك التي تحث على القتال في سبيل ما يبدو مستحيل التحقيق.. ولكن عندما يصبح التقليد العسكري نظاما سياسيا، فإن ذلك يقود، لامحالة، إلى الدمار. لأن أعظم فضائل العسكري

يمكن أن تتحول إلى غطرسة غير مسئولة، عندما يصبح رجل دولة<sup>(٧)</sup>، وكما سبق واسلفنا، فإن مايعتينا هو أيديولوجية الساسة الضباط، لا أساليبهم بعد الصعود إلى الحكم. فهم فى التطبيق العلمى عادة مايتصرفون كقادة، ويرون فى الجماهير مروعين فى عملية جسورة تستوجب الطاعة العمياء، تحت سوط الشك الدائم فيهم باعتبارهم متعربين أو أعداء.

وفى التبريرات التى يقدمها الضباط لغزو الساحة السياسية، نادرا ما تذكر اعتبارات الجيش نفسها. فهم يعلنون أن الجيش يتولى زمام الأمور بهدف القضاء على الفساد، ووضع حد للفوضى السياسية، وإقامة نظام يحقق الحرية والعدالة، وتحرير البلاد من الاستعمار والتبعية، وتدعيم الوحدة العربية.. الخ.. وكلها أهداف اجتماعية وسياسية عامة. ولا تدعى تلك البيانات استيلاء الجيش على السلطة لمواجهة تهديد طارئ لآمن البلاد من جانب عدو خارجى. بل إن تقوية جيش البلاد، نادرا ما يرد ضمن الدوافع، وكان الانقلاب المصرى فى ١٩٥٢ هو الوحيد الذى أدرج ذلك ضمن أهدافه. فمن بين أهداف ستة للانقلاب، كان الهدف الرابع هو «إقامة جيش وطنى قوى». والحقيقة إن مصالح الضباط، كجماعة مهنية، هى التى تقودهم أحيانا إلى التدخل فى السياسة: فقد كان عزم الحكومة على خفض ميزانية الجيش وتسريح الضباط، من بين العوامل التى أدت إلى قيام الزعيم بانقلابه فى سوريا فى ١٩٤٩. وتعتبر الحماية الذاتية لمصالح الضباط، كأعضاء فى جماعة سياسية، يخشون الفصل والجزاءات - مثل نقل طه الهاشمى للمربع الذهبى فى أوائل ابريل ١٩٤٦ - أقوى وأهم تلك الدوافع. كما كانت أوامر الملك فاروق فى ١٥ يوليو ١٩٥٢، بحل مجلس إدارة نادى الضباط، إلى جانب تزايد قلق أعضاء الضباط الاحرار على سلامتهم، سببا فى تقديم موعد الانقلاب المصرى إلى ٢٣ يوليو. لكننا نادرا ما نجد أية إشارة، فى التفسير المعلن أو فى أيديولوجيات الساسة الضباط، إلى دافع عسكرى واضح.

إنها ظاهرة عامة فى كافة مناطق العالم التى يحكمها الديكتاتوريون والساسة العسكريون.. نراها فى امريكا اللاتينية، كما نراها فى جنوب شرق آسيا والبلاد العربية. ومعظم هذه البلاد لاتواجه أخطارا ناجمة عن مسائل الأمن والدفاع، ولايستطيع الضباط تبرير انقلاباتهم بالحاجة إلى صد عدوان خارجى. وحتى فى حالة باكستان، التى كان يمكن أن يتخذ فيها الصراع مع الهند حول كشمير والإعداد العسكرى كذريعة لتسهم الضباط الحكم، فإن «أيوب خان» يقدم فشل النظام البرلمانى السابق كسبب وحيد لديكتاتوريته العسكرية، سواء عند استيلائه على السلطة فى أكتوبر ١٩٥٨، أو طوال مدة حكمه المستمرة حتى الآن.

وفى العالم العربى، فإن العداء الشديد لإسرائيل يشكل واحدا من أهم ركائز أيديولوجية وسياسات جميع الزعماء العرب. كذلك كانت هزيمة فلسطين فى ١٩٤٨، واحدا من أقوى العوامل التى أدت إلى انقلابات سوريا فى ١٩٤٩، والانقلاب المصرى فى ١٩٥٢. فالضربة



التي حاقت بخمسة جيوش على يد أمه صغيرة واحدة، لم يتفضلوا بالاعتراف بها يوما ككولة ذات كيان، زعزت ركائز الأنظمة العربية، وأطاحت بمكانة زعمائها، وعرضتها للمراجعة العلنية. وكانت نار الخزي أشد لهيبا في صدور العسكر، وحرصوا عند استيلائهم على الحكم على التأكيد على أن النظام الذي يقيمونه هو الوحيد القادر على منع تكرار «نكبة فلسطين». لكن، وبالرغم من الأهمية الطاغية للمشكلة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي، إلا أنها ظلت تحتل مرتبة ثانوية فيما يقدمه الضباط من مبررات لانتقالاتهم، حتى ما قبل حرب الأيام الستة. فقد كان الخصم الرئيسي، دوما، هو العدو الداخلي. وقد كشف التأكيد الملح، كنتيجة لحرب فلسطين، على ضرورة تقوية الجيش، ما كانت تعانيه الجيوش العربية من ضعف، على المستوى العسكري البحت، وهو أمر لم يهتم الضباط - فيما سبق - بالكشف عنه. وهناك كم كبير من الأدبيات العربية التي تتعرض تفصيلا لهزيمة فلسطين، والتي تناقش بشمولية، وأحيانا بعمق، جميع أنواع العيوب والأخطاء.. ماعدا الأخطاء والخطايا العسكرية البحتة. وفي أحسن الأحوال، فإن النقد يوجه إلى القيادة العليا. والكلمات التالية تعبر عن ذلك أصدق تعبير: «لقد أبدى العسكريون بجميع درجاتهم مقدرة، وصلابة، وشجاعة فائقة، لأنهم كانوا يدافعون عن قضية الحق الذي آمنوا به. لكن أبنائنا سرعان ما اكتشفوا أنهم كانوا ضحايا مؤامرة خطيرة غزل خيوطها الجهل والخيانة والغدر. فالقيادة العليا التي كانت عليها أن ترسم الخطط لتحقيق النصر، كانت تدبر الحرب، من مكاتبها الوثيرة في القاهرة، بالارتجال ونون أدنى معرفة بفنون القتال. فقد كانت تصدر أوامر يستحيل على القادة والضباط في مواقع القتال تنفيذها، لعلهم بما تنطوي عليه هذه الأوامر من أخطاء فادحة، قرارات متلاحقة متضاربة ناجمة عن جهل وطيش، وشهداء تصعد أرواحهم إلى السماء تشكو جهل الذين يتولون القيادة»<sup>(٨)</sup>.

إن هذه الكلمات، التي تتعرض لحرب ١٩٤٨، كتبت في ١٩٥٢. وكان يمكن أن تكتب في ١٩٦٧، بعد حرب الأيام الستة، مع تعديل طفيف. فالحقائق الأساسية للحياة العربية تتغير ببطء مما يتغير الملوك والرؤساء. وفي يونيو ١٩٦٧، «صعدت» أرواح الجنود المصريين، مرة أخرى، «تشكو إلى السماء جهل الذين يتسلمون القيادة». ومرة أخرى، يوجه جزء من السلطة اللوم إلى جزئها الآخر، إلى مجموعة معينة من الرتب الكبيرة، هذه المرة، وعلى رأسهم المشير عامر. فالقادة الفعلين للأمم - المسؤولون الحقيقيين عن صنع القرار، «فاروق» ثم «ناصر» من بعده - لم يكونوا على استعداد لإدراك، أو الإقرار بالأخطاء الأساسية للنظام. وكان الدرس الأساسي الذي تعلمه حكام ١٩٦٧ من تجربة ١٩٤٨، هو مضاعفة جهودهم لمنع تكرار الإطاحة بحاكم مهزوم. فبعد ١٩٤٨، كان الضباط الساسة يقفون في وجه روس النظام. أما في ١٩٦٧، فكانوا هم أنفسهم روس النظام.

لقد أبدى الضباط الساسة، في الأربعينيات والخمسينيات، شجاعة أكبر من المنظرين والسياسيين العرب الآخرين في تحديد العدو الداخلي، وتشخيص مساوئ النظام. وإذا كان هذا التشخيص غير صحيح في كثير من الأحيان، وغير أصيل بشكل عام، إلا أنهم جرأوا على الجهر به دون تردد، في وقت كان الآخرون يشيرون إليه تلميحاً، كانوا جاهزين للعمل في وقت تقاس فيه الآخرون. وهذا واحد من أهم مصادر قوتهم ونجاحهم. فالزعيم، لم يكن أول من يفكر في منح المرأة حق التصويت، لكنه كان أول من وضع الفكرة موضع التنفيذ. كذلك، فإن الضباط الأحرار في مصر لم يكونوا أول من يخطط للإصلاح الزراعي، لكنهم كانوا أول من قام بتطبيقه.

إن نقطة البدء في هذه الراديكالية هي إدراك تخلف البلاد العربية. وهذا الإدراك لم يكن مقصوراً على الضباط وحدهم، لكنهم أحسوا به بقوة أكبر، فقد عاينوا، بوضوح، ضعف النظام العربي التقليدي، سواء من خلال عملهم المهني - التخلف التقني للجيش، وضعف قواعدها الاجتماعية، والصناعية - أو عن طريق خبراتهم الشخصية في حروبهم الخاسرة، في العراق ١٩٤١ وضد إسرائيل. وكان وضعهم المتردى في المجتمع دافعاً لهم الجهر بانتقاداتهم القاسية. وآراؤهم تعكس، دائماً، وعيهم بتخلف الشعوب العربية. فالصباغ، عند تقييمه لنتائج الحرب العراقية ١٩٤١، يقارن بين بلاده وبين الطفل، «لأن الدول الضعيفة تأخذ الاستقلال بالمطالبة والنضال، فهي كالم طفل الرضيع لا تعطى له لبناً إلا إذا بكى»<sup>(٩)</sup>. ويتكرر موضوع التخلف والحرب عليه مرة أخرى، بعد ذلك بعشرين عاماً، في خطابات ناصر. وهو يعبر عن هذه الفكرة بشكل جيد في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٠. يقول ناصر: «إن طبيعة الظروف التي نعيش في ظلها الآن تجعل من الانتظار الطويل أمراً لا تحتمله الشعوب، ولعل التقدم العلمي أول هذه الظروف التي نعيش في ظلها. ذلك أن أي فلاح في أقصى الجنوب من وطننا في «أسوان» إلى أقصى الشمال من وطننا في «القامشلي» مثلاً يملك بلمسة إصبع أن يدير أحد أجهزة الراديو أو يجري بعينه على جريدة فإذا هو يسمع ويرى مستوى المعيشة الكريم الذي وصل إليه المواطن الأمريكي العادي، أو يسمع ويرى الأعمال الباهرة التي تقوم بها شعوب الاتحاد السوفيتي، ثم إن هذا المواطن يقارن بين حاله وبين ما وصل إليه غيره، ثم إذا الثورة تملك نفسه من غير حقد على غيره نزوعاً إلى رفع مستوى معيشته ومساواة بينه وبين غيره من البشر الأحرار.

ولقد يقال لشعوبنا إن الصبر ضرورة، وإن شعوباً غيرنا قد تحملته، وإنما دعوني هنا أذكر بأن طاقة أي جيل على الصبر تقاس بظروف هذا الجيل لا بظروف غيره من الأجيال. والذين كانوا يقدرّون على الصبر مثلاً حتى يقطعوا المحيط في قارب يدفعه الريح يختلفون تماماً عن الذين يقدرّون على قطع المحيط في بضع ساعات بطائرة نفاثة»<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا، فإن آراء الساسة من الضباط العرب تعتبر تعبيراً عن تيارات بعينها داخل الإطار العام للقومية العربية، وهم، أيضاً، يرون في أنفسهم رواداً للتحرر الوطني والإصلاح الاجتماعي من أجل صالح الأمة كلها. وقد أضفت مراكز القوة التي سيطروا عليها، على تلك الأفكار، نفوذاً وتأثيراً غير عاديين.

إن مواقفهم ليست راسخة أو موحدة، فهي، وكذلك التفكير العربي العام، عرضة للتطور والتغير مع الوقت. والآن، أن الإوان كي ننتقل إلى مناقشة النقاط الرئيسية في آراء «الصباغ»، الذي كان من أبرز الضباط العرب، قبل سقوط «هتلر»، وقبل ظهور ناصر وضباط البعث.

١- H.Z. Nuseibeh, The Ideas of Arab Nationalism, Ithaca N.Y. 1956, 55-6.

٢- Quoted in G. Ritter, Staatskunst und Kriegshandwerk, Munchen 1954, 266.

٣- نفسه، ص ٢٧.

٤- E. Junger, Der Kampf als Inneres Erlebnis, Berlin 1936, 37, 56.

٥- Quoted in S.P. Huntington, The soldier and the State, Cambridge, Mass. 1957, 129.

٦- الأهرام، ٢٥ أبريل ١٩٥٢.

٧- Ritter, 75-6.

٨- راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢١٥-٢١٦.

٩- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٢٥٧.

١٠- MER 1960, 469.

### (٣) رؤية «الصباغ»

يفرد «صلاح الدين الصباغ»، في مذكراته، عددا من الفصول لشرح المبادئ التي آمن بها. وعرضه لهذه الأفكار غير مرتب. وهو، وإن كان قد كتب هذه المذكرات في ١٩٤٠، أو ١٩٤١، أثناء نشاطه السياسي وهنتر<sup>\*</sup> في أوج مجده، فقد أعاد صياغة الكثير من الأفكار بصورة مختلفة في ١٩٤٥، عندما أصبح منفيا ومضطهدا. بعد فشل حركته وهزيمة النازي. ومع ذلك، فإن كتابه يعد وثيقة تلقى الضوء على آراء الرجل وطرازه، ومن على شاكلته من معاصريه.

وهو يقول: «أنا لا أؤمن بديمقراطية الانجليز، ولا بنازية الألمان، ولا بيلشيفية الروس. أنا عربي مسلم لا أرضى دون ذلك بيديلا من مزاعم وقلسفات، ولا أريد المقارنة والمفاضلة بين هذه وتلك فهي عقيمة عديمة الجدوى، لأنني حينما أولى وجهي أرى الذنب الاجنبي يفترس أمتي ويسومها العذاب : في البحر الابيض والبحر الأحمر وعمان، وفي خليج البصرة، وفي قلب الجزيرة العربية، ويجوار قبر النبي».

«وليس من ذنب أفكك بالعرب، ولا من عدو ألد للإسلام من بريطانيا. أما العرب فإنها قطعت أوصالهم دويلات وشيعا وقبائل ليقتلوا.. فإذا هب أحرار العرب في فلسطين ومصر وعدن والإمارات السبع والعراق، شحذت لهم المقصلة. وشحذت لهم القاذفات بالنار. أما الإسلام فمازال ثلاثمائة وخمسون مليون مسلم يرزحون تحت نير الاستعمار البريطاني، فإن «قلب الأسد» السفاح في الحروب الصليبية بريطاني، وإن «غلاستون» الذي رمى بالقرآن على المنضدة، وقال: (الآن تنتهى الحروب الصليبية) بريطاني، وإن كرومر الذي قال (لايؤخر المدنية الا هذا القرآن) بريطاني».

«وإنك لو أطلعت على مواقع الأقطار والقارات في العالم، ولو ادركت المغازي السوقية للحروب البريطانية، لأيقنت انه لن تقوم للعرب قائمة إلا بزوال الامبراطورية البريطانية..»

«وهي اذ توازى اليهودية وتقول بالوطن اليهودي لاتفعل ذلك حبا باليهود، بل تثبिता لمصالحها الاستعمارية. وستبقى مصالحها هذه مستقرة في البلاد العربية مابقيت امبراطوريتها..»

«أنا أمقت بريطانيا وكل سائر على نهجها ليستعمر قومي، لأنني مسلم والإسلام يقضى ألا يحكمني كافر بالمثل العليا والمبادئ الإنسانية، ولأنني عربي والعروبة تناف أن يعيش ببلادى جيش أجنبي، ولأنني جندى والجندي تآبى أن يقودنى أعجمى\*».

\* وردت في النص الانجليزي بمعنى أجنبي.

«أيها العربي : لقد شاد أجدادك مجدهم بمكارم الاخلاق لأنها آية الاستقلال فأين منك تلك الأخلاق؟ تفككت أوصالك، وانشقت على نفسك ففقدت الاستقلال، وأضعت المجد، وإليك يأخى العربي صور من أخلاقك اليوم : أراك تفاخر بقتل اختك وعشيقها، وتمنع ابنتك عن الزواج لتبقى محصنة في كنفك، ثم يأتى صهرك الذى يقاتل نودا عن شرك ودينك، فلا تضمد له جرحا، ويعيث جيش الاجنبى فى أراضيك ويدنس حرمايك فلا يقشعر بدنك.»<sup>(١)</sup>

إن «الصباغ» يحس ويفكر، يعمل ويكره، كعربي ومسلم؛ والعروبة والإسلام يرتبطان عنده برباط لا ينفصم، سواء فى الماضى أو الحاضر. ومن بين الشخصيات العديدة التى يوردها بكتابه، سواء بالمدح أو الإدانة، فإنه لم يذكر أيا من غير المسلمين العرب بالخير. فزملاؤه من رجال البلاد المسلمين غير العرب، الاكراد مثلا، هم انفصاليون وخونة، وموقفه منهم، وكذلك الاشوريين، يكشف عن نظرة عنصرية غريبة على الإسلام، وربما كان موقفه متأثرا فى ذلك بالنازية. وهو عند تقديمه لأصدقائه يصفهم بـ «عربى الأصل والعقيدة» (إبراهيم الراوى)، أو «عربى الأصل والشعور» (محمود سلمان)، أو «أنا عربى من أبى وأمى» عندما يكتب عن نفسه مفاخر. أما عندما يتحدث عن خصومه، فهو يبدأ بالجملة التى استخدمها عند الحديث عن «نورى السعيد» : «يعرف بالسعيد، لكنه ليس عربيا من بنى سعيد ولا من آل سعيد، بل تركى من قونية»<sup>(٢)</sup>، وهو يرفض «داوود حيدر» لأنه «لاتجرى فى عروقه دماء عربية»<sup>(٣)</sup>، أما أصدقائه من أصول غير عربية، فالصباغ يتسامح معهم ويعتذر عنهم. فهو يقول، عند الحديث عن «أمين زكى» : «ولد فى بغداد من أب كردى، بيد أنه يعطف على العروبة، ويتعصب للإسلام، ويمقت الاستعمار وسماسته»<sup>(٤)</sup>.

على أن موقفه من الانجليز، كان موقفا متضاربا. فهو مدين لهم بتعليمه العسكرى الذى تلقاه على يد الضباط البريطانيين الذين كانوا يخدمون بالعراق، ويحمل لفترة تدريبه بانجلترا ذكريات طيبة، حيث تزوج هناك من سيدة انجليزية أنجبت له ولدين (توفيت بعد ذلك بعامين)<sup>(٥)</sup>، لكنه فى الموقف النهائى، يرى صداقة الانجليز «غير مخلصة وهى مثل قناع أدب يضعه الرئيس على وجهه قبل لقاء مرعوسه الذى يذله». وهو، من حين لآخر، ينفث عنصريته.. «يؤسفنى أن أقول بأن العائلة المالكة جعلت طبيبيها الخاص يهوديا انجليزيا. بدل أن يكون طبيبيها عربيا أصيلا، مع أن فلسطين تنز من الصهيونية اليهودية.. فكيف ينال العرب استقلالهم بمثل هذه الأفعال التى يأتياها اولو الأمر منهم»<sup>(٦)</sup>.

لقد قاد التعصب الإسلامى العربى «الصباغ» إلى القومية العربية. فوطنيته ليست عراقية فحسب، وإنما عروبية أيضا. وأبطاله وطنيون، من كل العالم العربى : «عبد الكريم» من المغرب.. «عبد القادر» من الجزائر.. «عربى» و «زغلول» من مصر.. «الفتى» و «أبو دره» من فلسطين.. «يوسف العظمة» من سوريا.. والشريف «حسين» من الحجاز.<sup>(٧)</sup> واختياره لفتى القدس، كمرشد روحى وقائد سياسى، يتسق تماما مع طبيعته الشخصية.

ويقدر ما اتسع أفق «الصباغ» السياسي والقومي، بقدر ما ضاقت نظورته السياسات الداخلية. فهو لم يكن مهتماً بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية. ولم يكن يتطلع، على الإطلاق، لأي إصلاح داخلي، وهي سمة عامة للضباط الساسة بعد الحرب العالمية الثانية. فهو يكتب بشكل غامض حول عدد من المبادئ العامة، مثل الأخوة والعدالة، التي تتطلب «ألا يجوع الفقير ويتعزى واخوه الغنى يتمتع بالطلبيات. بلاد العرب ملك للعرب». أما إمكانية إلغاء النظام الطبقي أو تغيير العلاقات بين الطبقات، فهو أمر لا يخطر له ببال. فهو يرصد التدهور الأخلاقي على المستوى الفردي والعام في المجتمع العراقي، ويرده إلى «التربية الأعجمية\* في بيوتنا»، وإن أسوأ نتائج الانانية الفردية هي أنها «دفعت عيون قومنا إلى الخيانة الوطنية»<sup>(١٠)</sup>، والعلاج لكل داء هو العودة إلى مبادئ الإسلام والإخلاص للتقاليد العربية. وهو يعتبر قتل الرجل لأخته وعشيقها لحماية شرف العائلة - في الاستشهاد الذي أوردناه - واحدة من الفضائل العربية.\*\*

إن الصباغ لا يحدد لنا كيفية تطبيق مبادئه عملياً في الواقع الحديث. لكنه عندما يشارك في مناقشة عملية حول السياسة الداخلية، فإنه يعتبر - وبلا تردد - الجيش هو العنصر الحاسم في كافة الأمور، في السلم كما في الحرب. باستثناء الشئون القضائية، ففي جميع القرارات الخاصة بالنقل، أو المالية، أو الرى، أو التعليم.. الخ، «يجب أن يكون للجهات العسكرية فيها القول الفصل»<sup>(١١)</sup>.

و«الصباغ» لا يعرف كيف يصوغ أفكاره ببراعة. ولا هو عميق التفكير. فالقضية المعقدة حول العلاقة بين القومية الحديثة، التي هي علمانية بالضرورة، والتي تجعل للولاء للدولة الأولوية على الانتماء العرقي واللغوي، وبين الولاء للإسلام، المتخطى لحدود القومية، والتمييزي، والمغاير للدولة القومية، لا تخطر له على بال. الأمر الذي يفسر قدرته على التفكير والكتابة بمثل تلك البساطة، ويتواضع وثقة في النفس. وهو في كل ذلك يعبر عن شرائع عريضة من أمته، الأمر الذي يعطى مذكراته أهميتها.. ليس، فقط، لما حوته من شرح للأحداث التي شارك فيها، بل كتوثيق لتركيبية عقلية كذلك. فهو يعبر عن آراء الساسة من الضباط العراقيين في عصره، وكثيرين من العرب الذين جاؤا بعدهم. ولكن لأنه لم يكن مدركاً تماماً لمضامين آرائه، فهو يتحدث ببساطة، بل بسذاجة، عن أفكار حاول رجال أكثر حكمة إخفاها أو تخاشيها تماماً، بالرغم من أن مشاعرهم ونواياهم لا تختلف كثيراً.. أفكار مثل ازدياد قيم التحرد، والنفور من الديمقراطية، والا، تراكبية، والرغبة في ديكتاتورية مطلقة في الشؤون الداخلية وفي العدوان الخارجي، والكراهية الانفعالية للاستعمار والعداء لكل من هو غير عربي أو مسلم.

إن العداء للاستعمار هو القاسم المشترك بين معظم تيارات القومية العربية. والاستثناءات

\* يستخدم المؤلف في النص الانجليزي كلمة (alien).

\*\* ليس في النص الذي يورده المؤلف أو في مجمل المذكرات ما يشير إلى ذلك!!

القليلة التي تبنت سياسة التحالف مع الغرب، مثل ملوك البيت الهاشمي، فإنها لم تستطع أن تكسب تعاطف الجماهير أو تأييد المثقفين، بالرغم من أن إنجازاتها وقدراتها الشخصية لا تقل عن غرماها مقتل ذرة. والحقيقة إن العرب، مثلهم في ذلك مثل شعوب آسيا وأفريقيا، لديهم من الأسباب ما يبرر كراهيتهم للإنجليز والفرنسيين الذين كانوا رمزاً للحكم الأجنبي في بلادهم، والذين نهبوا ثرواتهم.

إن فكرة القومية والعداء للاستعمار تختلط، في تفكير «الصباغ» وأمثاله، بالخوف من كل ما هو أجنبي، وبالتعصب الديني المتطرف. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو العامل الرئيسي الذي يشكل وعيه؟.. هل التعصب الإسلامي والشوفينية العربية هي مجرد رداء ارتدته القومية الحديثة؟.. هل القومية المعادية للاستعمار هي مجرد تعبير حديث.. صياغة جديدة لنظام تقليدي لم يتغير من المعتقدات، لصيق بالدولة الإسلامية؟.. ما هو المؤقت والعابر، وما هو الثابت والدائم - والحاسم على المدى البعيد - في هذه الأيديولوجية؟.. ما هو العامل المحرك، وما الذي يمكن اعتباره مجرد مظهر؟.. يمكننا القول بأن كلا من العاملين، الإسلامي التقليدي والقومي، يتداخلان عند معظم قادة مفكرى القومية العربية، بحيث يمكن اعتبارهما اتجاهين مختلفين يؤثر كل منهما في الآخر، ويشتركان في الجذور. ولكن، حتى لو أخذنا هذا التأثير المتبادل في الاعتبار، فإن السؤال يظل: أي العاملين أقوى وأهم من حيث تأثيره في الآخر، عند كل قائد ومفكر على حده؟.

وحيث إن العاملين يختلفان اختلافاً جوهرياً، ويؤديان إلى نتائج مختلفة، فإن المسألة لاتصبح مجرد مسألة أصول تاريخية، أو دوافع نفسية، أو حتى مجرد تأكيد، وإنما هي مسألة كيفية. ففي القرن الماضي، شهد العالم الإسلامي حالات كثيرة تلقى فيه قطاع عريض من الجمهور رأياً علمانياً قومياً لإحدى القيادات الفكرية، بروح تقليدية محافظة. وهو أمر ينطبق، إلى حد كبير، على تاريخ القومية العربية كله. وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت الفكرة تنتشر، في الأساس، بين أوساط محدودة من المثقفين المتغربين من أصحاب النظرة الليبرالية والعلمانية، ولم يكن الدور الكبير الذي لعبه فيها المسيحيون مجرد صدفة. وفيما بين الحربين العالميتين، أصبحت القومية، في العالم العربي، حركة جماهيرية يتبنّاها أعداد غفيرة من الفلاحين وسكان المدن الواقعين تحت النفوذ التقليدي، واتخذوها عقيدة لهم، وتركوا بصماتهم عليها. وقد ظهرت القومية العربية في العشرينات كحركة لمقاومة التغريب، ولم تقتصر مقاومتها على السيطرة السياسية للغرب. وإنما تعدتها إلى رفض عناصر الثقافة الغربية ومفاهيمها الاجتماعية. وكان هذا التحول متأثراً، أيضاً، بعدد من المتغيرات التي لاتعود جذورها إلى العالم العربي، بل إلى أوروبا. ولقد تميز العقد الواقع ما بين بدء الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ ونشوب الحرب العالمية الثانية، بالانتصارات التي أحرزتها الرجعية والفاشية، والهزائم التي لحقت بالقوى التقدمية سياسياً ومعنوياً. وقد أدت هذه التطورات التي شهدتها العالم



العربي والعالم ككل إلى تقوية مواقع عناصر التعصب والرجعية وسط قطاعات عريضة من العرب. وكان ساسة ذلك الوقت من الضباط، من أمثال «الصباغ»، يتباهون بقرينهم من الجماهير، ويكونهم جزءاً من الائتلاف جنسياً، على السواء. فهم يحرمهم، التي كانوا يخوضونها بحماس، من أجل نصرته الإسلام، وتدعيم العروبة، كانوا يلبون رغبة جماهيرية عارمة. أما تأثير أوروبا، فقد تمثل في الروح القومية الفاشية العدوانية، التي انبثقت في أوروبا في ذلك الحين.

وهذا ما يفسر كيف وصل «الصباغ» إلى مرحلة تبرير تعدد الزوجات في الإسلام،<sup>(١٢)</sup> وإلى التحالف السياسي والعسكري والأيديولوجي مع النازي. وقد كانت أفكاره وممارساته، تعبيراً غوذجياً عن العواطف السائدة بين الضباط الساسة العرب، وفئات كثيرة من السكان العرب في العراق، وفي كل مكان.

- ١ - صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٢٩-٣٠.
- ٢ - نفسه، ص ١٨، ٢٢.
- ٣ - نفسه، ص ١٥.
- ٤ - نفسه، ص ١٦-١٧.
- ٥ - نفسه، ص ١٨.
- ٦ - نفسه، ص ٥٧، ٥٨.
- ٧ - نفسه، ص ١٦٤.
- ٨ - نفسه، ص ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٧.
- ٩ - نفسه، ص ٩.
- ١٠ - نفسه، ص ١٦٣.
- ١١ - نفسه، ص ١٨٩-١٩٠.
- ١٢ - نفسه، ص ١٣.

## «٤) فلسفة «ناصر»

لم يصدر عن الضباط الأحرار في مصر، قبل استيلائهم على الحكم، أية آراء اجتماعية أو سياسية عامة. وبياناتهم الأولى تتضمن عداً مبهماً للاستعمار، وشعارات وطنية، واحتجاجات على مالحق بالجيش من عار، وما نال ضباطه من إساءة. ولكن منذ اليوم الأول للانقلاب لم ينقطع سيل البيانات الايديولوجية، إلى جانب المطبوعات التي تشرح أرائهم، وتحاول ترسيخها في عقول الملايين من الفاطقين بالعربية في جميع أنحاء العالم.

وأحياناً ما يقال بأن الضباط المصريين لا توجههم أية فلسفة، وإنما تقودهم شهوة السلطة والبراجماتية السياسية، أو - في الغالب - مشاعر الكراهية والعنصرية، وإن ايديولوجيتهم هي مجرد قناع وعقلنة لدوافع غير عقلانية، ومصالح سلطوية. وهذه المقولات تصدر، من حين لآخر، عن أعدائهم من العرب، ضمن ذلك النوع من الحملات الجامحة التي تميز الخلافات العربية، والتي يتبنّاها «ناصر» نفسه، أكثر من أي زعيم آخر. والتي تصل إلى حد القذف الديماغوجي البذيء. وحتى المراقبون المتعاطفون، الذين يحاولون تفهم أوضاع مصر الجديدة، يرون أن دوافع قادتها ليست نتاج عقيدة سليمة. وهكذا، يصف «ويلوك» حياء «ناصر» بقوله: «إنه ليس فلسفة، وإنما غطاء أخلاقي يسعى من ورائه إلى إخفاء مناورات العنصرية»<sup>(١)</sup>. كما كتب «واينشتين»، وهو ضابط ألماني تحول إلى الكتابة، وعلى دراية جيدة بالضباط المصريين، يقول: «يسير العالم العربي تحت قيادة «ناصر» نحو التكتل الإقليمي... والواقع، إن الطموح إلى وضع مستقل في العلاقة بين الكتلتين لا يجد القوة الروحية الملائمة التي تسانده. فالشيوعية العالمية فكرة أسيرة... والديمقراطية الغربية شيء رائع، نتاج عظيم للحكمة والتجربة، ولخير الإنسانية... لكن، ماهي القومية العربية؟... إنها تستمد دوافعها من مركب من الرفض... وتآرجح البندول بين القوى ليس مجرد استغلال بارع لإمكانات متاحة، وإنما يكشف، أيضاً، عن أن العالم العربي لم يمتلك بعد أساساً فكرياً مستمداً من واقع»<sup>(٢)</sup>. وحتى «ناصر» وزملاؤه كانوا، يصرحون في وقت من الأوقات، بأن نظامهم برامجاتي. ففي خطاب ألقاه في ٢١ يوليو ١٩٦٠، يقول مؤلف «فلسفة الثورة»: «هكذا وصلنا إلى عقائدنا كنتيجة طبيعية لتجاربنا.. ولقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التي مرت بنا، ولم نترك أية عقائد نستعيرها ونفترض وجودها على غير واقع يوجه أحداثنا، وصنع تاريخنا.. وبذلك وضعنا العقيدة في خدمة الحياة ولم نضع الحياة في خدمة العقيدة. ذلك أن العقيدة الاجتماعية أو السياسية ليست إلا أسلوباً للحركة وطريقاً إلى الهدف»<sup>(٣)</sup>.

لم تكن عقيدة «ناصر» ثابتة أبداً، أو جامدة. فمعظم الشعارات التي أطلقت في ١٩٦٢، في مرحلة الاشتراكية العربية، لم ترد في بياناته خلال عام ١٩٥٢. و«القومية العربية»، التي أصبحت فوق كل شيء قيما بين ١٩٥٦ - ١٩٦١، لم يشر إليها كحركة وميعار للهوية، في أى من بياناته وكتابات، قبل ١٩٥٥. وتكاد تختفى من خطباته بعد ١٩٦١. ومن اليسير أن نكتشف أن أفكاره هي مجرد عقلنة لخدع سياسية. على أن أنصار مصر الجديدة يرون في التغييرات الأيديولوجية محطات على طريق مستقيم ومتصل، ويركزون على المزايا الثمينة للقدرة على التعلم من التجربة، والمرونة في التفاصيل، مع التصميم على إنجاز المهمة الأساسية.

إن النظرة المتشائمة، التي ترى في التغييرات التي تطرأ على العقيدة مجرد حيل سياسية، والاعتقاد المثالي، الذي يعتبر هذه التغييرات خطوات متتابعة على طريق مستقيم، تحتمل كل منها على جانب من الحقيقة. والأخذ بإحدهما دون الأخرى يؤدي إلى استنتاجات مضللة.

ولنستعرض أيديولوجية الضباط المصريين في مجالين - القومي والاجتماعي - في مراحل مختلفة من تطورهما. ومن الممكن أن نتخذ من كتابات وخطب «ناصر» أساساً لنا، لأنه هو، ومنذ ١٩٥٤، الذي قدم لنا جميع المستحدثات العقائدية، بينما لم يعبر أحد عن رأى جديد علناً سواه، كما أن كل مقاله كان يتحول، في الحال، إلى مبدأ من مبادئ الدولة.

ويخطئ من ينظر إلى كل ما صدر عن «ناصر» علناً على أنه مجرد دعاية وديماغوجية. فكتابات وخطبه هي، بالفعل، تعبير عن معتقداته وآرائه الحقيقية، وهذا هو سر قدرتها الكبيرة على الإقناع. ومن الممكن أن تجد تناقضاً بين التصريحات والبيانات العلنية لرجل الدولة والبيانات التي تصدر عنه في محادثاته الدبلوماسية مع السفراء الأجانب، أو عند أجابته عن أسئلة استفزازية يوجهها إليه الصحفيون. في لحظات غير ملائمة. لكن مشاعر ناصر الحقيقية تظهر في خطبه العلنية. وهي في الغالب أحاديث صريحة، تفصيلية ومطولة، وتتضمن عرضاً دقيقاً. والدليل على ذلك اتساقها مع أفعاله. فمن يريد أن يفهم مغزى وأهداف سياسته في فترة معينة، فسوف يجدها معلنه بوضوح في خطبه خلال الشهور السابقة عليها. وهو بالطبع ليس معصوماً؛ فالكثير من خطه تحطم على صخرة الواقع، كما تغير الكثير من أفكاره على ضوء الخبرة. ومن يظن أن الأهداف المحددة في «فلسفة الثورة» هي مجرد أحلام، ليس لها دلالة سياسية محددة، فإنه يكرر أخطاء أولئك الذين لم يدركوا، في حينه، دلالة «البيان الشيوعي» أو «كفاحي» لهتلر.

ومن الواضح أن «ناصر» كان متأثراً في شبابه، وحتى التحاقه بالكلية الحربية، عندما كان عمره ١٩ عاماً، بوطنية عمه «خليل حسين»، وبمصر الفتاة<sup>(٣)</sup>. وفي رجولته، في الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٥٢، تأثر في تطوره بالعناصر الثورية بين الضباط. وكانت «فلسفة الثورة» هي المرحلة الأولى في تبلور أفكاره.

ولم يكن وضع كلمة «فلسفة» ضمن عنوان كتابه من قبيل الصدفة. فقسطنطين زريق فى كتابه الهام «الوعى القومى» يؤكد على أنه «ليس هناك أمل فى نهضة عربية قومية مالم ترتكز على فلسفة قومية تشكل روحها، وتحدد توجهها، وتعين أهدافها، وتقرر سبلها ووسائلها»<sup>(٤)</sup> ومنذ ذلك الحين والفكر القومى العربى يجاهد من أجل تحديد محتواه وأهدافه بحثاً عن «فلسفته».

وكتاب «فلسفة الثورة» لم يكتبه ناصر وحده. فكتابه المتوارى هو «محمد حسنين هيكل»<sup>(٥)</sup> لكن وضع الأفكار والمبادئ هو من صنع «ناصر». ويتكون الكتاب من ثلاثة فصول، كتب الأول والثانى منها فى صيف ١٩٥٢، والثالث فى ديسمبر من العام نفسه.<sup>(٦)</sup> والفصلان الأول والثانى، مخصصان للحديث عن القومية المصرية. ويرصد الفصل الثالث التحول إلى القومية العربية.

لقد كان الوعى الوطنى المصرى والحركة الوطنية، فى النصف الثانى من القرن ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين، ذا طبيعة مصرية، لا عربية. فمصر لم تكن تعتبر نفسها بلداً عربياً، وكان من شأن الأمانى المصرية فى الاستقلال أن تشكل وتؤكد على الشخصية المصرية، لا فى مواجهة الانجليز والأتراك فحسب، وإنما فى مواجهة العرب فى أسيا كذلك. بالطبع، لم يكن ممكناً للمفكرين المصريين ورجال الدولة أن يغفلوا عن روابط اللغة والدين والتقاليد المشتركة مع شعوب شرق السويس. لكنهم لم ينظروا إليها كروابط قومية، بل إنهم لم يكونوا يؤمنون بوجود أى تضامن بينهم وبين العرب. وكانوا ينظرون إلى العلاقة بينهم وبين العرب مثلاً ينظر الأمريكيون إلى علاقتهم بالانجليز.. لغة وتقاليد مشتركة، بل وقدّر من التعاطف، ولكن دون اندماج. والموقف المصرى العام تجاه الوحدة العربية، يعبر عنه «سعد زغلول»، مؤسس الوفد وقائد مصر الوطنى حتى وفاته فى ١٩٢٧، بقوله الشهير: «إذا أضفنا صفراً إلى صفراً إلى صفر ثالث، فكم يكون حاصل الجمع ٥؟»<sup>(٧)</sup> ويرى «طه حسين»، رائد الأدب المصرى فى كتابه العظيم «مستقبل الثقافة فى مصر» الذى صدر فى ١٩٢٨، أن مصر، من حيث الحضارة والمدنية، تنتمى، مثلاً مثل ايطاليا وفرنسا، إلى عالم أوروبا والبحر المتوسط المستند من التراث الهليني، أكثر مما تنتمى إلى العالم الشرقى (الذى يضم العرب أيضاً) التى تعتبر الهند والصين مراكزه.<sup>(٨)</sup> ونادراً ماتجد ذكراً للعرب طوال جزئى هذا الكتاب.

ومن حين لآخر، كان يظهر بمصر، قبل ١٩٤٠، من يتبنى فكرة للعربية تضم أيضاً أراضى وادى النيل. وكان ابنا العم عبد الوهاب وعبد الرحمن عزام، الطليعة الامامية لقضية العروبة، وقد شغل الأخير، فيما بعد، منصب أول سكرتير للجامعة العربية. وقد كتب «عبد الرحمن عزام» فى ١٩٣٢، مقالات حول «العرب أمة المستقبل، والوحدة العربية كضرورة للعرب وسعادة

الإنسانية. لكن مقالاته لم تنتشر في مصر، وإنما ظهرت في «العرب» الفلسطينية نصف الشهرية. فقد كان دعاة «الفرعونية» في مصر، وهم نقيض أصحاب فكرة العروبة، أكثر عدداً وتأثيراً. وكانوا يناوون باستلهم مصر لوطنيتها من تاريخها فيما قبل الإسلام.. من تاريخها الفرعوني والهليني، عندما كانت البلاد المتاخمة لها في آسيا مستعمرات مصرية، في أحسن الأحوال. بل ويصل الأمر بأكثرهم تطرفاً إلى الدعوة لإنهاء الصلات اللغوية بين المصريين والعرب بتحويل اللغة الدارجة المصرية إلى لغة مكتوبة.

كذلك، فقد كان العرب في آسيا يعتبرون مصر دولة منفصلة غير عربية، لدرجة أن المتطرفين من العروبيين لم يدرجوها ضمن بلادهم التي ستكون منها الدولة العربية الموحدة. وهناك مثال شديد الدلالة في تعبيره عن هذا الوضع. فعندما كان «عثمان كمال حداد»، سكرتير المفتي، يجري مفاوضاته في برلين في أغسطس ١٩٤٠ بشأن التحالف الألماني - العربي الشامل، يسجل «جروبيا»، المفاوض الألماني، ملحوظة على مقترحات «حداد» التي تتحدث عن «البلاد التي يعتبرها عربية» في جانب، ويتحدث عن مصر والسودان حديثاً منفصلاً<sup>(١٠)</sup>. كذلك، فإن مجلس الدفاع الأعلى الرسمي، ببغداد، يناقش الموقف السياسي والعسكري في «مصر والبلاد العربية»، حسب رواية «الصباغ»<sup>(١١)</sup>. وكانت البلاد العربية في آسيا من سوريا إلى عُمان تُعامل كإقليم واحد، بينما كانت مصر تعتبر بلداً مجاوراً، ومنفصلاً.

وعلى مدى قرن من الزمان، منذ انسحاب محمد علي من فلسطين ١٨٤١ وحتى قيام الجامعة العربية في ١٩٤٥، لم تكن مصر - حكومة ومعارضة - تهتم سوى بأمورها الخاصة، وكان اهتمامها بما وراء شرق السويس قليلاً للغاية. وكانت أطماعها في التوسع خارج حدودها موجهة نحو الجنوب.. إلى السودان. وقد تم فتح أجزاء كبيرة من هذا الإقليم المتراعى الأطراف في ١٨٢٠، واستمر على مراحل حتى أواخر ١٨٧٠، وامتد النفوذ المصري حتى منابع النيل في أوغندا. ولم تتخل مصر عن أطماعها في السودان، سواء بعد حصوله على الاستقلال في أعقاب ثورة المهدي (١٨٨١-١٨٩٥)، أو بعد غزو الانجليز له، أو إنشاء الحكم الثنائي الانجلو - مصري في النصف الأول من القرن العشرين. وكان شعار مصر الوطني البارز هو «وحدة وادي النيل»، وقد نُصب «فاروق» في ١٩٥١ «ملكاً لمصر والسودان». ولم يتغير هذا التوجه بصعود الضباط إلى الحكم بعد ذلك بثلاثة أرباع العام. ففي الكتاب السنوي الرسمي، الذي صدر بمناسبة مرور عام على الانقلاب، في يوليو ١٩٥٣، يتصدر الغلاف خريطة لوادي النيل بدون حدود بين مصر والسودان ومرسوم على كل من القاهرة وألخرطوم صورة لقلب، وتحت الخريطة تعليق يقول: «قلبان يتدفق بينهما شريان واحد»<sup>(١٢)</sup>. والبرنامج السياسي لـ «هيئة التحرير»، في يناير ١٩٥٣، يضع جلاء القوات البريطانية عن مصر

والسودان وبحق السودان في تقرير المصير، على رأس «الأهداف الوطنية». كما تشغل الصداقة مع الشعوب العربية ودعم الجامعة العربية عدة أقسام من الفصل الخاص بـ «الأهداف الخارجية»<sup>(١٣)</sup> وفي يوم إعلان الجمهورية، في يونيو ١٩٥٣، أقسم الجنود على الولاء للجيش «داخل وخارج حدود وادي النيل»<sup>(١٤)</sup> والفصلان الأولان من «فلسفة الثورة» يتحدثان أيضا باسم القومية المصرية، لا العربية. فقد تحدد الهدف من الحركة ببناء «مصر المتحررة القوية»<sup>(١٥)</sup> فالوطن هو مصر، والشعب هو الشعب المصري، والأمة هي الأمة المصرية. وقد كتب ناصر يصف مشاعره أثناء حرب فلسطين، يقول: «فقد كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها في مصر، كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرايض أمانا في خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه»<sup>(١٦)</sup> فعندما كان ناصر يدافع مخلصا عن العرب، لم يكن يعتبر أوطانهم وطننا له. وهو لم يذكر العرب في هذا الجزء من الـ «فلسفة» سوى مرة واحدة، في مجرى حديثه عن التاريخ المصري.. «لقد شاء لنا القدر أن نكون على مفترق الطرق من الدنيا. وكثيرا ما كنا معبرا للفرقة، ومطمعا للمغامرين.. وفي رأيي أنه لا يمكن إغفال تاريخ مصر الفرعوني، ثم تفاعل الروح اليوناني مع روحنا، ثم غزو الرومان والفتح الإسلامي، وموجات الهجرة العربية التي أعقبتها. وفي رأيي أيضا أنه يجب التوقف طويلا عند الظروف التي مرت علينا في العصور الوسطى، فإن تلك الظروف هي التي وصلت بنا إلى ما نحن عليه الآن»<sup>(١٧)</sup> هذا هو كل ما استطاع أن يقوله عن العرب.. «موجات من الهجرة في العصور الوسطى» تأتي في الوقت نفسه مع «غزاة» و«مغامرين» واليونانيين والرومان. كم تختلف هذه الكلمات في روحها عن المزاج القومي لكتاب «صلاح الدين الصباغ»! فالقنوة عند «الصباغ» هم زعماء من جميع أرجاء العالم العربي، أما النماذج التي ذكرها ناصر خلال مناسبتين في ١٩٥٤. كآباء روجيين لحركته، فكلهم من المصريين الذين لم يكن لهم أننى اهتمام بالقومية العربية. عمر مكرم.. أحمد عرابي.. مصطفى كامل.. محمد فريد، وسعد زغلول<sup>(١٨)</sup>

ومن المفيد أن نلقى بعض الضوء على الكتب التي عني «ناصر» بقراءتها. وقد أجرى «فوننسيه» حصرا بالكتب التي قرأها «ناصر» في مكتبة الكلية الحربية بالقاهرة عندما كان طالبا بها في ١٩٢٧، ثم عندما أصبح معلما بها في الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٦<sup>(١٩)</sup> وتضم القائمة ٩٧ كتابا، منها كتب مثل كتاب «ديل كارنيجي» «كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس». كما تكشف القائمة عن اهتمامات متعددة.. الفكر العسكري (٣٦ كتابا).. تاريخ الحروب في الشرق الأوسط من نابليون وحتى الحرب العالمية الأولى (١٤ كتابا).. سير العسكريين ورجال الدولة (١٦ كتابا).. موضوعات تتعلق بمصر والسودان (١٢ كتابا). ولا

تتضمن القائمة سوى مرجع واحد عن قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي في الحاضر، هو كتاب البروفيسور «الفرد بونيه» من الجامعة العبرية بالقدس بعنوان «التطور الاقتصادي للشرق الأوسط»<sup>(٢٠)</sup> ومن المؤكد أنه قرأ أيضا كتابا غير تلك التي استعارها من الكلية الحربية، وخاصة باللغة العربية. لكن هذه القائمة تبين بوضوح أن وعيه القومي كان مصرياً.

وتظهر نقطة التحول من القومية المصرية إلى القومية العربية، واضحة، في الفصل الثالث من «فلسفة الثورة». فناصر يقول بأن الحديث في الفصلين السابقين «كان عن الزمان، ومن هنا أشعر بأن المكان يطالب بحقه»<sup>(٢١)</sup> وقد أصبح واضحاً أمامه أن المصريين محاطون بنواثر ثلاث ينبغي أن يركزوا نشاطهم عليها.. الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، ثم الدائرة الإسلامية: «يمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها امتزج تاريخنا بتاريخها. يمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضاً أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا. سواء أردنا أو لم نرد؟ يمكن أن نتجاهل أن هناك عالماً إسلامياً تجمعنا وإياه روابط لاتقربها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ؟.. ومامن شك في أن الدائرة العربية هي من أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا.. وأنا أذكر فيما يتعلق بنفسى أن ملاحم الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيرى، وأنا طالب في المدرسة الثانوية. (فقد اعتدت أن) أخرج مع زملائى فى إضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر<sup>(٢٢)</sup> من كل سنة، احتجاجاً على وعد «بلفور» الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطناً قومياً فى فلسطين، اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين». فى البداية، لم يفهم ناصر سر حماسه «لهذه الأرض التى لم أرها»، لكن الأمور أخذت تتضح بالتدرج، «ولما بدأت أزمة فلسطين (١٩٤٨) كنت مقتنعا فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالاً فى أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس»<sup>(٢٣)</sup>

إنها كلمات لاشك فى صدقها. فنحن نرى أن محور كلامه فى الجزء الأول، حتى عندما كان يحارب فى فلسطين، هو مصر، ومصر فقط. أما الآن فهو يكتب عن العلاقات التاريخية، التى لاتنفصم مع العالم العربى. ولكن حتى فى هذه النقطة، فإن مصر هى المركز، والعالم العربى دائرة تدور فى فلكها. كذلك فإننا لانجد مصطلحات مثل «القومية العربية» و «الوحدة العربية» و «الأمة العربية».

وشبهه «ناصر» وضع مصر فى الدائرة العربية، وكذلك فى الدائرتين الأخريين، بالبطل الذى يبحث لنفسه عن دور. وهو يتذكر مسرحية بيرانديللو «ست شخصيات تبحث عن مؤلف» : «لست أدرى لماذا يخيّل إلىّ أن هذا الدور الذى أرهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة حولنا، قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا، يشير إلينا أن نتحرك... فإن أحداً غيرنا لا يستطيع القيام به».



وأبادر فاقول إن الدور ليس دور زعامة.

إنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بنا»<sup>(٢٤)</sup>

وربما يكون نموذج البطل هو مصر، أو الضباط الأحرار، أو المؤلف نفسه، وربما كتبت الكلمات منذ البداية وهي تحمل المعاني الثلاثة مجتمعة. أما عن الدور فهو واضح تماما، بالرغم من إنكار «ناصر» الاعتدالي لأن يكون هذا الدور هو الزعامة. فالسنوات التي تلت كتابة هذه الكلمات لاتدع مجالا للشك في أن على العالم العربي أن ينظر إلى مصر كبلد قائد، وأن ينظر إليه هو شخصا كريان وحيد للسفينة.

إن نظرية الدوائر الثلاث والتوجه العربي في الفصل الأخير من «فلسفة الثورة» والتحول المصري نحو القومية العربية، ترجع إلى عدد من المصادر. يذكر ناصر اثنين منها في كتابه. أحدهما هي الرغبة في «خلق رابطة قوية في المنطقة» والطموح إلى بناء بلد قوى بالمقاييس العالمية. ويحدد ثلاثة «مصادر بارزة من مصادر قوتنا»: العلاقات بين «مجموعة من الشعوب المتجاورة»؛ «أرضنا نفسها ومكانها على خريطة العالم، ذلك الموقع الاستراتيجي المهم»، ثم البترول.<sup>(٢٥)</sup> ومن الواضح أن البترول يوجد بعيدا عن مصر، وعوامل القوة الأخرى لا وزن لها في السياسة الدولية، وهي ليست سوى مكونات لهوية سياسية واسعة. وكان ناصر على علم بحقيقة طالما ألح إليها، هي أن قوة مصر والعالم العربي لاتمكن في قوتهم العسكرية أو الاقتصادية، وإنما فيما يمكن أن يسببوه من إزعاج للقوة العسكرية والاقتصادية لبلدان أوروبا الغربية البعيدة. وكانت هذه هي الورقة الرابحة في يده (إلى أن تغيرت أوضاع الاستراتيجية العالمية والجغرافية، بما فيها البترول، في الستينيات). وبفضل قدرته على اللعب، بهجرة، بهذه الورقة، فقد أمكن له تحقيق عدد من الانتصارات على ساحة السياسة الدولية، خلال النصف الثاني من الخمسينيات.

أما السبب الآخر لتوجهه العربي، فهو عداؤه الشديد للصهيونية وإسرائيل. فالقومية العربية وتيارات الوطنية المصرية التي تأثر بها «ناصر»، كانت تقف من الصهيونية موقف العداء. وقد أدى هذا العداء إلى التقارب بين القوميتين، المصرية والعربية، ومازال عاملا أساسيا مؤثرا في توحيد العرب في كل مكان. كذلك فقد أسهم الاستعمار البريطاني إسهاما كبيرا في تشجيع هذا العداء. فقد كان أول عمل مشترك الملوك العرب - باستثناء ملك مصر - هو دعوتهم، بمبادرة من بريطانيا، للجنة العربية العليا، في أكتوبر ١٩٢٦، لوقف الإضراب العام في فلسطين، لتمكين مفتي فلسطين من الخروج، بصورة مشرفة، من الطريق المسدود والمظلم الذي أدت إليه سياسته. وفي مؤتمر «سان جيمس» بلندن في ١٩٣٩، الذي كان يهدف إلى ضمان تأييد العرب - على حساب اليهود - في الصراع العالمي الوشيك الوقوع، وجهت الدعوة إلى

معقلين عن السعودية والعراق واليمن وشرق الأردن، كما دعت مصر هذه المرة. كما كانت بريطانيا هي التي بادرت بتأسيس الجامعة العربية في ١٩٤٥، بعد محادثات تمهيدية طويلة. وكانت بريطانيا تسعى من وراء ذلك إلى ضمان احتكارها للنفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة بعد العرب. كما كان هناك البعض من رجال الدولة الانجليز من يرى في هذا المفهوم الجديد (وحدّ تسد)، وفي الإطار الواسع لائتلاف الدول، شعاعا من الأمل في اندماج وتقدم الوطن القومي اليهودي. لكن العرب كانوا يرون في الجامعة العربية أداة موجهة ضد الصهيونية بالأساس. وكان التصدى للأمال اليهودية في فلسطين، دائما، عامل توحيد مهما بين كثير من الفروء العرب، ومنهم «ناصر».

وبرغم أهمية العداء للصهيونية، فهو ليس العامل الوحيد لتوحيد العرب. فالتطلع إلى تحقيق الوحدة، رغم بعده عن التحقق، له جذوره التاريخية والعاطفية في الحياة العربية. كذلك، فقد كان التطور السريع في وسائل الاتصال والاتجاه نحو التكتلات الكبيرة، الذي يسود عالم اليوم، بمثابة دفعة قوية لاتجاه الوحدة هذا. ولم يكن ممكنا لمصر أن تتجاهل تنامي الآمال الوحدوية في سوريا والعراق فيما بين ٤٠-١٩٥٥. واتساقا مع السياسة المصرية، التي لم تتغير منذ عهد الفراغة. فإن القاهرة ترى في أي تباعد أو تقارب بين الدول المجاورة لها أمرا يتعلق بالسيادة المصرية. والصراع بين القاهرة وبغداد صراع قديم. واثما ماكانت دمشق هي محوره. وخلال العقد التالي للحرب العالمية الثانية، كانت هناك إمكانية لتحقيق وحدة الهلال الخصيب، بزعماء نوري السعيد والعرش الهاشمي أصحاب التوجه الغربي الواضح، بدون مصر. لكن مصر استطاعت أن تحول الريح عن أشربة تلك المحاولة، وذلك بتزعمها للحركة العربية تحت شعار المعارضة الحيادية للارتباط بالمستعمرين. وقد فهم «ناصر» هذا جيدا.

وهناك سبب آخر لتحوله إلى العربية في أواخر ١٩٥٣. هو إدراكه لعدم امتلاك مجموعته لملاج سريع للمحنة التي يعيشها الشعب المصري. فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الحكم المصري هي من أعقد المشكلات التي يمكن أن تواجه أي حكم، في أي مكان من العالم. وبعد العام الأول من الحكم، أدرك الضباط بوضوح أنهم لم ولن يستطيعوا صنع المعجزات. ولكي يدعموا حكمهم، ويثبتوا أركانهم، فقد عملوا على تحويل اهتمام الشعب نحو قضايا السياسة الخارجية، وقد بات واضحا أن تحقيق انتصارات مؤثرة في هذا المجال أكثر سهولة من رفع مستوى معيشة الملايين من الفلاحين. لقد كانت مصر دائما الأقوى بين جاراتها، لكن مواردها وحدها لا تفي باحتياجات سكانها. وكانت حكومات مصر القوية، لاتخفي أطماعها في التوسع والسيطرة على البلاد المجاورة.

ويعد قليل من إدراكهم بعجزهم عن حل مشاكل مصر الداخلية، كان على الضباط الأحرار

أن يروضوا النفس بقبول خيبة أمل أخرى.. فقد تلاشى حلم وحدة وادي النيل، فبعد أن حصل السودان على استقلاله - بفضل مصر إلى حد كبير - أعلن أنه يرغب في الصداقة - لا الوحدة - مع القاهرة. إذ إن ذكرى سنوات الحكم المصري، خلال القرن الماضي، لم تمنع من ذاكرة السودان. وإن كان جريان النيل من الجنوب إلى الشمال يجعل من العلاقة الطبيعية بين البلدين أمراً يرغب فيه السودان بشدة، فإن تلك العلاقة أمر حيوي بالنسبة لمصر، خاصة عندما تعلق مستقبلها الاقتصادي على بناء السد العالي بأسوان. ويعد ما أصيب، حتى نجيب، بفشل كبير في الخرطوم في مارس ١٩٥٤، اختفت الوحدة مع السودان من جدول الأعمال، وتحول اهتمام القاهرة بصورة أكبر نحو جيرانها العرب في آسيا.

وهكذا، تشكل نظرية الدوائر الثلاث، مع التأكيد على للدائرة العربية، منعطفا واضحا في اتجاه «ناصر» ووعيه، وهي لم تتسلل إليه بلب، وإنما كانت محطة على طريق طويل. كيف تحولت مقولة الدوائر الثلاث إلى عقيدة «القومية العربية»؟.

في الفصل الختامي من «السفلة الثورة» لا يرد ذكر لـ «القومية العربية»، أو «الوحدة العربية»، أو «العروبة». والعرب خارج مصر نادرا ما يظهرون، في مقولة «الدوائر الثلاث»، كرموز حية. وصراعاتهم، وزعمائهم، وجماهيرهم تظل أشياحا باهتة لا أسماء لها. إنهم مازالوا على هامش الدائرة، وموضوعا للسياسة المصرية. ولشهور عديدة بعد صدور الكتاب، ظلت فكرة العروبة تتروّد بشكل عابر في تصريحات القادة المصريين، ومن الواضح أنها كانت كذلك في وعيهم أيضا. والعروبة، بهذا المدى الذي كانت تتكرر به في ١٩٥٤، اقتصر على تصريحات المسؤولين الموجهة إلى مستمعين خارج مصر. مثال ذلك، ماذاعه «ناصر» في ١٤ يوليو ١٩٥٤، بمناسبة الذكرى الأولى لبدء إرسال «صوت العرب». فهو يبدأ حديثه بـ «أيها الاخوة في العروبة المجيدة: باسم الله العلي القدير، وباسم العروبة الخالدة المجيدة، وباسم الأمة العربية الواحدة أبعث إليكم بتحية عربية من مصر»<sup>(٦٦)</sup> وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي يذكر فيها واحد من زعماء مصر الحديثة الوحدة العربية بالاسم. ولكن من المشكوك فيه تماما أن وعي «ناصر» العربي كان على الصورة التي حاول أن يؤمّن بها.

نادرة هي اللحظات الكاشفة للنفس الإنسانية، بل إن لحظة واحدة فقط منها قد تكشف عنها بوضوح مبهّر. ففي ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، قام أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة لاغتيال «ناصر» أثناء إلقاء خطابه. وعندما سمع «ناصر» الطلقات، انطرح على الأرض، وعندما أدرك أن الرصاصات إخطته، وقف على قدميه وأخذ يصيح: «أيها الرجال لقد مات

الخلفاء الأوائل جميعاً شهداء في سبيل الله. وأنا أيضاً على استعداد للاستشهاد ألف مرة في سبيل الله وفي سبيل مصر»<sup>(٢٧)</sup>\* إنها كلمات صابقة.. كلمات رجل شجاع؛ وماذا ورد على خاطره لحظة مواجهة الموت؟ خلفاء المسلمين الأوائل، والله، ثم مصر. فالإسلام ومصر يشكلان القيم الثقافية لهويته ومصدر إلهامه.

بيد أن التحول نحو العقيدة العربية استمر على مراحل. والدستور المصري الصادر في يونيو ١٩٥٦، يبدأ بـ «نحن، الشعب المصري» وينص في مادته الأولى على أن «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ونظامها جمهوري ديمقراطي، والشعب المصري جزء من الأمة العربية»<sup>(٢٨)</sup>، فبالرغم من التأكيد على انتماء مصر العربي، يظل الشعب المصري هو الأساس. ولم تستخدم تعبيرات «القومية العربية» أو «الوحدة العربية». كما أن هذين المصطلحين يختلفان تماماً في اثنين من الإصدارات شبه الرسمية التي صدرت في ١٩٥٦: «روح الدستور»<sup>(٢٩)</sup> و«الثورة المصرية في ثلاث سنوات»<sup>(٣٠)</sup>

لقد كان لفلسفة مصر ودعايتها العربية والإنجازات التي حققتها سياستها الخارجية مدى قوى في سوريا والبلاد العربية الأخرى. فتوقيع اتفاقية الجلاء في أواخر ١٩٥٤، وظهور «ناصر» كواحد من أبرز ثلاث شخصيات في أفريقيا وآسيا أثناء انعقاد مؤتمر بانلونج في ربيع ١٩٥٥.. جنباً إلى جنب مع شواين لاي ونهر، وصمود مصر أمام ضغوط الغرب من أجل ضمها إلى صفوفه في الحرب الباردة، وحياد مصر المعادي للاستعمار، وكسر احتكار السلاح والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في بناء السد العالي، وتأميم قناة السويس والانتصار السياسي (حيث طمست الهزيمة العسكرية بمهارة) على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعد هجومهم على سيناء والسويس في ١٩٥٦.. كل ذلك رفع من قدر مصر في عيون العرب. وكان من الطبيعي أن يقع ل هذا النجاح السياسي فعله في زعماء مصر أنفسهم. كذلك، فقد تبنت سوريا بعد الإطاحة بالشيشكلي، في فبراير ١٩٥٤، سياسة الحياد، كما صعد نجم «البعث» السوري العربي، وامتد نفوذه النظري خارج حدود سوريا.

وهكذا أصبح شعار القومية العربية في ١٩٥٧، وبصورة أكثر وضوحاً بعد الوحدة مع سوريا في ١٩٥٨، المبدأ الأساسي وتاج الفخر للأيديولوجية الرسمية، ومصدر كل شيء. ويعتبر خطاب «ناصر» في «يوم الجزائر» في أول نوفمبر ١٩٦٠<sup>(٣١)</sup>، تعبيراً نموذجياً عن عقيدة القومية العربية. فهو يستعرض القومية العربية من منظور فلسفة التاريخ : فهي موجودة منذ قرون. وكانت دائماً هدفاً لهجوم الاستعمار، الذي كان يتم دائماً وفقاً لـ «مخطط مرسوم».

\* رجعت إلى هذا الخطاب في مجموعة تصريحات وخطب الرئيس جمال عبد الناصر، لكنني لم أعرط على الفقرة المذكورة.

وكانت القومية العربية تنتصر دائما. «فى القرن الثالث عشر<sup>(٣٧)</sup> كانت هناك الحملات الاستعمارية الصليبية على سوريا، وعلى فلسطين، وعلى مصر، وعلى المغرب. اجتمع فى هذه المعركة ملوك أوروبا وكان هدفها إخضاع الأمة العربية.. فماذا كانت النتيجة؟

خرج هذا الشعب العربى الأعزل، وتسليح بالإيمان، وتسليح بالوحدة الوطنية، والوحدة العربية، فاستطاع أن يقضى على الحملات الاستعمارية الصليبية، واستطاع أن يأسر ملوك بريطانيا وملوك فرنسا واستطاع أن يخلص أرض العرب كلها من عنوان الاستعمار الصليبي... فى هذه الأيام توجه لويس التاسع إلى مصر بحملة صليبية ولكن لويس التاسع هزم فى مصر، وأسر فى مصر، وقضى على جيوشه فى مصر. وذهب إلى المغرب بعد أن دفع الغدية ليحرر. ذهب ليسيتر على المغرب العربى، فهزم هناك أيضا. وفى سوريا وفلسطين اتحدت جيوش أوروبا تحت اسم الحملات الصليبية للقضاء على القومية العربية، واحتلت هذه الجيوش فلسطين، واحتلت القدس وأقامت القلاع فى سوريا واعتقدت أنها بهذا قضت على القومية العربية، وأقامت للاستعمار مقرا دائما.. فماذا كانت النتيجة؟

«قامت الوحدة بين مصر وسوريا.. اتحدت الجيوش العربية، واتحدت الشعوب العربية.. بعد ثمانين سنة من احتلال القدس.. هل نسى الشعب العربى أرضه؟ لم ينس أبدا.. استطاع الشعب العربى أن يعيد فلسطين عربية لأنه آمن بربه وآمن بحقه فى الحرية والحياة.. لم تنته الحملات الصليبية أبدا.. واجهنا هنا فى مصر حملات الغزو الفرنسى فى أيام نابليون، وواجهت فلسطين أيضا حملات الغزو الفرنسى فى أيام نابليون، وواجهت سوريا أيضا حملات الغزو الفرنسى فى أيام نابليون، لكن الشعب العربى انتصر.. وهكذا تواصلت الغزوات الاستعمارية والانتصارات العربية. الغزو البريطانى لمصر فى ١٨٠١، ١٨٠٧، وغزو فرنسا للمغرب العربى فى ١٨٣٠، واحتلال بريطانيا لمصر فى ١٨٨٢، وبعد ذلك وعد بلفور، بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، ثم العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦. منذ الحملات الصليبية وحتى حرب الجزائر لم يتوقف الصراع بين الاستعمار وبين القومية العربية. ماذا كانت النتيجة؟ كانت القومية العربية تنتصر دائما بفضل الوحدة العربية. ما هو الدرس الذى نستقيده من كل هذا؟ إن القومية العربية مثلما خرجت منتصرة من معارك الماضى، ستواصل انتصاراتها فى المعارك التى تخوضها.. تنتصر فى الجزائر.. فى جنوب الجزيرة العربية وفى فلسطين».

إن السرد التاريخى فى هذا الخطاب يشرح الحقائق ويوضحها بطلاقة. لكن ذلك لا أهمية له. والأمر الجوهري فيه هو تلك الأهمية القصوى التى يضيفها على القومية العربية، وتعميق دلالتها بحيث تصبح مفتاحا لفهم الماضى فهما صحيحا، والعلاج لأى مشكلة فى الحاضر. إنها النقطة المحورية لكل شئ فى أى من خطب ناصر ورفاقه، فى ذلك الوقت. هى البداية والنهاية لكل فلسفة.. المعيار للتححر والعبودية.. وللتقدم والتخلف. وهى التى لم يرد لها أى ذكر

في كتابه في ١٩٥٤. لكنه في خطابه بدمشق في ١٩٦٠، يعلن «لم نكن نحن الذين اخترعنا القومية العربية.. لقد ورثناها عن آبائنا وأجدادنا»<sup>(٣٣)</sup> ويبدو أنها أصبحت، الآن، المحرك الأول لأعمال العرب، بما فيهم مصر، ولغات قائمة من السنين.

إن التركيز على الحملات الصليبية يستحق اهتماما خاصا. فالحرب بين العرب والصليبيين تستعاد ذكرى أمجادها العربية كزاد في صراعات اليوم. و«الصباغ» يذكرها في كتاباته. وليس «الصباغ» و«ناصر» أول من يحيى ذكر الحملات الصليبية أو ينظر إلى العلاقة بين العرب والغرب على ضوءها، ولا هما الاستثناء الوحيد. فهذه الحملات تحتل مكانة واضحة في الفكر السياسي العربي. ف «ما زالت ذكرى الصليبيين حية، والتطورات الحديثة تغذيها وتؤججها»<sup>(٣٤)</sup> والإذاعة المصرية تقدم التمثيليات التي تمجد تلك الحروب وتشدد بانتصارات الاربويين والمالين على الصليبيين. وكان صلاح الدين هو بطل أول فيلم سينما سكوب تنتجه مصر في ١٩٦٣، كما أن نسره هو الشعار الجديد للدولة.

وفي مناقشات مع «بورقية» حول إسرائيل، يعلن «عيد السلام عارف» في ١٩٦٥: «إن التاريخ يعيد نفسه، فقد كانت هذه الأرض المقدسة هدفا للغزاة الصليبيين في الماضي. لكن وحدة الأمة العربية أصبحت حقيقة أبدية، ومعركة «حطين» أكبر دليل على هذه الوحدة. فقد نجح وطن العربية والإسلام في توحيد الفرات والنيل وهزيمة الغزاة، وعادت فلسطين إلى أحضان الأمة العربية»<sup>(٣٥)</sup>.

إن تمثيل أعداء العرب في العصر الحديث بالصليبيين يحتل مكانة بارزة في تبرير عداة ال ب إسرائيل. فعندما يقال إن الرفض العنيد للاعتراف بإسرائيل أمر غير واقعي ولا طائل من وراءه، فإن أنصار الرفض يردون: لقد أقام الصليبيون هنا دولة دامت أكثر من قرن، و لما حان الوقت، وأتم العرب استعدادهم وشنوا هجومهم، انهزموا وزالوا من الوجود كأن لم يكونوا. ولا يقتصر استخدام هذا التماثل على الدعاية العربية الموجهة إلى العالم الخارجي ودها. فوظيفته الرئيسية هي إقناع العرب أنفسهم بفوائد سياسية عبثية وغير واقعية. إنها صدم للعرب كمبرر لكثير من مسالك زعمائهم التي تبدو أحيانا مثيرة للدهشة. واستغلال موضوع الصليبيين يضرب عصقورين بحجر واحد، فهو يطمئن المتطرفين بأن التعامل مع معطيات الواقع والإحجام عن الولوج بالمغامرات العدوانية لا يعني، على المدى البعيد، السلام مع إسرائيل، كما أنه لا يعني بالنسبة للمعتدلين الثابتين على عدايتهم، أن القيام بأعمال عنوانية واستنزائية ممكن في كل وقت.

والحقيقة أن التشبيه لا يصمد أمام التحليل. فمقارنة إسرائيل بالصليبيين يفشل الفروق الجوهرية بين هاتين الظاهرتين التاريخيتين، والتين لا تشتركان سوى في الموقع الجغرافي. ومع ذلك فاستدعاء التشابه مستمر ويحتل مكانا مهما في التفكير العربي، وهو بالنسبة للوعي

التاريخي للحركات السياسية ليس مجرد عامل من العوامل المؤثرة في الماضي، كما كان بالفعل، وإنما هو عامل حيّ ومستمر في تأثيره. وقد ناقش «أما أحد ها - عام» هذه النقطة في مقال له بعنوان «موسى». ومن يمكنه أنه يفهم قوة الإلهام الناتج عن إحياء تذكريات الماضي وأماجده، والاستعارات التاريخية، مثل صهيوني؟

لقد حققت فلسفة «ناصر» العربية أعظم إنجازاتها بإقامة الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨. ورغم انقضاها هذه الوحدة قبل مرور أربع سنوات على قيامها، فإن عظمة الحدث لا ينبغي إغفالها. بلدان يتحdan بارادتيهما الحرة، بمبادرة من البلد الأصغر؛ فالملايين رأوا في الجمهورية العربية المتحدة تجسيدا لحلم قديم، وبامتداد العالم العربي تجدد الأمل في أن تكون هذه الوحدة نواة للوحدة العربية الشاملة. لكن حملة الفكرة لم يكونوا على مستوى المناسبة، ولم تلغ الوحدة الخلافات الحقيقية. وبقدر ما كانت الدعوة إلى الوحدة سهلة، بقدر ما كان إنجازها صعبا. وفي سوريا، حيث حققت الفكرة أعظم إنجازاتها، لاقى فلسفة «ناصر» أكبر هزيمة لها. وربما بدأ الانفصال في خريف ١٩٦١. مجرد صدفة، لكن الحقيقة أنه لم يكن هناك مفر من وقوعه. إذ إن قيام الوحدة العربية في إطار نمط سياسي مركزي، مكون من دائرة ومركز وحيد - القاهرة - هو أمر مستحيل. وقد تأكدت هذه الحقيقة، مرة أخرى، بفشل الوحدة الفيدرالية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في ربيع ١٩٦٣. فالشرق الأوسط والعرب لا يمكن أن يتحقق وحدتهم إلا على أساس من اللامركزية، والإقرار بالتعددية.

وكما تغيرت الحقائق، تغيرت كذلك عقيدة ناصر : فالنظرية القومية العربية لـ «الثورة السياسية والثورة الاجتماعية» من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية»<sup>(٣٦)</sup> كما أعلنها في خطاب له في ١٩٦٠، تبدو وكأنها الصياغة النهائية لفلسفته. والحقيقة إنه كان دائم التأكيد على أن الأهداف لا تتغير. وبعد حل ج.ع.م، وفي خطابه في «يوم الوحدة» في ٢٢ فبراير ١٩٦٢، يطرح «ناصر» سؤالا: «لماذا نحتفل بيوم الوحدة؟... سمعت من يقول لتترك العرب في حالهم، ولنذهب نحن إلى حالنا». لكنه يرد: «علينا أن ندرك أن عروبتنا وعروبة مصر ليست مسألة ظروف متغيرة، وإنما عروبتنا حقيقة ثابتة. وأنا قلت لكم هذا الكلام في يوم الانفصال، وأكرهه أيضا مرة أخرى بعد مرور مايقرب من خمسة شهور على مؤامرة الانقلاب... ستبقى عروبة مصر... وستظل الوحدة العربية هدفا لنا»<sup>(٣٧)</sup> لقد ظل وعى مصر بانتماها للامة العربية الكبيرة، وإيمانها بالتضامن العربي الشامل، عنصرا ثابتا في وعى مصر القومي. لكن الإلغاء المفاجئ والمصطنع للشخصية الفردية لمصر لايدوم. وفيما بين ٥٨-١٩٦٦، كانت مصر مجرد اصطلاح جغرافي. أما الآن، فهي تعود مرة أخرى لتصبح عنصرا أوليا، له الأولوية على العربية، في تحديد الهوية الوطنية.

ويعد انفصال سوريا، بدأ الحديث عن القومية العربية يختفى تدريجيا. ومرة أخرى، بدأ

«ناصر» يتحدث عن مصر، وباسمها. وبالتحديد، مصر العربية التي تناضل من أجل الوحدة العربية. فهو لم يعد إلى آراء وتصريحات ١٩٥٢، لكن نبذة ١٩٥٨، لم تعد مسموعة في ١٩٦٤. ولنلق نظرة على خطابه في ٢٢ يوليو من أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، في الاحتفال بأعياد الثورة. يقول «ناصر» في خطاب ١٩٦٢: «الشعب السوري هو الذي حافظ على دعوة الوحدة العربية.. الجيش السوري كان دائما الجيش المقاتل ضد الاستعمار... ناس يقولوا ان انفصال سوريا عن مصر نكسة كبيرة.. أنا لا أشعر بأى نوع من الندم.. نحن قررنا أن نترك الأمر كله للشعب السوري، وأنا على ثقة أن الشعب السوري سوف ينتصر. والتجربة التي تمت في الوحدة كانت تجربة مفيدة.. ونحن لانندم أبدا.. إنا أشد إيمانا بقيمة القومية العربية والوحدة العربية». وعند الحديث عن الجيش، فهو يتحدث عن «الجيش المصرى» الذى هو «جزء من الشعب المصرى»، والذى كان طليعة الثورة في ١٩٥٢، والذى منع رجاله إسرائيل من عبور الحدود، ويضيف: «شعب الجمهورية العربية المتحدة يذكر لكم ويشكر لكم جهودكم ويشركم لقادكم عبد الحكيم عامر هذا الجهد الذى استطعنا أن نرى مشاهد اليوم الذى أطلقنا فيه صواريخ مصرية بأيد مصرية.. هذه الصواريخ إن دلت على شئ فإننا تدل على إرادة هذا الشعب للتغيير»<sup>(٣٨)</sup> وهو يؤكد مرة أخرى بعد ذلك بعام، أى في ١٩٦٣: «لم نكفر ولن نكفر بالقومية العربية، ولا بالوحدة العربية. وسنعمل دائما من أجل القومية. والوحدة العربية، وكل واحد فينا حيسلم العلم للثانى. والتعبير الحقيقى عن هذا الاعتراف هو اشتراك «الجيش المصرى» فى حرب اليمن. لأن «هذا الشعب المؤمن بالوحدة العربية إيمانا حقيقيا ثابتا مستعد للوحدة العربية فى أى مرحلة من مراحلها ابتداء من وحدة الهدف إلى الوحدة الدستورية الكاملة.. طيعا الناس اللى بيهيصوا ويقولوا إن الشعب المصرى ده مش عربى والشعب المصرى كانت عرويته مفقودة. أنا بافتكر فى سنة وأحنا فى ثانوى لما كان بيحصل حاجة فى دمشق.. أو بيروت كانت المدارس تطلع فى مظاهرات وتهتف بالوحدة العربية وبحياة العرب هى دى الوحدة العربية كما نفهمها أن نتضامن مع أخواتنا العرب فى بلد اذا حل بيه أى شئ». وهو فى هذه النقطة يلمح إلى ماكان قد بدأ يسرى، فى مصر، من تحفظات على القومية العربية، أو حتى رفضها. و«ناصر» يناق بنفسه عن مثل تلك الأفكار، لكنه يرى ضرورة التعرض لها، بل وأخذها فى الاعتبار. وفى نهاية خطابه، وبعد أن شن هجوما عنيفا على حزب البعث السوري، يؤكد على سبب مهم لوجود القومية العربية.. فهو يراها ضرورية لـ «تحرير فلسطين»، ويختتم خطابه قائلا: «توحيد العالم العربى هو الذى يحمى الأرض العربية وهو الذى يحمى القومية العربية»<sup>(٣٩)</sup>. وبعد ذلك بعام، وبعد أن القى الزعماء الأفارقة كلمات التحية الطويلة، ألقى «ناصر»، قرب منتصف الليل، خطابا قصيرا لم يتضمن أى ذكر لـ «القومية العربية».



كذلك، فهو لم يذكر «القومية العربية» على مدى خطابه الطويل الذى ألقاه فى الذكرى السادسة للوحدة فى ٢٢ فبراير ١٩٦٤، والذى أفرده بالكامل للشئون العربية، وينطبق نفس الشيء على الخطاب البرنامجى الطويل فى افتتاح مجلس الأمة فى ٢٦ مارس، وعلقا لدستور مارس ١٩٦٤ المؤقت الذى لم يتغير فيه اسم البلد (ج.ع.م)، فيشترط فى رئيس الجمهورية أن يكون من «أيوين مصريين». وفى أثناء مناقشة إنجازات النظام فى ١٩٦٤، كان «الإنسان المصرى» يذكر أحيانا - تماما - كما يذكر «الإنسان السوفيتى». وفى الميثاق الوطنى، الوثيقة البرنامجية الأساسية للنظام، فإن اصطلاح «القومية العربية» لا يرد، كما لو أن المفهوم لم يعد له وجود. لكن هذا لايعنى عدم ظهوره فى مناسبات أخرى.

لم يتوقف تدخل «ناصر» النشاط فى شئون العرب غير المصريين بوقوع الانفصال. وكان أكثر هذه التدخلات سفورا وكلفة هوالتدخل المصرى فى الحرب الأهلية باليمن، لكن سلسلة الانتصارات التى حققتها سياسة «ناصر»، وأثرت على نظريته حتى ١٩٥٨، انحصرت خلال الستينيات، وبدأ يلاقى الفشل تلو الفشل. فالسلاسل، لم تكن لتقوم له قائمة لولا وجود ٥٠ ألفا من الجنود المصريين. وعندما اضطرت مصر إلى سحب جميع قواتها من اليمن، بعد حرب الأيام الستة، وحتى قبل رحيل آخر جندى مصرى، سقط «السلاسل».. ذلك الذى كان ألعوية بيد مصر.

وإذا استخدمنا تشبيه «ناصر» فى كتابه، فيمكننا القول إن البطل الباحث عن نور، كان عليه أن يعود إلى وطنه مصر بعد أن تجول فى العالم العربى، لكنه عاد مختلفا عما كان. فقد خلق فى تجواله علاقات، وصنع اسما، واكتسب خبرة، واتسعت آفاقه، وتنامت آماله البعيدة، وأصبح أكثر واقعية، وكذلك، أكثر طموحا. وهنا، من وجهة النظر المنطقية المجردة، يكمن التناقض، والذى يشكل مازقا ثابتا لتحركات «ناصر» السياسية. فأراؤه ليست - ولم تكن أبدا - نمطا ايديولوجيا خالصا لمفكر يضع نظرياته وهو جالس داخل مكتبة، أو من خلال النقاش مع مجموعة من الكتب؛ فهى معالم على طريق من الصراعات السياسية.

فى أواخر ١٩٦١، جرى حل الاتحاد القومى ليحل محله الاتحاد الاشتراكى، كقاعدة تنظيمية للحكم. فقد كانت أول نتيجة يتوصل إليها «ناصر» من حل ج.ع.م، هى ضرورة التحول من التأكيد على القومية العربية إلى تبنى الاشتراكية. وهو فى محادثاته مع القادة السوريين فى ١٩٦٣، بشأن الوحدة، يقول «لقد اكتشفت أشياء جديدة. فى الماضى كنا نعتقد أن إنجاز الاشتراكية أصعب من تحقيق الوحدة، لكننا الآن نؤمن أن تحقيق الوحدة أصعب من تحقيق أى من أهداف الأمة العربية.. كنت أسلم بأن تحرير بلد عربى واحد من الطبقى أن يقوده إلى الارتباط الأوثق مع البلاد المتحررة وإلى الوحدة معها، لكننى أؤمن الآن بأن التحرير لايعنى الوحدة. التحرر يجب أن يسبق الوحدة».<sup>(١٠)</sup>

على مدى الشهور القليلة التي أعقبت الانفصال، استحوذت على «ناصر» حالة من النقد الذاتي. وهو يعترف بأن الكثير من عناصر الطبقة الوسطى، بل والعناصر الإقطاعية، تمكنت من التسلل إلى الاتحاد القومي، وحولته إلى أداة الرجعية. ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، سيصبح التركيز على سيطرة الشعب العامل.. وهم الفلاحون، والأجراء، والعمال، وموظفو الحكومة، وأصحاب المهن الحرة.. جنبا إلى جنب مع «الرأسمالية الوطنية»، واستبعاد «الرأسمالية المستغلة».

وهذا الأسلوب من النقد الذاتي يعد حيلة بارعة. فهو كفيل بإسكات المعارضة، من ناحية، والتأكيد، من ناحية أخرى، على أن من فشل بالأمس يمكنه الاستمرار في السلطة غدا. دون أن يلام على فشله فهو يتطهر من آثامه، ويفتح لنفسه رصيدا جديدا من الثقة للمستقبل. والاعتراف بالخطأ ليس عملا ممتعا بالتأكيد. لكن النقد لا يكون خطيرا إلى هذا الحد إذا لم يأت من معارض، فما بالك إذا كان المتهم هو نفسه - كما هو حادث - القاضي.

وفوق ذلك، كما يشير «م. كير»<sup>(١١)</sup> فإن النقد الذي يمارسه «ناصر» هو من قبيل إلقاء المسؤولية على معارضيه أو أنصاره، كأنه يقول: «اعترف بأنني كنت أحقق للغاية عندما وثقت بكم». وقد تكرر المشهد نفسه، في يونيو ١٩٦٧. عندما جعل من المشير «عامر» وقادة القوات المسلحة كبش الفداء للهزيمة في حرب الأيام الستة.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه إغفال ما قدمه «ناصر» من نقد ذاتي ضربا من السذاجة، فإنه لا ينبغي تفسير سلوك ناصر، بعد سقوط الوحدة مع سوريا، على ضوء هذا الجانب وحده. فمن الواضح أنه استطاع أن يتعلم من فشله، وأن يتخذ مواقف جديدة وشجاعة. فقد تعلم «ناصر»، في ١٩٦١، من نتائج سياسته في العالم العربي، وفي سوريا، وفي مصر نفسها، أن الاشتراكية يمكن أن تقوده وتقود بلاده إلى التقدم.

عند صعود الضباط الأحرار إلى الحكم، لم تكن نظريتهم تحوى أية إشارة إلى الاشتراكية. كان بينهم اشتراكيون، لكن جميع اليساريين بين صفوفهم جرى استبعادهم فيما بين ١٩٥٤-١٩٥٤. كما أن تصريحات قادة المجموعة لم تتضمن أية إشارة إلى الاشتراكية، لا لأنها لم تكن قد اكتشفت، ولكن لأنهم كانوا يعارضونها. فقد كانوا يرفضون أى نوع من أنواع الاشتراكية والشيوعية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وفي حديثه مع أحد المراسلين الغربيين في سبتمبر ١٩٥٤، يقول في معرض هجومه على إسرائيل «الصهيونيون يخدمون الشيوعيين في محاولاتهم إحداث القلاقل واعتراض تحسين العلاقات بين الغرب والدول العربية»<sup>(١٢)</sup>، والاشتراكية، لاتظهر في «فلسفة الثورة»، ولا في دستور ١٩٥٦.

وعلى الرغم من أنهم ليسوا اشتراكيين، فقد كان الضباط الأحرار، منذ عام ١٩٥٢ وماتلاه، يسعون إلى إحداث تحولات اجتماعية، ولم يتوقف عملهم على مجرد تغيير نظام الحكم. وكان

الإصلاح الزراعي واحدا من أوائل تلك الأعمال. ويقول «ناصر» في «فلسفة الثورة»، «إننا نعيش في ثورتين وليس في ثورة واحدة. ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية قرضت عليه، أو من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقات، ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد.

«لقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعيشها معا. وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين، أما نحن فإن التجربة الهائلة التي أمتحن بها شعبنا هي أن تعيش الثورتان معا في وقت واحد.

«وهذه التجربة الهائلة مبعثها أن لكل من الثورتين ظروفها مختلفة تتنافر تتأفر عجيبا، وتتصادم تصادما مروعاً. وأن الثورة السياسية يتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وتربطها وتساندها ونكرانها لذاتها في سبيل الوطن كله.

«الثورة الاجتماعية، من أول مظاهرها، تزلزل القيم وتخلخل العقائد، وتتصارع المواطنين مع أنفسهم..

«وبين شقى الرعى هذين، قدر لنا أن نعيش اليوم في ثورتين»<sup>(١٣)</sup>

إن ما يميز هذه العبارات ليس صفاء الفكر ووضوح العبارة بقدر ماتعكسه من تطلع صادق إلى تغيير المجتمع، وخوف البرجوازي الصغير من الصراع الطبقي. ففي نفس الفصل، يشير «ناصر» إلى أن هذا الموقف «يتطلب أن تقوم قوة يقرب مابين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملا سريعا حاسما، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش»<sup>(١٤)</sup>

وهكذا.. انقلاب بدلا من ثورة.. وديكتاتورية عسكرية لمنع حرب طبقية.. وإصلاحات اجتماعية بدلا من الاشتراكية.

إن مقدرة «ناصر» تكمن في استعداده للتعلم والتوصل إلى نتائج جديدة. وهو لم يغير من أهدافه، ولكنه يعد للتقدم نحوها بوسائل مختلفة ومتنوعة. وهو ليس بمنظر، ولا انتهازى. وهو يوضح طريقته على النحو التالي: «هكذا وصلنا إلى عقائدا كنتيجة طبيعية لتجارينا، ولم ننهمك في النظريات بحثا عن حياتنا، وإنما انهمكنا في الحياة ذاتها بحثا عن النظريات. ولقد كانت هذه الحرية الطليقة في العمل مواجهة للطبيعة هي خير ما استطعنا عن طريقه أن نصل إلى وضع القوانين لهذا العمل. وهكذا بدأنا تطبيق العقيدة من وحى الطبيعة ووحى التاريخ. لقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التي مرت بنا. ولم نترك أى عقائد.. توجه أحداثنا وتصنع تاريخنا»<sup>(١٥)</sup>

وهكذا، فإن «ناصر» يتحول نحو العقيدة الاشتراكية خطوة خطوة. وفي حدود علمنا، فإن المرة الأولى التي استخدم فيها كلمة الاشتراكية، كانت في إبريل ١٩٥٥، عندما أعلن أن «أحد أهداف الثورة هو إقامة مجتمع اشتراكي خال من الامتيازات الطبقية»<sup>(٤٧)</sup> لكنه كان مجرد تعبير عابر. وقد مر على ذلك أكثر من عامين ونصف العام قبل أن تتجسد الاشتراكية في أحاديثه. فهو لا يذكر شعاره الاشتراكي إلا في ديسمبر ١٩٥٧، في خطابه أمام المؤتمر التعاوني. وهو يحدد أحد أهداف الثورة بإقامة «مجتمع اشتراكي، ديمقراطي، تعاوني».

«متحرر من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي»<sup>(٤٨)</sup> وهو ما يعني القضاء تدريجيا على الفروق الكبيرة في الملكية والدخل، عن طريق - في الأساس - زيادة الانتاج والتعايش السلمي بين رأس المال والعمل، والتوفيق بين قطاع الدولة التعاوني والقطاع الخاص في المجال الاقتصادي. ويكرر تأكيديه على مبدأ «تكافؤ الفرص». وهو لا يتجاهل وجود الطبقات، لكنه استمر في رفضه الثابت لفكرة الصراع الطبقي. وهو يعلن في ١٩٦٠، عن وجود السلام والتعاون بين الطبقات «لقد حققناه لأول مرة في التاريخ»<sup>(٤٩)</sup> لكنه يقر، بعد ذلك بعامين، بأن ماسبق كان «مجرد كلام»<sup>(٥٠)</sup> بل إنه عند شرحه لقرارات التأميم، في يوليو ١٩٦٦، يرى أن التطورات أدت، في التطبيق حتى ذلك الوقت، إلى تسيد العناصر الرجوازية، وزيادة قوتها وترانها على حساب العمال.

والاشتراكية العربية في ١٩٦٦. «اشتراكية علمية»، وهي، على نقيض ماسبقها من مقولات، تميل بوضوح لإعطاء الأولوية لاقتصاد الدولة على الاقتصاد الخاص، وتدعيم إشراف الدولة، وتدخلها في جميع القطاعات، والحد من الدخل الكبيرة عن طريق الضرائب وفرض القيود. وتؤكد الاشتراكية العربية، في الوقت نفسه، على عدم إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بأي شكل من الأشكال، وأن رأس المال الخاص «الوطني» يتمتع - على عكس الرأسمالية المستغلة - بحماية الدولة، وبحرية الحركة في مجالات كثيرة.

وسوف نتعرض للاشتراكية العربية في التطبيق عند الحديث عن الضباط كرويساء للدول، أما الآن فسنتناولها من جانبيها الايديولوجي.

إن الإجابة التي يرددها «ناصر» كثيرا حول سبب تحوله من التأكيد على الاشتراكية العربية إلى تبني الاشتراكية العلمية، تبدو مقبولة. فجميع الإجراءات التي اتخذت في الخمسينيات - بما فيها الإصلاح الزراعي المحدود، وتأميم قناة السويس، ومصادرة الممتلكات الأجنبية - لم تؤد إلى رفع مستوى معيشة الجماهير بصورة حقيقية، بينما ازدادت الطبقة الوسطى قوة وزادت ملكيتها ودخلها. وقد اتسعت لذلك، الفجوة الاجتماعية، ولم تقل. كما لم تقم الطبقة الوسطى نفسها بمبادرات ملحوظة لدعم المشروعات الأساسية، وأوجدت السبل لاستثمار أموالها وتحقيق الأرباح عن طريق المضاربة، ومن خلال أنشطة غير إنتاجية. لذلك،

لم تكن هناك أية إمكانية لتطوير البلاد بالمعدل المطلوب وفي الاتجاه الصحيح، في ظل مبادرات رأس المال الخاص.

ويحمل الباب السادس من «الميثاق» (١٩٦٢) عنوانا واضح الدلالة: «حتمية الحل الاشتراكي». وفيه نقراً: «إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وصولاً ثورياً إلى التقدم، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

إن التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار. فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها.. إن عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهداً.. إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم. إن أي منهاج آخر لايسطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود.. إن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لمغوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة. كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من العدل لايمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت»<sup>(٥٠)</sup>

إن هذه العبارات تبين إلى أي حد كان التحول نحو الاشتراكية ناتجاً، بالأساس، عن الإقرار بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر. وتأتي المؤثرات الخارجية على هذا التحول نحو الاشتراكية، في المقام الثاني، فتوجهات مصر الخارجية انتقلت من العداء للاستعمار، مع الرغبة في الإبقاء على روابطها مع الغرب، إلى الحياد الإيجابي بعد مؤتمر «بانندونج» ومنها إلى الارتباط الوثيق بالدول الشيوعية. وأصبح الاتحاد السوفيتي المصدر الرئيسي للدعم العسكري والتأييد السياسي لمصر «ناصر» في سياستها الدولية والعربية، وخاصة في عدائها الاستفزازي لإسرائيل.

ويقال في بعض الأحيان إن يوغوسلافيا «تتو» كان لها تأثير خاص على اشتراكية «ناصر». ويرى أصحاب هذا الرأي أن التقارب اليوغوسلافي - المصري في السياسة الخارجية انعكس على رؤيتهما المتقاربة للاشتراكية. والحقيقة أن كلا البلدين أعلنوا عدم وقفهما إلى جانب أي من التكتلات السياسية والاقتصادية الدولية، وسارا على هذا المنهج، الأمر الذي خلق بينهما نوعاً من الصداقة الخاصة على الساحة الدولية. ولكن ليس هناك مايشير إلى تأثير يوغوسلافي خاص، سواء من حيث النظرية أو التطبيق، على الاشتراكية العربية. فالتفسير الذاتي للمشروعات التي يمتلكها العمال - أبرز تطبيقات الماركسية اليوغوسلافية - لاوجود له في مصر. كما أن الاتجاه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية، لايلقى

تشجيعاً من أي نوع. فالاشتراكية العربية، شأن نظام الحكم في مصر، تقوم على المركزية بالأساس. ومن يبحث في السمات المميزة للاشتراكية العربية، الناشئة عن التأثير بالأيديولوجيات وشعارات من الفكر الاشتراكي العالمي، يمكنه أن يلحظ تشابهاً في تفريق الاشتراكية العربية بين الرأسمالية «الوطنية» والرأسمالية «المستغلة»، وبين الاشتراكية القومية الألمانية في تمييزها بين رأس المال «الخلاق» ورأس المال «التراكمي». كما يمكن أن نجد تأثيراً بالتمييز بين البرجوازية الكبريادورية، والبرجوازية الوطنية، في الفكر الشيوعي.

لقد كان «ناصر» مدفوعاً نحو الاشتراكية بتأثير المناخ النامي لأراء المثقفين والعمال المصريين. فبالرغم من أنه لايسمح بحرية الرأي والتعبير، إلا أن أذانه تلتقط همهمات الشعب. ومن الواضح أن الوعي والتوتر الطبقي ينمو ويتعمق، وأن الأفكار الاشتراكية تتبلور. ومن يراقب رد فعل المستمعين إلى خطبه - وهو ما يهتم به أحد بقدر اهتمام «ناصر» - سوف يلحظ أنه يلقي ترحيباً حماسياً عندما يهاجم الإقطاعيين والرأسماليين، ويتحدث عن حقوق وطموحات الطبقات الكادحة. وسواء أراد أم لم يرد، فهو مضطر لتلبية بعض المطالب الاشتراكية للشعب، والوسيلة الأفضل لذلك هي أن يأتي ذلك من جانبه، بمبادرة منه، وبقيادته. ويخطئ من يدعي أن نمو الوعي الطبقي في مصر يعود الفضل فيه إلى تعاليمه. فهو لا يحض على الصراع الطبقي؛ وإنما يسعى إلى توجيه الطاقة إلى مسارات يعتبرها بناءة، وإلى كبجها. وهو غير مهتم بالإبقاء على الوضع الراهن. ولا بتقوية عناصر الرأسمالية.

وهكذا، فإن الاشتراكية العربية لا تتمتع بثبات أو رسوخ اشتراكية «كاسترو» في كوبا، على سبيل المثال. فبينما يعترف «ناصر» بضرورة الاشتراكية والتأميم، فهو يدافع دائماً عن حرمة الممتلكات الخاصة وملكية أدوات الإنتاج في قطاعات مهمة من الاقتصاد. وينص «الميثاق» صراحة على أن «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج، ولا تلغي الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي».<sup>(٥١)</sup> ويأتي دور رأس المال الخاص، في نظرية الاشتراكية العربية، في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. لكن مكانته وتأثيره في الاشتراكية العربية، كنظام أساسي، لا زال كبيراً للغاية في التطبيق العملي.

وينطبق نفس الشيء على الدين. فمن أبرز التناقضات بين الاشتراكية العربية والماركسية، هو تأكيد الاشتراكية العربية على مبادئ الإسلام والإيمان بالله. وقد حاول ناصر، قدر طاقته، أن ينفي الرابطة التاريخية - السياسية بين الإسلام والرجعية، سواء في نقاشاته أو إجراءاته التشريعية. فهو حريص على ضمان موافقة رجال الفقه الإسلامي الرسميين على آرائه وبرامجه. وكل لقاء كبير يخطب فيه الرئيس يبدأ بتلاوة آيات من القرآن. وإيمان «ناصر» بالإسلام غير مقصور على أداء الشعائر؛ إنه إيمان عميق في القلب. ومزلاؤه، كذلك، مؤمنون مخلصون لدينهم.

والركيزة الأساسية في التفكير الاشتراكي عند «ناصر» ومجموعته، هي الاقتناع بأن التصنيع هو الوسيلة الوحيدة لتحرير مصر من التخلف والفقر. وفي حديث له في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤، يقول: «أيام محمد علي (كانت مساحة الأرض الزراعية) ٤ ملايين فدان، وكنا حوالي ٥ أو ٦ ملايين. وفي سنة ٥٢ كانوا ستة ملايين فدان وكنا ٢٢ مليوناً النهاردة سنة ٦٤ ستة ملايين فدان كما هي وأحنا وصلنا ٣٠ مليوناً وكل سنة حنزيد ٧٠٠ ألف وليس لنا الكفاية. طبعاً علشان كدة السد العالي كان بالنسبة لينا مسألة حياة أو موت.. حيدنا مليون فدان. حنزودهم لكي يكونوا مليوناً ونصف الفدان، ونتحول من رى الحياض إلى رى دائم، ايه اللي ممكن يحصل بعد كدة؟ هل هذه الثروة المحدودة تكفيها قدام نمو السكان؟ إطلاقاً. يبقى ليس أمامنا سبيل، إلا أن احنا نتحول إلى دولة صناعية بأسرع وقت ممكن».<sup>(٥٢)</sup> ف «الصناعة هي عصب التقدم»، كما عبر عنها أحد القادة على صفحات «الجمهورية».<sup>(٥٣)</sup>

وقد كانوا على قناعة، في البداية، بإمكان تقدم التصنيع عن طريق الإسراع بمعدلات النمو الرأسمالي. ومن الواضح أن ذلك كان قاسماً مشتركاً في تفكيرهم جميعاً.. من «نجيب» المحافظ.. إلى «جمال سالم» الاشتراكي.. إلى «ناصر» الوطني. وكان تعديل قانون الشركات في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، من أوائل الإجراءات التي اتخذتها حكومة الضباط. وبمقتضى هذا القانون أصبحت نسبة مساهمة المصريين في أسهم الشركات ٤٩٪ فقط، بعد أن كانت ٥١٪ من القانون السابق.<sup>(٥٤)</sup> وهذا التعديل، الذي يسمح لرأس المال الأجنبي بامتلاك أغلبية الأسهم في الشركات المصرية، كان معداً قبل ذلك بمدة طويلة، ولم يكن الضباط ليتعجلوا في إصداره لو لم يكونوا موافقين على الفرض منه، وهو جذب رأس المال الأجنبي. كما صدر قانون الإصلاح الزراعي بعد ذلك بأسبوعين. وكان الهدف منه كذلك، دفع عجلة التصنيع. فالتفسير الرسمي للقانون يشير إلى أن «من أهم الأهداف الرئيسية للمشروع» توجيه الاستثمارات الجديدة نحو إصلاح الأراضي والمشروعات التجارية والصناعية.<sup>(٥٥)</sup> كان النظام الجديد يريد إجبار أثرياء مصر على التوقف عن المضاربة المربحة في الأراضي، ذات العوائد الضخمة، والتي تعوق عملية تنمية الاقتصاد المصري، ودفعهم إلى استثمار أموالهم في مجالات التنمية الصناعية. أما المحرك الآخر وراء الاندفاع نحو التصنيع، فكان الرغبة في دعم القوة العسكرية للبلاد، وهو عامل حساس للغاية، خصوصاً بالنسبة لنظام يقوده الضباط.

لكن تلك المبادرة بدفع التصنيع لم تلق الصدى أو الاهتمام المرجو من جانب الرأسماليين المصريين، أو ربما لم يكونوا قادرين عليها. وهكذا، تحول جزء من الرأسمال الذي لم يستطع المضاربة في الأراضي الزراعية إلى المضاربة في أراضي المدن. وتسلسل الجزء الآخر إلى خارج البلاد. وعلى مدى السنوات الخمس التي تلت الانقلاب (٥٣-١٩٥٧) ارتفع إجمالي الاستثمارات المصرية إلى ٥١٥ مليون جنيه، لم يستثمر منها في الصناعة سوى حوالي ٤٣

مليوناً، واستنفذ التشييد والبناء خمسة أضعاف هذا الرقم.. حوالى ٢٤٥ مليوناً، أى مايقارب نصف إجمالى الاستثمارات. وكان ٦٠٪ من إجمالى هذه الإنشاءات فى ١٩٥٧، من نصيب القاهرة وحدها.<sup>(٦)</sup> وفى حديث مع أحد ضيوفه، فى ١٩٥٦، قال «ناصر» : «ليس عندنا رأسماليون.. عندنا مضاربون فقط، باستثناء رجل واحد.. هو أحمد عبيد».

ومصر، فى كل هذه الأمور، ليست استثناء بين البلدان المختلفة. لكن المشكلات التى تؤثر على هذه البلاد تبدو هناك أكثر حدة. فندرة الموارد الطبيعية، والزيادة المطردة فى عدد السكان، و«ثورة الآمال المرتقبة» عند الجماهير، والطموح الشديد للزعماء.. كل ذلك يجعل من التنمية ضرورة عاجلة. ويبدو أن ساعة التاريخ تدور فى مصر بأسرع من دورانها فى معظم بلاد الشرق الأوسط وأفريقيا، والسباق ضد الزمن فى حاجة إلى سرعة أكبر. وليست هناك قوة من خارج النظام توجه التنمية أو تخطط لها. فقد كانت خيبة الأمل فى المبادرة الفردية سبباً فى إقناع قادة البلاد بالآ ترك السيطرة على رأس المال بيد الرأسماليين. وسواء أطلق على هذا اشتراكية أو اشتراكية دولة، فإن التأكيد على ضرورة التصنيع قائم فى الحالتين. وفى هذه النقطة، فإن «ناصر» يتحرك بروح العصر. فمعظم المدارس المعاصرة، اشتراكية كانت أم رأسمالية، تتفق على أن الفارق الأساسى بين البلاد المتقدمة والمتخلفة يكمن فى درجة تصنيع كل منهما، وأنه لايمكن للشعوب المتخلفة أن تنهض إلا عن طريق التصنيع. فالتصنيع هو نقطة الانطلاق نحو اقتصاد متقدم يعتمد على الذات، يسهم فى تضيق الفجوة بين الأمم المتخلفة والأمم المتقدمة.

والاشتراكية العربية تنشذ قيام الدولة بعملية التصنيع، والتخطيط، وتحقيق العدل الاجتماعى مع الحفاظ على حرمة المال الخاص، وتعتبر الملكية الخاصة جزءاً مهماً فى ملكية وسائل الإنتاج، خاصة فى الزراعة. وهى تهدف إلى التوفيق بين الطبقات دون إلغاء النظام الطبقي، ويتمثل التعبير الايديولوجى عن هذا التناقض فى رفض الماركسية. وهذا الرفض الدفاعى للماركسية يعكس مخاوف البرجوازى الصغير، ابن الموظف البسيط، وحفيد الفلاح، من شيخ البروليتاريا.. خوف طالب الثانوى، الذى يعتبر نفسه مثقفاً، من أن يُجبر على العمل والعيش مثل عامل جاهل.. وزهو استاذ الجامعة أو الضابط الذى يؤكد على الفارق بينه وبين الجماهير التى تعمل بيديها، أو بينه وبين من يعملون تحت إمرته ممن هم أقل منه شأنًا. وهو عندما يفكر فى الاشتراكية، فهى اشتراكية تعمل شيئاً «لـ» العمال، ولكن ليس «بـ» العمال.. اشتراكية تعتقدهم دون أن تسمح لهم بتحرير أنفسهم. وقد قاده إلى الدعاء للاستعمار وتبني الاشتراكية، عداء البرجوازى الصغيرة للرأسمالية الكريهة والبروليتاريا، وماتمثلة فى مصر فى شكل الحاكم البريطانى، ورجال البنوك الفرنسيين، وتاجر الجملة اليهودى.

إن ناصر «براجماتى»، فهو عندما يواجه تحدياً يكون على استعداد لتبني مواقف جديدة.



وكما ازداد اندراكا بأن تحقيق الاشتراكية بدون الاشتراكيين لا يمكن أن يتحقق في ظل المصاعب التي تواجهها مصر، ربما جعله ذلك أكثر استعدادا للقيام بنقطة جديدة إلى الامام، ومطالبة الشعب بالمزيد من التفهم للأفكار الماركسية والعمل على هديها، أو الإقدام على خطوات اشتراكية ظل يتحاشاها لزم، مثل تطبيق الإصلاح الزراعي على نطاق أوسع، وإقامة مزارع تعاونية حكومية على غرار الكولخوز أو السوفيخوز. وهذه مازالت قضايا معلقة ومجرد احتمالات، وطموحه الرئيسي هو تحقيق العظمة السياسية القومية، واستقلال مصر، وهيمنتها على مجال نفوذها.. بينما تحتل الأهداف الاجتماعية مكانة ثانوية، فالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية مسخرة لخدمة أهداف سياسية، لذلك كان من السهل تغييرها حسب الحاجة أو على ضوء التجربة.

وهناك عنصر جوهرى آخر فى نظرة «ناصر»، ألا وهو كراهيته العاطفية للاستعمار والغرب.. بريطانيا العظمى فى البداية، ثم الولايات المتحدة بعد ذلك. فمازالت جبهته تحمل آثار رصاصة ضابط البوليس البريطانى، عندما كان مشتركا فى مظاهرة طلابية وهو فى الثامنة عشرة من عمره. وقد شفى الجرح منذ أمدٍ فالانجليز رحلوا عن مصر، وانهارت مكانتهم فى العالم.. لكن الأثر مازال محفورا على جبين «ناصر». خليط من دوافع شديدة العقلانية، وحقد عميق غير متعلل يضيفان إلى مقتله للغرب شكاً ومرارة.

وينطبق نفس الشيء على كراهيته لإسرائيل، فتصريحات «ناصر» على مدى سنوات مضت، تؤكد بوضوح على أن عداؤه لإسرائيل ليس منشأه خلاف حول قضية بعينها، ولكن مسألة مهمة مثل قضية اللاجئين، وإنما يعود إلى مجرد وجود الطائفة اليهودية ككيان مستقل فى فلسطين، وهو لا يأنف من ربط عدائه لإسرائيل بالدعاية الصغيرة المعادية للسامية، وهو لا يكتفيه الهجوم القاسى الذى تتعرض له «اليهودية العالمية» التى تقف وراء الصهيونية. فمئذ ١٩٥٤، وهناك تزايد مطرد لنشر الأدبيات المعادية للسامية، يفوق التحريض العنصرى الذى مارسه الفرنسيون من المعادين للسامية أثناء قضية دريفوس، والنازيون الألمان فى عهد «هتلر». وليس جامعو القمامة هم الذين يشاركون فى هذا العمل الخسيس. فالرئيس نفسه يتغنى بمدح أكثر الأشياء مقًا وعداء للسامية.. أى «بروتوكولات حكماء صهيون». ففى لقاء له مع الصحفى الهندى «ر. ك. كارنجيا» فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨، يقول: «لا أدري ما إذا كنتم قد طالعتم كتابا عنوانه «مقررات حكماء صهيون» أم لا، ولكنى أرى انه من الأهمية بمكان، وسأقدم لكم نسخة منه بالانجليزية، وسيثبت لكم جليا كما هو مذكور فيه أن مصير القارة الأوروبية فى يد ثلاثمائة صهيونى يعرف كل منهم جميع الآخرين، وأنهم يختارون حلفاءهم من اتباعهم وحواريهم». وهذا المقطع الشائن لم يرد فى كتاب «كارنجيا» الذى صدر بالانجليزية، وإنما يظهر فى طبعة بومباي. ووارد بالإصدار الرسمى المصرى «خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر خلال عام ١٩٥٨» (٥٧).

وفى ١٩٦٣، تظهر فى سياسة «ناصر» وخطبه رؤية جديدة، أكثر واقعية وتحفظا، لمشكلة إسرائيل. فهو يعارض علنا، فى مؤتمرات القمة العربية (٦٤-١٩٦٥)، الحرب الغورية ضد إسرائيل رداً على قيامها بمشروعها القومى للرى، ويرفض بشدة النشاطات السورية غير المسئولة. وقد أمدحه رجال الإعلام من المتعاطفين معه فى الصحافة العالمية المستنيرة، وهاجمه أعداؤه من العرب لاعتداله. لكنه، هو نفسه، يؤكد مرارا على أنه لن يتزحزح عن موقفه الأساسى من إسرائيل قيد أنملة. وهو يعبر فى العديد من المناسبات عن قناعته بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالحرب. وهو لم يتورع عن إلصاق أكثر النوايا شرا بإسرائيل، بل إنه يخاطب المستمعين عبر إذاعة القاهرة - وربما كان يصدق مايقول، ويدرك، بالتاكيد، الأثر المثير لكلماته - بقوله: «اليهود عايزين ياخدوا «مكة» عايزين ياخدوا «المدينة»»<sup>(٥٨)</sup> فاعتداله لم يكن نابعا من رغبة حقيقية فى السلام، بل هو مجرد شكل عابر من ضبط النفس كى يعد للهجوم الحاسم فى المستقبل. وهناك تفسير بسيط للغاية يشرح اعتداله فى الفترة من ٦٣-١٩٦٦. ففى ظل تورط عشرات الآلاف من قواته فى اليمن، تصبح الحرب مع إسرائيل ضربا من الانتحار. ولو كان يعلم فى أواخر ١٩٦٢ أن قواته فى ١٩٦٦ ستكون لاتزال بعيدة، جنوب العربية السعودية، ربما كان من الممكن أن يستمع إلى نصيحة أصدقائه الذين عارضوا هذه المغامرة من بدايتها.

كذلك، لاينفى أن نرد موقف «ناصر» الواقعى تجاه إسرائيل، فى الفترة من ١٩٦٣ وحتى ربيع ١٩٦٧، إلى تورطه فى اليمن وحده. فقد كان هذا الموقف ملحوظا قبل ذلك بسنوات، فاثناء مناقشات مع قيادات البعث السورى المشتركة فى حكومة ج.ع.م، فى ١٩٥٩، والذي نشرت تفاصيله أثناء مباحثات ١٩٦٢، يطرح «ناصر» موقفا واضحا: القضاء على إسرائيل مسألة بعيدة المدى وتحتاج إلى إعداد طويل ودقيق، وأى تهوين من قوة إسرائيل لن يؤدى إلا إلى كارثة جديدة مثل نكبة ١٩٤٨.

لكن واقعية «ناصر»، وقدرته على ضبط النفس ثلاثتا فى مايو ١٩٦٧. وأصبح من الواضح أن عداؤه الأساسى لإسرائيل أقوى من اعتبارات الاعتدال، وانكشفت الدوافع الحقيقية..وقاد مصر وحلفاءها، الأردن وسوريا، إلى كارثة حرب الأيام الستة. وكان من المفترض أن تفكيره الخاص خلال السنوات السابقة، قد هداه إلى أن النتيجة سوف تكون هزيمة مصر. وكانت النتيجة الفعلية أكبر من كارثة.

وكما كشفت نكبة ١٩٤٨ عن الضعف الفعلى لنظام فاروق، فقد أثبتت كارثة ١٩٦٧، وبقوة، أن مصر الجمهورية لم تكن تختلف كثيرا.. برغم اختلاف فلسفة كل من النظامين.

Keith Whelock, Nasser's new Egypt, London 1960, 282. -١  
 (1959-Adelbert Weinstein, Das Neue Mekka Liegt am Nil, Wiesbaden -٢  
 60?), 109-10.

MER 1960, 467. -٣

Shimon Shamir, "The Question of a 'National Philosophy' in Contemporary Arab Thought", Asian and African studies, Vol. 1, Jerusalem 1965, 1. -٤  
 ١٩٤٠، ص ١٩-٢٠، بيروت

Robert st. John, The Bass, New York 1960, 193-4. -٥

Gamal Abdul Nasser, Egypt's liberation, Washington, D.C., 1955, 81, -٦

فلسفة الثورة، القاهرة (١٩٥٤)، ص ٥٧، تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة (١٩٥٥)، ص ٢٨، ٦٣.

Anwar G Chejne, "Egyptian Attitudes Toward Pan-Arabism", MEJ, Vol. 11, 253. -٧  
 ورد في أكثر من مكان منها ساطع المصري، العربية أولا، بيروت ١٩٥٥.

٨- طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة ١٩٣٨، ج ١، ص ٢٨-٦٣.

٩- العرب، ج ١، القدس، ٢٧ أغسطس ١٩٣٢، ١٥ أكتوبر ١٩٣٢.

Majid Khadduri, Independent Iraq, second ed. London 1960, 184-5. -١٠

١١- الصباغ، ص ١٤٢.

١٢- هذه الثورة، كتاب العام الأول، القاهرة ١٩٥٣. Frontispiece.

١٣- الأهرام، ١٦ يناير ١٩٥٣.

١٤- الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٥٣.

١٥- Nasser, Liberation, 49; Arabic, 33.

١٦- في العربي ص ١٢، 21. Ibid.,

١٧- في العربي ص ٤٢، 61-2. Ibid.,

١٨- تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٢-١٣، ص ٤٨.

Georges Vaucher, Gamal Abdul Nasser et son Equipe, Paris 1959, 97-103. -١٩

Alfred Bonnè, the economic development of the Middle East, Jerufa-٢٠  
 lem 1943.

Nasser, Liberation, 82; Arabic, 58. -٢١

٢٢- في النص الأصلي والترجمة الانجليزية وردت ديسمبر خطأ.

٢٣- في العربي، ص ٥٨-٦٣، 85-90. Ibid.,

- ٢٤- في العربي، ص ٦١-٦٢، Ibid., 87-88.
- ٢٥- في العربي، ص ٧٤-٧٥، Ibid., 106.
- ٢٦- تصريحات، ص ٦٨.
- ٢٧- الجمهورية، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤.
- ٢٨- عبد القادر حاتم، روح المستور، القاهرة (١٩٥٦)، ص ٢٠١.
- ٢٩- نفسه.
- ٣٠- الثورة المصرية في ثلاث سنوات، القاهرة (١٩٥٦).
- ٣١- الأهرام، ٢ نوفمبر ١٩٦٠.
- ٣٢- كانت الحملة الصليبية الرئيسية في القرن ١٢ معرفة ناصر بالتاريخ ليست دقيقة.
- ٣٣- الأهرام، ١٩ أكتوبر ١٩٦٠.
- ٣٤- Wilfred c. Smith, Islam in Modern History, princeton 1957, 101, 106.
- ٣٥- الجهاد، القدس، ٣ مايو ١٩٦٥.
- ٣٦- الأهرام، ١٨ أكتوبر ١٩٦٠.
- ٣٧- نفسه، ٢٢ فبراير ١٩٦٢.
- ٣٨- نفسه، ٢٣ يوليو ١٩٦٢.
- ٣٩- نفسه، ٢٣ يوليو ١٩٦٢.
- ٤٠- الكفاح، بيروت، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٢.
- ٤١- Malcom Kerr, The Arab Cold War 1958-1964, London 1965, 46.
- ٤٢- تصريحات، ص ١٢٦.
- ٤٣- Nasser, Liberation, 39-41; Arabic, 25-26.
- ٤٤- في العربي، ص ٢٧، Ibid., 42.
- ٤٥- MER 1960, 467.
- ٤٦- Wheelock, 53.
- ٤٧- الأهرام، ٦ ديسمبر ١٩٥٧.
- ٤٨- نفسه، ٢٩ يوليو ١٩٦٠.
- ٤٩- نفسه، ٣١ مايو ١٩٦٢.
- ٥٠- The Charter, Cairo 1962, 43-5.
- ٥١- نفسه، ص ٤٥.
- ٥٢- الأهرام، ١٣ نوفمبر ١٩٦٤.
- ٥٣- الجمهورية، ٢٧ أبريل ١٩٦١.
- ٥٤- Hamizrah, vol. 4, 20.
- ٥٥- نفسه، ص ٢٠.
- ٥٦- Dieter Weiss, Wirtschaftliche Entwicklungsplanung in der Vereinigten Arabischen Republik, Koln 1964, 67, 133.
- ٥٧- President Gamal Abdel Nasser's speeches and press interviews during the year 1958, Cairo (1959), 30.
- ٥٨- إنذاعة القاهرة، ٢٢ يوليو ١٩٦٥، الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٥.

## «البعث» و «الضباط» (٥)

فى الوقت الذى تأثر فيه الضباط الساسة المصرىون، قبل وصولهم إلى السلطة، بالإخوان المسلمين، كان الضباط السورىون يتلقون الوحى والتوجيه من حزب «البعث». وقد بدأوا التعاون معه منذ بداية الخمسينيات، واستمرت العلاقة فى النمو المطرد بعد ذلك، كذلك كان للبعث تأثير عقائدى وسياسى، لا يستهان به، على قطاع كبير من الضباط العراقىين منذ عام ١٩٥٥ تقريبا، وأيضاً على عدد من الضباط الأردنيين. وحتى فلسفة «ناصر»، استوحت بعض أفكار الحزب، فى الخمسينيات. وفى الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨)، وفى اتفاق الوحدة الفيدرالية بين مصر وسوريا والعراق (١٩٦٣)، كان «البعث» هو «وكيل العريس». واتهم بعد ذلك بالانفصالية، وبالمسئولية عن قتل الجهود الرامية إلى الوحدة. وكان للبعث دائماً كوابره الفعالة، لكنه لم ينجح فى جذب الأعضاء من المجموعات الاجتماعية بقدر نجاحه فى التجنيد من بين أوساط الضباط، وخاصة فى سوريا.

ما الذى جذب العديد من الضباط إلى «البعث»؟ وما سر هذا الحماس له؟.

لقد قدم «البعث» للضباط أمورا كانوا يتوقون إليها، دون القدرة على تحقيقها؛ إنه قادر - أو هكذا يبدو - على الوفاء ببعض مايطمحون إليه.

وأول هذه الأشياء التى قدمها، أو وعد بتقديمها، هو نظرية سياسية شاملة ومتناسكة. فلم يكن هناك، بين المئات من الضباط السورىين المسيحين، مجموعة واحدة، أو فرد، قادر على صياغة رؤية سياسية شاملة، تركز على مبادئ عامة محددة، وتقدم إجابة للعديد من القضايا المستعصية المطروحة. كانت لهم آراؤهم وطموحاتهم، لكن دون امتلاك لبرنامج. كانوا يتوقون بجماع قلوبهم إلى نظرية سياسية متكاملة، وقد وجدوا فى «البعث» ضالتهم. وكان «ميشيل عفلق» يعرف كيف يتناول، فى خطبه وكتابات، كافة المسائل فى إطار معرفة فلسفية واسعة، معطيا انطبعاا بعمق التناول. وللبعث دستور تفصيلى يحمل عنوان «دستور حزب البعث الاشتراكى العربى» يحدد «المبادئ الأساسية»، و «مبادئ عامة» و «برامج لـ «سياسة الحزب الداخلية» و «سياسة الحزب الاقتصادية» و «سياسة الحزب الاجتماعية». (١) والبعث من أوائل الأحزاب العربية التى تمتلك برنامجا كهذا.

وباستثناء شعاراته الأساسية، فإن ايدولوجية البعث لم تلق اهتماما كبيرا، فليس هناك «فى الشرق الأوسط، أو فى الغرب، ايدولوجية تعاني عدم الاكتمال مثلما تعاني عقيدة البعث». (٢)

فالفكرة المركزية فيها تقوم على الإطراء للقومية العربية والوحدة العربية. وكانت الدعوة إلى الوحدة العربية، هي الشعار الذي يفتن الضباط السوريين. وكانت سوريا دائماً قبلة للآمال العربية، فالأفكار القومية لاتلقى القبول الذي يمكن أن تلقاه في أى مكان آخر من العالم العربى. وبرنامج البعث قى ١٩٥٢، يتصدره شعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». والمبدأ الأول، من «المبادئ الأساسية» ينص على أن «العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها». والمبدأ الثاني يرى أن «الأمة العربية تختص بمزايا متجلية في نهضاتها المتعاقبة». الخ. ويعلم المبدأ الثالث أن «الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ، وترمى إلى تجديد القيم الإنسانية، وحفز التقدم البشرى، وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم». وهذه العقيدة، «هذه التوليفة من المدرسة القومية الليبرالية التي ظهرت في أوائل القرن ١٩، ومن العقائد القومية الشمولية في أوائل القرن العشرين»<sup>(٦)</sup> تتحدث بأساليب النظريات السياسية العلمية، بينما هي في الحقيقة «نوع من القومية الفاضلة»<sup>(٧)</sup> وفي عقيدة البعث، تأتي الاشتراكية - وإن كانت تحتل مكانة هامة - في مرتبة ثانوية بعد القومية العربية، التي تمثل - وحدها - القيمة «الخالدة» الأسمى.

ولنلق نظرة على مقتطفات من خطاب ألقاه «عقلى» في استقبال ممثلى اتحادات العمال العربية، في مارس ١٩٥٦ بدمشق :<sup>(٨)</sup>

«بالأمس كنت أتحدث في بيروت أمام حشد من الجامعيين، فوجه إلى بعضهم هذا السؤال: لماذا نهتم الآن أو منذ الآن بالاشتراكية قبل أن نحقق الوحدة العربية. ألا يكون النضال الاشتراكي عائقا في سبيل توحيد أقطارنا ومبعضنا لجهودنا، ليست الوحدة، عندما تتحقق، كفيلة بتحقيق كل ما ينشده الشعب العربى من حرية وعدالة ورخاء ؟ ولابد لى أن أذكر أن هذا السؤال كان يطرح علينا قبل عشر سنوات على شكل آخر من الحكام وأحزابهم وأنصارهم، إذ كانوا يسألون عن مبرر العمل للاشتراكية وللوحدة العربية قبل أن يتم التحرر من الأجنبي.

«وقد أجبت الجامعيين في بيروت بأن الوحدة العربية ليست عملية سياسية ومفاوضات واتفاقات تقوم بين الحكومات بل هي عملية ثورة ونضال يقوم بها الشعب لأنه وحده محتاج إليها، مخلص في طلبها، ولذلك فإن النضال في سبيل الوحدة العربية لا يكون في سبيل حقوقها الحياتية ورفع مستوى معيشتها. ويجب ان نعلم أن أعداء الوحدة الكثيرين هم الاستعمار وإسرائيل التي لم توجد إلا لتمطيل الوحدة وعرقلتها، والمصالح الرجعية الداخلية وكل مافى مجتمعنا من امراض وعصبيات وجهل وتأخر. ولا يمكن التقلب على هذه الكثرة المخيفة من الأعداء بالعمل الحكومى وحده، خاصة إذا عرفنا أن الحكومات مازالت في أكثرها معتلة لهذه المصالح المعادية للوحدة، ولابد إذن من أن ينهض شعب بأكمله يرى

فيها خيزه اليومي وتحرر وطنه من الأجنبي ويستमित بالتالي في طلبها لأنها سبيل حريته وكرامته الإنسانية.

«فقدنا ريفنا الوحدة بالاشتراكية لم نتعسف ولم نرتجل، بل وجدنا في ذلك السبيل الوحيد لكي تصبح الوحدة في حياتنا حقيقة حية متحركة، يطالب بها كل عامل عندما يطالب بخيظه ويزيادة أجره وبالدواء لأبنائه، وعندما يطالب كل فلاح فقير ومظلوم باسترداد حقه في إنتاجه ويرفع الظلم والاستعباد عن كاهله. هكذا جعلنا الوحدة العربية مطلباً حياً واقعياً بداخل حياة أفراد الشعب العربي في ظروف حياتهم اليومية وفي أبسط شئ في حياتهم وهو حاجاتهم المادية».

إن هذه الكلمات تعبر بحق عن فكر «عقل» ويمكننا أن نورد الكثير منها. وهي تعكس غموض فكرة الوحدة العربية والموقف النسبي والمتشائم - غالباً - من الاشتراكية؛ فهي تكشف عن تلمسه من اتخاذ موقف واضح في الأمور اليومية للعمال والفلاحين. وفي هذا الصدد، فليس هناك فارق بين «عقل» وخصومه وأعدائه، داخل البعث. كلما ابتعدت عقيدة البعث عن القيم العربية الخالدة النابعة من السماء، واقتربت من المشكلات الطباقية المحتملة، ازدادت غموضاً. وفي حالة «عقل» نفسه، فإن الغموض لا يرجع إلى عجزه عن فهم الأمور، وإنما يعود - تحديداً - إلى معرفته بها. فقد كان طالباً بباريس، في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٣٢، حيث قرأ الكثير من أعمال «ماركس»، وكان قريباً أيضاً، في وقت من الأوقات، من الحزب الشيوعي، وربما عضواً به، لكن أكثر ما يجذب الكثيرين من ضباط الجيش السوري وعناصر كثيرة من البرجوازية الصغيرة إلى عقيدة البعث، هو جمعها بين المتناقضات.. بين الاشتراكية، والعداء للشيوعية.. بين الرطانة العلمية، والعداء للماركسية.. بين العداء للرأسمالية المستغلة، ومعارضة حق العمال في الإضراب.. بين التأكيد على المحتوى الإنساني للقومية العربية، والعداء المتطرف لإسرائيل.. بين رفض الاكثريكية، والتعصب الطائفي والتأكيد على الرابطة الجوهرية والتاريخية بين العروبة والإسلام. فالفكر البعثي ملئ بالتناقض، بل والمتناقضات. وربما كان هذا التنوع - الفوضى بمعنى أصح - بالذات، سبباً لاجتذاب الحزب لضباط الجيش الباحثين عن عقيدة.

لم يجد الضباط في «البعث» العقيدة وحدها. فهو يلبي لهم حاجات أخرى.. الانتماء إلى جماعة منظمة، نشطة في جميع مدن سوريا والعديد من قراها، وتضم عمالاً وموظفين بالحكومة وتجاراً، من جميع الطوائف. وتمازجاً كما كان البعث من أوائل الكيانات العربية التي تمتلك خطة للعمل، فقد كان أيضاً أول من عرف كيف ينشئ حزياً سياسياً له فروع وأعضاء ومؤسسات. حزياً على الطريقة الأوروبية، يعمل على مدار السنة، وليس في موسم الانتخابات فقط، وبإمكانه أن يحرز تمثيلاً مؤثراً في البرلمان.

وفى تلك السنوات الحرجة (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، التى تحدثت فيها آراء وانتمايات العديد من الضباط السوريين، كان هناك حزب آخر يقدم رؤية سياسية شاملة وإطارا سياسيا منظما، ألا وهو «الحزب القومى السوري». ولنا أن نتساءل : لماذا لم يتحول هذا الحزب إلى مركز جذب سياسى للضباط؟ والحقيقة إن الحزب استطاع، فى عام ١٩٥٠، أن يجذب العديد من الضباط، كأعضاء به، أو عاطفين عليه. لكن السياق بين الحزبين انتهى بفوز «البعث» فوزا ساحقا. وفى الوقت الذى تلاشى فيه الحزب القومى السوري، استطاع البعث، فى بعض الأوقات، أن يصل إلى سدة الحكم. ماهى ميزة «البعث» التى سيرت الموقف لصالحه؟ لم تكن تلك الميزة - بالتاكيد - فى وضوح أفكاره أو انضباطه التنظيمى، وإنما فى حماسه للقومية العربية، مقابل تعصب الحزب الاجتماعى للقومية السورية. فافكار العروية تضرب بجذورها عميقا فى تربة التقاليد الإسلامية، بعكس الرؤية العلمانية المتطرفة للحزب القومى السوري. والمفكران الاساسيان لكل من البعث والحزب القومى، فى مرحلة التكوين، «ميشيل عفلق» و«انطون سعادة»، كلاهما مسيحي. ولكن، بينما كان «سعادة» يركز فى عقيدته على الجوانب المناهضة للكلييركية، كان «عفلق» على حذر دائم فى هذه النقطة، بل إنه كان دائم التأكيد على الربط التاريخى بين القومية العربية و«ماضى الإسلام التليد». وهناك سبب آخر - يأتى برغم أهميته فى مرتبة تالية - هو تنهى البعث للأفكار الاشتراكية وشعاراتها، فى مقابل المقولات الفاشية الصريحة للحزب القومى.

لقد استطاع البعث، بفضل أوضاعه الايديولوجية والتنظيمية، أن يخرج الضباط الساسة، من عزلتهم داخل الاطار العسكري إلى أوسع الأفاق، عربيا ودوليا. فعربيا، أكد البعث على ولائه لفكرة الوحدة العربية، وكان، فى نظر الحركات العمالية والأحزاب اليسارية العالمية، الحزب العربى الاشتراكى المستقل، غير الشيوعى، المعادى للاستعمار، وأمكن لقادته المشاركة فى العديد من المحافل الدولية.

وبالرغم من الأرضية الاجتماعية المشتركة بين معظم الضباط السوريين وقادة البعث، إلا أن ذلك لم يكن سببا كافيا لتفسير الجاذبية الخاصة للبعث لدى الضباط. فالحزب القومى والاخوان المسلمون، اللذان استطاعا، كذلك، كسب العديد من الأنصار فى سوريا بعد الحزب العالمية الثانية، خرجا أيضا من نفس الاصول. ويعود فوز البعث فى المنافسة على عقول الضباط السوريين إلى تفوقه الفكرى والسياسى.

وقد كانت هناك درجات متفاوتة من الولاء، بين الضباط والبعث. فالبعض، مثل «حمدون» [فى سوريا] و«الوندأوى» فى العراق، انضم إلى الحزب كعضو منظم به، واعتبر نفسه ممثلا للحزب داخل الجيش، يعمل وفق تعليماته وتوجيهاته. أما البعض الآخر، وهم الأكثر دائما، فقد تحاشوا الاختيار الحاسم بين الولاء الحزبى والانتماء لمجموعة الضباط، وعندما يصبح لامفر



من الاختيار، فإن قلة منهم، مثل «قنوت» و«أحمد حسن البكر»، تحسم الأمر لصالح الحزب. فالأغلبية، إذن، تفضل الولاء لجموعة الضباط وتتخلى عن الحزب. وهناك أيضا آخرون - وهم كثيرون - من المتأثرين بالبعث، يتعاونون معه ويؤيدونه، ويدعمهم، دون أن يكونوا أعضاء بالحزب أو تربطهم به أية روابط تنظيمية. من هؤلاء شخص مثل «السراج»، الذي كان، في وقت ما، على صلة وثيقة بالحزب. كذلك كانت علاقة «عارف» بالبعث، شبيهة بعلاقة «السراج»، لكنه استقلها إلى أقصى حد، ولذلك، أصبح «عارف»، في ١٩٦٤، رئيسا لبلاده، و«السراج» لاجئا سياسيا.

ومن الطبيعي ألا تكون الحدود بين هذه المجموعات واضحة تماما، وكان هناك دائما العديد من الضباط الذين تنقلوا من جانب لآخر. وكانت آراء الضباط غير المستقرة، وعدم ثبات البعث على مواقفه السياسية، والتوق إلى السلطة والنزوع نحو التآمر، سببا في الصراعات المستمرة. ويعد نفوذ البعث بين صفوف الضباط السوريين إلى عهد ديكتاتورية «الشيشكلي»، وازداد نمواً فيما بين الإطاحة به في أوائل ١٩٥٤، حيث لعب الضباط البعثيون دورا مهما فيها، وحتى الوحدة مع مصر في أوائل ١٩٥٨، التي جاءت بمبادرة منهم إلى حد كبير. كذلك، فقد توثقت، خلال تلك السنوات، صلات البعث بالضباط العراقيين والأردنيين. ولم تؤثر التناقضات التي تسم عقيدة البعث في ارتفاع مكانتها، بل وربما كانت عاملا ايجابيا في هذا الصعود، طالما ظل الضباط ضباطا وحسب - برغم تدخلهم المستمر في السياسة - وطالما ظل زعماء البعث من المدنيين أعضاء بالبرلمان، أو الحزب، أو رجال نعاية فحسب.

ولكن عندما يصل الساسة من الضباط وزعماء الحزب إلى السلطة، بمساعدة بعضهم البعض، أو عندما يعتقدون أنهم وصلوا، فإن الخلافات والتناقضات... الشخصية والتنظيمية والفكرية سرعان ما تنفجر منذرة مجمل العلاقة بالدمار. حدث هذا في سوريا بعد قيام ج.ع.م، عندما اتخذ «ناصر» عدة خطوات في ١٩٦٣ للقضاء على الحزب في العراق، ثم في سوريا، مرة أخرى، ابتداء من ١٩٦٤ وما تلاها. فالبعث لم يكن أبدا موحدا، لا أيديولوجيا ولا تنظيميا، وعندما يكون في الحكم، فإن الصراعات الشخصية والسياسية تزداد حدتها. ويرى محمد حسنين هيكل أن صراعات البعث «تذكرنا بنزاعات عصابات المافيا، في عقليّة وأمريكا، عندما توحد قواها من أجل الاستيلاء على الغنيمة، ثم تتقاتل فيما بينها، حتى الموت، عند اقتسام الأسلاب»<sup>(١)</sup>. ولا يوجد في منطقة الشرق الأوسط كلها من يتحدث عن الوحدة، ويعمل في نفس الوقت على تعميق الخلافات وزيادة الصدع، مثلما تفعل قيادة البعث. فعندما توصل «عارف» و«البرزاني» إلى اتفاق لوقف القتال بين الجيش العراقي والاكراذ، في فبراير ١٩٦٤، كان البعثيون السوريون، الذين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين، هم الجهة الوحيدة في المنطقة العربية التي عارضت وقف إطلاق النار.<sup>(٢)</sup> وهم يحاولون أن يفوقوا الجميع في عدائهم

إسرائيل. وهم حتى في علاقاتهم العربية يميلون للنزاع والخصام بصورة لامثيل لها. وينطبق الشيء نفسه على الحياة الداخلية للحزب. و«الدستور» يعلن أن «حزب (البعث العربي) حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا. مركز الحزب العام هو حاليا دمشق ويمكن أن ينقل»<sup>(٨)</sup> ومع ذلك، فإن تاريخ الحزب هو عبارة عن سلسلة متصلة من الوحدات، والانشقاقات، والانقسامات، مما حدا بإحدى الجرائد اللبنانية أن تمنون مقالا لها عن تاريخ البعث بـ: «عشرة انشقاقات في عشر سنوات»<sup>(٩)</sup> وفي المرحلة التالية ازدادت الصراعات والانقسامات الداخلية بالبعث السوري وأصبحت أكثر عنفا. ولم يتوقف الأمر عند حد النقاش والحوار، بل تعداه إلى الاعتقالات والنقاتل.

لم يكن الانجذاب الشديد المتبادل بين البعث والضباط الساسة من السوريين محل دهشة. فالطبيوع على أشكالها تقع. ومن الوجهة النظرية، فإن قيادة الحزب، التي تتكون من أغلبية من المدنيين، هي السلطة الأعلى، والضباط هم خدم الحزب. لكن الحقيقة عكس ذلك تماما. فلم يكن باستطاعة البعث أن يصعد إلى السلطة في سوريا بدون الجيش. وكل فريق استطاع أن يقهر خصمه في فترة من الفترات، فقد حقق ذلك نتيجة انتصار مجموعة ضباطه على الآخرين. ومن الطبيعي أن يكون ولاء هؤلاء الضباط وتبعيتهم لهؤلاء الساسة الذين ينفذون إرادتهم. والمعنى الحقيقي لشعار «الجيش العقائدي»، الذي أصبح شعارا رسميا منذ ١٩٦٣، ليس تربية وتنقيف الجيش وفقا لروح معينة، وإنما الهدف منه هو سيطرة فريق بعينه من الحزب على الجيش. وطالما أن المقصود بهذا هو الجيش كقوة عسكرية، فإنه لن يؤدي إلا إلى انخفاض مستوى الكفاءة القتالية. ويقدم المستوى التعس الذي ظهر عليه الجيش السوري في هربه ضد إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، دليلا على ذلك.

إن ملاحظتنا هذه لاتعني أن التطورات الايديولوجية والتكتلات لم تكن لها نتائجها على مجمل الحياة الحزبية للبعث. فالتنظير وكثافة المعرفة الايديولوجية كانت تترك دائما أثرا ملحوظا على البعث. واهتمامنا هنا لاينصب على التطور الايديولوجي للحزب، بقدر مايعنيننا فهم: لماذا كان البعث وحده هو القادر على هذا الغزو لسلك الضباط السوري؟ ولماذا استطاع، هو وحده دون غيره، الوصول إلى الحكم؟ ومن هنا، فليس من الممكن إغفال دور الجيش الحاسم كمصدر قوة، وكمحتكر وحيد للعنف المؤسسي.

١- دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق (بدون تاريخ)، English in Sylvia G. Haim, Arab Nationalism, an anthology, Berkeley and Los Angeles 1964, 233-241.

غير معلوم تاريخ إقرار البرنامج، ومن المفترض ان يكون ذلك في ١٩٥٢.

٢- Jean - Pierre viennot, "Le Ba'th entre la Ltheorie et la Pratique", Ori-ent, no. 30. 1964, 13.

٣- Yitzhak Oron, "Mifleget ha-tehiya ha-aravit ha-Sotzialistit", Hamiz-rah, vol.9, 250.

٤- Bernard Lewis, The Middle East and the West, London 1964, 65.

٥- ميشيل علق، في سبيل البعث، بيروت ١٩٦٣، ص ٢١٦ - ٢١٧.

٦- الأهرام، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣.

٧- Viennot, 24.

٨- Haim, 2234.

٩- الأنوار، بيروت، ٣ مارس ١٩٦٤.



## القسم السادس

### الضباط كزعماء للدول، والاشتراكية العربية

---

«إن جميع الثورات حتى وقتنا الحاضر تؤدي إلى إحلال طبقة معينة محل أخرى؛ لكن جميع الطبقات الحاكمة حتى الآن هي مجرد أقلية صغيرة مقارنة بالشعب الذي تحكمه. وهكذا يُطاح بالأقلية الحاكمة؛ ويحل محلها في السيطرة على قوة الدولة أقلية أخرى، تعيد ترتيب مؤسسات الدولة بما يتلاءم مع مصالحها. وفي كل مرة كانت مجموعة الأقلية تدعو إلى تنظيم الحكم ليتفق مع درجة النمو الاقتصادي.»

ف. إنجلز: ١٨٩٥.

«إن أولئك الذين ينتصرون بالسيف، سوف يلقون الهزيمة حتماً على يد من أخضعوهم، بالخدعة، وسيخلون لهم أماكنهم في النهاية.»  
أتاتورك، من خطاب بأزمير في ١٩٢٣.



## (١) التحول الكبير

لقد بدأنا نقاشنا بسؤال حول ما إذا كان صعود ضباط الجيش إلى السلطة عن طريق الانقلابات يعد "مسلكاً طبيعياً" في التاريخ الحديث للأمم العربية في منطقة الشرق الأوسط. هل ينبغي أن ننظر إلى حكم الضباط على أنه ضرورة تاريخية؟ هل فئة الضباط هي الجماعة الاجتماعية المنوط بها، والقادرة، على إحداث التغييرات الأساسية والثورية المطلوبة للإسراع بتقديم المجتمع العربي؟ والإجابة عن هذه الأسئلة سوف يحددها، إلى حد كبير، مسلك الضباط كقادة للدول العربية .. تحدها إنجازاتهم وعثراتهم.

وكانت نقطة البداية لتوضيح هذه الأسئلة هي رصد وتحليل ما حدث بالفعل .. كيف صارع الضباط في سبيل السلطة السياسية؟ كيف قاموا بانقلاباتهم؟ وكيف قاتلوا من أجل استعمار أنظمة حكمهم؟ ثم انتقلنا إلى أنماط هذه الانقلابات، والسمات التي تميزها، وإيراد بعض المقارنات مع الأوضاع في مناطق أخرى من العالم. والنقطة الثانية، التي كان علينا التعرض لها، هي تأثير التاريخ والتراث الإسلامي، إلى جانب سوابق لأوار لعبها الضباط في الصنعة العربية تحت الحكم العثماني. ثم انتقل البحث إلى دراسة الخلفية الاجتماعية وتركيب سلك الضباط العرب، والوفاق الأيديولوجية للضباط الساسة. ولكن يظل المرجع الأخير في تقييم دورهم في التاريخ هو ما حققوه كزعماء للدول.

وإزاء ذلك ، علينا أن نقدم رسماً بيانياً للنجاحات والإخفاقات. لكن، ماهو المعيار للحكم على أي إنجاز؟ وإذا ما استلحاق المرء أن يرصد إنجازاً واضحاً، فهل بإمكانه الاستنتاج بأن نظاماً آخر كان يمكن أن ينجح - أو يفشل - في تحقيقه؟ إن المنهج التجريبي المستخدم في العلوم الطبيعية لا يمكن استعارته في البحث التاريخي والاجتماعي؛ فمن المستحيل عزل عامل بمفرده ودراسة نشاطه في حد ذاته.

وفوق ذلك، فإن نجاح أي ثورة لا يقاس بحجم ماتقدمه من إنجاز فوري للسواد الأعظم من الشعب. ولو اتبعنا هذا المعيار لكانت الثورات العظيمة في التاريخ مجرد كوارث، فجميع هذه الثورات أدت عند قيامها، وفترات طويلة أحياناً، إلى قدر كبير من المعاناة، وخسائر في الأرواح، وفقدان الحريات، بل ولم تقتصر هذه الخسائر على الطبقات المخلوقة. على أن كلا منها كانت بداية لمهد جديد من التقدم وانطلاق القوى الخلاقة. لكن السؤال الذي يبرز دائماً

هو : ما الثمن الذى على الجيل الثورى أن يدفعه من أجل مستقبل أفضل؟ ما حجم التضحيات التى على الآباء أن يقدموها كي يسعدوا الأبناء؟.. من له الحق فى مطالبة الآباء بالتضحية، بل وإجبارهم عليها دون موافقتهم، وربما ضد إرادتهم؟.. وباسم أى مبدأ؟

وليس ثمة مفر من التساؤل الخالد حول الغاية والوسيلة، وليس ثمة خطيئة تحط من قدر أية ثورة، أكبر من تجاهل مغزاه. وكمن من جرائم أرتكبت- من محاكم التفتيش وحتى ستالين - تحت دعوى أن الغاية تبرر الوسيلة. لكن الغاية والوسيلة ترتبطان برباط لا ينفصم، بل إن الوسائل - الأفعال الحقيقية - هى التى تؤثر على النتائج النهائية بأكبر مما تؤثر الغاية، التى تظل مجرد نوايا فى عقول الفاعلين. فهل يمكن أن تعلم إنسانا الاستقلال وأنت تجبره على الانصياع؟ أو أن تقود شعبا نحو الحياة الحرة بالقوة؟ هل يمكن أن تستثير المبادرات الخلاقة لمجموعة من الناس بالأمر؛ بإصدار الأوامر فى كل كبيرة وصغيرة، حتى ولو كان القرار نفسه فى صالحهم؟. «إن الوسيلة من نوع الغاية»<sup>(١)</sup>. هذا هو الدرس الرابع الذى ينبغى أن نعلمه من التاريخ.

من الواضح، إذن، اننا لانستطيع أن نطلق الأحكام على عواهنها. على أننا سوف نحاول، قدر الإمكان، أن نعزل بعض الملامح ومسارات العمل الرئيسية التى تميز أنظمة حكم الضباط فى بعض الدول العربية خلال الثلث الثانى من القرن العشرين. وسوف نستلهم أمثلتنا من تلك البلدان التى تشكل أعمال الضباط الساسة فيها ملحا أساسيا لسنوات عديدة : مصر، وسوريا، والعراق، والسودان. وهى أيضا الدول العربية القائدة فى منطقة الشرق الأوسط. وليس الهدف من هذا الفصل تقديم مسح عام للتطور السياسى لهذه البلاد تحت حكم الضباط؛ فالتركيز هنا على خطوط العمل المميزة والخاصة بهذا النمط من الحكم.

وبداية نقول إن حكم الضباط أحدث تحولا ثوريا فى المجتمع العربى، وذلك بقضائه على الملكيات الكبيرة للأراضى. وقد تجسد ذلك فى مصر والعراق واليمن فى إلغاء الملكية (بفتح اللام). ولا يعتبر إعلان الجمهورية مجرد تعديل دستورى. فالملوك هم ممثل طبقة وقادة لها، والإطاحة بهم هى تدشين لنهاية سيطرة هذه الطبقة. والفرق الكبير بين عهد «فاروق» و«ناصر»، أو بين «عبد الله» و«قاسم» و«عارف» ليس فرقا بين ديكتاتورية وبين حكم القانون الذى يحترم الحريات الإنسانية. ولا هو الاختلاف بين دولة يرأسها رجل فاسد، وأخرى على رأسها رجل أمين، فلا جميع الملكيات كانت فاسدة، ولا كل الديكتاتوريين من الأمناء. إن التحول الكبير هو تغيير الطبقة الحاكمة.

لم يبدأ تداول الطبقات فى العالم العربى بانقلابات الضباط، وكان حدوثه ممكنا بينهم، كما حدث فى بلاد لا يوجد بها نظم لحكم الضباط.. مثل الأردن، ولبنان، وتونس. لكن من



الواضح أن الانقلابات في مصر، وسوريا، والعراق قد سرعت من المسيرة، بل إنها غيرت من اتجاهها، لدرجة أصبح معها الكم المختلف كيفاً جديداً. على أنه لا ينبغي التسليم بأن كل التغييرات التي وقعت كانت مفيدة. ولا ينبغي أن ننظر إلى تاريخ الشعوب باعتباره مسيرة مطردة نحو التقدم، وأن كل خطوة هي إلى الأمام، وأن ما يتغير هو معدل التقدم فحسب. فالأنظمة التي أطاح بها الضباط لم تكن تستحق البقاء، لكن هذا لا يترتب عليه تلقائياً أن الأنظمة الجديدة كانت الأفضل، أو الوحيدة المرغوب فيها، أو الممكنة في ذلك الوقت.

إن الساسة من الضباط العرب لم يأتوا بأهداف جديدة. وأهدافهم الرئيسية، هي الأهداف الثلاث التقليدية للقومية العربية: الاستقلال، والوحدة، والتقدم. وفي التاريخ العربي الحديث، كان الاستقلال هو الهدف الأول، من حيث الترتيب. وقد قطعت البلاد العربية بالفعل، شوطاً كبيراً نحو تحقيق هذا الهدف، قبل أن يظهر سلك الضباط كمرشح مستقبلي للسلطة، بزمان طويل. والحقيقة إن تحقيق الاستقلال والسيادة كان شرطاً أولياً لصعود الضباط إلى الحكم. فالانقلاب العسكري من جانب الضباط الوطنيين مستحيل في ظل وجود جيش الاحتلال الأجنبي. وكان ممكناً لمصر وسوريا والعراق أن تحصل على استقلالها الوطني حتى بدون ديكتاتوريات عسكرية.. بصورة أبسط ربما، وربما بنفس السرعة. والحياد - ورقة «ناصر» الراجعة - لم تكن من اختراع الضباط الساسة. فمصر «الوفاء» تبنت سياسة حيادية تجاه الحرب الكورية في ١٩٥١. وتصادم القوة والنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط لم يكن ناتجاً عن الانقلابات العسكرية العربية. والقواعد العسكرية البريطانية في مصر أنقص عددها قبل ١٩٥٢ ولم يكن ممكناً للقوات البريطانية أن تبقى لسنوات أخرى، حتى بدون انقلاب الضباط. وفي إيران، جرت محاولة في ١٩٥١، من جانب حكومة من غير الضباط، لتأميم البترول. وألغيت القيادة البريطانية للجيش الأردني، وحصلت الجزائر على استقلالها، بدون الضباط.

أما الهدف الثاني من أهداف القومية العربية، وهو الوحدة العربية، فقد أعطى الأولوية في الصحافة والدبلوماسية العربية على عهد الديكتاتوريات العسكرية. وكان هناك، من بين الضباط الذين حكموا، العديد من الرجال، مثل «بكر صدقي» و«الشيشكلي» و«قاسم» و«عبود»، ممن لا يبالون بفكرة الوحدة العربية بالمرّة. كما كان هناك غلاة المتحمسين للوحدة، الذين يعتبرونها قمة آمالهم. ومن هؤلاء «الصباغ»، وضباط البعث السوري و«عارف»، وعلى رأس كل هؤلاء «ناصر» ومجموعته. على أن المحصلة النهائية لإسهام الضباط في الوحدة العربية كانت سلبية. فكل من المتحفظين عليها والمتحمسين لها لم يضيفوا شيئاً إلى الأخوة العربية، بل وأسهموا في تعميق الخلافات القائمة. فالوحدة لا يمكن أن تتحقق عن طريق القسر، أو بواسطة التقاليد العسكرية التي نقلها الضباط إلى السياسة.. الأمر.. الطاعة.. المركزية. إذ من المستحيل أن تدير شئون بلدين مثلاً يقود أحد العداء اثنتين من كتائب الجيش. فالوحدة

العربية لا يمكن أن تتم بعملية ثورية، وإنما عبر مسيرة طويلة.. فقط، عبر التمهيد التدريجي القائم على التسامح، والاحترام المتبادل، والمركز على الأخوة.. لا على شهوة السلطة، والضيابط لا يمتلكون هذه الصفات. فالوحدة المصرية - السورية في ١٩٥٨ - أكبر عمل وحدوى فى التاريخ العربى الحديث - تعد دينا ينافى رقيتهم يظل معلقا، وهم المسؤولون عن التمرق السوري - المصرى فى ١٩٦١، الذى لم يشكك فى جدوى الوحدة ويطلانها لمحسب، وإنما كان بمثابة ضربة قاسية وجهت لفكرة الوحدة فى حد ذاتها.

أما الهدف الثالث، وهو التقدم الاجتماعى، فلم يصبح هدفا معترفا به من أهداف القومية العربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن تعددت الأنظمة العسكرية، وأصبح الضباط الساسة من أقوى المناصرين له، وبينما لم تكن تختلف مصر ١٩٦٥ عن مصر ١٩٥٠، فقد ارتبطت التغييرات الاجتماعية - أكثر من أى شئ آخر - باسم «ناصر»، وترك، مع زملائه، بصماته عليها. وخلاصة تلك التطلعات والأمال تتجسد فى الصياغة المصرية لما اصطلح على تسميته بـ «الاشتراكية العربية»، وهو نموذج للعديد من الحركات خارج مصر.

ما الاشتراكية العربية؟

لقد سبق لنا مناقشة جذورها ولوافعها فى الفصل الخاص بفلسفة «ناصر»، وسوف نتعرض هنا لشرح عدد من المبادئ الأساسية للاشتراكية العربية، كنمط للحياة الاجتماعية والسياسية، كما هى فى الواقع وما طرأ عليها من تطورات.

ومازال النقاش دائرا حول ما إذا كانت الاشتراكية العربية اشتراكية حقيقية أم لا، ولم يحسم الموضوع بعد. وهى مسألة ليست ذات قيمة كبيرة، ويمكن أن نقودنا إلى الطريق المسدود للجدل المار - حول تعريف الاشتراكية نفسها، دون أن نسلط الضوء على الظاهرة المحددة التى تهمننا. أى إنسان يستطيع أن يقول عن نفسه انه اشتراكى. والعديد ممن يدعى الاشتراكية، يرون أنفسهم الاشتراكيين الحقيقيين الوحيدين، وينفون هذه الصفة عن كل من لا يرمى إلى مدرستهم هم الاشتراكية. فأعضاء حزب العمال البريطانى ينكرون الطبيعة الاشتراكية للنظام السوفيتى، والشيوعيون لا يعتبرون «الكيوتز» شكلا من أشكال الإنجاز الاشتراكى.. وهكذا. والتساؤل حول ما إذا كان النظام المصرى نظاما اشتراكيا أم اشتراكية دوبة لايفيد كثيرا فى فهم هذا النظام؛ انه لا يهم سوى أولئك المهتمين بتطبيق المصطلح الضيق على الظاهرة. ويمكننا تعريف اشتراكية الدولة بأنها «نظام اقتصاد سياسى ينادى بتدخل الدولة، على نطاق واسع، فى حياة المجتمع، وفى حياته الاقتصادية بصفة خاصة، عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة، وتوجيه المصالح الاقتصادية الخاصة، وتحديد شروط عملها، ومجالات نشاطها»<sup>(٦)</sup> وحسب هذا التعريف، فإن الاختلاف بين اشتراكية الدولة والاشتراكية يتمثل فى نقطتين أساسيتين : فالاشتراكية - على عكس اشتراكية الدولة -

«تتطلب تأميم كل وسائل الإنتاج ونقل ملكيتها إلى المجتمع» و «تتبنى بزوال الدولة». وإذا ما أخذنا مسألة زوال الدولة في الاعتبار، فإن الاشتراكية، في منتصف القرن العشرين، لا توجد إلا في الكتب، ويصبح الاتحاد السوفيتي اشتراكية دولة.. شأنه شأن مصر. أما من حيث التأميم ومدى «التشريك»، فإن مصر مازالت على مفترق الطرق. وفي القرن الثامن عشر، كانت بروسيا وتركيا الأتاتوركية، تطبق بوضوح اشتراكية الدولة، حيث كانت الدولة تقوم بتطوير الأفرع الرئيسية للاقتصاد، كأساس يمكن أن يزدهر عليه الاقتصاد الرأسمالي الخاص. ويمكننا أن نلاحظ مثل هذا الاتجاه في مصر، ولكن ليس هناك ضمان لنجاحه. فالدول النامية في التاريخ الحديث بشكل عام، ومصر بوجه خاص، لا يمكن مقارنتها ببروسيا أو اليابان أو تركيا في الأزمنة القديمة.

وزعماء مصر أنفسهم لا يدعون إنجاز الاشتراكية بالفعل. فهم يؤكدون على أن الاشتراكية هي هدفهم، وأنهم على الطريق لتحقيقها. ويوضح «ناصر» هذا في خطاب له في نوفمبر ١٩٦٤، بقوله: «أحنا ما بقينا نش دولة اشتراكية، ولا يمكن إن احنا نقول النهاردة دولة اشتراكية. احنا في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. مش معناها أبدا ان احنا نأثم شوية مصانع ويس. لا. الاشتراكية هو أن نقيم مجتمع الكفاية والعدل.. ورغم العمل الاشتراكي مازالت صور الرأسمالية القديمة موجودة وصاحب العمل القديم موجود ما اتحرش. علاقتنا الاجتماعية ماتغيرتش».

«أحنا النهاردة بنمر بمرحلة انتقالية من الرأسمالية المستقلة إلى الاشتراكية. ولا يستطيع المجتمع الاشتراكي أن يصفى في هذه المرحلة سائر بقايا الرأسمالية والإقطاع... فيه ناس وفيه مجتمعات طلعت قضت على الإقطاع وديحوا الإقطاعيين. احنا قضينا على الإقطاع لكن الإقطاعيين قاعيين. وهل هم يعني ميسوطين؟ طيعا مش ميسوطين، اللي خدت منه فدان أو عشر فدادين لا يمكن إلا أنه يكون معاديا للثورة وللإشتراكية. إذن أما نقول قضينا على الإقطاع لازم نفتكر ان الإقطاعيين موجودين، وهم اصحاب يعرفوا بعض. واننا قضينا على الرأسمالية المستقلة، لكن الرأسماليين موجودين. وقضينا على «الرجعية، والرجعيين موجودين... موجودين مش في المتاحف، أبدا ولا في المعتقلات... احنا قلنا طلعا من المعتقلات كل الناس، واديننا عفو حتى عن المساجين اللي كانوا متهمين بتهمة الشيوعية. واللى كانوا اخوان مسلمين. ويندى لكل واحد فرصة كبيرة، ويدنا انه يشترك في المجتمع الجديد. لكن الإقطاعيين موجودين، والرأسماليين موجودين. الرجعيين موجودين ومستنيين أي غلطة ويتلقوها.. احنا بنشتكى من البيروقراطية، بس البيروقراطية برضه ورثناها من العهد القديم، ولسة نحتاج إلى تطوير كبير»<sup>(٣)</sup>.

والسؤال هو: ماذا يفعل «ناصر» من أجل تحقيق الاشتراكية العربية تحقيقا كاملا؟ وعلى من يعتمد في النضال من أجل إقامة نظام الكفاية والعدل؟

القلة من الرجعيين الذين اعتقلوا، والذين أفرج عنهم لينضموا إلى زملائهم الكثيرين الذين لم يدخلوا المعتقلات على الإطلاق، لم تتعلل أعمالهم ولا وظائفهم على الإطلاق، برغم تقليص نفوذهم ومكاسبهم. أما الشيوعيون والاشتراكيون الذين أطلق سراحهم (وهم بعض من اعتقلوا، وهناك آخرون لم يكن ممكنا إطلاق سراحهم، لأنهم ماتوا من التعذيب) فقد كان الإفراج عنهم مشروطا بالعمل في خدمة النظام كموظفين، أو صحفيين يسخرون مواهبهم وخبراتهم في خدمته والدفاع عنه في مواجهة منتقديه.

إن أعظم إنجازات «كارل ماركس» التاريخية والثورية هو جمعه بين الفكرة المجردة للاشتراكية والحرب الطبقة المحددة للعمال، وصهرهما في قوة واحدة من الفكر والعمل. وقبل «ماركس»، كانت هناك أفكار اشتراكية وأيضا حركة عمالية مناضلة. لكنه هو الذي وحد بينهما في كيان واحد، مثل الروح والجسد، لا يمكن الفصل بينهما. واشتراكية مابعد «ماركس»، برغم راديكالييتها، فإنها، في حال انفصالها عن الحركة العمالية، تصبح مجرد شيوعية جوفاء، وتستحيل الحركة العمالية التي لم تعد اشتراكية إلى دعامة للنظام الرأسمالي، كما هو الحال في نقابات العمال بالولايات المتحدة. إن الاشتراكية العربية تبعت عن طريق جديد. وهي تريد إلغاء الرأسمالية، دون الاعتراف بمكانة الطبقة العاملة. وهي تقرّ بوجود الصراع الطبقي، لكنها تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، دون السماح للعمال بشن نضالهم الطبقي. بأنفسهم. وهي ترغب في تحقيق سلام طبقي مع الإبقاء على الملكية الخاصة لجزء كبير من أدوات الإنتاج.

إن التشريع المصري في مجالات الصحة والتعليم، وحماية حقوق العمال ضد الفصل التفسفي والشيخوخة، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأجور، وما شابه، يمثل ولاشك تقدما كبيرا إذا ما قورن بالماضي القريب. ولكن، لا اشتراكية هناك في أي من هذه الإجراءات. إنها تشبه في طبيعتها - وبرغم محدوديتها - ممارسات دول الرفاهة بقرب أوروبا، والتي لا تستهدف التغيير الجذري للنظام، بل إلى ضمان استمراره مع الحد من استئثار الأوضاع غير الإنسانية. وتوزيع ريع الأرباح على العمال التي نصت عليها قوانين يوليو ١٩٦١، والتي روجوا لها كثيرا، ليست أكثر من تعويض وهمي عن أجورهم الهزيلة. فمن إجمالي الـ ٢٥٪ المخصصة للأرباح، تجنب ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان، و ١٠٪ لإقامة قاعات للطعام وحمامات... الخ بالمصانع، ولا يتسلم العمال، نقدا، سوى ١٠٪ تصرف بنسب متفاوتة حسب أجورهم الأساسية، ويحيث لا تزيد على ٥٠ جنيها مصريا في السنة. وبمعنى آخر، فإن ريع الأرباح يعادل ما يدفعه صاحب العمل وفاء بالتزاماته الأولية، بالإضافة إلى أجر شهر إضافي يدفعه للعمال، دون أي تغيير جوهري في شروط العمل أو الأجور. هذا بالإضافة إلى أنه جرى تخفيض المبلغ بسبب المصاعب الاقتصادية التي تمر بها مصر. فطبقا لقرار

رئيس الجمهورية، الصادر في يوليو ١٩٦٥، تقرر صرف مكافأة مالية عن السنة الماضية للعمال والموظفين توازى أجر ١٥ يوما، وبما لا يزيد على ٢٥ جنيها مصريا. وعلى ضوء ارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية، فإن الـ ٢٥ جنيها في ١٩٦٥ لاتعادل أكثر من نصف قيمتها الشرائية في ١٩٦٢.

إن العامل هو هدف الاشتراكية العربية، لا صانعها؛ إنه هدف مهم، لكن لا هو عامل فعال، ولا مستقل، ونقابة العمال هي أداة في يد الدولة، وهي - مثل كافة المنظمات الأخرى - توجه من أعلى. ولأقيمة حقيقية لتخصيص ٥٠٪ من مقاعد مجلس الأمة للعمال والفلاحين، في ظل غياب حريتهم في تكوين تنظيماتهم المستقلة. وممثلو العمال في مجالس إدارات الشركات، الذين لم يصعدوا عن طريق لجان عمالية نشطة، هم أداة لتميع المطالب العمالية وإفراغها من محتواها، وسرعان ما يتحولون إلى ممثلين للإدارة في مواجهة العمال. وهو أمر لا يقتصر على مصر وحدها. لقد تغيرت أشياء كثيرة منذ القمع الوحشي لإضراب عمال كفر الدوار، على يد الحكم الجديد للضباط في ١٩٥٢. فـ «الثورة» و «الاشتراكية»، أصبحتا من شعارات النظام، لكن موقف العداء من الحركة المستقلة للعمال، ظل على ما هو عليه.

إن الاشتراكية العربية تعد بالقضاء على التمايز الطبقي، ولكن ليست لديها النية للإلغاء التام للملكية الخاصة لأبوات الإنتاج. فرأس المال «الوطني» و «غير المستقل» مستمر في مراكمة أرباحه.

وهناك قطاعان - والحقيقة ثلاثة - في الاقتصاد المصري : القطاع العام، والقطاع الخاص، ثم القطاع المختلط بين العام والخاص. ولسنا هنا بصدد الرصد الإحصائي لحجم كل قطاع على حدة. وأحيانا ما تكشف دراسة الأرقام الرسمية عن تناقضات صارخة. فجميع الإحصاءات في مصر الحديثة تتدخل فيها الحقائق بالخطط بصورة مخلة، وتختلط الدعاية بالمناقشات الموضوعية. وسنحاول هنا أن نفهم الاتجاهات العامة فقط.

يحتضن القطاع العام معظم الفروع التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة ولتحقق فوائد سريعة. ويتمثل هذا، أساسا، في مشروعات التنمية والصناعات الأساسية، والأفرع الرئيسية لتوجيه الاقتصاد، مثل البنوك والتجارة الخارجية، والخدمات الاجتماعية، كما في التأمين الصحي. أما رأس المال الخاص، فيمارس نشاطه في المجالات التي تحقق عائدا سريعا : فإراضى الريف والمدن التي كانت، وستظل، الملكية القومية الأساسية في مصر، بأيدي رأس المال الخاص. فالزراعة بالكامل في أيدي رأس المال الخاص، والمليون فدان المزمع استصلاحها بعد الانتهاء من بناء سد أسوان العالى، سوف توزع على الأفراد. وصناعة البناء، والإسكان، وتاجير الشقق، وتجارة الجملة، والفنادق وأماكن التسلية، يملكها رأس المال الخاص.

وتمول الدولة معظم الاستثمارات الجديدة، وتشرف أيضا على إنفاق معظم الأرباح الناتجة عنها. لكن المستهلكين، في الريف والمدينة، يشترون معظم احتياجاتهم، من غذاء وإسكان وملابس، من القطاع الخاص.

وحسب مذكره نائب رئيس الوزراء ووزير التموين، فإن القطاع العام لم يقدم أكثر من ١١,٥٪ من إجمالي البضائع الاستهلاكية في ١٩٦٤. (٤) فمعظم الأرباح الناتجة عن النشاط الاقتصادي تؤول إلى رأس المال الخاص.

ولمينا يلي الجدول الخاص بإجمالي الناتج القومي العام عن سنة ١٩٦٢-١٩٦٣. (٥)  
إجمالي الناتج القومي العام المصري لسنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ (بالمليون جنية مصري)

| الإجمالي | القطاع الخاص | القطاع العام |                        |
|----------|--------------|--------------|------------------------|
| ٤٦٩ر٢    | ٤٤٠ر٧        | ٨٢ر٥         | الزراعة                |
| ٣٥٨ر٤    | ٢٠١ر٩        | ١٥٦ر٥        | الصناعة                |
| ١٨       | ٦ر٨          | ١١ر٢         | الكهرباء               |
| ٩١       | ٧٠ر٣         | ٢١ر٣         | التشييد                |
| ١٢٣ر٦    | ٣٠ر٣         | ٩٢ر٩         | النقل والمواصلات       |
| ٧٨       | ٧٨ر٣         | -            | إيجارات المساكن        |
| ٣ر٦      | -            | ٣ر٦          | إفاق العامة            |
| ١٤٦ر٥    | ١١٦ر٣        | ٣٠ر٥         | إجارة                  |
| ٣٠ر٨     | -            | ٣٠ر٨         | إية                    |
| ٧١       | ١٣ر٢         | ٥٧ر٧         | علم                    |
| ١٢ر٩     | ٢ر٣          | ١١ر٩         | صحة                    |
| ٥ر٢      | ٥ر٣          | ٤ر٧          | خدمات العامة           |
| ١٦ر٤     | ١٣ر٧         | ٢ر٧          | ثقافة                  |
| ٨٤ر١     | ٣ر١          | ٨١ر٣         | الأمن، والعدل، والدفاع |
| ٢٥ر١     | -            | ٢٥ر١         | خدمات حكومية أخرى      |
| ٩٩       | ٩٧ر٨         | ١ر١          | الخدمات الشخصية        |
| ١٦٣٣ر٨   | ١٠٧٤ر٥       | ٥٥٩ر٣        |                        |

ونلاحظ أنه من بين المجالات الستة ذات الناتج الأعلى - الزراعة، والصناعة، والتجارة، والنقل، والمواصلات، والخدمات الشخصية، والتشييد - والتي تمثل مجتمعة ٨٠٪ من إجمالي الناتج القومي، يستأثر القطاع الخاص بأكثر من ٩٠٪ في الزراعة والخدمات الشخصية،

وحوالى ٨٠٪ فى التجارة والتشييد، ويكثر من ٥٠٪ فى الصناعة، و٢٥٪ فى النقل والمواصلات. علما بأن عوائد رأس المال، والأعمال الخاصة والمقاولات، محددة قانونا (لايسمح للفرد بامتلاك أكثر من ١٠ آلاف جنيه، أو يحصل على أجر سنوى أكثر من ٥ آلاف جنيه، بما فيه البدلات أو أى موارد أخرى)، وعن طريق الإسهام فى التمويل والتسويق عن طريق الجمعيات التعاونية، والرقابة الصارمة. وهنا موطن الداء. فالبيروقراطية تنمو وتتفش بتوسع النشاط الاقتصادى للدولة، ويتزايد مع هذا النمو الداء العضال للبيروقراطية المصرية : العجز والفساد. ففي ١٩٦٢، كتب الباحث الرسمى «عيسوى»، محذرا : «هناك مسألة عجز البيروقراطية وانعدام كفائتها. وهى مسألة على قدر عال من الأهمية فى أى دولة حديثة، ويزداد الأمر أهمية فى بلد يتهج طريق الاشتراكية والتخطيط. فمزد المشرنيين وما تلاها، ومستوى الاداة الحكومية فى مصر فى تدهور مستمر، وهو أمر ناتج عن تضخم عدد أفرادها، وتزايد الوظائف الملقاة على عاتقها، والتدهور النسبى لحالتها الاجتماعية والاقتصادية بسبب التضخم. وخلال السنوات الماضية بدا كما لو أنه من الممكن وضع حد لعلم الكفاءة، بل وتحسين الاداء، لكن تزايد الأعداد فى تصاعد مستمر وليس هناك مايشير إلى قرب فشل قانون «باركنسون» فى مصر... وهناك مثال أوردته الصحف فى الآونة الأخيرة : فقد اكتشف الموظفون أن من الحكمة البدء فى إنهاء إجراءات المعاش قبل انتهاء خدمتهم بعام كامل، لأن النموذج الواحد فى ملف الفرد منهم يحتاج إلى ٤٧ توقيعاً.. ويبدو أن البيروقراطية، لفترة طويلة قادمة، سوف تستنفذ جزءا كبيرا من الطاقة الناتجة عن مشاريع الخطط»<sup>(١)</sup> والصحف المصرية مليئة بالشكاوى والنكات المصورة حول تضخم جهاز الإدارة المدنية، وحلف موظفى الحكومة وكفاءاتهم المتواضعة، وعدم أمانتهم. وإذا كان «عيسوى» يكتب فى ١٩٦٢ عن احتمال تغير الحال، ففي خريف ١٩٦٤، عندما أصبحت أزمة التمويل تحتل الاهتمام الأول، لم يكن من الممكن السكوت عن شروخ البيروقراطية التى استمر عجزها وعدم أمانتها تعمل عملها فى تروى الأزمة. كما ظهر العديد من حالات سوء التخطيط والتفويض، والاختلاس، والسرقة والرشوة، وأدينوا علنا. لقد كانت مشكلات التمويل على رأس اهتمامات الدولة فى مصر، وفى مناقشات مجلس الأمة وتحركات الحكومة.

والتحليلان التاليان لعوامل الأزمة، لايتناقضان مع بعضهما البعض، بقدر مايكملان الصورة.

فابراهيم بن - تسور، يشير إلى التناقضات الداخلية لحكم الضباط فى مصر قائلا :«(إنها) محاولة لضمان اشتراك عناصر المعارضة التى ظلت على عنادها لزمّن طويل. وهكذا، فهم يحاولون الربط بين التنمية الاقتصادية على نطاق واسع والبناء العسكرى الضخم، وسباق التسلح والسياسة التوسعية، بناء اقتصاد مخطط يركز، من ناحية، على الجماهير وقطاع

الدولة وتأمين وسائل الإنتاج الرئيسية، ومن ناحية أخرى، على ترك مجال واضح للمبادرة الفردية والملكية الخاصة في مجالات الاقتصاد؛ والقيام بإصلاحات اجتماعية جسورة لصالح الجماهير، دون السماح لها بالمشاركة الحقيقية، والتضييق، في الوقت ذاته، على كوايدها الفكرية من الاشتراكيين والشيوعيين اليساريين... والأزمة، بلاشك، ليست أزمة نمو، وإنما أزمة منهج، تقف وراءها عوامل ثلاثة : أولاها، سياق التسلح والإنفاق العسكري الضخم؛ وثانيها : الجمع بين نظامين متناقضين : الاشتراكية والرأسمالية؛ وثالثها : رأسمالية الدولة المستندة إلى بيروقراطية فاسدة»<sup>(٧)</sup>

و«محمد حسنين هيكل» في ١٩٦٤، لا يغفل مفاسد البيروقراطية واستشراها بالنمو السريع لنشاط الدولة الاقتصادى، وحفاظها، كيفيا، على مستواها الإدارى وقيمها القديمة، وهو لا يتجاهل عبء الإنفاق العسكرى الذى لامفر منه - من وجهة نظره - فى ظل تهديدات إسرائيل، وانسحاب سوريا من ج.ع.م، والحرب فى اليمن، ويؤكد، فى الوقت نفسه، على الضغوط التضخمية الناجمة عن مشروعات التنمية الكبيرة، والزيادة المطردة فى عدد السكان، فالحاضر يتحمل عبء المستقبل، تماما مثل «الجنين من قبل أن يولد يمتص دم أمه، والطفل، لعشرين سنة على الأقل وحتى يتأهب للفرصة الأحسن ويستعد لها، ضريبة على عمل الأب وعلى أعصابه وعلى حياته كلها... لقد دفعنا من حصيلة عملنا الوطنى الف مليون جنية صرفت حتى الآن استثمارا فى المصانع الكبرى، وفى السدود الضخمة، وفى عمليات استصلاح الأراضى، وسحب الخضرة الخصبة لتغطي رمال الصحراء الجرداء.

«إلى جانب هذه الألف مليون جنية التى دفعناها من مالنا وضعنا أيضا مائتى مليون جنية حصلنا عليها قروضا من الخارج... وهذه المائتا مليون جنية التى صرفناها فيما أتمننا من العمل حتى الآن ليست منحة، وإنما هى قروض واجبة السداد... إن أفاق العمل التى فتحتها عملية التنمية قد شدت يدا عاملة كثيرة، شدتها من البطالة الكاملة فى المدن أو البطالة المقننة فى الريف، ولقد وضع المجتمع - بحكم القيم التى التزم بها - هدف العمالة إلى جانب هدف الإنتاج، والنتيجة ان السنوات الأربع الاخيرة حققت طبعا للرقام الدقيقة أكثر من مليون فرصة عمل.

«معنى ذلك أن مليون عامل، بما يحصلون عليه من الأجور، قد دخلوا إلى سوق الاستهلاك المنظم - بعضهم للمرة الأولى فى حياته - وبدأوا يشاركون فيه بدون أن يحقق عملهم - أو عمل جزء كبير منهم - إضافة جديدة إلى هذا السوق.

«وعلى سبيل المثال نأخذ سد أسوان العالى.

«على الموقع فى أسوان يعمل ما متوسطه - طول العام - خمسة وعشرون ألف عامل كل يوم.



خبراء هؤلاء بعيدا عن الموقع ثلاثة أمثالهم، يعملون على خطوط مواصلات السد العالي، وفى مراكز الإنتاج التى تعمل له شركات الاسمنت والحديد، وفى مراكز الخدمة الفنية اللازمة له كأعمال التصميم والتنسيق والإدارة.

«وإن، مائة ألف يعملون فى السد العالي، يحصلون على أجور منتظمة وأجور عالية. «ولقد دخلوا - بعضهم للمرة الأولى كما قلت - إلى مجال الاستهلاك... إلى سوق البضائع الاستهلاكية. فى الوقت الذى لم يضاف عملهم فيه إلى هذا السوق أية سلعة جديدة، أو أية قوة مضافة على الإطلاق.

«لم تنتج أرض السد العالي برتقالة واحدة حتى الآن أو حبة قمح... معنى ذلك أن حجم البضائع المعروضة فى السوق لم يزد بمقدار زيادة الطلب عليها»<sup>(٨)</sup>

إن مشكلات مصر، بغض النظر عن الحكومة والنظام، صعبة. ولاتملك البلاد مصادر طبيعية كافية؛ فتربتها ومياه النيل مستقلة إلى أقصى مدى بالفعل، ولا يمكن زيادة مصادر الرزق والدخل إلا ببذل جهود جبارة ونفقات باهظة. والسكان، من ناحية أخرى، يتزايدون بمعدل سريع. ولجرد الحفاظ على مستوى المعيشة بصورته الحالية، فإنه من الضروري إنتاج غذاء وملابس وتوفير السكن والمدارس والمستشفيات... وغيرها لأكثر من ربع مليون شخص يولدون سنويا. وقد عبر الصطفى اللبناني «ميشال أبو جودة» عن قلق زعماء مصر عندما قال: «إن المعدل الطبيعي لزيادة السكان فى مصر، مثل النيل، يحتاج إلى سد عال كى يسيطر عليها. لقد نجحوا فى «استئناس» النيل، أما الزيادة السكانية فهى تتدلق دون توقف»<sup>(٩)</sup>. والحكومة تشجع تحديد النسل، لكن معدل الزيادة من غير المقدر له أن ينخفض حتى منتصف السبعينيات على أقل تقدير. وفى الوقت نفسه، فإن ارتفاع المستوى الصحى يؤدي إلى انخفاض عدد الوفيات بين المواليد، وعلاج حالات العقم، وانخفاض حالات الإجهاض. كما أن كل تحسن فى مستوى المعيشة سوف يؤدي إلى الزواج المبكر فى الريف والمدينة. ومن المتوقع ارتفاع معدل الزيادة السكانية خلال السنوات المقبلة.

إن هذه الأوضاع تجبر أى حكومة مصرية على إحداث تغييرات شاملة، وإلا غرقت فى الفوضى. لكن أى مشروع تنموى أو ثورى لا يمكنه أن يقدم حولا فورية، كما أن المشكلات لا تلى تتجدد. وعلى ضوء مشكلاتهم الموضوعية والاحتمالات البعيدة للنجاح فى المستقبل القريب، وبسبب التناقضات الداخلية لنظامهم وتفككه، فإن الضباط الذين يحكمون مصر منذ ١٩٥٢، يبدون طاقاتهم بحثا عن انتصارات مجيدة خارج البلاد. لكن الانتصارات تتحول إلى هزائم.. فى العالم العربى.. فى الشرق الأوسط.. فى أفريقيا، وجميع أرجاء العالم. ولم تسفر طموحاتهم فى الخارج إلا عن تبديد طاقات الدولة وتفاقم المشكلات الداخلية.

Martin Buber, "Dialogue", in between man and man, London 1961, -١  
51.

Enziklopedia le - mada'e ha-hebra (Hebrew), vol.1, Merhavia 1964, -٢  
119.

٣- الأهرام، ١٣ نوفمبر ١٩٦٤.

٤- نفسه، ١ ديسمبر ١٩٦٤.

Charles Issawi, Egypt in Revolution, London 1964, 117, quoting al-  
Ahram, 30 June 1962.

٦- Issawi, 74-5.

Avraham Ben - Tzur, "Ha - mashber ha - Kalkali be - mitzrayim", Ba-  
hasha' ar, no. 64, Tel Aviv 1964, 38-40; Avraham Ben - Tzur, Ha sotzializm  
- áravi, Tel Aviv 1965, Passim.

٨- الأهرام، ٢٧ نوفمبر ١٩٦٤.

٩- النهار، بيروت، ٨ مايو ١٩٦٤.

## (٢) النخبة الحاكمة

تشهد الدول التي يحكمها الساسة من الضباط، ومصر بصفة خاصة، صعود صفوة جديدة.

من هم النخبة المصرية الجديدة؟

أولا، وقبل كل شيء، ينبغي أن نشير إلى هذه النخبة المصرية. المصريون هم الذين يحكمون مصر الآن. وعلى ضوء الحقائق التاريخية، فهذا أمر مسبق. فنجيب ونأصر هما أول مصريين يحكمان مصر منذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام. ومنذ زمن "قمبيز" و "الاسكندر الأكبر" وحتى منتصف القرن العشرين، مرورا بيهود فارس القديمة، والإغريق، والرومان، والامبراطورية البيزنطية، والعرب، والمماليك، والانجليز، كان حكام مصر دائما من الأجانب. وكانت سلالة "محمد علي" تركية. مؤسسها وابنه إبراهيم، كانا أتراكا من ناحية الأب والأم، ولقتهما الأصلية هي التركية. وأسلافهما، من الخديوية والملوك، بما فيهم "قواد" والد "قاروق"، كانوا جميعا أبناء لأتراك، وأماتهم شراكسة من إماء الحريم. وكانت لغة المحاكم هي التركية، ومعظم الروابط العائلية والاجتماعية كانت مع استنبول، وكان نمط حياتهم مستلهما من تقاليد الارستقراطية العثمانية، حتى بعد أن أصبحت تركيا نفسها جمهورية. وكان الأوروبيون هم الذين يملكون ويديرون أفرع الاقتصاد الحديثة، التي أخذت في النمو في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مثل الصناعة، والنقل، والتجارة الخارجية، والبنوك وشركات التأمين. وكان دخول المصريين في هذه المجالات بطيئا، بالرغم من الجهود المستمرة والحذرة لتمصير الحياة الاقتصادية، والتي بدأت منذ العشرينيات. لكن التقرير السنوي للشركات المصرية المساهمة لعام ١٩٥١، يشير إلى أن عدد مديري هذه الشركات يبلغ ١٤٠٦، ليس بينهم سوى ٢٥٪ من المسلمين والاقباط المصريين، و ١٨٪ من اليهود من جنسيات أجنبية بالأساس، حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأغنياء بين اليهود المصريين، و ٢٠٪ من الأوروبيين، ثم ١١٪ من السوريين واللبنانيين، و ٨٪ من اليونانيين والأرمن.<sup>(١)</sup> لقد كان النضال المصري من أجل السيادة أكبر من كونه مجرد كفاح ضد الحكم البريطاني المباشر أو غير المباشر. ووجود المصريين الناطقين بالعربية. الآن على رأس جهاز الحكم يعتبر تحولا تاريخيا. ولسنوات طويلة، كانت هناك شريحة مصرية ضمن النخبة. وكانت تضم معظم كبار الملاك بمعظمهم السياسيين، وزعماء الأحزاب وأعضاء البرلمان. ولم يعد لهذه الصفوة الآن أي نفوذ. فلم يعد للملاك الأراضي، بالفعل، الرأي النهائي في الريف، كما فقدت الأحزاب السياسية أهميتها في المدن، صحيح إن الغنى لم يصبح فقيرا، كما أن الفقر لم يصبح غنيا، لكن تراهم لم يعد يتحقق بالسهولة السابقة. وقد تسربت السلطة من بين أيديهم. والمسئول عن ذلك هو الإصلاح الزراعي.

لقد كانت هناك أهداف ثلاثة وراء الإصلاح الزراعى : هدف اجتماعى، وآخر اقتصادى، وثالث سياسى. والهدف الاجتماعى هو تحسين أوضاع مجموع الفلاحين. والهدف الاقتصادى هو إجبار الرأسماليين على استثمار أموالهم فى الصناعة بدلا من المضاربة فى الأرض. وإن نناقش هنا مدى تحقيق هذه الأهداف. أما الهدف السياسى، فهو القضاء على السيطرة السياسية لملاك الأرض، ومن المؤكد أن هذا الهدف قد تحقق. فقد تم إقصاء القطاع الزراعى من الطبقة العليا القديمة كصفوة حاكمة، حتى قبل القضاء على قسمها الصناعى والمالى الأجنبى.

والصفوة السياسية والاجتماعية الجديدة تنعكس بوضوح تام على تركيب الحكومات المصرية المتعاقبة. ولغرض تحليل أوجه تركيبها، فإننا سوف نستعرض جميع تلك الحكومات منذ انفصال سوريا عن ج.ع.م. وحتى رئاسة «ناصر» للوزارة عقب هزيمة حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، كوحدة واحدة، بغض النظر عن تغير الأشخاص.

من هم الذين يشغلون المناصب الحكومية الرئيسية؟

إننا - لن نعرض لمن اشترك فى أكثر من حكومة، سوى مرة واحدة. وإذا تولى مناصب مختلفة، فسوف نشير إلى أعلاها، حتى وإن لم يكن آخر ماتولاه من مناصب.

إن تركيب هذه الصفوة يأخذ شكلا هرميا، يحتل قمته شخص واحد، أما الرأس والكتاف فهي أعلى من بقية الشعب مكانة ومقدرة، ونفوذ، بالتالى. و«ناصر» هو الذى يمس القوانين وينفذها. وهو الذى يعين ويعزل القيادات المدنية والعسكرية، والجميع مسئول أمامه. وعبادة شخصيته لا يضارعه فى عصرنا سوى عبادة شخصية «هتلر» و«ستالين» و«ماو». فأتساءل «الحملة الانتخابية» فى ١٩٦٥، بتجديد انتخابه لفترة ثالثة، تورد «أخبار اليوم» الأسبوعية، ببراز «حكمة اليوم»، الآية القرآنية «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»<sup>(٧)</sup> والخطاب موجه، بالطبع، إلى النبى.

وعندما أجبر، فى ٩ يونيو ١٩٦٧، على «تحمل المسئولية كاملة» - على حد تعبيره فى خطاب نقلته الإذاعة والتلفزيون - عن الهزيمة التى لحقت بجيش مصر وسياستها، ونتيجة التام والنهائى عن أى منصب أو دور سياسى، فإن رد الفعل الشعبى لم يكن له مثيل. وكانت مظاهرات الجماهير المطالبة بعودته إلى الرئاسة، مدبرة جزئيا - وجزئيا فقط - من جانب رجاله. ولم يكن من الممكن أن تكون بهذا المدى والكتافة لو لم يكن الكثير من المصريين يشعرون بولاء عميق الجنود نحو «ناصر» كزعيم لهم. فصورة الأب لا تبرز فقط عندما ترغب شخصية قوية (شخصية كاريزمية، على حد تعبير «ماكس ويبير») فى فرض سلطانها، وإنما تتخلق أيضا برغبة أولئك القواقين لأن يقابوا، ويكون هذا التوق شديدا فى الأزمات على وجه الخصوص. فالولاء لناصر والثقة فيه، كانت بالنسبة لكثيرين من المصريين فى ٩، ١٠ يونيو، هما الملجأ الوحيد والآخر الباقى بعد انهيار منظومة الإيمان السياسى.

لقد بلغ «ناصر» أوج قوته والثقة في نفوذه في ربيع ١٩٥٨، بعد تأميمه القناة في ١٩٥٦، وانسحاب الإسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين من الأراضي المصرية في ١٩٥٧، ثم إنجاز الوحدة السورية - المصرية في فبراير ١٩٥٨. لكن هذا النفوذ والثقة بدأ في التدهور بعد ذلك، بدءا بعدم انضمام العراق الجمهوري، بعد انقلاب يوليو ١٩٥٨، للوحدة المصرية - السورية، وماتلها من انفصال سوريا في ١٩٦١، وفشل مصر في حرب اليمن، واستفحال متاعب مصر الاقتصادية.. ثم كارجح حرب الأيام الستة وما ترتب عليها. لكن «ناصر» استطاع أن يصمد، حتى الآن، في وجه جميع هذه المحن، وجميع هؤلاء الأعداء.

ويتكون المستوى التالي في هرم النخبة الحاكمة في مصر من تسع شخصيات، هم : نواب الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشعب. أربعة منهم ظلوا على القمة طوال الفترة من خريف ١٩٦١ وحتى صيف ١٩٦٧، وهم : «زكريا محيي الدين»، و«على صبري»، و«حسين الشافعي»، و«أنور السادات». أما الخامس، «محمد صدقي سليمان»، فلم يصعد إلى القمة إلا في ١٩٦٦. وهناك أربعة آخرون من نواب الرئيس جرى إبعادهم في فترات مختلفة، هم : «عبد اللطيف البغدادي»، الذي ظل لسنوات النائب الأول، فعليا، والنائب الرسمي للرئيس أثناء سفره للخارج، وقد أُجبر على الاستقالة فجأة في مارس ١٩٦٤. كما اختفى معه «كمال الدين حسين». وفي يناير ١٩٦٦، أعلن عن استقالة «حسن إبراهيم». وكانت حرب الأيام الستة سببا في تقديم المشير «عبد الحكيم عامر»، أقرب أصدقاء «ناصر» لاستقالته وقبولها، ثم انتحاره في النهاية. وكان «عامر» حتى ذلك الحين النائب الأول للرئيس ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وبعد ذلك بشهور جرد «زكريا محيي الدين» أيضا من جميع مناصبه، وكان «ناصر» قد رشحه، في خطاب تنحيه في ٩ يونيو ١٩٦٧، كخليفة له.

أما المستوى الثالث من الهرم، فيتكون من أولئك الذين عملوا بالوزارات المختلفة حتى يونيو ١٩٦٧، كنواب لرئيس الوزراء. وقد شغل هذا المنصب على مدى أربع وزارات، منذ سبتمبر ١٩٦٢، ١٣ شخصا، ثم يلي هؤلاء الوزراء، وهم في الواقع مديرو عموم للوزارات. وعددهم ٤٢ شخصا.

ومن بين هؤلاء الـ ٦٥ هناك ٦٣ مسلما، وقبطيان أحدهما هو الدكتور «كمال رمزي ستينيو»، الذي عمل نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتأمين والتجارة الداخلية حتى سبتمبر ١٩٦٦، ولم ينضم إلى الوزارة التي تلتها برئاسة «محمد صدقي سليمان». وقد حل محله في الوزارة قبطي آخر، هو «كمال هنري إبادير» للمرة الأولى، كوزير للمواصلات. وهكذا، كانت جميع الوزارات المصرية التي تتابعت خلال الستينات، والتي كانت تتشكل من ٣٠ وزيرا أو أكثر، هذه التفصيلية تضم دائما واحدا فقط من الأقباط، في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الأقباط إلى المسلمين ١٤:١. وهذا التفصيل يعد مؤشرا على الموقف العام. فقد انقضى العهد الذي كان فيه القبطي «مكرم عبيد» نائبا لرئيس الوزراء. إن الوضع الاقتصادي والعام للأقباط. أقدم طوائف البلاد وأكثرها رسوخا - يزداد ترديا. وقد تلازمت التفرقة ضد الأقباط- مع إبعاد الأجانب. ونسبة الأقباط في وزارة الخارجية، سواء في التمثيل الدبلوماسي أو الأعمال

الإدارية، وصلت إلى أقل من ٢٪ في ١٩٥٩، بعد أن كان فوق الـ ٦٪ في ١٩٥٢. وفي مجلس الأمة، لم يكن هناك، في ثورة سبتمبر ١٩٦٠، أكثر من ١٣ عضوا من الأقباط، من أجمالي عدد الاعضاء البالغ ٤٠٠ عضو؛ فالإسلام، كطائفة دينية، له السيادة المطلقة.

من بين الاعضاء الـ ٦٥ الذين يشكلون المجموعة الحاكمة، هناك ٢٧ ضابطا، أى من الرجال الذين أنتموا بتدريبهم المهني، والتحقوا بخدمة الجيش والذين لم يفعلوا أكثر من خلع الملابس العسكرية، بعد أن قاموا - هم أو زملائهم - بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري. وكلهم تقريبا ممن ولدوا في الفترة من ١٧-١٩٢٠. وفي ١٩٤٠، كانوا برتبة الملازم ثان، وبرتبة الصاغ أو القائمقام في ١٩٥٢. إن ٢٧ من ٦٥ (أى ٤٢٪)، تعد نسبة كبيرة، لكنها لاتعكس السيادة العامة للضباط. والعشرة الجالسون فوق قمة الهرم كلهم من الضباط. وعندما عين «محمد صدقي سليمان» رئيسا للوزارة في سبتمبر ١٩٦٦، قدم باعتباره مهندسا، ووجودا كثيرا لمهنته المدنية. والحقيقة إنه كان متفوقا، كمهندس وكإداري (كان هو المسئول عن بناء السد العالي)، لكن كونه ضابطا كان تأشيرية الدخول له إلى العمل العام، شأن من سبقوه من رؤساء الوزارة المصرية. فبعد حصوله على بكالوريوس الهندسة التحق بخدمة الجيش ضابطا اعتبارا من ١٩٣٩.<sup>(٥)</sup> وفي مايو ١٩٤٨، أتم دورته بكلية الأركان. وهي نفس الدورة التي ضمت «ناصر» و «عامر» ، و «زكريا محيي الدين» وعددا آخر من زعماء المستقبل في مصر الجمهورية.

وهناك نجم صاعد آخر هو «محمود يونس»، الذي يقدم عادة باعتباره «المهندس محمود يونس». وهو مهندس ممتاز وإداري بارز.. وواحد من الضباط الساسة. فبعد دراسته للهندسة، التحق في ١٩٣٧ بخدمة الجيش، وسرعان مالفت نبوغه الأنظار. وفي ١٩٤٢، حضر دورة ضباط الأركان، وفي ١٩٤٤ و ١٩٥١، كان - مثل «ناصر» - معلما بكلية الأركان. والتحق بالضباط الأحرار، وبعد الانقلاب عين حارسا على ممتلكات الأسرة المالكة، وفيما بين ٥٤-١٩٥٦ تولى رئاسة هيئة البترول.<sup>(٦)</sup> في ١٩٥٦، عمل رئيسا لهيئة قناة ومنذ اليوم الأول لتأميمها السويس، ويرجع الفضل إليه فيما حققته الإدارة المصرية للقناة من نجاح مرموق. وفي سبتمبر ١٩٦٦، عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للكهرباء والبترول والثروة المعدنية.

حتى الآن لم تتعرض سوى لقمة الهرم المصري الحاكم. وكلما نزلنا إلى أسفل، قلت نسبة الضباط، وإن كان يظل تواجدهم ملحوظا. فمن بين أعضاء الحكومة الـ ٦٥ في الفترة من ٦٢-١٩٦٧، كان هناك ٤ ضباط من بين نواب رئيس الوزراء الـ ١٣، بنسبة ٣١٪. وكان هناك ١٣ ضابطا من مجموع الوزراء البالغ عددهم ٤٢، أى بنسبة ٣١٪ أيضا.

وجدير بالملاحظة أن نسبة الضباط بين الوزراء، وإن تراجعت على مر الأعوام، إلا أنها لم تخفت تماما. والجدول التالي يبين عدد الضباط ونسبتهم إلى المدنيين في الحكومات المصرية منذ ١٩٥٢.

الضباط والمفتون في الوزارات المصرية

[illegible]

في ذوات الوحدة مع سوريا (٥٨-١٩٩١) لم تنحصر سوى الوزراء المصريين،  
لم تسجل سوى وثيقة واحدة لن يشغل أكثر من وثيقة.

ولم يقتصر تغلغل الضباط إلى مواقع القيادة على مستوى مجلس الوزراء، بل أصبح أنه بدأ من هناك، وامتد إلى كافة مواقع القيادة السياسية والاقتصادية والنيابية.

فمن بين ٥٨ سفيرا ووزيرا يمثلون مصر في عواصم العالم في عام ١٩٦٢، كان هناك ٢٥ - أى مايقرب من النصف - من الضباط السابقين. ومن بين ٧٣ سفيرا ووزيرا في صيف ١٩٦٤، كان هناك ٤٨ ضابطا، أى حوالى الثلثين. وهذا الاتجاه لشغل الضباط للوظائف الرئيسية لا يتراجع، بل هو أخذ في النمو المطرد.

وفى المجال الاقتصادى، فإن أحد الخبراء المطلعين يعلن، عند مناقشته فى ١٩٦٤ للمشروعات المؤممة، أن «المراكز القيادية يحتلها الضباط، بالأساس، ومؤهلاتهم لشغل هذه المراكز ليس فى كفاءتهم الفنية والاقتصادية بقدر ماهو فى الثقة فيهم سياسيا»<sup>(٧)</sup> بل إن الاشتراكي المصري، «أنور عبد الملك»، يذهب إلى ماهو أبعد من ذلك، إذ يقول «إن سلك الضباط مندمج عضويا الآن فى المجموعات الاقتصادية والإدارية والسياسية القائدة. فكل أولئك الذين كان عليهم أن يتركوا القوات المسلحة، أو كانوا مرشحين لذلك، تم تعيينهم فى المناصب العليا للمؤسسة غير العسكرية»<sup>(٨)</sup> وكتابه عن مصر «ناصر» عنوانه بالحرف هو: «مصر، مجتمع عسكري»<sup>(٩)</sup>.

إن وجود عدد كبير من الضباط السابقين فى وظائف اقتصادية وسياسية عليا، ليس دليلا، فى حد ذاته، على وجود مجتمع يقوده الجيش. وفى كل جيش، فإن عدد الضباط حملة الرتب العليا محدود بحكم اللائحة التنظيمية، فكل نقيب لا يبلغ بالضرورة رتبة العميد. وفى السلم الوظيفى لموظفى الحكومة أو الكنيسة، على سبيل المثال، فإن الشخص الذى يخدم فى الدرجات الوسيطة يظل فى نفس المستوى لسنوات عديدة قبل إحالته إلى المعاش. وفى الجيوش، فإن الضباط غالبا ما يتركون الخدمة بعد أن يقضوا عددا من السنوات دون ترقى. وعليهم، فى سن الأربعين أو الخمسين، أن يبحثوا عن مصدر للرزق. والدولة والمجتمع يعتبران نفسيهما ملزمين ومسئولين أخلاقيا عن العناية بهم، ويرون أنه من الصالح أيضا استقلال قدراتهم الإدارية وخبراتهم فى القيادة. وأحيانا ما يكون للبعض منهم سمعة طيبة، فيكون ضمهم إلى هيئة مديرى إحدى الشركات أو دخولهم البرلمان كمثلثين لحزب من الأحزاب السياسية، إضافة جيدة للجال. ومن هنا، فإننا نجد أعدادا كبيرة من الضباط السابقين الذين يحتلون مواقع بارزة فى الحياة السياسية والاقتصادية لعدد من البلاد. ففي ١٩٦٠، كان الضباط يشكلون ٣٠٪ من الذكور العاملين فى المجال الاقتصادى ببريطانيا، لكن الضباط المتقاعدين يشكلون ٤٪ من المناصب العليا فى قطاع الصناعة وخدمة الحكومة، و ٩٪ من أعضاء البرلمان، و ٢٠٪ من الأسماء التى وردت بموسوعة «من هو فى صناعة الطائرات البريطانية»<sup>(١٠)</sup> ومن الممكن أن نستشهد بالعديد من الأمثلة من بلاد أخرى، بما فيها



إسرائيل. لكن أحدا لم يفكر فى أن انجلترا أو إسرائيل واقعة تحت حكم عسكري أو فى طريقها لأن تصبح مجتمعا عسكريا، حتى وإن أخذ البعض تلك المظاهر فى الاعتبار. فالتفضية الجهورية بالنسبة لمصر تكمن فى الأبعاد المختلفة للظاهرة، حيث يتحول الكم إلى الكيف، وفى أهمية المواقع التى يحتلها الضباط. فهم لا يشكلون فقط نسبة كبيرة بين من يتولون المناصب المهمة، لكن نسبتهم تتزايد كلما صعدنا سلم الهرم الذى يصنع القرار. وفوق ذلك، فإن القوات المسلحة البريطانية تم تخفيضها بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا، إلى جانب انتهاء الحكم البريطانى للهند ومناطق أخرى، سببا فى زيادة عدد الضباط الساعين إلى الوظيفة والمكانة خارج الجيش. أما فى مصر، فإن استيلاء الضباط على المناصب الرئيسية يتزايد بتوسع الجيش.

إن مجموعة الرجال الذين استولوا على السلطة فى ١٩٥٢، يحكمون قبضتهم، على البلاد. فهم يسيطرون اليوم على جميع المناصب السياسية الرئيسية، ومعظم الوظائف المرموقة فى الحكومة، والإعلام، والتمثيل الدبلوماسى، والعديد من إدارات الشركات المملوكة للدولة. وهم زمرة مهنية، محدودة العدد. ففى صيف ١٩٦٢، كان فى مصر حوالى ٦ آلاف طبيب، وأكثر من ٥ آلاف محام، و ١٦ ألف مهندس، بينما لم يزد عدد الضباط بالخدمة العاملة من جميع الرتب على ٤ آلاف ضابط. وكان من بينهم ٢٥٠٠، أى حوالى الثلث، ممن أمضوا ١٥ عاما بالخدمة. وفيما بين ٥٢-١٩٥٤، أهيل وأبعد حوالى ٤٠٠ ضابط من المناصب العسكرية والسياسية لأسباب سياسية. وشمل الإبعاد كل من هو برتبة العميد فما فوق فى ١٩٥٢ - باستثناء الاميرالاي «محمد إبراهيم» - إلى جانب أكثر من نصف عدد القداء، وبعض الضباط من الرتب الأدنى. كما توفى العشرات من الضباط. ويبلغ عدد الذين خلعوا الذى العسكرية، وتحصنوا بالمناصب الحكومية، والمواقع الحيوية، حوالى ألف شخص. تأتى فى مقدمتهم حفنة من قدامى الضباط الأحرار، يلتف حولهم المتسلقون. وهؤلاء الضباط الألف هم الذين يخرج من بينهم غالبية الوزراء، والمحافظون، والسفراء، ورؤساء الشركات والمشروعات، ومحررو الصحف، وصانعو الرأى العام فى مصر الجديدة.

وعلى عهد «فاروق»، كانت ابنة إحدى العائلات المحترمة إذا وقعت فى حب ملازم، فإن أبواها يبدلان قصارى جهدهما لإثنائها عن الاستمرار. أما الآن، فقد أصبح الملازمون محط آمال البنات وأسره.

ومن التسطيح القول بأن الضباط كانوا يصارعون من أجل السلطة فى حد ذاتها. لكن من السطحى أيضا إغفال شهوتهم الطاغية إلى السلطة.

ويرتدى حكم الضباط فى مصر مسوح الحكم الدستورى الديمقراطى الذى يطبق نظام الاقتراع السرى العام. ففى ١٩٥٦، خلع الرئيس وتوابه والوزراء، باستثناء «عامر»، زيهم

العسكري، لكن ذلك كله لم يكن أكثر من خيال. فحكم مصر في ١٩٦٧ كانوا، من حيث الجوهر، هم نفس قادة الضباط الأحرار في ١٩٤٩، الذين استولوا على الحكم في ١٩٥٢ عن طريق الانقلاب، والذين عزلوا «نجيب» في ١٩٥٤. وكان الجيش هو مصدر قوتهم، ولا يزال سندهم الرئيسي. وما زالت عاداتهم في التفكير والعمل هي نفسها عادات ضباط الجيش، لم تتغير. «إنه لإهانة لتدريبتهم العسكرية المؤثر وللتعاليم التي نشأوا عليها أن نتصور أن يتخلى الضباط عن طبيعتهم العسكرية وروبتهم، لمجرد أنهم استبدلوا الزى العسكري بالمدنى. وربما كانت هذه الخلفية أكثر تأثيرا في حالة الجيش لأن الإعداد للمهنة أكثر عمقا وشمولا»<sup>(١١)</sup>.

ربما يكون هناك ضابط فرد أو أقلية محدودة من الضباط باستطاعتها التكيف مع المجموعة الجديدة من المهنيين الذين وجدوا أنفسهم بينها. لكن ذلك ليس بالقاعدة العامة التي تنطبق على مجموعة من الضباط استولت على الحكم عن طريق انقلاب عسكري، وتضم إليها باستمرار شركاء جدد، من بين زملائهم الضباط، لتسيير الدولة والاقتصاد، الأمر الذي يشرف الجيش أكثر مما يشرف أية مؤسسة أخرى، والذي يضمن بقاء الديكتاتورية، ونظام كهذا هو حكم يتولاها ضباط الجيش، وتغيير الزى لا يغير من الأمر شيئا.

والشعب يعلم تمام العلم أن الجيش هو الذى يسير أمور البلاد، وأحيانا ماتق الحوادث مجسدة لتذكر بهذه الحقيقة. ففي نوفمبر ١٩٦٤، قامت حملة ضد فساد الموظفين والتجار وأصحاب المحلات، وقام البوليس الحربى بالقبض على كثيرين. وفي جلسة مجلس الأمة في ٢ ديسمبر، وقف النائب «حلمى الغندور» ينتقد، علنا، تدخل البوليس الحربى، بقوله: «فيه أشياء يتحدث لا أفهمها. مثلا مرفق النقل بالقاهرة لما فشل تدخل الجيش لإصلاحه.. ودى حاجة جميلة، وحاجة عجيبة، وحاجة رهيبة فى نفس الوقت. الجيش ما بيتدخلش إلا فى ثورات ليحمى الشعب أو ليرد عدوا. أما أنه يتدخل ليصحح أخطاء فهذا شئ غريب! وشئ غريب أن مباحث التموين كمان متعرفش تقوم بالمهمة، فنجب لها هيئة ثانية تقوم بمهمتها (الإشارة إلى رجال المباحث العسكرية والبوليس الحربى). احنا بنشتكى من الشركات واللى بيعحصل فى الشركات واللى بنشوفه فى الشركات.. بنشكى من وجود غير الفنيين فى مجالس الإدارات.. جازين يكون الواحد منهم دكتور كبير.. أو ضابط كبير.. ولكنه يجب أن يكون فنيا أولا وقبل كل شئ حتى تسير أعمال الشركات كما يجب»<sup>(١٢)</sup>. وكان هذا الانتقاد البسيط كافيا لأن يرد «على صبرى» رئيس الوزراء على الفور بأن «الجيش جزء من الشعب. وأى حاجة يقدر يقوم بها فى وقت السلم، يتولاها ويسمى فيها، ودى ما فيها شئ أى عيب ابدأ. الجيش بتاعنا بيعسم بدور كبير فى تدعيم الاقتصاد القومى. الجيش مثلا اشتغل فى السد العالى.. والحقيقة أنه لولا جهود الجيش فى السد العالى لما استطعنا أن ننهى الأعمال فى مواعيدها. الجيش أيضا هو اللى بيقيم بالعمل فى الودى الجديد.. وظروف العمل هناك فى غاية الصعوبة، وفيه قوات من

الجيش فى المدن والقرى والمدارس، يتقوم بالبناء وإصلاح الطرق لأن عنده امكانات كبيرة لا يصح ألا نستفيد منها فى أيام السلم.

«وبالنسبة لمؤسسة النقل العام فى القاهرة، استطاعت الورش الضخمة للجيش أن تصلح عددا كبيرا من سيارات الاتوبيس اللى كانت معطلة، فهذا عمل مش غريب.. وليس فيه أى عيب..»

مثلا.. البحرية الامريكية. تقوم بأعمال انشائية كبيرة فى امريكا وخصوصا فى اعمال الموانى.. ولم يقل أحد إن هذا عيب.. ولم يفسر رئيس الوزراء فى رده لماذا يقوم الجيش ايضا بدور الشرطة. وفى نهاية الجلسة، طلب «الفنڊور» الكلمة مرة أخرى لـ «يوضح» كلامه. واتخذت ملاحظاته شكل الاعتذار والتبرير.. «إننى أحمل للجيش كل إعزاز واحترام. انا بافخر بيه. الجيش هو الذى أخرجنى من السجن فى ٥٢. وأنا ضربت مثلا بالجيش. كل ما يحصل خلل نلجأ إلى الجيش. الناس بيقولوا اذا حصل خلل فى التربية والتعليم حنرسل فرقة جيش. احنا ليه مانحاسبش كل مخطئ قبل أن نلجأ إلى الجيش... هدفى أن تكون هناك ذاتية لكل مؤسسة فى هذا البلد، تقدر تقوم على قدميها، وتقوم نفسها باستمرار» (١٢).

والضباط سادة، لكنهم لا يحكمون بمفردهم. ويمكننا أن نقدم المثال، مرة أخرى من تشكيل الحكومة نفسه. فمن بين الـ ٦٥ شخصا، السابق ذكرهم فى أعلى السلم، هناك ٢٨ من المدنيين. منهم ٢٠، أى أكثر من النصف، إما من حملة الدكتوراه أو من المهندسين. فقد أصبح خريجو الجامعة شركاء للضباط. لكن هذا ليس تحقيقا لنبوة افلاطون بحكم الفلاسفة. فهؤلاء ليسوا دكاترة فى الفلسفة، ودارسى العلوم الانسانية. وفى مقال حول «الطريق إلى الثورة الإدارية»، يشير «محمد حسنين هيكلاء» إلى أن ٤٥٪ من مديرى الشركات الكبرى والمؤسسات هم من المهندسين (١٣). فكما هو الحال فى العديد من المجتمعات، وخاصة فى البلدان النامية - وإن كان لا يقتصر عليها وحدها - تحول اهتمام المثقفين من دراسة الفلسفة إلى العلوم الطبيعية.. من الآداب والتاريخ إلى التكنولوجيا والاقتصاد. وقد أصبح خريجو الجامعة من نوى التعليم العلمى، والمهندسين، والمديرين الاكفاء السابقين للشركات، والخبراء الفنيين والاقتصاديين اصحاب المبادرة والطموح، هم الشركاء الاساسيون للضباط فى السلطة. وهذه هى الرؤية المصرية لـ «الثورة الإدارية». وتشترك فى هذه الظاهرة جميع البلدان، اشتراكية كانت أم رأسمالية، متقدمة كانت أم نامية. الاختلاف الوحيد يكون فى المدى والايقاع. وتتفرد مصر بالسبق على مستوى البلاد العربية. فصعود الضباط إلى السلطة، والحكم بواسطة الجيش يقود بالضرورة إلى تقدم التكنوقراط والتكنوقراطية.

إن الزعماء المصريين غير غافلين عن الأخطار الناجمة عن المفاصد المصاحبة للتكنوقراطية. فالبيروقراطية Bureaucratization تجلب معها، من ناحية، الشكليات الصارمة، وتقادى تحمل

المسئولية، وتقضى على روح المبادرة، ومن ناحية أخرى، فإن عبارة «دع الأشياء تهر» تولد الفطرسه عند أولئك المهرة من الرجال الذين يجدون الكفاءة ويبدون، فى الوقت نفسه، القيم الاجتماعية الاساسية. ومرة أخرى، فإن هذه الأخطار ليست مقصورة على مصر، كل ما فى الأمر أنها طفت على السطح مبكرا، وبصورة أكثر فجاجة من أى بلد عربى آخر.

والظاهرة محل اهتمام عميق من جانب زعماء مصر، الذين يشنون حملة علنية واسعة عليها، والاختيار القاسى الذى يواجه نظام الحكم هو : مدى إمكانية نجاح النظام فى التغلب على هذا المظهر السلبى للنظام الذى يتبنونه. وحل هذه المعضلة يتوقف فى النهاية على العلاقة بين القيادة والجماهير، وهو ماستعرض له فيما بعد .

إن الصلات التى تربط بين التكنوقراط والضباط قوية ومتعددة. وقد سبق لنا مناقشة هذه الظاهرة فى الفصل الخاص بسلك الضباط المصريين. ونحن كثيرا مانجد علاقات أخوة أو عمومة بين الضباط والموظفين والمهنيين: فهم ينتمون اجتماعيا إلى الطبقة نفسها، ورؤيتهم للقضايا العامة وتركيباتهم الفعلية متقاربة. فهم غالبا مايكونون أكثر اهتماما بطرق تنفيذ المهام عن الاهتمام بالمسائل المجردة. وفوق ذلك، فإن الضباط والتكنوقراط تجمعهم مصالح متطابقة، ورؤية واحدة للمستقبل. أما من حيث الأصول، فيمكن اعتبارهم إخوة - أعداء، ولكن عندما تتحد الطموحات فهم إخوة - رفاق. ويعتمد كل طرف على الآخر، ولا مكان لأحد الطرفين إلا فى وجود الآخر. وهم لايملكون الكثير، فزقتهم ناتج عن الأجر، وتأتى المكائنة التى يتمتعون بها من اشتراكهم فى الحكم. إنهم لايملكون وسائل الإنتاج، وليس هناك أفق لذلك. والإغراء متاح أمامهم لايمثل فى التملك، وإنما فى الإشراف الجماعى على وسائل الإنتاج، وتحديدهم لأجورهم بأنفسهم. ولايتأتى ذلك إلا عن طريق التأمين الذى تقوم به اشتراكية الدولة.. بملكية الدولة، نظريا، وبالبيروقراطية المشتركة للضباط والتكنوقراط، عمليا. فعندما تصبح الدولة هى الرأسمالى الرئيسى، ومالك المشروعات الاساسية للتنمية الاقتصادية، تصبح الطبقة الحاكمة هى تلك التى تمارس الإشراف على الجهاز الإدارى - الموظفون - وعلى قوى القسر - أى البوليس والجيش - ومثل هذا النظام لايمكن إدراجه ضمن النظام الرأسمالى بمعناه التقليدى. ففى النظام الرأسمالى، تقوم الطبقة الوسطى بمراقبة الثروة ورأس المال قبل أن تستولى على النظام السياسى. أى أن الاستيلاء على السلطة، فى هذه الحالة، يأتى بعد السيطرة الاقتصادية.

أما المجموعة الثالثة من النخبة الحاكمة فقد جاءت من انتقال قطاع من النخبة السابقة. فهناك عشرات من حملة أسهم المشروعات المالية والصناعية، فى أوائل الخمسينات، يعملون الآن ضمن مجالس إدارات الشركات، أو كموظفين كبار فى نفس مشروعاتهم بعد تأميمها، أو

كشركاء للدولة فى ملكية المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. لقد تضاعفت دخولهم، مقارنة بالماضى، لكنهم لا يعيشون على أجورهم وحدها. فقد حصلوا على تعويضات ضخمة عن مشروعاتهم المؤممة وأسهمهم. وهم عناصر مرموقة فى الحياة الاقتصادية للبلاد، جنباً إلى جنب مع «الرأسماليين الوطنيين» الذين «لاتمارس أموالهم الاستغلال» والذين مازالوا يسيطرون على أجزاء مهمة من الاقتصاد الوطنى فى مجالات الصناعة الخفيفة، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة. لكنهم، سياسياً، لا قوة لهم. ويضاف إلى هؤلاء رجال الأعمال من النظام القديم، وكلهم تقريباً من المسلمين، وهم يتولون مواقع اقتصادية مهمة. فلم يكتف باستبعاد الأجانب واليهود من المناصب المهمة، بل أبعد المسيحيين كذلك. و «فى قائمة تضم عدة مئات من الأفراد الذين حلوا محل الطبقة الوسطى القديمة فى مصر، نجد أن نصفهم تقريباً من الضباط، وحوالى الربع من رجال الأعمال الذين كانوا يمارسون نشاطهم على عهد النظام السابق، وحوالى الربع من التكنوقراط والمستخدمين الذين انتقلوا من خدمة رأس المال الخاص إلى خدمة الدولة»<sup>(١٥)</sup>

وقد أدى الصعود الاجتماعى والسياسى لفئة الضباط والتكنوقراط، مع الاتجاه العام للحضرنة والتصنيع، إلى تحول عام فى التوازن بين المدينة والريف. إذ تأكدت السيادة للمدينة على الريف. بالرغم من أن معظم المصريين يعيشون فى القرى، ويعملون بالزراعة، ومصدر القوة الاقتصادية الأساسى للبلاد هو الثروة الزراعية.

من الذى يحكم الريف المصرى اليوم؟

لقد كان للنتائج التى ترتبت على الإصلاح الزراعى دور كبير فى تقرير ذلك. فقد حدد القانون، فى مرحلته الأولى فى ١٩٥٢، الحد الأقصى للملكية بـ ٢٠٠ فدان، ثم عاد، فى ١٩٦١، وخفض هذا الحد إلى ١٠٠ فدان فقط. وسوف نتعرض هنا، فقط، لبعض المظاهر الصارخة لهذا الإصلاح المعقد، آخذين فى الحسبان أن الإحصاءات المصرية لايعتد بها تماماً. فالإحصاءات التى يستشهد بها قادة النظام فى خطبهم، تعلى الانطباع بأن التخطيط والإحصاء فى مصر الجمهورية لا مثيل لدقته. لكن التدقيق فى المعلومات التى يقدمونها يكشف عن تضارب شديد. فبرغم غزارة الحديث، فإن أكثر المسائل حيوية عادة ما يضرب عليها ستار من التجاهل أو الإخفاء، وكثيراً ماتختلط الانجازات المتوقعة بالمتحقق بالفعل. فالإحصاءات، منذ ١٩٥٢، لم تعد دقيقة على الإطلاق، وازداد الشك فى صحتها، عندما أصبحت ماكينة الدعاية بيد النظام.

وتبين آخر الإحصاءات الرسمية المتاحة المتغيرات التالية فى توزيع الملكية :

## ملكيات الأراضي في مصر

| الملكية (بالفدان) | عدد الملاك (بالآلاف) المساحات المملوكة (بآلاف فدان) |      |      |      | المقشرات |       | التغير بالنسبة المئوية |
|-------------------|---|------|------|------|----------|-------|------------------------|
|                   | ١٩٦٤  | ١٩٥٢ | ١٩٥٢ | ١٩٦٤ | ملاك     | مساحة |                        |
| أقل من ٥ فداين    | ٢٩٦٥  | ٢٦٤٢ | ٢١٨٢ | ٣٣٥٣ | ٣٢٣+     | ١١٧١+ | ١٣+ ٥٤+                |
| من ٥-١٠ فداين     | ٧٨  | ٧٩   | ٥٣٦  | ٦١٤  | ١-       | ٨٨+   | ١- ١٧+                 |
| من ١٠-٥٠ فدان     | ٩٠  | ٦٩   | ١٢٩١ | ١٣٤٢ | ٢١+      | ٥١+   | ٣٠+ ٤٠+                |
| من ٥٠-١٠٠ فدان    | ٦   | ٦    | ٤٢٩  | ٣٩٢  | =        | ٣٧-   | = ٩-                   |
| من ١٠٠-٢٠٠ فدان   | ٤   | ٣    | ٤٣٧  | ٤٢١  | ١+       | ١٦-   | ٣٣+ ٤-                 |
| أكثر من ٢٠٠ فدان  | -   | ٢    | ١١١٧ | -    | ٢-       | ١١٧-  | ١٠٠- ١٠٠-              |
| الاجمالى          |   | ٢٨٠١ | ٥٩٨٢ | ٦١٢٢ | ٣٤٢+     | ١٤٠+  | ١٢+ ٢+                 |

ولكى نقيم أثر الإصلاح الزراعى ونتائجه، فإن علينا أن نأخذ فى الاعتبار، أولا وقبل كل شئ، التحولات التى كان من الممكن أن تتم بدونها على مدى الاثنى عشر عاما، من ١٩٥٢ - ١٩٦٤. لأنه، حتى وبدون الإصلاح، اذا ما استمرت الاتجاهات التنموية التى كانت سائدة قبل القانون فى نفس الاتجاه وينفس الايقاع، فقد كان من المحتم حدوث بعض التغيرات. والعوامل الأساسية فى الأجيال الحاضرة هى قوانين الموارث الإسلامية، والتى تمنح وريثة من الذكور أنصبة متساوية من تركته، مما يؤدى إلى تفتت الملكية. ومن ناحية أخرى، فإن حجم الأرض القابلة للزراعة يزداد بمعدل ضئيل للغاية، فى الوقت الذى يتحول فيه البعض من فقراء الفلاحين إلى معدمين تماما. وبالنسبة، فإن الزيادة فى عدد الملاك تظل دائما أقل من الزيادة فى السكان بشكل عام، وفى سكان المناطق الزراعية بشكل خاص. فالملكيات الصغيرة تنامى بالنسبة إلى إجمالى الرقعة الزراعية، ويزيد عدد الملاك، ولكن - كلاهما - بمعدل طفيف نسبيا. (١٧)

والجدول التالى يبين الاتجاهات التنموية خلال ١٢ عاما تقريبا، (١٨) ونتائج الإصلاح الزراعى. وتبين الخانة قبل الأخيرة أرقاما تقديرية تتخيل الوضع لو لم يطبق الإصلاح الزراعى. أما العمود الأخير فيبين التغيرات التى حدثت نتيجة لتطبيق الإصلاح الزراعى.

## نسبة ملاك الأراضي الزراعية حسب حجم الملكية

| التغير الحقيقي | ١٩٦٤<br>(بدون الإصلاح) | ١٩٦٤ | ١٩٥٢ | ١٩٤٠ | ١٩٢٩ | ١٩١٦ |                        |
|----------------|------------------------|------|------|------|------|------|------------------------|
| ١٤+            | ٥٤٧                    |      | ١٣   | ١٢٤  | ٩٨   | ٧٩   | أقل من فدان            |
| ٢٩+            | ٧٢                     | ٥٤٧  | ٢٣٤  | ٢٠١  | ١٩٧  | ١٨٧  | من فدان - ٥            |
| ٢٠             | ٢٢١                    | ١٠١  | ٨٨   | ٩٨   | ٩٨   | ٩٧   | من ٥ - ١٠              |
| ٣٠             | ٦٧                     | ٢١٩  | ٢١٦  | ٢٠٦  | ٢٠٥  | ٢٠٦  | من ١٠ - ٥٠             |
| ١٠             | ٧                      | ٦٤   | ٧٢   | ٧٩   | ٨٤   |      | من ٥٠ - ١٠٠            |
| ١٦٣٠           | ١٦٣                    | ٦٩   | ٧٣   | ٧٥   | ٧٨   | ٤٣١  | من ١٠٠ - ٢٠٠           |
| -              | -                      | -    | ١٨٧  | ٢١٧  | ٢٤   |      | فوق ٢٠٠                |
| ١٠٠            | ١٠٠                    | ١٠٠  | ١٠٠  | ١٠٠  | ١٠٠  | ١٠٠  | الإجمالي               |
| =              | ٣١٥٠                   | ٦١٢٢ | ٥٩٨٢ | ٥٨٤١ | ٥٧٩٣ | ٥٤٥٢ | المساحة (بالآلاف فدان) |
|                |                        | ٣١٤٣ | ٢٨٠١ | ٢٤٩١ | ٢١٨٠ | ١٧٢٠ | الملاك (بالآلاف)       |

ويمكننا أن نستخلص حقائق ثلاث :

- ١- تغير الملكية في مايقرب من ١٢٠٠.٠٠٠ فدان، أى حوالى خمس مساحة الأرض الزراعية في مصر، كنتيجة للإصلاح الزراعى.
  - ٢- تدهور أوضاع فئة كبار ملاك الأراضي، سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث نفوذهم السياسى، في الريف المصرى.
  - ٣- الأراضي التي تغيرت الملكية فيها، تنقسم إلى قسمين : الأرض التي انتزعها الإصلاح وقام بتوزيعها على صغار الملاك، ثم الأراضي التي كان مقررا مصادرتها وفقا لقوانين الإصلاح وقام اصحابها ببيعها في السوق الحرة قبل تاريخ المصادرة.
- ومن الواضح أن أراضي القسم الثانى، والتي تمثل حوالى ثلث الأراضي التي تغير ملاكها، ذهبت بالكامل إلى الملاك القدامى، لأنهم الوحيدين الذين كانوا يملكون المال والقدرة على شراء الأرض.<sup>(١٩)</sup> كما أن المساحة الباقية آلت في النهاية إلى الملاك السابقين أيضا. وفي الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٤، ارتفع متوسط ملكية من يملكون أقل من خمسة أفدنة من ٩ فدان إلى ١١ فدان، ومن يحويزون من ٥ - ١٠ أفدنة من ٧ إلى ٧٩ فدان. وتوقفت عملية التفتيت الشديد للملكيات الصغيرة. لكن المدممين لم يصيروا ملاكا، بل العكس. ففي الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٤، زاد العدد الإجمالي للملاك في القرى المصرية بمقدار ٢٤٢.٠٠٠، بنسبة ١٢-١٣٪، بينما بلغت نسبة الزيادة السكانية في الريف ٢٥٪ على الأقل، في نفس الفترة.

لقد نجح متوسطو الملاك، ممن يملكون من ١٠-١٠٠ فدان، فى الحفاظ على وضعهم وممتلكاتهم. وهؤلاء المزارعون الموسرون لا يشاركون فى السلطة السياسية، ولو بالقدر الضئيل الذى يسهم به رجال الأعمال المسلمون وحملة الأسهم الذين أصبحوا مديري للمشروعات المؤممة. لكن نفوذهم على المستوى الريفى المحلى يتزايد بصورة كبيرة، وتزدهر ملكياتهم وتتضاعف قوتهم. ولأسباب ما، فليس هناك انتباه كاف إلى أن هذه الفئة تعتبر من المستفيدين الأساسيين من التحولات التى حدثت فى الريف المصرى خلال مرحلتى الإصلاح الزراعى. فهم «أعيان الريف» الذين يؤجرون أراضيهـم أو يزرعونـها بالعمل المأجور. وهؤلاء «الأعيان» و «كبراء الريف» ممن يملكون العشرات العديدة من الأفدنة، هم رجال المنطقة الأقوياء الذين يستغلون، مباشرة وبقسوة، عرق المعدمين. والفائض الضخم من القوى البشرية العاطلة فى الريف المصرى - حيث يمكن خفض عدد الذين يعيشون على العمل الزراعى إلى النصف دون أن يتأثر معدل الإنتاج - يجرم هؤلاء المعدمين القدرة على المساومة على قوة عملهم فى السوق. وكثير منهم تقل يوميته عن عشرة قروش حتى فى ظل الاشتراكية العربية.<sup>(٢٠)</sup> بل إنهم لا يضمنون عملا منتظما على مدار السنة. كذلك، يسيطر «الأعيان» على الحياة الاجتماعية فى الريف، فالعمدة، ممثل الحكومة فى القرية، يختار من بينهم. ويعانى وضع العمدة تدهورا مستمرا منذ نهاية القرن الماضى، وخلال الحقبة الماضية جرى العرف على اختيار العمدة من بين من يملكون من ٥ - ٢٠ فدانا. ولم يتأثر وضع العمد بقيام النظام الجديد. فبعد أن كان ولاؤهم يتأرجح فى السابق بين الملك والوفد، أصبحوا يعملون اليوم فى خدمة نظام الضباط.<sup>(٢١)</sup> وهم على مستوى الحياة الداخلية للقرى يعملون فى خدمة مصالح «الأعيان».

وتتشكل فئة أغنياء القرية - ممن يملكون أكثر من ٢٠ فدانا - أقل من ربع المليون من إجمالى سكان الريف البالغ حوالى ٢٠ مليونا. ومطبقا للأرقام التى يوردها «حسن رياض»، فإن متوسط الدخل الفردى السنوى لأفراد الأسر التى تملك ٢٠ فدانا فأكثر يزيد على ٧٨٩ جنيه مصرى، أى ما بين ١٢٠-١٦٠ ضعف متوسط الدخل السنوى الذى يحصل عليه أفراد الأسر المعدمة (من ٥-٦ جنيهات)، والذين يشكلون مايقرب من ثلاثة أرباع سكان الريف.<sup>(٢٢)</sup> ونذكر أننا لانتحدث عن عهد «فاروق»، وإنما عن نظام حكم «ناصر» فى الستينيات.

لقد احتفظ أغنياء الريف، فى ظل العهد الجمهورى، بوضعهم وثروتهم، بل وتوطدت مكانتهم. وهو أمر لا يدعو للدهشة، فضباط السلطة الحالية يرتبطون بهم بروابط وثيقة. وإذا ألقينا نظرة على أصول الضباط، فسوف نرى أن كثيرين منهم هم أبناء وأقارب لهم. ويكفى «عبد الحكيم عامر» كمثال لذلك. ومرة أخرى، فالأصول الاجتماعية المشتركة تربط بقوة بين طبقة تحسن وضعها وزادت أملكها خلال فترة حكم الضباط، وبين هؤلاء الضباط. فالضباط مخلصون للتقاليد العربية التى تحت على تقوية الروابط العائلية.



إن الوضع الحقيقي للأثرياء الريف أقوى في الحقيقة مما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية. وقد نفع كثيرون من أصحاب الملكية السابقين في الاحتفاظ بحيازاتهم. فقد تمكن عدد كبير منهم من تملك مساحات شاسعة من الأراضي عن طريق استغلال الثغرات في قوانين الإصلاح والحيل القانونية. وفي حالات كثيرة بيعت الأراضي بيعا صوريا لفقراء الفلاحين، عن طريق عقود صيغت بطريقة لا تترك للمشتري سوى الديون والتعهدات التي تثقل كاهله لسنين طويلة، وتضمن للبائع جميع الفوائد والحقوق.

وفي ١٩٦٥، قام أثنان من محرري «روزاليوسف» بعمل تحقيق حول هذا الموضوع وقدما تفاصيل كاملة بالأسماء والأرقام والتواريخ. فهناك أسرة واحدة تملك ١٣٦٤ فداناً، وأخرى تملك أكثر من ٢٥ ألف فدان<sup>(٣٣)</sup>. ومن المستحيل، بالطبع، حصر جميع الحالات الشبيهة. فهناك عدة مئات من آلاف الأقدنة تظهر في الإحصاءات الرسمية ضمن الملكيات الصغيرة، بينما هي في الواقع جزء من الملكيات الكبيرة.

إن الصراع الاجتماعي الذي يشتد عنفه، من حين لآخر، في الريف المصري مصدره المعدمون والأجراء. وقد حدث هذا في ١٩٥٦، و ١٩٥٢، عشية انقلاب الضباط<sup>(٣٤)</sup>. وتكرر مرة أخرى خلال النصف الأول من ١٩٦٦، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العامة في مصر. وقد أجبرت الحكومة وقيادات الاتحاد الاشتراكي على تدشين حملة علنية شديدة ضد "بقايا الإقطاع". وقامت مجموعات خاصة، بقيادة المشير "عبد الحكيم عامر"، بالتحقيق في مئات الحالات ومصادرة أملاك عشرات الأسر. وقد تكشف خلال هذه الحملة حالات عديدة لما أطلق عليه "تهريب" الأرض، والتسلط السافر، اقتصاديا واجتماعيا، من جانب عائلات رجال الريف الأقوياء. والحالة التالية، واحدة فقط من حالات عديدة نشرها "الأهرام" : ففي قرية "شبابس الملح"، «محافظة كفر الشيخ» على سبيل المثال، هناك ١٥.٠٠٠ فرد يمشون على ٣٦٠٠ فدان من الأرض ، هي مجموع المساحة المنزرعة في القرية. من الذي يملك هذه الأرض؟. إن سجلات الجمعية التعاونية للقرية تتضمن البيانات التالية : ٦٤٣ فداناً يملكها سبعة أشخاص من عائلة واحدة. ثم تأتي بعد ذلك قائمة طويلة من الأسماء تنتهي جميعها باسم واحد يمتلكون ١٣٧٨ فداناً، ثم خمسمائة فدان يملكها اثنان فقط. من ناحية أخرى، فإن هناك ١٥٠٠ فلاح يملكون ١٧٣٢ فداناً، أي أقل من نصف مساحة أراضي القرية. ماذا عن وضع الفلاح الصغير في هذه القرية؟. يجيب الفلاح «محمد خلف» بصراحة، قائلا : «الفلاح الصغير في هذه القرية ليس له مكان لا في لجنة العشرين (التابعة للاتحاد الاشتراكي) ولا في مجلس القرية، ولا الجمعية التعاونية، حتى ولو كمرآب، طالما لا يتمتع بمساندة العائلة التي تملك نصف القرية. والعمدة، ونائبه، والمشايخ الثلاثة (المسؤولون عن أقسام القرية الثلاثة)، ولجنة الاتحاد الاشتراكي، والسكرتير العام والسكرتير المساعد، كلهم من نفس العائلة»<sup>(٣٥)</sup>.

إن أكبر مثال على احتدام الصراع ضد وضعية هؤلاء «السادة الإقطاعيين» هو ماحدث فى قرية كمشيش بالمنوفية عام ١٩٦٦، عندما قام أحد أفراد عائلة «الفقى» الإقطاعية بقتل «صالح\* حسين»، عضوا لجنة الاتحاد الاشتراكى، الذى أراد أن يضع حدا لوضع هذه العائلة فى القرية (٣٧) لقد بدا الأمر كما لو أن السلطات والرأى العام قد فوجئوا بالحدث. لكننا نشك فى أن انكشاف الأمر كان مفاجأة بالفعل. والأصح أن نقول بأن الموقف تدهور إلى حد لم يعد ممكنا معه أن تستمر مؤامرة الصمت التى كانت تستتر على حقيقة مايجرى فى القرية المصرية. فتصادم المصالح والصراعات الطبقية فى «كمشيش» لم تكن جديدة. فقد سبق لجنة «المصور» أن نشرت فى ١٩٥٣، تحقيقا مصورا يكشف تفصيلا عن الاغتيالات، والاعتقالات، وفرض حظر التجوال، فى «كمشيش». وكان السبب وراء تلك الصدمات هو مآمارسه عائلة «الفقى» من استغلال وقمع للفلاحين. وقد تعرض التحقيق لعدد من أفراد عائلة «الفقى»، مستكبرا المظالم التى ارتكبوها فى القرية. لكن «ثورة» لم تحدث هناك فيما بين ١٩٥٣ - ١٩٦٦.

والفئة الخامسة والأخيرة، التى تنامت أهميتها ونفوذها خلال حكم الجمهورية، تختلف تماما، من حيث طبيعتها، عن الفئات الأربعة الأخرى. إنهم العمال المهرة. فلاشك أن أجور هؤلاء العمال وظروف عملهم قد تحسنت كثيرا، كما حققوا قدرا من المكاسب الاجتماعية. وبالرغم من أن نقابات العمال هى مجرد أدوات بيد النظام، وبرغم تحريم الإضرابات تهرىما تاما، إلا أن القوة التفاوضية للعمال المهرة لا يستهان بها. ففى بلد فقير فى موارده الطبيعية، ورأس المال والخبرة الفنية، فى الوقت الذى يكرس فيه جزءا ضخما من طاقته من أجل التصنيع، فإن العامل الماهر المؤهل يعتبر ثروة ثمينة. ثمينة بكل مافى الكلمة من معنى. فالخبراء والمستشارون، والمنح والقروض، والآلات والأسلحة، كلها أشياء يمكن الحصول عليها بوفرة من الشرق والغرب على السواء. والعمالة غير الماهرة متوافرة ورخيصة للغاية. إن العمالة الماهرة هى عنق الزجاجة للتنمية. إذ لايمكن جلبها من الخارج، كما أن تعليم وتدريب عشرات الآلاف من العمال البسطاء، الذين يتدفقون أمواجا من الريف إلى المدينة، لايمكن الوصول بهم إلى مستوى العامل الماهر لا بالسرعة ولا بالأعداد المطلوبة.

وربما تكون الأرقام التى يوردها «حسن رياض» غير دقيقة، لكننا سنقبل بها كأرقام تقريبية، لأنها توضح عدة ظواهر مهمة. وطبقا لتلك البيانات، فإن البروليتاريا العاملة فى مجال الصناعة والمواصلات وملحقاتها، تقدر بـ ٧٩٠ ألف شخص،<sup>(٣٨)</sup> أى أكثر من ٣٪ من إجمالى عدد السكان. ومتوسط دخل الفرد من هذه الفئة ٦٠٠ر جنيه مصرى، أى ضعف متوسط الدخل الفردى السنوى العام تقريبا، والذى يقدر بـ ٣٤٠ر جنيه. وهذه البروليتاريا تعد

\* «صالح حسين» وليس «صالح» كما يورده المؤلف.

إحدى المجموعات المتميزة. فهناك ٨٠ على الأقل من كل ١٠٠ مصري يعيشون على الحد الأدنى، وهناك ما بين ١٢ - ١٥ يحصلون على دخل أعلى من دخل العمال الزراعيين. وهناك أكثر من أربعة ملايين من سكان المدن المصرية، و ١٨ مليون فلاح، يعيشون في ظل ظروف أسوأ بكثير من تلك التي يحياها عمال المدن. وإن أهم ما يميز البروليتاريا المصرية هو وضعها كاتقالية بين الشريحة الشعبية لسكان المدن ومستوى معيشتها المرتفع نسبيا. وهي تمثل، بالكاد، ١٠٪ من سكان المدن، وليس من المتوقع أن تزيد هذه النسبة في المستقبل القريب، حتى لو تحقق للبلاد التصنيع السريع، بسبب الزيادة السكانية للجماهير الفقيرة. إن متوسط دخل العامل يوازي، على الأقل، ستة أضعاف دخل أدنى شريحة اجتماعية. وبخل بهذا الحجم - ٦٠ جنيهًا للفرد - يعد دخلا محترما في مصر. وكل من يركز - من المراقبين الأجانب - على هذه الحقيقة، بهدف إثبات أنه لا فقر هناك، عليه ألا يتغافل عن الفقر المدقع، الذي لا نظير له، للفئات المعدمة من السكان.<sup>(٢٩)</sup>

وتتراوح يومية عامل المدينة بين ٥٠ - ٦٠ قرشا. لكن هؤلاء المستفيدين من الحكم الجديد يشكلون، ورغم تناميهم، جزءا فقط من الطبقة العاملة ككل. وكما هو الحال بالنسبة للشعب المصري ككل، فإن الطبقة العاملة تعاني داخلها تفاوتات رهيبية في الدخل. وطبقا للأرقام الرسمية للمصادر المصرية التي تؤكد على ماسبق، فإن متوسط أجر ٣٥٧ ألفا من العاملين في ٨٦٦ مشروعا صناعيا، تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر، بما فيهم الإداريون، بلغ في ١٩٦٢، ١٧١ جنيهًا مصريًا. ومتوسط الدخل لـ ١١٨ ألفا من العاملين بالصعيد ١٣٤ جنيهًا سنويا، في الوقت الذي يحصل فيه العمال والإداريون بمنطقة قناة السويس على ٢٩٢ جنيهًا سنويا، ومنهم حوالي ٤ آلاف ممن يعملون بمشروعات البترول والغاز بلغ متوسط أجر الفرد منهم في ١٩٦١، ٦٤٠ جنيهًا. من ناحية أخرى، فإن ٢٢ ألف عامل وإداري من العاملين بمنشآت الصناعات الغذائية التي تستخدم ٥٠ عاملا على الأقل، كان متوسط الأجر السنوي للفرد منهم، في العام نفسه، ٨٠ جنيهًا.<sup>(٣٠)</sup> أما معظم عمال الصناعة فيعيشون على أجر يومي قدره ٢٥ قرشا، ولكن بالرغم من أنه أجر زهيد، إلا أنه يعتبر مرتعا مقارنة بدخل غالبية السكان، فهناك قطاع من عمال المدن ومعظم العمال الزراعيين لا يحصلون حتى على هذا الأجر الهزيل. وفيما يلي وصف لحالة قطاع من أكثر قطاعات العمال تعرضا للظلم - ومن أكبرها حجما - حسب ماجاء بالملحق الاقتصادي لجريدة «الأهرام» في ١٩٦٤ «ارتفعت عضوية نقابة عمال الدباغة والجلود والأحذية من ٩٥٠ عضوا في ١٩٦٠، إلى ٩ آلاف عضو في ١٩٦٤. لكن العدد الإجمالي للعاملين في هذا المجال يصل إلى ١٢٠ ألف عامل، مما يعني أن هناك ١١١ ألف عامل خارج النقابة. ويعمل عمال الدباغة في ظل ظروف صعبة للغاية. فهم يعملون وهم عراة، ولا توجد تشريعات كافية للحفاظ على صحتهم. فهم يعملون وسط الأحماض والكيماويات بون

أى احتياطات فعلية للأمان. والنتيجة أن أعدادا كبيرة من عمال الدباغة مصابون بالعديد من الأمراض، كالجذام والدين والروماتيزم وفقدان البصر. ورغم هذه الظروف الخطيرة، فإن العديد من أصحاب المدايغ يقومون بخفض الإنتاج كى يمارسوا ضغوطهم على العمال، وايضا لكى يبيعوا الكيماويات فى السوق السوداء، بدلا من استعمالها فى مدايغهم. وهكذا يحققون أرباحا باهظة. ولأن الأحماض تباع فى السوق السوداء، فإن عددا كبيرا من المدايغ يعمل نصف الأسبوع فقط، والوحيد الذى يدفع الثمن هو العامل الذى يخفض إنتاجه ويقل أجره. وقد نأمت النقابة بمحاولة لتوقيع اتفاق مع أصحاب المدايغ كى تحفظ حقوق العمال، وبعد خمسة من جريدة «الجمهورية» فى ١٩٦٦، توصلت إلى اتفاق مع ٤٥ مديفة، لكن لم يلتزم بهذا الاتفاق سوى اثنتين فقط. ويتراوح أجر العامل بين ٢٥ - ١٢٠ قرشا يوميا، حسب الإنتاج. ويقوم عمال الجلود بتصنيع الحقايب والأحزمة وجلود الساعات وأنواع الكرابيج. وقد وقف أعضاء النقابة والعناصر النشطة منهم فى الاتحاد الاشتراكي ضد محاولات الإيقاع بينهم وبين بقية العمال، وضد خفض إنتاجيتهم والضغط عليهم، حيث قام أصحاب العمل بتعيين عدد كبير من صفار الصبغة كى يحاشوا دفع الحد الأدنى القانونى للأجر<sup>(٣١)</sup>. وقد تلا ذلك وصف لأوضاع عمال الأحذية، نرى لايختلف عن ذلك كثيرا. ويستمر التحقيق ليخبرنا بأن عمال الأحذية، صوما، يعملون بالقطعة، كمجموعات من ثلاثة أفراد : الأسطى، ومساعد، ثم صبى. ويتراوح أجر هذا الطاقم من ٨ - ١٠ قروش عن كل زوج من الأحذية، توزع كالتالى : مابين ٤.٥ قرش للأسطى، ومابين ٣ - ٣.٥ للمساعد، وهذه المجموعة تنتج فى يوم عمل من ١٤ ساعة ٤٠ زوجا من الأحذية فى المتوسط. ويحصل الصبى على قرش أو قرش ونصف. ثم يستطرد التحقيق : «والحقيقة إن هذه الأرقام مضللة. فهى تعطى الانطباع بأن الشخص يحصل على أجر مرتفع. ولكن ينبغى أن نتذكر أن العمال يدفعون ثمن الجلد وجزءا من ثمن الخامات، إضافة إلى أن أصحاب العمل أحيانا مايفضون الإنتاج كنوع من الضغط على العمال». إن الربح الصافى الذى يحققه صاحب الورشة من زوج واحد من الأحذية يصل إلى ١٣ قرشا، كما يصل ربح البائع إلى ٥٢ قرشا. وإذا ما باع مالك الورشة الحذاء للمستهلك مباشرة، فإن ربحه يصل إلى أكثر من ٦٠ قرشا... أى سبعة أضعاف أجر العمال الثلاثة الذين صنعوا الحذاء.

إن التفاوت فى أوضاع العمل والأجور داخل الطبقة العاملة نفسها، تفاوت صارخ. فالعمال المهرة الذين يكسبون أكثر من جنيه فى يوم عمل من سبع ساعات هم الطبقة الجديدة.. أرستقراطية العمال الجديدة.

وعندما نصل إلى أرستقراطية العمال نكون قد ابتعدنا تماما عن قمة الهرم المصرى، لكن المسافة بين هذا المستوى وبين القاعدة العريضة للهرم الطويل مازالت شاسعة. والمجموعات

العديدة التي تكون النخبة الحاكمة الجديدة، كلها، مع ما يحيط بها من منتفعين ومتسلقين، لاتشكل سوى جزء ضئيل من مجموع الشعب المصري. فالوضع، بالنسبة للغالبية العظمى، لم يتغير كثيراً. وبالرغم من تغير النخبة الحاكمة، إلا أن الفجوة الاجتماعية بينها وبين عامة الشعب مازالت على ماكانت عليه. وفي خاتمة كتابه، يعلن الماركسي المصري «رياض» في ١٩٦٤: «بعد عشر سنوات من الانقلاب العسكري، مازالت الهوة فيما بين العمال المعدمين في المدينة والريف، من ناحية، وبينهم وبين بقية الطبقات، من ناحية أخرى، بنفس العمق الذي كانت عليه في الماضي».<sup>(٣٢)</sup> وربما لم يكن استخدام نفس تعبير «الهوة» من جانب الاشتراكي الفرنسي اليساري، المتعاطف مع «ناصر»، مجرد صدفة. فـ «كلود استييه» عندما كتب في ١٩٦٥ عن أحياء القاهرة المختلفة، يقول: «بقدر ماتختلف «بلقيل» عن «أوتوى»، بقدر ماتختلف «العتبة» عن «الزمالك». لكن ماهو في باريس مجرد فرق محدود في مستوى الحياة بين البرجوازي والبروليتاري، فهو في القاهرة هوة سحيقة تفصل بين عاملين لايجمع بينهما أدنى قاسم مشترك. وأكبر هذين العاملين عدداً، يعمل في خدمة العالم الآخر. فالعمال البيديون وصغار الحرفيين، وخدم المنازل، والبوابين، يعيشون على القروش القليلة التي يتقاضونها يومياً، أو بعض الجنيئات التي يتقاضونها شهرياً من العمل في خدمة أصحاب الأملاك الحقيقية، والدبلوماسيين والأجانب، والمفكرين وكبار الموظفين ومديري الشركات... وغيرهم. ويشكل عام، فإن هذه الجموع الفقيرة لم يطرأ على أوضاعها أي تحسن».<sup>(٣٣)</sup>

لقد نجحت ماكينات الدعاية العالية التصور لـ ج.ع.م إلى حد كبير، في التعتيم على المساويء المرة للاشتراكية العربية.. في الخارج، بالأساس، أما في داخل مصر نفسها، فإن الاستياء في تزايد، ويجد طريقاً عفوية للتعبير عن نفسه، فإثناء إلقاء «ناصر» لخطابه في أول مايو ١٩٦٤، قوليل بعاصفة من التهليل الحماسي عندما قال «أحنا قلنا الحد الأدنى لأجر العامل ٢٥ قرشاً، هل هو ده الأجر اللي يكفى ويخلي العامل يعيش عيشة سعيدة؟! أنا بقول لا... لازم نعمل في المستقبل علشان نزيد هذا الحد الأدنى».<sup>(٣٤)</sup> كان التصفيق الحاد تعبيراً عن عدم الرضا، عن الأوضاع القائمة، وعندما أمكن لناصر أن يستكمل حديثه، أسرع مضيقاً: «لكن طبعاً الخمس وعشرين قرش بالنسبة للماضي بتعتبر مكسب..» وتوقف مرة أخرى، لبرهة قصيرة، كما لو كان يستجهم على التصفيق. لكن الاستجابة جاءت هذه المرة، بالصمت. فربما كان الأمل في المستقبل كبيراً، لكن الواقع يدعو إلى التحفظ ويظل التصفيق، أو الامتناع عنه، شكلاً من أشكال التعبير القليلة المتاحة.

لقد تعرضنا لمصر بإسهاب بعض الشيء لأنها تعتبر نموذجاً لبقية الدول العربية الواقعة تحت حكم الضباط. والاتجاهات الأساسية للتطور في مصر، يمكن أن نلاحظها أيضاً في العراق وسوريا.

فإذا أخذنا، على سبيل المثال، تركيب حكومة يونيو ١٩٦٤ في العراق، فنجد أن من بين ٢٠ وزيرا كان هناك سبعة من الضباط، وتسعة من حملة الدكتوراه والشهادات الجامعية. وهناك أيضا، أصبح المثقفون - سواء بالزى العسكرى أو المدنى - والتكنوقراط، وأفراد الطبقة الوسطى العاملين بالأجر، هم النخبة الحاكمة. وقد تحقق لهم الصعود عبر طريقتين متداخلتين... العنف، وزيادة النشاط الاقتصادى للحكومة المدنية التى يسيطرون عليها.

لكن هذا هو المجرى العام فقط. فالمجموعات المتنافسة من الضباط التى تعاقبت على الحكم، هى، أحيانا، مجرد أقسام متنافسة ضمن مجموعة سياسية واجتماعية واحدة، وأحيانا أخرى تكون تجسيدا لمصالح اجتماعية متصارعة. وهى أحيانا، تكون دافعا لتقدم المجتمع العربى، هى فى أوقات كثيرة تخدم - بوعى أو بدون وعى - القوى الساعية إلى عرقلة التطور التاريخى.

لقد كان الضباط الساسة الأوائل، الذين تولوا الحكم فى سوريا والعراق، يسعون إلى التحديث. فبكر صدقى كان متأثرا بنموذج «أتاتورك». كما نلح فى إجراءات «الزعيم» العلمانية تتأرا بالكمايين الأتراك. لكن حكم الاثنين لم يدم طويلا، وجاءت طموحات وآمال من خلفهما مختلفة. فجماعات الضباط التى جاءت بعد «بكر صدقى» فى العراق، وخاصة «الصباغ» و«الربيع الذهبى»، كانت مختلفة من حيث نظرتها إلى الأمور الاقتصادية والاجتماعية. فقد سمحوا للقوى الرجعية والإقطاعية بالاستمرار فى استغلال البلاد، فى مقابل أن يُترك لهم تسيير أمور البلاد السياسية. وكان موقف «عبود» خلال فترة حكمه للسودان (١٩٥٨ - ١٩٦٤)، مشابها. بالطبع، كان السودان فى ١٩٦٠ مختلفا عن العراق فى عام ١٩٤٠، من حيث القوة النسبية للعوامل الرأسمالية. وكذلك الاهتمام الأساسى من جانب «عبود» ومجموعته لتحقيق السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادى للجنوب الأفريقى من جانب العرب المسلمين من أهل الشمال. لكن موقف الحكم العسكرى فى السودان ارتكز، فى الأساس، على إطلاق حرية قوى الاستقلال التقليدية والحديثة.

وحتى «الشيشكلى»، برغم عزمه على الإصلاح السياسى، كان مع تقليص تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. وتميز عهده بازدهار الرأسمالية فى سوريا. ونتيجة لعدم تدخله هذا، أمكن لرأس المال التجارى والصناعى أن يزيد من قوته وأرباحه. وقد استمر الحال على ذلك بعد سقوط «الشيشكلى»، وحتى ١٩٥٧. وكان حكم ج.ع.م فى سوريا فى هذا المجال، كما فى مجالات أخرى، نقطة تحول مهمة. فقد أحدث بدء الإصلاح الزراعى، والنشاط المتزايد للدولة، وتدخلها لتوجيه الحياة الاقتصادية، وأخيرا حركة التأميمات الواسعة.. أحدث كل هذا تحولات اجتماعية بعيدة الأثر. إن واحدا من أسباب انفصال سوريا عن ج.ع.م فى ١٩٦١، هو رغبة رأس المال السورى الخاص فى استعادة حريته فى الحركة والاستغلال والمبادرة. لكن الحكم

السوري الذي أقامه الضباط الانفصاليون في ١٩٦١، لم يدم أكثر من عام ونصف. وجاء انقلاب البعث في مارس ١٩٦٣، لينشئ عهداً جديداً من الاشتراكية والتأميم.

ويتميز تاريخ الإصلاح الزراعي في سوريا بالتعقيد الشديد، واتجاهاته المتقلبة ومسارته المتعرجة. وقد زاد من تعقيد المسألة، التنوع الشديد للأرض هناك، وهو أمر لم يؤخذ في الحسبان عند وضع القانون، وتطبيقه. كما تعرضت القوانين نفسها للتعديل الجذري أكثر من مرة، من مصادرة للأرض، ثم استعادتها من جانب ملاكها السابقين، إلى مصادرتها مرة أخرى وتوزيعها على الأفراد والتعاونيات. والنشرات والإحصاءات الرسمية الخاصة بالأراضي هزيلة، وأحياناً متضاربة. ومن هنا، فإننا لن نتمكن سوى من تقديم المعالم البارزة.

منذ زمن طويل والحديث عن الإصلاح الزراعي لا ينقطع، سواء في سوريا، أو في غيرها من البلاد العربية. لكن إجراء محدداً لم يتخذ حتى مابعد الوحدة مع مصر. وقد جاء قانون الإصلاح في سبتمبر ١٩٥٨، مطابقاً إلى حد كبير للقانون المصري، بكون مراعاة لظروف سوريا الخاصة؛ كذلك فإن المصادرة في سوريا جرت على نطاق أوسع مما جرت به في مصر. فبينما لم تصدر قوانين ١٩٥٢ أكثر من ١٠٪ من الأراضي المصرية، إضافة إلى ٥٪ أخرى تنفيذاً لقانون ١٩٦١، فإن قانون الإصلاح السوري لسنة ١٩٥٨ قرر المصادرة القوية لـ ١٦٪ من الأراضي المروية و ٣٠٪ من الأراضي التي تعتمد على الأمطار. لكن تنفيذ القانون سار حثيثاً بسبب المعارضة السلبية الصغيرة، من جانب الملاك في الأساس. وخلال فترة الوحدة لم يصادر أكثر من نصف الزراعات الجافة، وأقل من ربع الأراضي المروية، و ٢٠٪ من الأراضي التي تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار. ولم يوزع على الفلاحين سوى ٢٢٪ منها.

وكان أول ما قامت به حكومة الانفصال هو إلغاء جميع إجراءات الإصلاح الزراعي، فصدرت في فبراير ١٩٦٢ قانوناً جديداً يلغي القانون السابق إلغاء تاماً. وقد سمح القانون للملاك السابقين - من ضمن ماسمح - بزيادة حيازاتهم زيادة كبيرة، وكذلك لأفراد أسرهم. كما أعيدت الأراضي التي سبق مصادرتها، ولم توزع، إلى أصحابها السابقين. وكانت هذه السياسة الرجعية الحمقاء سبباً في تصاعد الغليان في سوريا. فلم تكن البلاد ينقصها، بنية حال، المزيد من الاضطراب، فقد كانت سوريا عرضة للتخريب والدعاية المصرية. ولذا، فقد اضطرت الحكومة إلى إلغاء قانون فبراير والعودة للعمل بقانون ١٩٥٨، مع بعض التعديلات المستوحاة من قانون فبراير، لصالح كبار الملاك. وكان من بين التعديلات الإيجابية إعفاء الملاك الجدد من دفع ثمن الأراضي الممنوحة لهم، وهي قاعدة كانت سارية في مصر آنذاك. وبعد مايو ١٩٦٢، استؤنفت من جديد نشاطات الإصلاح الزراعي في سوريا. وحين بدأت عملية توزيع الأراضي، لم يكن من الممكن إيقافها بأي شكل من الأشكال لكن إيقاف خطة الإصلاح الزراعي في سوريا ومدها كان محدوداً، حتى في أثناء الحكم المصري القوي. (٣٥) وفي ١٩٦٣،

عندما انتصر البعث، تلقى هذا الإصلاح دفعة جديدة. فقانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في يونيو ١٩٦٢ يفوق قوانين ١٩٥٨، من ناحية تقليص الملكيات الفردية.<sup>(٣٧)</sup> وفي ١٩٦٥، ١٩٦٦، عندما كان أكثر اجنحة البعث راديكالية تتصدى للحكم، فإن القوانين أصبحت تطبق بهمة كبيرة.

والجدول التالي يبين الموجة الأولى من المصادرة الواسعة النطاق، عقب القوانين الأولى للإصلاح الزراعي في ١٩٥٨، ثم تراجعها بعد ذلك وحتى ربيع ١٩٦٣ - ولا يظهر في الجدول الأراضي التي أعيدت لملاكها السابقين بعد المصادرة - والدفعة الجديدة التي طرأت على هذا الإصلاح منذ ذلك الحين وماتلاه.<sup>(٣٧)</sup> ويمكن أن نلاحظ الاتجاه العام في العمود الخاص بالأراضي المروية والمنزعة.

مصادرة الأراضي طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي في سوريا (بالفومات)\*

|                    | الأراضي المروية والمنزعة | الأراضي غير المروية | أراضي غير منزعة | الإجمالي   |
|--------------------|--------------------------|---------------------|-----------------|------------|
| ١٩٥٩               | ١١٤ر٤٧٠                  | ٣٢٦ر٤٢٠             | ١٧٩٢ر١١٠        | ١٦٧ر٠٠٠    |
| ١٩٦٠               | - ٨٦                     | ١ر٤٦٣ر٧٥٠           | ١٢٥ر١٣٠         | ١٦٧ر٥٦٨٠   |
| ١٩٦١               | ٩٢ر١٩٠                   | ١ر١٨٢ر٤٩٠           | ٥٧ر٣٠٠          | ١ر٣٣١ر٩٨٠  |
| ١٩٦٢               | ٢٣ر٤٧٠                   | ٤٣٦ر٦٤٠             | ٣٨ر١٧٠          | ٤٩٨ر٢٨٠    |
| ١٩٦٣               | ٤٠ر٠١٠                   | ٤١٥ر٣٥٠             | ٢٣ر١٨٠          | ٤٧٨ر٥٤٠    |
| ١٩٦٤               | ٨٢ر١٠٠                   | ٦٥٥ر٦٥٠             | ٢٤ر١٤٠          | ٧٦١ر٨٩٠    |
| ١٩٦٥ (النصف الأول) | ٧١ر٤٣٠                   | ٦٣٤ر٧٣٠             | ٣٥ر٠٧٠          | ٧٤١ر٢٣٠    |
|                    | ٥١٠ر٤٧٠                  | ٨٠٤٩ر٠٢٠            | ٢٠٩٥ر١٠٠        | ١٠ر٦٥٤ر٦٠٠ |

إن مشكلات العراق هي مشكلات مختلفة.

وغالبا ما تستخدم كلمة «إقطاع» لوصف النظام الاقتصادي والاجتماعي في الريف العربي، دون توضيح سليم في العادة، وبصورة خاطئة في كثير من الأحيان. فملاك الأراضي المصريون في العهد الملكي، كانوا رأسماليين زراعيين لاسادة إقطاعيين. لكن النظام الذي ساد معظم العراق، أثناء الحكم الملكي، يمكن اعتباره نظاما إقطاعيا، فمن بين ٢١ر٧٥٠.٠٠٠ مشاره (المشاره = ٢٥٠٠ متر مربع، أي ٢٥ نونم فلسطيني - سورى) من الأراضي

\* النونم يعادل اقل من ربع فدان بقليل.



المنزعة، كان هناك ١٧٧٥٠٠٠ ر. ١٧٠٪ من إجمالي المساحة - يمتلكها ٣٦١٩ فرد... أي أقل من نصف بالمائة من مجموع الملاك، وبينما يعيش أكثر من نصف مليون من الأسر الزراعية المعتمدة في ظل فقر مدقع، فإن اسرتين من منطقة «العمارة» تمتلكان أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ ر. مشاركته. ولا جدوى لأي من مشروعات التنمية العراقية لكون إصلاح زراعي ثوري، وحتى على عهد «نوري السعيد»، وضعت الخطط العديد من المشروعات وأقيم البعض منها. وكان يمكن لتلك المشروعات أن تعود بالخير العميم على مجمل اقتصاد البلاد، إذ إن معظم الأموال التي حصلت عليها البلاد من شركات النفط استثمرت في بناء السدود، وشق القنوات، وإقامة الكبارى ومد الطرق... الخ. ولكن لأن الحكم لم يكن مؤهلا لطرح مسألة الملكية الزراعية، فإن مشروعات التنمية لم تؤت الثمار المرجوة منها.

وكما حدث في مصر، فقد صدر قانون الإصلاح العراقي بعد الانقلاب العسكري بأسابيع قليلة، في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨. لكن هناك فرقا كبيرا بين البلدين. ففي مصر اتخذ الفلاحون موقفا سلبيا من إجراءات الحكومة، ولم يبد أصحاب الأراضي معارضة نشطة إلا في حالات قليلة في أواخر ١٩٥٢، ثم لجأوا بعد ذلك إلى كافة أنواع الحيل القانونية للالتفاف حول الإصلاح. أما في العراق، فبمجرد الإطاحة بالملكية، خرجت مظاهرات الفلاحين ترفض دفع الإيجارات، وقاموا بالاستيلاء على الأراضي. ومن جانبهم، قام السادة الملاك بتنظيم صفوف اتباعهم من أجل استعادة «حقوقهم المسلوبة» وإرهاب الفلاحين. وقد ازداد الموقف تعقيدا بسبب عدم وضوح التشريعات القانونية فيما يتعلق بالملكية والإجراءات والحدود، في كثير من المناطق. وسادت الفوضى بالفعل، في الريف العراقي أثناء حكم «قاسم». وكان من نتائج ذلك، الانخفاض الكبير في إنتاج المحاصيل الزراعية. فعلى مدى أربعة مواسم تلت صيف ١٩٥٨، بلغ المتوسط السنوي لإنتاج القمح ٨٧٧ ألف طن، ثم انخفض في المواسم التالية إلى ٧١٦ ألف طن<sup>(٣٩)</sup>. وقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة حالة من القحط الشديد دامت لثلاث سنوات، ولم يكن ممكنا تعويض الخسائر الناتجة عن الجفاف إلا عن طريق المصادر الإضافية التي وفرتها مشروعات الصرف وتخزين المياه، والتي لم تكتمل بشكل نهائي إلا في ١٩٦١<sup>(٤٠)</sup>. وقد استمر النقص في إنتاج الحبوب في سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣<sup>(٤١)</sup>. ومما لاشك فيه أن الاضطرابات السياسية لعبت دورا كبيرا في هذا التدهور. وقد قدم التفسير الرسمي التالي لأحد التعديلات التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي في صيف ١٩٥٩: «لقد أصبح قضاة المحاكم مثقلين بالدعاوى الكثيرة الناتجة عن المنازعات حول العلاقات الزراعية، والتي لا يمكنهم الفصل فيها بالسرعة المطلوبة. وكان ذلك سببا في زعزعة الاستقرار وضياح الكثير من الحقوق»<sup>(٤٢)</sup>.

كانت المبادرة، في عهد «قاسم»، بيد الفلاحين بشكل عام. وقد تقوض نفوذ الملاك تماما.

لكن العائد الذي ناله الفلاحون ظل محدوداً.. فملكياتهم مزعزعة، والدعوى القضائية كثيرة، والعنف مستشر. كذلك، فقد كان هناك نقص في الخبراء ورأس المال والبنود، ثم جاء الجفاف ليضاعف من كل ما تقدم. وقد بدأت فترة حكم «عارف» بهجوم رجعي واسع النطاق على المناطق الويفية، وكذلك المدن، ثم تلى ذلك هدوء نسبي بسبب ما فرض من إرهاب. وبالرغم من مرور تسع سنوات من حكم الضباط، فما زال من المستحيل رصد التحولات التي طرأت على المجتمع العراقي. فالبيانات المنشورة قليلة، وغير دقيقة، ومتضاربة. وطبقاً للنشرات الرسمية العراقية، فقد تم مصادرة ١٢٢ر٧٠٢ر٧ مشاركة من ٢٣٥١ مالكا، حتى مايو ١٩٦٤. وتشمل هذه المساحة أراضي الدولة بأنواعها، والتي كانت بحوزة المزارعين بصورة مؤقتة. من بين هذه المساحة، تم توزيع ٣٥ر٢٢ر٢ر٧ مشاركة على ٢٨٧٦٦ فلاح، أي بواقع ٥٢ مشاركة لكل فلاح في المتوسط. (١٢)

ونوجز فنقول: إن التحولات التي طرأت على العراق منذ ١٩٥٨، أنهت السيطرة السياسية والاجتماعية للسلطة الإقطاعية. لكن وضع الفلاحين لم يتغير كثيراً. وإذا كان هناك من مستفيد فهم الضباط والتكنوقراط، وقطاعات من الطبقة الوسطى الزراعية. وما ينطبق على العراق، يسرى على مصر، وكذلك سوريا. فالنظام الذي يدعى الثورية وتطبيق الاشتراكية، أحدث تغييرات في تركيب النخبة الحاكمة. أما بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب، في القرى والمدن، فإن شبكة العلاقات الاجتماعية ظلت كما هي، ولم يطرأ عليها تغيير جوهري.

- ١- Charles Issawi, Egypt in Revolution, London 1964, 89.
- ٢- أخبار اليوم : القاهرة، ١٣ مارس ١٩٦٥. سورة الفتح، آية ٩\*.
- ٣- Edward Wakin, A Lonely Minority, New York 1963, 45-6.
- ٤- نفسه، ص ٤٣، الأهرام، ١٩ يوليو ١٩٦٠.
- ٥- أخبار اليوم، ١٠ سبتمبر ١٩٦٦.
- ٦- Middle East Forum, Beirut, December 1962, 32-7.
- Dieter Weiss, Woitschaftliche Entwicklungs Planung in der VAR, koln - 1964, 76.
- Anouar Abdel-Malek, "Nasserism and Socsalism", The Socialist regis- ter 1964, New York 1964, 45.
- ٩- Anouar Abdel-Malek, Egypte, societe Militaire, Paris 1962.
- ١٠- Philip Abrams in S.P. Huntington. (ed.), Changing Palterns of Mili- tary Politics, New York 1962, 166-7.
- ١١- C. Wright Mills, The Power Elite, New York 1956, 285.
- ١٢- الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٦٤.
- ١٣- Loc. cit.
- ١٤- الأهرام، ١٣ مارس ١٩٦٤.
- ١٥- Hassan Riad, L'Egypte Nassérienne, Paris 1964, 227.
- ١٦- UAR Department of Statistics and Census, Annuaire Statistique 1944, Cairo 1965, 43, Gabriel Baer. "New data and Conclusions About Ef- fects of Egypt'sLland reform" (in Hebrew), Hamizrah, vol. 16, 176-8
- ١٧- Gabriel Baer. A History of Landownership In Modern Egypt, 1860- 1950, London 1962, 71-9.
- ١٨- نفسه، ص ٢٢٤-٢٢٥.
- ١٩- Bert Hassen and Girgis A. Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) Amsterdam 1965, 92, Gabriel S. Saab, The Egyptian Agrarian reform 1952-1962. London 1967, 187-8, Saad M. Gadal- la, Land reform in relation to Social Development - Egypt, Coeumbia, Mis- souri, 1962, 44.

- ٢٠- الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٦٢.
- ٢١- Gabriel Baer, "The Village Shaykh in Modern Egypt", in Studies in Islamic History and Civilization, Jerusalem 1961, 121-153, Riad, 25-6.
- ٢٢- Riad, 19-20.
- ٢٣- روز اليوسف ٢٠ فبراير، ١ مارس ١٩٦٥.
- ٢٤- G. Baer, Landownership, 221, G.S. Saab, Agrian عقدها الأول، حيفا ١٩٦٢، ص ٢٥. reform, 13.
- ٢٥- Hamizrah, vol. 16, 179-195. ٢٢ مايو ١٩٦٦.
- ٢٦- الأهرام، ٥ مايو ١٩٦٦. Hamizrah, Loc. cit.
- ٢٧- المصور، ١٤ أغسطس ١٩٥٣.
- ٢٨- Riad, 40-1.
- ٢٩- نفسه، ص ٢٥.
- ٣٠- Issawi, 139; Hamizrah, Vol. 13, 306, Vol. 14, 55.
- ٣١- الأهرام الاقتصادي، ١٥ يوليو ١٩٦٤، ص ٥٢.
- ٣٢- Riad, 232.
- ٣٣- Claude Estier, L'Egypte en Révolution, paris 1965, 20.
- ٣٤- الأهرام، ٥ مايو ١٩٦٤.
- ٣٥- Eva Garzoni, "Land reform in Syrio". MEJ, vol. 17, 85 - I; Muhammad Diab, "The economic System of the UAR", Middle East Forum, Vol. 37, no. b, Beirut 1961, 18, Progress in Land reform, a joint publication of the UN, the FAO and the JLO, New York 1962, 25. 6, 87, United Nations, Economic Developments in the Middle East 1961 - 1963, New York 1964, 26.
- ٣٦- Hamizrah, Vol. 14, 237.
- ٣٧- مأخوذة من البعث، دمشق، ١٩ ديسمبر ١٩٦٥. Ibid., Vol. 16, 216.
- ٣٨- Progress in Land Reform, 26 - 7 : Rony Gabbay, "Ha - Komunistim Weha reforma Ha-agravit be- "Iraq", Hamizrah, vol. 11, 12.
- ٣٩- United Nations, Economic Developments in the Middle East, 1958-59, New York 1960, 53; Economic Developments in the Middle East, 1961-1963, New York 1964, 94.
- ٤٠- Economic Developments in the Middle East, 1959-1961, New York 1962, 18.
- ٤١- الزمان، بغداد، ٤ أغسطس ١٩٨٥.
- ٤٢- Hamizrah, vol. 16, 89-90.

## ٢) القيادة و «القاعدة الشعبية»

إن أكبر خطر يهدد الديكتاتورية العسكرية هو الانقلاب العسكرى. وقد أنتهت العديد من الديكتاتوريات، فى أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وفى العراق وسوريا، بهذه الوسيلة. كان هذا هو مصير «بكر صدقي» و «قاسم».. «الزعيم» و «الشيشكلي»، وكذلك الحكم المصرى لسوريا. والضمان الوحيد لمواجهة مثل ذلك الخطر هو إقامة نظام للحكم يركز على تنظيم ذى قاعدة شعبية عريضة.. أى حزب سياسى. والساسة من الضباط يحتقرون الأحزاب. لكن من يقضى منهم فترة فى الحكم سرعان مايستشعر الضعف الناجم عن انعدام تنظيم النشاطات الجماهيرية. ويدرك أن اللامبالاة والسلبية يمكن أن تكون خطرا، لا يقل عن الخطر الذى يمكن أن تمثله المعارضة أو الحركات السرية. ومن هنا، فإن رجلا كهذا يسمى إلى تنظيم حزب، حتى ولو لم يسمه كذلك. فأى نظام سياسى فى عصرنا - عصر الاتصال الجماهيرى والدعاية - يناضل من أجل كسب التأييد الإيجابى للجماهير. بل إن أقوى النظم الإرهابية، لا يمكنها الاحتفاظ بسلطتها مالم يكن لها أنصار وشركاء فى كل وحدة اجتماعية، وكل مجموعة مهنية، وكل قرية وأسرة.

وكما هو الحال فى الجيش، حيث تنتقل التعليمات والمعلومات من أعلى إلى أسفل بأيسر مما تنتقل من أسفل إلى أعلى، فإن الضباط الساسة أكثر قدرة على الإطاحة بالحكومات، من حكم البلاد. ودائما ماتفشل محاولاتهم لبناء تنظيم جماهيرى حى. لأن التنظيم، بطبيعته، يعنى السماح بقدر من حرية التعبير عن الآراء والمشاركة التلقائية، مما يجعله مجالا لمعارضة ما، ويظهر أجنحة بداخله. وهؤلاء الذين يعملون بإحدى أيديهم لإقامته، إدراكا منهم أنهم لا يستطيعون العمل بدونه، يضربونه باليد الأخرى، لعلمهم أن مخلوقهم هذا يمكن أن يتعرد عليهم، وهذه هى المعضلة الأبدية أمام أنظمة حكم الضباط.

و«القاعدة الشعبية»، كما تسمى فى إيديولوجية مصر الجديدة، ضرورية، وليس فقط لضمان بقاء وأمن نظام كهذا. فهى ضرورية فى حال قيام القيادة بتغيرات عميقة - كما يطمح قادة مصر- فى مجالات الملكية والإنتاج، والعلاقات الاجتماعية والحياة الروحية. فبدون شعب مؤمن بالعقيدة فى كافة المجالات الاجتماعية، يستحيل زيادة إنتاج المصانع، أو نجاح التعاونيات فى القرى، أو نشر الوعي بضرورة تحديد النسل. وليس أدري بهذه الأمور من قادة مصر الجديدة أنفسهم، فهم يؤكدون على أن «اللامبالين ليسوا أقل خطرا من الرجعيين والانتهازيين»<sup>(١)</sup> ويعد

سقوط "الشيشكلي" في ١٩٥٤، يسجل مراقب لبناني الملاحظة التالية : "لو أننا تأملنا ما أنجزه " الشيشكلي" في مجالات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وحتى السياسي، فلا نستطيع إلا أن نقول إن سبب الأزمة التي أطاحت به هو عدم قدرته على إيجاد قاعدة راسخة وثابتة للنظام الذي أرسى قواعده". (٢) وهي نفس المضلة التي لم تجد لها حلا في مصر.

إن النظام المصري يوصف بالثورية. ويوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، يعتبر بداية لمرحلة تاريخية جديدة، ولا يقل شأنًا عن ١٤ يوليو ١٧٨٩ أو ٧ نوفمبر ١٩١٧. لكن هناك فرقًا أساسيًا بين الثورتين : الفرنسية والروسية - حيث انتفضت الجماهير - من ناحية، وبين : الثورة المصرية التي اتخذت فيها الجماهير موقفًا سلبيًا، من ناحية أخرى. وكان «لينين» زعيمًا لحزب متمرس وفعال. أما «ناصر» و «نجيب»، فقد وجدوا نفسيهما، في اليوم التالي للانقلاب، طليعة لجيش... ولكن بون جيش. فناصر يقول في «فلسفة الثورة» : «ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو. قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطفيان.. ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير. وطال انتظارها. لقد جاحتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال ! كانت الجموع التي جاءت أشياء متفرقة، وخلولا متناثرة، وتعطل الزحف المقدس... وذهبنا نلتمس الرأي من نوى الرأي، والخبرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعرش على شيء كثير. كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر.. ولو أن أحدا سألني في تلك الأيام، ما أعز أمانيك؟ قلت على الفور :

- أن أسمع مصريًا يقول كلمة انصاف في حق مصري آخر. وإن أحس أن مصريًا قد فتح قلبًا لنصفح والغفران والحب لإخوانه المصريين». (٣)

«يتصور المرء أن يصدر كلام كهذا عن «ميرابو» أو «دانتون» أو «لينين»، أو حتى «تر سكي».

إذا كانت مصر ١٩٥٢ مختلفة هكذا؟

صحيح إن «أرض الفراعنة كانت موطن أول وأقدم دولة مركزية موحدة في التاريخ، وأكثر اجتماعات «الفيضية» تبلورًا... وكان لابد، في ظل مركزية الإدارة والتوجيه، والملكية في بعض الأحيان، بيد سلطة دولة واحدة، من أن يتزايد دور وأهمية جهاز الدولة بدرجة غير عادية». (٤) كما أن ملاحظة «والاس»، التي أبداه منذ ٨٠ عامًا مضت بلئه «لايوجد شعب في العالم يذعن للسلطة وتسهل قيادته، مثل المصريين» ربما كانت صحيحة حتى اليوم. (٥)

لكن مصر ١٩٥٢، لم تكن كلها انحلالًا وفسادًا كما يصفها «ناصر» في فلسفته، فناصر، ويدون أن يقصد، أصبح واحدًا من هؤلاء الذين ليست لديهم كلمة طيبة يقولونها في حق مصري آخر. فمن المؤكد أن مصر في ذلك الوقت، كان بها أناس يناضلون من أجل الحرية والتقدم.. أفراد وقوى بناءة مخلصه. صحيح إنهم كانوا أقلية - نسييا - ومشتتين، لكن

السؤال هو : هل كان باستطاعة أولئك الذين جاؤا إلى الحكم أن يضعوا أيديهم عليهم، ويدفعوهم إلى العمل؟ إن الضباط الأحرار لم يكونوا على استعداد للقيام بعمل كهذا. وفوق ذلك، فإن تلك القوى كانت، بالأساس، عناصر يسارية من المثقفين التقدميين وعمال الصناعة. فحادثة كفر الدوار تشير إلى أن مصر، قبل عهد الاشتراكية العربية بزمان، كان بها عمال واعون وعلى استعداد للنضال. وتبين الحادثة كذلك، كيف أنقلب عليهم الضباط. فعندما كان الضباط يحتاجون عوناً، فهم يطلبونه من عناصر بعينها.. من قوى اليمين، مثل «على ماهر» والإخوان المسلمين. لكن الضباط الأحرار ابتعدوا عنهم بمجرد أن اكتشفوا طبيعتهم الرجعية. فالضباط، كانوا يرغبون بالفعل في تغيير المجتمع المصري، وكانوا جادين في البحث عن دعم شعبي واسع لأفكارهم. وقد علمتهم تجربتهم أنه من المستحيل بناء اشتراكية بدون اشتراكيين. لكن تنظيماً شعبياً حياً وفعالاً لا يمكن أن يزدهر في ظل المناخ السياسي الذي فرضه النظام، حتى ولو قام تحت رعاية القيادة. وربما كانت تلك هي أعقد المشاكل التي تواجه نظام الحكم، والتي فشلت جميع المحاولات لحلها.

في البداية تشكلت «هيئة التحرير». وبعد خمس سنوات من قيامها، صدر القرار بحلها في يناير ١٩٥٨، لأن «الخونة» تسلبوا إلى صفوفها، ولأنها لم تحقق الأهداف التي قامت من أجلها. (٦) وقد حل محلها «الاتحاد القومي».. تنظيماً معقداً ومتشعب البناء، (٧) كى يضمن «حكم الشعب بالشعب» (٨) كما عبر عنه «كمال الدين حسين». وبعد انفصال سوريا عن ج.ع.م، تم حل هذا التنظيم في أواخر ١٩٦٦، بعد أن اتضح أن «الرجعيين» وقدامى الإقطاعيين والرأسماليين» يسيطرون عليه ويحتلون معظم مؤسساته ولجانه. ثم جاء «الاتحاد الاشتراكي». وقد استمر النقاش والإعداد وانتخاب مؤسساته على مدى عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣، حتى لا تتكرر الأخطاء السابقة. وقد تحدد تمثيل العمال والفلاحين في كافة مستويات التنظيم بنسبة لا تقل عن ٥٠٪، كضمان أساسي لشعبية التنظيم وثوريته.

وتحدد تعريف العامل بأنه الشخص الذي له حق الانضمام إلى النقابات العمالية. وتعلمنا خبرة الحركة العمالية العالمية أن تمثيل العمال في الإدارة غالباً ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين هؤلاء الممثلين والعمال الآخرين، وتحولهم إلى ممثلين عن الإدارة في مواجهة زملائهم. كما تحدد تعريف الفلاح، في البداية، بأنه من يملك خمسة أفدنة فأقل، ثم جرى التعديل بحيث يصبح الفلاح هو من يملك حتى ٢٥ فدانا. (٩) والحقبة إن كل من يملك أكثر من عشرة أفدنة هو مستخدم ومستقل للعمل المتجور. وإن «القاعدة الشعبية» للاتحاد الاشتراكي، ليست أعرض من التنظيمات التي سبقتها، والتي كان مآلها الفشل.

إن معضلة القيادة التي لا تستطيع إنجاز مهامها دون تنظيم شعبي والتي لا تسمح، في الوقت نفسه، بقيام كيان مستقل، تعبر عن نفسها في العديد من المقالات والتحقيقات التي

تنشر في الصحافة المصرية. وإليك بعض الأمثلة. فبعد لقائه بعدد من الأشخاص في شوارع دمياط، يكتب أحد محرري «روزاليوسف» قائلا: «أشخاص كثيرون يطالبون بضرورة استبعاد أعضاء لجنة الحى بالاتحاد الاشتراكي، لأن عددا كبيرا منهم كانوا أعضاء بـ «هيئة التحرير» ثم «الاتحاد القومي»، وهم يسعون الآن للسيطرة على الاتحاد الاشتراكي... أى أنه لن يتغير سوى اللفظة. وهم يضيفون بأن أعضاء لجنة الحى هم من المستغلين»<sup>(١٠)</sup>. وفي عدد آخر من نفس المجلة، هناك تقارير عن اجتماعات ولقاءات تتم على مستوى البلاد لـ «توعية الشعب». «في قرية الزرقا كان أخ لأحد رؤساء وزارات العهد السابق يجلس فى الصف الأول. وقد أخبرنى مهندس كان يجلس بجانبى أن هذا الرجل أعد مأدبة ضخمة دعا إليها رجال الحكومة الذين شاركوا فى المؤتمر الجماهيرى للاتحاد الاشتراكي... وفى قرية عزية البرج كان الأغنياء من أصحاب مراكب الصيد، الذين يستغلون الصيادين، حاضرين، وكانوا أول من يصفق لكل كلمة تقال ضد الرجعية... وفى قرية سعد، كان الإقطاعيون من كبار الملاك يشكلون جبهة داخل الاجتماع. إن هؤلاء هم الذين كانوا يسيطرون على الاتحاد القومي عن طريق الاتفاق بين العائلات الكبيرة وبدون خوض الانتخابات»<sup>(١١)</sup>.

وعلى ضوء كل هذه الحقائق فإن البحث مستمر، لأن «التنظيم السياسى ضمان لاستمرار الثورة» كما عبر العنوان الرئيسى لمقال «خالد محيى الدين» فى يناير ١٩٦٥. فهو يرى التنظيم السياسى باعتباره «المحور الرئيسى لنجاح السياسة الاشتراكية». إنه بمثابة «الجهاز العصبى فى الكائن الحى». وهو يتعرض للمسألة الزراعية، باعتبارها أكثر المجالات أهمية، فيقول: «إننا نريد زراعة تعاونية ترسى أسس الاشتراكية فى الريف. نريد أن نقيم زراعة كبيرة وأن نمحو فى الوقت نفسه علاقات الاستغلال الرأسمالى. ولكننا فى سبيل تحقيق هذا الغرض نواجه بنوعين من التناقضات :

«التناقض الأول.. مع أصحاب الملكيات الكبيرة الذين تقوم زراعتهم على استغلال جهد الآخرين.. فقد حدثت الثورة من سطوة هذه الطبقة بقانونى الإصلاح الزراعى... كما أشار الميثاق الوطنى إلى ضرورة تخفيض الحد الأقصى للملكية بحيث يصبح ١٠٠ فدان للأسرة كلها أى بمتوسط ٢٥ فداناً للفرد تقريبا.

«ولاشك أن الثورة الزراعية واستمرارها يمكن أن يلغى عداة ومقاومة من قبل اصحاب الاراضى الذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح.

«فإن تناقض الثورة مع هذه الطبقة تناقض حقيقى، لأن كل عمل ثورى لايتحقق إلا على حساب مصالحها الطبقيّة والذى أخذ منه فدان - كما قال الرئيس - لن ينسى ذلك أبداً.

«ونحن لانعادى أفراد هذه الطبقة بطبيعة الحال، بل إننا نسمح لهم بأن يخترطوا فى صفوف الشعب العامل، إذا هم وافقوا على قوانين الثورة وأجراءاتها، ولكن هل ينتهى موقفنا مع هذه الطبقة لمجرد صدور القوانين وتظاهرها باحترامها؟»



«إن الكثيرين من أبناء هذه الطبقة يستقينون من أخطاء التطبيق وسيعمدون إلى استغلال بعض المزايا التي تقدمها الدولة لقطاع الزراعة كي يدعموا مراكزهم، وسيعمدون إلى تعطيل الإجراءات الثورية التي تهدف إلى مساعدة الفلاحين الصغار والمستأجرين ثم سيكونون هم أنفسهم من يشنون الهجوم على أخطاء التطبيق. إن التناقض بين الثورة وبين الرجعية الريفية لن ينتهي بصدر القوانين والإجراءات بل لابد من صراع مستمر ضد النشاط الاقتصادي والسياسي لهذه الرجعية وضد البلبلة التي تحدثها افكارها.

«أما التناقض الآخر في الريف فهو تناقض يختلف اختلافا جذريا، إنه التناقض بين إرادة الثورة في التطور الاشتراكي وبين بعض صغار الزراع أنفسهم.

«إن الثورة الاشتراكية تستهدف تحقيق المصالح القريبة والبعيدة لهذه الطبقة... ليس هناك أي تعارض في المصالح بين التطور الاشتراكي ومصالح صغار الفلاحين.

«ولكن ينشأ التناقض عن مصادر أخرى؛ فالفلاح الصغير عنده حذر تقليدي من كل جديد، ولاشك أن تدخل المجتمع لإقناع الفلاح بمزايا الزراعة الكبيرة المنظمة إنما يعتمد على حجج قوية ومقنعة؛ وتؤكد له عدم المساس بملكياته أو حيازته... ولكن الفلاح لا يقتنع مع ذلك بسهولة بأي تجديد، خاصة وهو حذر أيضا في مواجهة رجال الحكومة بسبب عقد تمتد لأعماق القرن.

«ومن ناحية أخرى فإن الزراعة الكبيرة بطبيعتها تعنى توافد كثير من الفنيين على الأراضي الزراعية؛ مهندسين وأطباء وبيطريين وإداريين ومحاسبين... الخ... ويحدث أن يلجأ هؤلاء الفنيون إلى استخدام الاداة الإدارية في معالجة المسائل ويتجاهلون رأى الفلاحين. إن الأسلوب الخاطئ في التعامل مع الفلاحين يمكن أن يضاعف حذرهم... وعلينا أن نميز بين هذين النوعين ولا نخلط بينهما أبدا... فالتناقض الأول هو مع فريق معاد للثورة الاشتراكية، والتناقضات الثانوية الأخرى هي بين الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة.

«ولكن إذا أردنا أن نترجم هذه التعبيرات المجردة إلى توجيهات محددة؛ إذا حاولنا أن نتصور كيف نستطيع أن نحقق ذلك فعلا في الحياة وفي الواقع... فإننا سنجد أنفسنا مباشرة أمام مشكلة «التنظيم السياسي القائد». ففي جانب سنجد «الأعيان» بما لهم وسطوتهم، وفي مواجهتهم سنجد صغار الفلاحين الذين منحهم القانون العديد من الحقوق، لكنهم أقل قدرة ودراية، ولذا فهم كثيرا ما يخسرون حقوقهم ومصالحهم، «وكثيرا ما يمشون وراء أغنياء الريف رضا أو كرها؛ بالفسط أو بحكم العادة... إن صغار الفلاحين وكذلك العمال الزراعيين يحتاجون إلى كثير من التدريب السياسي والعمل... حتى يتمكنوا من إدارة شئونهم والدفاع عن حقوقهم على خير وجه». ولاحل لكل تلك المشكلات إلا بتكوين نواة «قائدة للثورة الاشتراكية في كل قرية»<sup>(١٢)</sup> من الفلاحين أنفسهم.

إن هذه المقالة، مثل غيرها من الكتابات بدأت تظهر بكثرة منذ صيف ١٩٦٤، تتحدث بلغة الماركسية. وهى فى الوقت الذى تؤكد فيه على أن الاشتراكية العربية لا تنبئ الاضرار بلغنىاء، الفلاحين - ونحن لانعادي أفراد هذه الطبقة - تؤكد أيضا على وجود ونفوذ الصراعات الطبقة وتدعو صغار الفلاحين وفقراء الريف إلى مواصلة نضالهم الطبقي. وهى لا تتروك مجالا لاية أوهام حول إمكان تحرر الفلاحين بدون قيادة مستقلة، واعية سياسيا، تتاصر قضيتهم. ولكن كيف يعمل هذا النصير، وهو يعلم سلفا بأنه ممنوع - من أعلى - الاعتراض على الملكية، وعلى وضع الفلاحين الاثرياء الذين يملكون عشرات الأفدنة؟ إن المعضلة ما زالت قائمة. إن كاتب المقال هو «خالد محيي الدين»، أحد قادة الضباط الأحرار المحنكين، والذي كان على علاقة وثيقة بالشيوعيين فى أوائل الخمسينيات، ثم استبعد فى ١٩٥٤، وسافر إلى سويسرا. وفى ١٩٥٥، عاد إلى مصر. وفى عامى ١٩٥٦، ١٩٥٧، أثناء التقارب المصرى - السوفيتى وأزمة السويس، عاد ليشترك فى الحياة العامة مرة أخرى، وإن كان ذلك فى ادوار ثانوية الأهمية.. كرئيس لتحرير جريدة «المساء» اليومية، وعضو بالاتحاد القومى. وفى صيف ١٩٥٧، قام بزيارة للصين، حيث استقبله «شواين لاي». وأثناء الصراع الحاد بين «ناصر» و «خروشوف» وحملة الاعتقالات الواسعة ضد الشيوعيين وغيرهم من اليسار المصرى، أبعد عن منصبه كرئيس لتحرير «المساء»، وقبض عليه وأودع السجن، فى مارس ١٩٥٩<sup>(١٣)</sup>\*

وفى ١٩٦١، أطلق سراحه مرة أخرى، وفى أواخر العام، أصبح ممثلا لمصر فى مجلس حركة السلام باستوكهولم<sup>(١٤)</sup>. وفى ١٩٦٤، مع زيارة «خروشوف» لمصر وتدعيم علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفيتى، صعد مرة أخرى إلى قمة الصحافة. وتعتبر مسيرته التى اعتراها الصعود والهبوط، مثالا لما أصاب اليسار المصرى بعد ١٩٥٢ بصفة عامة. فمثلما حدث معه فى ١٩٥٩، جرى اعتقال عدة عشرات من اليسار. ومثله، أفرج عنهم جميعا - باستثناء من ماتوا من التعذيب فى معسكرات الاعتقال - فى ١٩٦٤؛ وسمح للعديد منهم بالعمل فى الإذاعة والنشر والصحافة.

ويعود السماح لليسار بممارسة نشاطه إلى عدة أسباب. أحدها تدعيم علاقات التضامن المصرية - السوفيتية، وآخر هو حاجة النظام إلى خدمات الشيوعيين السابقين.. فهو فى حاجة إلى مواهبهم وخبراتهم. ففى ظل غياب البيروقراطية وسلبية الجماهير، لم يكن ممكنا التخلّى عن الدور الذى يمكن أن يلعبوه فى الاشتراكية العربية. وفوق ذلك، فقد كان على الشيوعيين السابقين والأعضاء غير المكشوفين منهم أن يلعبوا دورا مهما، فى الصراع من

\* لم يدخل خالد محيي الدين أو غيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة السجن. وقد كان فى تلك الفترة رئيسا لمجلس السلام المصرى الذى صدر قرار بتشكيله من الرئيس عبد الناصر. (مقابلة شخصية مع د. رفعت السميد).

أجل النفوذ والسيطرة، بين جناحين، يقود أحدهما "على صبرى" والآخر "زكريا محبى الدين"، ذلك الصراع الذى تصاعد فى منتصف الستينيات، والذى ازداد حدة بعد هزيمة حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧. ويتبنى جناح "على صبرى" موقفا راديكاليا فى السياسة الداخلية، ويؤمن بالتعاون التام مع الاتحاد السوفيتى فى السياسة الخارجية. وهذا الجناح يعتمد على تأييد الشيوعيين الذين يهيمهم، بالمقابل، انتصاره.

والشيوعيون أنفسهم يتشككون فيما يخبأ لهم. وهم يتناقشون طويلا حول ما إذا كان سيسمح لهم بالفعل بالتأثير على سياسات الدولة، أم أنهم يستغلون كائنات، ليس إلا، لخدمة أهداف غير أهدافهم؛ إنهم يسألون انفسهم : هل يمكن لإجراءات القمع والاعتقال التى مورست ضدهم فى ١٩٥٩، أن تعود مرة أخرى إذا مارفعا رؤوسهم قليلا. وهم، عند الإجابة على هذه الاسئلة، يميلون إلى التفاؤل. وهم يرون، عند تحليلهم للموقف، أن «ناصر» سواء فى علاقته مع الاتحاد السوفيتى أو فى توجهاته الداخلية، قد وصل إلى نقطة اللاعودة. وعلى أية حال، فهم يفضلون المناصب العالية الأجر فى هيئات تحرير الصحف وكتاباتهم التى تلقى التقدير، حتى فى موسكو، على مصكرات الاعتقال.

والسلطات تضع اليسار، بالفعل، فى حجهه الحقيقى. وقد شرح «محمد حسنين هيكل» الموقف بوضوح. ففى إحدى مقالاته، يُذكر الشيوعيين المصريين بأخطائهم وإخفاقاتهم فى الماضى، ويقول : «إننى لا أرى للشيوعية أو للشيوعيين مستقبلا فى مصر، ولا فى العالم العربى».

«ولست أقول بذلك من مجرد خلائى مع الشيوعية والشيوعيين، وإنما أقول به نتيجة لنظرة - اعتقد بسلامتها - إلى الواقع العربى كله وإلى مسيرته التاريخية من الماضى إلى المستقبل. لكن ما أراه فى الشيوعية والشيوعيين ومستقبلهم شئ، ومقاومتهم بالبوليس والسجون شئ آخر يختلف عنه تماما.

«وليس معنى ذلك إننى اليوم اطالب للشيوعية والشيوعيين بحزب فى مصر تمثلا بما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى بريطانيا، وإنما الذى أقول به محددا وواضحا هو أنه لم تعد هناك ضرورة، ولاقيمة، ولا منطق فى أى إجراء بوليسى تجاه الشيوعية والشيوعيين !.

«أعنى أنه قد جاء الوقت فى ظنى لكى نتركهم يقولون ما نعلمهم وليسستم المجتمع بقدر ما يريد، وليرفض، وليلفظ، كل ما يجده متعارضا مع إرادته.

«وفوق ذلك، فإنه مازالت هناك حالات يتحتم فيها على القانون - وعلى البوليس إذا اقتضى الأمر - ضرب الشيوعية والشيوعيين إذا ما أقدموا على عمل يتعارض مع المبادئ الاساسية التى أعلنها النضال الوطنى ميثاقا له.

«من ذلك - مثلا - أن تحاول الشيوعية والشيوعيون تكوين حزب سياسى، ظنى أو سرى

فى مصر، فإن ذلك مخالف لإجماع الإرادة الوطنية الحرة على أن العمل السياسى فى المرحلة الحاضرة يكون كله تحت قيادة تحالف قوى الشعب العاملة وداخل منظمتهما القائدة وحدهما وهى الاتحاد الاشتراكى.

«مثل هذه الحالة خروج على الميثاق، وعلى الدستور، وبالتالي يحق - بل لابد - للقانون أن يتدخل وأن يضرب».

«ومن ذلك - أيضا - أن تحاول الشيوعية والشيوعيون أن يمسوا الدين رسالة وجوها، فإن ذلك أيضا مخالف للعقيدة الإنسانية والاساسية الأولى التى يؤمن بها مجتمعنا الذى يقدس أديانه ويتمسك - قبل أى شئ - بقيمها الروحية وجميعها.. المجتمع المصرى.. يقدر الآن على نظرة عادية إلى موضوع الشيوعية والشيوعيين.. لنقل الشيوعية ماتريد، ولنقل الشيوعيون، على شرط ألا يتعارض أى نشاط مع المبادئ والقيم الاساسية التى تؤمن بها الغالبية الساحقة للمجتمع والتى جعلتها فوق الكل قانونا وحكما»<sup>(١٤)</sup>.

وقد أضفى الرئيس تأكيداً على هذا الموقف، ففي الاتحاد القومى، وقف رجل الدعاية الوطنى المتعصب «أحمد سعيد»، ليشير إلى أن الشيوعيين قد منحوا حرية ونفوذاً كبيراً جداً، ووقف «ناصر» ليؤكد على خطأ المتحدث، مهدداً بأن أية محاولة لتكوين تنظيم شيوعى سوف يكون مصيرها السجن، «ولو دعا الأمر إلى أن احنا نطلب من المجلس زى ما هم عاملين فى الهند (فى ذلك الحين القى القبض على الشيوعيين الهنود بالجملة ويدون محاكمة)». أحمد سعيد اتكلم وقال ان احنا حنسلم الصحافة للشيوعيين. انا أما عينت خالد محيى الدين فى أخبار اليوم انا عارف ان خالد مبي الدين هو جزء من النظام مش جزء من الشيوعيين. وأنا اتكلمت مع خالد محيى الدين، ووافق على الكلام الذى قالولى خالد محيى الدين، فاحنا ما بنسلمش ابداء الصحافة للشيوعيين، وبعدين احنا لانسمح لأى واحد انه يعمل تنظيم فى البلد، وبعدين أى واحد يقول انه ماركسى، هو (ماركسى) هو حر، لكن بيعمل تنظيم سياسى بنقله ده يتتافى مع تحالف قوى الشعب العاملة»<sup>(١٥)</sup>.

والكلام واضح، فالأراء الماركسية مسموح بها، اما من تسول له نفسه القيام بنشاط تنظيمى فإنه يجازف بحياته. فالماركسيون مسموح لهم، بل مدعوون لاستخدام منهجهم الفكرى المتكامل فى شرح وتأييد سياسات النظام، أما أن يتخذوا مواقف مستقلة أو انتقادية للنظام، فهو أمر مرفوض تماماً. إن «ماركس» يرى أن مهمة الفلاسفة تقف عند تفسير العالم بطرق مختلفة، بينما المطلوب هو تغييره. «هيكل» و «ناصر» يذهبان إلى الماركسيين ويقولان لهم: «فسروا العالم كما يحلو لكم، لكن إياكم وتغييره».

ويعد كلام «هيكل» و «ناصر»، تقدم الشيوعيين خطوة نحو اندماجهم الوجه فى النظام، وأعلنوا حل حزبهم. ففي ١٩٦١، أثناء اعتقالهم بأبى زعبل، قام أعضاء عدد من الانشقاقات

الشيوعية بتكوين الحزب الشيوعي المصري الموحد، وكان «خروشوف»، آنذاك، يشن هجوماً على «ناصر». وفي ١٩٦٤، قام «خروشوف» بزيارة طويلة لناصر أفرج على أثرها عن الشيوعيين المصريين.. من السجن، ومن حزبهم. وفي شرحهم لبرنامجهم، فإنهم يعطون الأولوية للسياسة الخارجية على الأمور الداخلية، أو - بمعنى آخر - إعطاء التأييد المتبادل بين مصر والاتحاد السوفيتي في العلاقات الدولية، بعداً جديداً. واعتباراً من ١٩٦٥، لم يعد هناك أدنى تناقض بين الولاء لناصر، أو الاتحاد السوفيتي.. كل ما هنالك أن اليساريين قدموا تفسيرات خاصة بهم. فمثلاً، عندما نشب الخلاف مع «بورقيبة» في ربيع ١٩٦٥، حول العلاقات العربية - الإسرائيلية - الألمانية الغربية، هاجم اليساريون «بورقيبة» على - أولاً - توجهاته الغربية ثم - في المرتبة الثانية - لموقفه المعتدل من إسرائيل، في الوقت الذي كان فيه الآخرون يدينون بورقيبة - في الأساس - بسبب خروجه عن الجبهة العربية الموحدة ضد إسرائيل. وظل هذا الخلاف سمة من سمات اليسار المصري، الذي لم يتوصل - وربما لم يكن يرغب - إلى موقف مستقل. وعندما وضعت كل من مصر والاتحاد السوفيتي حملة العداء والتشهير بإسرائيل على رأس أولوياتها، انساق الشيوعيون، بإرادتهم، مغمضين العين.

والمؤتمر الذي دعت إليه الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدث)، الحزب الشيوعي المصري القائد، عشية انتخابات الرئاسة في ١٤ مارس ١٩٦٥، بهدف حل نفسها، يشير بفخر إلى تاريخ التنظيم الذي «كان في طليعة النضال الوطني والاجتماعي قبل الثورة وأسهم في قيامها، ووقف معها (منذ اليوم الأول) والذي واصل مع الثورة معاركها ضد الاستعمار والعدوان والاستغلال ومؤامرات الرجعية (مطالب اليوم بالوقوف في وجه الاخطار التي تحيط بها من جانب) الاستعمار وصنيعته إسرائيل والرجعية العالمية والعربية»<sup>(١٧)</sup>. وفي الوقت نفسه، يقرر الـ ٢٨ الموقعين على القرار، والذين كانوا لا يزالون قيد «العزل السياسي»، أن «نمارس حقنا الانتخابي، ونعلن انتخابنا لجمال عبد الناصر» الذي «أغنى فكر الثورة بإضافات جديدة»، ويعلنون حل تنظيمهم المستقل والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، كاتقراء. وفي إبريل ١٩٦٥، اتخذ فصيل آخر، هو الحزب الشيوعي المصري، قراراً مشابهاً<sup>(١٨)</sup>.

إن الحكاية لم تنته بعد. ففي أكتوبر ١٩٦٥، وبعد تعيين «زكريا محيي الدين» رئيساً للوزراء، أبعد «خالد محيي الدين» عن منصبه كرئيس لتحرير أخبار اليوم<sup>(١٩)</sup> و «زكريا» هو ابن عم «خالد محيي الدين»، الذي - ربما - أنقذه مما هو أكبر ضرراً من مجرد الإبعاد، في ذلك الوقت، كانت المصاعب الاقتصادية تشتد، وتنتشر روح المعارضة بين الجماهير. لكن الشيوعيين، الذين أعلنوا لتوهم الاندماج المطلق في النظام، لم يكن ممكناً بحال أن يكونوا قبله لتلك الجماهير. فما كسبوه بالمذلة والخنوع، كان ثمنه فقدان نفوذهم وتأثيرهم. وفي إطار الموجة الجديدة من البحث عن الذات، كان البعض يرى أن يكين، وليس موسكو، هي الأولى

بتأييد «ناصر» غير المتحفظ. لكن هؤلاء كانوا قلة ضئيلة. وفي ١٩٦٦ و١٩٦٧، عندما أصبح الدم السوفيتي لمصر أكثر ضخامة وأعلى صفحا لم يكن باستطاعة الشيوعيين المصريين أن يلعبوا دورا مستقلا على الإطلاق.

لقد كانت الكارثة العسكرية الخاطفة في حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، مهولة... هول الفجوة بين تصريحات زعماء مصر، ووقائع الحياة المصرية. وقد صاغ «هيكل» القضية بقدر كبير من الحكمة في إحدى مقالاته المنشورة في صيف ١٩٦٧، عندما قال: «لا يكفي أن يكون عندنا ديمقراطية الموافقة، ان ما نحتاجه حقا هو ديمقراطية المشاركة»<sup>(٢٠)</sup> وقد تميزت الفترة التالية بجهود مكثفة من جانب «ناصر» لإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي وبعث الحيوية في أوصاله. وكانت الخطب الحماسية، ونقد مساوئ الماضي، والخطط التفصيلية للتنظيم، وتحقيق الديمقراطية، وإجراء انتخابات جديدة.. كان كل ذلك مجرد تكرار لأشياء ثبت فشلها للمرة الثالثة. فالمرضى ليس بجديد، كل ما هناك انه استقفل، كما أن الاعراض معروفة منذ سنوات، لكن ليس هناك تقدم في العلاج.

لقد حاولت القيادة، مرارا وتكرارا، على مدى ١٥ عاما تنظيم وتنشيط «القاعدة الجماهيرية» للنظام كي تصبح فعالة ومطبعة في ذات الوقت. وفي هذا الصدد، فإن مصر تعد حالة فريدة. ففي سوريا والعراق، تشكل العلاقة بين الضباط الساسة والجماهير مشكلة أبدية.. ولكن بصورة عكسية لما هو قائم في مصر ولا ينحصر الفرق في أن بمصر مجموعة موحدة تتمتع بحكم ثابت ومستقر، بينما يعاني البلدان الآخران انعدام الاستقرار والوحدة والاستمرارية. فالمشكلة في مصر هي كيف يقوم تنظيم جماهيري، بينما هي في سوريا والعراق: كيف السبيل إلى كبح مبادرة وحيوية الأحزاب، سواء من اليمين أو اليسار، التي تعتبر نفسها شريكا كاملا في إدارة الدولة، والتي تتاضل ضد الضباط أحيانا من أجل الهيمنة.

ففي مصر، كان استيلاء الضباط الاحرار على الحكم مصحوبا بسحق جميع الأحزاب السياسية التقليدية. أما في العراق وسوريا، فإن الأحزاب السرية والمعارضة ظهرت، بشكل عام، مع انبثاق الانقلابات العسكرية، بدءا من انقلاب «بكر صدقي» وكان «حسني الزعيم» - وربما «الشيشكلي» إلى حد ما- الوحيد الذي نأى بنظمه عن أية صلات أو تعاون مع أي تنظيم حزبي. وكان الآخرون، كلهم يتلقون دعم الأحزاب، ثم ينقلبون عليها.. بدءا من علاقة «بكر صدقي» مع «الأمالي» وحتى علاقة «عارف» بالبعث في العراق، وبدءا من صلات «الحنائي» بحزب الشعب، وحتى شركة أمين الحافظ وحزب البعث في سوريا.

ومن ناحية العلاقة بين الحكم والمواطنين، فإن ديكتاتورية «عبود» في السودان، التي دامت ست سنوات، كانت ذات طبيعة مختلفة. فهو لم يكتف بسحق كافة الكيانات الجماهيرية

والأحزاب السياسية ومنظمات العمال التي كانت نشطة فيما سبق، بل إنه لم يكن مقتنعا بالحاجة إلى إقامة تنظيم جماهيري جديد بدلا منها، وكان نظامه ديكتاتورية عسكرية مطلقة وسافرة. فقد اراد عبود أن يحل معضلة الضباط والقاعدة الجماهيرية بتجاهل وجودها.. وقد حلت باختفاء نظام الضباط التام.

إن جميع النظم العربية التي أقامتها الانقلابات العربية، والتي يتولى قيادتها الساسة من الضباط، تعاني من المشكلة الفريدة والمعقدة للعلاقة بين المجموعة الحاكمة والجماهير. وفي كل حالة، سواء كانت القيادة تسمى إلى استتارة همة الجماهير، أو إلى إسكاتها وإصابتها بالشلل، فإن نظام حكم الضباط دائما ما يواجه بالورطة نفسها : كيف الحصول على دعم الجماهير، وفي الوقت نفسه، إضعافها. وهذه هي المعضلة المتأصلة في نظام الضباط.. وهي معضلة، لأنها لم تُحل في أي من الحالات؛ لأن من المستحيل على النظام العسكري أن يوفق بين الديكتاتورية والديمقراطية. ويقدر السهولة النسبية للاستيلاء على السلطة من جانب أولئك الذين يسيطرون على آلة الدولة للعنف المنظم، بقدر صعوبة الاحتفاظ بها.

- ١- صالح جويت، القاهرة، فبراير ١٩٦٢، quoted in Orient, no. 27, 176.
- ٢- غسان تويني، منطق القوة، بيروت ١٩٥٤، ص ٩٢، النهار، بيروت، ٢٦ فبراير ١٩٥٤.
- ٣- Gamal Abdul Nasser, Egypt's Liberation, Washington D.C. 1955, 33-5, Arabic, 21-3.
- ٤- Anouar Abdel-Malek, "Nasserism and Socialism", The Socialist Register 1964, New York 1964, 47. is
- ٥- D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian Question, London 1883, 138.
- ٦- Shimon Shamin, "Hmesh Shanim Shel Ungun Ha-shirhrus be-Mitzrayim", Hamizrah, vol-8, 211.
- ٧- MER 1960, 478-83.
- ٨- نفسه، ص ٤٨٤، الأهرام، ٢١ يونيو ١٩٦٠.
- ٩- Peter Mansfield, Nasser's Egypt, Penguin Books, 1965, 201.
- ١٠- روزاليوسف، ١٨ مارس ١٩٦٣.
- ١١- نفسه، ٢٥ مارس ١٩٦٣.
- ١٢- لخباز اليوم، القاهرة، ٢٩ يناير ١٩٦٥.
- ١٣- Hamizrah, vol. 7, 123; vol.8, 299, vol. 9, 72, vol. 10, 207.
- ١٤- Al-Hamishmar, Tel Aviv, 19 December 1961.
- ١٥- الأهرام، ٢٩ يناير، ١٩٦٥.
- ١٦- نفسه، ١٢، ١٣ مارس ١٩٦٥.
- ١٧- Orient no. 34, 1965, 775-9. (أعطى التاريخ بطريق الخطأ على أنه ٢٤ مارس بدلا من ١٤ مارس)، سامي داوود، دحول وحدة الاشتراكيين»، الكاتب، القاهرة، يونيو ١٩٦٥، الاتحاد، حيفا، ٢٣ فبراير ١٩٦٢.
- ١٨- Loc. cit. سامي داوود.
- ١٩- Arnold Hottinger, Neue Zurcher Zeitung, 2 November 1965.
- ٢٠- الأهرام، ١١ أغسطس ١٩٦٧.



## الخاتمة

### الضباط والثورة العربية

---

«ثم قالت جميع الأشجار للعوسج : تعال أنت، واملك علينا فقال العوسج للأشجار : إن كنتم بالحق تمسحوننى عليكم ملكا، فتعالوا واحتموا تحت ظلى. وإلا فتخرج نار من العوسج، وتاكل أرز لبنان».

سفر القضاة، الإصحاح التاسع : ١٤، ١٥



## الخاتمة : الضباط والثورة العربية

تسعة وعشرون عاما مرت ما بين ظهور «أحمد عرابي» على المسرح السياسي في ١٨٧٩، وثورة تركيا الفتاة في ١٩٠٨. وبعد انتصار الضباط العثمانيين، مرت ثمانية وعشرون عاما أخرى، قبل أن يقع الانقلاب الأول في بلد عربي مستقل، وهو انقلاب «بكر صدقي» في ١٩٣٦. كما مرت ٢٨ عاما أخرى، تزايدت خلالها انقلابات الضباط الساسة العرب، قبل أن تطيح الانتفاضة الشعبية، ولأول مرة في التاريخ العربي الحديث، بديكتاتورية عسكرية، وذلك في عام ١٩٦٤ بالسودان. ثلاث فترات زمنية تفصل بين كل فصل والآخر من فصول حولية تدخل الضباط في سياسات الشرق الأوسط، تختلف كل منها عن الأخرى في رؤيتها للقومية العربية. وقد تحقق الهدف الأساسي لها، ألا وهو الاستقلال، مع استثناء واحد. فقد فشلت في منع اليهود من إقامة وطن قومي في فلسطين. وقد بلغ الوضع السياسي للعرب في العالم، خلال الحرب، حدا من الأهمية لم يبلغوه لقرون مضت. وتزامن مع هذا النمو وتوسع القوة، تزايد حدة الخلافات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع العربي. وكان مفترضا أن تؤدي تلك المكانة المرموقة للعرب إلى تعزيز الثقة بالنفس، ودعم الوحدة والاستقرار. لكن عوامل تدمير هذه الثقة والاستقرار كانت أكبر أثرا. فتغلغل العناصر الرأسمالية في الاقتصاد، وتأثير الأفكار الجديدة، وثورات أوروبا وآسيا، واتساع الفجوة في العلاقات على مستوى العالم، كل ذلك أدى إلى ازدياد حدة الشعور بالتخلف.

لقد اخترقت أجواء «ثورة الآمال المرتقبة» القومية العربية. والفصل الثاني من «الميثاق الوطني» المصري (١٩٦٢) (أهم الفصول بعد المقدمة العامة) عنوانه «ضرورة الثورة». وقد أصبح نعت «ثوري» أعظم ألقاب الشرف التي يسعى إليها العربي.

ويعتقد الضباط الساسة بأنهم محررو الطاقات الثورية للأمة العربية، هم الذين سيقولون الثورة حتى النصر. وعلى حد تعبير «م. هالبرن»، فقد تحول الجيش «من حرس بريوتوى إلى طليعة متقدمة». أصبح طليعة متقدمة لكونه «أداة بيد الطبقة الوسطى الجديدة»<sup>(١)</sup>. إنها الطبقة الوسطى من الأشخاص المأجورين، من غير البروليتاريين، ومن تلقوا تعليما متشابها، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون أم مازالوا يبحثون عن وظيفة، من أصحاب المهن الحرة... خريجو الجامعة، والفنيين، وموظفو الحكومة والمشروعات الخاصة، والمدرسون، والضباط، وماشابه. وعمال البرن، لا يوضح ما إذا كان الجيش قد أصبح أداة لهذه الطبقة عن عمد أم لا؛ وعندما طرح

السؤال كان من المستحيل الحصول على إجابة شاملة. وعلى أية حال، فهو يعتبر الجيش الممثل الذى لاخطئه العين لهذه الطبقة، ويرى فى صعوده تعبيرا عن الاتجاه التاريخى للطبقة. «عندما جاء سلك الضباط ليمثل مصالح وأراء الطبقة الوسطى الجديدة، أصبح أكثر أسلحة هذه الطبقة قوة. وتكمن قوة الجيش الهائلة فى ذلك النوع من الرجال الذين يلتحقون به، والفرص المتاحة أمامهم، وضعف المؤسسات المنافسة. وعلى عكس معظم الأحزاب السياسية فى الشرق الأوسط، فإن الجيوش منضبطة وجيدة التنظيم، وقادرة على الحركة دون انتظار الموافقة الاختيارية لأعضائها... وهى أكثر ميلا للتمرد على الأوضاع القائمة»<sup>(١)</sup> ولكن عند الوصول إلى الحكم يصبح الضباط، بفضل صفاتهم الفردية والجماعية، طليعة أمامية للطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة، وبها يصبحون طليعة للمجتمع ككل. ولهذا، فإن هذه الطبقة هى القوة الثورية الرئيسية وعنصر الاستقرار المحتمل<sup>(٢)</sup> فى التحولات التى تقع فى المجتمع الشرق أوسطى المعاصرة.

إن «هالبرن» يتحدث عن المنطقة من منظور خريطة الاجتماع السياسى التى ينبغى النظر إلى الضباط الساسة على ضوءها. لكن تعديلاته لاينبغى إقرارها على علاتها. فهى تعميمات شديدة التبسيط، تتعامل مع سلك الضباط من المغرب إلى باكستان على أنه شىء واحد، فهى تتجاهل الفروق الأساسية بين الضباط فى البلاد المختلفة، وفى داخل الجيش الواحد... اختلافات فى الأصول والأهداف والروابط المتنافرة، وفى المصالح والرؤية .

وأهم هذه التعميمات - وهو صحيح - هو أن سلك الضباط لايعبر عن الطبقة التى كانت الوريث المباشر للاستعمار فى البلاد العربية .. أى عن كبار الملاك ومفكرهم، فالمصالح غير المحدودة للأوليغاركيات الإقطاعية، وعناد مفكرها العقيم، والتزمت الاجتماعى، قاد هذه الطبقة إلى الاصطدام بمطالب التقدم الوطنى والاجتماعى، وإلى تسارع وتيرة تحلل حكمها وإنهياره. وعندما تكون البرجوازية الرأسمالية مكونة، بالأساس، من الأجانب وأفراد الأقليات المحلية، فى وقت لم يتبلور فيه، بعد، الوعى الطبقي للعمال والفلاحين مع افتقارهم للتنظيم، فإن فراغا فى السلطة ينشأ، أو يتأزم الموقف بحيث يمكن للضباط القيام بانقلابهم والاستيلاء على الحكم. لكن عدم ارتباط سلك الضباط بأكثر الطبقات رجعية، وخوضه نضالا قاسيا ضدها أثناء استيلائه على السلطة، لايجعل من سلك الضباط أفضل المكنات للتقدم، أو يجعلنا نسلم بأنه الطليعة المتقدمة التى تحرر- بتحرير نفسها - المجتمع بأكمله، أو أن نضال طليعة هذه الفئة يخدم أفضل المصالح التاريخية لكامل الأمة.

إن العديد من الضباط العرب، والأغلبية العظمى من أولئك الذين يشاركون فى الانقلابات، هم ممثلون للطبقة الوسطى المتأجورة، من مديريين، وموظفين ومتقنين، ويتلقون الدعم منهم. إنهم القوى التى يحشدونها للعمل، ووظيفتهم هى؛ بالأساس، التكنوقراطية والبيروقراطية، أما

الفعاليات العظمى فهي متروكة للضباط. وهكذا، فإن صعود الضباط يمثل، على المدى البعيد، تعبيراً عن بزوغ هذه العناصر وإزالة العقبات من طريقها. والضباط والتكنوقراط والمثقفون، لا يؤملون في امتلاك وسائل الإنتاج، وهم لذلك لا يبدون اهتماماً بنقل هذه الملكية إليهم. إن جل مهمهم هو توجيه الاقتصاد.. السيطرة عليه وعلى الدولة، وعدم وقوع أنوار الإنتاج والمشروعات الرئيسية تحت سيطرة طبقة أخرى. ومن هنا، فهم معنيون بامتلاك الدولة للاقتصاد، عندما تكون الدولة تحت سيطرتهم. وهذا هو مصدر الأشكال المتعددة لاشتراكية الدولة والاشتراكية العربية. وأخطر غريم للطبقة الوسطى المأجورة هو ذلك القطاع من البرجوازية الذي ظل يجسد لسنوات المبادرة الفردية الخاصة : المستورون، والتجار ورجال المال، الذين يتلقون من الحكومة الامتيازات والأوسمة. وكان أكثر أعضاء هذه البرجوازية نشاطاً ونجاحاً لسنوات قليلة مضت، الأجانب وأبناء الأقليات، خاصة في مصر، وبصورة أقل في سوريا، لدرجة أن الحرب ضد هم وضد ايدولوجيتهم تتخذ شكلاً قومياً عدوانياً.

لكن سلك الضباط العربي ليس تفصيلاً واحداً. ولا هو يمثل الطبقة الوسطى المأجورة وحدها. فالعديد من الضباط تربطهم بالرأسماليين ورجال الأعمال روابط عائلية واجتماعية، وهؤلاء لا يتعصب ضدهم النظام الجديد. ويسمح الضباط، بل ويشجعون، الملك السابقين على الاشتراك في إدارة مشروعاتهم بعد تأميمها، أو العمل كعمولين للمشروعات المشتركة بين رأس المال العام والخاص، مع تقضيل المسلمين.

وللضباط علاقات مهمة ومتشعبة مع الفلاحين الموسرين، بشكل خاص. فعدد كبير من ضباط الجيش، شأن الموظفين والمثقفين في العالم العربي، من أصول ريفية.. أبناء وأخوة لأعيان الريف، وثرأة الفلاحين، ممن يملكون عشرات الأفدنة في مصر، أو آلاف الدونمات في سوريا والعراق. وعلى عكس كبار السادة من الملك الفاشيين في المدينة، فإن هؤلاء الأعيان يعيشون في القرية نفسها. إنهم رجال القرية الأقوياء الذين يستنزفون المأجورين والمستأجرين، بصورة مباشرة، ويأبشع أساليب الاستغلال في بعض الأحيان. وتتناقض مصالح هذه الفئة مع مصالح كبار الملك، وهي تتنافس معهم على الفوز بحيازة الفلاح الصغير الذي يحل به الخراب أو يتحول إلى عامل أجير. كذلك، فإن مصالحها ليست أقل تناقضاً مع تطلعات ومطالب فقراء الفلاحين، وجماهير صغار الفلاحين، والمستأجرين، والمعدمين من عمال الزراعة. والفلاحون الموسرون والمستأجرون مؤهلون للموافقة على تأميم المشروعات الصناعية، والنقل، والرعى، بل ومصادرة الملكيات الكبيرة، خاصة عندما ينتقل جزء من هذه الأراضي إلى ملكيتهم. ولكن عندما يتعلق الأمر بملكياتهم هم، فإنهم يتصدون للنفاذ عن حرمة الملكية الخاصة. وتبين دراستنا للأصول الاجتماعية للضباط أن عدداً كبيراً منهم يرتبط بهذه الطبقة الوسطى الريفية، ويعينهم الحفاظ على ملكيات ومصالح رجال القرية الأقوياء. فقد تميزت مكانة هؤلاء الفلاحين

الموسرين، وازدادوا قوة، فى ظل أحكام الضباط. فالإصلاحات الزراعية التى قامت بها تلك الانظمة أدت إلى الحد من القوة الاقتصادية والنفوذ السياسى لأولئك الذين كانوا فوقهم، دون المساس بهم. وقد ذهب جزء كبير من الأراضى المصادرة إلى أيدي هؤلاء الفلاحين الموسرين. إن إسهامهم فى القوة السياسية وميادرتهم وفعاليتهم فى آليات التغيير الاقتصادى محدودة، لكن مصالحهم مصونة، بل إنهم يشكلون ركيزة من ركائز الديكتاتورية العسكرية.

ولاشك أن هناك تناقضا بين مصالح الأعيان المحافظة، بالأساس، وبين رؤية وتطلعات ممثلى الطبقة الوسطى المدنية المنجورة، من المثقفين والتكنوقراط، الذين يتوقف بقاؤهم أو سقوطهم على ما يحرزونه من تحولات عميقة. وتحت ضغط متطلبات التنمية، فمن غير المحتمل أن يظل وضع أعيان الريف طويلا دون مساس. ولو أن الإصلاح الزراعى فى مصر قد امتد ليشمل الأفراد الذين يملكون من ٢٥-١٠٠ فدان لكان ذلك إجراء ذا دلالة ثورية محددة. وبما إن ذلك لم يحدث، فإن أنظمة الضباط تركز على المصالح المشتركة للطبقة الوسطى الحضرية وأعيان الريف.

إن الضباط، والتكنوقراط والمثقفين، وأغنياء الريف، يقفون فى مواجهة إقطاعية كبار الملاك، ورأسمالية الاستثمارات الصناعية والتجارية الخاصة. وكل ذلك يؤكد عليه بوضوح نظرية الاشتراكية العربية، إنه القاسم المشترك بين العديد من نظريات الاشتراكية العربية. وما يحظى بتأكيد أقل - وإن كان لا ينفى تماما - هو المعارضة المشتركة من جانب المديرين وأغنياء الريف لتطلعات العمال وبقراء الفلاحين. إنهم مع المشاركة الفعالة لقطاعات عريضة من السكان فى بناء النظام الاجتماعى الجديد، ولا فشلت أية خطة للتحديث. لكنهم لا يسمحون، تحت أى ظرف من الظروف، بتنظيم مستقل للعمال والفلاحين، أو تمكينهم من قيادة نضالهم بأنفسهم. وهذه هى المعضلة الأبدية لنظم الضباط.. أو كعب «أخيل». وهم يحاولون التقلب عليها بالحديث المكرور والممل عن الديمقراطية، من ناحية، وتدعيم ركائز الديكتاتورية، من ناحية أخرى.

إن الضباط يتفوقون على جميع المرشحين فى الفوز بالسلطة باحتكارهم للعنف المؤسسى، من خلال تنظيم قوامه الطاعة والانضباط التسلسلى؛ فالضباط ينفردون بميزة عدم التردد فى استخدام أداة عنف الدولة فى حسم الصراع السياسى الداخلى. ولا يعود فوز الضباط بالسلطة إلى أنهم رجال دولة أكثر براعة من خصومهم، أو لتفوقهم الإيديولوجى أو المعنوى عليهم. ويكفى أن نلقى نظرة على الانتقادات العنيفة، التى يصحبها أحيانا أعمال شراسة، والتى يوجهها هؤلاء الضباط لبعضهم البعض، فى مجرى الخلافات التى تقع بينهم.. انتقادات الصياغ لبيكر صدقى.. تنويه الحناوى لسمعة الزعيم.. ناصر فى مواجهة نجيب.. قاسم ضد عارف.. ثم عارف ضد قاسم.. وكل ما قاله أى منهم بحق الآخر. وقد أصبح مثل هذا الانتقاد أكثر شمولا الآن، وانتقل من شجب شخص بعينه أو نظام بذاته، إلى الإدانة التامة لحكم سلك

الضباط من حيث المبدأ. فالمفكرون العرب يعمرون - بقدر مايتاح لهم من حرية للتعبير - عن تخليهم عن مقولة «المسلك الطبيعي»، التي ترى في حكم سلك الضباط محطة ضرورية على طريق التقدم. وتعلق مجلة «الحياة» البيروتية على محاولة الانقلاب التي قام بها «علوان» في ١٩٦٣ بسوريا بقولها «شهدت دمشق يوم الخميس الماضي عرضا جديدا من عروض الانكشارية. ففي وضوح النهار - بعد أن كان سواد الليل، حليفهم في الانقلابات السابقة - تنفتحت على المدينة واحدة من مجموعاتهم، وقامت بالهجوم على مقرات قيادة الجيش والمباني المجاورة لمحطة الإذاعة، حسب المخطط التقليدي المجرب، الذي يضمن النجاح لمن يذيع البيان رقم ١... والانكشاريون العرب المحدثون ليسوا محل فخار كما كان العثمانيون. فهم، بعد أن ينجحوا في فرض العبودية على الجماهير، لايتأثرون بما يثير الإعجاب. فلامهم يحمون البلاد، ولا يستعيدون فلسطين، وكل مهمهم محصور في الاستيلاء على الحكم.. في الاستبداد، وانتهاك حرمة المواطنين والقوانين. إن الانقلابات التي تترى واحدا في إثر آخر، تلقى بالبلاد في وهدة الفوضى وتضر بالشعب». والمقال عنوانه: «الانكشارية الجديدة»<sup>(١)</sup>. وينفس الروح، خرجت المظاهرات ضد يومين في الجزائر في يونيو ١٩٦٥، تهتف: «لانريد سياسات المشرق العربي». ويمكننا أن ننظر إلى الانتفاضة المدنية السورية في ربيع ١٩٦٤ ضد الديكتاتورية العسكرية، والعصيان المدني في الخرطوم في أكتوبر ١٩٦٤، الذي أطاح بالديكتاتورية العسكرية في السودان، على نفس الضوء. ففي هذا البلد بالتحديد، الذي وصف استيلاء الجيش فيه على الحكم في ١٩٥٨، باعتباره «المسلك الطبيعي»، والذي شهد أكثر حكومات الضباط ديكتاتورية واستقرارا زائفا على مدى ست سنوات.. في هذا البلد بالذات كانت نهاية الديكتاتورية العسكرية على يد الانتفاضة المدنية.

وايست شهوة السلطة هي الدافع الوحيد للساسنة من الضباط. فهم يحملون وجهات نظر سياسية يسعون إلى وضعها موضع التنفيذ. وإن كان لاينبغي التغافل عن توتهم الواضح للسلطة، الذي يجمع بينهم جميعا ويدون استثناء. إنهم يعتبرون أنفسهم مثقفين حملة رسالة قومية. وهم لايفتخرون في كل هذا عن أية جماعة أخرى من المثقفين أو السياسيين. وتفوقهم الحاسم هو في التفوق الجسدي لمجموعة من الجنود على مظاهرة من الطلبة. قوة الأمر في مواجهة قوة الخطبة.. قوة الديابة أمام قوة صندوق الإنتخاب. وعلى الرغم من أن الميراث الإسلامي، وتقاليده الحركة القومية العربية تمهد الأرض أمام الديكتاتوريات العسكرية، إلا أن شرعيتهم ظلت، كما موضع شك، الأمر الذي يدفع الضباط، عموما، بعد استيلائهم على السلطة إلى بذل جهد كبير من أجل ايجاد مبرر شعبي وشرعي لهذا الاغتصاب، وخلق قاعدة شعبية.. وهو مالم يتحقق أبدا. إن سلك الضباط ليس فوق، أو خارج، البناء الطبيعي، ولاهو يشكل طبقة بعد ذاتها. ولا يمكن لجيش أن يتدخل بقوة لحسم الصراع السياسي في بلد من البلاد أن يطلب لنفسه، بأي حال من الأحوال، الحق في أن يكون فوق الجميع.

إن الأصل الاجتماعى ليس مؤشرا على الايديولوجية. والمتفقون على وجه التحديد، وكذلك المثقفون بالزى العسكرى، هم غالبا الذين يخرج من بين صفوفهم المبشرون بالفكر والتنظيم الثورى، ويقع على عاتقهم صعود الطبقة المقهورة. والمثال الكلاسيكى هو «كارل ماركس». ومعظم قدامى البلاشفة، وعلى رأسهم «لنين»، لم يكونوا من أبناء العمال والفلاحين. لكن هؤلاء الثوريين سعوا ووضعوا أيديهم على الطريق الموصل إلى الشعب الذى يتحدثون باسمه، ويعبرون عن مهمته التاريخية. إنهم لم يقبلوا هذا الشعب فحسب، بل كانوا يدفعونه إلى العمل. وبالرغم من أنهم كانوا طليعة الجماهير، فقد كانوا أقلية داخل طبقتهم. فالأغلبية من مثقفى الطبقة الوسطى فى جيل «ماركس» و«لنين» ظلت على ولائها لطبقتها. فالثوريون الذين ينتقلون من طبقة لأخرى هم رواد... هم الاستثناء وليس القاعدة. وينطبق نفس الشئ على الضباط العرب، أبناء الفلاحين الأثرياء والطبقة الوسطى: أفراد يتبنون أفكارا راديكالية، تذهب أكثريتهم إلى اليمين المتطرف أكثر مما تتوجه نحو اليسار. فالأغلبية منهم يظلون، حتى على مستوى العالم، ممثلين ومندوبين عن الطبقة الوسطى الثرية. ولا يخرج من بينهم «ماركس» أو «لنين».

ويفاخر الساسة من الضباط بأنهم ينجزون ثورة، وهم بالفعل يحدثون تحولات سياسية بعيدة المدى. لكنهم يمتنعون ثورة بأكثر مما يقومون بها. إنهم، بتبنيهم للتصنيع، فى البلاد العربية، يوسعون من قاعدة العمال. لكنهم يمتنعون العمال من شن نضالهم الطبقي وإنجاز ثورتهم، عن طريق رشوة الارستقراطية العمالية، وشق صفوف العمال، وتحويل مشاعر التضامن بينهم نحو أهداف قومية. وعندما تفشل كل هذه الوسائل، فهم يتحولون إلى القمع الوحشى. ونفس الشئ يسرى على الفلاحين. وفى كتابه عن دور العسكر فى السياسة، يورد «فنز» نادرة عن «هوى لونج»، الزعيم والديماجوجى الأمريكى فى أوائل الثلاثينيات، فعندما سأل أحد الصحفيين عما إذا كان يعتقد بإمكان ظهور الفاشية فى الولايات المتحدة، أجاب لونج: «بالتأكيد. لكننا سنطلق عليها اللافاشية».(٥)

وهكذا، وبنفس الطريقة، يطلق إطفاء العسكريون على «الديكتاتورية»، الديمقراطية. فأيوب خان، فى باكستان يسميها «الديمقراطية الأساسية»، وناصر يطلق عليها «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية».. لكن المحتوى واحد. ويغض النظر عن الجوانب الطيبة فى المجالات الأخرى، فإن جميع نظم الضباط، العربية نظم ديكتاتورية. وهى تجتث جذور الديمقراطية التى كانت قد أخذت فى النمو فى مصر وسوريا والعراق. وليس أسهل من الإعلان بأن البرلمانية لم يثبت نجاحها فى تلك البلاد. لكن البديل لم يكن أقل فسادا ولا أكثر استقرارا، وليس هناك احتمال لأن يحرر طاقات البناء عند الشعب، ويدفعه إلى العمل. والعلاج الذى يقدمه منتقدو البرلمانية أسوأ من المرض نفسه.

إن من اليسير أن تثبت عدم ملاسة البرلمانية الغربية لشعوب الشرق الأوسط. وأحيانا



ما يقدم الحكام المطلقون أسبابا لرفضها واحترام الشعب من حقوقه، تماثل المبررات التي كان يقدمها ممثلو الاستعمار لحرمان الشعوب من استقلالها الوطني. فكرومر، يكتب عن مصر في ١٨٨٢، قائلا: «إن أكثر ما كانت تحتاجه مصر هو النظام وحكومة جيدة»<sup>(٦)</sup>. وفي ١٩٢٠، تكتب بعثة سيمون البريطانية عن الهند: «نحن نعتقد أن الهند أميل إلى أن يضلوا باقترب تحقيق البرلمانية البريطانية»<sup>(٧)</sup>. وقد سبق لنا الاستشهاد بأبيوب خان، عندما قال، وهو في مصر: «إن الشرط الأول للتقدم هو الاستقرار السياسي. وقد استعرنا، مثلكم، البرلمانية الغربية. لكنها لم تصلح»<sup>(٨)</sup>. وينفس الكلمات تقريبا، تحدث «هيرمان جورنج» في أواخر أيامه: «لكن الديمقراطية لاتماشى مطلقا مع الشعب الألماني». ويتحدث «ناصر» ساخرا، بقوله: «ديمقراطية.. ديمقراطية.. إنها خيال»<sup>(٩)</sup>. ولسنا في حاجة إلى إيراد المزيد من الأمثلة.

إن أحدا لا يمكنه أن يقترح نقل النظم السياسية، نقلا ميكانيكيا، من بلاد بعيدة إلى البلاد العربية. وإذا كانت الشعوب العربية لم تتخضع بعد لاستيعاب حياة ديمقراطية، كما يدعى الحكام الاستعماريون وكبار الملوك العرب والعسكريون، فإن على هذه الشعوب أن تتعلمها. فائت لاتتعلم السباحة إلا في الماء. إن الحكام المطلقين ينظرون إلى شعوبهم بازدياء وريبة. وهم لا يرون في القوى المستقلة سوى عوامل دمار وفوضى. على أن الأمة العربية تمتلك قوى خلاقة كان يمكن أن تؤتي أكلها لو أنه سمح لها بالنمو. فقد شهد الجيلان السابقان عددا كبيرا من الكتاب والمفكرين البارزين، والعلماء والسياسيين والقيادات العمالية، التي لعبت دورا فعلا على المسرح السياسي العربي. لكن الضباط الساسة، منذ اللحظة الأولى لاستيلائهم على الحكم، لم يشجعوهم على الإطلاق، وانسحقت هذه القوى الخلاقة تحت ضغط القمع الديكتاتوري. والدليل على ذلك هو أن أفضل كتاب الأدب المصري الحديث، أصدرها كتبههم المهمة قبل ١٩٥٢. وإنتاج السنوات الـ ١٥ الماضية فقير، وهي ليست صدفة. إن «ناصر»، بالتأكيد، شخصية أكثر ايجابية من «فاروق». لكن الكتاب والصحفيين الذين يحرقون البخور في معبد الرئيس، ليسوا أكثر ايجابية من ممتلكي الملك. فحتى ما قبل ١٩٥٢، لم يكن للحكم الطموح ولا وسائل الدعاية التي يمكنها أن تعدد لكل شخص الطريقة التي ينبغي أن يفكر بها.

يقول «المهداوي» في ١٩٥٨، وهو يتحدث عن نضال الشعب العراقي منذ ١٩٢٠: «إن ما ينقص الثورات والحركات الشعبية والمظاهرات والهبات والانتفاضات هو الزعامة الشعبية وقيادة عسكرية ممتازة»<sup>(١٠)</sup>. ويكتب «السادات» في ١٩٥٦ عن مصر بقوله: «في ١٩٥٢ كانت الثورة المصرية في حاجة إلى قيادة جديدة... فإين يمكن أن توجد هذه القيادة الشعبية للثورة المصرية؟ من بين ملايين المصريين المستعبدين يمكن أن يكونوا قادة يتوجهون إلى الشعب،

ويجرون - وهم للاستعمار والسراي؟ لم يكن هناك سوى القوات المسلحة»<sup>(١٧)</sup>\* فالمهداوى والسادات، وهما عدوان، يقولان نفس الشيء، وكلاهما مخطئ. فإلى جانب الجيش، كان بمصر فى ١٩٥٢، عمال كفر الدوار، وكذلك العديد من المثقفين الذين لا يقلون عن الضباط فى شئ سوى عدم امتلاك وسائل العنف المتاحة لأولئك الضباط.

لقد تحقق الاستقلال الوطنى لمصر وسوريا والسودان والعراق قبل انقلابات الضباط. ولم يكن ممكنا لانقلاباتهم هذه أن تقع فى ظل وجود الحكم الأجنبى. وقد أكمل الضباط المهمة التى لم يكن باستطاعة من سبقوهم أن يتموها؛ ولكن كان هناك أيضا، بالإضافة إليهم، من يستطيع القيام بذلك. وفى معظم البلاد، فإن المنجزات الفعلية لنظم الضباط غير ذات قيمة، وللاتناسب عوائد التغييرات مع الهبات المموية المتواصلة.

لقد انكشف الساسة من الضباط العرب عن رجال دولة سيئين. وهم على العكس تماما من مقولة «كليمنصو» بأن الحرب أمر على درجة عالية من الجدية بحيث لا يمكن ترك إدارتها للجنرالات وحدهم، وأن الساسة لا ينبغي أن يترك للسياسيين. لكن «فينر» على حق عندما يقول: «ليس هناك مثال واحد على تحول الجنرالات والعقلاء والرواد إلى سياسيين جيدين، وإنما هناك ما يكفي من الأمثلة على الساسة السيئين منهم»<sup>(١٨)</sup>.

إن الضباط، بحكم التعليم والعادة، أميل إلى العمل عن طريق إصدار الأوامر منها إلى الإقناع.. إنهم يفضلون الانصياع التام على التعاون، ولا فرق هناك بين استخدامهم للعنف أو مجرد التلويح به. والوجه الآخر للعنف أو التلويح به هو الإرهاب. والبلد الذى يحكمه الضباط يسوده الخوف، الذى تمتد قبضته حتى القمم العليا. فهم وإن كانوا يفرضون العنف إلا أنهم، هم أنفسهم، يعيشون فى رعب من أن يلحقهم مصير أسلافهم. ويحكى مسئول أجنبى، كان فى زيارة لإحدى العواصم العربية، أنه أثناء حديثه مع الضباط الذى كان رئيسا للوزارة آنذاك تصادف أن توقفت سيارة فجأة، وأحدثت فرملتها صوتا عاليا، فانتفض رئيس الوزراء عن كرسيه وانطلق نحو النافذة شاهرا مسدسه. وقد كشفت هذه الحادثة للضيف عن طبيعة النظام أكثر مما علم من الشروح المطولة. وقد أطيح بذلك النظام منذ زمن. والشجعان فقط هم الذين يجيبون عن السؤال بصراحة. فعندما سئل الملك «حسين» عما إذا كان يخشى الاغتيال، أجاب بأنه من أخطار المهنة. لكن شعبيا يأكمله لا يمكن أن يزدهر فى ظل مناخ من الرعب الدائم. وفوق ذلك، قهرى بالحكام أن يقللوا بالمخاطر، إذا لم يكن من أجل المثل العليا، فمن أجل ما يعود عليهم بسخاء. لكن ما يناله الشعب من تعويض ضئيل، لا يتناسب مع الثمن الفادح الذى يدفعه.

إن كل ضابط عربى يشارك فى انقلاب يعتبر، فى نظر قطاع من الشعب، مخلصا، وهو

\* لم أعر على هذا النص فى الموضع الذى حدده المؤلف من كتاب السادات، فقلت بترجمته.

ينجح في تقديم هذا الجانب دون سواء. وربما هتف هذا القطاع من الشعب، فيما بعد، لضابط آخر يطيح به، بل وربما أدان البطل السابق باعتباره عدواً للشعب. وقد يثور هنا سؤال : إلى أى مدى تتغلغل التغييرات في البناء الاجتماعي والسياسي للبلاد؟ فلجئنا مايمبو أن الشعب يستمر في ممارسة حياته السابقة تحت غلالة التعصب والإرهاب، فتكون الانقلابات المتوالية مثل عواصف تجتاح شوارع المدينة، أما في داخل المنازل فإن المواطنين يمارسون حياتهم المعتادة. وعندما تهدأ العاصفة، فهم يخرجون إلى الشوارع لقضاء أعمالهم، كما كان الحال قبل العاصفة.

ومن المفيد أن نجرى مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية في سوريا والسودان قبل وبعد عهود الديكتاتورية العسكرية. وسوف نورد عدداً من الأرقام المقارنة لنتائج أربعة انتخابات للبرلمان السوري، واثنين لانتخابات الأقاليم العربية بالسودان (لا يدخل فيها الجنوب غير العربي). وحيث إن عدد النواب غالباً ما يتغير، فإن الأرقام تمثل نسب الأعداد الإجمالية للنواب المنتخبين. كما ينبغي أن نشير أيضاً إلى أن هذه الأرقام يمكن أن تكون غير دقيقة. كذلك لم تكن هناك قوائم حزبية في أي من هذه الانتخابات، ولم تكن الانتماءات الحزبية للعديد من المرشحين واضحة إلا أمام المرشحين أنفسهم، أو أصنفائهم، وربما خصومهم. لكن الأرقام مفيدة على أية حال في إجراء المقارنة.

### الانتخابات السوديّة (النسبة المئوية للنواب المنتخبين)

| التاريخ                     | يناير ١٩٤٧<br>قبل الانقلاب<br>الأول | نوفمبر ١٩٤٩<br>أثناء حكم<br>الحنّاوي | أغسطس ١٩٥٤<br>بعد الإطاحة<br>بالثيشفكي | ديسمبر ١٩٦١<br>بعد الانفصال عن<br>٢٠-٢٠٠ |
|-----------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------|--|--|
| الحزب الوطني                | ١٧                                  | ١١                                   | ١٣                                     | ١٤                                       |
| الليبراليون                 | ١٤                                  |                                      |  |  |
| معارضون مستقلون             | ٢٤                                  | ١٧                                   |  |  |
| مستقلون قرويون من حزب الشعب |                                     |                                      |  |  |
| البعث                       |                                     | ١                                    | ١٥                                     | ١٤                                       |
| الحزب القومي السورى         |                                     | ١                                    | ١                                      | ١  |
| الاخوان المسلمون وأمثالهم   | ٣                                   | ٣                                    | ٢                                      | ٧  |
| الشيوعيون                   |                                     |                                      | ١                                      |  |
| حزب الشعب                   |                                     | ٢٨                                   | ٢١                                     | ٢٢                                       |
| مستقلون، ممثلو قبائل وغيرهم | ٤٢                                  | ٤٢                                   | ٤٧                                     | ٤٢                                       |
| عدد النواب                  | *١٤٠                                | **١١٤                                | ١٤٢                                    | ١٧٢                                      |

\* اتحد المعارضون المستقلون والليبراليون فيما بعد مكونين حزب الشعب.  
\*\* كان الحناوى يدعم حزب الشعب.

### الانتخابات السودانية باستثناء الأقاليم الجنوبية

| التاريخ              | فبراير ١٩٥٨ (قبل انقلاب عبود) | مايو ١٩٦٥ (بعد سقوط عبود) |
|----------------------|-------------------------------|---------------------------|
| حزب الأمة            | ٤٥                            | ٤٧                        |
| الحزب الاتحادى       | ٣٣                            | ٣٣                        |
| حزب الشعب الديمقراطى | ٢٢                            | ٢                         |
| مؤتمر قبائل بيجا     |                               | ٦                         |
| الاخوان المسلمون     |                               | ٢                         |
| المستقلون            |                               | ١٠                        |
| عدد النواب           | ١٣٠                           | ١٥٦                       |

إن سنوات حكم «الزعيم» والشيشكلي» و «ناصر» لسوريا، والحكم المتسلط لعبود في السودان، لم تكن أكثر من مجرد قواصل في تاريخ هذه البلاد، فبمجرد اندحار هذه الديكتاتوريات تعود حياة البلاد والأحزاب إلى سيرها المعتاد، كأن شيئا لم يحدث. ونعتقد أنه حتى بالنسبة لحصر، فإن الثوابت القديمة مازالت قائمة، فثأر أزمة ١٩٦٥ - وبسبب الضائقة الاقتصادية والهزيمة في اليمن - خرجت تلك القوى من مخايلها : الكشف عن تنظيم سرى خطير للإخوان المسلمين؛ وجنازة «مصطفى النحاس» - الزعيم السابق للوفد الذي توفي في أغسطس ١٩٦٥ عن عمر يناهز الـ ٨٦ عاما، والذي بدا أنه نسي منذ زمن - التي تحولت فجأة إلى مظاهرة جماهيرية اشترك فيها حوالي ٣٠ ألفا.<sup>(١٤)</sup>

ومن اليبهى أن الماضي لا يعود، ولا هو أمر مرغوب فيه. وفي جميع البلاد العربية تحدث تغيرات عميقة، وأحيانا ما يعبر الاسم التقليدي للحزب، الذي لم يتغير منذ الأربعينات، عن محتوى جديد ومختلف في الستينيات. ولا يجب أن نبالغ في تقدير مظاهر الاستمرار ودلائلها، أو التقليل من شأنها. كذلك لا ينبغي أن يغفلنا ضجيج العصاة، الذين يقدمون أنفسهم كثوريين، فالعاصفة التي يثيرونها ليست بالعمق الذي يدعونه.

ويختلف نظام «ناصر» عن بقية أنظمة الحكم الأخرى في العالم العربي. فعلى رأسه يقف قائد بارز، وحققت مصر مكانة سامية في العالم، وكانت فترة الحكم طويلة بما يكفي لتبلور النظام. والاشتراكية العربية تلقى التقدير من جانب زعماء الكتلة السوفيتية، والتأييد الجماهيري الصاخب بامتداد العالم العربي. لكننا إذا ما نزعنا عنها غطاها الدعائي، فسوف نجد أن إنجازاتها متواضعة للغاية. فالشكوك الأساسية للشعب المصري - الاقتصادية والاجتماعية والروحية - لم تجد طريقها إلى الحل بعد. والإنجازات الرئيسية لناصر - إذا ما استبعدنا بقاءه في الحكم بعد ذاته - كانت على صعيد السياسة الخارجية.

ومصر، بتبنيها لسياسة الحياد في ١٩٥٥، حررت نفسها من التبعية للغرب، وحظيت بدعم كبير من الشرق، وحسنت من موقفها التفاوضي أمام الكتلتين على السواء. وقد سجلت مصر انتصارات عظيمة : تأمين قناة السويس، وبناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وإمدادات السلاح من الكتلة السوفيتية، والزيارات العديدة لقادة الدول الآسيوية والأفريقية للقاهرة، ثم - وعلى وجه الخصوص - التصدي للعدوان الإسرائيلي - الإنجليزي - الفرنسي في أواخر ١٩٥٦. لكن هناك انتصارا آخر - ظهر في حينه على أنه أعظم الانتصارات - الوحدة مع سوريا - أسفر عن هزيمة مذهلة بالانفصال.

وقد تطلبت النشاطات المصرية على الصعيد الخارجي تضحيات عظيمة، وكان على الشعب المصري أن يتحمل الأعباء الباهظة لمشتريات السلاح الضخمة، التي كانت محدودة القيمة. فالإنجازات المصرية تحققت بالدبلوماسية والدعاية، لا بالقوة المسلحة. فقد هزم الجيش المصري في سيناء عام ١٩٥٦ خلال أيام قلائل. وتم وقف الاعتداءات وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية وقطاع غزة بفضل الضغوط التي مارسها الاتحاد السوفيتي

والولايات المتحدة معا. وبعد سبع سنوات من التسليم الكثيف، لم يكن باستطاعة الجيش المصرى أن يحجز نصرا حاسما فى اليمن، برغم استمرار القتال لأربع سنوات. وفى سينا لاقت مصر أقصى وأسرع هزيمة لها، فى يونيو ١٩٦٧.

لم تتجح سياسات «ناصر» فى تعزيز قوة مصر العسكرية، وإنما كيدت الشعب المصرى شتى غالبا. كذلك، فقد شاركت شعوب عربية أخرى فى دفع ثمن الأطماع المصرية الدولية. فقد أدت سياسة مصر التوسعية، ورغبتها فى الهيمنة، إلى هز أسس الحكم فى العديد من البلاد العربية، ولم يقتصر الأمر على الأنظمة ذات التوجه القومى والملكية وحدها. فقد كان تدخل مصر وتخریبها سببا فى وضع الشرق الأوسط بأكمله فى حالة مستمرة من الاضطراب والفوضى. إذ أدخلت نمطا جديدا فى العلاقات العربية الداخلية.. «قطع الطريق» السياسى. فلا توجد دولة عربية - تقريبا - أفلتت قادتها من التحريض المصرى على قتلهم، وأحيانا مايتعدى الأمر مجرد التحريض. وتتسم تلك السياسة بخليط فريد من أحلام خيالية بعظمة العروبة، والواقع المرير. و«ناصر» يعلم أنه لايجب تفجير أكثر من مسألة فى وقت واحد. وهو يختار فى كل مرة خصما يسلط عليه شتائمه وبعائته، وبلوامسيته وتخریبه. وهو يؤجل آخرين لوقت مناسب يتوهمون فيه أنه أعفاهم من هجومه. كما كان على «ناصر» ورفاقه - شاعرا أم أبوا - أن يتوصلوا إلى حلول وسط مع نظم عربية أخرى. ولكن لا دليل هناك على أنهم غيروا من نواياهم الأساسية. وهم يستنكرون فرض السيطرة بالقوة، فقط عندما لا يكون لديهم من القوة مايجعلهم هم أنفسهم أصحاب السيطرة.

وقد يكون من المفيد أن تجرى مقارنة بين «ناصر» و«أتاتورك».. الزعيمان البارزان لاثنتين من بلاد الشرق الأوسط الكبرى.

وهناك فروق كبيرة بين مصر وتركيا من حيث الزمن والأوضاع القومية.. الفرق بين العشرينيات والخمسينيات.. بين الكافر المحدث، والمسلم المؤمن ورب الأسرة النموذجى.. بين رجل مات منذ أكثر من ٢٥ عاما ورجل مازال فى منتصف الطريق الذى اختاره. وفوق ذلك، فإن ناصر لم يكن معروفا للجمهور حتى ١٩٥٢، وظهر كشخصية جديدة تماما. كان واحدا من بين مئات البكباشية، معروفا بين زملائه العسكريين بامتيازه المهنى. وهو بالنسبة لعدد من المجموعات الثأمرية مجرد شخص له نشاط سياسى. أما «أتاتورك»، فقد كان جنرالا وياشا يحظى بشهرة كبيرة كبطل قومى قبل أن يتولى قيادة الكفاح الوطنى بعد الحرب العالمية الأولى؛ وكان قائد الفرقة التى تصدت لهجوم بريطانيا العظمى على الدردنيل عام ١٩١٥.. «أعظم إنجاز للجيش العثمانى خلال الحرب»<sup>(١٥)</sup>

ولكن بقدر ماين القاندين من اختلافات، بقدر مايبينهما من تشابه. فكلهما ينتميان لأسرة من صفار الموظفين؛ وكلاهما يعانيان اليتيم فى شبابهما المبكر. كان «أتاتورك» يتيم الأب و«ناصر» يتيم الأم، وقضى كلاهما فترة المراهقة بمدن ساحلية، سالونيك والاسكندرية، حيث

تظهر التناقضات القومية بصورتها العادة. وكلاهما التحق بالسلك العسكرى بعد أن أتم الدراسة الثانوية، ثم انضم للحركات السرية فى سن مبكرة: وخبرات بخطوط القتال فى حرب البلقان، والحرب العالمية الأولى، وحرب فلسطين، وشجاعة وامتنياز فى القيادة. وقد صعد كلاهما إلى الحكم والمجد وأصبح ديكتاتورا بفضل القوة العسكرية المتاحة لكل منهما، بالأساس، أبدى كلاهما تعصبا وطنيا منقطع النظير، وأتجز كلاهما الاستقلال الوطنى لبلاده. كما كان كل منهما على وعى يتخلف بلده، وسمى إلى التحديث الجذرى.

ويفوق «أتاتورك» ناصرا كثيرا فى أفكاره الثورية المستحدثة. فقد أرسى أسس العلمانية، وفصل الدين عن الدولة كمبدأ أساسى، وكان يتطلع إلى قطع روابط القومية والثقافة التركية بالإسلام، والقضاء على مشاعر التضامن الإسلامى. أما «ناصر» فهو يعتمد على الرابطة التاريخية والروحية الوثيقة بين الإسلام والعروبة.

ويتفوق «ناصر» كثيرا فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فرأسمالية الدولة عند «أتاتورك» كانت تستهدف إرساء الأساس لاقتصاد الدولة، كبداية يمكن للمشروع الخاص أن ينطلق منها، وهو ما حدث بالفعل. ومن الممكن أن تنتهى الاشتراكية العربية إلى نفس النتيجة، وإن كانت نواياها مختلفة تماما، كما أن الاتجاهات العامة للتنمية فى النصف الثانى من القرن العشرين تقلل من مثل هذا الاحتمال.

لقد خلع «ناصر» و«أتاتورك» زيهما العسكرى بعد القضاء على أعدائهما، وأعلنا عن قيام أنظمة لن يقودها الجيش، وإنما تتطور فى اتجاه الحريات الديمقراطية. وقد أخلصت تركيا الكمالية لهذا الطريق بصلابه فى الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٦٠. وفى المجلس الوطنى الكبير فى ١٩٢٠، كان هناك ضابط واحد من بين كل سبعة نواب، وفى برلمان ١٩٤٣ - بعد وفاة «أتاتورك» - كانت النسبة ١ : ٨، وفى ١٩٥٠ بلغت ١ : ٢٠، وفى ١٩٥٨، ١ : ٢٥ ومن بين الشخصيات الـ ٢٥ التى تولت العمل الوزارى فيما بين ٢٠ - ١٩٦٣، لم يكن هناك سوى تسعة ضباط.<sup>(١٦)</sup> والأهم من كل ذلك أن «أتاتورك» كان يسعى إلى إقامة نظام يقوم على تعدد الأحزاب. وفى ١٩٤٦، أعلن قيام الحزب الديمقراطى المعارض، وفى ١٩٥٠ أجريت انتخابات حرة بالفعل، فاز فيها الحزب الناشئ على حزب الشعب الجمهورى.. حزب «أتاتورك». وفى الخمسينيات، كان هناك نظام برلمانى، بحسناته وسيئاته. وفى مايو ١٩٦٠، بعد عشر سنوات بالضبط من تشكيل أول حكومة للحزب الديمقراطى، وقع انقلاب جديد، وسيطر ديكتاتورية جديدة للضباط تحت قيادة «جورسيل». ولكن اعتبارا من ١٩٦٦، شهدت تركيا عودة تدريجية للحكم المدنى ونظام التعدد الحزبى. و«ناصر» أيضا يبذل جهدا دائما من أجل توسيع قاعدة الحكم، وضمان نعم شعبى ذاتى، لكن الديمقراطية موجودة على السطح فقط. فالديكتاتورية عندما تصبح أكثر استقرارا تتخذ أشكالا أكثر خداعا، لكن الديكتاتورية تظل هى الديكتاتورية. وفى الانتخابات، فإن النظام لايسمح لخصومه بترشيح أنفسهم إلا فى المستويات الدنيا، وفى وسط بحر من أنصاره. وغير مسموح بأن تقل النسبة التى يحصل عليها الرئيس فى الاستفتاءات عن ٩٩٪ أو ١٠٠٪.

ويمكن الفارق الأعظم بين سياسات «أتاتورك» وسياسات «ناصر» في التوجه الدولي. فأتاتورك يرفض رفضا باتا الاستعمار العثماني، والتوجهات الإسلامية، والعقيدة الطورانية لتركيا الفتاة. ومنذ نجاحه - بعد الحرب العالمية الأولى - في التصدي للأطماع اليونانية التوسعية على ساحل ايجه بأسيا الصغرى، وهو يستنكر بوضوح وإصرار أية أطماع للتوسع السياسي أو النفوذ الثقافي بين الناطقين بالتركية من شعوب آسيا الوسطى، حتى من قبل أن يصبح الحكم السوفيتي هناك حقيقة ثابتة. وهو، بتبنيه للعلمانية وإلغائه للخلافة، كان يرفض أية محاولة لفرض الهيمنة أو النفوذ التركي على البلاد العربية باسم التراث أو التضامن الإسلامي. أين هذا من عقلية «ناصر» وسياساته. ولو كانت تركيا - مثل مصر بالنسبة للدول العربية - البلد الأكبر وسط مجموعة من البلاد الناطقة بالتركية، لربما تبنى «أتاتورك» أيضا عقيدة وسياسة توسعية. وهذا مجرد تخمين لا ينبغي أن يؤخذ كمسلمة. أما الواقع فهو كالتالي انتهجت تركيا الكمالية، في الداخل، سياسة قمعية وحشية تستهدف إخضاع الأقلية الكردية، وهي سياسة لم تر مثلها، عفا وشراسة، أي من الأقليات الكردية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، فيما بين الحربين. أما خارجيا، فقد نأت تركيا عن التدخل في شؤون جيرانها، والاستثناء الوحيد هو ضمها للواء الاسكندرونة عشية الحرب العالمية الثانية، وإن كان ذلك ضما لمنطقة حدودية عظيمة الأهمية من الوجهة الاستراتيجية تضم خليطا من السكان\*. بل إن صعود النازي لم يفر تركيا بالتوسع. فعندما تحدث «فون ريبنتروب»، وزير الخارجية الألماني في يوليو ١٩٣٨، عن ضرورة إعادة النظر في «أوضاع القوى الحالية»، أجابه «ممنسني أوغلو» وزير الخارجية التركي بأن «تركيا ليست في حاجة إلى مراجعات... وهي لا تب العود إلى الاستعمار العثماني».<sup>(١٧)</sup> فشتان بين اتجاه «أتاتورك» القومي الانعزالي وبين قد : «ناصر» في شؤون الغير تحت دعاوى العروبة، سواء طلب منه هذا التدخل أم لا.

المدافعون عن الديكتاتورية العسكرية، الذين يعتبرونها المسلك الطبيعي في التاريخ العربي ٤٣ صر، يرون في تلك الفورانات والمظالم مجرد أثار جانبية، وآلام مخاض لميلاد عهد جديد. و. جيه النقد للديكتاتورية هو، من وجهة نظرهم، نوع من الجبن، وأن التقييمات التي تستهدف أ. سالح العام للشعب وحرية أفرادها من الجيل الحاضر هي محض كراهية مبيتة للأعمال العظيمة التي يستوجب إنجازها قدر كبير من الجسارة. لكن حجم الانتصارات والجسارة لاتحدد، بحد ذاتها، طبيعة الهدف التي ترمى إليه؛ فالمجرمون والطغاة غالبا مايبدون، عند مطاردتهم، شجاعة وعزما لائق بحال عما ييديه المقاتلون من أجل الحرية والتقدم، لكن ذلك لاينفي عنهم صفة الإجرام والطفيان. إن تعبير «آلام المخاض» المبرر ذاك، عادة مايستخدم كتبرير للظلم. فنحن في حالة ميلاد الكائن البشري، نتوقع طفلا ينمو معافا سليما. أما التفريزات الاجتماعية وماشابهها، فهي ليست دائما في اتجاه التقدم، وعلى مستوى التاريخ

\* تبرير غريب لاستيلاء دولة على أراضي دولة أخرى !!  
٤٧٤



الكبير، حيث يحسب عمر الإنسانية بالقرون، فإن تقدم الإنسان يكون واضحا جليا، أما على المستوى التاريخي القصير لجيل أو جيلين فإن التقدم يعقبه نكوص، وتتقلب سعادة الشعوب إلى استغلال لها، ويتبدل شرف الإنسان بانحطاطه.

إن الديكتاتورية لاتتخلص من نفسها. فبعد الاستيلاء على الحكم عن طريق الانقلاب، عادة مايعد الضباط - زيفا - فى بياناتهم الأولى بالعودة إلى ثكناتهم وتسليم الحكم إلى ممثلين منتخبين عن الشعب، فى الوقت المناسب. وإنهاء الديكتاتورية أصعب بكثير من إقامتها، وتحللها الذاتى أكثر صعوبة بالتاكيد. ومتى حدث مثل ذلك، فى أى نوع من الديكتاتورية، سواء أكانت ديكتاتورية ثورية أو بروليتارية، أو عسكرية أو فاشية؟ واستمرار الديكتاتورية يعنى، بشكل عام، تقويتها، وعندما تحين نهايتها فإن ذلك لا يكون ناتجا من داخلها، وإنما يأتى من الخارج.

لقد جرت محاولات للحيلولة دون حل الديكتاتورية فى كل من سوريا والسودان، عام ١٩٦٤. وكان إضراب تجار حماء فى ابريل ١٩٦٤، أول تحرك جاد منذ سنوات يهز نظام الحكم، ويأتى دون توجيه مساره من جانب الضباط. وكان عند النظام - الذى فهم دلالة الحدث - مايكفى من الأسباب 'استخدام' أعنف وسائل القمع. فليس هناك نظام يمكنه أن يتصدى لإضراب سياسى يقوم به القطاع الأكبر من الشعب، مالم ينجح فى فكه فى وقت مبكر. ولقد تبذرت قوة الإضراب السياسى بحق عند محاولة التصدى لعصيان 'الكتاب' فى ألمانيا عام ١٩٢٠، وفى الحركة الوطنية الهندية بزعامة 'غاندى' فى الثلاثينيات، وفى انتفاضة الفلسطينيين العرب فى ١٩٣٦، وفى كل مكان.

وقد فشلت انتفاضة حماء فى ١٩٦٤، كما فشلت محاولة مثيلة فى دمشق فى يناير ١٩٦٥. كانت هبات لرجال الأعمال، بالأساس، بتحريض من رجال الدين المسلمين، وقاعدتها الاجتماعية محدودة. وبالرغم من أنها كانت موجهة ضد نظام قمعى، إلا أنها كانت تفقد إلى قوة دفع اجتماعية تقدمية، ولاتتمتع بتأييد العمال أو الفلاحين أو المثقفين. أما مظاهرات الخرطوم وانتفاضتها فى أكتوبر ١٩٦٤، التى أطاحت بالديكتاتورية العسكرية السودانية، فقد كانت مختلفة فى طبيعتها. فهى هبة شعبية تؤيدها اتجاهات عديدة ومختلفة.. عمال ومثقفون.. رجال أعمال وموظفون.. شماليون وجنوبيون. ومن عجيب المصادفات أن تكون أكثر الديكتاتوريات سفورا هى أول من يسقط بهذه الطريقة.

إن الديكتاتورية العسكرية تتناقض فى أسسها مع المبادئ التى يحتاج إليها الشرق الأوسط فى الوقت الراهن.. الاحترام المتبادل، والتعاون بين قوى، برغم اختلافها، من أجل إنجاز أهداف مشتركة، ومنع الصراعات الدمرة التى يتعذر تجنبها، إذا مارغيت قوة منها فى قمع الأخرى. والساسة من الضباط يناضلون فى سبيل الحشد السياسى والاجتماعى، الأمر الذى يتعارض مع الظروف الأساسية للمنطقة. إنهم يبيعون إضفاء طابع الواحدية على المجتمع. جميل أن تسود الوحدة أحجار المقبرة، لكن الأمر يختلف فى حالة الكائن الحى.

إن التعددية القومية والسياسية فقط هي التي يمكن أن تكون ركيزة للحرية والازدهار في الشرق الأوسط، بما في ذلك نهضة عربية حقيقية. فالشرق الأوسط، أقليم تعددي، سواء من الناحية القومية أو اللغوية أو الطائفية أو الدينية، أو من حيث التكوين الثقافي. وتشكل القومية العربية أحد مكونات هذه المفاهيم، وربما كانت أكثرها أهمية. قوة رائدة ذات رسالة عظيمة. لكنها عندما تطالب بإخضاع العناصر الأخرى ونوابها فيها وانصوائها تحت لوائها، وخصوصاً عندما تناضل هذه القومية بتعصب لفرض هيمنة عربية إسلامية - سنية، فإنها تتحول من ركيزة للتقدم والتوحيد إلى عنصر تدمير وعدوان وتفرقة. هل سيوافق الدروز والعلويون في سوريا على مثل هذا النوع من القمع؟ بالطبع لن يقبل بذلك أكراد المناطق الشمالية الشرقية من العالم العربي، ولا البربر في المناطق الغربية، ولا الزنوج الوثنيون في الأقاليم الجنوبية، ولا الإسرائيلون في الوسط، ولا المسيحيون في لبنان، أو الشيعة في العراق. إن الاتجاهات الاستعمارية العربية\* سوف تؤدي إلى تقطيع صلات التعاون الضرورية بين العرب والأتراك والإيرانيين. كما أن القومية العربية، بحكم هيمنتها المركزية، تتوق نمو وحدة أعظم في داخل العالم العربي نفسه. ومنذ ما يقرب من ألف عام مضت، كتب «الشهر ستاني» يقول: «لم تكن هناك مسألة إسلامية أريق بسببها الدماء، بقدر ما أسالت قضية الخلافة».<sup>(١٨)</sup> ونفس الطريقة، يمكننا أن نقول اليوم إنه لم يكن هناك سبب لإثارة الشقاق في الشرق الأوسط وفيما بين العرب أنفسهم أكثر من قضية الوحدة العربية. والسبيل الوحيد لإيجاد حلول حقيقية لمشكلات المنطقة وشعوبها هو الوعي بالطبيعة التعددية للمنطقة والإقرار بتنوعها. ويمقدور النظرة التعددية وحدها - التي تستهدف تحسين موقف سمين بقدر ماتعمل من أجل بناء المستقبل على أسس سليمة - أن تكون أساساً لتعايش وتعاون مثمر بين العرب وإسرائيل. ولقد أضرت الجهود المستمرة والمستمتية من جانب العرب، حتى اليوم، لحرامان إسرائيل من استقلالها، والحيولة دون اندماجها في بلدان وشعوب الشرق الأوسط، أضرت بالعرب أنفسهم أكثر مما أضرت بإسرائيل. وذلك لأنهم ينطلقون من المبدأ العقيم الساعي إلى إقامة بناء واحد... عقيم لأنه مستحيل التحقق، سواء في العلاقات بين العرب وجيرانهم، أو فيما بين العرب أنفسهم.

إن التعددية والديكتاتورية نقيضان لا يلتقيان. و«المسلك الطبيعي» - بالصورة التي ظهر عليها - للهيمنة السياسية والاجتماعية، وعلى الحياة الروحية للشعوب العربية من جانب سلك الضباط، وصلت إلى طريق مسدود. فليس الساسة من الضباط هم الذين يمكن أن يقودوا الشعوب، بروح التسامح، من أجل تفجير طاقاتها لبناء المستقبل العظيم الذي ينتظرها.

\* من غير الممكن بالطبع أن يتحدث عن الاتجاهات الاستعمارية والاستيطانية الإسرائيلية !!

## ملاحق

### (١) الأصول الاجتماعية لضباط مصريين قبل ١٩٥٢.

#### (تحليل عينة)

يهدف دراسة الأصول الاجتماعية لسلك الضباط المصري قبل الثورة، فقد اخترنا عينة لمجموعة منهم. وتتكون هذه المجموعة من الضباط الذين سقطوا في حرب فلسطين (١٩٤٨-١٩٤٩). وكما هي العادة في جميع البلاد، فإن معلومات عائلية وشخصية شاملة نسبياً تقدم عن هؤلاء المتوفين، خاصة عن أولئك الذين سقطوا أثناء العمليات. وبعد اختيار مفردات هذه العينة وتحديد تركيبها والفرض منها، فإنه يمكننا أن نحكم إلى أى مدى تمثل هذه العينة سلك الضباط في الفترة كلها. ثم نقوم بعد ذلك بتحليل المعلومات الواردة بالقائمة. والقائمة مرتبة حسب أقدمية الضباط في الخدمة (عمود ٤)، أى وفقاً لتاريخ تخرجهم بمرتبة الملازم ثانٍ بعد إنهاء دراستهم بالكلية الحربية. والرتب الواردة بالعمود رقم (٥) هي الرتب التي كان الضباط يحملونها بالفعل وقت وفاتهم. وقد جرت العادة، في مثل هذه الحالة، على منح المتوفى رتبة أعلى، وهو تقليد متبع في جميع الجيوش الأخرى، وهو نوع من التقدير ووسيلة لزيادة معاش الأسرة.

## اختصارات :

- (أ) - كتاب «أسماء الضباط الذين اشتركوا في حملة الجيش المصرى إلى فلسطين، مايو ١٩٤٨ - فبراير ١٩٤٩».
- (ب) - كتاب «شهادتنا الضباط في حملة فلسطين». للواعظ محمد عبد العزيز البتشتى - القاهرة ١٩٤٩.
- (ج) - القائمة الواردة بكتاب عبد الرحمن الوافى، في أعقاب الثورة المصرية.
- (نعى) - إذا لم يرد تحديد مع كلمة نعى فمعناه أن المصدر هو جريدة «الأهرام».
- (مذكرات) - مذكرات «ناصر» عن حرب فلسطين بأخر ساعة ١٩٥٥.
- (يوميات) - يوميات اليزيد باشى صلاح بدر.

## تركيب العينة والفرض منها :

لقد رجعنا في هذه العينة إلى أربع قوائم للضباط المصريين\* الذين سقطوا أثناء حرب فلسطين!

١- الكتاب، المسار إليه باسم : «أسماء الضباط الذين اشتركوا في حملة الجيش المصرى إلى فلسطين، مايو ١٩٤٨ - فبراير ١٩٤٩». وعدد صفحات هذا الكتاب ١٢٩ صفحة، وظهر في القاهرة في ٩٤٩ ، دون ذكر لاسم المؤلف أو الناشر، ومهدى من الجيش إلى الملك «فاروق». وهو يورد أسماء ورتب الضباط حسب وحداتهم، بما فيها الوحدات السعودية والسودانية التى عملت في إطار الجيش المصرى، وكذلك وحدات الاحتياط والمتطوعين. لكنه لا يضم وحدات الطيران أو البحرية. وتضم قائمة الضباط القتلى، حسب الوحدات، أسماء ٧٠

\* هناك قائمة خامسة صادرة عن الجيش المصرى، ضمنها الباحث د. رفعت سيد أحمد ملاحق كتابه «وثائق حرب فلسطين، الملفات السرية للجنرالات العرب»، الصادر بالقاهرة عام ١٩٨٩، ص ٥٠١-٥٠٥. والقائمة معنونة «سجل شهداء المعركة للضباط»، وهى عبارة عن ثلاث قوائم : واحدة للقوات البرية وتضم ٨٢ شهيدا من الضباط، وثانية للقوات الجوية وتشمل ١٣ شهيدا، ثم قائمة للقوات البحرية وتضم اثنين من الضباط الشهداء. وعند مقارنة هذه القائمة التى يوردها «بعمري» وجدت اختلافات كثيرة في أسماء الضباط وفى الرتب، بل إن أسماء ترد بقائمة المؤلف لانجد لها أثرا في قائمة الجيش. وسوف نضع التصحيحات هنا على ضوء قائمة الجيش بين أقواس، كما سنشير لأيّة اختلافات أخرى في موضعها حتى يتمكن القارئ من ملاحظة الفرق.

من الضباط النظاميين بالجيش المصري، وجميعهم وادون بقائمتنا. وهناك ضابط (رقم ٥٢ بقائمتنا) يرد في الكتاب خطأ ضمن من عادوا سالمين. وهناك ضابط (رقم ٨) لا أثر له بالكتاب. وبالإضافة إلى القتلى، هناك ثمانية ضباط ترد أسمائهم ضمن المفقودين. أربعة منهم قتلوا بالفعل، هم أرقام: ٣٧، ٥١، ٥٩، ٦٧ بقائمتنا، والأربعة الآخرون إما وقعوا في الأسر أو وجدوا طريقهم إلى وحداتهم بطريقة أو بآخرى.

٢- كتاب الواعظ محمد عبد العزيز البتشتي «شهداؤنا الضباط في حملة فلسطين» الذي صدر بالقاهرة في ١٩٤٩ (١٥٢ صفحة). والكتاب يحوى بيانات شخصية عن ٨١ من الضباط القتلى، ويتعرض، بوجه خاص، لصفاتهم الشخصية والمعارك التي اشتركوا فيها وقتلوا اثناها، وفي أحيان نادرة يذكر شيئاً عن عائلاتهم.

٣- كتاب المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي «في أعقاب الثورة المصرية». ويحوى الجزء الثالث من الكتاب (١٩٥١) قائمة تشمل ١٠١ من الضباط القتلى (ص ٢٥٧-٢٦١) ويحدد رتبهم والتاريخ والمكان الذي قتلوا فيه، نون أية بيانات أخرى. ويحوى الكتاب جميع الأسماء الواردة بكتاب «أسماء الضباط»، بينما يذكرها البتشتي جميعاً ماعدا رقم ٤٧. وربما كان الخطأ ناجماً عن التشابه بين اسم عبد المجيد أبو زيد اليوزباشى بالدقعية وبين محمد عبد الحميد أبو زيد (رقم ٢٦) قائد الأسراب بسلاح الطيران. وهناك أربعة أسماء وردت بكتاب الرافعي ولم ترد بكتاب البتشتي أو كتاب «الأسماء»، وهي المذكورة بقائمتنا تحت أرقام ٩، ١١، ١٢، ٧٧. أما بقية الأسماء، فبالرغم من أن الرافعي ذكرهم ضمن القتلى، إلا أن منهم من وقع في الأسر، ومنهم من عاد إلى مصر في ١٩٤٩، أو قتل بعد انتهاء الحرب. أما بقية الأسماء فربما لم يكونوا ضباطاً على الإطلاق.

٤- «سجل الخلود»، وهو كتاب يرصد أسماء جميع من قتلوا من العرب في حرب فلسطين، وهو الجزء السادس من كتاب «النكبة» لمؤلفه عارف العارف، الصادر في صيدا وبيروت في عام ١٩٦٢، وعلى الصفحات من ١٢٣ - ١٧١ يورد المؤلف أسماء ٨٦٢ من العسكريين المصريين، بينهم ١٠١ من الضباط، يحدد رتبهم وتاريخ وفاتهم، ويذكر في معظم الحالات أماكن وفاتهم.

وهم مرتبون أبجدياً حسب الاسم الأول. ويشير المؤلف في ص ١٢٨ إلى مصدره، «الإبلاغ المطبوع الذي أعدته الإدارة العامة للقوات المسلحة بوزارة الحربية المصرية» والذي تلقاه بناء على طلب تقدم به إلى «القائمقام محمد رياض، نائب رئيس أركان إدارة فلسطين بالوزارة المذكورة». والحقيقة إن معلومات عارف العارف تكاد تتطابق في كافة تفاصيلها مع المعلومات الواردة بكتاب الرافعي الذي صدر قبل ذلك ب ١١ عاماً. ورقم ٥٢ بقائمتنا، هو الوحيد الذي يظهر بقائمة الرافعي ولا يورده كتاب عارف العارف.

وبالإضافة إلى هذه القوائم، فهناك كم كبير من المعلومات حول أحمد عبد العزيز (رقم ١) ومحمد جلال خليفة وأسرتيهما في سيرة «البطل أحمد عبد العزيز» لآبو الحجاج حافظ، وهو كتاب من ٤٧٥ صفحة صدر في القاهرة عام ١٩٦١، و«البطل جمال خليفة ونزله خليفة» لنفس المؤلف (١٣٥ صفحة) وقد صدر في القاهرة منذ سنوات قليلة. كما سجل اليزياشي صلاح بدر، الذي كان قائدا لعراق سويديان المواجهة لكيبوتس «نجبا»، التي حوصرت في الفترة من ١٤ يوليو - ٩ نوفمبر ١٩٤٨، في يومياته ملاحظات مختصرة عن عدد من الضباط القتلى. واليوميات محفوظة بأرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد نشرت لها ترجمة عبرية في «باماخانه» عدد ٨ نوفمبر ١٩٦٠، لكن الترجمة غير دقيقة. وأخيرا، فقد أشار «ناصر» إلى عدد من الضباط القتلى عند حديثه عن ذكرياته عن حرب فلسطين، التي نشرت في مجلة «آخر ساعة» الأسبوعية القاهرية في الأعداد الصادرة في ٩، ٢٣، ٣٠ مارس، ٧ أبريل ١٩٥٥.

وقد استخلصت معظم المعلومات عن أسر الضباط مما ورد بإعلانات النعي المنشورة بالصحافة المصرية اليومية، وخاصة «الأهرام». والمعتاد في مثل تلك الإعلانات ذكر عدد كبير من أسماء الأقارب، يصل أحيانا لأكثر من ٥٠ اسما، مع الإشارة إلى وظائفهم ومناصبهم، وكذلك الصلة العائلية بالموتى.

إلى أى مدى تعتبر هذه العينة تعبيراً عن سلك الضباط ككل ؟

إن ٨٧ ضابطا لا يمثلون أكثر من ٣٪ من إجمالي سلك الضباط المصرى في ١٩٤٨. كما أن ٨٤ ضابطا برتب أدنى من البكاشى يمثلون ٣٥٪ من مجموع الضباط الذين يحملون تلك الرتب. على أن العينة يمكن اعتبارها، من عدة نواح، ممثلة لمجمل الضباط المصريين من الرتب الصغيرة والمتوسطة.

إن أهم شرط للحصول على عينة ممثلة تمثيلا حقيقيا هو أن تكون هذه العينة مكونة من أفراد مختارين اختيارا عشوائيا من كافة قطاعات المجال المراد دراسته دون تحيز أو غرض. وهذا الشرط متحقق هنا ولاشك. ويعيدا عن أن المعلومات المتاحة عن هؤلاء الذين سقطوا في المعركة أكبر نسبيا من تلك المتوافرة عن زملائهم الأحياء، فإن الطبيعة العشوائية لتركيبة المجموعة سبب أولى لاختيارها كعينة.

وهناك وجهات نظر أخرى كثيرة ترى بأن العينة تمثل إلى حد كبير، بل إلى حد مدهش، ضباط الرتب الصغيرة والمتوسطة في سلك الضباط ككل. وإذا ما استبعدنا سلاح البحرية، الذى كان صغيرا للغاية في ١٩٤٨، فإن جميع أسلحة وفروع الجيش المصرى ممثلة في القائمة. ويبلغ عدد الاقباط بين ضباط القائمة ٧ ضباط، أى بنسبة ٨٪. وتبلغ نسبة الضباط الاقباط إلى مجموع الضباط المصريين في ١٩٤٨، حوالى ٦٪. وتصل نسبتهم بين الرتب الصغيرة والمتوسطة إلى حوالى ٧٪.

## الضباط المصريون الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

| الاسم | الرتبة                | السلح | الخدمة (المسار) | ملاحظات |
|-------|-----------------------|-------|-----------------|---------|
| ١     | أحمد عبد العزيز       | ١٩٠٧  | ١٩٣٧            | قائد    |
| ٢     | أحمد عبد السلام عيسى  | ١٩١٣  | ١٩٣٣            | مقاتل   |
| ٣     | أحمد فهمي عيسى        | ١٩١٤  | ١٩٣٤            | مقاتل   |
| ٤     | أحمد زاهر             | ١٩١٨  | ١٩٣٧            | مقاتل   |
| ٥     | محمد دوا (أحمد) خليل  | ١٩١٩  | ١٩٣٨            | مقاتل   |
| ٦     | خليل (شا) يطر         | ١٩١٨  | ١٩٣٨            | مقاتل   |
| ٧     | فواز موصلي            | ١٩١٧  | ١٩٣٨            | مقاتل   |
| ٨     | فواز نصر فهدى         | ١٩١٧  | ١٩٣٨            | مقاتل   |
| ٩     | نهيوب عبد العزيز سقري | ١٩١٧  | ١٩٣٩            | مقاتل   |

الضباط المصريون الذين سقّلوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

[illegible]

\* في قائمة الجيش (عبد المنعم اسماعيل خليل)

٥٥٥

\* \* \* محمد جمال الدین حبیبی



## الضباط المصروفون الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

| مسلح | الاسم                     | سنة الميلاد | سنة التخرج | الرتبة               | الصلاح           | المكانة (المساكن)   |
|------|---------------------------|-------------|------------|----------------------|------------------|---|
| ٢١   | محمد سالم عبد السلام      | ١٩١٨        | ١٩٢٦       | عديناشي              | الدقية           | أسرة من الملقين (أ. ب. د. ن. ن. ن. ١٥ أغسطس ١٩١٨)   |
| ٢٢   | مستطفي دويح               | ١٩١٦        | ١٩٢٩       | عديناشي              | الريسان          | أخ لوفاف وقريب لخليل (أ. ب. د. ن. ن. ن. ١٩ يناير ١٩٤٨)  |
| ٢٣   | أنور (محمّد) السبيعي      | ١٩٢١        | ١٩٢٩       | عديناشي (م لول)      | الدقية           | (أ. ب. د. ن. ن. ن. أبو الصباح حالفه)  |
| ٢٤   | محمية مسلمي               | ١٩١٨        | ١٩٢٩       | عديناشي              | للشاة (الجمادات) | أخته مرسية وله قريبه أمين أبو (أ. ب. د. ن. ن. ن. ٢ نوفمبر ١٩٤٨)   |
| ٢٥   | حلي (أخو) بويه            | ١٩١٩        | ١٩٢٩       | عديناشي              | المناة           | عظمي ابن لاهد الزياء الويف تشتم عائلته هذا من العاطلين باليمن الحرة (أ. ب. د. ن. ن. ن. بالخدمة في ١١ ديسمبر ١٩٤٨) |
| ٢٦   | محمد جوي المصيدة أبو زيد  | ١٩١٨        | ١٩٢٩       | قائد اسرب (قائد سرب) | الغيزان          | (ب. د. ن. ن. ن. عديناشي)  |
| ٢٧   | سيد عطفي (علي) الجندرية   | ١٩١٩        | ١٩٢٩       | عديناشي (م لول)      | المناة           | عظمي (أ. ب. د. ن. ن. ن. عديناشي)  |
| ٢٨   | الطاهر (أحمد) جرجس        | ١٩١٩        | ١٩٤٠       | عديناشي (م لول)      | الريسان          | خفيه ليهاب ومع من أهل العلم (أ. ب. د. ن. ن. ن. عديناشي)   |
| ٢٩   | إبراهيم (جمال الدين) بديت | ١٩٢١        | ١٩٤٠       | عديناشي (م لول)      | الريسان (المناة) | جائت من الملقين بالريجات العليا والتربية وكان المصيلة (أ. ب. د. ن. ن. ن. عديناشي)                                 |
| ٣٠   | مستطفي كمال مسلمة         | ١٩٢١        | ١٩٤٠       | عديناشي (م لول)      | المناة           | (أسرة من كبار الملقين ومصيلة الجيش والعلوم (أ. ب. د. ن. ن. ن. ٢٤. ٢٧. ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨)                             |
| ٣١   | عبد الوهاب علي            | ١٩٢١        | ١٩٤٠       | عديناشي              | المناة           |   |

## الضباط المصرون الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

| الاسم | القسم                           | سنة الميلاد | سنة التخرج | الرتبة           | السلح                  | المعلقة (المصادر)  |
|-------|---------------------------------|-------------|------------|------------------|------------------------|--|
| ٢٣    | محمد محمد جلال <sup>٥٠</sup>    | ١٩٢٣        | ١٩٤٠       | عبدناشر (م جلال) | الضحية (القوات البرية) | أسرت من كبر الوطني، وضابط الجيش والخطباء.<br>(أ. ب. د) نفي ٢٤، ٢٧، ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨            |
| ٢٣    | علي (جمعة) سليمان               | ١٩٢٠        | ١٩٤٠       | عبدناشر          | (الضحية)               | (أ. ب. د)  |
| ٢٤    | محمد حسين أحمد                  | ١٩٢٣        | ١٩٤٠       | عبدناشر (م جلال) | الضحية                 | (أ. ب. د) وتوفي غدا في ١ من ٤٨ على أن<br>محمد حسين جلال                                      |
| ٢٥    | محمد عبد اللطيف المصيري         | ١٩١٨        | ١٩٤١       | (*) *            | الضحية                 | بعد وفاة والده طلب الاستقالة من الجيش وإدارة<br>المحاكمة المراسلة (أ. ب. د)                  |
| ٢٦    | محمد زبعت (م جلال)              | ١٩٢٠        | ١٩٤١       | (*) *            | الضحية                 | أسرت من كبر الوطني (أ. ب. د) نفي ١٧<br>سبتمبر ١٩٤٨   |
| ٢٧    | علي (علي) الشافعي               | ١٩٢٠        | ١٩٤١       | عبدناشر          | الضحية (خدمة الجيش)    | (أ. ب. د)  |
| ٢٨    | جلال (أحمد) حجابي <sup>٥١</sup> | ١٩١٩        | ١٩٤١       | عبدناشر          | الضحية (خدمة الجيش)    | معلقة من أحمد والقضاة، وكبر الوطني<br>والضباط (أ. ب. د) نفي ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨                   |
| ٢٩    | محمد عبد الرحمن إسماعيل         | ١٩٢٠        | ١٩٤٢       | عبدناشر (م جلال) | الضحية                 | (أ. ب. د)  |
| ٤٠    | صلاح (الدين محمد) إبراهيم       | ١٩١٨        | ١٩٤٢       | (*) *            | الضحية                 | (أ. ب. د) نفي ٢٦   |
| ٤١    | سماطي كامل شاذلي <sup>٥٢</sup>  | ١٩٢٣        | ١٩٤٢       | عبدناشر          | الضحية                 | والضباط، والضحية، قريب رقم ٢٦ (أ. ب. د)<br>نفي ٢٦ يوليو ١٩٤٨، ٥ مارس ١٩٤٢، ٢٨ مارس<br>(١٩١٣) |
| ٤٢    | محمد عزت طراكن                  | ١٩٢١        | ١٩٤٢       | عبدناشر          | الضحية                 | (أ. ب. د)  |

<sup>٥٠</sup> عزت بلالتي الجيش : محمد جلال.

<sup>٥١</sup> تبه بلالتي الجيش (صها).

<sup>٥٢</sup> في قائمة الجيش : سماطي كامل محمد شاذلي.

القضاة المصرون الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

| الاسم  | سنة الميلاد  | سنة التخرج   | الرتبة               | الصلاح                       | المقالة (المصادر)  | ملاحظات  |
|--|--------------|--------------|----------------------|------------------------------|--|----------|
| عبد المصطفى <sup>٥٢</sup><br>محمد جمال خليفة | ١٩٢٠<br>١٩٢١ | ١٩٤٢<br>١٩٤٢ | ملازم أول<br>عقيداني | الاشارة<br>الاشارة (المرسما) | (أ) ب) د)<br>ابن الجبلي زكريا، وشقيقه شهاب بالجيش (أ) ب)<br>د) حافظ. تقي. ٢٠ يناير ١٩٤٩<br>ابن حم رقم ٨٠. رتبة عقيد بمرتبة الاميد الاولى (أ)<br>ب) د)  | ٤٣<br>٤٤ |
| محمد إبراهيم (محمد) المصلي                   | ١٩١٩         | ١٩٤٢         | ملازم أول            | الاشارة                      | (أ) ب) د) تقي. ٢٠ يناير ١٩٤٩<br>اشارة من النصار (أ) ب) تقي. ٢ يناير ١٩٤٩<br>الوحيد الذي تولى بقيادة الزوالين<br>توسر بالمملكة المتحدة (أ) ب) د)<br>أ) سمير ضابط بالجيش رافض بالجيش (أ) ب) د)<br>تقي ٢٢ يناير ١٩٤٨<br>(أ) ب) د) | ٤٥       |
| محمد عبد القادر محمد                         | ١٩٢٠         | ١٩٤٢         | عقيداني              | الاشارة (الاشارة)            | (أ) ب) د)<br>(أ) ب) د)   | ٤٦       |
| مصطفى (كمال شمس الهيثم) أبو زهرة             | ١٩٢١         | ١٩٤٢         | ملازم أول            | الاشارة                      | (أ) ب) د) تقي. ٥ يناير ١٩٤٩. متفكر في<br>كلامه إلى خلال الحرب وتيرة ضمن الكتيبة<br>أبو ينة له الكتيب مطبوع، مطبوع ومدرس (أ) ب)<br>د) تقي ٢٢ يناير ١٩٤٨<br>(أ) ب) د)  | ٤٧       |
| سنة أبو المصطفى (إبراهيم)                    | ١٩١٩         | ١٩٤٢         | ملازم أول            | الاشارة                      | (أ) ب) د)  | ٤٨       |
| مصطفى كمال (سنة) زكي                         | ١٩٢٣         | ١٩٤٢         | ملازم أول            | الاشارة                      | (أ) ب) د)  | ٤٩       |
| د. حسن (حسن) الطرازي                         | ١٩١٥         | ١٩٤٢         | عقيداني              | الاشارة                      | (أ) ب) د)  | ٥٠       |

الضباط المصريون الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

| مستلم | الاسم                                   | سنة الميلاد | سنة التخرج | الرتبة           | الاضمان الطبية   | العائلة (العائل)  |
|-------|---|-------------|------------|------------------|------------------|---|
| ٥٥    | د. محمد السليح (معد) عدلي <sup>٥٥</sup> | ١٩١٧        | ١٩٤٣       | لواء ركني (طبيب) | الاضمان الطبية   | أبو خديجة بطرس، داخ السليحة بطرس، بطرس ومحمدي ومحمدي، وابن عاكه عاكه ومحمدي لمصطفى بطرس (أب) وب |
| ٥٦    | محمدي كمال نصر (عبد الوهاب)             | ١٩٢٣        | ١٩٤٣       | علاء سرب         | الطهران          | د. نسي ١٨، عاكه ١٩٤٨  |
| ٥٧    | علي شاكور الركني                        | ١٩٢٣        | ١٩٤٤       | ملازم أول        | الرياض           | (ب) د. ن  |
| ٥٨    | محمد صديق <sup>٥٨</sup> القوي           | ١٩٢٣        | ١٩٤٤       | ملازم أول        | الطهران          | أبو فاء، بطرس، أميرة مرموقة، أجيوت هدا من عاكه  |
| ٥٩    | محمد جمال (الدين) بومي                  | ١٩٢٦        | ١٩٤٥       | ملازم أول        | الاضمان (السرور) | الجنيد وكبار، الملك (أب) د. نسي ١٤، عاكه ١٩٤٩   |
| ٦٠    | إسماعيل حمدي البني                      | ١٩٢٠        | ١٩٤٥       | ملازم أول (مجن)  | الاضمان          | (أ) د. ن  |
| ٦١    | عبد العظيم التيجي <sup>٦١</sup>         | ١٩٢٠        | ١٩٤٥       | ملازم أول        | الاضمان          | من كبار الملك وكبار المولدين (أ) د. ن، نسي ٢٠، عاكه ١٩٤٨، ٢٠ أغسطس ١٩٤٨                         |
| ٦٢    | محمدي حامد حميد                         | ١٩٢٦        | ١٩٤٥       | ٠٠               | الاضمان          | (أ) د. ن  |
| ٦٣    | صالح الصقل <sup>٦٣</sup>                | ١٩٢٦        | ١٩٤٥       | ٠٠               | الاضمان          | عاكته من الزبده، الكيف والمسيح، المولدين (أ) د. ن   |
| ٦٤    | عبد العظيم (أبو الدين) كريد             | ١٩٢٠        | ١٩٤٥       | ٠٠               | الاضمان          | نسي ٢٣، عاكه ١٩٤٩   |

٥٥ في قائمة الجيش : صليق  
 ٥٦ في قائمة الجيش : عاكه  
 ٥٧ غير ركني بقائمة الجيش  
 ٥٨ غير ركني بقائمة الجيش  
 ٥٩ غير ركني بقائمة الجيش

## الضباط المصريون الذين سقطوا في حرب فلسطين ١٩٤٨

| الاسم | سنة الميلاد | سنة التخرج | الرتبة    | المسلك  | المقالة (المصادر)  |
|-------|-------------|------------|-----------|---------|--|
| ٦٥    | ١٩٢٦        | ١٩٤٥       | ملازم أول | الطيران | (ب) ر.أ<br>أبوه أمين الأدي، قائد طاقته يقتر بطنه الشريح، وبه<br>الفرية من الوطن والسياد، منهم رقم ١٣، باللائحة<br>(ج) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢ |
| ٦٦    | ١٩٢٢        | ١٩٤٥       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ<br>(ج) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢   |
| ٦٧    | ١٩٢٠        | ١٩٤٥       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٦٨    | ١٩٢٦        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٦٩    | ١٩٢٧        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٠    | ١٩٢٣        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧١    | ١٩٢٣        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٢    | ١٩٢٢        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٣    | ١٩٢٢        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٤    | ١٩٢٣        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٥    | ١٩٢٢        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٦    | ١٩٢٦        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |
| ٧٧    | ١٩٢٦        | ١٩٤٦       | ملازم أول | الطيران | (أ) ر.أ<br>(ب) ر.أ في ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢  |

\* في قائمة الجيش ضمن قوات المدمرة، ولكن ملحق بالجبهة.

\* في قائمة الجيش ضمن قوات المدمرة، ولكن ملحق بالجبهة.



والاعتراض الذي يمكن أن يواجهها هو أن الضباط المتمركزين في ساحة القتال، والذين تلقوا وحدهم الضباط، لا يمثلون مجمل سلك الضباط. فلو كان هؤلاء الذين أرسلوا إلى فلسطين من نمط مختلف عن أولئك الذين تمكنوا من ضمان مواقع مريحة وأمنة بالقرب من منازلهم. لكن تاريخ الحروب لم يعرف، بحال من الأحوال، اختلاف من يرسلون إلى الجبهات عن الذين يرسلونهم. إن «كتاب الأسماء» يضم أسماء ٢٣٤٥ ضابطا مصرياً، منهم ١٤٥ من ضباط الاحتياط، ١٥٠ من المكلفين، و ٢٠٥٠ من الضباط العاملين، بما فيها الخدمات الطبية، ولا تشمل البحرية والطيران، ومن بين ١٦٨ خريجاً من كلية الأركان يعملون بالجيش آنذاك، كان هناك ١٣١ ضابطاً منهم في فلسطين، أي بنسبة ٨٠٪ تقريباً. وفي فلسطين، لم تكن هناك مسافة كبيرة بين خطوط الجبهة والمؤخرة، وكانت مساح القتال تتغير كثيراً وبشكل فجائي. علاوة على ذلك، فقد كان سلاح «أولاد الفروات» هو سلاح الفرسان، كما هو الحال في بقية الهيئتين. وفي ١٩٤٨، كان عدد ضباط هذا السلاح يقدر بـ ٢٢٥، أي أقل من ٨٪ من مجموع سلك الضباط. ولكن هناك من بين الضباط الـ ٨٧ القتلى، ١٤ ضابطاً من الفرسان، أي بنسبة ١٦٪. ويرجع هذا بالأساس إلى الطبيعة القتالية للسلاح. على أن هذه النسبة، إضافة إلى عدد من الحقائق، تبين خطأ القول بأن ضباط الأسلحة المميزة حاولوا، أو نجحوا في تفادي الخدمة بآرض القتال، بأي حال من الأحوال. بالتأكيد كانت هناك حالات، هنا وهناك، لكنها تظل قليلة ومحدودة، كذلك فإنهم عندما شدوا الرحال إلى ساحات القتال، كانوا يعتقدون أنهم ذاهبون إلى نزهة سهلة مآلها النصر، سرعان ما يعيدون منها أبطالاً فاتحين. وهكذا، فإن الضباط الذين شاركوا في حرب فلسطين يمكننا اعتبارهم تمثيلاً أميناً لمجمل سلك الضباط المصري.

ومن الحقائق المدهشة في العينة أنه في الوقت الذي بلغ فيه عدد اليوزباشية ٢٨ والملازمين الأول ٣١، فإن عدد من هم برتبة الملازم ثان لم يزد على ١٢. ولكن حتى هذا يعتبر انعكاساً لظاهرة عامة. فإجمالي عدد من هم برتبة ملازم ثان في الجيش المصري في ١٩٤٨ كان ٥٥٠، والملازمين الأول ٩٠٠، واليوزباشية ٦٥٠. وكما في الجيوش الأخرى فقد كان الملازم ثان يرقى إلى ملازم أول بعد قضاء عامين في الرتبة، بينما يظل برتبة الملازم أول ضعف تلك المدة أو ثلاثة أضعافها، فلا يرقى إلى اليوزباشي إلا بعد قضاء أربع أو ست سنوات كملازم أول. وضألة عدد من هم برتبة الملازم ثان، وإن كان ملفتاً، له تفسير بسيط. فالضباط الذين تخرجوا في ١٩٤٦، كانوا كلهم تقريباً برتبة الملازم أول بحلول مايو ١٩٤٨. كذلك فإن عدد الضباط بدفعة ١٩٤٧، كان قليلاً بصورة غير معتادة، ولأسباب ما، لم يرسل الضباط المتخرجون في تلك السنة. أما أولئك الذين تخرجوا في ١٩٤٨، فهم لم ينهوا دراستهم إلا في يوليو، والذين أرسلوا منهم إلى الجبهة وصلوا إليها بعد أن انتهى الجانب الأكبر من القتال العنيف.

وقد رتبنا القائمة حسب أقدمية التخرج. ويستلفت انتباه المرء العدد القليل نسبياً من القتلى بين دفعات عام ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٧.

وقد سبق لنا أن شرحنا السبب بالنسبة لدفعة ١٩٤٧. والأمر بالنسبة لدفعة ١٩٤٤ يبدو مجرد صدفة. أما بالنسبة للعامين الآخرين، فالأعداد تعكس، مرة أخرى، تركيب سلك الضباط ككل. وفيما يلي جدول بأعداد الضباط العاملين، الذين كانوا يخدمون بالجيش المصري في ١٩٤٨، باستثناء البحرية والطيران، تبعاً لسنة التخرج، مقارناً بالأرقام الواردة بالعينة.

عدد ضباط الجيش المصري في ١٩٤٨

| سنة التخرج | المجموع | في العينة | العينة كنسبة مئوية إلى المجموع |
|------------|---------|-----------|--------------------------------|
| قبل ١٩٣٨   | ٥١٦     | ٤         | ٧                              |
| ١٩٣٨       | ١٨٠     | ٤         | ٢٫٢                            |
| ١٩٣٩       | ٦٣٠     | ١٩        | ٣٫٠                            |
| ١٩٤٠       | ٣١٥     | ٧         | ٢٫٢                            |
| ١٩٤١       | ٩٠      | ٤         | ٤٫٤                            |
| ١٩٤٢       | ٣٣٠     | ١٥        | ٤٫٥                            |
| ١٩٤٣       | ٦٥      | ٣         | ٤٫٦                            |
| ١٩٤٤       | ١٦٠     | ٢         | ١٫٣                            |
| ١٩٤٥       | ١٤٥     | ٩         | ٦٫٢                            |
| ١٩٤٦       | ٢٠٠     | ١٠        | ٥٫٠                            |
| ١٩٤٧       | ٥٥      | صفر       | صفر                            |
| ١٩٤٨       | ٢٢٥     | ١٠        | ٤٫٤                            |
| المجموع    | ٣٠١٠    | ٨٧        | ٢٫٩                            |

والتطور السنوي واضح في الجدول. فكلما كانت الدفعة حديثة التخرج - حتى عام ١٩٤٦ - زادت نسبة الإصابات. وتزايدت نسبة الضباط العاملين بالجبهة من رتبة الصاغ فأقل، مقارنة بالرتب الكبيرة. وبحلول صيف ١٩٤٨، كان معظم الضباط من دفعة ١٩٣٩ برتبة الصاغ، ومعظم دفعات ٤٠-١٩٤٢، برتبة اليوزباشي. وقد سبق لنا مناقشة وضع دفعتي ١٩٤٧، ١٩٤٨.

إن الاختبارات والمقارنات العديدة التي طبقناها على العينة تبين أن قائمة القتلى تعد عينة ممثلة لمجمل سلك الضباط المصري في رتبه الصغيرة والمتوسطة في ١٩٤٨. وهي بذلك تعبر عن أربعة أخماس سلك الضباط خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي. وعن مجمل هذا السلك في السنوات الأولى للجمهورية، وعن جميع الضباط من الرتب المتوسطة والكبيرة في الستينيات.



اذا رُب فُضِّلَت الصِّبَةُ حَسَبَ الرِّطَابَةِ وَالطَّبَقَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ

| المنطقة                              | المنطقة الفرعية              |        | البلد  |        | الوسط  |        | البلد  |        | الوسط  |        | النسبة |
|--------------------------------------|------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
|                                      | الأعلى                       | الأدنى | الأعلى | الأدنى | الأعلى | الأدنى | الأعلى | الأدنى | الأعلى | الأدنى |        |
| مناطق إسن البحار المستنقعات والبراري | القرى                        | -      | ١٨     | ٢١     | ١٤     | ٩      | ٤      | ١٠     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | الجامعات                     | -      | -      | ٢٢     | ٩      | ٢      | ٢      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | مدن الأقاليم وأعضاء البرلمان | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | مناطق كور                    | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | تعداد السكان                 | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | أثرية الريف                  | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | كور حله                      | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | مدن إسن                      | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | القرى                        | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |
|                                      | الجامعات                     | -      | -      | -      | -      | ١٠     | ٩      | ١٢     | ١٠     | ١٠     | ١٠     |

## الأصول الاجتماعية :

تقدم العينة تفصيلات عائلية واجتماعية عن ٥٤ ضابطا من ٨٧.. أى بنسبة ٦٢٪ من العينة. ومن الواضح أن معظمهم ينتمى إلى أسر ميسورة أو من أسر ضباط. والتساؤل الذى يؤثر الآن هو ما إذا كان هؤلاء الضباط ينتمون جميعا، وبدون استثناء، إلى نفس الشريحة الاجتماعية. فمعظم البيانات الخاصة بعائلاتهم مصدرها إعلانات الوفاة بالأهرام، وربما كان الضباط الآخرون من أسر أفقر ليس من عاداتها نشر الإعلانات بتلك الجريدة. ولكن يمكننا أن نقرر أن الحقيقة ليست كذلك. وأحيانا، كما فى حالة رقمى ٨، ٤٤، فإن العائلات تنشر النعى دون ذكر أسماء أو وظائف أفراد الأسرة. كما أن المعلومات التى جمعناها حول الأصول العائلية والاجتماعية ليس مصدرها الوحيد إعلانات الوفيات. فهناك ١٦ ضابطا من أفراد العينة لم يكن لهم نعى، وحصلنا على معلومات مهمة بشأنهم من مصادر أخرى، سبعة منهم (أرقام ١١، ٢٦، ٢٧، ٥٦، ٥٨، ٦٥، ٧٧) من سلاح الطيران. وجميع ضباط الطيران من أسر ميسورة وعلى قدر كبير من التعليم. وهناك أربعة آخرون (٢٩، ٤٨، ٦٨، ٧٠) من ضباط الفرسان (الدرعات)، وهو سلاح ممتاز وضباطه من «ابناء النوات». أحدهم (رقم ٤٨) تلقى تعليمه بانجلترا قبل الالتحاق بالجيش. أما بقية المجموعة، فمن بينهم طبيب (رقم ٥٤) ومهندس (١٦) وابن لأحد البكوات (رقم ٤٠) وقريب لأميرالاي (رقم ٤٥) وابن لأحد كبار ملاك الأراضي (رقم ٣٥). وهكذا، يتضح أن غياب النعى ليس دليلا على الحالة.

من ناحية أخرى، فإن طبيعة المعلومات المتوافرة لدينا لاتمكننا من تحديد المكانة الاجتماعية لجميع الأقارب الأحياء للضباط، أو أى منهم، تحديدا دقيقا. كما أن هناك قدرا من المبالغة ينبغي أخذه فى الاعتبار. فالقريب المذكور فى النعى على أنه تاجر، يمكن أن يكون من صغار أصحاب المحال. وهناك كذلك جهات نظر أخرى ترى أن تصنيف الأقارب لايمكن أن يكون دقيقا، لامن حيث المكانة والوضع الطبقي، ولا من حيث الانتماء المهني، فالطبيب، على سبيل المثال، الحاصل على درجة الدكتوراه، ويحمل لقب بك ورتبة الاميرالاي بالخدمات الطبية، يمكن أن يدرج ضمن «الجامعيين» وضمن «الضباط»، أو مع حملة اللقب، مثل باشا أو بك. وفى مثل تلك الحالة، فقد اتبعنا قاعدة للتصنيف تقضى باختيار الصفة التى تسمح بأقل التباس ممكن.

ويمكن تقسيم أقارب الضباط حسب الوظيفة والطبقة الاجتماعية، إلى تسع مجموعات. تتكون المجموعة الأكبر من الموظفين نوى الدرجات الصغيرة والمتوسطة، بما فيهم المدرسون. فمن بين ٣٤٥ قريبا لـ ٥٤ ضابطا، هناك ١٠٤ موظفين أقارب لـ ٣١ ضابطا وتضم هذه المجموعة موظفين بالحكومة ومستخدمين، إلى جانب مستخدمين بالتجارة.

والمجموعة الثانية تتكون من ضباط الجيش، وتضم عددا كبيرا من كبار الضباط، وبعض ضباط البوليس. وتشمل هذه المجموعة ٦٨ قريبا لـ ٢٩ من ضباط العينة.

ويحتل الجامعيون، من الأطباء والمحامين والصيادلة، المكانة الثالثة.. ٣٠ قريبا لـ ٣٠ ضابطا. والحقيقة إن عدد الجامعيين أكبر من ذلك، حيث إن بعضهم يجئ ضمن كبار الموظفين، مثل القضاة، والبعض الآخر ضمن ضباط الخدمات الطبية. وتتكون المجموعة الرابعة من حملة الباشوية والبيكوية بدون الصفة الوظيفية، وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ. وعدد أفراد هذه المجموعة ٢٩ قريبا لـ ١٩ ضابطا. ويأتى بعدهم كبار الموظفين : ٢٧ قريبا لـ ٢٠ ضابطا.

ويساويها فى العدد مجموعة التجار والمقاولين، وإن كان الـ ٢٧ شخصا أقرباء لـ ١١ ضابطا فقط.

والمجموعة السابعة هم «أعيان الريف» من العمد والمشايخ، وتشمل ٢٤ قريبا لـ ١٧ ضابطا. وفى المرتبة الثامنة يأتى كبار الملك، بالرغم من أنها ليست أكبر الشرائح فى مصر. وتضم ٨ أقارب لـ ٥ ضابطا.

أما أصغر المجموعات فهى رجال الدين المسلمين، ولاتضم سوى ٥ أقارب لـ ٤ من الضباط.

إضافة للتقسيم حسب الوظيفة، فقد حاولنا تقسيم أقارب الضباط حسب الطبقات والشرائح الاجتماعية. ومن الواضح أن هذا التقسيم لا يمكن أن يكون دقيقا، لكن الصورة العامة التى يقدمها لنا تعكس الواقع الاجتماعى.

وفقا لهذا التصنيف، فإن أكثر من ثلث أقارب الضباط ينتمون إلى الشريحة الوسطى من الطبقة المتوسطة، وأكثر من الثلث بقليل ينتمون إلى الشريحة الدنيا من نفس الطبقة، وحوالى الربع إلى الشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة والشريحة الدنيا من الطبقة العليا. وهناك نسبة أصغر تنتسب إلى الشريحة العليا والوسطى من الطبقة العليا، والشريحة العليا من الطبقة الدنيا. أما جماهير الطبقة الدنيا التى تمثل أربعة أخماس الشعب المصرى، فهى غير ممثلة على الإطلاق.

وطبقا لتصنيف آخر، فإن حوالى ثلثى أقارب الضباط (٢٣١) ينتمون إلى تلك الشريحة الاجتماعية من المستخدمين العاملين نظير الأجر (جميع الموظفين والكتبة، والضباط، ورجال الدين، وحوالى نصف الجامعيين). ومعظم الباقين (١١٤) يعيشون على الريع، وغالبا عوائد الأرض الزراعية. وهؤلاء ليسوا أعيان الريف وكبار الملك على وجه الحصر. فغالبية الذين أصبحوا من البيكوات والباشوات، وأعضاء البرلمان أو مجلس الشيوخ، وكبار الضباط، صاروا من ملاك الأراضي أيضا، وكذلك الحال بالنسبة للناجحين من المحامين وأصحاب المناصب الجامعية. وأقل المجموعات تمثيلا بين أقارب الضباط هم كبار وصغار أصحاب الأعمال والمقاولون. وهم فى عينتنا التجار والمقاولون، وربما عدد قليل من الجامعيين، وحملة الاقتاب

وأعضاء البرلمان. وبالرغم من تأكيد المرء من أن الدخل يجئ في بعض الحالات من مصادر مختلطة - جزئيا من الأجر، ومن الملكية أو الأعمال في أجزاء منه - فمازالت العلاقة بين أنواع الدخل المتعددة وأصول عائلات الضباط واضحة للغاية.

ولهذا التصنيف مغزى كبير. فالضباط أنفسهم ليسوا فقط مستخدمين بأجر، وإنما لهم أيضا - عبر مصالح اجتماعية وعائلية - صلات قوية ومتعددة مع الموظفين والمستخدمين الآخرين العاملين بالأجر، والجامعيين وأصحاب الملكيات المتوسطة. وللقليل منهم علاقات بكبار الملوك، من ناحية، ومن ناحية أخرى بالمجموعات الرأسمالية بالمعنى الصحيح للكلمة.. أى مع رجال الصناعة والحرفيين والتجار.

وهناك أيضا دلالة يعتد بها لحقيقة أن الروابط بين الضباط ورجال الدين الإسلامى كانت محدودة بالفعل. فبالرغم من أن المشايخ والأئمة في مصر أكثر عددا من الأطباء والمهندسين والحاميين وغيرهم من الجامعيين مجتمعين، إلا أن أصحاب التعليم الحديث ممثلون بين أسر الضباط بأكثر من عشرة أضعاف أصحاب التعليم الإسلامى التقليدى\*. فالعقلية التحديثية عند سلك الضباط المصرى هي، على أية حال، صفة غير جوهرية.

والضباط الثلاثة في العينة من أبناء وأحفاد الباشوات (أرقام ١، ٣، ٢٧) كانوا أيضا من أبناء عائلات الضباط، وكبار ملاك الأراضي من أقارب الضباط هم أيضا من عائلات ضباط، والحقيقة إن هذا هو السبب في حيازتهم للملكيات. وأكبر مثال على ذلك هو على شاكر (٥٧) من عائلة «الروبي» الشهيرة، فمؤسس الأسرة، «على باشا الروبي»، المولود عام ١٨٣٥ تقريبا، التحق بالجيش كنفر في خمسينيات القرن الماضى. وفي السبعينيات نجده يحمل رتبة الأميرالاي، ثم أصبح قاضيا بعد ذلك. وأثناء تمرد «عرابى»، عاد إلى الجيش ليلعب دورا رئيسيا في الحركة الوطنية، ويرقى إلى رتبة اللواء. وبعد هزيمة الحركة، حكم عليه بالنفى إلى اريتريا والسودان، حيث مات في ١٨٩١. وقد تركزت ممتلكات العائلة التي كونها في الفيوم، حيث ولد. وقد حققت الأسرة المكانة والثروة عن طريق الجيش والخدمة العسكرية. وكانت كلما زابت ممتلكاتها ضعفت روابطها بالجيش، وقل عدد الضباط في الأسرة.

كذلك، فإن العينة تلقى الضوء على وضعية الأسلحة المختلفة للجيش المصرى. فهي تؤكد وتعطى الأمثلة على المكانة الخاصة والتشريف الذى يلقاه سلاح المدرعات، الذى كان يسمى حتى الخمسينيات بسلاح الفرسان، وكذلك سلاح الطيران. وهناك ثلاثة من ضباط العينة من

---

\* تغير ذلك بعد عام ١٩٥٢. فهذه كانت سياسات نظام حكم ملكى إقطاعى قبل يوليو ١٩٥٢. فقد أحدثت مجانية التعليم أثارا جديدة في شرائح الطلاب للتحقق بالكلية الحربية.

\* كانت هناك قوانين تعفى طلاب الأزهر وحفظه القرآن وأبائهم غالبا من رجال الدين، من التجنيد، ولا تسمح بدخول أبنائهم الكلية الحربية.

أبناء أميرالايات الجيش. اثنان منهم (١، ٥٧) بسلاح الفرسان، والثالث (٦٦) من سلاح الطيران. وأحد اثنين من أبناء أعضاء مجلس الشيوخ (رقم ٩) من الطيران، والآخر (رقم ٥٩) بالمشاة. وكان ابن المسئول عن إدارة ممتلكات إحدى أميرات الأسرة المالكة (رقم ١٨) ضمن ضباط المدرعات. أما الشاب الذي كان أبواه قادرين على إرساله للدراسة بمدارس إنجلترا (رقم ٤٨)، فقد قبل، عند التحاقه بالجيش، بسلاح المدرعات. وهكذا، فإن هناك أربعة من بين السبعة المتميزين بسلاح المدرعات، واثنين بالطيران، وواحد بالمشاة. ومن بين الـ ٨٠ المتبقين من العينة، هناك ٦٠ ضابطاً موزعين على وحدات المشاة والمدفعية والمهندسين، و ١٠ بالمدرعات، و ٨ بالقوات الجوية، و ٢ بالخدمات الطبية وبذلك، فإن ٨٦٪ من أبناء أكثر الأسر تميزاً بالمدرعات والطيران. بينما نسبتهم في بقية الأسلحة هي ٢٢.٥٪ فقط.

### استنتاج:

إن القصور في العينة، كمياً ونوعياً، واضح. إلا أن البيانات الشخصية حول العديد من الضباط الآخرين في نفس الفترة لا تختلف عن الصورة التي تلقيناها من مراجعة وتحليل مجموعة العينة، بل تؤكدنا.

وباختصار، فإننا ينبغي أن نشير إلى الآتي:

إن الضباط المصريين أثناء حرب فلسطين، كانوا في معظمهم، من أبناء العائلات الميسورة، والبعض منهم من الفئات العليا الفنية، والبعض الآخر من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة المتوسطة. وينتمي معظمهم إلى أسر يعتمد دخلها على الأجر، كما جاء العديد منهم من أسر يعتمد دخلها على الريع، وخاصة من إيجارات الأراضي، ومن عائلات يعمل أفرادها بالمهن الحرة، بينما تنتمي قلة منهم إلى عائلات من الرأسماليين ورجال الصناعة والأعمال. ولم يكن بينهم أي ممن ينتمون إلى «أرستقراطية» أعلى السلم الاجتماعي في مصر، كما لم يكن بينهم من ينتمي إلى الجماهير العريضة في الريف أو المدينة.

إن شريحة الأصول الاجتماعية للضباط تغطي مساحة عريضة. لكن هذه المساحة لا تشمل أكثر من ٢٠٪ من سكان البلاد.. مجموعة يعلو مستوى معيشتها كثيراً على مستوى الـ ٨٠٪ الباقية من الشعب.



[illegible]

## ملاحظات:

- ١- يبدو ان الاتجاه العام فى الجيوش العربية المختلفة هو تعميم الاسماء الموحدة للرتب تدريجيا. وقد بدأ استخدام الرتب الموحدة فى ابريل ١٩٥٨ فى جيش الجمهورية العربية المتحدة وظلت مستخدمة فى جيوش سوريا ومصر حتى بعد الانفصال السورى فى ١٩٦١. وفى ابريل ١٩٦٤، بدأ استخدامها فى الجيش العراقى، وفى أكتوبر ١٩٦٦ فى الجيش السودانى.
- ٢- منحت رتبة الفريق أول فى مصر فقط فى يناير ١٩٦٤؛ كما ترد فى القائمة الاردنية الرسمية للرتب الصادرة فى يوليو ١٩٦٦، ولكن ليس هناك ضابط يحمل هذه الرتبة.
- ٣- سردار ليست رتبة وإنما هو لقب القائد الأعلى للجيش المصرى فيما بين ١٨٨٣ - ١٩٢٤، والذي كان بريطانيا فى العادة.
- ٤- لم تظهر هذه الرتبة إلا فى ١٩٥٢.
- ٥- رتبة زعيم اول وفريق موجودة من الناحية النظرية فقط.



- ١- Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, princeton 1963, 253.
- ٢- نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.
- ٣- نفسه، ص ٥١.
- ٤- الحياة، ٢١ يوليو ١٩٦٣.
- ٥- S.E. Finer, The Man on Horseback, London 1962, 237.
- ٦- The Earl of Cromer, Modern Egypt, London 1908, vol. 1, 427.
- ٧- Quoted in Hugh Tinker, Ballot Box and Bayonet, London 1964, 11.
- ٨- إذاعة القاهرة، ٧ نوفمبر ١٩٦٠.
- ٩- J.M. Gilbert, Nuremberg diary, New York 1961, 59.
- ١٠- أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر، بيروت (١٩٦٢)، ص ٢٥٧، في الفرنسي: Ahmed Abul-Fath, L'Affaire Nasser, Paris 1962, 239.
- ١١- محكمة الشعب، محاكمة المحكمة العسكرية الخاصة، ص ١٨، بغداد ١٩٦٢، ص ٧٢٣٩.
- ١٢- انور السادات، قصة الثورة كاملة، القاهرة ١٩٥٦، ص ٨٥-٨٦.
- ١٣- Finer, 196.
- ١٤- H.J. Andel, "Agyptische Opposition Gegen Nasser", Aussen politik, Freiburg 1 Br., January 1966, 46.
- ١٥- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London 1961, 239.
- ١٦- Ibid., 360, 456; Darkwart Rustow, "The Army and The Founding of the Turkish republic", World politics, princeton, July 1959, 235, 550.
- ١٧- Heinz Tillman, Deutschland Araberpolitik im Zweiten Weltkrieg, Berlin 1965, 440.
- ١٨- Philip K. Hitti, History of the Arabs, London 1943, 139 ورد في



## الفهرس

|     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
|     | كلمة الناشر                          |
|     | من المترجم                           |
| ٥   | مقدمة المؤلف للطبعة الانجليزية       |
| ٧   | مدخل - نظرية «المسلك الطبيعي»        |
|     | القسم الأول                          |
| ١٧  | صراع الضباط من أجل السلطة            |
| ١٩  | (١) العراق من ١٩٣٦ - ١٩٤١            |
| ٢٥  | (٢) مصر أثناء الحرب العالمية الثانية |
| ٥٥  | (٣) سنوات الهدوء                     |
| ٦٠  | (٤) سوريا ١٩٤٩ - ١٩٥٤                |
| ٨٠  | (٥) حركة الضباط الأحرار في مصر       |
| ١٠٠ | (٦) الضباط الأحرار في الحكم          |
| ١٣١ | (٧) سوريا منذ ١٩٥٤                   |
| ١٦٩ | (٨) العراق منذ ١٩٥٨                  |
| ٢٠٧ | (٩) السودان                          |
| ٢٢٠ | (١٠) اليمن                           |
| ٢٢٧ | (١١) الاردن                          |
|     | القسم الثاني                         |
| ٢٣٩ | أنماط الانقلاب العسكري               |
| ٢٤١ | (١) التعريفات والتصنيف               |
| ٢٥١ | (٢) القسمات المشتركة وأوجه المقارنة  |
|     | القسم الثالث                         |
| ٢٧١ | التراث التاريخي                      |
| ٢٧٣ | (١) القوة العسكرية وسلطة الدولة      |
| ٢٧٨ | (٢) التقاليد الإسلامية               |
| ٢٨٥ | (٣) الضباط والصحة العربية            |

## القسم الرابع

- ٢٩١ الأصول التاريخية والاجتماعية للضباط العرب  
٢٩٣ (١) الضباط ككتكوين اجتماعي  
٣٠٠ (٢) الضباط العثمانيون والأتراك  
٣٠٥ (٣) الضباط المصريون  
٣٢٧ (٤) الضباط العراقيون  
٣٣٤ (٥) الضباط السوريون  
٣٤٤ (٦) الضباط الأردنيون

## القسم الخامس

- ٣٤٩ دوافع المسألة/ الضباط العرب  
٣٥١ (١) صورة الذات عند الضباط / السياسي العربي  
٣٦٠ (٢) آراء الضباط كتمبير عن القومية العربية  
٣٦٧ (٣) رؤية «الصباغ»  
٣٧٣ (٤) فلسفة «ناصر»  
٣٩٩ (٥) الضباط و«البعث»

## القسم السادس

- ٤٠٧ الضباط كزعماء للدول، والاشتراكية العربية  
٤٠٩ (١) التحول الكبير  
٤٢١ (٢) النخبة الحاكمة  
٤٤٧ (٣) القيادة و«القاعدة الشعبية»

## الخاتمة

- ٤٥٩ الضباط والثورة العربية

## ملاحق

- (أ) الأصول الاجتماعية لضباط مصريين قبل ١٩٥٢  
٤٧٧ (تحليل عينة)

رقم الايداع : ٧٣٥٥ / ١٩٩٠

I.S.B.N 977.5140.03.1



مكتبة الشعر من رصيف الشاطئ القديم ١٠  
الطبعة الأولى ١٩٩٠ م







السر الإيلوني  
وعرب

# ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي

يقدم هذا الكتاب واحداً من أهم الانحازات الفكرية تعبيرا عن المنظور الصهيوني في رؤيته للعقل والتاريخ العربي المعاصر، وأكثرها شمولاً في تناول، من خلال تناوله بالتفصيل لتاريخ الانقلابات التي شهدتها المشرق العربي... ٣٧ انقلاباً ومحاولة انقلاب شهدتها مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان واليمن والسودان على مدى ثلاثين عاماً، ابتداءً من انقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦، وحتى عام ١٩٦٦، وهو يتعرض للتكوين الفكري للضباط الذين قادوا تلك الانقلابات منذ بدء عملهم السري وتطوره بعد وصولهم إلى الحكم، وكذلك انحازاتهم. ويتناول الكتاب - ضمن موضوعات أخرى كثيرة - التطور التاريخي لسلك الضباط العرب في البلاد محل البحث، والتأثير العثماني والتركي على نشأته الأولى. ويفرد فصولاً خاصة لمناقشة أفكار القادة العرب من الضباط من أصحاب الرؤى المتكاملة. «الصباغ» في العراق.. جمال عبدالناصر.. أفكار «البعث». ويعقد عدداً من المقارنات بين انقلابات المنطقة وانقلابات مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرقى آسيا. ويختتم الكتاب بدراسة تتناول ٨٧ ضابطاً من شهداء ١٩٤٨، في محاولة للوصول إلى الأصول الاجتماعية والعائلية لسلك الضباط العرب.

إن القراءة النقدية لهذا الكتاب مهمة للغاية بالنسبة للمهتمين بالصراع العربي الإسرائيلي ودارسي التاريخ والعلوم الاجتماعية، والمهتمين بالسياسة، والمنقذين بشكل عام.

Bibliotheca Alexandrina



0906436

